

الْجُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِيَّةُ

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية
بحث أصولي مقارنة في المذاهب الإسلامية المختلفة

تأليف

عبد اللطيف عبدالله عزيز البرزنجي

الجزء الثاني

١٤٠١ هـ - ١٩٨٢ م

الطبعة الأولى

مطبعة أوفسيت سمرند

1845

1845

1845

1845

1845

1845

1845

1845

الفصل الثالث

من الباب الثاني

في أنواع التعارض ، ودفع الخلاف بينها

وهو يحتوى على ثلاثة مباحث

المبحث الاول - في انواع التعارض بحسب العموم والخصوص ، ودفع
التعارض بينهما :

المبحث الثاني - في انواع التعارض بحسب الاطلاق والتقييد ، ودفع التعارض
بينها :

المبحث الثالث - في انواع التعارض بين نصوص الكتاب ، ودفع الخلاف
بينها :

المبحث الاول

انواع التعارض بحسب العموم والخصوص

ودفع التعارض بينها

1821

1821

1821

ويشتمل هذا المبحث على أنواع التعارض من العامين ، والخاصين ، والعام والخاص من وجه ، والعام والخاص المطلقين ، وعلى بيان حالاتهما ، والآراء المختلفة ، في دفع التعارض بينهما ، وأدلتهم ومناقشتهم ، وبيان الرأي الراجح منها ، فنقول :

وللأدلة باعتبار العموم والخصوص عند الأصوليين أنواع أربعة :-
العامان ، والخاصان ، والعام مع الخاص المطلق ، والعام مع الخاص من وجه^(١) .

(النوع الاول) التعارض بين الدليلين العامين^(٢) ، مثل ما اذا ورد من بدل دينه فاقتلوه ومن بدل دينه فلا تقتلوه .
(والنوع الثاني) التعارض بين الخاصين^(٣) مثل اكرم زيدا ، ولا تكرم زيدا .

فاذا تعارض عامان ، أو خاصان سواء كانا في الكتابين كالتعارض الموجود بين قوله تعالى [الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم] و [أن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف] المتقدمين حيث يقتضي الاول جواز الاستمتاع بما ملكت الايمان ولو كان بالجمع بين الاختين ويقتضي الثاني حرمة الجمع بين

(٧) وقلنا باعتبار العموم والخصوص والا فلها صور كثيرة من جعلتها : ان الدليلين المتعارضين اما كتابان ، أو سنتان ، أو كتاب وسنة ، وكل من الثلاثة يقسم الى الاربعة المذكورة اعلاه ، وكل من الصور الاثنتي عشرة اما ظنيان ، أو قطعيان ، أو قطعي ، وظني ، والصور الاثنتان والثلاثون ١٠ اما متقارنان ، أو يعلم تقدم احدهما ، أو يجهل التاريخ فتكون ستة وتسعين (٩٦) صورة الى غير ذلك من الاقسام .
(٢) العام : لفظ وضع. وضعا واحدا لكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له .

(٣) والخاصي ما لا يتناول شيئين فصاعدا من غير حصر ، يرجع للتعريفين وشرحهما : (التعريفات ص ٦٢ ، و ٤٢ والحدود ص ٤٤ ، والنشرات ص ٣٥ ، وإرشاد الفحول ص ٩٩ - ١٠٠ و ١١٢) .

الأختين ولو بملك اليمين ، أو في الحديث ، كحديث « شر اليهود » ، وخير
الشهود ، كما تقدم ، أو أحدهما في الكتاب والآخر في السنة ، كآية « خذ من
أموالهم صدقة » ،^(٤) وحديث « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ، إلى غير
ذلك - فقد حاول الفقهاء الجمع بينهما ودفع التعارض بأحد الطرق المرسومة
عندهم ، واختلفوا في ذلك إلى المذاهب الآتية :-

(المذهب الاول) التوقف عن العمل بأحدهما وتقدمه على الآخر ، ونسب
إلى داود الظاهري ، والباقلاني^(٥) ، واستدلوا على ذلك بأنهما دليلان متعارضان
منساويان في العموم أو الخصوص ولا يمكن فيهما الجمع ولا الترجيح فوجب
التوقف عنهما •

ونوقش - أولا - بأن عدم إمكان الجمع والترجيح في كل دليلين تساويا
في العموم أو في الخصوص ممنوع إذ التساوي في ذلك لا يعني التساوي في جميع
الأحوال ، فقد يكون أحد العمومين مخصوصا قبل التعارض فتضعف دلالة
فترجح معارضه عليه ، وثانيا - بأنه يمكن بمعرفة التاريخ بينهما دفع
التعارض بنسخ المتأخر المتقدم ، فلا داعي إلى التوقف •

(المذهب الثاني) عدم جواز التعارض بينهما مطلقا على ما ذكره الغزالي
والأعلى سبيل النسخ على ما نقله الشيرازي^(٦) واستدلوا على ذلك بأن وجود
الدليلين المتساويين المتعارضين يؤدي إلى تهمة الرسول صلى الله عليه وسلم ،
والشبهة في صدقه ، لتناقض الكلامين ، وهو منفر عن الطاعة ، ومثل هذا لا
يمكن وروده في الشريعة^(٧) ، ويجب - أولا - بأن مثل ذلك كان مبنيًا
وواضحًا بالنسبة لأهل العصر الأول - أن وجد - وخفاؤه بالنسبة إلينا لطول
المدة ، وفقد الدليل وينحل بالنسبة إلينا أيضا بالجهد في طلب الجمع بوجه

(٤) سورة التوبة ٩/١٠٢ •

(٥) المسودة ص ١٤١ - ١٤٢ •

(٦) اللع للشيرازي ص ١٩ وروضة الناظر ص ١٣١ •

(٧) المستصفى ٢/١٥١ •

صحيح ، أو ترجيح أحدهما على الآخر - ان وجد المرجح - أو الاعراض
عنهما وطلب الحكم من دليل آخر .

وثانيا - بانه انما يلزم التناقض المنفر اذا كان مؤدى كل منهما الاتيان به
على سبيل القطع والوجوب بحيث لا يجتمع أحدهما مع الآخر ، ولكن ما المانع
من أن يرد متعارضان ويكون المراد بهما الاتيان بأحدهما على وجه التخيير ، أو
يكون الطلب بكل منهما على سبيل الاباحة بحيث اذا أتى المكلف بأحدهما ، أو
ترك كلا منهما فلا يأنم ولا يعاقب .

وثالثا - بأن النفرة من الشيء على سبيل الالتزام - لا يستلزم كونه محالا ،
فقد نفرت طائفة من الكفار من النسخ كما حكاه عنهم سبحانه وتعالى ، فيقول :
(واذا بدلنا آية مكان آية ، والله اعلم بما ينزل - قالوا : انما أنت مفتر)^(٨) مع
أنه لم يدل على استحالة نفرتهم عنه ، بل اتفق أهل الحق على جوازه
ووقوعه^(٩) .

(المذهب الثالث) مذهب جمهور العلماء من الأصوليين والمتكلمين
والمحدثين - وهو جواز ووقوع التعارض ، وقد تقدمت المذاهب وأدلتهم
والأمثلة الكبيرة بهذا الصدد فلا حاجة الى اعادتها ، ولكن الذى نود أن نشير
اليها هو أن الجمهور بعد اتفاقهم على جواز ووقوع ذلك اتجهوا في دفع التعارض
منها وواجب المجتهد والباحث أمام الأدلة المتعارضة - الى اتجاهات ثلاثة :
(الاتجاه الاول) تقديم النظر في الترجيح ، ثم في التاريخ ، ثم في الجمع ،
ثم الحكم بسقوطها والرجوع الى الأدون ، فالرجوع من الكتابين الى السنة ،
ومن الستين الى القياس ، فقول الصحابة ، أو العكس ، وعند تعارض القياس
الى التخيير بينهما ، والى هذا ذهب جمهور الحنفية ، وسلكه بعض المحدثين
وغيرهم^(١٠) .

(٨) سورة النحل ١٦/١٠١ .

(٩) روضة الناظر ص ١٥١ - ١٥٢ .

(١٠) راجع ١/٢٦٥ - ٢٩٩ عندنا ، وأرشاد الفحول ص ١٨٥ .

(الاتجاه الثاني) مذهب جمهور الاصوليين والمعتزلة والتكلميين ، وبعض الحنابلة ، كالمقدسي وبعض الحنفية ، كابن الهمام وابن أمير الحاج ، وبعض الشافعية ، كالغزالي ، والجويني ، وغيرهما ، وهو أن واجب المجتهد أو الباحث في الأدلة تجاه المدللين المتعارضين ما يلي :-

(أولاً) الجمع بينهما ، إن أمكن ، وذلك كما يقول المقدسي - بأن يكون أحد العاملين أخص من الآخر ، أو يمكن حمل أحدهما على تأويل صحيح ، دون الآخر ^(١١) ، وكما يقول الآمدي : بأن ورد أحدهما على سبب خاص بخلاف الآخر ^(١٢) أو كان أحدهما وارداً في حيز النفسي ، والآخر في حيز الشرط ^(١٣) ففي جميع هذه الصور يجمع بينهما وجوباً ، ولا ينظر إلى المرجح ولا إلى التأريخ ، وذلك لأن أعمالهما أولى من الغائهما ، أو إلغاء أحدهما ^(١٤) .

(ثانياً) الترجيح بينهما ، إن وجد لأحدهما ما يقدمه على الآخر ، سواء كان من جهة المتن أو السند أو الراوي أو الأمر الخارجي ، ووجه تقديم هذا على ما بعده أن الترجيح أولى من النسخ .

(ثالثاً) النظر إلى التأريخ ، فإن علم تقدم أحدهما ينسخ المتقدم بالتأخر والا بأن كانا متقاربين أو جهل التاريخ يتساقطان ويرجع إلى

(١١) التوضيح مع التلويح ١٠٣/٢ - ١٠٤ ، وأصول الحسامي بتعليق الحامي ص ٧٨ ، والكوكب المنير ص ٤٢٦ - ٤٢٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(١٢) المسودة ص ١٤٣ ، وروضة الناظر ص ١٣١ .

(١٣) المصدر الأخير السابق .

(١٤) الأحكام ٢٢٢/٤ .

(١٥) كما إذا ورد من الشارع : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » و « من كان له بيت فصلاته في بيته أفضل » فيرجع الأول لقوته

(الأحكام للآمدي ٢٢٢/٤) .

(١٦) راجع المصدر السابق واللمع ص ١٩ .

غيرهما (١٧) .

(الاتجاه الثالث) تقديم النظر في التاريخ ، ثم في الجمع ، ثم في الترجيح ، ثم عند عدم امكان واحد منها يذهبون الى التخيير أو السقوط والى هذا ذهب بعض الحنفية ، ومنهم صاحب المسلم وشارحه وبعض الشافعية ، ومنهم الرازي والأسنوي ، واليضاوي ، وغيرهم (١٨) ، وعلى هذا قسم الأسنوي ، وصاحب الحاصل بما للرازي في الحصول التعارض بين العامين والخاصين الى ثلاث حالات :

(الحالة الاولى) أن يعلم أن أحد النصين العامين ، أو الخاصين متأخر عن الآخر فيكون المتأخر ناسخا للمتقدم سواء كان المتعارضان معلومين ، أو مفقوتين كتابين ، أو سنتين ، أو الكتاب والسنة ان كان الحكم قابلا للنسخ عند تحقق شروط النسخ المتقدمة فالاول كآتي العدة ، والثانية كحديث النهي عن زيارة القبور والرخصة فيها ، والثالث كآية (قول وجهك شطر المسجد الحرام) والسنة الفعلية من التوجه الى بيت المقدس كما تقدم في مبحث النسخ (١٩) وان لم يقبل الحكم النسخ كآليات ، والأحاديث الواردة في ذات الله تعالى ، وصفاته ، فتساقطان عند عدم امكان الجمع ، والترجيح (٢٠) .

(الحالة الثانية) أن يجهل التاريخ بينهما .

فاذا تعارض عامان أو خاصان ، وجهل التاريخ بينهما يفتان كأننا

(١٧) راجع شرح المحلى ٣٦١/٢ - ٣٦٢ ، وتوجيه النظر ص ٢٣٥ ، والكوكب المنير ص ٤٢٧ .

(١٨) شرح الاسنوي مع المنهاج ١٦٠/٣ - ١٦٢ ، ومسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ١٩٤/٢ - ١٩٥ ، والحسامي مع العامي ص ٧٨ - ٧٩ .

(١٩) راجع عندنا ، وانظر القرطبي ١٥٨/٢ - ١٦٠ ، وفيض القدير على الجامع الصغير ٥٥/٥ - ٥٦ ، وموارد الظمان الى زوائد ابن حبان للهيتمي ص ٢٠١ .

(٢٠) شرح الاسنوي والبدخشى ١٦٠/٣ ، والحاصل للارموي - مخطوط

قطيعين يتساقطان ، ويرجع الى دليل آخر ، وان كانا ظنيين ، فان كان لأحدهما فضل على الآخر يجب ترجيحه به على مقابله الآخر ، والعمل بالراجح ، وان لم يوجد مرجح فالتساقط ، أو التخيير^(٢١) .

(الحالة الثالثة) أن يعلم تقارنهما ، فان كانا معلومين وأمكن التخيير تعين القول به ، اذ ليس بعد الجمع الا التخيير ، لعدم جريان الترجيح في القطعيين ، وكذلك اذا كانا ظنيين وتساويا من جميع الجهات - ان وجد - وان كان فيه ما يرجح الأقوى على معارضة^(٢٢) .

هذه هي آراء الأصوليين حول علاج المتعارضين العامين والخاصين ، واما الأدلة والرأي الراجح فهو نفس ما تقدم في حكم التعارض فلا حاجة الى تكرارها^(٢٣) .

(النوع الثالث) التعارض بين العام والخاص من وجه :

فاذا تعارض دليلان عامان وخاصان من وجه - سواء كانا في الكتابين ، أو في الستين ، أو أحدهما في الكتاب والآخر في السنة - فقد اختلف الفقهاء والأصوليون في حكمهما وكيفية الجمع ، ودفع التعارض بينهما^(٢٤) .

وقبل بيان حكمهما والتوفيق بينهما نريد أن نشير الى أن العلماء اختلفوا فيهما من جهتين :

-
- (٢١) المصدرين السابقين .
(٢٢) المرجع السابق الاول .
(٢٣) راجع ٢٦٥ - ٢٩٩ عندنا
(٢٤) راجع في تفصيل هذا : شرح الاسنوي ١٤٢/٣ - ١٤٤ ، والحاصل للارموي - خ - ، ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١/٣٤٥ - ٣٤٦ ، وشرح تنقيح الفضول ص ٤٣١ - ٤٢٢ ، والمسودة لقيمة ص ١٣٩ - ١٤٠ ، وشرح التلويح مع التوضيح ١/٤٠ - ٤١ ، وارشاد الفحول ص ٢٧٩ - ٢٨٠ ، وشرح العبادي بهامشه ص ١٥٠ - ١٥٧ ، واحكام الاحكام لابن حزم ٢/٢٥ - ٢٨) .

(الجهة الاولى) هل ان العام والخاص من وجه يكون في حكم العام والخاص المطلقين ؟

ذهبت الحنفية كما يفهم من تمثيلهم للعام والخاص المطلق بالعام والخاص الوجهي ، وكما يفهم من تفصيلهم مبحث العام والخاص المطلق من السمكوت عن العام والخاص الوجهي الا بالتمثيل ، واليه ذهب جماعة من الشيعة الامامية ، ومنهم صاحب المعالم ، وغيره^(٢٥) ونقله صاحب القوانين عن ابن الحاجب ، وشالحه^(٢٦) - الى أن حكمهما كحكم العام والخاص المطلق ، وذلك لأن في كل منهما جهة الخصوص والعموم فقام أحدهما مع خاص الآخر وعكسه كالعام والخاص المطلقين من غير فرق ، فيجري عليهما حكم العام والخاص عند تعارضهما كما سيجيء بعد هذا .

وذهب جمهور الفقهاء ، والأصوليين ، والمتكلمين ، وأهل الحديث ، كما يفهم من صنيعهم ، وجمهور الشيعة الامامية ، ومنهم : صاحب القوانين - الى أن حكمهما يختلف عن حكم العام والخاص المطلقين ، وبه صرح صاحب القوانين فقال : (واعلم ان مراد الأصوليين بالعام والخاص في هذا المبحث - تنافي العام والخاص - هو العام والخاص المطلقان فان العامين من وجه لا يمكن ان يكون موضوعا لهذا المبحث)^(٢٧) ثم استدل عليه بعدة أدلة خلاصتها :-

(الأول) - أن العام والخاص عند الاطلاق لا يطلق عليهما بل يقال لهما عامان من وجه وخاصان من وجه .

(الثاني) عدم انطباق الأدلة التي يستدل بها في ترجيح الخاص على العام ، وجعله بياناً له ، ويفرغون الكلام فيه على جواز تأخير البيان وهو لا يتم في العامين والخاصين من وجه ، لانضاف كل منهما بالبيان والمينة وعدم

(٢٥) راجع هامش المعالم ص ١٣٩ ، وهامش القوانين المحكمة ١/ ٣١٢ .

(٢٦) القوانين المحكمة ١/ ٣١٤ - ٣١٥ .

(٢٧) المصدر السابق .

انصاف أحدهما بالبيان بذاته بل بواسطة ضم المرجحات الخارجية ، وكذلك قولهم : ينسب العام على الخاص اتفاقاً ، ومرادهم بهذا اعمال الدليلين ، وفي العامين والخاصين من وجه لو بنيت كلا منهما على الآخر يلزم تساقطهما ، فمثلاً قوله تعالى : (والذين يتوفون منكم - الآية) و (أولات الاحمال .. الآية) ، فلو بنيت الآية الأولى على الآية الثانية لكان معناها : عدة المتوفي عنها أربعة أشهر وعشرة ايام الا أن تكون ذات حمل ، واما عدة الحامل فبالوضع ، وعلى بناء الثانية على الاولى لكان تقديرها : عدة الحامل الوضع الا ان تكون متوفياً عنها زوجها وهي عدتها بالأشهر ، فيلزم أن تكون عدة الحامل المتوفي عنها بالوضع وبالأشهر فيتباين ويتساقطان بدل أن يجتمعا^(٢٨) ، هذا ان أريد بناء أحدهما على الآخر فيلزم ترجيح بلا مرجح ، لعدم وجود مرجح في نفس الأمر من حيث كونهما عامين وخاصين من وجه ، فلو رجح أحدهما على الآخر بواسطة المرجحات الخارجية فلا يكون شاهداً ، وداخلاً في محل النزاع ، لأن الكلام في تعارضهما من حيث كونهما كذلك دون الأمر الخارجي .

(الثالث) وقد أجاب عن تمثيلهم بالآيتين المتقدمتين - بعد التصريح بأنه غفلة منهم وخلط بينهما ، وأن منشأ الخلط بين مباحث التخصيص ومبحث بناء العام على الخاص - مع أنهما مقامان متفاوتان - أولاً بأن تمثيلهم بذلك لا يصير حجة ، وثانياً - بأن التمثيل به في مقام الاثبات تخصيص الكتاب بالكتاب ، والرد على الظاهرية المائنين منه ، والرد يتحقق بمجرد تحقق التخصيص ، ولدفع القرائن الخارجية ، هذا ، اما الشيعة الامامية فجمعوا الآيتين بغير ما قدمنا ، فقالوا بأنها تعقد بأبعد الأجلين ، وذلك للاخبار المستفيضة عندهم في ذلك ، وأن آية (أولات الاحمال) ظاهرة في المطلقات فلا تعارض ، وأما عند أهل السنة ، وجمهور العلماء فترجح آية (اولات الاحمال) بسبب دلالتها ، واقرارها بالحكمة التي هي حفظ المياه من الاخلاط فلا حجة فيه^(٢٩) .

(٢٨) هامش القوانين ٣١٤/١ .

(٢٩) القوانين المحكمة ٣١٤/١ - ٣١٥ .

(الجهة الثانية) ان الجمهور بعدما اتفقوا على المغايرة بين الحكمين
اختلفوا في حكم تعارضهما ، وكيفية العلاج ، والتوفيق بينهما الى المذهب
الآتية :-

(المذهب الاول) ذهب جماعة من الأصوليين ، ومنهم : امام الحرمين
في الورقات وشارحه المحلى - الى تخصيص كل منهما بالآخر ان امكن
ذلك •

مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : (اذا بلغ الماء قلتين لا نجس) وقد
تقدم مع حديث (الماء ظهور لا ينجسه شيء ، الا ما غلب على ريحه أو طعمه ،
أو لونه) (٣٠) ، فالأول خاص بما غلب على أحد الأوصاف الثلاثة ، وبينهما
تعارض ، حيث يقتضي الأول طهارة الماء اذا بلغ قلتين سواء تغير أحد أوصافه
أم لا . والثاني يقتضي كون الماء نجسا عند تغير أحد الأوصاف وان بلغ قلتين .
ويجمع بينهما بتخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر فنقول : تقدير
الحديثين ، اذا بلغ الماء قلتين لا ينجس بملاقاة النجس ان لم يتغير أحد أوصافه
وما تغير أحد أوصافه ينجس بملاقات النجس وان بلغ قلتين ، وبه يندفع
التعارض بينهما ، ولا يبقى له أثر بينهما (٣١) • وان لم يمكن الجمع بهذه
الصورة يرجع أحدهما على الآخر فيما تعارضا فيه - ان وجد مرجع ، وذلك
كما في التعارض بين حديثين (النهي عن قتل النساء) و (الأمر بقتل من
ارتد عن الاسلام) المتقدمين •

(٣٠) تقدم تخريج الحديثين في ٤٠٢ - ٤٠٣ ، و ٥٩٨ - ٥٩٩ ، هذا ، وأن
الحديث الأخير صحة التمثيل به يتوقف على صحة سنده ، ولكن رواه
الدارقطني بطرق ضعيفة فعليه دفع التعارض يكون ببيان فقد ركسه ،
وهو عدم حجية أحد الطرفين ، لكن الإجماع منعقد على وفاقه ، فبه
يتقوى الحديث •

(٣١) الثمرات مع الورقات ص ٤٩ وشرح العبادي ص ١٦١ - ١٦٢ •

فلا يمكن فيهما الجمع ، اذ لا جمع بين القتل وعدمه (٣٢) فحينئذ يلازم الى الترجيح بينهما ، وهو اما ترجيح الأول ، بأن راويه ابن عباس عمل بمقتضاه ففيه جمع صحة الرواية وعمل الراوي بخلاف الثاني ، أو يرجح الثاني ، لاشتماله على ذكر العلة ، وذلك لان تعليق الحكم المشتق يدل على علية مأخذ الاشتقاق بخلاف الآخر ، ولأن الاول يوافقه قياس المرتدة على الزانية المحصنة الى غير ذلك من المرجحات (٣٣) .

وان لم يمكن ذلك لعدم وجود المرجح فتحكمهما التخيير عند بعض الاصوليين وسقوطهما ثم الرجوع الى غيرهما من الأدلة او الى البراءة الاصلية عند غيرهم (٣٤) .

(المذهب الثاني) ذهب جمهور المحققين من الشافعية ، والشيعة الامامية ، والحنابلة ، والمالكية ، وغيرهم ، وبه صرح الشيرازي ، والمقدسي والغزالي ، والطوسي ، وصاحب القوانين المحكمة وغيرهم - الى اثبات حكم التعارض بينهما وعدم جواز العمل بأحدهما .

يقول الشيرازي : (فالواجب في مثل هذا أن لا يقدم أحدهما على الآخر ، الا بدليل شرعي من غيرهما) (٣٥) .

ثم بعد القول بتساويهما وتعارضهما منهم : من ينظر الى التاريخ أولا ثم الى الترجيح ان لم يعلم التاريخ ، وعند عدم المرجح واستوائهما سنداً ومتناً

(٣٢) كذا قالوا بعدم امكان الجمع عند التمثيل بهما ، ولكن لدى التحقيق والرجوع الى الفاظ الحديثين يعلم أن الجمع بينهما ممكن ، وذلك اما بحمل النهي على الكراهة والامر على الاباحة الاعم الشامل للكراهة الى غير ذلك .

(٣٣) الثمرات ص ٤٩ ، وشرح العبادي ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣٤) اللع ص ١٩ والمستصفي ١٤٩/٢ - ١٥٠ ، وروضة الناظر ص ١٣١ .

(٣٥) اللع ص ١٩ - ٢٠ .

يرجع الى المرجحات الخارجية كالترجيح بكثرة الرواة ، ونحوها ، وان لم يوجد فعلى الخلاف المتقدم في حكم التعارض من التخيير بينهما في العمل بأحدهما ، أو الرجوع الى المرجح الخارجي •

ومنهم : من ينظر أولا - الى الجمع بينهما ان أمكن والا فالى المرجحات الداخلية كما اذا كان عموم أحدهما مقصودا دون الآخر ، وبه رجح الامام الشافعي (رضي الله عنه) حديث النهي عن الصلاة في الأوقات المخصوصة فانه - على ما نقل عنه الزركشي في البحر ، والشوكاني في ارشاد الفحول - قال : (لما دخلها - أي أحاديث النهي - التخصيص بالاجماع في صلاة الجنازة ضعفت دلالتها ، فتقدم عليها أحاديث الوضوء وتحية المسجد ، وغيرهما ^(٣٦)) •

وبه رجح الامام الغزالي قوله تعالى : (وان تجمعوا بين الأختين) على قوله تعالى (أو ما ملكت أيمانهم) ^(٣٧) ، فان الاول مرجح على الثاني ، لانه يستثني منه عدم جواز التمتع بالأمة المشتركة فتكون دلالتها ضعيفة بخلاف الآية الأولى ، فتكون راجحة عليها •

ولصعوبة الحل الداعي الى كثرة الاختلافات بين العلماء فيها قال الشوكاني - نقلا عن ابن دقيق العيد ^(٣٨) انه من مشكلات الأصول ^(٣٩) •
والى هذا الأخير ذهب الطوسي ، وبه رجح ما رجحه الغزالي فيقول

(٣٦) ارشاد الفحول ص ٢٨٠ •

(٣٧) المستصفى ١٤٨/٢ •

(٣٨) هو : محمد بن علي تقي الدين ، القشيري ، مجتهد من اكابر العلماء ، ولد سنة ٦٢٥ هـ ، وتوفي سنة ٧٠٢ هـ ، له مؤلفات قيمة في مختلف العلوم ، منها (الامام في حديث الاحكام ، والامام بشرح الامام شرح عجيب ونفيس ، قالوا : يقع القسم الاول منه في عشرين مجلدا ، وشرح عمدة الاحكام • وشرح منتهى السؤل والامل لابن الحاجب) راجع : (مفتاح السعادة ٢ / ٢١٩ ، والاعلام ٨ / ١٧٣ - ١٧٤ وهدية العارفين ٢ / ٢١٤٠ وطبقات الاصوليين ٢ / ١٠٢ - ١٠٣) •

(٣٩) ارشاد الفحول ص ٢٨٠ •

- بعد التمثيل بالآيتين المتقدمتين آنفا - (فقد استويا في التعارض ومن صحة الاستعمال على وجه واحد ، فما هذه حالة وجب الرجوع في العمل بأحدهما الى دليل ، ولذلك روى عن أمير المؤمنين أنه قال : أحلتها آية وحرمتها أخرى ، وأنا أنهى عنهما نفسي ، وولدي) (٤٠) .

• والراجع ، والله اعلم - أنهما دليلان متعارضان ومتعادلان يثبت فيهما حكم التعارض كبقية الأدلة المتعارضة فينظر أولا - الى الجمع بينهما ، و - ثانيا - الى الترجيح ، وذلك لأولوية أعمال الدليلين كليهما ، أو أحدهما من الاهمال ، وبه يقدم الجمع على الترجيح ، ويقدم الترجيح على النسخ عند وجود المرجح ، اذ هو المرتبة الثانية من المراتب التدريجية التي يسلكها الباحث عند محاولة وضع الحلول السليمة ، والتوفيق الصحيح والجمع المعقول بين الأدلة المتعارضة ، ولأن الترجيح أكثر وأغلب من النسخ ، والحمل على الأغلب أولى ، ولاشترائط شروط كثيرة في النسخ لاشرط في الترجيح كما تقدم ، ثم بعد ذلك ينظر في التاريخ ، فان علم تقدم أحدهما على الآخر فهو منسوخ بالتأخر ، والا فيحكم بسقوطهما ، والرجوع الى دليل آخر أو الى أصل براءة الذمة ، ولا يجعل أحدهما مخصصا للآخر ، لعدم المرجح ولا كل منهما على الآخر لما امتشكل به القمي من لزوم اجتماع مقتضى الدليلين في مادة الاجتماع ، كما أن دخولهما في باب العموم والخصوص المطلقين غير صحيح ، لما استدل به صاحب القوانين ، ولأن وجه ترجيحه الخاص على العام المطلقين لقطعية دلالاته ، وظنية العام ، وأما في العام والخاص من وجه فخصوص كل منهما معارض بخصوص الآخر ، فيتعارضان ، لأن في كل منهما

(٤٠) عدة الاصول للطوسي ١٥٦/٢ هذا وقد ذكر الطوسي بعد ذلك عن عثمان التوفيق ورجع هو ما ذهب اليه الامام علي رضي الله عنه وذلك - أولا - بالاحتياط فان من تجنبه لايقع في محذور على التقديرين بخلاف العمل بالاية الاخرى و - ثانيا - بأنها واردة لبيان المحرمات فتحرم كل ما يطلق الجمع و - ثالثا - بأن علة الجمع - وهي التباعد بين من حقهما المحبة - موجودة في الجمع بملك اليقين .

جهة العموم فتطرق اليه ظنية الدلالة فلا يتنهض للتخصيص ، ولا للترجيح -
واقه أعلم .

٤ - التعارض بين العام والخاص المطلقين (٤١) :

١- يتعارض دليلان عام وخاص مطلقان : بأن صادق أحدهما على الآخر كلياً ، والآخر صادق عليه جزئياً ، أو عام وخاص من وجه على رأي من قدم منهم ، بأن صادق كل منهما عن الآخر جزئياً ، وانتفى عنه كذلك ، فقد اختلف الأصوليون ، والفقهاء في حكمهما ، وكيفية الجمع بينهما اختلافاً كبيراً ، وقد ذكروا لهما حالات ، وخصصوا كل واحدة من تلك الحالات بالذكر ، وبيان حكمه ، ونحن نذكر تلك الحالات ، وما فيها من خلاف ، وأدلة المخالفين ، ومناقشتها ، وحاصل تلك الحالات ، وأحكامها ما يلي :-

(الحالة الاولى) أن يعلم تأخر الخاص عن وقت العمل بالعام ، أو تأخر العمل به عن وقت الحاجة ، فحينئذ ذهب الجمهور الى أن حكمه أن يسخّر الخاص من العام بقدر ما يتعارضان فيه ، وبذلك صرح الأصوليون ، منهم الآمدي ، والشوكاني ، وصاحب المالم ، وغيرهم ، ونقله القاضي عبدالوهاب^(٤٢) عن الحنابلة ، وغيرهم^(٤٣) .

- (٤١) مباحث التخصيص ص ٢٧٩ - ٣٠٠ ، والقوانين ٣٠٨/١ - ٣١٨ ومعالص ص ١٢٩ - ١٤٠ ، واللمع ص ١٩ ، والتبصرة للشيرازي ١٥٢/٢ - ١٦٢ ، والتوضيح مع التلويح ١٣٩/١ - ١٤١ ، والاحكام للآمدي ٢٩٦/٢ ، والمعتمد ٢٧٦/١ - ٢٨٢ ، وفواتح الرحموت ٣٤٥/١ - ٣٤٩ ، وشرحي البدخشي والاسنوي على المنهاج ١١٥/٣ - ١٢٣ .
- (٤٢) هو : عبدالوهاب بن أحمد البغدادي ، الحارثي من فقهاء الحنابلة ، تعلم ببغداد ، واستوطن حران ، فكان فقيهاً ، وواعظاً ، ومدرساً ، له كتب في أصول الفقه وأصول الدين ، توفي سنة ٤٧٦ هـ ، راجع : (الاعلام ٣٣٠/٤ ، وذيل طبقات الحنابلة ٥٤/١) .
- (٤٣) راجع المصادر المتقدمة على الاول ، وشرح الابهج ١٤٣/٣ - ١٤٤ ، وتنقيح الفصول ص ٤٢١ - ٤٢٢ ، وشرح مختصر المنتهى للقاضي عصفه ١٤٧/٢ - ١٤٨ ، والمحصل ق ٨١٧/٣ - ٨٣٦ .

وان علم تأخر الخاص عن وقت الخطاب العام الى وقت العمل به فقد
اختلفوا فيه الى المذاهب الآتية :-

(١) مذهب جمهور العلماء من أصحاب المذاهب الثلاثة ، واتباعهم عدا
الحنفية ، وأهل الحديث ، والشيعة ، والظاهرية ، وغيرهم الى دفع
التعارض بينهما ببناء العام على الخاص ، وجعل الخاص قرينة على أن
المراد من العام بعضه ، وهو : ما عدا الخاص^(٤٤) .

(٢) مذهب جمهور الحنفية ، والقاضي أبو بكر الباقلائي ، وأما المحرمين ،
ورواية عن الامام أحمد ، وأبي بكر الرازي^(٤٥) رضي الله عنهم ،
أن العام غير مرتب على الخاص عند عدم دليل على ذلك ، بمعنى أنهما
يجعلانهما متعارضين .

(٣) مذهب بعض المعتزلة : أن الخاص المتأخر عنه لا عن العمل به يسخ
من العام ما يتعارضان فيه .

(الحالة الثانية) أن يعلم تقدم الخاص على العام وتأخر العام عن
الخاص ، فان تأخر العام عن وقت العمل به فالكل ذهبوا الى نسخ العام
الخاص ، وذلك لعدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة الا المجوزون

(٤٤) المعالم ص ١٣٩ ، ومباحث التخصيص ص ٢٧٩ ، والقوانين ٣١٦/١ ،
وشرح الورقات ص ١٥٩ - ١٦٠ ، وإرشاد الفحول ص ١٦٣ هـ .

(٤٥) هو : الامام أحمد بن علي أبو بكر الرازي ، الملقب بالجصاص ، ولد
سنة ٣٠٥ هـ ، ودرس على أبي الحسن الكرخي وتخرج عليه ، وعلى أبي
سعيد البزدعي ، وغيرهما ، ودرس الحديث على ابن العباس النيسابوري ،
والأصبهاني ، وسليمان بن أحمد الطبراني ، وصار امام الحنفية في
بغداد ، له مؤلفات ، منها : «أصول الجصاص» ، «أحكام القرآن» ،
و «شرح مختصر الكرخي» ، و «مختصر الطحاوي» ، وتوفي ببغداد
سنة ٣٧٠ هـ ، راجع : (طبقات الاصوليين ٢٠٣ - ٢٠٥ ، وتاريخ
بغداد ٣١٤/٤ ، والاعلام ١٦٥/١ ، ومختصر طاش كوبري زاده ص ٦٦ ،
والفوائد البهية للكنوي ص ٢٧ - ٢٨ ، وهدية العارفين ١/٦٦) .

تكليف ما لا يطاق ففيهم من يجعله تخصيصاً ومنهم من يقول بالنسخ^(٤٦) .
وان تأخر عن وقت الخطاب بالخاص :

١ - فذهب جمهور الفقهاء ، والمتكلمين ، والأصوليين الى بناء العام على الخاص ، والجمع بينهما بحمل العام على ما عدا الخاص وحمل الخاص على تمام معناه .

٢ - وذهب الامام أبو حنيفة (رض) وأكثر أصحابه ، والقاضي عبد الجبار المعتزلي ، والامامان الجويني ، والباقلاني الى جعل العام المتأخر غير المقارن فاسخاً للخاص المتقدم^(٤٧) .

٣ - وذهب بعض المعتزلة الى الوقف^(٤٨) .

(الحالة الثانية) أن يعلم اقتران العام والخاص سواء كانا قولين : بأن قال الشارع : اقتلوا الكفار ، ولا تقتلوا أهل الكتاب . وزكوا البقرة ، ولا تزكوا العوامل منها ، أو فعلين : كأن نعلم في شيء طريقته المستمر ، كأن استمر على القيام في الصلاة مثلاً ، ثم فعل فعلاً يخالفه ، كما ورد (أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه قاعداً^(٤٩)) أو القول ، والتقرير كما في (نهيه صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير للرجال) ثم ورد (أنه أقر بعض الصحابة عليه) ، أو بين الفعل والقول (كنهيه صلى الله عليه وسلم عن الوصال في

(٤٦) المسودة ص ١٣٤ ، والقوانين ٣١٩/١ ، وشرح المختصر للقاضي عضد ١٤٧/٢ - ١٤٨ :

(٤٧) المصادر السابقة ، وشرح المحلي ٤١/٢ - ٤٢ ، وإرشاد الفحول ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٤٨) المصدر الأخير السابق ص ١٦٣ .

(٤٩) الحديث رواه الشيخان وغيرهما وقال الحافظ أبو حجر : متفق عليه ، انظر (نيل الاوطار ١٦٩/٣ - ١٧١ وبلوغ المرام ٨١ - ٨٢ وسبيل السلام ٢٥/٢ - ٢٦ ، والام ١٥١/١ وسنن ابن ماجه ٣٨٦/١) .

الصوم) ، ثم ورد (أنه صلى الله عليه وسلم واصل) (٥٠) وسواء كانت المقارنة حقيقية ، أو عرفية (٥١) .

ففي هذه الحالة ذهب الجمهور الى بناء العام على الخاص وجعل الخاص مخصصا للعام وأن المراد به ما عداه ، وبه قال عامة الفقهاء والمتكلمين من الشافعية والمالكية والحنابلة والشيعة الامامية ، وقال في القوانين : (والحق فيه بناء العام على الخاص دون نقل خلاف الا عن بعض الحنفية) ومثله في المعالم (٥٢) .

وذهب جماعة من الحنفية كما قاله صدر الشريعة وغيره الى أن حكمهما التمازض اذا علم تاريخهما كما اذا جهل تاريخهما ، فيعدل الى المرجحات الخارجية ان وجدت - أو الى دلائل آخر ، ولكن هذا في المقارنة الحقيقية ، وأما في المقارنة كالقولين المتصلين كالخاص المتأخر يخص العام عندهم ايضا يقول صدر الشريعة : وان كان الخاص متأخرا ، فان كان موصولا يخصه وان كان منراخيا ينسخه في ذلك القدر عندنا . (٥٣) .

(٥٠) حديث (النهي عن الوصال ، وانه واصل) أخرجه الشيخان ، ومالك وأحمد ، والنسائي ، والترمذي - وصححه - وابن ماجه ، وابنا خزيمة وحبان ، والدارمي بالفاظ متقاربة ، وقال الحافظ ابن حجر : متفق عليه ، ولفظ الحديث - كما في سنن الدارمي - : (اياكم والوصال ، مرتين ، قالوا : فانك تواصل ، قال : اني لست مثلكم ، اني ابست يطعمني ربي ، ويسقيني) ولفظ (لا تواصلوا ، قيل : انك تفعل ذلك . قال اني لست كأحدكم ، اني أطعم ، وأسقى) .
راجع : (صحيح البخاري مع شرح القسطلاني ٣/٣٩٥ - ٣٩٩ ، وفيه : « الوصال : أن يصوم فرضا ، أو نفلا يومين فأكثر ، ولا يتناول بالليل مطعوما عندا بلا عذر ، ، وصحيح مسلح بشرح النووي ٥/٧٣ - ٧٧ ، وبلوغ المرام بشرح سبيل السلام ٢/١٥٥ - ١٥٦ ، ومنتقى الاخبار بشرح نيل الاوطار ٤/٢٤٣ - ٢٤٥ ، وسنن الدارمي ١/٣٤٠ .
(٥١) شرح العبادي ص ١٦٠ ، والمحل ٢/٤١ وفيهما خصصت المقارنة بان عقب أحدهما الآخر .

(٥٢) ص ١٣٩ ، والقوانين ٢/٣١٥ .

(٥٣) المصدر الاخير ، والتوضيح ١/٤١ .

(تحرير محل النزاع)

حاصل الكلام أنه عند تعارض الخاص والعام ذهب الجمهور الى أنه اذا تأخر العام عن وقت الحاجة الى العمل ، فالخاص نسخ العام اتفاقا ، وان تأخر الخاص عن العمل بالعام ، أو عن وقت الحاجة اليه ينسخ من العام بقدر ما تعارضا فيه ، ويبقى الزائد من العام على هذا القدر مستعملا فيه العام بلا نزاع يعتمد به .

وأما خلاف ذلك سواء تأخر العام عن وقت الخطاب بالخاص ، أو العكس ، أو تقارنا ، أو جهل التأريخ بينهما يبني العام على الخاص ، ويجعل الخاص دليلا على أن المراد من العام ما عدا ، وذهب الحنفية ، ومن معهم الى النسخ ، أو الترجيح ان وجد مرجح خارجي ، كما تقدم تفصيله .

ومنشأ الخلاف - أولا - تأخير البيان عن وقت الخطاب بالعام ، فقال الجمهور بجوازه ، وذهب المانعون الى عدمه ، و - ثانيا - تأخير البيان عن وقت الحاجة اتفق الجمهور من عدا القائلين بجواز التكليف بالمحال على أنه ممنوع ، وذهب القائلون بالتكليف بالمحال الى جوازه ، و - ثالثا - دلالة العام ، هل هي ظنية أو قطعية ، ذهب الجمهور الى الأول ، وقال الحنفية بالثاني .

« أدلة الجمهور »

استدل الجمهور على تخصيص العلم بالخاص عدا الصور المستثنيات بأدلة أهمها ما يلي :-

(الأول) ان تناول الخاص لأفراده معلوم ، ودخول جميع افراد العام تحته مطلقون ، وهذا يقتضي تقوية الخاص ، وترجيحه عليه ^(٥٤) .
(الثاني) أن العمل بالعام يقتضي إلغاء الخاص ، والعمل بالخاص جـ

(٥٤) التبصرة ١٥٦/٢ ، والمآل ص ١٣٩ ، ومسلم الثبوت ١٩٤/٢ - ١٩٥ .

بينهما ، وعمل بهما والاعمال أولى من الاهمال ، والجمع لهما أولى من الغاء
أحدهما (٥٥) .

(الثالث) أن الخاص المتقدم على العام كالمفهود بين التكلم والمخاطب ،
فاذا اطلق العام انصرف اليه ، وإن التفرق من ألفاظ الشارع بمنزلة المجموع
في موضع واحد فلو جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين العام والخاص لترتب
أحدهما على الآخر ، فكذلك اذا تفرقا (٥٦) .

(الرابع) أنه لو لم يخص العام بالخاص للزم اما الغاء الخاص ، أو
اهمالهما ، والتخصيص أولى منهما لأنه أغلب وقوعا والحمل على الأغلب أولى
ولأن في التخصيص عمالا لكليهما ، والاعمال أولى من الاهمال لهما ،
لأحدهما ، ولأن النسخ رفع بعد الإثبات ، والتخصيص منع من ثبوت الحكم ،
والرفع أسهل (٥٧) .

(الخامس) أن ما أوجب تخصيص العموم لا فرق فيه بين أن يتقدم
أو يتأخر ، كما أنه لا فرق في القياس بين كونه مستتبعا من أصل متقدم ، أو
متأخر ، على أنه لو لم يخص العام للزم ابطال القاطع ، وهو الخاص لكون
دلالة قطعية بالمحتمل ، وهو العام ، لارادة ما عدا الخاص به (٥٨) .

(السادس) عمل السلف من الصحابة ، ومن بعدهم فخصصوا قوله
نعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم : (لاتكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها) ، وخصصوا آية

(٥٥) المصادر السابقة والقوانين ٣١٩/٢ ، وشرح المحلى ٣١٩/٢ ، وشرح
المحلى ٤٢/٢ ، ونهاية السؤل ١١٦/٢ - ١١٧ .

(٥٦) المصدرين السابقين الآخرين ، والتبصرة ١٥٦/٢ .

(٥٧) مباحث التخصيص ص ٢٨٠ - ٢٨١ ، وروضة الناظر ص ١٢٨ ،

والقوانين ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، والمعالم ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٥٨) التبصرة ١٥٩/٢ - ١٦٢ ، والمعتمد ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، والاسنوي

١١٧/٢ - ١١٨ .

الموارث بقوله صلى الله عليه وسلم : (لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم)^(٥٩) الى غير ذلك من الامثلة التي لم يوجد لها نكير ، وكانوا يتسارعون فيها الى الحكم بالخاص ، وتقديمه على العام من غير طلب التاريخ^(٦٠) .

« ادلة الحنفية ومن معهم »

وقد استدل اصحاب المذهب الثاني فيما ذهبوا اليه من عدم جواز الذم صيغ ، ودفع التعارض ، والجمع بينهما به ، ومن الحكم اما بالتعارض والاجوع الى المرجحات كما في صورة المقارنة ، أو الجهل بالتاريخ ، واما بالذم ، كما في صورة تقدم الخاص ، أو عدم المساواة بينهما في السند ، اسألوا على ذلك بأدلة من جملتها ما يلي :-

(الاول) ان اللفظ العام في تناوله لافراده بمنزلة الإلفاظ الخاصة كل لفظ منها يتناول واحدا فقط من تلك الافراد ، فهو يجري مجرى هذه الالف . ، فإذا قال : « اقتلوا المشركين » مثلا - فهو بمنزلة قوله اقتلوا زيدا المشركا ، وعمرا المشرك ، وخالدا المشرك الخ .. وقول « اقتلوا المشركين » اجمال لهذا المفصل ، ولو قال : لا تقتلوا زيدا المشرك ثم قال بعده « اقتلوا المشركين » ، لكان الثاني نسخا للاول ، فكذا ما هو بمثابة ، وهو العام بعد الخاص^(٦١) .

(٥٩) رواه صاحب الصحاح الست ، وأحمد والشافعي ، والدارقطني ، المنذري ، وأبو يعلى ، وغيرهم ، راجع : (فيض القدير ٤٤٩/٦ ، ممن ابن ماجة ٩١١/٢ - ٩١٢ وسبيل السلام ٩٦/٣ ، وشرح قسطلاني ٤٤٤/٩ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٥٣/٧ ، ومنتقى اخبار مع نيل الاوطار ٨٢/٦ - ٨٤ ، وقول ابن تيمية في منتقى الاخبار خرج الجماعة الا مسلما ، غير صحيح فانه اخرجه باللفظ المذكور ، احكام الاحكام لابن دقيق العيد ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، وبلوغ المرام مع سبيل السلام ٩٧/٣ ، والمعجم الكبير ١٢٦/١ - ١٢٧ ، و ١٣٢) .

٦٠) الاحكام ٣٠٢/٢ ، وروضة الناظر ص ١٢٨ .

٦١) مباحث التخصيص ص ٢٨١ والاحكام ٢٩٨/٢ ، والمنهاج مع شرح

(الثاني) ان الخاص المتقدم يمكن نسخه والعام الوارد بعده مما يمكن أن يكون ناسخا فيكون ناسخا له .

(الثالث) لو كان الخاص المتقدم مخصصا للزم البيان بما يلبس ، ويوقع في الشك لأن الخاص متردد بين أن يكون منسوخا بالعام المتأخر عنه ، وبين أن يكون مخصصا له ، وهذا التردد يؤدي الى أن يكون الخاص موقعا للمخاطبين في اللبس ، وذلك غير جائز ، لان التخصيص بيان (٦٢) .

(الرابع) لو كان الخاص مخصصا للعام مطلقا للزم لغو ما اتفق على عدم لغوه ، لانه اذا قيل في شهر : لا تكرم الجهال ، ثم قيل في شهر آخر : اكرم الناس ، ثم قيل في شهر ثالث لا تكرم العلماء ، فقد اتفق على ان اكرم الناس ، لا يعد لغوا ، وعدم اعتباره لغوا انما يتأتى بناء على عدم جواز التخصيص ، ولو قيل بالتخصيص مطلقا سواء كان متقدما او متأخرا لزم لغوه ، لان كلامه لا تكرم الجهال ، ولا تكرم العلماء يجعل مخصصا ، فلا يبقى شيء من الناس ، لانه اما عالم ، أو جاهل ، وبهذا يكون لغوا (٦٣) .

(الخامس) قول ابن عباس (رضي الله عنه) : « كنا نأخذ بالاحداث ، فالاحداث ، ، فالعام الوارد بعد الخاص أحدث منه ، فيؤخذ به ، وظاهر قوله هذا أنه اجماع ، ولو سلم أنه ليس باجماع ، فظاهره كان الامر كذلك فسي زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو بمنزلة الحديث المرفوع (٦٤) .

(السادس) التخصيص بيان ، فلا يجوز في حال تقديم الخاص أن يكون

البدخشي ١١٥/٢ - ١١٦ ، ومسلم الثبوت ٣٤٨/١ ، والمطالع ص ١٤٠ ، والمعتد ٢٧٨/١ ، وأصول أبي زهرة ص ١١٤ .

(٦٢) المصدر الاول ص ٢٨٣ ، والثاني ، والاخير ، والتبصرة ١٦٠/٢ .

(٦٣) مسلم الثبوت ٣٤٨/١ - ٣٤٩ ، والقوانين المحكمة ٣٢٠/١ ، ومباحث التخصيص ص ٢٨٢ .

(٦٤) التبصرة ١٦٠/٢ ، وأصول الفقه لمحمد أبي زهرة ص ١١٤ ، وشرح

المسلم ٣٤٨/١ - ٣٤٩ ، وشرحي الاسنوي والبدخشي ١١٦/٢ - ١١٧ ،

ومباحث التخصيص ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

مينا لعدم جواز تقديم اليان على المين ، بل يجب تقديم المين ، لاستدعاء اليان ذلك (٦٥) .

(السابع) الخاص عند الجهل بالتاريخ يحتمل أن يكون متقدما على العام ، فيترجح العام عليه ، لكونه منسوخا به ، ويحتمل أن يكون متأخرا عن العام ، وحينئذ يترجح على العام فيخصه ، ويكون راجحا ، وهذان الاحتمالان متعارضان ، فتعارضهما يوجب التوقف ، ويؤخر المحرم احتياطا ، لانه لا بأس ترك المباح الذي يترتب على تقديم الجمع وتأخير المحرم ، لكن المحذور في ارتكاب المحرم المترتب على تقديمه ، وتأخير المبيع (٦٦) ، وهذا دليل الذين يوجبون التوقف في بعض الحالات .

(الثامن) ان الخاص والعام متضادان ، كضاد الحركة والسكون ، والعلم والجهل ، وهؤلاء المعاني تبطل ما ورد بعدها من الاضداد ، فكذلك العام الوارد بعد الخاص يبطله (٦٧) .

(التاسع) ان العام والخاص متساويان فيما يتناولان ، فلا وجه لترجح الخاص وبناء العام عليه ، دون عكسه (٦٨) .

وهذه هي أدلة الحنفية ومن معهم ، بما فيه الدليل على التوقف عند بعض العلماء ، في بعض الحالات كما تقدم ، وقد تكفل أستاذي الدكتور عمر

(٦٥) المصادر الثلاثة الاخيرة وحاشية السعد على شرح المضد ١٤٧/٢ - ١٤٨ ، والتبصرة ١٥٧/٢ - ١٦٠ ، والقوانين ٣٢٠/١ ، والمعالم ص ١٤٠ ، وما بعد .

(٦٦) شرح مسلم الثبوت ٣٤٦/١ ، والبدخشي ١١٦/٢ ومباحث التخصيص ص ٢٨٣ .

(٦٨) المصدر الاول ص ١٥٢ وشرح المسلم ٣٤٦/١ - ٣٤٧ والقوانين المحكمة ٣١٥/١ - ٣٢٣ . والعقد المنظوم ص ٢٤٢ - ٢٤٧ ونهاية السؤل ١١٨/٢ - ١٢٥ .

• ٢٨٣ - ٢٨٠ هـ الموافق ١٩٦١ - ١٩٦٠ م (٩٩) صاحب التصديق عند الاموالين

المبحث الثاني

التعارض بحسب الاطلاق والتقييد وكيفية دفعه



وهنا أمور لابد من تقديمها على أصل الموضوع ، ومن توضيحها قبل الخوض في المقصود هناك أهمها :-

(الأمر الاول) معنى المطلق والمقيد لغة واصطلاحاً :

فالمطلق لغة ، من أطلق الفرس : أي سرحه وخلاه ، والطلاق من الأبل : التي طلقت في المرعى ، وقيل : هي التي لا قيد عليها ، وطلاق النساء بمعنى حل عقدتها ، والتخلية والارسال^(١) والمقيد من القيد ، وهو : ما يقيد به الدواب ، ويشد به قوائمها ، يقال : قيد العلم بالكتاب : ضبطه ، وقيد الكتاب بالشكل : شكله ، وقيد الخط : نقطه وأعجمه ، وخلاصة القول إن مادة « طلق » تدور حول الانفكاك والانحلال ، ومادة « قيد » خلاف ذلك^(٢) .
وأما في الاصطلاح فقد عرف كل منهما بتعاريف متعددة تبعاً للاختلاف في بعض المسائل ، منها : أن لكل واحد من المطلق والمقيد مفهوماً عاماً ومفهوماً خاصاً ، إلى غير ذلك . يقول ابن الحاجب : المطلق : ما دل على شايع في جنسه ، يعني أن يكون مفهوم اللفظ حصّة محتملة لحصص كثيرة مما يندرج تحت أمر مشترك من غير تعيين مفهوم من اللفظ^(٣) .

(١) ترتيب لسان العرب مادة (طلق) ٦٠٧/٢ ، وصحاح الجوهري ٥٢٦/١ .

(٢) ترتيب لسان العرب مادة (قيد) ١٩٩/٣ ، وصحاح الجوهري مادة (قيد) ١٥١٧/٤ - ١٥١٩ ، ومعجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا عضو المجمع العربي بدمشق ٦٢٤/٣ - ٦٢٥ ، والكوكب المنير ص ٢١٢ .

(٣) مختصر ابن الحاجب مع شرح القاضي عضد الدين ومع حاشية الفتاواني ١٥٥/٢ ، قال العضد بعد تفسيره بما ذكرناه أعلاه : فتخرج المصارف كلها لما فيه من التعيين شخصاً ، نحو زيد وهذا ، أو حقيقة (أي جنساً) نحو : الرجل واسامة ، أو حصّة نحو : [فعصى فرعون الرسول - سورة الزمل / ١٤ -] ، أو استغراقاً نحو الرجال ، وكذلك كل عام ، ولو نكرة نحو كل رجل ، ولا رجل ، لأنه بما انقسم إليه من القرائن من

وعرفه القاضي زكريا بأنه : لفظ دل على الماهية بلا قيد مهن وحدة وغيرها^(٤) . وعرفه الفتوحى الحبلى ، بأنه : ما تناول واحدا غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه^(٥) .

ولقد فصل في شرحه خير تفصيل ، ولا بأس بإيراد مقتطفات منها تنويرا لما يتعلق بالأذهان من إيراد بعض القيود في التعريف .

فقال : فخرج بقولنا : « ما تناول واحدا ، الأعداد عدا ما يتناول واحدا ، وخرج بقولنا : (غير المعين) المعارف كزيد ونحوه .

أقول : ولا بد أن يقيد المعارف هنا بما عدا المعارف بالمعنى الذهني ، مثل : ادخل السوق ، واشتر اللحم ، ومثل الذئب في قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف : [فأكله الذئب]^(٦) فان المراد منها سوق ما ، ولحم ما ، وذئب ما فهي داخلة في حد المطلق كما قاله التفتازاني^(٧) .

وخرج بباقي قيود الحد - المشترك ، والواجب المخير ، فان كلا منهما يتناول واحدا لا بعينه ، لا باعتبار حقائق مختلفة ، وذلك مثل قوله تعالى - في

كل ، والنفي صار للاستفراق ، وأنه ينافي الشيوع مما ذكرناه من التفسير .

وقال التفتازاني : والظاهر أنه لا حاجة الى قوله : « من غير تعيين » لأن المعارف ليست بحصة محتملة لحصص ، والمراد بالتعيين : ما يكون بحسب دلالة اللفظ والا فمثل جاءني رجل متعين في الواقع ، وأن المعارف المخرجة عن تعريف المطلق هو ما عدا المعهود الذهني ، مثل : اشتر اللحم ، فانه مطلق انتهى بتصرف ، وراجع بهذا الصدد ارشاد الفحول ص ١٦٤ .

(٤) لب الاصول مع غاية الوصول ص ٢٨ ، وارشاد الفحول ص ١٦٤ .

(٥) شرح الكوكب المنير ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٦) سورة يوسف ١٧/١٣ .

(٧) شرح المختصر مع حاشية التفتازاني ١٥٥/٢ ، والحاشية رقم (٣)

وارشاد الفحول ص ١٦٤ .

كفارة الظهار - : [فتحريز رقية]^(٨) وقوله صلى الله عليه وسلم :- [لانكاح
الا بولي [المتقدم^(٩) ، فان كل واحد من الرقية والولي يتناول واحدا غير
معين من جنس الرقيات ، والأولياء^(١٠) .

والمقيد . على جميع الاعتبارات - بخلاف المطلق ، فهو - كما عرّفه
الفتوحى :- ما تناول مينا ، أو موصوفا بوصف زائد على حقيقة جنسه .

وذلك مثل قوله تعالى :- [فصيام شهرين متتابعين]^(١١) ، وقوله تعالى :
[فتحريز رقية مؤمنة]^(١٢) ، وقولك : هذا الرجل الى غير ذلك^(١٣) .

(الامر الثاني) المسائل التي اختلف فيها الاصوليون التي ترتب على
هذه التعاريف ، المسماة بشجرة الاختلاف وهي ما يلي :-

(المسألة الاولى) هي ما اشرنا اليه سابقا من أنه هل النكرة والمطلق
يطلقان على شيء واحد ، وهما متساويان . أم بينهما فرق ؟

الذي ذهب اليه أكثر الأصوليين ، ومنهم البيضاوي ، والاسنوي ، وابن
السبكي ، والشوكاني ، وغيرهم - وهو الأصح أخذنا من التعليقات الآتية - أن
النكرة غير المطلق ، وأن بينهما فرقا واضحا ، وهما : أن قيد الوحدة ملحوظ
في مفهوم النكرة وغير ملحوظ في مفهوم المطلق .

قال ابن السبكي : (فاللفظ الدال على الحقيقة من حيث هي من غير
اعتبار عارض من عوارضها هو المطلق ، كقولنا : الرجل خير من المرأة ،
والدال على تلك الحقيقة غير المعينة للنكرة ، مثل : (رأيت رجلا)^(١٤) .

(٨) سورة المجادلة ٤/٥٨ .

(٩) راجع الجزء الاول ٣٤٥ .

(١٠) شرح الكوكب المنير ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(١١) سورة المجادلة ٤/٥٨ .

(١٢) سورة النساء ٩٢/٤ .

(١٣) شرح الكوكب المنير ص ٢١٣ .

(١٤) الابهاج مع شرح الاسنوي ٥٥/٢ - ٥٦ .

وذهب بعض من الأصوليين - وهو المفهوم من تعريف ابن الحاجب ،
والآمدي ، والفتوحى ، وغيرهم ، واختاره القاضي زكريا - الى عدم وجود
الفرق بينهما بذلك بل تندرج النكرة تحت مفهوم المطلق ، وصرح بذلك
عضد الدين الايجي فقال في شرحه تعريف ابن الحاجب المتقدم - :
(و - دخل في التعريف - كذلك كل عام ولو نكرة ، نحو كل رجل ، ولا
رجل لأنه بما انضم اليه من كل والنفي صار للاستغراق) (١٥) .

(المسألة الثانية) اختلفوا في الأمر بالمطلق كأضرب ، أو صل ، أو
نحوهما أهو أمر بكل جزئي من جزئياته ، كالضرب بسوط ، أو عصا ،
والصلاة قائما أو قاعدا ... الخ لاشعار عدم التقييد بالتعميم ، أو هو أمر
بجزئي منها ، كالضرب بسوط ، أو الصلاة قائما مثلا - لأن الاحكام الشرعية
انما تبني غالبا على الجزئيات لا على الماهيات المقولة لاستحالة وجودها في
الخارج . أو هو أذن في كل جزئي أن يفعل ، ويخرج عن العهدة بواحدة
منها (١٦) .

والذي يبدو لي أن الأولى والاقترب هو الرأى الثاني ، وذلك لان قيد
الوحدة ملحوظ في مفهوم المطلق ، وبذلك يكون متحققا في ضمن جزئي من

(١٥) شرح العضد على المختصر ١٥٥/٢ ، وارشاد الفحول ص ١٦٤ ،
ويذكر الشوكاني هذا التعريف ، ثم يقول : « وقد اعترض عليه بأنه
جعل المطلق والنكرة سواء ، وبأنه يرد عليه أعلام الاجناس ، كاسامة
... وثعالة ، فانها تدل على الحقيقة من حيث هي هي ، وأجاب عن ذلك
الاصفهانى في شرح المحصول بأنه لم يجعل المطلق والنكرة سواء
بل غاير بينهما فان المطلق هو : الدال على الماهية من حيث هي هي ، والنكرة
هي الدالة على الماهية بقيد الوحدة الشايعة ، قال : وأما الزامه بعلم
الجنس فمردود بأن علم الجنس وضع للماهية الذهنية بقيد التشخص
الذهني بخلاف اسم الجنس ام « بتصرف بسيط » وانظر ايضا شرح
لب الاصول ص ٨٢ حيث يقول : « وعلى المختار اللفظ في المطلق
والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار » .

(١٦) غاية الوصول بشرح لب الاصول ص ٨٢

جزئيات الماهية • ويجب عما قالوا من استحالة وجود الماهية في الخارج - كما قال القاضي زكريا - بأن المستحيل وجود الماهية في الخارج مجردة لا مطلقة، لأن الماهية المطلقة توجد بوجود جزئي من جزئياتها ، لأنها جزؤه ، وجزء الموجود موجود ، فالأمر بالماهية أمر بإيجادها في ضمن جزئي لها ، وليس أمرا بجزئي منها •

كما يجب عن تحليل أصحاب الرأي الأول بأن عدم التقييد لا يشعر بالتعميم ، لأنه من قيل الماهية لا بشرط شيء ، وما قاله متحقق في الماهية بشرط لاشيء ، وفرق بين المقامين ^(١٧) •

(الامر الثالث) ان كلا من المطلق والمقيد على نوعين :

(الاول) المطلق الحقيقي ، وهو المطلق من كل شيء ، ومن كل وجه ، ومن كل قيد ، وقد يطلق عليه (المطلق على الاطلاق) وهو المجرد عن جميع القيود الدال على ماهية الشيء ، من غير أن يدل على شيء من أحوالها ، وعوارضها ، كالمعلوم •

(الثاني) المطلق الإضافي ، وهو الدال على واحد شائع في الجنس ، نحو : اعتق رقبة ، فان هذا مطلق بالنسبة الى رقبة مؤمنة ، ومقيد بالنسبة الى اللفظ الدال على ماهية الرقبة من غير أن يكون فيها دلالة على كونها واحدة أو كثيرة ، شائعة في الجنس ، أو معينة سليمة ، أو معينة ^(١٨) •

(الثالث) المقيد من كل وجه ، أو المقيد الذي لا مقيد بعده ، وهو الذي لا اشتراك فيه ، أو هو : مادل على الماهية فقط كالأعلام •

(الرابع) المقيد من وجه دون وجه ، أو المقيد الإضافي ، وهو ما يجمع

(١٧) شرح الابهاج ١٢٨/٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ ، وارشاد

الفحول ص ١٦٤ •

(١٨) المصادر الثلاثة المتقدمة •

فيه الاطلاق والتقييد باعتبارين ، فيكون مطلقا باعتبار ومقيدا باعتبار آخر ،
ومثاله هو نفس المطلق الاضافي ، كالتهجير .

يقول الفتوحى : [وهما - اي الاطلاق والتقييد - أمران نسيان باعتبار
الطرفين فمطلق لامطلق بعده ، كمعلوم ، ومقيد لامقيد بعده ، كزيد ، وبينهما
وسائط ، تكون من المقيد باعتبار ما قبل ، ومن المطلق باعتبار ما بعد كجسم ،
وحوان ، وانسان] (١٩) .

(الأمر الرابع) ان المقيد تتفاوت مراتبه باعتبار قلة القيود وكثرتها ،
فكلما كثرت قيوده تكون رتبته أعلى ، كما يكون نطاقه أضيق ، وأفسراده
أقل ، والعمل به أيسر ، والتشديد فيه أكثر ، وكلما تكون القيود أقل يكون
نطاقه أوسع ، وأفسراده أكثر ، والعمل به أيسر (٢٠) .

مثال الاول : قوله تعالى : [عسى ربه - ان طلقكن - أن يبدله أزواجا
خيرا منك من مسلمات مؤمنات فانتات ثبات . عابدات سائحات ، ثيات
وأبكارا] (٢١) .

فان هذا المقيد أعلى رتبة من أن يقول : « أزواجا مسلمات ومؤمنات »
مثلا ولهذا فان الله سبحانه وتعالى لما بين الثواب الجزيل للمؤمنين يذكر لهم
الصفات الحميدة ويسردها ، ويكرر نسبتها اليهم ، ويعلمه على صفات يستحقون
بها ، هذا المقام الرفيع أو هذه المنحة ، كقوله سبحانه وتعالى : [قد أفصح
المؤمنون ، الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون ،
والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين هم لفروجهم حافظون ... الى أن يقول -
أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون] (٢٢) .
فان جنة الفردوس أعلى طبقة في الجنة ، فلا يستحقها المؤمن لمجرد

(١٩) شرح الكوكب المنير ص ٢١٣ ، والمصدر المتقدم .

(٢٠) المصدر المتقدم .

(٢١) سورة التحريم ٥/٦٦ .

(٢٢) سورة المؤمنون ١/٢٣ - ١٠ .

وصف الايمان ، ولو كان يستحق به دخول الجنة ، بل يحتاج الى قيود أخرى وصفات زائدة عليه تكمل الايمان وتقويه ، ككونه مصليا خاشعا بحضور القلب ، وغير مشتغل باللهو واللعب وما لا يفيده ، ولا يفيد في دينه ودينه ، ومؤديا لما فرض الله عليه من الفرائض المالية غير بخيل بما آتاه الله من فضله ، ومحافظة على أعضائه ولاسيما العورة من المحارم والمعاصي ، لانها أمانة والامانة تجب محافظتها ، لانها يسئل المبد عنها أمام الله تعالى^(٢٣) كما قال سبحانه وتعالى : [ان السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسئولا]^(٢٤) وكذلك لما ذكر الله سبحانه وتعالى في سورة الفرقان ان له عبادا ، اضافهم الى نفسه اضافة تشريف وتكريم ، ثم بين أنهم من الجنة مكرمون ، ويلتقون السلام ، والتحية من الله تعالى م ومن ملائكته ، وأنهم خالدون فيها ، خالدون في الجنة التي أحسن مقام وخير مستقر - بين أن هؤلاء ليسوا بمسلمين فقط ، وانما هم مؤمنون مخلصون ، فيهم صفات تميزهم عن غيرهم ، وتوهمهم لهذه التكرمة ، والتقدير والجزاء العظيم ، فقال : [وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا ، واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ، والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما - الى أن قال - أولئك يجزون العرفة بما صبروا ، ويلتقون فيها تحية وسلاما ، خالدون فيها حسنت مستقرا ومقاما]^(٢٥) .

(الامر الخامس) أن الاطلاق والتقييد قد يكونان في الخبر ، نحو : [لا نكاح الا بولي ، وشاهدين ، والا بولي رشيد وشاهدي عدل] ، وقد يكونان في الفعل ومتعلقاته ، نحو : صل صلاة ، او صل صلاة مفروضة ، ونحو قول الرجل لامرأته :- طلاقك واقع ان أكلت فيقع الطلاق بمطلق

(٢٣) تفسير القرطبي ١٠٢/١٢ - ١٠٨ ، وتفسير مدارك التأويل للنسفي

١١٣/٣ - ١١٥ وتفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ٣١/٦ - ٣٢ .

(٢٤) سورة الاسراء ٣٦/١٧ ، وحاشية الشهاب علي البيضاوي

٤٣٥/٦ - ٤٣٩ ، وتفسير القرطبي ٢٥٧/١٠ - ٢٦٠ .

(٢٥) سورة الفرقان ٦٣/٢٥ - ٧٦ ، وتفسير القرطبي ٦٧/١٣ - ٨٤ ،

والمصدر الاخير .

الأكل ، أو طلاقك واقع ان اكلت الرمات ، فلا يقع الا بالاكل من الرمات .
ونقل الفتوحى عن بعض الاصوليين ، ان الأطلاق والتقييد حقيقة فسي
الانشخاص ومجاز في الالفاظ ، فاذا قلت : هذه الدابة مطلقة : يعنى دابة
خالية من عقال ونحوه ، ودابة مقيدة إذا كان في رجلها قيد ، أو عقال ، أو
نحو ذلك من كل ما يمتنع من الحركات الاختيارية الطبيعية ، فهذا حقيقة في
الأطلاق والتقييد ، واذا قلت : (أعتق رقبة) مطلق فمعناه : ان الرقبة شايعة
في جنسها شيوع الحيوان المطلق بحركته الاختيارية بين جنسها ، واذا قلت :
ان (أعتق رقبة مؤمنة) مقيد : فمعناه : ان هذه الصفة لها كالتقييد للحيوان
المقيد بين أفراد جنسه ، ومأمنة لها من الشيوع كالتقييد المانع للحيوان من
الشيوع والحركة في جنسه ، فهو يكون من باب المجاز التشبيه
والاستمارة (٢٦) .

(الامر السادس) ان المطلق والمقيد ، كالعام ، والخاص في التفصيلات
المتقدمة ، فكل ما يجوز تخصيص العام به يجوز تقييد المطلق به ، وكل ما فيه
اتفاق هناك فهو متفق عليه هنا ، وكل ما اختلف فيه هناك فمختلف فيه هنا ،
فيجوز تقييد مطلق الكتاب بمقيده ، كأبتي الكفارة المتقدمين ، ويجوز تقييد
السنة الصحيحة بالسنة مثلها ، كما تقدم من روايتي [وجعلنا الأرض مسجدا
وطهورا ، وجعل لنا الأرض مسجدا ، وتربتها طهورا] اتفاقا فيهما ، ويجوز
تقييد الكتاب بمقيد في السنة كقوله تعالى : [يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى
الصلاة فاغسلوا وجوهكم ٠٠ الآية] فانها مطلقة في كون من يقوم الى الصلاة

(٢٦) التشبيه لغة : التمثيل ، وعند البلاغيين : الدلالة على مشاركة أمر
لأمر آخر في معنى من المعاني ما لم يكن على طريق الاستعارة المكنية
والاستعارة المصراحة ، والاستعارة لغة : طلب عارة شيء ، وفي اصطلاح
أهل البلاغة هي : اللفظ المستعمل فيما يشبه معناه الاصلي لملاقاة
المشابهة وتنقسم الى الاستعارة المصراحة والمكنية ، والى الاصلية والتبعية
الى غير ذلك .

راجع : (تلخيص المفتاح للخطيب القزويني بتحقيق محمد هاشم دويدي
من ١٢٠ - ١٢١ ، و ١٣٩ - ١٤٥ وشرح الايضاح له ايضا ٢/ ٢١٣) .

متوضاً أو محدثاً فيفيد بإطلاقه وجوبه على كل منهما ، ويقيد بكونه محدثاً لما ورد من التقيد به في قوله صلى الله عليه وسلم : [لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ]^(٢٧) ، فيكون تقدير الآية : اذا إردتم القيام اليها - وكنتم محدثين غير متوضئين - فاغسلوا وجوهكم الخ ، فيفيد بذلك جواز الصلاة بالوضوء السابق فلا يجب تجديد الوضوء لكل صلاة^(٢٨) ، ويؤيده ما ورد (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات كلها بوضوء واحد ، ومسح على خفيه ، فقال عمر : انك فعلت شيئاً لم تكن فعلته ؟ فقال : عمداً فعلته)^(٢٩) .

ويجوز أيضاً على الصحيح تقييد السنة بالكتاب ، وتقييد السنة المتواترة

(٢٧) رواه الشيخان ، وأبو داود والترمذي ، والبخاري ، والامام أحمد ، وغيرهم راجع : (صحيح البخاري بشرح القسطلاني ٢٢٧/١ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٢/٢٠٩ - ٢١٠ ، ومصابيح السنة ١٨/١ ، واحكام الاحكام لابن دقيق العيد ١٠ - ١٥ ، وفيض القدير ٦/٤٥٢ - ٤٥٣ ، وسنن الدارمي ١/١٤٩ ، وسنن أبي داود ١/١٤ ، بلفظ [لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ] وسنن الترمذي ١/٥ - ٦ مع هامشه بلفظ أبي داود ، وبغيره

(٢٨) تفسير القرطبي ٦/٨٠-٨٢ ، يقول القرطبي بصدد ذلك - بعد ذكر عدة آراء بالموضوع : (وقال جمهور أهل العلم : معنى الآية : اذا قمتم الى الصلاة محدثين) ، ثم ذكر قولاً آخر ، وهو أن الآية نزلت رخصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لانه كان (ص) لا يعمل عملاً الا وهو على وضوء ، ولا يكلم أحداً ، ولا يرد سلاماً الى غير ذلك ، فأعلمه الله بهذه الآية أن الوضوء انما هو للقيام الى الصلاة فقط ، دون سائر الاعمال . الى غير ذلك ، وسنن الدارمي ١/١٣٣ .

(٢٩) رواه الامام أحمد والامام مسلم ، واصحاب السنن الاربعة ، وابن الجارود ، والطبراني ، والبيهقي والطحاوي ، وصححه الترمذي كلهم عن بريدة عن أبيه راجع : (سنن ابن ماجة ١/١٧٠ ، وسنن الترمذي ١/٨٩ - ٩٠ ، وسنن أبي داود ١/٣٨ - ٣٩ ، وفيض القدير ٤/٣٦٠ ، ونيل الاوطار ١/٢٤١ - ٢٤٢ ، و ٢/٢٤٨ - ٢٤٩ ، والمعجم الكبير للطبراني ٢/١٥٨ وسنن الدارمي ١/١٣٣ - ١٣٤ ، ونصب الراية ١/١٦٤) .

أو الكتاب بسنة الأحاد ، وبالقاس ، وبمفهوم المخالفة ، ونحو ذلك على
الاختلاف المتقدم في الخاص والعام إلا فيما يأتي تفصيله من حمل المطلق على
المقيد ، وعدم ذلك (٣٠) .

[الأمر السابع] قد يأتي النص مطلقا غير مقيد ، فلا يجوز قيده
بشيء من عند المجتهد ، ولا يجوز لمفسر أن يقيد باجتهاده ، أو بالتشهي ،
بل يجب تطبيق النص على إطلاقه ، وخلاف ذلك يعتبر من باب التلاعب
بالدين ، والتحكم في استكمال النصوص فلا يقبل ذلك من أحد ، بل ربما
يؤدي ذلك من فاعله بالخروج من الدين .

من أمثلة ذلك : قوله تعالى : [إنا نحن نزلنا الذكر ، وأنا له
لحافظون] (٣١) فقد بين سبحانه وتعالى أن تنزيل القرآن خاص به ، وليس في
وسم أحد ، وأنه تعالى هو الذي حفظه من جميع أنواع النقص والنقض ،
ومن التبديل والتحريف ، وهو مطلق ، فالذي يظهر من الآية أن علم التنزيل
عند جميع الأمة ، وإن الذين يراجع اليهم في فهم الآية وتأويلها ، وأحكامها هم
أهل الذكر وعلماء الأمة ، وحملة الشريعة فلا يختص بشخص أو طائفة كما
قال تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون) ، فتقيد الآية بأن حفظه
عند الأئمة الأربعة ، أو عند أهل البيت ، أو الأئمة الاثني عشر ، أو غيرهم ،
تقيد لا دليل عليه ، فهو رد على قائله (٣٢) ، بل ذهب الإمام أبو حنيفة (رحمه
الله) إلى عدم جواز تقيد مطلق الكتاب ، أو السنة المتواترة بالصحيح من خبر
الأحاد ، ولهذا قال باسقاط الفرض في الصلاة بقراءة أصغر آية في القرآن ،
اجراء لقوله تعالى : [فافروا ما تيسر من القرآن] على إطلاقه ، وعدم جواز

- (٣٠) راجع شرح الكوكب المنير ٢١٣ - ٢١٤ ، والجزء الأول من هذه
الرسالة ص ٥٤٧ - ٥٩٥ .
(٣١) تقدم تخريجها والتي تليها ، وحديث (لاصلاة الخ) راجع ١/٣٤٧ ،
وحامش ص ٣٣٣ ، و ١/٣٣٤ ، و ١/٥٠٠ .
(٣٢) راجع : القوانين المحكمة ١/٤٠٣ - ٤٠٥ ، وعندنا ١/٣٣٣ ، والرسالة
للإمام الشافعي ص ١١٤ - ١١٧ .

الامام أبو
حنيفة
هو الذي
حفظه
بالسنة المتواترة
بالصحيح من خبر
الأحاد

الآية الأمر بغسل اليدين الى المرفقين ، وغسل الرجلين الى الكمين اعمالا
للآية بما يقتضيه القيد ، فمن ترك لمة ، أو جزءا من اليد أو الرجل لم
يفسلهما يعتبر وضوءه باطلا ، وأنه مخالف للآية ولهذا يستحق العذاب
والويل ، كما قال صلى الله عليه وسلم : [ويل للاعقاب من الناس] (٣٧) .

ومن هنا يتبين وهن ما ذهب اليه الشيعة من مسح الرجلين في الوضوء
- اولا - لان المسح غير مقيدة بالاتفاق بين الطرفين ، وثانيا - لان الآية مقيدة ،
ومسحهما يؤدي الى بطلان القيد ، وعدم العمل بمقتضاه الذي هددهم
الرسول صلى الله عليه وسلم بالويل ، ووعدهم الله بالنار كما قال سبحانه
وتعالى : [فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يأتيهم عذاب
أليم] (٣٨) .

(الامر التاسع) هو أن العمل بموافقة القيد واجب عند الجميع ، ولكن
الذي اختلف فيه العلماء هو أنه أيدل وجود القيد على خلاف ذلك الحكم عند
عدم ذلك القيد ، كما يدل وجوده على وجود ذلك الحكم أم لا ؟ وهذا الخلاف

معجبه بدون ذكر العمامة ، ورواه أبو داود من حديث أبي معقل عن أنيس
(فأدخل يده من تحت العمامة . فمسح مقدمة رأسه) ورواه الحاكم
والنسائي والترمذي ، والدارقطني ، وأحمد والدارمي ، وغيرهم ، راجع
(نصب الراية للزيلعي ٦٥/١ ، وسنن أبي داود في مسح العمامة
٣٢/١ ، وشرح النووي مع صحيح مسلم ٢١٢/٢ - ٢١٤ ، ومنتهى
الاجاب مع نيل الاوطار ١٨٣/١ - ١٨٦ ، وسنن الترمذي ١٧٠/١ - ١٧١
وسنن الدارمي ١٤٦/١ ، وفي الهامش رواه البخاري وابن ماجة وأحمد ،
وراجع المصادر المتقدمة على هذه) .

(٣٧) تقدم هذا في ٣٥٤/١ - ٣٥٥ في مبحث شروط الجمع بين المتعارضتين
فراجع .

(٣٨) سورة النور ٦٣/٢٤ .

مبني على الخلاف في حجية مفهوم المخالفة ، وعلى أن المقيّد بيان للمطلق
أو نسخ له (٣٩) .

فالذي ذهب اليه الجمهور هو : أن مفهوم المخالفة حجة ، وأن المقيّد بيان
للمطلق ، لا نسخ له ، وأنه يجوز تقيّد المطلق به بشروطه كلّما يأتي .

وذهب جمهور الحنفية الى عدم الاخذ بمفهوم المخالفة ، والى كون التقيّد
سخطا لحكم المقيّد ، ومن ثم ذهبوا الى عدم تقيّد المطلق به ، واجراء المطلق
على اطلاقه (٤٠) .

(الامر العاشر) ان هذين القسمين : النص المطلق فقط ، والنص المقيّد
فقط ليسا بداخلين في مبحث المطلق والمقيّد ، كما أنهما ليسا بداخلين في باب
التعارض ، لفقد ركن التعارض فيهما ، وهو : وجود دليلين فاكتر ، وانما
ذكرناهما تميّزا للفوائد ، وتكميلا للاقسام ، وبهذا تنهي الكلام عن المقدمة ،
وتتكلّم الآن عن حقيقة المطلق والمقيّد ، وأنواعهما ، وكيفية دفع التعارض

صور المطلق والمقيّد :

اذا تعارض نصان من حيث الاطلاق والتقيّد فلا يخلو أما أن يكونا
مطلقين ، أو مقيدين بقيدين متوافقين ، أو بقيود متوافقة أو يكونا مقيدين
بقيدين متخالفين ، أو مقيدين بقيود متخالفة ، أو يكون أحدهما مطلقا في مكان
ومقيدا في مكان آخر ، وهذا الأخير على اقسام :

اما أن يكون حكم المطلق والمقيّد متحدا ومتفقا ، أو يكون حكمهما
مختلفا وعلى التقديرين أما ان يتحد سيّهما ، أو يختلف سيّهما فهذه أربع

(٣٩) شرح المحل ٢٣٥/١ - ٢٣٧ ، والقوانين المحكمة ١٦١/١ - ١٩١ ،
وشرح التلويح ٢ - ٨ ، وأصول السرخسي ٢٨٢/١ - ٢٩٤ ، و ٢١٣/١ ،
عسدينا .

(٤٠) الكوكب المنير ص ١٤ - ١٥ .

صور وعلى التقديرات اما ان يكون النصان مثبتين ، أو منفيين ، أو ما بمعناها كالنهي والاستفهام ونفصل فيما يلي حكم بعض من هذه الصور (٤١) :

الصورة الاولى : ما اذا ورد نصان مطلقان سواء كانا مثبتين أو منفيين أو مختلفين •

من أمثلة ذلك : ما تقدم من حديث الوضوء ، والروايات المختلفة من أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ وغسل رجله ، - وفي رواية - مسحهما ، وفي أخرى ورش على قدميه •

بيان ذلك : ان هذه الروايات وردت مطلقة عن قيد كون الرجلين مكشوفتين ، أو في الجواريب ، أو في الخف عن كونه صلى الله عليه وسلم محدثاً ، أو متوضئاً ، وأراد تجديد الوضوء ، وقد جمع العلماء بينهما بحمل الرواية الاولى (غسل الرجلين) على كونهما مكشوفتين وكونه صلى الله عليه وسلم محدثاً ، وبحمل رواية (مسحهما) على كونهما في الجوربين ومحدثاً كذلك ، وبحمل رواية الرش على القدمين على كونه صلى الله عليه وسلم

(٤١) حاصل تلك الصور هو : اما ان يكون النصان مطلقين ، أو مقيدتين بقيدتين متوافقتين ، أو تكون النصوص مقيدة بقيود متوافقة ، أو يكون النصان مقيدتين بقيدتين متخالفتين ، أو تكون النصوص مقيدة بقيود متخالفة ، فهذه صور خمسة ، وعلى هذه التقديرات كلها اما ان يكون النصان مثبتين ، أو بمعناها من نحو الامر ، أو منفيين ، أو بمعناها من النهي والاستفهام ، أو يكونا ، متخالفين فهذه ثمانية صور ، وإذا ضربت $(5 \times 8 = 40)$ ، وأيضاً اما ان يكون أحد النصين مطلقاً والآخر مقيداً ، وهو اما أن يتحد سببهما وحكمهما ، أو يختلف سببهما وحكمهما ، أو يتحد سببهما ويختلف حكمهما ، أو يختلف سببهما ويتحد حكمهما ، فهذه أربع صور ، وعلى كل اما ان يكونا النصان مثبتين ، أو ما بمعناها من الامر ، أو منفيين ، أو ما بمعناها من النهي والاستفهام ، أو يكون أحدهما مثبتاً والآخر منقياً ، أو أحدهما مثبتاً والآخر بمعنى المنفى ، أو يكون أحدهما مثبتاً والآخر بمعنى المثبت كالامر ، وبضرب $(4 \times 8 = 32)$ ويجمع $(40 + 32 = 72)$ الى غير ذلك والله اعلم •

متوضعا ، وأراد تجديد الوضوء ، ولهذا اكتفى فيها بالرش دون الغسل^(٤٢) .
الصورة الثانية أن يكون المتعارضان مقيدين بقيدتين متوافقتين : أي يكون
القيدان مما يمكن الجمع بينهما ، ويمكن حمل النص على القيدتين معا .

من أمثلة ذلك : قوله تعالى : [قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم
الآخر - الى قوله تعالى : - حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون] المتقدم ،
مع قوله - صلى الله عليه وسلم - : [أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا :
لا اله الا الله ٠٠] الحديث^(٤٣) حيث ورد الأمر بقتال المشركين مقيدا بقيدتين
أو بتعبير آخر : ان الله تعالى اشترط في قتالهم شرطين ف قيد في الآية القتال معهم
بعدم اعطاء الجزية ، وفي السنة بالامتناع عن النطق بالشهادتين ، والقيدان
متوافقان ، لامكان الجمع بينهما ، وذلك بأن يجعل تحقق أحد الشرطين مانعا
عن القتال معهم ، وعدم وجود كل منهما شرطا لجواز ذلك ، وذلك بتخير
المشركين بينهما ، فان استجابوا لاحدهما لا يقاتلون ، وان أبوا عن كل منهما
يؤمر بقتالهم .

الصورة الثالثة النصوص الواردة في حادثة واحدة مقيدة بقيود متوافقة ،
وذلك بأن يجعل كل القيود شرطا لتحقيق الامتثال بالمأمور به .

من أمثلة ذلك : قوله تعالى - في قصة البقرة - [أن الله يأمركم أن
تذبحوا بقرة] فأمر بنو إسرائيل بذبح بقرة مطلقة عن جميع القيود ، فلو
ذبحوها بدون الاستفسار لكانوا ممثلين بذبح أي بقرة لاطلاق الآية البقرة ،
لكنهم قاموا بالاستفسارات الكثيرة والتعقيدات على أنفسهم ، فقيدت البقرة بعدة
قيود ، فقيدت أولا - بكونها (لا فارض ولا بكر) ، ثم قيدت - ثانيا - بأنها
(بقرة صفراء ، فاقع لونها تسر الناظرين) ثم قيدت ثالثا - بأنها [بقرة لاذلول
تثير الارض ، ولا تسقى الحرث ، مسلمة - من العيوب - لاشية فيها]^(٤٤)

(٤٢) راجع عندنا ٥٧٠/١ - ٥٧١ .

(٤٣) المصدر المتقدم .

(٤٤) سورة البقرة ٦٧/٢ - ٧١ .

فان هذه النصوص قيدت ذبح البقرة بقيود متوافقة لامكان جمعها في بقرة واحدة ، بأن تكون بقرة صفراء فأما لونها لا ذلولاً تثير الأرض ، ولا ضعيفة يسقى الحرث بها ، ولا فارضا ولا بكرأ ، وقد تحققت الصفات في البقرة التي ذبحوها كما ورد في التفسير (٤٥) .

الصورة الرابعة : أن يكون النصفان مقيدين بقيدين متخالفين ، أو النصوص مقيدة بقيود متخالفة على التفصيل السابق من كونهما مثبتين ، أو منفيين أو مختلفين .

ويمكن أن يمثل بما ورد [أن النبي صلى الله عليه وسلم توشأ ، وغسل قدميه - وفي رواية - ومسح رجله - وفي أخرى ورش على قدميه (المتقدم ، فانه ورد تقييد وضوئه (ص) مرة بغسل قدميه ، وأخرى بمسحهما - ومرة برشهما ولا يمكن الجمع بينهما للتباين بين هذه القيود الا يمثل ما تقدم قبل قليل (٤٦) .

ومن أمثله أيضا : ما ورد من الروايات المختلفة في مدة عدة الوفاة للسيعة ، حيث ورد في بعضها أنها نفست بليال ، وفي بعض (فلم تمكث الا شهرين) ، وفي رواية أخرى (بأربعين ليلة) ، وأخرى (بشهرين ليلة) كما تقدمت (٤٧) بيان ذلك أنه وردت الروايات تقيد ليلي عدة السيعة بشهرين أو أربعين يوما ، أو عشرين ، وهذه القيود متخالفة لايمكن الجمع بينها فان هذه الصور المتقدمة حكمها حكم بقية الأدلة المتعارضة التي لايمكن الجمع بينها ، أو لايمكن الجمع بينها ولا يمكن ترجيح احداها على الاخرى ، أو

(٤٥) تفسير البضاوي مع حاشية الشهاب ١٧٦/٢ - ١٨٣ ، وتفسير

التسهيل ٥٠/١ ، والكشاف ٢٨٦/١ - ٢٨٩ .

(٤٦) المجموع للنووي ٤٥٦/١ - ٤٥٨ ، وتفسير القرطبي ٩١/٦ - ٩٦ ، و ٣٤/١ عندنا .

(٤٧) تقدمت هذه الروايات راجع ٣٧٢/١ - ٣٧٣ وإرشاد الساري على البخاري ١٨١/٨ ، والام ٢٣٧/٦ .

نحو ذلك ، وليس من باب تعارض المطلق والمقيد (٤٨) .

الصورة الخامسة أن يتعارض نصان أحدهما مطلق والآخر مقيد سواء كانا مثبتين ، أو منفيين ، أو مختلفين ، وسواء اتحدت الحادثة أو تعددت ، واختلف سببهما ، وحكمهما ، أو اتحدا ، أو اتحد السبب واختلف الحكم ، أو بالعكس : أي اتحد الحكم واختلف السبب .

من أمثلة ذلك : قوله تعالى - في كفارة اليمين - : [فصيام ثلاثة أيام متتابعات] في قراءة ابن مسعود ، وفي كفارة الظهار [أو إطعام عشرة مساكين] (٤٩) حيث قيد الصيام في كفارة اليمين بكونها متتابعات لا فاصل بينهما بالانقطاع ، وأطلق إطعام عشرة مساكين في كفارة الظهار ، فالحكمان مختلفان ، لأن أحدهما صوم والآخر إطعام ، وسيهما أيضا مختلف ، فإن سبب وجوب الصيام الحنث ، وسبب وجوب الإطعام ظهار الرجل من امرأته (٥٠) .

مثال آخر : قوله تعالى : - في مبحث الشهادة - [وأشهدوا ذوي عدل منكم] ، وفي الظهار [فتحرير رقبة] حيث قيد الشاهدان بالمعالة ، وأطلقت الرقبة عن كونها مؤمنة أو كافرة ، وحكم الأول الاضهاد ، وحكم الثاني تحرير الرقبة ، وهما حكمان مختلفان ، والشهادة هو : ضبط الحقوق ، وسبب إيجاب عتق الرقبة الظهار (٥١) فهما أيضا مختلفان (٥٢) .

(٤٨) إرشاد الساري ١٨١/٨ ، ونيل الاوطار ٣٢٤/٦ ، وسبيل السلام ٩٥/٣ .

(٤٩) سورة المجادلة ٤/٥٨ - ٥ .

(٥٠) شرح الكوكب المنير ص ٢١٤ .

(٥١) الظهار لغة من الظهر ، يقال : ظاهر يظاهر ظهرا ، وشرعا ، هو أن يقول الرجل لامرأته . أنت علي كظهر أمي ، أو هو : أن يشبه الرجل امرأته ، أو عضوا يعبر به عن بدنها ، أو جزءا شايما منها يعضو لايحل النظر اليها من أعضاء من لايحل له نكاحها على التأبيد ، وحكمه حرمة جماع المرأة المظاهر بها قبل التكفير ، وخص الظهر دون غيره من سائر الأعضاء ، لأن الظهر محل الركوب ، والظهار من الكبائر ، لأن فيه تبديل ما أحله الله ، وهذا أخطر من كثير من الكبائر ، وقضيته الكفر لولا

ففي هذه الصورة فالذي عليه الأكثر - بل حكى كثير من الأصوليين الاتفاق عليه - أنه لا يحمل المطلق على المقيد ، سواء كانا مثبتين ، أو منفيين أو مختلفين ، وذلك لان الأغراض تتفاوت ، وتختلف مع اختلاف الأحكام والأسباب^(٥٣) .

يقول ابن السبكي : (فان كان الثاني - أي اختلف حكم المطلق والمقيد - فلا يحمل المطلق على المقيد وفاقا ، لانه لا مناسبة بينهما ، ولا تعلق لاحدهما بالآخر أصلا)^(٥٤) .

وكذلك ذكر الاتفاق القرافي وابن الحاجب^(٥٥) والشوكاني ، ونقله أيضا عن القاضي أبي بكر الباقلاني ، وإمام الحرمين ، والكي الهراسي وابن برهان ، والآمدي وغيرهم^(٥٦) .

واستدلوا على ذلك بأن الأصل حمل كل نص على معناه من غير حمل أحدهما على الآخر ، والحمل انما يكون لدفع المناقاة بين المتنافيين ، وللجمع بين المتعارضين ، مما لا يمكن العمل بهما الا بذلك ، وفيما نحن بصدده يمكن العمل بكل نص بالمطلق باطلاقه ، وبالمقيد بتقيده ، اذا فلا داعي لحمل نص احدهما على الآخر^(٥٧) .

خلو الاعتقاد عن ذلك ، راجع في تفصيل ذلك : (المغنى لابن قدامة ٣٥٥/٨ - ٣٧٧ ، والاختيار ٢٢٠/٢ - ٢٢١ ، وتلعة المحتاج بشرح المنهاج مع حاشية الشرواني ١٧٧/٨ ، والهداية للمرغيناني ١٤/٢ - ١٥ ، والقوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٦٧ .

(٥٢) شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وشرح الإبهاج ١٢٨/٢ .
(٥٣) شرح الكوكب المنير ص ٢١٤ ، وشرح مختصر المنتهى ١٥٥/٢ - ١٥٦ ،
وارشاد الفحول ص ١٦٤ ، والإبهاج مع الاسنوي ١٢٧/٢ - ١٢٨ ،
والفيث الهامع لوحة ٧٩ .

(٥٤) الإبهاج ١٢٨/٢ .
(٥٥) شرح مختصر ابن الحاجب ١٥٥/٢ ، وتنقيح الفصول ص ٢٦٦ .
(٥٦) ارشاد الفحول ص ١٦٤ .
(٥٧) القوانين المحكمة ٣٢٢/١ ، والقواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٠ .

الصورة السادسة أن يتعارض نصان مطلق ومقيد ، وكان حكم أحدهما يختلف عن حكم الآخر ، لكن سبيهما واحد ، سواء كانا منفيين ، أو مثبتين أو ما بينهما ، أو مختلفين نفيا وإثباتا .

من أمثلة ذلك : تقييد غسل اليدين في الوضوء بالرفقين بقوله تعالى : [وأيديكم الى المرافق] ، وإطلاقهما في مسحهما في التيمم بقوله تعالى : [فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه] (٥٨) .

بيان ذلك ان سبب وجوب كل منهما ارادة الصلاة مع وجود الحدث ، فهو فيهما شيء واحد وحكم الاول غسل اليدين وسيلان الماء عليهما الى الكمين وحكم الثاني مسحهما ، ومرار اليدين عليهما مبللة من غير تقييدهما بكونه الى الكمين (٥٩) .

ومنها تقييد الصوم في كفارة اليمين بالتابع في قراءة ابن مسعود ، مع اطلاق الاطعام فيها بقوله تعالى : [فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، ذلك كفارة أيمانكم] (٦٠) فان حكم الاول الصيام ، وهو مقيد التابع وحكم الثاني اطعام عشرة مساكين مطلقا عن ذلك القيد ، والحكمان مختلفان لان الاطعام غير الصيام ، وسبيهما واحد وهو الحنث (٦١) .

ففي هذه الصورة اختلف الأصوليون أيحمل المطلق على المقيد ، لان وحدة السبب كاف في الحمل أم لايجمل لان بين الحكمين تغايرا ، والحمل يحتاج الى اتحاد السبب والحكم ايضا ؟

(٥٨) سورة المائدة ٦/٥ ، وسورة النساء ٤٣/٤ بلا كلمة (منه) ، وتفسير القرطبي ٢٣٨/٥ - ٢٤١ ، و ٨٠/٦ و ١٠٦ - ١٠٨ .

(٥٩) شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ - ٢٦٧ والفيت الهامع ص ٧٩ ، وارشاد الفحول ص ١٦٦ .

(٦٠) سورة المائدة ٨٩/٥ .

(٦١) تنقيح الفصول ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والكوكب المنير ص ٢١٤ .

فالذي عليه الجمهور أنه لا يحمل المطلق على المقيد هنا ، بل نقل كثير من الاصوليين الاتفاق عليه^(٦٢) .

يقول الشوكاني : [القسم الرابع - أن يختلفا في الحكم ، نحو اكس يتيما ، وأطعم يتيما علما ، فلا خلاف في أنه لا يحمل أحدهما على الآخر بوجه من الوجوه سواء كانا مثبتين أو منفيين ، أو مختلفين ، اتحد سيهما ، أو اختلف ، حكى الاجماع جماعة آخرهم ابن الحاجب]^(٦٣) .

ولكن نقل هذا الاجماع غير دقيق ، فقد نقل الخلاف القرافي والأسنوي ، والقاضي زكريا ، وامام الحرمين الجويني ، والعبادي في شرح الورقات ، والخافظ أبو زرعة^(٦٤) .

يقول القرافي : [ومختلف الحكم متحد السبب ، كتنقيص الوضوء بالمرافق ، وإطلاق التيمم .. فيه خلاف ... فقل : يتيم الى المرفقين حملا للمطلق على المقيد وقيل الى الكوعين ، لانه عضو أطلق النص ، فيختص بالكوعين قياسا على القطع في السرقة ، وقيل : التيمم الى الاطمين ، لانه موجب اللغة ، لان اليد اسم للجراحة من الابط الى الاصابع]^(٦٥) .

ويقول القاضي زكريا : [وان اختلف حكمهما مع اتحاد سيهما ... أو اختلف سيهما مع اتحاد حكمهما ولم يكن ثم مقيد في محلين بمتافين ،

(٦٢) الفيت الهامع ص ٧٩ ، وشرح المختصر ١٥٥/٢ - ١٥٦ وشرح الاسنوي ١٢٧/٢ .

(٦٣) ارشاد الفحول ص ١٦٦ .

(٦٤) شرح الاسنوي ١٢٧/٢ ، وتنقيح الفصول ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والفيت الهامع لوحة ٧٩ ، وغاية الوصول مع لب الاصول ص ٥٦ ، وشرح العبادي على شرح الورقات هامش ارشاد الفحول ص ١١٢ - ١١٣ والكوكب المنير ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وارشاد الفحول ص ١٦٥ .

(٦٥) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

أو كان ثمة مقيد كذلك وكان المطلق أولى بالتقييد بأحدهما - حمل عليه قياسا في الأصح [٦٦] .

والذي يبدو لي أن الحمل هنا غير واجب ، بل عدم الحمل أولى كما اتفق عليه الأكثر ، لما تقدم من أن الحمل لاجل الجمع بين المتنافين ، ولا حاجة هنا لذلك لاختلاف الحكمين .

وأما اختلافهم في حمل مطلق التمس على مقيد الوضوء فيجانب عنه - أولا - بأن عدم الحمل من حيث الوجوب أقرب ، وأتم من حيث الدليل كما ذهب إليه أهل الحديث فقد ورد في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [يكفيك الوجهان والكفان] [٦٧] .

و - ثانيا - بأن القائلين بوجوب مسح اليدين إلى المرفقين إنما ذهبوا إلى ذلك لما صح عندهم من الأمر في ذلك ، ولوجود قياس صحيح عندهم بين الوضوء والتيمم ، فقد سئل عن الإمام مالك رحمه الله عن كيفية التيمم فأجاب بأنه : [يضرب ضربة للوجه ، وضربة لليدين ، ويمسحهما إلى المرفقين] [٦٨] .

يقول الزرقاني [٦٩] - بصدد شرحه لهذا الكلام - : [وضربة لليدين ليجمع بين الفرض والسنة ، فلو اقتصر على ضربة واحدة لهما كفاه ، ولا إعادة

(٦٦) لب الأصول مع شرح غاية الوصول عليه ص ٨٢ - ٨٣ .

(٦٧) الحديث رواه الشيخان ، والدارمي ، والإمام أحمد ، والبيهقي ، وأبو الجارود ، والدارقطني ، وسنده صحيح ، راجع في ذلك : (مصابيح السنن للبغوي ١/ ١٥٦ ، وصحيح البخاري مع شرح القسطلاني ١/ ٢٧٢ ، وشرح مسلم مع شرح الإمام النووي هامش القسطلاني ٢/ ٢٣٠ - ٢٣٧ ، وشرح الموطأ للزرقاني ١/ ١١٣ ، وراجع أيضا المغني لابن قدامة ، والشرح الكبير ١/ ٢٤٥ - ٢٤٧) .

(٦٨) الموطأ للإمام مالك بشرح الزرقاني ١/ ١١٣ .

(٦٩) هو : محمد بن عبد الباقي المصري ، ولد سنة ١٠٥٥ هـ ، وتوفي سنة ١١٢٢ هـ ، له مؤلفات منها : (شرح الموطأ ، وشرح المواهب اللدنية ، راجع : (الاعلام ٧/ ٤٥٥ ، ومقدمة شرح الموطأ ٢/ ١) .

على المذهب ، ويمسحهما الى المرفقين تحصيلاً للسنة ، ولو مسحهما الى الكوع
صح ، ويستحب الاعادة في الوقت [(٧٠)] .

وجاء في الأم للإمام الشافعي : [ومعقول اذا كان التيمم بدلاً من
الوضوء على الوجه واليدين أن يؤتي بالتيمم على ما يؤتي عليه فيهما ... ثم
قال - ولا يجوز أن يتيمم الرجل الا أن يمس وجهه وذراعيه الى المرفقين ،
ويكون المرفقان فيما يمس ، فان ترك شيئاً من هذا لم يمر عليه التراب ، قل أو
كثر ، عليه أن يمس ، وان صلى قبل أن يمس اعاد الصلاة] (٧١) .

ومما يحسن الإشارة اليه ان بعضاً من الاصوليين هكذا أطلقوا النص سواء
كان بالحمل أو بعدمه الا أن هناك صورة اتفق على حمل المطلق والمقيد فيهما ،
وقد ادركها عليهم المحققون من الاصوليين ، يقول الاسنوي - بعد أن نقل
الاتفاق في الحمل في هذه الصورة :-

[واستثنى الآمدي وابن الحاجب صورة واحدة ، وهذا ما اذا قال :
اعتق رقة ، ثم قال لأتملك كافرة ولا تعتقها] (٧٢) فان مثل هذه الصورة
مع أن الحكمين مختلفان يحمل فيهما المطلق على المقيد لتوقف الامتثال بالنص
المقيد وفصل في هذه الصورة جماعة أخرى من الاصوليين فمنهم من ذهب الى
عدم الحمل مطلقاً وهو رأي الجمهور لعدم التنافي بينهما ، ومنهم من ذهب الى
الحمل مطلقاً ، ومنهم من ذهب الى حمل المطلق على المقيد عند وجود قياس
صحيح للمطلق على المقيد ، وذلك للاحتياط والخروج من العهدة بالتأكيد وهو
مذهب جماعة من الشافعية منهم العبادي (٧٣) لان المقيد يشتمل على المطلق مع

(٧٠) شرح الزرقاني ١١٣/١ .

(٧١) الام للإمام الشافعي ٤٢/١ ، ومختصر المزني بهامشه ٢٩/١ .

(٧٢) شرح الاسنوي ١٤٠/٢ .

(٧٣) انظر القوانين المحكمة ٣٢٢/١ ، والمعالم ص ١٤٤ - ١٤٥ ، والقواعد

والفوائد ص ٢٨٠ وارشاد الفحول ص ١٦٤ - ١٦٥ وشرح المحل ٥١/٢ .

وفواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٣٦١/١ .

الأمر السليم
يُعدُّ للمعلق
والحق سبحانه وتعالى

زيادة وسواء كان المقيد متقدما على المطلق أو متأخرا ، أو لم يعلم التاريخ بينهما .

الصورة السابعة أن يتحد المطلق والمقيد سببا وحكما ، بمعنى أن يكون حكمهما واحدا جنسا ، وسيبهما واحدا أيضا ، ويدخل تحته صور :-

أ - أن يكون كل من المطلق والمقيد مثبتين ، نحو : المظاهر عليه عتق رقبة ، المظاهر عليه عتق رقبة مؤمنة أو كانتا بمعنى المثبتين نحو : اعتق رقبة ، اعتق رقبة مؤمنة للمظاهر ، ففي هذين الشقين يحمل المطلق على المقيد سواء كانتا متواترين أو آحاديين أو كان المطلق متواترا والآخر مقيدا ، أو بالعكس عند الأئمة الأربعة ، ويجعل المقيد بيانا للمطلق (٧٤) .

يقول ابن السبكي بهذا الصدد :- [فهنا لاختلاف في أن المطلق يحمل على المقيد سواء تقدم المقيد ، أو تأخر ، أو جهل التاريخ] (٧٥) .

ويقول الفتوحى : [فإن اتحد سببهما أي سبب المطلق والمقيد مع اتحاد حكمهما (٧٦) - تارة يكونان مثبتين ، وتارة يكونان نهيين ، وتارة يكون أحدهما أمرا والآخر نهيا ، فإن كانتا مثبتتين ، أو في معنى المثلث كأعتق في الظاهر رقبة ، ثم قال : اعتق رقبة مؤمنة حمل منهما المطلق ولو تواترا على المقيد ولو آحادا عند الأئمة الأربعة وغيرهم ، وذكره المجد اجماعا] (٧٧) .

ومثال ذلك : ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [يمسح المسافر ثلاثة أيام] مطلقا : أي سواء كان الملابس متوضئا ثم لبس أولا ، وورد في رواية أخرى [إذا تظهر - أي المتوضئ - فلبس] - الحديث ، وفي رواية

(٧٤) راجع المصادر المتقدمة ، وشرح مختصر المنتهى ١٥٥/٢ - ١٥٦ ،

وشرح الإبهاج ١٢٨/٢ .

(٧٥) المصدر السابق الأخير .

(٧٦) في الكوكب المنير (سببهما) بدل (حكمهما) وصوابه ما كتبنا ،

والأول خطأ واضح لعله من الأخطاء المطبعية .

(٧٧) شرح الكوكب المنير ص ٢١٤ .

[ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالمسح على ظهر الخفين اذا لبسهما ، وهما طاهرتان] (٧٨) ، حيث قيد للنص الثاني جواز مسح الخفين يكون الرجلين طاهرتين ، فينهما تاف ، ويدفع ذلك التناهي بينهما بحمل المطلق على المقيد ، وجعل المقيد بيانا له بمعنى أن المراد من المطلق هو ما يوافق القيد .

ومن أمثلة ذلك أيضا - : ما ورد في زكاة الشياه مطلقا مرة ، ومقيدا مرة أخرى للشاة بالسائمة كما تقدم .

ومثال آخر : ما ورد في زكاة الفطر للعبد ، حيث ورد مرة ذكر العبد مطلقا ، ومرة أخرى ورد مقيدا بكونه من المسلمين (٧٩) فيقيد المطلق في المثال الاول جواز المسح على الخفين للمسافر ، وان لم يلبسهما على طهر : أي بعد كونه متوضئا ، ويفيد في المثال الثاني وجوب الزكاة في الشياه وان لم تكن سائمة : أي تجب في الأغنام السائمة والمعلوفة ، ويفيد في المثال الثالث وجوب زكاة العبيد على السيد ولو كان العبد كافرا : أي يعطى فطر العبد الكافر والمسلم ، ويفيد المقيد في الكل خلاف ذلك ، يفيد في المثال الاول عدم جواز مسح الخفين الا اذا لبسهما على طهر وبعد الوضوء ، وفي الثاني يفيد عدم وجوب الزكاة في المعلوفة ، وفي الثالث عدم وجوب الزكاة الا للعبد المسلم .

(٧٨) روى هذا الحديث ابن حبان ، ومسلم ، والترمذي ، وابن ماجه ، والبيهقي ، وغيرهم ، أي بهذه الصيغة ، وما يقرب منها ، والا فان أحاديث المسح رواها سبعون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولذا قيل بتواترها معنى ، راجع : (منتقى الأخبار مع نبيل الاوطار ٢٠٩/١ - ٢١٧ ، وصبل السلام ٥٦/١ - ٦٠ ، وفتح القدير ٩٩/١ - ١٠٢ ، وبداية المجتهد لابن رشد ١٧/١ - ٢١ ، وسنن ابن ماجه ١٨٠/١ - ١٨٦ ، وسنن الدارمي ١٤٦/١ - ١٤٧ ، وسنن الترمذي ١٥٥/١ - ١٥٦ ، ونصب الراية ١٧٨/١ - ١٨١) .

(٧٩) راجع : سنن ابن ماجه ٥٨٥/١ ، ونيل الاوطار ٢٠١/٤ - ٢٠٣ ، ومجمع الانهر ٢٣٧/١ ، والمهذب ١٦٣/١ .

(٨٠) المسودة ص ١٧٤ ، وغاية الوصول ص ٨٢ - ٨٣ ، وإرشاد الفحول ص ١٦٣ - ١٦٥ ، والقواعد والفوائد ص ٢٨٠ - ٢٨٨ .

الحمل

ففي هذه الصورة (عند جمهور العلماء يحمل المطلق على المقيد) ، ونقل الشوكاني عن القاضي أبي بكر البقلائي الاتفاق عليه ، وكذلك نقله عن القاضي عبد الوهاب وابن فورك^(٨١) وغيرهم . ثم نقل عن ابن برهان أن أصحاب أبي حنيفة اختلفوا فيه ، فمنهم من قال بعدم الحمل ، والصحيح من مذهبهم الحمل^(٨٢) .

والصحيح ان الاتفاق غير صحيح ، والفقهاء اختلفوا فيه الى الاراء الآتية :-

أ - الحمل للمطلق على المقيد بموجب اللفظ ، وهو الممزو الى بعض الشافعية .

ب - الحمل عند وجود الجامع بينهما على الجمع ، وكون المراد من المطلق ما عدا المقيد ، وجعل المقيد يائنا له ، وهو الذي رجحه ابن الحاجب وغيره .

ج - الحمل عند وجود الجامع بينهما على طريق النسخ ودفع التعارض بينهما .

د - عدم الحمل مطلقا وهو الممزو الى الحنفية وبعض المالكية^(٨٣) .
هـ - وذكر في المسودة أبو البركات أن الحائلة ذهبوا الى وجوب حمل

(٨١) هو : محمد بن الحسن بن فورك الانصاري ، كان اصوليا متكلمًا نحويًا واعظًا اديبا ، عرف بالمهابة والجلال والورع والزهد عن الدنيا ، له آراء في الاصول نقلها الاستوي ، والآمدى ، وابن السبكي ، رحل في طلب العلم الى الرى ، ونيسابور ، والبصرة ، وبغداد ، والكوفة ، وغيرها ، روى عنه القشيري ، والبيهقي وغيرهما ، وبنى له ناصر الدولة بنيسابور مدرسة ، وتوفى بقرىها سنة ٤٠٦ هـ له مؤلفات ، منها : (الحدود - خ - في اصول الفقه ، راجع :) الاعلام للزركلي ٣١٣/٦ ، وطبقات الاصوليين ١/٢٢٦ - ٢٢٧ ، وهدي العارفين ٢/٦٠ .

(٨٢) ارشاد الفحول للشوكاني ص ١٦٤ - ١٦٥ .

المطلق على المقيد اتفاقا اذا كان المقيد نطقا الا اذا كان المطلق متواترا والمقيد
 أحادا ، كما في قوله تعالى : (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم)
 الآية ، حيث ورد النص القرآني المتواتر بالتوضؤ عند ارادة الصلاة مطلقا عن
 اشتراط النية ، مع قوله صلى الله عليه وسلم : (انما الاعمال بالنيات وانما لكل
 امرئ ما نوى) الحديث وكذلك قوله تعالى : (وليطوفوا بالبيت الصيق) مطلقا
 عن اشتراط الوضؤ ، وقوله صلى الله عليه وسلم (الطواف صلاة) الحديث
 الدال على اشتراط الوضؤ - ففي مثل هذه الامثلة من يرى جواز نسخ
 المتواتر بالآحاد يرى تقييد المطلق بالمقيد أيضا ، ومن منع كالحنفية فمانعون من
 جواز الحمل ، وكذلك ان كان المقيد نفيا او نهيا عندهم ، وعند كل من يقول
 بحجية مفهوم المخالفة ، وأما من لا يرى ذلك فلا يمكن الحمل عنده بل يحمل
 بمقتضى الاطلاق في موقعه ، والتقييد في موضعه ، ونسبه الى القاضي حسين
 المتزلي ، والحق تعارض المطلق والمقيد في الكراهيتين والتدين بالتهين (٨٤) .

و - وذكر صاحب المسلم تفصيلا في ذلك عند الحنفية ، حاصله : ان
 المطلق والمقيد اذا وردا متحدى من الحكم والسبب ، اما ان يكونا منفين فيعمل
 بهما اتفاقا (٨٥) كما اذا قال : لا تنق مديرا ، ثم قال لا تنق مديرا كافرا فيعمل
 بهما بمعنى لا ينق كافرا ولا مؤمنا فبالاحتراز عن مقتضى المطلق يتحقق العمل
 بالمقيد ايضا ، لانه اذا لم يعتق أحدا يصدق عليه انه لم يعتق كافرا أيضا ،
 وذلك لانه كما قال المنطقيون ان السالبة لا يقتضي وجود الموضوع ولا
النسبة ، فاذا قال : ما قام خالد يصدق ولو لم يوجد خالد أو القيام في
 الخارج (٨٦) ولانه لا يوجد تعارض ، لان التعارض والتدافع انما يكون بين
 الموجودين ، أو الموجود والمعدوم حيث لا يمكن امتثال الطلب بهما ، وأما

(٨٣) القرافي ١٦٤ ، وشرح المحلى ١٥٠/٢ - ١٥١ ، وشرح العبادي على
 الورقات ص ١١٢ - ١١٤ ، والقواعد والفوائد الاصولية ص ٢٨١ .

(٨٤) المسودة ص ١٤٧ .

(٨٥) مسلم الثبوت ٣٦١/١ .

(٨٦) البرهان في المنطق ص ١٨٤ - ١٨٥ .

المعدومان فلا خير في امتثالهما كما تقدم في المثال .

وان كانا مشتبين مثل اعتق رقبة واعتق رقبة مؤمنة فهنا يتحقق التعارض اما عند القائلين (بحجية مفهوم المخالفة) ، فان الأمر باعتاق المؤمنة نهى عن اعتاق الكافرة ، فيقتضي عدم جوازه ، والامر بمطلق الاعتاق ويقتضي اجزاء المؤمنة والكافرة فيتنايان ، وأما عند النافين لحجية مفهوم المخالفة كالحنفية فالنص الاول يقتضي الجواز مطلقا ، والنص الثاني ساكت عن غير المؤمن وناطق بجواز المؤمن فقط فيتعارضان عندهم من أنه أيعملون بالمطلق فيلغوا العمل بالمقيد ، أو يعملون بالمقيد ويزال مقتضي الاطلاق فلماذا نظروا الى التاريخ للخاص منه آ - فان وردا معا . كأن تكلم بهما من غير تراخ بينهما ، حمل المطلق على المقيد بمعنى أنه يحكم بأن المراد بالمطلق هو المقيد ، ضرورة أن السبب الواحد لا يوجب شيئين متنافيين من الاطلاق والتقييد في وقت واحد ، ولو لم يحمل المطلق على المقيد يلزم ذلك ، وجعلوا مية المقيد والمطلق قرينة كونه بيانا له ، وذلك كقوله تعالى في كفارة اليمين :- (فصيام ثلاثة أيام) مع قراءة ابن مسعود (... متابعات)^(٨٧) فقالوا بوجوب التابع في كفارة اليمين جمعا بين القراءتين المطلقة والمقيدة ، ولا خير في زيادتها على النص بها ، لان قراءته مشهورة لتلقي الصدر الاول بالقبول^(٨٨) .

ب - وكذلك ان جهل التاريخ يحمل المطلق على المقيد ، لعدم ترجيح أحدهما على الآخر بالحكم عليه ، فيتعارض فيهما النسخ والبيان ، فيرجح البيان ، لانه أسهل ، وأكثر ، هذا ، ويرى شارح المسلم أن العمل بالمقيد ليس

(٧٨) تفسير القرطبي ٣٦٤/٦ و ٢٨٣ ، ويقول : (فيقيد بها - متابعات - المطلق ، وبه قال ابو حنيفة والثوري ، وهو احد قولي الشافعي ، واختاره المزني قياسا على الصوم في كفارة الظهار لا اعتبارا بقراءة عبد الله) .

(٨٨) مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٣٦١/١ - ٣٦٢ ، واصول السرخسي ٢٦٧/١ - ٢٦٩ .

المتأخر بمضمون
في الاول
باعتاق المؤمنة
نهى عن الاعتاق
للكافرة

فأحرره
الحمد لله

بطريق الحمل والبيان ، وانما هو بطريق الاحتياط لتيقن البرائة به (٨٩) .
ج - وان علم التاريخ وكان المتأخر هو المقيد يكون ناسخا للمطلق بزيادة
المقيد عند الحنفية ويكون مخصصا عند الشافعية بمعنى أن المقيد يبين المراد من
المطلق (٩٠) .

الصورة الثامنة - ما اذا ورد نصان مطلق ومقيد مع اتحاد الحكم وتعدد
السبب (٩١) . كما ورد تقييد العتق في كفارة القتل بالايمان ، وفي كفارة
الظهار مطلقا عنه ففي علاج النصين ، ودفع التناهي بينهما خلاف بين الفقهاء
على النحو التالي :-

(الاول - مذهب الشافعية) روى عن الامام الشافعي أنه يحمل فيها
المطلق على المقيد ولكن أصحابه اختلفوا في الحمل ، أيكون بطريق القياس ،
وعند وجود الجامع الصحيح بينهما ، وعند فقدة لا يحمل بطريق البيان وبمجرد
كونهما متحدى الحكم لورود اللغة بذلك سواء وجد القياس أم لا ؟ والى الاول
ذهب جمهور المحققين من الشافعية ، ومنهم : الشيرازي ، ومن الحنابلة ،
ومنهم : أبو البركات . والى الثاني ذهب جماعة أخرى (٩١) وهناك رأي آخر
- وهو أنه يعتبر أغلظ الحكمين ، فان كان المطلق حكمه أغلظ يبقى على
اطلاقه ، وان كان المقيد أغلظ يحمل المطلق عليه ، ونسب هذا القول ابن
اللاحام الى الماوردي ، وقال الشوكاني : واستحسنه الماوردي (٩٢) .

(الثاني - مذهب الحنفية) ، وهو : أن الصحيح عدم الحمل أصلا ،

(٨٩) المصدر السابق الاول ص ٣٦٢ .
(٩٠) راجع في هذا > ارشاد الفحول ص ١٦٥ - ١٦٦ ، والقواعد والفوائد
الاصولية ص ٢٨١ - ٢٨٢ وأصول السرخسي ١/٢٦٧ - ٢٧٠ ، وغاية
الوصول ص ٨٢ - ٨٣ ، وكشف الاسرار مع البزدوى ٢/٦٠٦ - ٦٠٧ ،
والمعالم ص ١٤٦ - ١٤٧ ، والمسودة ص ١٤٤ - ١٤٥ ، والاحكام
٣/٥٤ - ٥٥ ، وشرحي البدخشي والاسنوي ٢/١٣٩ - ١٤٢ .

(٩١) فواتح الرحموت ١/٣٦٥ .
(٩٢) القواعد والفوائد ص ٢٨٣ ، وارشاد الفحول ص ١٦٥ - ١٦٦ .

لألفه ، ولا عند وجود قياس صحيح ، وإلى هذا ذهب صاحب المسلم من الحنفية ، حيث قال :

[والحق : أن القياس لو تم لا يدل على الإرادة - أي إرادة المقيّد من المطلق - لفه ، وإنما يدل على إثبات الزيادة شرعا - أي الزيادة على النص القطعي السند ، وهي لا تجوز عندهم بالقياس الظني - والثاني لا يستلزم الأول - أي جواز الزيادة شرعا لا يستلزم إرادة الزيادة لفه] (٩٣) .

واعترض على هذا بأن القياس يخصص العام بالاتفاق فمع أنه دليل شرعي يصلح أن يكون مخصصا لفه ، فليكن كذلك تقييد المطلق ، ولا مانع من أن يبين الدليل الشرعي المعنى المجازي لفه ، إذا فالتقييد - كما هو جائز شرعا - فليكن جائزا لفه .

وقد أجاب عن هذا محمد بن نظام الدين الانصاري بأن مسألة تخصيص العام بالقياس مسألة شرعية أيضا ، فتخصيص القياس العام ليس لأنه قرينة صارفة لفه ، بل لأنه دليل شرعي عام عارضه دليل شرعي خاص ، ولا مجال للنسخ لعدم العلم بالتاريخ ولا يجوز تحقق التعارض بين الدليلين الشرعيين ، فلمن من هذا أن العام غير باق على عمومته ، بل أريد منه ماعدا الخاص ، فليكن المطلق مع المقيّد كذلك (٩٤) .

(الثالث - منعب الحنابلة والمالكية) ، فعندهما روايتان : (أحدهما) وهي الصحيحة :- عدم جواز حمل المطلق على المقيّد لفه ، وجواز الحمل عند وجود قياس صحيح وعلة جامعة بين المطلق والمقيّد . و (الثانية) الحمل من طريق اللغة سواء وجد القياس أم لا ، إلا عند وجود معارض للمقيّد ، كأن وجد قيد آخر يعارض هذا القيد ، فلا يحمل حينئذ المطلق على واحد من

(٩٣) فواتح الرحموت ١/٣٦٥ .

(٩٤) المصدر السابق .

المقيدين ، وهناك (رواية ثالثة عن الخابلة وهي عدم الحمل مطلقا لا لغة ولا قياسا)^(٩٥) .

(الرابع - مذهب الجعفرية) • وحاصله - كما ذكره صاحب المعالم وغيره :- ان الصحيح عندهم عدم الحمل مطلقا لعدم مقتضى ، وجواز العمل بكل من التصين بالطلق اطلاقه ، وبالقييد بالقييد ، ومنهم : من ذهب الى الحمل قياسا ، ويرى بعض منهم (الحمل مطلقا)^(٩٦) .

فحاصل المذاهب فيها كما ذكره الشوكاني خمسة :-

- أ - عدم التقييد مطلقا وهو مذهب الحنفية ، وأكثر المالكية .
- ب - التقييد . واليه ذهب جمهور الشافعية .
- ج - حمل المطلق على المقيّد عند وجود القياس وهو مذهب محققي الشافعية .

د - الاعتبار باغلف الحكمين ان كان في التقييد فيقيّد ، أو في الاطلاق فلا يقيّد ، ونسب هذا الى الماوردي .

هـ - وذكر مذهبا خامسا ، وهو تقييد المطلق عند وجود دليل على ذلك ، والا فتركه ، ويعمل بدليل آخر ، غيرهما - ان وجد - ، وهو الظاهر من اختيار الامدي^(٩٧) .

(الصورة العاشرة) ما اذا تعارض نصوص : مطلق ومقيّدان بقيدين مختلفين^(٩٨) ، أو بقيود مختلفة ، سواء كانت في جنس واحد ، أو في صورة واحدة .

-
- (٩٥) المسودة ص ١٤٤ - ١٤٥ والقواعد والفوائد ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .
 - (٩٦) المعالم ص ١٤٥ - ١٤٦ ، والقوانين المحكمّة ١/٣٢٢ - ٣٢٣ .
 - (٩٧) انظر الشوكاني ص ١٦٥ - ١٦٦ ، والاحكام ٧/٣ .
 - (٩٨) المصدر الاول ص ١٦٧ ، والقواعد والفوائد ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والمسودة ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ولب الاصول مع غاية الوصول ص ٨٢ - ٨٣ ، والاحكام ٤/٣ - ٧ .

مثال الاول : أطلق الله سبحانه صوم قضاء رمضان عن التفريق أو التابع فقال : (فمن كان منكم مريضا ، أو على سفر فعدة من أيام آخر)^(٩٩) وقال في صوم كفارة الظهار : (فصيام شهرين متتابعين) ، وفي صوم النعمة : (ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجعتم)^(١٠٠) .

ومثال الثاني - ما تقدم من الروايات المختلفة في غسل الاناء من ولوغ الكلب وهي (أولاهن ، وآخرهن ، واحداهن ، وغفروا الثامنة بالتراب وغير ذلك)^(١٠١) .

فأما الثاني - ان كان القيدان أو القيود متخالفة بحيث لا يمكن جمع المطلق مع أحدهما فيتساقطان ويرجع الى المطلق ، كما في رواية أخراهن ، واحداهن والسابعة بالتراب وغفروا الثامنة الى غير ذلك ، وذلك لانه ليس بقيده بأحدهما أولى من تقيده بالآخر^(١٠٢) هذا على رأى من يرى حمل المطلق على المقيد ، وأما من يرى عدم الحمل الا بدليل فيحمله على ما كان القياس عليه أولى ، أو ما كان دليل الحكم عليه أقوى^(١٠٣) وان كانت القيود متخالفة لكن في بعض القيود ما يمكن الجمع معه يترك المتنافيان ويصار الى الموافق الممكن جمعهما .

مثال ذلك : الروايات السابقة - في غسل الاناء من ولوغ الكلب حيث قيد بأولاهن ، وآخرهن ، والسابعة فكل هذه الروايات متخالفة وورد فيها رواية اخرى رواها الدارقطني ، وصححه وهي (أولاهن ، أو أخراهن) ففي مثل هذه القيود المتعارضة ويذهب الى القيد الموافق للاطلاق ،

(٩٩) سورة البقرة ١٨٤/٢ .

(١٠٠) سورة النساء ٩٢/٤ .

(١٠١) مثل رواية أبي داود (السابعة بالتراب) نقل ابن اللحام عن النووي انها بمعنى ما رواه مسلم « وغفروا الثامنة بالتراب » ولكن سمي بالثامنة لاستعمال التراب معها (القواعد والفوائد ص ٢٨٥) .

(١٠٢) المصدر السابق ، وارشاد الفحول ص ١٦٧ .

(١٠٣) ارشاد الفحول ص ١٦٦ و ١٦٧ .

ولهذا ذهب الشافعي الى عدم تعيين أحدها ، نقله ابن اللحام عن نص الشافعي في البويطي^(١٠٤) هذا اذا كانت الروايات متساوية في القوة والضعف .

أما اذا كان أحد القيود ، أو أكثر منها ضعيفا فيترك ، وحيث ان بقي قيد فيصار اليه من حمل المطلق عليه ، أو أزيد من قيد ، فيساقط ويرجع الى الغير من الدليل للعمل به ، وان كان أحد القيدين ، أو القيود فيه ما يرجع به على الآخر فيرجع ، ويحمل المطلق عليه ، ويترك المرجوح ، أو كان لاحدهما جهة جامعة يمكن حملها عليه .

وأما المثال الاول - وهو ما كانا في جنس واحد وامثلة متعددة لا في صورة واحدة فذهب جماعة الى بقاء المطلق على اطلاقه واليه ذهب الحنفية ومتقدمو الشافعية ، وذهب الامام أحمد ، وغيرة الى تقيده ، وحمله على الأيسر منهما .

وقد حاول القرافي الجمع بين الرأيين بأن الاول يقول بالحمل عند وجود القياس ، والثاني لا يرى الحمل عند عدم ذلك ، وناقشه ابن اللحام بأن ما قاله لا يستقيم ، لأن الحنفية يقولون المطلق على الاطلاق حتى عند وجود القياس ، لأن الزيادة عندهم نسخ ، والنسخ لا يثبت بالقياس^(١٠٥) .

(خلاصة المذاهب) : حاصل ما تقدم : أن الفقهاء في حمل المطلق على المقيد مطلقا ، أو بشروط وفي عدمه ذهبوا الى المذاهب الاتية :

(الاول) عدم الحمل مطلقا ، وهو مذهب جمهور الحنفية ومن معهم .

(الثاني) الحمل مطلقا ، وهو مذهب الشافعية ، وجمهور المالكية

وغيرهم .

(١٠٤) الام ٥/١ ، والمهذب ٤٨/١ - ٤٩ ، وشرح المنهج بعاشية البجيرمي ١٠٤/١ - ١٠٥ .

(١٠٥) القواعد والفوائد ص ٢٨٤ ، و ٢٨٧ .

(الثالث) الحمل عند وجود القياس والعلة الجامعة بينهما ، وهو
مذهب محققي الشافعية •

(الرابع) الحمل عند وجود دليل عليه ، وعدمه عند عدمه ، وهو
مختار الآمدي •

(الخامس) الحمل اذا كان أغلظ نسبة ابن اللحام الى الماوردي •
وقبل ذكر الادلة نود الاشارة الى أمور ثلاثة ، وهي :

(الاول) تحديد محل النزاع •

(الثاني) منشأ الاختلاف •

(الثالث) شرائط حمل المطلق على المقيد •

(أما الاول) فان صور ورود النصين المطلق والمقيد على الاعتبار الذي
أخذنا به كما تقدم ، وهذا تفصيلها :-

أما الصورة الاولى - فهي من باب المتناقضين مما اختلف في جوازه بين
الادلة الشرعية بعد الاتفاق على عدم وقوعه الا بين الناسخ والمنسوخ •
وأما الصورة الثانية - فدخولها من باب التعارض مبني على أساس التعارض
بين الناطق والساكت ، وحيث قلنا : ان دلالة الناطق أقوى ، فيقدم على
الناسي •

وأما الصورة الثالثة - فكالاولى من حيث الاختلاف فيها وعدمه •
وأما الصورة الرابعة والخامسة - فانهما - وان وجد فيهما الخلاف -
يرى الجمهور من جميع المذاهب عدم الحمل ، لان اختلاف الحكمين كاف في
عدم تحقق التعارض بينهما فلا داعي للحمل فيها •
وأما الصورة السادسة والسابعة - فالخلاف قوي والنزاع شديد فيهما
كما تقدمنا •

(١٠٦) راجع الشوكاني ص ١٦٥ - ١٦٦ ، والقواعد والفوائد ص ٢٨٦ - ٢٨٨ •

وأما الصورة الثامنة - فبناء على ما يأتي من شروط الحمل - تخرج عن باب التعارض ، وأما الامر الثاني - وهو (منشأ الخلاف) فحاصله يرجع الى الامور الاتية :-

الاول - حجية مفهوم المخالفة حجة شرعية ، فبناء على حجيتها يقدم المقيّد على المطلق ، وعلى القول بعدم حجيتها يثبت حكم التعارض فيحاول الترجيح ، أو الجمع بطريق آخر .

(الثاني) مساواة الدليلين المطلق والمقيّد وعدمها ، فبناء على استوائهما يثبت حكم التعارض ، ويحاول الجمع بينهما ، أو ترجيح أحدهما بوجه من وجوه الترجيح سواء كان قياساً ، أو دليلاً آخر ، وأما على القول بترجيح المقيّد ، لكونه ناطقاً ، ولكون المطلق ساكناً ، فيقدم المقيّد على المطلق من غير نظر الى تقديم وتأخير .

(الثالث) أنه هل يجوز تأخير البيان كالخاص الى وقت ورود الخطاب بالعام ، بعد اتفاق الجمهور على عدم جواز تأخيره عن وقت الحاجة ؟ فالقائلون بعدم الجواز كالحنفية قالوا بالنسخ ، والقائلون بجوازه قالوا بكون المقيّد بياناً للمطلق .

(الرابع) أنه عند تعارض النصين أينظر - الى التاريخ أم الى الجمع ؟ فبناء على الاول قالوا بالنسخ كما تقدم في بعض الصور ، وبناء على الثاني قال الاكثرون بالحمل سواء تقدم المطلق أم تأخر الا في الصور المستثناة .

(الخامس) أنه اذا امكن العمل بكل من المطلق والمقيّد في موضعه هل يحتاج الى الحمل ؟ الشافعية قالوا بالحمل ولو أمكن الحمل بكل منهما في محله ، والحنفية لم يحملوها الا اذا تعذر العمل بهما بدون الحمل .

السادس - الميل الى العمل بالاحتياط ، فقد يعتمد القائل بحمل المطلق على المقيد على الاحتياط فانه يرى أن العمل بالمقيد يخرجُه عن المَهْدة بالتيقن ، سواء كان المراد المطلق أو المقيد ، بخلاف ما إذا كان المراد المقيد ، فلا يخرج عن المَهْدة بالعمل بالنص المطلق ، فان المطلق باعتاق رقبة يجزيه اعتاق رقبة مؤمنة ، والمطالب بالرقبة المؤمنة لا يجزيه اعتاق رقبة مطلقا - والله اعلم •

وأما الامر الثالث - (وهو : شروط حمل المطلق على المقيد) - فهو مقسم على قسمين :-

القسم الاول - شروط جواز الاخذ بالمقيد ، وبالتالي امكان الجمع بينهما بحمل المطلق عليه ، وعند فقد الشروط لا يمكن الجمع بينهما به ، وهي ما يلي :

الشرط الاول - أن لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه وهو المطلق ، ويدخل تحت هذا صور :-

أ - أن لا يكون المقيد خرج مخرج الغالب ، بأن يكون الوصف غالبا مع المقيد به وموجودا معه في اكثر الاحوال^(١٠٧) كما في قوله تعالى : « وربائبكم اللاتي في جحوركم »^(١٠٨) فتخصيص حرمة نكاح الربائب باللاتي في جحور الزوجات وتربيتهم ، انما هو لان الغالب كذلك ، والا فيحرم نكاحهن وان لم تكن عندهم ، لان العلة في الحرمة وهي التباعد بين البنات وأمهات ، بدل العنان والشفقة بينهما - موجودة فيها ، والى هذا الاشتراط ذهب الاكثرون من الخابلة ، ونص عليه الشافعي وذكر الآمدي الاتفاق عليه ، وتمسكوا في ذلك - أولا - بأنه ان كان لذكر القيد فائدة أخرى من كونه خرج مخرج الغالب أو غيره مما يأتي بحمل عليهما وإلا أي وان لم توجد فائدة أخرى فانه يحمل على نفي الحكم عن

(١٠٧) غاية الوصول ص ٣٨ ، والقواعد والفوائد ص ٢٩٠ ، والفروق للقرافي ٣٨/٢ - ٣٩ ، والقوانين المحكمة ٢٨١/١ ، وشرح الكوكب المنير ص ٢٤٥ •

(١٠٨) سورة النساء ٢٣/٤ •

السكوت عنه ، لأنها فائدة ظاهرة ، ونفى الحكم عن غيره فائدة خفية ، فتؤخر هي ، وتقدم الظاهرة (١٠٩) .

ويناقش - أولاً - بعدم التسليم بكونها فائدة خفية لاسيما وقد شهد أئمة اللغة بفهمه عند التخاطب ، وثانياً - على فرض التسليم بذلك قد تتعاضد الفوائد الخفية بقرائن ، فتقدم على الظاهرة أو تساويها - وثالثاً - باتفاق جمهور الأمة على حرمة الربائب مطلقاً مع أن القيد موجود ، وذلك دليل عدم الأخذ به .

وذهب جماعة ، ومنهم : الجويني ، وعز بن عبد السلام ، وغيرهما - إلى الأخذ بالقيد ولو خرج مخرج الغالب ، بل ذهبوا إلى أن الأخذ به حينئذ أولى (١١٠) .

واستدلوا عليه - أولاً - بأن مفهوم المخالفة من مقتضيات اللفظ ، فلا يسقطه كونه الغالب مع الحقيقة ، قال القاضي زكريا : وهو مندفع بكونها فائدة خفية (١١١) .

و - ثانياً - بأن الوصف إذا خرج مخرج الغالب تكون المادة شاهدة بنبوت ذلك الوصف للحقيقة فهي كافية لفهم السامع ذلك ، فلو أخبر بنبوت ذلك الوصف لكان تحصيلاً للحاصل ، بخلاف ما إذا لم يكن غالباً لعدم دليل على نبوته لها ، سوى ذكر المتكلم ذلك ، فإذا كان غالباً يكون القيد مذكوراً لفائدة جديدة ، وهي نفي الحكم عن السكوت عنه ، المطلق عن ذلك القيد ، وإن لم يخرج كذلك فهناك فوائد أخرى يحمل القيد عليها ، وهو ثبوت القيد للحقيقة مثلاً ، فيكون الغرض من ذكره الإخبار عن نبوته لها ، فظهر أن

(١٠٩) غاية الوصول ص ٣٨ .

(١١٠) حاشية الانصاري على الفروق ٣٩/٢ ، والقواعد والفوائد ص ٢٩٠ .

والقوانين المحكمة ٢٨١/١ .

(١١١) غاية الوصول ص ٣٨ .

الوصف الغالب على الحقيقة أولى أن يكون حجة في نفسي الحكم عما
سواه (١١٢) .

ويجاب عنه بما ذكره القرافي في الفرق بين الوصف الغالب وغير الغالب
من أن الوصف اذا كان غالبا على الحقيقة يصير بينها وبينه لزوم في الذهن ،
فاذا استحضر المتكلم الماهية في الذهن للحكم عليها حضر معه ذلك الوصف
الغالب ، لانه من لوازمها ، فاذا حضر فيه نطق به ، لانه حاضر في ذهنه لا لانه
قصد به نفي الحكم عما عداه ، أما اذا لم يكن غالبا فلا يحضر في ذهنه عند
استحضار الحقيقة للحكم عليها فيكون للمتكلم عند النطق به غرض ، وحيث
يكون له غرض في النطق به ، وسلب الحكم عن المسكوت عنه يصلح أن يكون
غرضا له ، فحملناه عليه (١١٣) .

ب أو كان ذكر القيد لموافقة الواقع كما في [لا يتخذ المؤمنون الكافرين
أولياء من دون المؤمنين] (١١٤) فقيد (من دون المؤمنين) لا مفهوم له ،
فاذا ورد مطلق لا يجوز حمله عليه ، لانه - كما يقول المفسرون - نزل
في قوم كان واقعهم كذلك ، فيحرم اتخاذ الكافر وليا بدون المؤمنين
أو معهم (١١٥) .

ج - أو كان ذكر القيد لاجل الامتنان ، أو زيادته كقوله تعالى : (لتأكلوا منه
لحما طريا) (١١٦) . فذكر الطرى وصفا للحم لا يدل على منع الاكل
مما ليس بطري مما في البحر ، ولا على أكل الطرى مما في غير
البحر (١١٧) .

(١١٢) القواعد والقوائد ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

(١١٣) الفروق للقرافي ٣٨/٢ - ٣٩ .

(١١٤) سورة آل عمران ٢٨/٣

(١١٥) احكام القرآن للجصاص ٩/٢ ، واسباب النزول للواحدي ص ٩٦-٩٧ .

وغاية الوصول على لب الاصول ص ٣٨ .

(١١٦) سورة النمل ١٤/١٦ .

(١١٧) ارشاد الفحول ص ١٨٠ ، وشرح الكوكب المنير ص ٢٤٤ .

د - أو خرج جوابا لسؤال متعلق بحكم خاص ، أو حادثة خاصة بالذكور (١١٨) .

من أمثلة ذلك : ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم (سئل عن ماء البحر ، أهو طهور ، فيتطهر به ؟ فقال : - هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته -) (١١٩) . فتخصيص حكم النبي صلى الله عليه وسلم بطهارة ماء البحر بإضافة الماء الى الضمير الراجع الى البحر الموجود في السؤال ، والمقدر في الجواب لا يدل على عدم طهارة ماء غير البحر . ونوقش بأنه لا وجه لاشتراط ذلك ، اذ قد تقرر عند الاصوليين أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ولا بخصوص السؤال .

وحكي بعض الاصوليين فيه : الاخذ بعموم اللفظ ، وعدم الاخذ بعموم المفهوم ، وفرقا بينهما بأن دلالة المفهوم ضعيفة فتسقط بأدنى قرينة ، بخلاف عموم اللفظ . قال الشوكاني : وهذا فرق قوى ، ولكن انما يتم فسي المقائيم الضعيفة أما المفهوم القوى كقوله تعالى (لا تأكلوا السريا أضغاث مضاعفة) (١٢٠) فلا يسقط اعتباره ، فلا يؤخذ بمفهوم الاضغاث ، لانه نزل

(١١٨) القواعد ، والفوائد لابن اللحام ص ٢٩٢ ، وشرح الكوكب المنير ص ٢٤٤ ، (١١٩) رواه بهذا اللفظ الامام الشافعي ، واحمد ، ومالك ، وصاحب السنن الاربعة ، (وابناء خزيمه ، وحبان ، والجارود ، ومثناة ، والمنذر) ، والحاكم ، والطبراني ، والدارقطني ، والبيهقي ، والدارمي ، وابن حجر ، وصححه الترمذي من حديث أبي هريرة وجابر ، وعلي ، وأنس ، وعبدالله بن عمرو ، وأبي بكر ، وغيرهم ، وحكم بصحته ابن عبد البر وابن المنذر ، والبغوي لتلقي العلماء له بالقبول ، راجع : (سنن الدارمي ١٥١/١ ، والترمذي ٤٧/١ ، وسبل السلام ١٤/١ - ١٦ . ونصب الراية ٩٥/١ - ٩٦ ، وسنن أبي داود ١٩/١ ، وسنن ابن ماجه ١٣٦/١ - ١٣٧ ، ونيل الاوطار ٢٤/١ - ٢٧ ، وموارد الطمان الى زوائد ابن حبان ص ٦٠) . (١٢٠) سورة آل عمران ١٣٠/٣ .

فمن كان واقعه كذلك (١٢١) .

(الشرط الثاني) أن يكون الوصف قصد به تعليق الحكم عليه ، والا بأن ذكر ، ولم يكن تعليق الحكم عليه مقصودا ، فلا يؤخذ بمفهومه ، وذلك كقوله تعالى : (لاجناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ، أو تفرضوا لهن فريضة) (١٢٢) .

فلان قيد (ما لم تمسوهن) لم يذكر لتعليق الحكم عليه ، وإنما قصد به رفع الجناح عن الطلاق قبل المسيس ، وإيجاب المتعة إنما جاء على وجه التبع فكأنه ذكر ابتداء .

(الشرط الثالث) أن يكون القيد ذكر في الامر أو النهي ، أو ما قصد به ذلك ، أما اذا كان في الخبر فلا يؤخذ بمفهوم الصفة فيه ، كأن يقول : زيد الطويل في الدار (١٢٣) .

(الشرط الرابع) أن لا يكون القصد به التفضيم وتأكيده الحال ، وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم : (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج) (١٢٤) ، فقيد الايمان لا مفهوم له ، لانه قصد به التفضيم والتعظيم ، فهذا يعني أن هذا لا يليق أن يصدر ممن له ايمان (١٢٥) .

(الشرط الخامس) أن يذكر الوصف مستقلا ، فلو ذكر على وجه

(١٢١) ارشاد الفحول ص ١٨٠ ، وأسباب النزول للسيوطي ص ٥١ - ٥٢ ، وشرح الكوكب المنير ص ٢٤٤ .

(١٢٢) سورة البقرة ٢/٢٣٦ .

(١٢٣) القواعد والفوائد ص ٢٩٢ للشرط الثاني والثالث ، والكوكب المنير ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(١٢٤) رواه أبو داود ، وأحمد والشيخان وغيرهم (نيل الاوطار مع منتقى الاخبار ٥/٣٢٧ - ٣٣١ ، وسنن ابن ماجه ١/٦٧٤) .

(١٢٥) القواعد والفوائد ص ٢٩٢ ، والكوكب المنير ص ٢٤٣ .

التبعية لشيء آخر فلا مفهوم له ، كقوله تعالى : [ولا تبashروهن وأتم عاكفون في المساجد] (١٢٦) ، فانه لا مفهوم لقيد (في المساجد) لترتيب حرمة المباشرة عليها عند الاعتكاف اذ المعتكف ممنوع من المباشرة مطلقا سواء كان في المساجد أو في غيرها (١٢٧) .

(الشرط السادس) أن لا يظهر قصد التعميم فان ظهر فلا مفهوم له كقوله تعالى (والله على كل شيء قدير) (١٢٨) فان السياق يدل على أن القصد العموم فلا مفهوم للكلمة شيء (اي الموجود) فهو قادر على الموجود والمعدوم الممكن (١٢٩) . هكذا ذكره الشوكاني ، ولكن ينظر فيه بأن [الشيء] اسم جامد من قيل مفهوم اللقب ، وقد تقرر أن مفهوم اللقب لا يؤخذ به عند الجمهور ، والسر في ذلك كما قال صاحب تهذيب الفروق أن تعليق الحكم على أسماء الاعلام وما يلحق بها كأسماء الاجناس لا اشطار فيهما بالعلية ، وأما مفهوم الصفة فيه رائحة التعليل ، وكذلك مفهوم الغاية والشرط والحصر ، فاذا كانت تشعر بالعلة عند المتكلم - والقاعدة أن عدم العلة علة لعدم المعلول - لزم في صورة المسكوت عنه عدم الحكم لعدم علة الثبوت فيها ، وما ذكره الشوكاني من قيل مفهوم اللقب الغير المأخوذ به ، لا من قيل الصفة .

(الشرط السابع) أن لا يعود على أصله الذي هو المنطوق بالابطال ، وأما اذا كان كذلك فلا يعمل به .

مثال ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : [لا تبع ما ليس عندك] ، فانه نهى عن بيع الغائب ، فلا يعتبر بمفهوم المخالفة ، وهو : جواز بيع الغائب ، مما عندك . فلو قيل بذلك لادى الى ابطال منطوقه ، وهو : عدم جواز بيع ما ليس

• (١٢٦) سورة البقرة ٢/١٨٧

• (١٢٧) ارشاد الفحول ص ١٨٠

• (١٢٨) سورة البقرة ٢/٢٨٤

• (١٢٩) ارشاد الفحول ص ١٨٠

عندك ، لانه لا فرق بين الغائب الذي عندك ، وما ليس عندك ، والمآل في كل منهما واحد (١٣٠) .

- (الشرط الثامن) أن لا يكون المذكور ذكر لتقدير جهل المخاطب به دون المسكوت عنه ، كما اذا قدر المخاطب أن المخاطب يعلم حكم الحيوانات المغلوقة دون السائمة ، فيقول : في الغنم السائمة زكاة ، فان كان كذلك فلا يعتبر بمثل هذا المفهوم .

(الشرط التاسع) أن لا يكون المنطوق لرفع خوف ونحوه ، كقولك - لمن يخاف من ترك الصلاة الموسعة - : ترك الصلاة في أول الوقت جائز ، فلا يعتبر بمفهومه الذي هو عدم جواز تأخيرها في باقي الاوقات عدا الوقت الاول وكقول قريب المهد بالاسلام لبعده بحضور المسلمين - : تصدق بهذا على المسلمين ، يريد وغير المسلمين أيضا ، وتركه خوفا من اتهمه بالنفاق (١٣١) .

(الشرط العاشر) أن لا يعارضه ما هو أرجح منه من منطوق أو مفهوم ، واما اذا عارضه قياس فلا يجوز القاضي الباقلائي ترك المفهوم به بل جعلهما من باب المتعارضين فيحتاج الى ترجيح أحدهما على الآخر ، هكذا ذكره الشوكاني ، ونقل عن شارح اللمع أن دليل الخطاب انما يكون حجة اذا لم يعارضه ما هو أقوى منه كالنص والتبني ، فان عارضه أحدهما سقط (١٣٢) .

(١٣٠) تهذيب الفروق ٢/٣٧ الفرق الحادي والستون ، والقوانين المحكمة ١٩١/١ ، وارشاد الفحول ص ١٧٩ ، وشرح الكوكب المنير ص ٢٤٥ .
(١٣١) الكوكب المنير ص ٢٤٤ للشرطين الثامن والتاسع ، وغاية الوصول بشرح لب الاصول ص ٣٨ .

(١٣٢) المصدر السابق ص ١٧٩ - ١٨٠ ، ويقول : (فان عارضه أحدهما سقط ، وان عارضه عموم صح التعلق بعموم دليل الخطاب على الاصح وان عارضه قياس جلي قدم القياس ، وأما - اذا عارضه القياس - الخفي ، فان جعلناه حجة كالنطق قدم دليل الخطاب ، وان جعلناه كالقياس ، فقد رأيت بعض اصحابنا يقدمون قياسا في كتب الخلاف ، والذي يقتضيه المذهب انهما يتعارضان) .

والراجع - والله اعلم - عدم اعتبار هذا الشرط ، - أولا - لان كلا من المنطوق والمفهوم حجتان فلا داعي لاسقاط احدهما بالآخرى ، أو اشتراط فقد احدهما لتحقيق الاخرى ، و - ثانيا - بأن عمل السلف من الصحابة ومن بعدهم يدل على خلافه فان وجود التعارض بين حديثي (انما الماء من الماء) مع حديث (وجوب الغسل بالتقاء الختانين) وحديثي المنافي والمثبت لربي الفضل وغيرهما مع محاولة العلماء الجمع بينهما او ترجيح احدهما على الآخر يأبى هذا الشرط .

(والقسم الثاني) شروط صحة حمل المطلق عليه واهمها ما يلي :
 (الشرط الاول) أن لا يكون للمطلق الا أصل - مقيد - واحد ، كأشترائط العدالة في الشهود على الرجعة والوصية بقوله تعالى : (واسهدوا ذوي عدل منكم) (١٣٣) واطلاق الشهادة في اليسوع وغيرها كقوله تعالى (واستشهدوا شهودين من رجالكم) ، وكتقيد ميراث الزوجين بقوله تعالى : (من بعد وصية يوصون بها أو دين) (١٣٤) ، وما أطلق فيه كقوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن كن نساء فوق اثنتين فلهن مثل ما تارك) ، ونحو ذلك :

وأما اذا كان المطلق دائرا بين مقيدتين متضادتين ، سواء كان السبب متحدا فيهما ، كتعدد الروايات في الغسل من ولوغ الكلب ، أو مختلفا ، كما في الصوم أطلق في قضائه وقيد صوم التمتع بالتفريق ، وقيد في كفارة الظهار بالتابع ، فلا يحمل المطلق على أحدهما الا بدليل يرجع حمليه عليه ، ذكر هذا الشرط جماعة من الاصوليين كالشيرازي وأبي منصور ، والماوردي ، وغيرهم (١٣٥) .

(الشرط الثاني) : ان لا يمكن الجمع بينهما الا بالحمل ، فان أمكن أعمالهما بغير ذلك فانه أولى من تعطيل أحدهما او كليهما (١٣٦) .

(١٣٣) سورة البقرة ٢/٣٨٢ .

(١٣٤) سورة النساء ٤/١٢ .

(١٣٥) ارشاد الفحول ص ١٦٦ .

(١٣٦) المصدر السابق .

(الشرط الثالث) : أن لا يقوم دليل يمنع من التقيد ، فإن قام دليل على المنع فلا يقيد به (١٣٧) والمراد بالدليل غير الدليل المخالف له فلا يكون نكرازا مع الشرط العاشر المتقدم .

(الشرط الرابع) : أن لا يكون المقيد ذكر معه قدر زائد يمكن أن يكون المقيد لاجل ذلك القدر الزائد ، والا فلا (١٣٨) ويمكن التمثيل له بما تقدم في (الشرط الخامس) .

(الشرط الخامس) : أن لا يكون الحكم الدائر بينهما إباحة قال ابن دقيق العيد أن المطلق لا يحمل على المقيد في جانب الإباحة ، إذ لا تعارض بينهما وفي المطلق زيادة .

(الشرط السادس) : أن يكون القيد صفة زائدة على الذات في الموضوعين ، أما إذا كان مطلقا ومقيدا في إثبات أصل الحكم في زيادة أو نقص فلا يحمل أحدهما على الآخر ذكره القفال الشاشي ، وأبو حامد ، والاسقرايني ، والماوردي ، وغيرهم .

مثال ذلك قوله تعالى : في آية الوضوء (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) فذكر أربعة أعضاء : ثلاثة مفسولات ، وواحداً ممسوحاً ، وفي آية التيمم (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) (١٣٩) حيث ذكر عضوين ممسوحين فلا يحمل المسح المطلق من قيد الغسل عليه ، ولا يحمل أعضاء التيمم على أعضاء الوضوء لفقد الشرط المذكور ، وهو حاصله : أن في الوضوء حكماً لم يذكر في التيمم ، وحمل المطلق على المقيد يخفص بالصفات (١٤٠) .

(الشرط السابع) : أن يكون المطلق والمقيد دائرين في حكم مؤدى

(١٣٨) ارشاد الفحول ص ١٦٧ .

(١٣٩) تقدم تخريجها .

(١٤٠) ارشاد الفحول ص ١٦٦ .

بالأوامر والاثبات ، اما اذا كانا مؤدى بالنفي والنهي فلا يحمل المطلق عليهما ،
لانه يلزم منه الاخلال باللفظ المطلق مع تناول النفي والنهي وهو غير سائغ ،
ذكر الشرط الآمدي وابن الحاجب وابن دقيق العيد ورجحه الشوكاني (١٤١) .
وبعد ان انهينا الامور الثلاثة نعود الى ادلة الطرفين ، او الاطراف
المتنازعة .

ادلة الجمهور :

استدل الجمهور على ما ذهبوا اليه من حمل المطلق على المقيد عند وجود
علة جامعة بأدلة ، أهمها ما يلي :-

(الاول) ان قوله تعالى : (فتحرير رقبة) وأمثاله عام ، حيث يشمل
الرقبة الكافرة والمؤمنة ، فتخصص الكافرة منها بالقياس على قوله تعالى
(فتحرير رقبة مؤمنة) ، وتخصيص العموم بالقياس جائز ، فكذا هذا (١٤٢) .

(الثاني) ان المطلق جزء من المقيد ، والآتي بالكل آت بالجزء ولا
محالة ، فالآتي بالمقيدات آت بالمطلق ، وعامل بالدليلين معا ، بخلاف العمل بالمطلق ،
فلا يكون عملا بالدليلين ، والعمل بالدليلين أولى من ترك العمل بهما أو
بأحدهما (١٤٣) .

(الثالث) ان في حمل المطلق على المقيد احتياطا ، اذ المطلق ساكت عن
المقيد ، والمقيد ناطق ، وبالعمل بالمقيد الناطق يخرج عن العهدة بيقين ، فيجب
حمل الساكت على الناطق احتياطا (١٤٤) .

(١٤١) القواعد والفوائد ص ٢٩٢ ، قارن هذا الشرط بالشرط الثالث من
القسم الاول ، والظاهر انه ليس بتكرار لجواز أن يكون الشيء الواحد
شرطا في الحالين .

(١٤٢) التبصرة القسم الثاني ا - ص ٢٢٩ .

(١٤٣) العقد المنظوم ص ٢٦٠ .

(١٤٤) فواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ١/ ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(الرابع) التعليق بالوصف بمنزلة التعلق بالشرط في أنه يوجب عدم الحكم عند عدمه ، كما يوجب وجود الحكم عند الوجود ، فلما كان النص المقيد كالاتبات يتعدى الى نظيره بملء جامعة كما إذا كان النفي منصوصا ، وكما يتعدى الاتبات . فالرقبة في كفارة الظهار مقيدة بوصف فلو وجب عدم جوازه عند عدمه ، فيتعدى هذا الحكم الى نظائرها من الكفارات ، كما يتعدى تقييد الايدي بالمرافق في الوضوء الى نظائره وهو التيمم ، لأن كل واحد منهما طهارة (١٤٥) .

(الخامس) انه لو لم يكن المقيد بيانا بل نسخا لكان كل تخصيص نسخا ، لكن هذا باطل ، فكذا هذا ، (بيان الاول) أن التقييد اخراج بعض أفراده البدلي ، والتخصيص اخراج بعض أفراد العام المشمولي اجماعا ، فلو لم يكن أحد الاخراجين بيانا بل نسخا ، لكان الآخر كذلك (١٤٦) .

(السادس) ان الامر نائر بين أن يكون المطلق ناسخا للمقيد أو يكون المقيد بيانا للمطلق ، والبيان أولى ، لكثرتة وندرة النسخ بالنسبة اليه ، وأسهل منه لعدم اشتراط ما يشترط في النسخ من الشروط فنقول به (١٤٧) هذه هي أهم أدلة الجمهور .

(١٤٥) كشف الاسرار مع شرح اليزدوى ٥٥٨/٢ - ٥٥٩ .

(١٤٦) مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٣٦٤/١ .

(١٤٧) الاحكام ٤/٣ .

(١٤٨) المصدر السابق .

(١٤٩) أقول عدم تناول (فتحير رقبة) للمؤمن كعدم تناوله للكافر فكما أن المطلق لا يدل على ما يخالف المقيد فكذلك لا يدل على ما يوافق فقوله (ان لم يتناول الايمان فقد تناول الكافرة) غير واضح ، اللهم الا ان أراد أن لفظ (فتحير رقبة مؤمنة) بمفهومه يتناول عدم اجزاء الكافرة ، وحينئذ للمخالفة أن يمنع ذلك لعدم قولهم بحجية مفهوم المخالفة .

هنا وقد ناقش الحنفية ومن معهم ممن ينكرون تقييد المطلق أدلة الجمهور المتقدمة بما يلي :

(أما الدليل الاول) فاعترض عليه بأن التخصيص اخراج بعض ما يتناوله اللفظ ، وقوله تعالى : (فتحرير رقبة) لا يتناول الايمان ، فمن اعتبر ذلك فقد زاد شيئا لا يتناول اللفظ (١٤٨) .

وأجاب عنه ابو اسحاق الشيرازي بأن اللفظ وان لم يتناول الايمان فقد تناول الكافرة (١٤٩) فإذا قلنا : ان الكافرة لا تجزى فقد أخرجنا من اللفظ بعض ما بنوا عليه من الدليل (١٥٠) .

(وأما الدليل الثاني) فاعترضوا عليه - أولا - بأن لا نسلم أن المطلق جزء من القيد ، لانهما ضدان ، فلا يجتمعان - و ثانيا - على فرض التسليم به بأن للمطلق عند عدم تقييده حكما ، وهو تمكن المكلف من الاتيان بأي فرد شاء ، والتقييد ينافي ذلك ، حيث لا يفيد الا جواز ما يتحقق فيه القيد ، فكل منهما دليل يقتضي أحدهما خلاف الآخر ، فليس تقييد المطلق أولى من حمل المطلق على اطلاقه ، فالاحتمالان متعارضان وعليكم الترجيح (١٥٢) .

ويجاب عن هذا - أولا - بأن المطلق هو الماهية من حيث هي ، فهي بمنزلة الماهية لا بشرط شيء ، لا يعتبر فيها قيد النفي ، ولا قيد الثبوت ، فهي من حيث هي تحتل ثبوت القيد وسلبه ، فالتنافي بينهما ممنوع ، وانما يلزم المناقاة اذا خذت الماهية في المطلق بوصف العدم ، وهي من قبيل الماهية بشرط لا شيء و فرق بين الحقيقة لا بشرط ، وبين الحقيقة بشرط لا شيء ، فاعترضهم انما يتحقق في الحقيقة بشرط لا شيء ، والمطلق من قبيل الماهية

(١٥٠) التبصرة القسم الثاني - ١ - ص ٢٢٩ .

(١٥١) العقد المنظوم لوحة ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(١٥٢) المصدر السابق .

لا بشرط شيء يدل على ذلك أن المظاهر المكفر بالعتق لو أعتق رقبة مؤمنة - مع أنه مطالب برقبة مطلقة - يكون مجزية كفارته بالاتفاق ، على أن الخلو من جميع القيود غير معقول (١٥٢) .

و - ثانيا - بأن قولكم : (ان للمطلق حكما يخالف حكم المقيّد) ان هذا الحكم مدلول عليه بالعقل ، لان النص ساكت عنه ، وانما أخذ العقل من السكوت عن القيد ، وأما نبوت مقتضى القيد فهو مدلول عليه باللفظ ، ومراعاة ما دل عليه اللفظ أولى من مراعاة ما دل عليه العقل .

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن دلالة العقل أقوى من دلالة اللفظ ، فمراعاتها أولى ، ورد هذا الجواب ، بأن المراد بدلالة العقل دلالة المفهوم ، ولاشك أن دلالة ما دل بالمنطوق أقوى مما دل عليه بالمفهوم .

(وأما الدليل الثالث) فاعترض عليه بأمور :-

(الاول) عدم التقريب بين الدليل والدعوى : فان النسخ كذلك يوجب العمل بالمقيّد فيه الخروج عن العهدة بيقين مع أنه لم يذهب اليه أحد (١٥٣) .
ويجاب عن هذا بأن المقيّد بيان للاول ، بخلاف النسخ ، فهو أولى وأسهل (١٥٤) ، وسيأتي الاعتراض على هذا .

(الثاني) بأن دليلكم منقوض بالمقيّد والمطلق المختلفين حكما ، فان الاحتياط يقتضي الحمل مع أنكم لاتحملون المطلق فيها (١٥٥) .
ويمكن الجواب بأن الحمل انما يكون لاجل التوفيق بين المتعارضين اللذين لا يمكن الجمع بينهما ، وما اعترضتم به يمكن العمل بهما بحمل كل

١٥٣) مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٣٦٤/١ .

١٥٤) العقد المنظوم ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

١٥٥) مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٣٦٤/١ .

١٥٦) كشف الاسرار مع اليزدوي ٦٠٦/٢ - ٦٠٧ ، والمصدر السابق ٣٦٤/١ ، و ٣٦٦ .

منهما على مقتضاه من الاطلاق والتقييد لعدم اتحاد الحكيمين ، بخلاف ما نحن فيه .

(الثالث) بالنقض ايضا عندما كان المطلق والمقيد يختلفان في السبب وذلك كما في حديث الفطر حيث ورد مطلقا (لكل حر وعبد) وورد (... من المسلمين) كما مر ذلك^(١٥٦) فان الاحتياط يقتضي هناك عدم الحمل لان الاحتياط فيما كان الوجوب فيه أكثر ، مع أنكم تحملون المطلق على المقيد^(١٥٧) .

(الرابع) ان الاحتياط انما يعتبر اذا كان محلا للشبهة ، فيعمل به دفعا لها وههنا الاطلاق كان قبل ورود المقيد مقطوعا ، فلا يصح تغييره عما كان عليه .

(وأما الدليل الرابع) فاعترض عليه بأن هذا تعدية الى ما فيه نص بالابطال ، لان ما تتمدون حكم المقيد اليه يوجد فيه النص ، ومعلوم أن التعدية عند وجود النص لا يلتفت اليه .

وأجيب بعدم التسليم بوجود النص ، لان المطلق ساكت عن المقيد غير مترض له بالنفي ولا بالاثبات ، فصار الحمل في حق الوصف خاليا عن النص ، فيجوز تعدية حكم الوصف اليه بالقياس ، ولهذا لا يجوز حمل المقيد على المطلق ، لان المقيد ناطق ، والمطلق ساكت ، وفي حمله على المطلق بالمقياس وبدونه ابطال للمقيد المنطوق فلا يجوز^(١٥٨) .

(وأما الدليل الخامس) اعترضوا عليه ألاو بطلان الملازمة في قولهم (لو كان التقييد نسخا لكان كل تخصيص نسخا) فان اللازم - كما قالوا - كون كل كلام متراخ معارض للعام في بعض أفراد نسخا ، وبطلان هذا ممنوع بخلاف التخصيص ، فانه لكونه دافعا للحكم في بعض الافراد لا يكون

(١٥٧) فواتح الرحموت مع المسلم ٣٦٤/١

(١٥٨) كشف الاسرار ٥٥٨/٢ - ٥٥٩

نسخا كالمقيد واعتراض - ثانيا - في شرح المختصر عن هذا الدليل الذي حاصله مساواة التقييد والتخصيص بإبداء الفارق بينهما بما حاصله : ان في التقييد حكما شرعيا جديدا لم يكن ثابتا في المطلق قبل التقييد معارضا للمطلق ، فما دام كان متأخرا يكون نسخا ، وأما التخصيص فدفع لبعض الحكم الثابت أولا وقبل التخصيص من غير افادة حكم معارض لحكم العام ، والنسخ لا بد له من الحكم في النسخ فلا يكون التقييد نسخا .

ويجاب عن هذا - أولا - بأنه ليس في المطلق حكم المقيد أصلا ، لا موافقا ، ولا مخالفا ، والنسخ لا بد له من حكيمين : ناسخ ومنسوخ ، فلا يتأتى النسخ هنا ، وثانيا - بأن لا نسلم عدم وجود الحكم الجديد المخالف للعام في التخصيص كما في مثل اكرم العلماء ولا تكرم زيدا العالم ، فلا فرق بين التخصيص والتقييد ، فالقول بنسخ التقييد قول بنسخ جميع التخصيصات كما تقدم (١٥٩) .

وأجاب عن هذا صاحب مسلم الثبوت بالفرق بين التخصيص والتقييد بما حاصله : أن المقيد من حيث هو هو يقتضي ايجاب شيء زائدا على المطلق فيصلح ناسخا ، وأما التخصيص فمن حيث حقيقته لا يقتضي ايجاب حكم أصلا ، وإنما يقتضي دفع بعض الحكم فقط يدل على ذلك أن الاستثناء تخصيص مع أنه لا يفيد الحكم عند بعض الحنفية ، فهو بحقيقته لا يكون نسخا ، لأنه ثابت حكم مخالف لم يكن موجودا قبل ، فلا مماثلة بينهما ، وقد نقض عليه صاحب فواتح الرحموت في شرحه أولا - بتزييف دعواه وبطلان مقدمتي دليله بأن الاستثناء ليس تخصيصا عندنا ، وإن التخصيص عندنا لا يكون إلا بكلام مستقل مفيد للحكم في بعض أفراد العام بما يعارض حكم العام في ذلك البعض ، فهو - كالتقييد مفيد لحكم لم يكن .

و - ثانيا - بأنه على فرض التسليم بكون الاستثناء مخصصا ، وجوار
التخصيص بكلام غير مستقل يرد عليه أنه مما لاشك أن بعض التخصيصات
مفيد لحكم مخالف للعام فيلزم أن يكون ذلك البعض نسخا ، وهو كاف في
دفع الاستحالة .

و - ثالثا - بأنه لا يضرنا أن التخصيص بحقيقته لا يقتضي حكما ، لان
المدعى كونه ناسخا في الجملة و - رابعا - بأنه على فرض التسليم بما ذكره
فان المخالف لا يرى الزيادة على النص نسخا فلا يكون كلامه ملزما (١٦٠) .

(وأما الدليل السادس) فاعترضوا عليه بما يلي :-

أولا - بعدم التسليم بالمقدمتين ، وهو كون النسخ أقل من التخصيص ،
وأن التخصيص أسهل من النسخ ، لان الكلام في الكلامين المستقلين
المتعارضين ، وفي مثل هذا الاكثر اقتساح أحدهما بالآخر ، وثانيا - بأنه انما
يسلم الاسهلية اذا لم يوجد مانع من كونه بيانا ، وعدم المانع ممنوع ، بل هو
عدم القرينة فانه موجب لتركه على الحقيقة .

ويجاب عن هذين الاعتراضين - أولا - بأن تخصيص الدعوى بما ذكره
غير صحيح لاسيما وهو مصرح بدخول الاستثناء في التخصيص ، فمع دخول
المستقل وغير المستقل يكون التخصيص أكثر وأغلب من النسخ بلا شك
باعترافهم (١٦١) و - ثانيا - بأن عدم التسليم بكونه أسهل لا سند له من
الواقع ، بل يدل على كونه أسهل عدم اشتراط التاريخ ، وكون المخصص
أقوى أو مساويا ، وأن النسخ يدفع الحكم بعد ثبوته ، وأن التخصيص يدفع
الحكم عن بعض الافراد ولو لم يثبت الحكم و - ثالثا - بعدم التسليم بعدم
وجود القرينة بل القرينة هي العلة الجامعة بينهما ، ورابعا - بأن قوله :

(١٦٠) مسلم وشرحه ٣٦٤/١ - ٣٦٥ .

(١٦١) نفس المرجع ص ٣٦٥ وراجع مناقشة الدليل الخامس .

(عدم القرينة مانع) ، في حيز المنع ، لان المانع هو الوصف الوجودي (١٦٢) ، وعدم القرينة وصف عديمي ، فلا ينهض مانعا ، و - خامسا - شهادة جمهور الاصوليين بترجيح التخصيص على النسخ عند تعارضهما (١٦٣)

(وأما الدليل السابع) فيعترض عليه عندهم بأمر :-

(الاول) انا لانسلم أن في حمل المطلق عملا بالدليلين ، بل هو عمل بالمقيد ، واهدار للمطلق ، لان مقتضاء اجزاء كل فرد ، وقد اتفق بحمله على المقيد ، ويرد هذا بأن الكلام في الحمل بهما في الجملة ، فلا شك أن مقتضى انطلق جواز العمل بهما فيه القيد وما ليس فيه القيد ، وليس في المطلق قطعا ما ينافي أحدهما ، فاذا حملنا المطلق كنا قد عملنا بالمقيد تماما وفي المطلق فسي بصر أفراده ، فاقول بأنه اهدار بعيد عن الواقع .

(الثاني) ما تقدم في مبحث التخصيص من ادعائهم أن العمل بهما انما يكون في النسخ كل منهما في زمان . وحاصل الجواب / أن الجمع ما يمكن العمل بهما في وقت واحد ، فليس النسخ جمعا بماء الخاص الذي هو المطلوب (١٦٤) .

وبهذا تنهي الكلام عن مناقشة أدلة المذهب الاول .

أدلة المذهب الثاني :

استدل أهل المذهب الثاني على ما ذهبوا اليه من حمل المطلق على المقيد مطلقا ، سواء وجدت العلة الجامعة بينهما أولا بأدلة أهمها ما يلي :-

(الاول) ان القرآن كالكلمة الواحدة ، فكان التقيد في أحد الموضعين

(١٦٢) عرفه ابن السبكي بأنه / الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف

نقيض الحكم ، كالأبوة في القصاص (شرح المحلى ٩٨/١) .

(١٦٣) شرح البهخشى والاسنوي ٢٩١/١ - ٢٩٤ ، و ٨٨/١ - ١٩١ .

ومشكاة المصابيح ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(١٦٤) مسلم وفواتح الرحموت ٣٦٤/١ ص ٢١١

بمزلة النطق به في الموضع الآخر ، فإن الشهادة لما قيدت به في موضع بقوله تعالى : (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وأطلقت في سائر الصور مثل قوله تعالى : « وأقيموا الشهادة لله » (١٦٥) وقوله تعالى : (واستشهدوا شهود من رجالكم) فحملنا المطلق على المقيد (١٦٦) .

(الثاني) ان الحادثة اذا كانت واحدة كان الاطلاق والتقييد في شيء واحد ، والشئ الواحد لا يجوز أن يكون مطلقا ومقيدا للتافي ، فلا بد أن يجعل أحدهما أصلا ، ويبني الآخر عليه ، والمطلق ساكت عن القيد : أي لا يدل عليه ، ولا ينفيه ، والمقيد ناطق به : أي يوجب الجواز عند وجوده ، وينفيه عند عدمه فكان أولى بأن يجعل أصلا ويكون المقيد بياناً له (١٦٧) .

(الثالث) ان حمل المطلق على المقيد من جهة اللفظ وارد لغة ، يقول سبحانه وتعالى : (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الاموال والثمرات) (١٦٨) أراد ونقص من الثمرات ، ولكنه لما قيده بالانفس اكفى به في الباقي ، وكذلك قوله تعالى : (والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) (١٦٩) أي والذاكرات الله كثيرا فقيد في احد الجسدين واكفى به في الثاني ، وقال الشاعر : (١٧٠)

-
- (١٦٥) سورة الطلاق ٢/٦٥ .
 (١٦٦) التبصرة القسم الثاني - ١ - ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وارشاد الفحول ص ١٦٥ والاحكام للامدي ٥/٣ ، ومسلم الثبوت ٣٦٤/١ .
 (١٦٧) كشف الاسرار مع البزدوي ٧/٢ .
 (١٦٨) سورة البقرة ١٥٥/٢ ، تفسير القرطبي ١٧٢/٢ ، والآلوسي ٢٢/٢ .
 (١٦٩) سورة الاحزاب ٣٥/٣٣ ، والقرطبي ١٨٥/١٤ .
 (١٧٠) هو/فرزدق همام بن غالب بن صعصعة يكنى ابا فارس ، وبالفردوق لفظه ، وجه ثالث الثلاثة الشعراء البارزين في فجر الاسلام وامتاز بالفخر توفي سنة ١١٤ هـ راجع (مقدمة ديوان فرزدق والاعلام ٩٦/٩ - ٩٧ ، وفيه توفي ١١٠ هـ وطبقات الشعراء لابن سلام الجمحي ص ١١٤ - ١٤٨ الطبقة الاولى من الاسلاميين ، وهديّة العارفين ٥١٠/٢ ، وفيه توفي بالبصرة سنة ١١١ هـ) .

أنا الرجل الحامي الذمار وانما يدافع عن أحسابهم أنا او مثلي (١٧١) .
فاكفى بأحدهما عن الآخر (١٧٢) .

(الرابع) ان المطلق محتمل ، والمقيد بمنزلة المحكم ، فيحمل المحتمل عليه ويجعل المقيد بياناً له ، فيثبت الحكم مقيداً به ، كما حمل في نصوص الزكاة فان المطلق في قوله (ص) : (في خمس من الابل شاة) يحمل على المقيد بصفة المسوم في قوله صلى الله عليه وسلم : (في خمس من الابل السائمة الزكاة) ، وكما في نصوص الشهادة تحمل المطلق على المقيد (١٧٣) .

مناقشة ادلتهم :

وقد نوقش (الدليل الاول) - أولاً - بأنه ان أرادوا أن القرآن كالكلمة الواحدة في أنه لاتناقض فيها فسلم ، ولكن لايفيدهم في التعليل ، وان أرادوا أنه كالكلمة الواحدة في تقييد مطلقه بالمقيد فنوع لاستلزامه تقييد كل مطلق بتقييد مقيد واحد وتخصيص كل عام بتخصيص عام واحد ، وهذا باطل قطعاً (١٧٤) .

يقول عبدالعزيز البخاري : (وهذا كلام ساقط ، لان الاصل في كل كلام حملة على ظاهره الا أن يمنع مانع ، واذا كان كذلك لا يجوز ترك ظاهر الاطلاق الى التقييد من غير ضرورة دليل بمجرد الظن والتشبه ، كما لايجوز عكسه ، ويجوز أن يكون حكم الله تعالى في أحدهما الاطلاق وفي الآخر التقييد (١٧٥) .

(١٧١) راجع ديوان الفرزدق ص ١٩١ نشر المستشرق جيمرد ساير
(١٧٢) التبصرة القسم الثاني - ١ - ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وكشف الاسرار للبخاري ٦٠٧/٢ .

(١٧٣) المصدر السابق الاخير .
(١٧٤) العقد المنظوم ص ٢٦٢ ، والتبصرة في - ٢ - ١ - ٢٢٥ - ٢٢٦ .
وارشاد الفحول ص ١٦٥ .
(١٧٥) كشف الاسرار للبخاري ٢٥٨/٢ .

واستعظم هذا القول امام الحرمين ، ونسب قائله الى الهذليين وقال :
 (فان قضايا الالفاظ مختلفة متباينة ، لبعضها حكم التطبيق والاختصاص ،
 وبعضها حكم الاستقلال والانقطاع ، فمن ادعى ذلك ادعى أمرا عظيما) (١٧٦)
 ولانه - كما قال الآمدي : [أن أراد أرادوا من قولهم : • ان كلام الله تعالى متحد
 في ذاته ، المعنى القائم بالنفس فهو مختلف باختلاف المتعلقات ، فلا يلزم من
 تعلقه بأحد المختلفين بالاطلاق أن يكون تعلقه بالآخر كذلك ، اذ يلزم منه أن
 يكون أمره ، ونهيه لبعض المختلفات أمرا ونهيا بباقي المختلفات ، وهو محال
 وتناقض ، ويلزم أن يقيد الصوم المطلق في كفارة اليمين في قوله تعالى :
 (فصيام ثلاثة أيام) المطلق ، بقيد التفريق حملا له على قوله تعالى : (فصيام
 ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة اذا رجعتم) ، ويقيد التابع حملا له على انقيده
 بالتابع في قوله تعالى : (فصيام شهرين متتابعين) في كفارة الظهار ، وهو
 تناقض أيضا وان أرادوا به العبارة الدالة عليه فلاشك في كونها متعددة ، ولا
 يلزم من دلالة بعضها على بعض المختلفات دلالة على غيره ، والا لزم المحال
 المنفرد (١٧٧) .

وثانيا - بانه انما قيد الامثلة المذكورة بالاجماع لا بالقاعدة المذكورة .

ونالنا - بالفرق بين تلك الامثلة ، والمتنازع فيها ، فمثلا في الشهادة
 السبب في جميعها شيء واحد ، وهو ضبط الحقوق وحفظها من الضياع ،
 وسبب القبول واحد في جميع الصور وهو ظاهر حال المسلم ، لان الطالب على
 البالغ العاقل المسلم الصدق بخلاف نحو العتق في الظهار والقتل ، فان السبب
 فيهما مختلف ، واخلاف السبب يقضى الى اختلاف الاحكام بالاطلاو
 والنفيد (١٧٨) ، فتناسب في القتل - لعظم مفسدته - كثرة الشروط والتخليط

(١٧٦) هامش التبصرة ق ٢ - أ - ص ٢٢٦ والابحاح بشرح الشهاج ١٢٩/٢ فلا
 عن امام الحرمين .

(١٧٧) المصدر السابق ص ٦٥ . النقل بالنصرف ، واحكام الاحكام للامدي
 • ٦٥/٣

(١٧٨) المعتمد المنظوم ص ٢٦٢ ، وارشاد الفحول ص ١٦٥ - ١٦٦ .

في الجواز ، بخلاف الظاهر ، فان مفسدته الكذب وقول الزور ، وأين الكذب من قتل النفس في المفسدة ؟ هكذا علله القرافي المالكي وجهور الحنفية^(١٧٩) .

ولكن يمكن أن يناقش كلامهم الأخير بما يلي :-

أولا - بان الكذب وقول الزور ليس بأقل من القتل خطأ دون العمد في الجريمة ، بل لا يبعد القول بأن مفسدة الكذب وشهادة الزور أعظم بكثير من قتل النفس خطأ ، فكم من كذب واحد صار سببا في احراق دماء برية ؟ وكم من شهادة تسببت في احراق بيوت آمنة ، واشاعة الفوضى بين المجتمع وثانيا بما ورد من الايات والاحاديث الكثيرة التي تؤيد ما قلناه . فمن ذلك : قوله (والقتلة أشد من القتل)^(١٨٠) ، وأكثر الفتن منشأها كذب واحد ، أو شهادة باطلة ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (يطبع المؤمن على الخلال كلها الا الكذب والخيانة)^(١٨١) ، ومعلوم أن القتل - ولو عمدا - داخل في لفظ

(١٧٩) المصدرين السابقين ، ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٣٦٦/١ .

(١٨٠) سورة البقرة ١٩١/٢ .

(١٨١) بهذا اللفظ رواه البيهقي ، والامام أحمد ، وفي روايتهما وضاع ، وضعف وانقطاع ، ورواه البزار ، وأبو يعلى بسند رجاله رجال الصحيح ، راجع (فيض القدير مع الجامع الصغير ٤٦٢/٦) ، وبلغظ [كل خلة يطبع عليها المؤمن الا الخيانة والكذب] رواه السيوطي في الجامع الصغير ، ونسبه الى أبي يعلى عن سعد بن أبي وقاص ، ورمز لحسنه ، لكن قال المناوي ، معلقا عليه :- وأورده ابن الجوزي في الواحيات ، وقال : فيه علي بن هاشم مجروح ، وقال الدارقطني : وقفه على سعد أشبه بالصواب ، وقال الذهبي روى باسنادين ضعيفين . [فيض القدير مع الجامع الصغير ١٩/٤] . وقال العراقي في تخريج أحاديث الأحياء أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف من حديث أبي أمامة ، ورواه ابن عدى في مقدمة الكامل عن سعد بن أبي وقاص ، وابن عمر أيضا ، وأبي أمامة أيضا ، ورواه ابن أبي الدنيا في المصنف من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا ، وموقوف ، والموقوف أشبه بالصواب ، [أحياء علوم الدين مع كتاب المغنى عن حمل الاسفار في الاسفرار في تخريج ما في الأحياء من الاخبار لابن الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ١٣٦/٣] .

(كلها) ، وما استثنى انكذب والخيانة الا لانهما أعظم من غيرهما ، وقد ورد في الصحاح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ألا ابشركم بالكبر الكبائر ؟ قالوا بلى ، يارسول الله قال :- الاشرار بالله ، وقتل النفس - قال الراوي : وكان صلى الله عليه وسلم متكئا فجلس وقال :- ألا وقول الزور ، ألا وشهادة الزور - فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت) ، والحديث متفق عليه^(١٨٢) ، و - ثالثا - بأن الخطأ ولو كان مثلا - مرفوع القلم ، لقوله صلى الله عليه وسلم (رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه)^(١٨٣) ، بخلاف العمد سواء كان كذبا أو غيره ، وبهذا يعلم ضعف الجواب .

(وأما الدليل الثاني) فيناقش :

أولا - بأنه ان أرادوا به الكلام النفسي ، فيختلف باختلاف المتعلقات ، وان أرادوا الكلام اللفظي فلاشك في الاختلاف ، على أنه يستلزمه نفي النسخ مطلقا ، ونفي النسخ باطل ، لاتفاق الأمة على جوازه والمستلزم للبطل باطل مثله^(١٨٤) .

و - ثانيا - بأنه يلزم من تعلقه بالصوم المقيد في الحج بالتفريق في قوله (فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة اذا رجعتم) وبالتابع في الظهار في قوله

(١٨٢) الحديث رواه البخاري ومسلم والترمذي بلفظ (الاشرار بالله ، وعقوق الوالدين ... الخ) ثم قال : هذا حديث حسن صحيح وأورده السيوطي في الجامع الصغير ، والذهبي في الكبائر ، قال العراقي : متفق عليه من حديث أبي بكر ، وروى بعدة طرق ، راجع (الكبائر للذهبي ص ٨٦ - ٨٧ ، والجامع الصغير مع فيض القدير ١/١٥٣ - ١٥٤ ، وتخریج احاديث الاحياء للعراقي هاشم الاحياء ٣/١٣٥ ، وسنن الترمذي ٤/٥٤٧ - ٥٤٨ ، وفيه في سنن أبي داود ٢/٢٧٤] عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله - ثلاث مرات ، ثم قرأ - « فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به » .

(١٨٣) تقدم تخریج الحديث راجع ١/٤٤٦ - ٤٤٧ .

(١٨٤) الاحكام لسيف الدين الآمدي ٣/٥ - ٦ ، وفواتح الرحموت ١/٣٦٦ .

تعالى : (فصيham شهرين متتابعين) أن يتقيد اما بالتتابع والتفريق ، أو باحدهما
بلا مرجح وكل منهما باطل وكذا المستلزم له (١٨٥) .

و - ثالثا - بأن الاصل في سكوته عدم الحكم فلا يثبت فيه حكم المقيد
الا بدليل (١٨٦) .

(وأما الدليل الثالث) الذي حاصله : حمل الذكارات على الذاكرين
كثيرا وغيره من الامثلة . فيجاب عنهم بأن لا نسلم أن ذلك من غير دليل
فقوله تعالى : « والذكارات » معطوف على « والذاكرين الله كثيرا » لعدم
استقلال له بنفسه ولاشترائه في حكم المعطوف عليه ، وكذا الامر بالنسبة
للأمثلة الاخرى ، وأما بالنسبة للبيت فضرورة الشعر صوغت ذلك ، فلا يثبت
ما تدعونه (١٨٧) .

(وأما الدليل الرابع) فيمكن مناقشته بعدم التسليم بكون المطلق محتملا ،
فان المطلق كالعالم له معنى معلوم ، فاذا ذكر يعلم قطعا مضاء ، كالخاص ،
فالقول بكونه محتملا ان أرادوا مجرد الاحتمال من غير تأييد بدليل فلو سلم
لا يفيدهم شيئا وان أرادوا الاحتمال القوي المؤيد بالدليل فلا نسلم ذلك ،
وأما حمل المطلق على المقيد في السائمة فهو محل النزاع ، فلا يجوز
الاستدلال به ، وأما مسألة الشهادة فيجاب عنها - أولا - بأنه غير متفق عليه
في جميع الحالات ، فان الحنفية ومن معهم غير موافقين على اشتراطها في
النكاح مثلا ، وثانيا - على فرض التسليم بالاشتراط فيه ، وبأنها شيء زائد على
كونه مؤثما - لانسلم كونه بواسطة حمل المطلق على المقيد ، بل في بعضها
بالاجماع ، وبعضها بالنص عليه فلا يتم ما تمسكتم به .

(١٨٥) المصدر السابق الاول .

(١٨٦) مسلم الثبوت مع شرحه ١/٣٦٢ و ٣٦٤ .

(١٨٧) الاحكام ٦/٣ ، والتبصرة ق ٢-٢ - ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وكشف

الاسرار للبخاري مع أصول البزدوى ٢/٦٠٧ .

أدلة الحنفية :

واستدل الحنفية ، ومن معهم على تفهيم حمل المطلق على المقيد في الصور المذكورة بعدة أدلة ، وهذه أهمها :

(الأول) ان النص المطلق يدل على تمكن المكلف من جواز الاتيان بالمأمور به في ضمن أى فرد شاء ، وهذه المكنة ثابتة بالنص ، فلا يجوز ابطال ما هو ثابت بالنص بالقياس .

(الثاني) ان المطلق حقيقة في الاطلاق ، وصرفه عن اطلاقه مجاز ، ولا يترك شيء من الحقيقة ويعدل عنه الى المجاز الا بدليل ، ولا دليل موجود سوى المقيد ، اذ هو المفروض ، والمقيد معدوم في زمان الاطلاق ، وما عدم ذاته عدمت صفاته ، فالعلة التامة للاطلاق من المقتضي له - وهو كونه حقيقة وعدم المانع - وهو الدليل الصارف عنها - متحققة ، فالاطلاق ثابت غير متروك ونفا جاء المقيد نسخه (١٨٨) .

المقيد معدوم
بأنه ثابت في الاطلاق
وما عدمت صفاته
بأنه حقيقة

(الثالث) ان حمل المطلق على المقيد فرع دلالاته عليه ، ولا دلالة على الخصوص باحدى الدلالات الثلاث لا مطابقة ، ولا تضام ، ولا التزام ، فالحمل المبني على الدلالة التي هي غير متحققة غير صحيح .

(الرابع) الاطلاق معلوم كالتقيد لكل منهما معناه الخاص فلا يترك الاطلاق كما لا يترك التقيد الى الاطلاق (١٨٩) .

(الخامس) ان الرقبة في كل من القتل والظهار منصوص عليها ، فلا يجوز قياس المنصوص على المنصوص ، ولهذا لم يجز قياس صوم التمتع المنصوص على تفريقه على صوم الظهار المنصوص على تآبعه ، ولا قياس لصوم الظهار على صور التمتع في ايجاب التفريق ، وكما أنه لا يجوز قياس حد

(١٨٨) التبصرة للشيرازي ق ٢ - ١ - ص ٢٢٩ ، والعقد المنظوم ص ٢٦٣ .

(١٨٩) فواتح الرحموت ١ / ٢٦٣ .

السرقه على حد قاطع الطريق في ايجاب قطع الرجل ولا قياس النيم على
الوضو في ايجاب مسح الرأس والرجل (١٩٠) .

(السادس) ما تقدم في مبحث التخصيص من أنه لو جعل المقيد المتأخر
بيانا للمطلق المتقدم للزم للتجهيل والتضليل ، بل اللزوم هنا أظهر ، فإن
المطلق خاص ، وهو قطعي الدلالة ، فذكره مع غير ذكر موجب التقييد مع
ارادته تجهيل واضلال ، وكل منهما باطل لاستحالة على الشارع
الحكيم (١٩١) .

(السابع) الاحتياط في ابقاء المطلق على اطلاقه ليجب الواجب مع السبب
المطلق ، والسبب المقيد (١٩٢) .

(الثامن) عدم المنافاة بين سببيه المطلق والمقيد ، اذ قد يكون لشيء
أسباب شتى ، والمقتضى للحمل انما هو تخيل المنافاة بين الكلامين ، واذا
انتهى المنافاة يبقى الكلامان على حقيقتهما ، على أن تنمية المطلق في السببية
يمنع احتياجه الى القيد ، ولو كان محتاجا اليه لكان غير تام .

(التاسع) قوله تعالى : (لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤم) (١٩٣)
فالظاهر بقاء المطلق على اطلاقه ، وابهامه في مكانه فكما يدل على حرمة
السؤال مما ليس بظاهر يدل على حرمة العمل بطريق أولى (١٩٤) .

(العاشر) قول ابن عباس (رض) : [أبهموا ما أبهم الله] ، والمطلق مبهم،
فيبقى على ابهامه واطلاقه ، فاذا جاء القيد ينسخه (١٩٥) .

(١٩٠) التبصرة ق ٢ - ١ - ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(١٩١) فواتح الرحموت ١/ ٣٦٣ .

(١٩٢) مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١/ ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(١٩٣) سورة المائدة ١٠١/٥ .

(١٩٤) فواتح الرحموت ١/ ٣٦٣ ، والتوضيح مع التلويح ١/ ٦٤ ، وأصول

السرخسي ١/ ٣٦٨ .

(١٩٥) المصادر السابقة .

(الحادي عشر) - ان عامة الصحابة ما قيدوا أمهات النساء الواردة مطلقاً بقيد الربائب ، وهو الدخول في قوله تعالى : (وأمهات نسائكم ، وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) (١٩٦) وقال عمر (رضي الله عنه) : (أم المرأة مبهمة في كتاب الله تعالى فأبهموها) (١٩٧) .

مناقشة أدلة الحنفية :

وقد ناقش مجوز حمل المطلق على المقيد مطلقاً ، أو مع القياس أدلة الحنفية المتقدمة بما يلي :

(أما الدليل الاول) فنوقش - أولاً - بأن هذه المكنة عقلية فلا يلزم ما قلتم ، والثابت بالنص انما هو ايجاب المشترك ، والقياس قيد هذا المشترك ، وزاد عليه القيد ، ولم يطله ، فبطل ادعاء البطلان ، وناقضوا عليهم ادعاءهم عدم جواز ابطال ما نص الشارع عليه بالقياس - بأن الحنفية هم اشترطوا في الرقبة السلامة من العيوب ، ولم يعتبره نسخاً ، مع أن النص مطلق في كونها سليمة أو معيبة ، فليعملوا كذلك بتقيد الرقبة بالايمان ، و - ثانياً - بأنهم جوزوا تخصيص العموم في مثل (أعتق الرقاب) بالقياس مع أن التخصيص نقص فلأن يجوز التقيد - وهو زيادة - أولى (١٩٨) .

وأجاب الحنفية بالفرق بين القيدين بأن موضع النزاع ليس من متناول اللفظ ، فان الانسان اذا أطلق ، أو الرقبة اذا اطلقت لايتناول قيد الايمان ، وما قلنا به من مسمى اللفظ ، فانك اذا قلت : جاءني زيد يفهم منه أنه ذو عينين ورجلين ... الخ اذ الوضع للسليم بشرط السلامة .

وقد استشكل على هذا الجواب القرافي المالكي بأنه على هذا يلزم أنه اذا أطلق الانسان على الاعمى او من فقد بعض أعضائه أن ذلك يكون مجازاً ،

(١٩٦) سورة النساء ٢٣/٤ .

(١٩٦٧) شرح التوضيح ٦٥/١ ، وأصول السرخسي ٢٦٨/١ .

(١٩٨) التبصرة ق ٢ - ١ - ص ٢٢٩ ، والعقد المنظوم لوحة ٢٦١ - ٢٦٢ .

وحيث يُلزم مخالفة إحدى القاعدتين : أما عدم تحقق الاسماء لهذه الحيوانات
عند فقد بعض أعضائها ، وهو خلاف الظاهر ، وأما أن لا يكون التبادر دليل
الحقيقة ، وخلاف الظاهر أيضا ، فلا يظهر أن الحقيقة صادقة على المصيب وغيره ،
وأن سبق الذهن إلى السليم إنما هو لأجل أن الغالب منها السلامة (١٩٩) .

ونوقش - رابعا - بما تقدم في الجواب عن دليل الجمهور الأول من أن
المطلق من حيث هو لا دلالة فيه على القيد ، ولا على نفي القيد ، فالقول بشيئونه
بالنص ممنوع (٢٠٠) .

(وأما الدليل الثاني) فيجيب عنه - بأننا لانسلم عدم وجود الدليل على
صرفه ، بل ذلك وجود العلة الجامعة بينهما ، فإن الأصوليين صرحوا بأن تخصيص
الشارع على العلة كالتخصيص على الحكم ، وما دام أن الشارع نص على قيد الإيمان
في الرقبة في كفارة القتل ، فمعناه : تخصيص على اعتباره في المطلق . كما في
كفارة الظهار (٢٠١) .

(وأما الدليل الثالث) فيعترض عليه - أولا - بأن عدم دلالة المطلق على
المقيد بإحدى الدلالات غير مسلم ، فإن المطلق بعد التقييد كالعام بعد التخصيص
يكون مجازا ، وعدم دلالة اللفظ على المعنى المجازي بإحدى الطرق ممنوع ،
كيف وقد ادعى بعضهم كون دلالاته حقيقة والدلالة الحقيقية من الدلالة المطابقة
كما تقدم ، و - ثانيا - بأنه يلزمهم إذا تقدم المقيد على المطلق أن لا دلالة عليه
أيضا مع أنه يحمل عليه اتفاقا ، و - ثالثا - بأنه يرد عليهم كما تقدم - أنهم
قالوا باشتراط السلامة للرقبة ، وهو تقييد لها مع أنه لا دلالة للمطلق
عليه (٢٠٢) .

وأجابوا عن الثاني بأننا نلتزم أن المطلق المتأخر ناسخ للمقيد المتقدم ،

(١٩٩) المصدر الأخير ص ٢٦٤ .

(٢٠٠) نفس المرجع ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٢٠١) فواتح الرحموت ١/ ٣٦٢ .

(٢٠٢) نفس المرجع ص ٣٦٣ .

كالعام للتأخر عن الخاص ، وتفلكم اتفاقا ليس موافقا لاصولنا ، فلا يسمع ، ولا سلم الاتفاق بيننا وبينكم كما قلتم ، فربما يكون تقديم المقيد لقرينة تصلح صارفة له عن الحقيقة الى المجاز فحينئذ يدل عليه بالدلالة المجازية •

ويرد الجواب أولا - بأن البخارى - وهو من محققهم - ذكر الالة عليه ، مع جماعة أخرى من المحققين ، و - ثانيا - بأن الالة الجامعة بينهما تصرها قرينة صارفة عن حقيقتها ، وأجابوا عن الثالث - أولا - بأن قيد السلامة له ، لان دلالة اللفظ عليها مجازية ، وانما لان اللفظ لا يتناول فاقد المنفعة ، كما لا يتناول ماء الورد غرفا ، و - ثانيا - بأنه لو سلم أن لفظ الرقة تتناول السليمة والممية ، فان انتقال الذهن من المطلق الى الفرد انكامل ظاهر ، والقرينة هي كانه فيه ، فلها دلالة الزامية مجازية بالقرينة (٢٠٣) •

ولا يخفى ما في هذا الجواب من ضعف اذ للمخالف أن يقول :
أولا - كما أن الماء لا يدل على ماء الورد لا تدل الرقة على رقة سليمة
و - ثانيا - كما أن السليمة هي الفرد الكامل ، فدل عليها لفظ الرقة مجاز ، والقرينة هي كما له ، فكذلك لفظ الرقة استعمال ، وأريد به الرقة المؤمنة ، وهي أيضا هو الفرد الكامل ، والقرينة زيادة على كماله وردت مقيدة في موض آخر ، وما أنتم تدعون لم يرد مقيدا بمثل ما تقيدونه به فالقرينة في تقييد الرقة أقوى وأقرب ، بل له أن يقول : توجد قرينة على ارادتها ، وهو ما تقدم وقرينة على عدم جواز ارادة الكافرة وهي عدم صلاحيته للاحسان معه بسبب كفره ، وكونه على غير ملة الاسلام •

(وأما الدليل الرابع) فيناقش بأن دلالة المطلق على معناه دلالة مطلقة عن قدين يخالف المقيد فيحتمل المقيد وغير المقيد ، بدليل جواز الايمان بأي فرد منهما بخلاف المطلق فلا يخرج عن العهدة باتيان به بخلاف القيد فقياسه على على المقيد قياس مع الفارق •

(٢٠٣) فواتح الرحموت ١/ ٣٦٣ •

(وأما الدليل الخامس) فيجيب عنه - أولا - بأن صوم الظهار ، وصوم التمتع نصان على حكمين متضادين فحمل أحدهما على الآخر إبطا للنص ، وليس كذلك هنا فإن اللفظ في كفارة الظهار بتحرير الرقة مطلق ، وفي القتل مقيد ، فأحدهما عام مطلق مجمل ، والآخر خاص مقيد مبين ، فيحمل أحدهما على الآخر .

و - ثانيا - بعدم التسليم بأنه لا منافاة بين المطلق والمقيد ، فإن المطلق التيمم على آية الوضوء في مسح الرجلين والرأس عند الحنفية - والا فقد قال الشافعية بحمل آية التيمم على آية الوضوء في تقييد اليدين بالمرفقين - لأن الإجماع مانع منه ، ومن شرط القياس أن لا يعارضه نص أو إجماع ، بخلاف تحرير الرقة في كفارة الظهار ، فحيث وجد مقتضي - وهو وجود العلة الجامعة بينهما وبين كفارة القتل الخطأ - ، وعدم المانع - وهو النص والإجماع على خلافه - فقلنا به بخلافه هناك (٢٠٤) .

(وأما الدليل السادس) فيجيب عنه بأنه إنما يلزم التجهيل والاضلال من حمل المطلق على المقيد إذا طلب من المكلف معرفة المراد مما كان المراد منه خلاف ظاهره ولا قرينة عليه ، وهنا ليس كذلك ، فإن المطلوب من المكلف الحكم بظاهر الأدلة إلى أن يدل دليل على خلاف ظاهرها - أولا - ، و - ثانيا - بأن المقيد هو القرينة الدالة على أن المراد بالمطلق ما هو فدعوى التجهيل جهل بالحقيقة ، وقد تقدم تفصيله .

(وأما الدليل السابع) فيناقش :

- أولا - بأننا لا نسلم أن يكون الاحتياط في إبقاء المطلق على إطلاقه ، بل الصحيح أن الاحتياط في حمل المطلق على المقيد ، لأن فيه المطلق مع زيادة وصفه يدل على كمال الحقيقة فإن المظاهر إذا أعتق رقة مؤمنة أدى واجب النصين : المقيد بحقيقته ، والمطلق على أكمل وجه بخلاف العكس ، فما يراد

المقيد لا يؤدي بالاثبات بالطلق الا مع ذلك القيد .

و - ثانيا - بأن هذا الاحتياط معارض بأن في العمل بالمقيد خروجاً عن
عهدة التكليف يقين . / احسن ذلك

و - ثالثاً بأن دلالة المطلق على الخروج عن العهدة بأي فرد ليس من
وضع اللغة ، وأما دلالة المقيد على ما دل لغوية حقيقية ، والمحذور في صرف
اللفظ عما يدل عليه لغة أعظم مما لا يدل عليه لغة (٢٠٥) .

(وأما الدليل الثامن) - فيمكن أن يناقش أولاً - بعدم التسليم بأنه لا
منافاة بين سببية المطلق والمقيد ، فإن الشيء الواحد لا يجوز أن يكون له بيان
متنافيان ، فإن حكم حل التمتع بالزوجة مترتب على عقد النكاح الصحيح ، فلا
يجوز أن يترتب هذا الحكم بعينه على الطلاق الذي هو حل العقد وضد النكاح
أيضاً ، وبالتالي فلا يجوز أن يكون النكاح والطلاق المتنافيان سببين لحل
التمتع .

و - ثانياً - بعدم التسليم بأنه لا منافاة بين المطلق والمقيد ، فإن المطلق
ساكت ، فمقتضاء جواز الحكم مع وجود القيد وعدمه ، والمقيد ناطق بجزء
المطلق الذي يتحقق فيه القيد وفي الجزء الآخر عند القائلين بمفهوم المخالفة
للحكم فيه بخلاف المنطوق ، والا لما وجد لذكر القيد فائدة كما تقدم .

وثالثاً - بأنه منتقض بأن عدم الجزء سبب تام لعدم المركب ، وكذلك عدم
الجزئين ، فلم تمنع تمامية الاول تمامية الثاني في العلية والسببية فبطل القول بأن
تمامية المطلق في السببية يمنع الاحتياج الى القيد (٢٠٦) .

ويجاب عن هذا الاخير - بأن علة عدم حقيقة عدم وجود العلة ، وعدم
الجزء وعدم الجزأين فردان له فهو من قبيل عدم الشيء لعدم وجود جزء من

(٢٠٥) الاحكام للامدي ٤/٣ - ٥٠

(٢٠٦) مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ١/٣٦٦ - ٣٦٧

الراي الراجح :

علته ، على أن هذا غير وارد في محل النزاع فإنه من قيل تراجم الاسباب ، ولا خير فيه ، وليس من قيل سببية المطلق والمقيد حتى يفترض عليه بذلك (٢٠٧) .

والرأي الراجح من هذه الآراء هو الرأي الاول القائل بحمل المطلق على المقيد عند وجود علة جامعة بينهما وذلك لما يأتي :-

- أولا - لقوة أدلتهم فإن أكثرها كانت سالمة عن الشبه ، كما وأن أكثر الشبه الواردة على أدلتهم كانت زاهية ومدفوعة كما تقدم (٢٠٨) .

و - ثانيا - يجاب عن أدلة الحنفية القائلين بأنه نسخ ، ونسخ القرآن لا يجوز بالقياس بما يلي :

١ - بعدم التسليم بكونه نسخا .

٢ - بأنهم جوزوا تخصيص النص به ، وهو نقص ، وحمل المطلق على المقيد زيادة على النص ، فإذا جاز النقص به على النص فالزيادة عليه جائزة به بالاولى ، لان النقص يؤدي الى رفع بعض النص وابطاله ، بخلاف الزيادة فإنها ليست كذلك .

٣ - يرد على دعواهم بعدم الحمل وأدلتهم على ذلك نقوض ، منها ما يلي :-

أ - ان النص ورد مطلقا في تحرير الرقبة عن قيد السلامة من العيب ، أو كونها معيبة ، وهم اشترطوا السلامة من العيوب .

ب - ورد النص بإبقاء ذوى القربى مطلقا عن قيد الفقر في قوله تعالى :

(٢٠٧) المصدر السابق .

(٢٠٨) راجع ص ٨٨ - ٩٠ تخمين

[واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ، ولذی القربى] (٢٠٩)
وهم اشترطوه فيهم .

ج - يجرى عندهم الاخرس في الاعتاق دون الاقطع ، مع أن ذلك لم يوجد في النص ، فاشترطه يكون زيادة على النص بالقياس .

٤ - يجاب عن القائلين باشتراط دليل زائد لا دليل يثبت ذلك ، نقل الشوكاني عن الزركشي أنه أقصد المذاهب ، لان النصوص المحتملة يكون الاجتهاد عائدا فيها ، ولا يعدل عنها الى غيرها .

وخامسا - يقال للقائلين بالحمل مطلقا ، بأن المقيد لا يتناول المطلق فلا يحكم عليه بحكمه ، ألا يرى أن البر لما كان غير الرز لم يحكم فيه بحكمه الا بعد وجود الجامع بينهما ، وبأنه لو جاز أن يجعل المطلق مقيدا لتقييد غيره من غير علة جامعة لجاز تخصيص العام لتخصيص غيره ، وهو يؤدي الى المناقضات (٢١٠) .

وسادسا - يقال للقائلين بالاخذ بأغلظ الحكمين بأنه يردده أن الدين يسر ، وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر) (٢١١) .

وسابعا - نرى أن هذا القول - أعدل الأقوال وأوسطها وخير الأمور أوسطها ، كما أن فيه توفيقا بين أدلة الاطراف الثلاثة فيحمل أدلة النفاة مطلقا على عدم وجود الجامع ، وأدلة المثبتين مطلقا على الحمل عند وجود الجامع بينهما وذلك بقرينة الأدلة الدالة على الحمل عند الجامع وعدمه عند عدمه والله أعلم .

(٢٠٩) سورة الانفال ٤١/٨ .

(٢١٠) العقد المنظوم ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والتبصرة للشيرازي ق ٢ - ١ -

ص ٢٢٣ - ٢٢٦ ، وارشاد الفحول ص ١٦٥ .

(٢١١) سورة البقرة ١٨٥/٢ .

المبحث الثالث

أنواع التعارض بين نصوص الكتاب



من الواضح أن الأدلة السمعية كما تقدمت ، وتأتي لكون دلالتها بالوضع وجعل الجاعل ، ولكونها تحتمل المجاز والتخصيص ، والاشتراك ، لا تكون دلالتها كلها قطعية ، بل فيها ما يحتمل القطع ، وما يحتمل الظن ، والأدلة الظنية قد يتعارض بعضها بعضا وهي تنوع الى أنواع كثيرة ، وباعتبارات مختلفة (١) . -

فبعضها يختص بالسنة فقط ، وبعضها بالكتاب فقط ، وبعضها يشترك فيها الكتاب والسنة ، فما يختص بالكتاب ما يلي :

(النوع الاول) تعارض القراءتين : ويُندرج تحت هذا خمس صور : (٢) .

(الصورة الاولى) تعارض قراءتين من القراءات السبعة ، أو العشرة المتواترة ، كما في قوله تعالى : (فلا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن) قرئ بالتخفيف وقرئ [يطهرن] بالتشديد ، فالقراءة الاولى تقتضي جواز قربان الزوجة بمجرد طهارتها من الحيض والقراءة الثانية تقتضي عدم جواز ذلك الا بعد طهارتها من الحيض والغسل فتعارضان وقد تخدمت (٣) .

والصورة الثانية - تعارض القراءتين من الآحاد ، أو من القراءات انشادة الزائدة على العشرة .

(١) تقدم في المبحثين السابقين سبعة أنواع : الخاصان والعامان ، والخاص والعام المطلقان ، ومن وجه المطلقان والمقيدان ، والمطلق مع المقيد كل ذلك مما يمكن تحقيقه في الكتاب .

(٣) القراءتان تقسمان الى ما يتعارضان ، وهو ما ذكر في الصلب ، والى ما لا يتعارضان ، وهذا كثير في القرآن الكريم منها قوله تعالى : (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) (الملك : ٣) وقرئ من تفاوت وكلاهما بمعنى واحد .

(٣) راجع : ٤٣٩/١ عندنا .

الصورة الثالثة - تعارض قراءة متواترة مع قراءة الأحاد كما في قوله تعالى - في صيام كفارة اليمين : (فصيام ثلاثة أيام) وقراءة ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) .

فالاولى متواترة مطلقة تقتضي جواز الصيام متفرقات ومتتابعات والثانية مشهورة غير متواترة ، تقتضي عدم جواز المتفرقات ، فتعارضان . ويدفع التعارض بينهما بحمل المطلق على المقيد في الثالثة كما تقدم (٤) .

وفي الاولى - نزلان منزلة دليلين متساويين ، فيحتاج الى ترجيح احدهما على الآخرى ، فاما أن ترجح قراءة التشديد - كما ذهب اليه الشافعية لان (فاذا تطهرن) لم تقرأ الا بالتشديد ، فهو نص في عدم جواز القربان أو رجح قراءة التخفيف فيحكم بجواز القربان - كما ذهب اليه الحنفية - للدليل الخارجي ، وهو : عدم جواز تأخير حق الزوج بعد انقطاع الدم الى الفصل ، وأن حمله عليه يفيد معنى جديدا ، وهو الاصل في نصوص الكتاب والسنة ، وقد تقدمت مفصلة (٥) .

الصورة الرابعة - تعارض قراءتين تفيدان حكما واحدا كما في المثال الاخير .

الصورة الخامسة - تعارض قراءتين تفيدان حكمتين مختلفتين ، كما في القراءتين المتواترتين في (وأرجلكم) بكسر اللام ، وفتحها ، وقد تقدم الكلام فيها مفصلا (٦) .

النوع الثاني - تعارض تفسيرين أو تفاسير أى تعارض احتماليين ، أو احتمالات كثيرة في نص واحد متوافقة بمعنى : أنه يمكن الجمع بينهما ، أو متخالفة فلا يمكن ذلك فيها كما في قوله تعالى : (انا أعطيتك الكون) (٧) .

(٤) راجع ٥٩٨/١ عندنا ، وغاية الوصول ص ٣٤ - ٣٥ .

(٥) راجع ص ٤٢٥ - ٤٣٩ من الجزء الاول عندنا .

(٦) راجع ج ١/٣٥٤ - ٣٥٥ ، و ٣٨٠ - ٣٨٤ .

(٧) سورة الكونر ١/١٠٨ .

فإن التفسير الاول متوافق مع التفسير الاخرى وكذا الثاني والثالث مثلاً ، كثيرة منها : أنه : (الخير الكثير ، ورفعة الذكر ، والقرآن ، ونهر في الجنة ، وحوض فيها) ، الى غير ذلك مما وردت به اللغة وفسره الرسول صلى الله عليه وسلم به (٨) .

فإن التفسير الاول متوافق مع التفسير الاخرى وكذا الثاني والثالث مثلاً ، فيجمع بينهما بحمل النص على كل التفسير ، اذ لا تعارض بين الخير الكثير ورفعة الذكر ، ولا بينه وبين القرآن ولا بين الاخيرين فقول بصحة كلها .

واما التفسير الرابع والخامس فيتعارضان ، فيحتاج الى مرجح يرجح أحدهما ، فيرجح تفسيره بالنهر في الجنة بما رواه مسلم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعدما أخبرهم بأنه نزل عليه سورة الكوثر وقرأها لهم قال لهم : (أتدرون ما الكوثر ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : نهر في الجنة ، وفي رواية ابن ماجه - (الكوثر نهر في الجنة حافتاه من ذهب مجراه على الياقوت والدر تربته أطيب من المسك ، وماؤه أحلى من العسل ، وأشدّ بياضاً من الثلج ، وفي رواية (نهر وعدنيه ربي عز وجل عليه خير كثير ، وهو حوضي ترد عليه أمتي يوم القيامة عدد آيته عدد النجوم) - الحديث (٩) .

النوع الثالث - تعارض التأويلين ، والتأويلات :

التأويل كما تقدم عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه النص ظاهراً .

فقد يحتمل اللفظ أكثر من تأويل واحد : اثنين فصاعداً ، فقد يكونان

(٨) تفسير القرطبي ٣١٦/٢٠ - ٣١٨ ذكر فيه ستة عشر قولاً .

(٩) رواه الشيخان ، وأحمد ، والترمذي ، وابن ماجه ، والحاكم وأبو داود بالفاظ مختلفة راجع في ذلك (فيض القدير ٦٦/٥ - ٦٧ ، وصحيح البخاري مع القسطلاني ٤٣٥/٧ - ٤٣٦ ، وسنن ابن ماجه ١٤٢٨/٢ و ١٤٥٠ ، وسنن أبي داود ٥٣٨/٢ - ٥٣٩ بلفظ هل تدرون ... وسنن الترمذي ٦٢٨/٤ - ٦٣٠) .

متوافقين ، وقد يكونان متخالفين كما في قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فقد أوّل القراء بالحيض ، وإليه ذهب جماعة من العلماء ، ومنهم : الحنفية^(١٠) لانه الدليل على براءة الرحم ، وذلك مقصود العدة . ولأن عمر (رض) قال بمحضر الصحابة : (عدة الامة حيضتان نصف حد الحرية ، ولو قدرت على أن أجملها حيضة ونصفا لفعلت)^(١١) ولم ينكر عليه أحد فدل على أنه إجماع^(١٢) كما أوله جماعة ، ومنهم المالكية ، والشافعية - ورجحه القرطبي - بأنه بمعنى الطهر ، وذلك لان (الثلاثة) من الآية وردت بالتاء وهو يدل على أن المدة مذكور ، وهو الطهر لا الحيضة . ولقول عائشة (رضي الله تعالى عنها) : (الأقراء هي الاطهار)^(١٣) ، ولأن الطلاق المشروع لا يكون الا في الطهر ، لقوله تعالى : (فطلقوهن لعدتهن)^(١٤) .

النوع الرابع - تعارض أسباب النزول^(١٥) . قد يذكر المفسرون ، والمحدثون سببين أو أسبابا متخالفة أو متوافقة ، وقد يذكر بعضهم سببا وبعض آخر سببا آخر ، فيوهم التعارض بينهما ، فلا بد من الجمع بينهما ومحاولة التوفيق بين تلك الاسباب المتخالفة ، ومثل هذا يسمى (تعدد الاسباب لتأزل واحد) .

(١٠) القرطبي ٢١٦/٣ - ٢١٨ وأصول السرخسي ١٢٨/١ ، وكشف الاسرار لليزدوي ٨٠/١ ، وفتح القدير ٢٦٩/٣ - ٢٧٢ ، و تفسير التسهيل لابن الجزي الكلبي ٨١/١ .

(١١) محاضرات للدكتور عبد الكريم زيدان ص ٢٧ ، والمصادر السابقة : (١٢) المصدر السابق الاول ، قال القرطبي : (الا أن مظاهر بن أسلم انفرد بهذا الحديث ، وهو ضعيف) .

(١٣) المصدر السابق ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٨١/١ . (١٤) كشف الاسرار للبخاري ٨٠/١ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٢٥/٤ ، وسورة الطلاق ١/ .

(١٥) وسبب النزول هو : ما نزلت آية ، أو آيات متحدة عنه ، أو مبنية لحكمه أيام وقوعه من حادثة وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو سؤال وجه اليه فتكون جوابا عنه ، وبياناً لحكمها (علوم القرآن للزرقاني ٩٩/١) .

وقد قسم تعدد الاسباب لنازل واحد على ثلاثة أقسام :-

(القسم الاول) أن تكون احدى الروايتين صحيحة والاخرى ضعيفة ،
يعتمد في الاحكام الشرعية ، وتفسير الآية وفهم معناها وغيرها من فوائد معرفة
نلك الاسباب^(١٦) على الرواية الصحيحة وترك الرواية الضعيفة .

من أمثلة ذلك ما رواه الشيخان : البخاري ومسلم ، عن جندب^(١٧) رضي الله عنه
(أن النبي صلى الله عليه وسلم اشتكى فلم يقم ليلة أو ليلتين ، فأثته امرأة فقالت :
يا محمد (ص) اني لارجو أن يكون شيطانك قد تركك ، لم أره قربك منذ
ليلتين ، أو ثلاث ، فأنزل الله عز وجل (والضحى والليل اذا سجى ، ما ودعك

(١٦) لمعرفة اسباب النزول فوائد كثيرة زيادة على ما قلنا ، منها ما يلي :-
١ - معرفة حكمة الله تعالى على التعمين فيما شرعه ، فتكون تلك الحكم

الباهرة داعية الى الكافر للايمان ، وللمؤمن الى ازدياد ايمانه به .
٢ - الاستعانة على فهم الآية ، ودفع الاشكال عنها ، كما في قوله تعالى :
(اينما تولوا فثم وجه الله) فان ظاهره أن التوجه الى الكعبة
ليس بفرض ، وجواز الصلاة بدون ذلك ، ويزال هذا الاشكال بما
ورد أنها نزلت في قوم عميت عليهم القبلة بالليل ، فعندوا .

٣ - دفع توهم الحصر فيما ظاهره كذلك ، فيه استعانة الامام الشافعي
(رض) على أن الحصر في قوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى الي
محرمات على طاعم يطمعه ٠٠٠) الآية غير مقصود ، لوجود أشياء
أخرى ثبت أنه (ص) نهى عن أكلها .

٤ - تخصيص الحكم به عند من يرى ذلك .

٥ - معرفة أن سبب النزول لا يجوز اخراجها بالتخصيص .

٦ - معرفة من نزلت فيه الآية .

٧ - تيسير الحفظ وتسهيل الفهم . (علوم القرآن للزرقاني ١/١٠٢ -

١٠٧ ، ولباب النقول في اسباب النزول للسيوطي ص ٣) .

(١٧) هو : جندب بن عبد الله أو ابن سفيان البجلي ، سكن الكوفة ، ثم
البصرة روى عنه أهل الكوفة والبصرة ، ويقال له : جندب الخير وجندب
الفاروق ، لم أعثر على تاريخ وفاته ، راجع : (الاصابة ١/٢٤٨ - ٢٤٩
والاستيعاب بهامشها ١/٢١٧) .

(١٨) سورة الضحى ١/٩٢ - ٣

ربك وما قلى (١٨) ، (١٩) .

وذكر الطبراني (٢٠) ، والواحدى (٢١) ، وغيرهم عن حفص بن ميسرة (٢٢) عن جدتها خولة (٢٣) - وقد كانت خادمة النبي صلى الله عليه وسلم - أن جروا دخل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فدخل تحت السرير فمات ، فمكث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة أيام لا ينزل عليه الوحي ، فقال يا خولة ما حدث في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل لا يأتيني ؟ فقلت في نفسي لو هيأت البيت ، فكنته ، فأهويت بالمكنسة تحت السرير فأخرجت الجرو فجاء النبي يرعد بجبته - وكان اذا نزل عليه الوحي أخذته الرعدة - فأنزل الله (والضحي الى قوله فترضى) (٢٤) .

(١٩) راجع صحيح البخاري ١٧٢/٦ ، ومسلم ١٨٢/٥ ، ولباب النقول ص ٣٧ وعلوم القرآن للزرقاني ١٠٩/١ ، وتفسير القرطبي ٩٢/٢٠ - ٩٣ ، والقسطلاني علي البخاري ٤٢٣/٧ .

(٢٠) الطبراني : سليمان بن أحمد اللخمي ، الشامي من كبار المحدثين ، من طبرية الشام ولد (بعكا) سنة ٢٦٠ هـ ، وتوفى بأصبهان سنة ٣٦٠ هـ له (المعجم الكبير ، والاوسط والصغير) في الحديث . راجع : (وفيات الاعيان ٢١٥/١ ط ، والاعلام ١١٨/٣ ، وهديّة العارفين ١/٣٩٦) .

(٢١) الواحدى ، هو علي بن أحمد عالم بالادب والتفسير ، نعتة الذهبي بامام علماء التاويل ، وتوفى بنيسابور سنة ٤٦٨ هـ ، له مؤلفات منها : (البسيط ، والوسيط خ والوجيز) - ط كلها في التفسير . راجع : (النجوم الزاهرة ١٠٤/٥ ، والاعلام ٥٩/٥ - ٦٠ ، وهديّة العارفين ١/٦٩٢) .

(٢٢) هو حفص بن سعيد بن خولة لم أعثر على ترجمة وافية له ، راجع . [الاصابة ٢٩٤/٤ ، والاستيعاب بهامشها ٢٩٢/٤ - ٢٩٣ - في ترجمة خولة] .

(٢٣) خولة خادام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، روى حفص بن سعيد عن امها عنها حديث الجرو . ونقل ابن حجر عن أبي عمرو أن اسنادها ليس مما يحتج به . راجع : (الاصابة ٢٩٤/١ والاستيعاب ٢٩٢/١ - ٢٩٣) .

(٢٤) لباب النقول للسيوطي ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ، واسباب النزول للواحدى ص ٢٤٩ وعلوم القرآن للزرقاني ١٠٩/١ - ١١٠ ، والقرطبي ٩٣/٢٠ .

فقد ذكر السيوطي والزرقاني عن الحافظ ابن حجر قوله : (قصة ابطاء جبريل بسبب الجبرو مشهورة ، لكن كونها سبب نزول الآية غريب ، بل شاذ منود بما في الصحيح ^(٢٥) .

هذا وما يجدر الایماء اليه أن المرأة التي سألت الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك هي أم جميل ^(٢٦) امرأة أبي لهب كما رواه الحاكم ^(٢٧) عن زيد ابن أرقم ^(٢٨) ورواه السيوطي عنه ^(٢٩) .

وورد في رواية أخرى للحاكم عن ابن جرير الطبري أن خديجة ^(٣٠) أم المؤمنين رضي الله عنها هي التي قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ما أرى ربك إلا

(٢٥) المصدر الاول والثالث ، وانظر مستدرک الحاكم ٥٢٦/٣ . قال ابن عبد البر وابن حجر : وليس اسناد الحديث مما يحتج به ، راجع (الاستيعاب ٢٩٢/٤ - ٢٩٣ ، والاصابة ٢٩٤/٤) .
(٢٦) المصادر الاربعة المتقدمة .

(٢٧) الحاكم هو : محمد بن عبدالله بن محمد النيسابوري من اكابر حفاظ الحديث ، ولد سنة ٣٢٤ هـ . وتوفي سنة ٤٠٥ هـ ههـ فيها ، له رحلة الى العراق وغيرها ، واخذ عن نحو ألفي شيخ ، وولى القضاء فيها أيضا ، وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتميزه ، من مؤلفاته : [المستدرک على الصحيحين] - ط (ميزان الاعتدال ٨٥/٣ ، والاعلام ١٠١/٧ ، وهدية العارفين ٥٩/٢ ، وشذرات الذهب ١٧٦/٣ - ١٧٧) .

(٢٨) زيد بن أرقم بن قيس ، وأول مشاهده الخندق ، وقيل : والمريسيح ، غزا مع النبي (صلى الله عليه وسلم) (١٩) غزوة ، له حديث كثير في الصحاح وغيرها ، ومات بالكوفة سنة ٦٦ أو ٦٨ هـ . راجع : (الاصابة ٥٠٦ ، والاستيعاب ٥٥٧/١) .

(٢٩) لباب النقول ص ٢٣٨ .

(٣٠) خديجة بنت خويلد القرشية الاسدية ، اول زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأول من صدقت ببعثته ، وجميع اولاده صلى الله عليه وسلم منها الا ابراهيم . ورد في الصحيح (ان الله أرسل السلام الى خديجة) ، وأنه صلى الله عليه وسلم قال : (خير نسائها خديجة) ولدت سنة ٦٨ ق هـ ، وتوفيت سنة ٣ ق هـ بمكة ودفنت بالحجون ، راجع : (الاصابة ٣٨٠/٤ - ٣٨٣ ، واعلام النساء لعمر رضا كحالة ٢٧٥/١ - ٢٨١ ، وقاموس الاسلام لخیر الدين الزركلي ٣٦٤/٢) .

فد فلاك مما يرى من جزعك ، فنزلت (٣٠) .

وبين هاتين الروایتین أيضا نوع من التعارض ، وقد جمع بينهما العلامة ابن حجر ، فقال : والذي يظهر أن كلا من أم جميل وخديجة قالت ذلك ، لكن أم جميل قالت شماته ، وخديجة (رض) قالت توجعا (٣٢) .

(القسم الثاني) ما تعدد سبب النزول وتكون الروایتان صحيحتين ولكن لاحدهما زيادة على الاخرى ترجح بها ، كأن يكون راويها مشاهدا للقصة دون الاخرى ، أو تكون احدى الروایتین أصح من الاخرى مستندا فيؤخذ بالراجح ويترك المرجوح .

من امثلة ذلك : ما أخرجه البخاري عن ابن مسعود ، قال : (أمشي مع النبي (ص) بالمدينة - وهو يتوكأ على عسيب - فمر بنفر من اليهود ، فقال بعضهم لو سألتموه فقالوا حدثنا عن الروح ، فنزل قوله تعالى : (يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي) الآية (٣٣) .

وما أخرجه الترمذي وصححه عن ابن عباس قال : (قالت قريش لليهود . أعطونا شيئا نسأل هذا الرجل ، فقالوا اسألوه عن الروح) ، فسألوه ، فنزل الله (ويسألونك عن الروح - إلى - الا قليلا) (٣٤) .

فان الرواية الثانية تدل على أنها نزلت بمكة (بسبب سؤال قريش اياه ، والاولى تدل على أنها نزلت بالمدينة بسبب سؤال اليهود اياه ، فينهما تناف وتخالف ، ويدفع التعارض بينهما بترجيح الرواية الاولى على الثانية فهي كما

(٣١) مستدرک الحاكم ٥٢٢/٢ ، ولباب النقول ص ٢٣٨ ، والواحدى ص ٢٩٠ .
(٣٢) المصدر الثاني .

(٣٣) مناهل العرفان ١١١/١ ، وصحيح البخاري ط بلاق ٨٧٠/٦ ، ومسلم ١٢٨/٨ ط الاستانة ، واسباب النزول للواحدى ص ٢٩٩ ، وتفسير القرطبي ٣٢٣/١٠ .

(٣٤) المصدر الاول ، والرابع ص ٣٠٠ ، وصحيح الترمذي بشرح ابن عربي (ط المصرية) ٢٩٨/١١ ، ولباب المنقول ص ١٤١ .

يقول الزرقاني - أرجح من وجهين : أحدهما : أنها رواية البخاري ، والثانية رواية الترمذي ، ومعلوم أن ما رواه البخاري أصح مما رواه غيره . (الثاني) : أن راوي الخبر الأول - وهو ابن مسعود - كان مشاهدا للقصة من أولها إلى آخرها ، كما تدل على ذلك الرواية الأولى ، بخلاف الخبر الثاني فإن رواية ابن عباس لا تدل على أنه كان حاضر القصة ، ولا ريب أن للمشاهدة قوة في التحمل ، وفي الأداء ، وفي الاستيقا ليست لغير المشاهدة (٣٥) .

ولا يخفى أنه قد تقدم أن الترجيح إنما يحكم به عند عدم إمكان الجمع بينهما ، وذلك بالحمل على تعدد النزول ، بأن نزلت الآية مرتين ، مرة بمكة عند سؤال قريش إياه ، ومرة بالمدينة جوابا لسؤال اليهود ، كما قيل به في سورة الفاتحة (٣٦) ، وكما أشار إليه السيوطي (٣٧) .

(واما القسم الثالث) فهو ما استوت فيه الروايتان في الصحة ، ولا مرجح لأحدهما ، ولكن يمكن الجمع بينهما :

مثاله : ما أخرجه البخاري من طريق عكرمة (٣٨) عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سمحاء (٣٩) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (البينة ، أو حد في ظهرك) - القصة - فنزل جبريل وأنزل عليه (والذين يرمون أزواجهم ، ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم ،

(٣٥) الزرقاني ١ / ١١١ ، ولباب المنقول ص ١٤١ ، وتفسير ابن كثير ٣ / ٦ - ٦٣ (ط السعادة) .

(٣٦) أسباب النزول للواحد ص ١٧ - ١٨ .

(٣٧) لباب المنقول ص ٣ و ص ١٤١ ، نقلا عن ابن كثير واللاتقان ١ / ٣٥ .

(٣٨) عكرمة بن أبي جهل عمرو بن هشام القرشي المخزومي ، أسلم عام فتح مكة ، اشترك في قتال أهل الردة واستشهد في معركة أجنادين وقيل في اليرموك ، وقيل سنة ١٣ هـ في خلافة أبي بكر ، راجع : (١) الإصابة ٣ / ٤٩٦ - ٤٩٧ ، والاستيعاب ٤ / ١٤٨ - ١٥١ .

(٣٩) شريك بن عبدة بن مغيث ، حليف الانصار ، شهد مع أبيه أحدا ، وهو الذي قذفه هلال بن أمية بامراته ، ذكر في الصحيحين ، راجع : (٢) الاستيعاب والإصابة ٣ / ١٥٠ .

فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين (٤٠) الآيات (٤١) ، فجاء هو وامراته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتلا عا (٤١) .

وأخرج الشيخان عن سهل بن سعد (٤٢) أنه طلب عن عاصم بن عدي (٤٣)

وكان سيد بني عجلان - أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وجد مع امرأته رجلا ، أ يقتله فيقتلونه أم كيف يصنع ؟ فسأله عاصم فكرهته المسألة وعابها ، فجاء عويمر وسأله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك فأمرهما بالملاعنة (٤٤) فهاتان الروايتان كما قال الزرقاني صحيحتان ، ولا مرجح لاحديهما على الاخرى ، فيمكن الجمع بينهما بأن الآية نزلت بسبب كل من الحادثتين وعقبهما ، فنقول : أول من سأل هلال ، ثم بعده عويمر قبل اجابته لهلال فسأل بواسطة عاصم مرة ، وب نفسه مرة أخرى ، فأنزل الله الآية اجابة للحادثتين معا .

(٤٠) سورة النور ٦/٢٥ .

(٤١) مناهل العرفان ١/١١١ ، ولباب النقول ص ١٥٤ - ١٥٥ ، وأسباب

النزول للواحد ص ٣٢٨ - ٣٢٩ ، والقرطبي ١٢/١٨٣ - ١٨٤ ،

والطبري ١٨/٦٥ - ٦٦ (ط المعارف ، وصحيح البخاري مع شرح

القسطلاني ٨/١٥٣ - ١٥٥ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦/٣٤١ .

(٤٢) سهل بن سعد بن مالك الانصاري ولادته في خمس سنوات قبل الهجرة

على ما روى عنه أنه سنة الملاعنة والسنة التي توفي فيها الرسول صلى

الله عليه وسلم هو ابن خمسة عشر سنة ، وقيل هو آخر الصحابة

موتا ، راجع : (الاستيعاب ٢/٩٥ - ٩٦) .

(٤٣) عاصم بن عدي العجلاني حليف الانصار ، كان سيد بني عجلان ، من

البدرين اتفاقا ، وفي حضوره اختلاف ، وشهد أحدا وما بعدها ، له

رواية في الصحاح توفي سنة ٤٥ هـ عن عمر يقرب ١٢٠ سنة ، راجع :

(الاصابة ٣/٢٤٦ والاستيعاب ٣/١٣٤ - ١٣٥ ، والاعلام ٤/١٣ ،

وأصحاب بدر ص ١٥٨) .

(٤٤) صحيح البخاري مع شرح القسطلاني ٨/١٥٣ - ١٥٥ ، وصحيح مسلم

بشرح النووي ٦/٣٤١ - ولباب النقول ص ١٥٦ ، وأسباب النزول

للواحدي ص ٣٢٨ - ٣٢٩ ، والقرطبي ١٣/١٨٤ ، وصحيح الترمذي

(ط المصرية ١٢/٤٤ - ٤٥ ، وتفسير ابن كثير ٣/٢٦٧) .

يقول الزرقاني : (ولا ريب ان اعمال الروایتين بهذا الجمع أولى من اعمال احديهما واهمال الاخرى ، اذ لا مانع يمنع الاخذ بهما عن ذلك الوجه ، ثم لا جائز أن نردهما لانهما صحيحتان ولا تعارض بينهما ، ولا جائز أن نأخذ بواحدة ونرد الاخرى ، لان ذلك ترجيح بلا مرجح ، فتعين المصير الى أن نأخذ بهما معا ، واليه جنح النووي ، والخطيب ، ونقل عن ابن الصباغ كذلك (٤٥) .

ويمكن أن تناقش ما ذهب اليه الزرقاني ، ومن معه بما يلي :-

أولا - ان الآيات نزلت أولا في عويمر ، ثم أفتى بها لسؤال هلال بن أمية - ان لم نحملها على تعدد النزول ، ويدل على ذلك أمور :

الاول - ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال لعويمر : (انه أنزل الله فيك وفي صاحبك النخ) (٤٦) فهذا كالتص على ما قلنا .

وتأويل ابن صباغ بأن معناه : (فيمن وقع له مثل ما وقع لك) واجابة العسقلاني كما نقل عنه السيوطي بهذا (٤٧) تأويل بعيد ، واجابة متصفة أولا - لعدم الداعي الى مثل هذا التعسف ، فماذا يترتب لو تقدمت قصة هلال ، أو تأخرت ؟ - وثانيا - أن الأصل عدم الحذف فلا يرتكب - ولا سيما اذا كان بصدد بيان التشريع - مثل هذه المحذوفات ، ومثل هذا لا يوجد في القول بتقديم قصة هلال (٤٨) الثاني يفهم ذلك مما ذكره الواحدى حيث يقول : (عن عكرمة عن ابن عباس لما نزلت (والذين يرمون أزواجهم - الى - الفاسقون) ثم ذكر قصة سعد بن عبادة ثم قال : - فما لبث حتى جاء هلال بن أمية ، فمضى هذا أن الآية نزلت ثم استفسر سعد بن عبادة عن حكم الآية ثم جاء هلال في تلك الليلة فصارت قصته (٤٩) .

(٤٥) انظر مناهل العرفان ٢/١ ، ولباب النقول ص ١٥٦ .

(٤٦) المصدرين السابقين .

(٤٧) المصدر الثاني والواحدى ص ٣٢٨ .

(٤٨) راجع المصادر الثلاث المتقدمة .

(٤٩) المصدر الاخير .



١- الظاهر: ما دل على المراد منه بنفسه صيغة من حيث توقف فيها ارادته كما
 بهذا او خارجيا ولم يكن المراد منه. انفقوا اجماله في السياق ويحل
 التأويل

٢- انفسا ولا بنفس صيغة هذا المعنى المقتضى اجماله في سياقه وحيث ان التأويل
 المقصود ما دل بنفسه من حيث ان المعنى نفسه لا يبقى بعد اقصى التأويل
 ٣- الملك ما دل به فناء الذي لا يقبل بالكلية ولا يثبت بلا بنفسه دلالة والله اعلم
 لا يبقى فيها اطلاق للمعنى

والله اعلم
 بالحق

الظاهر
 الملك
 المقصود
 المحكم
 المتكلم

٤- الحارث بن العبد المقتدر

المسلم / ما لا يحل التمسك به
 الحارث بن العبد المقتدر
 الحارث بن العبد المقتدر

المطلب الاول

أنواع التعارض بحسب الدلالات

ويدخل تحت هذا المطلب الأنواع التالية :

النوع الاول - التعارض بحسب كونها واضحة الدلالة : وتقسم الأدلة باعتبار ذلك الى الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم^(١) والى أضدادها الاربعة التي هي الخفي ، والمتشكك ، والمجمل ، والمتشابه^(٢) على الترتيب المذكور باعتبار الخفاء ، فقد تعارض هذه الأنواع بعضها مع بعض ، ووضع الأصوليون قواعد لدفع التعارض بينها ، فحين نذكر صور تعارضها بعضها مع بعض مع بيان دفع التعارض فيها ، وهي ما يلي :

الصورة الاولى - التعارض بين الظاهر والنص :
الحكم بتقديم الظاهر العام

مثال ذلك : قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى ، وثلاث ، ورباع) فانه نص في عدم جواز نكاح ما لا يزيد على أربعة ، لان السكوت في معرض البيان يدل على عدمه ، لثلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وقوله تعالى - بعد بيان محرمات النكاح : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) يدل على جواز نكاح ما هو غير مذكور ، ونكاح الزائدة على الاربعة يدخل فيه ، لانه لم يذكر في المحرمات ، فيقتضي بظاهره جواز نكاحها ، فيتعارضان .

ويدفع التعارض بينهما بتقديم النص الخاص على الظاهر العام ، وحمله على

-
- (١) تقدم الكلام عن النص والظاهر ، واما المحكم : فهو ما لا يحتمل التأويل ، ولا النسخ ، والمفسر : ما ازداد وضوحا على النص بحيث لا يبقى معه احتمال التأويل ، والتخصيص ، ويحتمل النسخ فقط . راجع : (الوسيط ص ٧٧ و ٨٠ - ٨٣ للاستاذ أحمد فهمي أبو سنة .
 - (٢) راجع في تعاريف هذه المصطلحات : (الوسيط والتوضيح مع التلويح ، وفتح الغفار ١/ ١١٥ - ١١٦) .

ما عدا النص الخاص فنقول : لا يجوز نكاح الزائدة من الأربع لمقتضى النص وأن المراد من العام الظاهر ما عدا ما ذكر في النص ، فمضى قوله تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) أي فيما لا يتجاوز عن الأربعة بقرينة النص الآخر^(٣) والله أعلم .

الصورة الثانية - التعارض بين النص والمفسر :

مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : (المستحاضة تتوضأ لكل صلاة^(٤)) فانه نص في وجوب الوضوء للمستحاضة لكل صلاة فقل أو فرض ، أداء أو قضاء ، وورد في رواية (تتوضأ لوقت كل صلاة) وهذا يقتضي وجوب الوضوء لوقت كل صلاة كوقت الظهر ، أو العصر مثلاً ، فلو صلت صلاتين ، فلتين في وقت واحد لا يجب تجديد الوضوء ، فيتعارضان ، ولكن تقدم الرواية الثانية على الاولى ، لأنها مفسرة ولا تحتل معنى آخر ، وأما الاولى فانها تحتل الاضمار وتقدير مضاف : أي لوقت كل صلاة^(٥) .

الصورة الثالثة - التعارض بين النص والمحكم :

ومن أمثلة ذلك : قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) الآية فانه نص في جواز نكاح ما طاب من النساء اثنتين ، أو ثلاث أو أربع بحقه أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، فيتعارض مع قوله تعالى : (ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً) فانه محكم لعدم قبوله للنسخ ، بدلالة كلمة أبداً ، فبدل على عدم جواز نكاح أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، ويرجع مقتضى المحكم على النص لقوته ، وبه يدفع التعارض بينهما ، فانه يكون تقدير الآية الاولى (فانكحوا ما

(٣) انظر الى الحامي على الحسامي ص ٧٨ - ٨٠ ، والانموذج ص ٢٢٩ .

(٤) في صحيح مسلم أمر النبي صلى الله عليه وسلم اللواتي يسألن عن الاستحاضة ، بالفصل عند كل صلاة راجعة : (مع شرح النووي

٢٠/٣٨٦ - ٩٨ - ٣٨٨ ، وسبل السلام / ١٠٢) .

(٥) انظر الى ص ٧٨ - ٨٠ والانموذج ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

طاب لكم من النساء) عدا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم ،
فانه لايجوز نكاحهن لانهن أمهاتكم (٦) .

الصورة الرابعة - التعارض بين المفسر والمحكم :

من أمثله : قوله تعالى : (وأشهدوا ذوي عدل منكم) فانه مفسر لما ورد
مجعلا من قوله تعالى : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) ويدل على قبول
الشهادة من كل عدل ، ولو كان فاسقا ، أو محدودا بالقذف وتاب وحسن حاله ،
فيتعارض مع قوله تعالى - للقاذفين : (ولا تقبل لهم شهادة أبدا) (٧) الذي يقتضي
عدم قبول الشهادة منهم ولو تابوا ، وحسنت حالهم ، فيقدم مقتضى الثاني على
الاول لانه محكم قوية دلالاته ، لعدم قبوله النسخ ، ولغير ذلك من المرجحات (٨)

الصورة الخامسة - التعارض بين المفسر والظاهر :

مثاله : قوله تعالى : (أقيموا الصلاة) أمر مطلق بالصلاة ظاهر في جوار
الصلاة مطلقا في أي وقت وقوله تعالى : (أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا
موقوتا) مفسر ، ويقتضي تعيين الاوقات لها ، فلا تجوز في غير أوقاتها ،
فيتعارضان ويجمع بينهما بتقديم المفسر على الظاهر ، لقوة دلالاته ، لما تقدم .

الصورة السادسة - التعارض بين الظاهر والمحكم :

من أمثله ذلك :

قوله تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) بعد ذكر المحرمات ، فانه ظاهر في
حل جميع النساء عدا المحرمات ، ويدخل فيهم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ،
وقوله تعالى : (وأزواجه أمهاتكم) الآية ، فانها يقتضي عدم حل نكاح ازواجه
صلى الله عليه وسلم ، فيتعارضان . ويدفع التعارض بينهما بتقديم مقتضى المحكم
على الظاهر لقوته .

(٦) انظر المصادر الثلاثة .

(٧) سورة النور ٤/٢٤ .

(٨) فتح الغفار المسمى بمشكاة الانوار ١١٤/١ .

وأما التعارض بين النصين ، والظاهرين ، والمفسرين ، والمحكمين بناء على تحققه في الخارج ووجوده فهما متساويان من حيث الدلالة ، ويحتاج في دفع التعارض بينهما الى وجوه آخر من الجمع بينهما ، أو ترجيح أحدهما على الآخر ، عدا الدلالة من هذا الوجه .

(وإما الصور الستة) المذكورة فحاصل دفع التعارض بينهما أن المحكم مقدم على الكل ، فمضى تعارض هو مع أحدهما فإنه يقدم على غيره ، ويليه المفسر ، ثم الظاهر ، كما تقدم في دفع التعارض بتقديم بعض الأدلة على بعض^(٩) .

(النوع الثاني) التعارض بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي :

الحقيقة ، هو : اللفظ المستعمل في معناه الموضوع له في عرف المخاطب سواء كان وصفاً ، أو شريعة ، أو عرفاً خاصاً ، أو عاماً ، فاستعمال اللفظ في المعنى الشرعي حقيقة شرعية عند الخطاب بعرف الشريعة ، ومجازي في معناه اللغوي ، وعند المتكلم بعرف أهل اللغة يكون حقيقة في معناه الموضوع له لغة ومجاز في المعنى الشرعي .

وعند المتكلم بعرف النحويين يكون استعمال اللفظ في المعنى الاصطلاحي حقيقة وفي المعنى اللغوي مجازاً أو بالعكس عند المتكلم بعرف أهل اللغة وذلك بناء على ما تقرر في علمي البلاغة والاصول^(١٠) .

إذا تقرر هذا فيدخل تحت هذا النوع خمس صور وهي :-
الصورة الاولى - التعارض بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي عند أهل

(٩) راجع ج ١/ص ٤٨٦ ، وسيأتي أيضاً في المطلب الثالث من هذا الفصل .

(١٠) شرح المطول للفتاواني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ص ٣٤٨

٣٥٣ ، وشرح المختصر له أيضاً ، عليه ص ٣١٨ و ٣٢٢ - ٣٢٣ ، وأحكام

الأحكام للامدي ٢٧/١ - ٢٩ وفيه : فإن الحقيقة يطلقها الأصوليون على

لغوية وشرعية ، أما الحقيقة اللغوية ، فهي اللفظ المستعمل فيما وضع له

بعرف الاستعمال ، وأما الحقيقة الشرعية فهي : استعمال الاسم الشرعي

فيها كان موضوعاً له أولاً في الشرع .

الشرعي ، وهو الصوم الى آخر النهار ، وكقوله تعالى : (فلا تحمل له حتى
تكبح زوجا غيره)^(١٥) وقوله تعالى (وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم)^(١٦) ،
فانه يحتمل أن يكون لفظ النكاح والصلاة مستعملين في معانها الحقيقي لغة ،
وهو الجماع والدعاء ، ويحتمل أن يكون جاء بمعناها الشرعي الحقيقي شرعا
وهو العقد بين الزوجين في الاول والاقوال والافعال المخصوصة في الثاني ، فانه
يحمل على الحقيقة الشرعية ام الحقيقة اللغوية ؟ فيه اختلاف ، فالذي ذهب
اليه الجمهور أن حملها على معانها الشرعي أولى اذا كان المخاطب يتكلم
عرف الشرع كما في الامثلة ، وذلك لان القرآن أساس الشريعة والنبي صلى
الله عليه وسلم بعث ليان الشرعيات ، لا ليان مفردات اللغة ، ونقل الغزالي
عن القاضي الباقلاني أنهما متساويان ، لان النبي صلى الله عليه وسلم ينطق
العرب بلفظهم ، كما يناطقهم بعرف شرع^(١٧) . ومنهم : من يرجح الحقيقة
اللغوية بناء على أن اللفظ في الاصل موضوع لمعناه اللغوي ، ثم نقل الى المعنى
الشرعي ، فاستعمال اللفظ في الاول هو الحقيقة ، وأما في الثاني فيكون منقولا
والمقول مجاز ، فيرجح جانب المعنى اللغوي .

ويجاء عن هذا بأن اللفظ لما نقل من العرف اللغوي الى عرف الشرع
ترك المعنى اللغوي ، وصار حقيقة شرعية ، لان المتبادر عند اطلاقه هو المعنى
الشرعي ، والمتبادر من اطلاقه الحقيقة^(١٨) ، ولان التحوين اذا قالوا : بنى
الامير المدينة بالعمال فالفاعل عندهم هو الامير ، ولو كان في الواقع هو العمال ،
لان الفعل أسند اليه ، والمسند اليه هو الفاعل عندهم وفي عرفهم ولو لم يقع به
في الواقع .

(كتاب في المنهج)
المصنف

- (١٥) سورة البقرة ٢٣٠/٢
- (١٦) سورة التوبة ١٠٣/٩
- (١٧) غاية الوصول ، ومشكاة المصابيح ص ٣٠٣ - ٣١١ والمستصفي ٣٥٧/١ - ٣٥٨
- (١٨) مسلم الثبوت ٢٢٠/١

وقيل : اذا تعارض المعنى اللغوي والشرعي في الاثبات يحمل على (الشرعي)
وفي النهي تفصيل :

منهم : من يقول : المعنى اللغوي أولى لتعذر المعنى الشرعي بالنهي .
ويجاب بأن الاسم الشرعي يطلق على الصحيح وعلى الفاسد ، وكونه
منها عنه لا يجعل اللغوي أولى^(١٩) .

ومنهم من يقول : ان اللفظ يكون مجملا فاذا قال الشارع : (ولا تصل
عليهم) لا يمكن حمله على المعنى الشرعي لوجود النهي . ولا المعنى اللغوي
لانه يتكلم بعرف الشرع والنبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى لسان الشرعيات .

ويجاب بما تقدم من اطلاق اللفظ على الصحيح والفاسد ، وبهذا يظهر
رجحان القول الاول القائل بترجح الحمل على المعنى الحقيقي^(٢٠) .

الصورة الثالثة - التعارض بين الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح .

تقدم أن الحقيقة والمجاز اذا استويا في الاستعمال يكون الراجح هو
الحمل على (المعنى الحقيقي) ولكن قد يترك المعنى الحقيقي ويغلب استعمال
المعنى المجازي ، سواء كان الحقيقة لاتراد ، وذلك كمن حلف لا يأكل من هذه
التخلة ، فان اللفظ حقيقة في أكل الخشب ومجاز راجح في ثمرها ، وقد
أميت الحقيقة ، أو كان المجاز راجحا على الحقيقة وتراد الحقيقة مرات . وذلك
مثل من يقول : لاشربن من النهر فهو حقيقة في الشرب منه بهية ، ومجاز في
الغرف منه بنحو الكوز والشرب منه لانه حينئذ شارب من الكوز ، لكن غلب
استعمال المجاز فصار راجحا وترك المعنى الحقيقي وقل استعماله فيه فصار
مرجوحا ، ففي مثل هذا اختلف في دفع التعارض بينهما على المذاهب الآتية :-
(الاول) - مذهب الجمهور ، وهو : أن حمله على المعنى المجازي الغالب
استعماله أولى من حمله على المعنى الحقيقي المهجور ، واليه ذهب الامام وأبو

(١٩) غاية الوصول ص ٥١ .

(٢٠) المصدر السابق .

يوسف ومحمد واختاره القرافي في التنقيح^(٢١) واستدلوا على ذلك بأمر :

(الاول) بالتبادر الى الفهم ، فان من حلف لا يأكل الحنطة يتبادر الى الذهن عدم الاكل من خبز الحنطة ، لا من جباتها ، والتبادر مما يرجح الظن به ، فالحمل عليه أولى^(٢٢) .

(والثاني) بأنه هو المعنى الظاهر من اللفظ ، والحمل على الظاهر هو الكلف به^(٢٣) .

(والثالث) بطريان الرجحان بواسطة غلبة الاستعمال^(٢٤) .

(المذهب الثاني) وهو ما ذهب اليه جماعة من الاصوليين ، ومنهم الرازي ، والتبريزي ، ورجحه القاضي زكريا - أنهما يستويان فلا يرجح احد المحملين الا بدليل اخر يرجحه ، ولا ينصرف اللفظ الى أحدهما الا بالنية . ان كان من غير الشارع كما تقدم ، والا بدليل اخر ، أو بيان من الرسول ان اللفظ واردا من الشارع .

واستدلوا بأن لكل منهما وجها لترجيحه فيتعارضان ، ثم يتساقطان ، فيض اللفظ مجملا ، فتقديم أحدهما على الآخر ترجح بلا مرجح ، واليه ذهب الامام الاعظم (رضي الله عنه) .

(المذهب الثالث) ان الحمل على الحقيقة أولى وذلك - أولا - لاصالة المعنى الحقيقي ، فان المعنى الحقيقي أصل ، فمهما أمكن الحمل عليه لا يصح العدول عنه .

ويجاب عنه بأن الأصل المعنى المتبادر الغالب استعماله ، فيتعارضان ، ويرد

(٢١) القواعد والفوائد ص ١٢٢ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١١٩ .

(٢٢) فواتح الرحموت ومسلم الثبوت ٢٢٠/١ ، والمصدر الاول .

(٢٣) مشکاة المصابيح ص ٣٠٩ .

(٢٤) غاية الوصول ص ٥١ - ٥٢ ، والقواعد والفوائد ص ١٢٢ .

هذا الجواب بما تقدم من أن الحمل على الحقيقة متعين عند امكانه ، فلا يعارضه احتمال المجاز الراجع •

ويدفع هذا أيضا بأن الحمل على المعنى الحقيقي عند عدم المانع ، وهو المتبادر ، والتبادر مانع من الحمل عليه •

وثانياً - ان رجحان المجاز انما هو مع قطع النظر عن المعنى الموضوع له ، وأما معه وعند احتمالهما معه فمساواتهما ممنوعة ، لان الوضع يرجح جانب الحقيقة ، الا اذا كان المعنى الحقيقي متروكا ، وهو خلاف المفروض^(٢٥) •

وثالثا - بأن كثرة استعمال اللفظ في المعنى المجازي لا يوجب رجحانه بل ولا مساواته ، يدل على ذلك أمران :

(الاول) ان الالفاظ التي ادعوا صيرورتها حقائق شرعية في المعاني الشرعية استعمالها فيها أكثر ، مع أن كثيرا من العلماء كالامام أبي حنيفة وصاحب المعالم وغيرهما يحملونها عند التجرد عن القرينة على المعاني اللغوية •

(الثاني) ان التخصيص قد بلغ في الاشتهار ما بلغ ، حتى قيل : انه لا يوجد عام الا وقد خصص الا قوله تعالى : (والله بكل شيء عليم) كما تقدم ومع هذا لا يتوقفون في حمله على العموم عند عدم القرينة فمجرد الاستشهاد لا ينهض حجة للرجحان ، ولا لمساواته مع الحقيقة^(٢٦) هذا • وقد أشار التبريزي الى أن مبنى الخلاف هو أن المجاز أصل في الاستعمال ، أو هو خلاف الأصل ، فبناء على الصحيح من أن المجاز خلاف الأصل لان اللفظ عند تجرده عن القرينة يحمل على الحقيقة ، ولان المجاز يتوقف على نقل لفظ من المعنى الموضوع له الى غيره لملاقه ، فاحتياجه دون الحقيقة الى الامور الثلاثة التي هي : المعنى الموضوع له اولا ، ونقله عنه الى معنى آخر ، ووجود الملاقة بينهما •

(٢٥) مسلم الثبوت ١/٢٢٠ •

مما جعل المجاز مرجوحا وخلاف الاصل - يكون الاصل المعنى الحقيقي، فيرجح الحمل عليه والله أعلم •

لكن المختار التفصيل كما يأتي :-

أ - فان كان المعنى المجازي مرجوحا لا يفهم الا بقرينه كالاسد والرجل الشجاع فلا اشكال في تقديم حمله فلا اشكال في تقديم حمله على المعنى الحقيقي •

ب - وان كان استعماله غالبا حتى ساوى الحقيقة فتقدم الحقيقة عند الامام أبي خنيفة وأبي يوسف ، ولكن الامام الرازي جعلها متساويين فلا يتعين أحدهما الا بقرينة •

ج - وان كان راجحا ، والحقيقة مهجورة لاتراد في المرف كما لو حلف والله لا يأكل من هذه الشجرة فانه يحنت بأكل ثمرها لا بأكل خشبها ، فيقدم المجاز على الحقيقة •

د - وان كان راجحا ، والمعنى الحقيقي قد يستعمل اللفظ فيه ويراد هو به كما لو قال : (والله لا أشرب من هذا النهر ، فيه خلاف : فمن قدم المجاز الراجح يقول : بأنه يحنت بالشرب من الكوز ، ومن قدم الحقيقة يقول : يحنته بالكراع من النهر بقية (٢٧) •

(الصورة الثالثة) التعارض بين المعنى العرفي والشرعي ، فالشرعي مقدم على العرفي •

(الصورة الرابعة) التعارض بين المعنى العرفي واللفوي ، سواء كان العرفي عرف شرع أو عرف نحو ، أو غيرهما •

(٢٧) المصدر السابق ص ٣٠٩ - ٣١٠ ، وغاية الوصول مع لب الاصول ص ٥١ ، والقواعد والفوائد ص ١٢٣ ، وقد نقل التفصيل ابن اللحام عن الحنفية ، وراجع شرح تنقيح الفصول ص ١١٩ - ١٢١ •

مثال التعارض بين عرف النحو واللغة ما اذا قال النحوي : والله ان الربيع في أنبت الربيع البقل ليس بفاعل يحنت بناء على عرفهم لانه فاعل عند النحويين ، وان لم يكن فاعلا لغة ، اذ الفاعل من قام به الفعل لا من وقع فيه الفعل .

ومثال تعارض المعنى اللغوي والمعنى الشرعي : قوله صلى الله عليه وسلم : (الاثنان فما فوقهما جماعة)^(٢٨) وقوله صلى الله عليه وسلم : (الطواف بالبيت صلاة)^(٢٩) فانه يحتمل أن يراد بهما أن أقل الجمع في اللغة اثنان ، وأن الطواف في اللغة يسمى صلاة . ويحتمل أن يراد أن اثنين فما فوقهما جماعة شرعا وأن الطواف بالبيت صلاة شرعا^(٣٠) ففي هذه الحالة منهم : من يقدم العرف على اللغة ، ومنهم : من قال : يقدم اللغوي على العرفي .

وبناء على هذا لو حلف لا أنام على الفراش ، لايحنت بالنوم على الارض ، وان اطلق لفظ الفرش عليه في قوله تعالى : (والارض فرشناها فنعم الماهدون)^(٣١) فاذا حلف لا يأكل اللحم عند الامام أبي حنيفة لايحنت بلحم السمك ، لانه في العرف مخصوص بغير لحم السمك ، لانه في العرف مخصوص بغير لحم السمك عند الاطلاق ، وان كان ورد في القرآن الكريم اطلاق اللحم عليه ، كما في قوله تعالى : (ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية)^(٣٢) .

(٢٨) أخرجه أحمد ، والطبراني ، وابن عدى ، والداقطنى وابن ماجه ، عن أبي موسى الأشعري ، وأبي امامة الباهلي راجع : (سنن ابن ماجه ٣١٢/١ ، وجامع الصغير ٩/١ ، وبهامشه كنوز الحقايق للمناوى ٩/١ ، وفي ابن ماجه : في الزوائد الربيع ، وولده بدر - الموجودان في سند الحديث - ضعيفان) .

(٢٩) أخرجه الطبراني ، والحاكم ، والبيهقي ، وقد تقدم ذلك في ٤٤٤/١-٤٤٥

(٣٠) مفتاح الوصول في علم الاصول للتلمساني ص ٧٣ - ٧٤ .

(٣١) سورة الذاريات ٤٨/٥١ .

(٣٢) سورة الفاطر ١٢/ .

وأما بناء على تقديم اللفظة فيبحث بالمعنى اللغوي : أي بأكل لحم السمك
نورود اطلاقه عليه (٣٣) .

(الصورة الخامسة) التعارض بين المعنى المستعمل بالعرف العام والعرف
الخاص فعرف الخاص مقدم عليه ، الى غير ذلك من الصور .

(النوع الثالث) التعارض بين الدليلين : الناطق والساكت ، ويدخل
تحت هذا صور .

التعارض بين الدليلين الناطق والساكت

(الاولى) التعارض بين المطلق والمقيد ، فإذا قال الشارع : أعط فهو
مطلق ، وساكت عن المعطى اليه ، وإذا قال : أعط اليتيم والمسكين والاسير فهو
مقيد ، وناطق به ويحمل المطلق على المقيد ، ويقدم المقيد ، لانه ناطق على
انطلق ، لانه ساكت ، وقد تقدم بالتفصيل (٣٤) .

المقيد / انه ناطق
كله / كملت ٢٢
سار

(الثانية) - التعارض بين المنطوق والمفهوم الموافقة أو المخالفة .
ومن أمثله : حديثنا (الماء من الماء) مع حديث وجوب الغسل بالقاء
الحقائين المتقدمين (٣٥) ، فإن الثاني يدل بمفهومه على عدم وجوب الغسل الا
بمخرج الماء ، فحينئذ يقدم الدال بالمنطوق على الدال بالمفهوم ، لان الاول
ناطق بالحكم ، والثاني ساكت عنه ، والناطق مقدم على الساكت .

وعلى هذا حمل الأمام الشافعي رضي الله عنه المطلق في قوله تعالى :
[لئن أشركت ليحبطن عملك] (٣٩) ، الدال بسكوته عن القيد على أن الشرك
يجبط جميع الاعمال سواء مات عليه أولا ، فيحكم بقضاء صلواته وفسخ نكاحه
وابطال جميع حسناته - على المقيد في قوله تعالى : (ومن يرتد منكم عن

(٣٣) القواعد والفوائد ص ١٢٣ - ١٢٤ ، والمستصفى ١/ ٣٥٧ - ٣٦٠ ، ومسلم
الثبوت مع فواتح الرحموت ١/ ٢٢٠ - ٢٢٥ ، وشرح المحلى ١- ٣٣١ :
(٣٤) راجع : ١/ ٥٩٨ - ٦٠٠ عندنا .
(٣٥) تقدم تخريج الحديثين راجع ١/ ٢٨٩ - ٢٩٠ عندنا .
(٣٦) سورة الزمر ٢٩/ ٦٥ .

دينه ، فيمت - وهو كافر - فأولئك حبطت أعمالهم^(٣٧) الدال بمنطوقه على أن الذين تحبب أعمالهم هم الذين يرتدون عن الاسلام . ويصرون على كفرهم ويموتون على الكفر .

نقل القرطبي عن القشيري^(٣٨) قوله : فمن ارتد لم تنفعه طاعته السابقة ولكن احباط الردة العمل مشروط بالوفاة على الكفر ، ثم استدل عليه بالآية الثانية ، وأن المطلق ههنا محمول على المقيد ثم قال مفرعا : ولذا قلنا : من حج ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام لا يجب عليه إعادة الحج^(٣٩) .

(الثالثة) التعارض بين الدال بالمطابقة والالتزام .

من أمثله قوله صلى الله عليه وسلم : (من أصبح جنبا فلا صيام له) فيدل على عدم جواز صوم الجنب بمنطوقه ، وقوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم)^(٤٠) يدل بمنطوقه على جواز الجماع في جميع أجزاء الليل ، وبالتضمن على جواز ذلك في آخر جزء من أجزاء الليلة ، ويلزم منه جواز الصوم للجنب نهارا ، لان المجامع في آخر لحظة الليل لايسعه الفصل الا في النهار ، ففي مثل هذا يقدم الدال بالمطابقة على الدال بالالتزام^(٤١) ، لان الاول ناطق والثاني ساكت ، ولان الدال بالمطابقة أقوى من الالتزام ولا يعارض هذا ما صرح به جميع الفقهاء الا ما شذ بصحة صوم من أصبح جنبا^(٤٢) لان دلالة الالتزام انما يكون مرجوحا اذا لم يؤيده دليل آخر وهنا يؤيده ما صح (أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أصبح جنبا وهو صائم) فالمنطوق صار مرجوحا لانه عارضه القرآن بدلالته الالتزامية وسنة الرسول

(٣٧) سورة البقرة ٢١٧/٢ .

(٣٨) تقدمت ترجمته راجع ١٦/٢ .

(٣٩) القرطبي ٢٧٦/١٥ - ٢٧٧ و ٤٦/٣ - ٤٨ .

(٤٠) راجع ج ١/ص ٢٨٩ - ٢٩٠ عندنا .

(٤١) سورة البقرة ١٨٧/٢ .

(٤٢) الاحكام للامدي ٢٢٠/٤ .

(٤٣) نيل الاوطار ٣٨/٤ ، فما بعدها .

بصراحة دلالة كما سيأتي في مبحث الترجيح بالدليل الخارجي ، وحيث كان
الاعتماد على قوتها بالدلالة وضعفها ، والاتفاق في حجيتها وعدمها اذا تعارض
الدال بالمفهوم الموافق مع الدال بمفهومه المخالف يقدم الدال بالموافقة لقوته
ولوجود الاتفاق عليه ، وكذلك اذا تعارض الدال بالمطابقة على الدال بالالتزام ،
فانه يقدم الدال بالمطابقة على الدال بالالتزام ، لان دلالة الاول دلالة ناطق •
ودلالة الثاني دلالة ساكت ، والناطق مقدم على الساكت ، لانه أقوى •

الترجيح ياله اليد (٥-٦)

المطلب الثاني

التعارض بين الأدلة بحسب الاحوال

ما يتحقق فيه التعارض الأدلة بحسب الاحوال وقد يسمى التعارض فيما يخل بالفهم وقبل الخوض في تفاصيل الصور وأحكامها نود أن نشير الى أمور :-

(الاول) أشرنا سابقا الى أن الأدلة تقسم الى النقلية والعقلية وأن النقلية تقسم الى القطعية والظنية ، وأن افادة النقلية القطع قليلة حتى أنكرها بعض الأصوليين ، بسبب أن الأدلة السمعية النقلية فيها احتمالات كثيرة ذكر الأكثرون منهم خمسة وهي : الاشتراك ، والمجاز ، والتخصيص ، والنقل ، والاضمار ، وزاد بعضهم عليها : النسخ ، والتقييد^(٤٥) .

(الثاني) انه عند تحقق هذه الاحتمالات يحصل الخلل بالمقصود ، وكلما زاد الاحتمال زاد الخلل ، وكلما انتقص الاحتمال زاد الوضوح في الدلالة .

يقول الاسنوي - في شرح قول البيضاوي - : « الفصل السابع في تعارض ما يحل بالفهم ... الخ » - (أقول : الخلل الحاصل في فهم مراد المتكلم يحصل من احتمالات خمسة ، وهي : الاشتراك ، والنقل ، والمجاز ،

(٤٤) راجع في هذا البحث شرح المحلي على جمع الجوامع ٣١٢/١ - ٣١٧ ، وغاية الوصول ص ٤٨ - ٤٩ ، ومشكاة المصابيح ص ٣٧٤ - ٣١٦ ، وارشاد الفحول ص ٢٦ - ٢٨ ، والاسنوي ٢٨٤/١ - ٢٩٨ ، والكوكب المنير ص ٤٣٨ - ٤٤٠ ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٢١ - ١٢٥ .
(٤٥) منهاج البيضاوي ص ٢١ - ٢٢ ، وشرح البدخشي والاسنوي ٢٩١/١ - ٢٨٤ - ٢٩٨ .

والاضمار ، والتخصيص ، لانه اذا انتفى احتمال الاشتراك ، والنقل ، كان اللفظ موضوعا لمعنى واحد ، واذا انتفى احتمال المجاز ، والاضمار كان المراد باللفظ ما وضع له ، واذا انتفى احتمال التخصيص كان المراد باللفظ جميع ما وضع له ، فلا يبقى عند ذلك خلل في الفهم (٤٦) .

(الثالث) ان المراد هنا بالمجاز مجاز خاص مقابل للتخصيص والاضمار والنقل وغيرها . والا فهي داخلة فيه . ولهذا اقتصر البعض على ذكر التعارض بين الاشتراك والمجاز ، وأكفى به عن الباقية ندخولها فيهما (٤٧) .

(الرابع) ان هذه الاحتمالات عند تحققها تختل بأفادة الدليل اليقين دون الظن ، بمعنى أنه كلما تحقق أحد هذه الاحتمالات تنتفي افادة الدليل القطع ، أما افادته الظن فهي باقية ، وعند وجود الظن يجب الاتباع أيضا ، فالقول بأن هذه الاحتمالات مجرد تشكيك في الكتاب والسنة (٤٨) مردود وساقط الاعتبار ، أما أولا - فلأنها في الواقع متحققة وانكارها انكار البداهة ، وأما ثانيا - فلوجوب العمل بقتضى الدليل عند افادته الظن .

(الخامس) لاشك في أنه اذا دار الامر بين الحقيقة والمجاز ، أو بين الاضمار وعدمه ، أو الاشتراك والافراد ، أو التخصيص وعدمه ، أو نحو ذلك ، فإن الحقيقة باقية على الحقيقة ، وما عدم فيه هذه الامور أولى مما فيه نسي منها .

فالتعارض فيما ذكر ليس داخلا بهذا المبحث ، وذلك لان الاصل في الكلام الحقيقة ، واستعمال اللفظ في معناه الموضوع له حقيقة ، وأن الاصل

(٤٦) شرح الاسنوي مع الابهاج ٢١٥/١ .

(٤٧) المصدر السابق ، والاخير مما قبله ص ٢٩٢ ، وحاشيته البناني على شرح

المحلى ٣١٣/١ .

(٤٨) دره تعارض العقل والنقل لابن تيمية القسم الاول ص ٢١ - ٢٣ ، ونهاية

السؤل ٢٩١/١ ، وغاية الوصول ص ٤٩ .

عدم وجود هذه الامور من الاضمار ، والمجاز ، ونحوهما ، فلا يعمل عن
الاصل الى هذه الا عند عدم امكان الحمل على الاصل (٤٩) .

(السادس) اذا استعمل اللفظ في معنى وعلم المراد فيه بدلالة قريبة
حالية أو مقالية يحمل اللفظ عليه حقيقة كان أو مجازا ، أو غيرهما ، واذا لم
يعلم فان كان المعنى واحدا فالظاهر حمله عليه ، وان تعددت المعاني ولم يعلم المراد
منها فحينئذ تلاحظ هذه الاحوال .

ثم ان اقتضى اللفظ واحدا منها على القطع فلا كلام في حمله عليه ، والا
بان اقتضى اللفظ واحدا منها لا بعينه فهذا ما يسمونه بتعارض الاحوال .

(السابع) اذا تعين الحمل على هذه الامور المرجوحة ، ولم يوجد المرجح
فاذا انفرد واحد منها حمل اللفظ عليها وان اجتمع منها اثنان فأكثر ، ولم يتعد
الجمع بينهما فإنه يحمل اللفظ على كلها ان دل على الجمع قرينة ، والا فيقتصر
الحمل على واحد منها قليلا لمخالفة الدليل بحسب الامكان (٥٠) .

ان مجموع ما ذكره الاصوليون من الامور المخلة بالفهم هي اثنا عشر
نوعا السبعة المقدمة ، والتقديم ، والتأخير ، والتصريف ، وتغير الاعراب
والمعارض العقلي ، وعند التحقيق يرجع الى حالات خمسة : التخصيص ويدخل
فيه التقييد ، والنسخ ، والاشتراك ، والمعارض العقلي ، والمجاز ، ويدخل تحته
بقية الاقسام .

وبالتقسيم العقلي يوصل صورته الى (١٤٤) صورة ، وعند رجوعه الى
خمس تكون خمسة وعشرين صورة وما وقع غير مكرر ، ودار على آسنه
الاصوليين تعود الى (١٥) خمسة عشر نوعا (٥١) وهي كما يلي :

(٤٩) مشكاة المصابيح ص ٢٧٤ ، والبديخشي ٢/٢٧٦ . وشرح تنقيح الفصول
١٢١ - ١٢٥ .

(٥٠) المصدر السابق الاول ، والآخر ص ١٢٢ .

(٥١) وجه ذلك أن الامور المخلة خمسة : النسخ ، والمجاز ، والاضمار .

(النوع الاول) تعارض الاشتراك والنسخ (٥٣) .

لاشك أن كلا من النسخ والاشتراك خلاف الاصل ، فإذا دار الامر بين الافراد والاشتراك فالحمل على الافراد متعين ، لان الاشتراك يتضمن افساد السابغ من عدم فهمه للمراد ، والمتكلم لاشتغاله بالتفسير والايضاح (٥٣) .

فكذا اذا دار الامر بين كونه محكما ومنسوخا فالاصل كونه محكما ، ولا يصار الى النسخ الا بدليل ، وعند تعذر العمل به .

أما اذا دار الامر بين أن يكون منسوخا أو مشتركا - وقد مثل لذلك التبريزي بما لو قال النبي صلى الله عليه وسلم ، (صلوا كل يوم بعد الزوال مثلا ، ثم بعد ذلك قال : طوفوا في ذلك الوقت) فهذا يحتمل أن يكون لفظ الطواف موضوعا للصلاة كما هو موضوع لمعناه المهود ، فيكون مشتركا ، ويدل عليه ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم :- (الطواف صلاة ٥٠٠ الخ) ، فعلى هذا يدفع التعارض بينهما بأن المراد من الطواف هو الصلاة ، ويحتمل أن يكون باقيا على معناه المهود فيلزم حينئذ أن يكون ناسخا للقول السابق فتعارض الاحتمالان : الاشتراك والنسخ (٥٤) .

ففي هذه الحالة أيقدم الحمل على الاشتراك فيترك النسخ ، أم يقدم الحمل على النسخ ويترك الاشتراك ؟ فيه خلاف .

والنخصيص ، والاشتراك . ويضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين ($25 = 5 \times 5$) خمسة منها تكون متكررة فلا تحسب ، وخمسة تكون متعارضة مع نفسها كتعارض النقل مع النقل ، وتعارض اللفظ الموضوع لكل واحد من معنيين فأكثر ، أو هو المجاز مع المجاز وغير ذلك ، وهذه أيضا غير داخلية هنا فتبقى الصور خمس عشرة صورة .

(٥٢) الاشتراك كون اللفظ موضوعا لكل واحد من الحقيقتين المختلفتين فأكثر وضعما أولا من حيث هما كذلك ، والمشارك هو اللفظ الواحد المتعدد معناه

الحقيقي ، أنظر : (شرح تنقيح الفصول ص ١٣١ - ١٣٣) .

(٥٣) مشكاة المصابيح ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٥٤) الاسنوي ١/ ٢٢٩ ، والمنهاج مع البدخشى ١/ ١٢٦ - ١٢٧ .

ذهب الجمهور الى تقديم الاشتراك على النسخ^(٥٥) .
وذهب جماعة من الاصوليين ، ومنهم : التبريزي ، وغيره من الشيعة
الى تقديم النسخ على الاشتراك ، وتمسكوا في ذلك بما يأتي^(٥٦) .

(ادلة الجمهور)

استدل الجمهور على تقديم الاشتراك بما يلي :-
(الاول) ان الاشتراك لا يبطل الخطاب بل يورث التوقف الى ظهور
المراد منه ، والنسخ يبطل الدليل بالكلية والتوقف خير من الإبطال^(٥٧) .
(الثاني) ان النسخ أقل من الاشتراك والحمل على الاكثر والاغلب
أولى^(٥٨) .

(الثالث) ان النسخ يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره من الاشتراك
والتخصيص والتقييد ، فمثلا يجوز تخصيص العام بخبر الواحد والقياس ،
ولا يجوز النسخ بهما في القول بنسخ الدليل فيقدم عليه
الاشتراك^(٥٨) .

(٥٥) المصادر الثلاثة المتقدمة ، وغاية الوصول ص ٤٨ - ٤٩ ، ومسلم الثبوت
مع فواتح الرحموت ٢١١/١ ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٥٦) مشكاة المصابيح في التعارض والتعادل والتراجع ص ٢٨٩ ، وشرح تنقيح
الفصول ص ١٢١ .

(٥٧) المنهاج بشرحي البدخشي والاسنوي ٢٩١/١ - ٢٩٢ .

(٥٨) مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢١١/١ ، ومشكاة المصابيح ص ٢٨٩ ،
وشرح تنقيح الفصول ص ١٢١ .

(دليل القائلين بتقديم النسخ)

واستدل القائلون بتقديم النسخ على الاشتراك بعدة أدلة منها :

أولا - أن الأصل عدم تعدد الوضع : وأجابوا عن أدلة الجمهور - أولا - بعدم التسليم بكون الاشتراك أغلب من النسخ •

وثانيا - بأن خيرية التوقف والاجمال من النسخ ممنوع •

وثالثا - بأن الاحتياط في القول بالنسخ يقدم على ما لا يحتاط فيه كال تخصيص ، ولا يقدم على الاشتراك •

ورابعا - بأن مفاده الظن بالنسخ ، وعدم انباته بالظن ، وهذا لا يدخل بموضوعنا (٥٩) •

وأجاب الجمهور عن دليلهم - أولا - بالمعارضة بأصالة عدم النسخ و - ثانيا - بأن الاحتياط في أن يؤخر النسخ عن التخصيص ، يؤخره أيضا عن الاشتراك المتأخر عن التخصيص •

(والراجع) ما ذهب اليه الجمهور ، فإن النسخ أسوأ الحالات ، فلا يصار اليه الا عند تعذر غيره ، كما يحتاج الى العلم بالتاريخ من مصدر موثوق ، فلا يكفي فيه مجرد تعارض الاحتمالين ، وان دليل الجمهور سالم عن المعارضة بخلاف دليل المخالف والله أعلم •

ومن الجدير بالاشارة اليه أنه كلما كان الخلل في الفهم أقل كان المصير اليه أولى ، ولهذا قالوا : اذا دار الامر بين كون اللفظ مشتركا بين علمين ، وعلم ووصف مثل أن تقول : رأيت أسودين ، فحمله على شخصين مسميين به

(٥٩) شرح تنقيح الفصول ص ١٢١ •

(٦٠) مشكاة المصابيح للتبريزي ٢٨٩ •

أولى من حمله على شخص مسمي به ، وآخر متصف بالسواد ، لان الاختلال
بالفهم في الاول أقل ، وبه قدموا الحمل على الاشتراك بين العلم والمعنى على
الاشتراك بين المعنيين .

يقول البدخشي : (لكونه - أي الاشتراك - خلاف الاصل ، لايراه
اللبس فحيث كان الاعلام إنما تحمل على افراد أقل من أفراد المعاني لكونها
- أي أفراد المعاني - غير محصورة ولاخفاء في أن اللبس في المحدودة أقل مما
في غير المحصورة) (٦١) .

(النوع الثاني التعارض بين الاشتراك والمجاز)

كما اذا تعارض في الدليل احتمالان : استعماله في المعنى المجازي ، وكونه
مشتركا بين المعنيين فأكثر ، مثل لفظ النكاح في قوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح
آبائكم) اذ يحتمل كون النكاح الذي بمعنى الوطء حقيقة مستعملا مجازا في
مسيبه وهو العقد ، ليكون مجازا ، ويحتمل أن يكون مشتركا بينه وبين العقد ،
فقد تعارض فيه الاحتمالان ، وكذلك قوله تعالى : (حتى تنكح زوجا غيره)
يحتمل أن يكون النكاح حقيقة في الدخول (الجماع) ومجازا في مسيبه وهو
عقد النكاح ، فيجمل على الحقيقة ، وهو الجماع ، ولهذا ذهب الجمهور الى
أنه لا تحل المرأة المطلقة ثلاثا لزوجها الا بعد أن يعقد عليها زوج آخر ويدخل
بها ، وذلك حملا للفظ على معناه الحقيقي ، وترجيحا له على معناه المجازي
الذي هو العقد فقط ، ويحتمل أن يكون لفظ النكاح حقيقة في المعنيين : الوطء
والعقد لان اللفظ مستعمل في كل منهما ، فتحل المرأة المتبوتة بكل واحد من
العقد والوطء كما ذهب اليه بعض العلماء (٦٢) .

(٦١) الاسنوى ٢٩٤/١ ، والبدخشي ٢٩١/١ .

(٦٢) شرح الأبهج ٢١١/١ ، وشرح تنقيح الفصول للقراfi ص ١٢٣ ، ونسب
هذا الى سعيد بن المسيب ، وروى هذا القول عنه داود بن أبي هند ، بل
واشتهر عنه ذلك ، ولكن شكك في ذلك الحافظ بن كثير ، لانه روى
عنه حديث (لا ، حتى تذوقى عسيلته) ، ثم قال : (هذا من رواية سعيد

ومن أمثلة ذلك أيضا قول الشافعية : موطئة الاب بالزنى يحل للابن نكاحها ، لقوله تعالى : (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء) ، وهذه طابت للابن ، فإن قال الحنفية هذا معارض بقوله تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم) ، والنكاح حقيقة في الوطء ، أجاب الشافعية ، بل هو حقيقة في العقد في قوله سالى : (وأنكحوا الايامى منكم) ، وغيرها من الآيات واذا كان حقيقة فسي العقد لا يكون حقيقة في الوطء ، والا يلزم الاشتراك ، وان قالوا لولا وجود الاشتراك لزم المجاز قالوا ان المجاز خير من الاشتراك ، ففي مثل ذلك اختلف الفقهاء والاصوليون في تقديم أحد الاحتمالين على الآخر الى مذهبين :

المذهب الاول - مذهب جمهور الشافعية والحنابلة والشيعة وغيرهم وهو :-

تقديم المجاز على الاشتراك •

واستدلوا على ذلك بأدلة أهمها ما يلي :

الاول - إن المجاز أكثر وأغلب من الاشتراك بالاستقراء^(٦٣) ، حتى بالغ ابن جنى^(٦٤) وقال : أكثر اللغات مجاز ، والكثرة تفيد الترجيع • فالاصل

بن المسيب عن بن عمر مرفوعا على خلاف ما يحكى عنه ، فبيد ان يخالف ما رواه بغير مستند) وأيد ذلك الدكتور هاشم في فقه الامام سعيد بن المسيب ، ونقل عن ابن نجيم والعيني أنه رجع عن مذهبه - راجع في ذلك : (فقه الامام سعيد بن المسيب للدكتور هاشم ٣/٣٥١ - ٣٥٣ والى ص ٣٦٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٢٧٧ ، وعمدة القارىء ٣٠/٢٣٦ والبحر الرائق ٤/٦١) •

(٦٣) شرح غاية الوصول ص ٢٤٨ ، ومشكاة المصابيح ص ٢٩٠ ، والأبهاج مع الاستنوي ١/٢١١ ، و ٢١٦ ، ومسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ١/٢١٠ •

(٦٤) ابن جنى هو عثمان بن جنى أبو الفتح الموصلى ، من أئمة النحو والادب : ولد بالموصل وتوفى فى بغداد سنة ٣٩٣ • وقيل سنة ٣٣٠ وقيل سنة ٣٧٣ هـ من مؤلفاته (الخصائص - ط) وشرح ديوان المتنبي ، (الاعلام ٤/٣٦٤ ، ومفتاح السعادة ١٥/٢١١ والبلغة من تاريخ أئمة اللغة ١٣٧ - ١٣٨ ، وبغية الوعاة ٣/١٣٣) •

- كما قاله التبريزي وغيره - في جميع موارد التعارض - ترجيح الأغلب والأكثر (٦٥) .

الثاني - ان في المجاز اعمالا للفظ دائما ، فإنه ان كان معه قرينة تدل على ارادة المجاز أعملناه فيه ، والا أعملناه في الحقيقة ، بخلاف المشترك فإنه لا بد في اعماله من القرينة (٦٦) .

الثالث - ان في المجاز بلاغة قد لا توجد في المشترك ولهذا قيل : المجاز أغلب وأبلغ ، وأنه أوفق للطابع وأوجز (٦٧) .

الرابع - انه يؤدي الى مستبعد وهو الاشتراك بين المتضادين أو الى حكم أحد الضدين على الآخر كالفرد اذا اطلق مرادا به الحيض ، فيفهم الطهر أو العكس عند خفاء القرينة ، أما المجاز فلكون التضاد فيه أقل نزول منزله بالتناسب (٦٨) .

الخامس ان المجاز يشتمل على فوائد لا توجد في المشترك منها :

أ - الخلل بالفهم عند خفاء القرينة عند من لا يجوز حمله على معنيه ، أو معانيه ، بخلاف المجاز ، فإنه عند خفاء القرينة يحمل على الحقيقة .

ب - ومنها احتياجه الى قرينتين : أحدهما تعينه للمعنى المراد ، والاخرى تعينه للمعنى الآخر ، أما المجاز فيكفي فيه قرينة واحدة (٦٩) .

المذهب الثاني - واليه ذهب جماعة من الاصوليين ، ومنهم : التبريزي -

(٦٥) شرح البدخشى على المنهاج ٢٨٥/١ ، والأسنوى ٢٩٢/١ ، والمشكاة ص ٢٩٠ ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٢٢ ، وشرح الأبهج للسبكي ١١/١ (٦٦) المصادر السابقة وفواتح الرحموت ٣١٠/١ - ٣١١ ، والكوكب المنير ص ٤٣٨ .

(٦٧) فواتح الرحموت ٣١١/١ ، وارشاد الفحول ٣٦ .

(٦٨) ارشاد الفحول للشوكاني ٣٦ - ٣٧ ، والكوكب المنير ٤٣٨ - ٤٣٩ .

(٦٩) مسلم الثبوت ٣١١/١ ، والمصدر الثاني المتقدم .

تقديم المشترك على المجاز • استدلووا على ذلك بأن في المشترك فوائد لا توجد في المجاز ومفاسد في المجاز لا توجد في المشترك • أما الفوائد فمنها :-

أ - ان المشترك مفرد ، فلا يضطرب بخلاف المجاز فقد لا يطرد ، يؤدي الى الاضطراب المؤدى الى الخلل بالفهم منه •

ب - انه يجوز الاشتقاق من المشترك بمعنييه ، فيتسع الكلام ، نحو : قرأت المرأة بمعنى حاضت وطهرت ، بخلاف المجاز ، فلا يشتق منه الا من المعنى الحقيقي •

ج - وصحة التجوز باعتبار المعنى المشترك ، فتكثر الفوائد بذلك^(٧٠) .
وأما المفاسد فكثيرة فمنها ما يأتي :-

أولاً - ان المجاز قد يؤدي الى الغلط عند عدم القرينة ، فيحمل على المعنى الحقيقي أما المشترك فمعانيه كلها حقيقية •

ثانياً - ان المجاز يحتاج الى وضعين الوضع الشخصي باعتبار المعنى الحقيقي والوضع النوعي للعلاقة ، أما المشترك فيكفي فيه الوضع الشخصي لعدم احتياجه الى العلاقة بين معنييه •

ثالثاً - ان حمل اللفظ على المعنى المجازي مخالف للظاهر ، اذ الظاهر حملة على المعنى الحقيقي أما المشترك فإنه ظاهر في معنييه^(٧١) •

وأكثر هذه المفاسد والفوائد صالحة للإجابة عنها ولكن لا اختلاف في أن المجاز أغلب وأكثر ، فالحمل عليه أولى ، وبما تقدم من الأدلة التي ذكرها الطرفان يترجح ما ذهب اليه الجمهور •

يقول الشوكاني (والحق أن الحمل على المجاز أولى من الحمل على

(٧٠) ارشاد الفحول ص ٣٧ •

(٧١) المصدر نفسه ص ٣٧ •

الاشتراك لغلبة المجاز بلا خلاف ، والحمل على الاعم الأغلب دون القليل
النادر متعين (٧٢) .

(النوع الثالث - التعارض بين الاشتراك والتخصيص) :

كما أن الأصل في الالفاظ حمله على الأفراد دون الاشتراك ، وعلى
انحقيقة دون المجاز ، كذلك الأصل حمل العام على عموميه فإذا تعارض الحمل
على العموم مع التخصيص فهو أولى بالحمل عليه ، أما إذا تعارض التخصيص
والاشتراك بأن احتملها دليل ، ولم يوجد في الظاهر ما يرجح أحدهما على
الأخر .

مثال ذلك : الآية المتقدمة (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم) فسرهما الحنفية
(ما نكح آبائكم) بما وطئها آبائكم وفسرها الشافعية بما عقدوا عليها ، فعلى
الاول يلزم الاشتراك ، لانه استعمل حقيقة في العقد في قوله تعالى (وأنكحوا
الايامى منكم) ، وعلى الثاني يلزم التخصيص بالعقد الصحيح دون الفاسد .

مثال آخر : قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ومبايع) حمله المالكية الطيب بميل النفس ، فحينما مال نفس العبد الى الاربع
منها يجوز له نكاحهن ، ويلزم على هذا أن تخصص النساء بغير المحارم مما
يحل له نكاحها ، وفسره الشافعية بالحلال فمعناد ، فانكحوا ما حل لكم من
النساء ، ويلزم على هذا التفسير مجاز ، ويقول الشافعي لهم : المجاز خير من
الاشتراك (٧٣) .

فقد اختلف في تقديم أحد الاحتمالين على الآخر الى مذهبين :
(الاول) مذهب الجمهور ، وهو تقديم التخصيص على الاشتراك ،
واستدلوا على ذلك بأدلة منها ما يأتي :

(٧٢) المصدر السابق .

(٧٣) شرح المحلى على جمع الجوامع ٢١٦/١ ، والأسنوى ٢٩٣/١ ، ومشكاة
المصابيح ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ، وشرح الأبهج والأسنوى ٢١٢/١ ، و ٢١٦ .

(الاول) ان التخصيص أولى من المجاز ، والمجاز أولى من الاشتراك^(٧٤) .
 (الثاني) ان التخصيص لا يحتاج الى وضعين كالمجاز ، والاصل عدم
 تعدد الوضع .

(الثالث) ان التخصيص اكثر وأغلب على الاشتراك^(٧٥) .

(المذهب الثاني) تقديم الاشتراك على التخصيص ، وهو مذهب جماعة ،
 ومنهم الخفية ، وبعض الشيعة ، وربما يستدلون بأن اولوية التخصيص على
 الاشتراك بحيث صار مثلاً : (ما من عام الا وقد خص) يرجحه على
 الاشتراك .

وأخيراً أن الراجح ما ذهب اليه الجمهور ، اذ لا دليل للمخالف يعتمد
 عليه ، ومن ناحية أخرى فقد ذهب جمهور المفسرين وغيرهم الى أن المراد
 من الآية العقد ، فيحرم بمجرد العقد الصحيح موطوء الأب ، وان كان
 الخلاف قد حصل في حرمة موطوء الأب بمجرد الوطء^(٧٦) .

(النوع الرابع - التعارض بين الاشتراك والاضمار) :

من أمثلة ذلك : قوله تعالى (واسأل القرية)^(٧٧) فإن القرية فسرت
 بتفسيرين :

(أحدهما) انها مشتركة بين الابنية والاهل ، فعلى هذا يكون الكلام
 حقيقة والسؤال يكون قرينة على ارادة اهل منها .

(٧٤) المشكاة ص ٣٨٨ ، وغاية الوصول ٤٩ ، وشرح الأبهج ٢١٢/١ .

(٧٥) المصدر السابق الثالث ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٢٢ .

(٧٦) مشكاة المصابيح ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٧٧) سورة يوسف ٨٢/١٣ .

(والثاني) انها حقيقة في الانبياء فقط ، فحينئذ يكون مجازا بأضمار
مضاف : أي أهل القرية^(٧٨) .

مثال آخر : قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) يحتمل أن يكون انباء
للنبيص ، فيكون مشتركا بين الالصاق ، والتبويض ، فيجوز على هذا مسح
بعض الرأس ، كما ذهب الى هذا الشافعي وأصحابه ، ويحتمل أن يكون الباء
داخلا على المسموح بها ويحتاج الى اضممار ، تقديره : امسحوا بماء أيديكم
رؤوسكم ، فعلى هذا يجب مسح جميع الرأس ، والى هذا ذهب المالكية^(٧٩) .

فعند تعارض هذين الاحتمالين ذهب الجمهور الى ترجيح الاضممار على
الاشتراك ، واستدلوا على ذلك :

(أولا) بأن دلالة اللفظ على المعين - على تقدير الاضممار - ظاهرة
لا يتحقق الاجمال فيها الا في صورة تعدد الامور المتساوية الصالحة للاضممار ،
وعدم وجود قرينة تعيين أحدها أو ترجحه ، أما المشترك فالاجمال في جميع
صوره متحقق اذا كان منفكا عن القرائن المعينة للمراد منه .

(ثانيا) بأن الاضممار من باب الایجاز والاختصار فهو من محاسن
الكلام ، قال صلى الله عليه وسلم : [أوتيت جوامع الكلم ، واختصر في هذا
الكلام اختصارا^(٨٠)] .

(٧٨) راجع تفسير العلامة أبي السعود العمادى ٥/٥٠٠ - ٥٠١ ، والبيضاوى
ص ١١٨ ، وتفسير آيات الأحكام لمحمد علي سايس القسم الثاني
ص ٦٣ - ٦٦ ، والمغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ٧/٤٧٠ و ٤٨٢ -
٤٨٤ ، وفتح القدير ٣/٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٧٩) شرح تنقيح الفصول ص ١٢٣ وص ١٠٤ - ١٠٥ ، والأبهاج لابن السبكي
٢١١/١ والاسنوى ٢١٦/١ .

(٨٠) رواه البيهقي في شعب الايمان ، والدارقطنى عن ابن عباس ، وأبو يعلى
ابن عمر بن الخطاب راجع : (فيض القدير ١/٥٦٣) وورد بدون المقطع
الثاني في حديث طويل : (فضلت على الانبياء بسنت - ومنها - أوتيت
جوامع الكلم ٠٠) [فيض القدير ٤/٤٣٨] ، وذكره الشيباني بلفظ

وليس المشترك بهذه الصفة ، فكان الاضمار أولى^(٨١) .
 وذهب جماعة الى تقديم الاشتراك على الاضمار ، واستدلوا على ذلك بأن
 الاضمار يحتاج الى ثلاث قرائن : ما يدل على أصل الاضمار ، وما يدل على
 موضوعه ، وما يدل على تعيين أو ترجيح المضمّر ، أما المشترك ، فيحتاج الى
 قرينة واحدة ، وهي : ما يدل على المعنى المقصود من اللفظ ، فهو أولى^(٨٢)

ويجاب بأن الاضمار - لكونه غير مجمل الا في صورة واحدة - لا يحتاج
 الى القرائن الثلاثة الا في الصورة الواحدة المستثناة كما تقدم ، والمشارك يحتاج
 اليها في جميع صورها^(٨٣) .

والراجع - ما ذهب اليه الجمهور من تقديم الاضمار على الاشتراك
 لسلامة دليلهم ، ولغلبة الاضمار على الاشتراك في كلام الفصحاء^(٨٤) .

يقول التبريزي (والحق الحقيق بالاعتماد ترجيح الاضمار على
 الاشتراك لاصالة عدم تعدد الوضع ، ولا يعارضه أصالة عدم الاضمار لأن
 أصالة عدم تعدد الوضع مزيل لها ، ولغلبة الاضمار بحيث ادعى بعضهم أنه
 أكثر من المجاز ، وترشدك الى غلبته ملاحظة الكتاب والسنة ، مثل قوله
 تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير)^(٨٥) ، و (الخمر حرام) ،

(أوتيت جوامع الكلم واختصرت لي الحكم اختصارا) ، وقال : رواه
 العسكري في الأمثال عن جعفر بن محمد عن أبيه وهو مرسل ثم قال :
 قال شيخنا : وفي سنده من لم أعرف ، راجع (تمييز الطيب من الخبيث
 ص ٤٧) .

(٨١) مشكاة المصابيح ٢٩٢ .

(٨٢) المصدر السابق .

(٨٣) نفس المرجع ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٨٤) غاية الوصول ص ٤٨ - ٤٩ ، شرحي الأسنوي ٢٩٢/١ - ٢٩٣ .

والبدخشى ٢٨٦/١ - ٢٨٧ .

(٨٥) سورة الانعام .

و (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) (٨٦) ، الى غير ذلك من الآيات والأحاديث (٨٧) .

ومن هذا القليل أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : (في خمس من الأبل نساء) (٨٨) فإن لفظ (في) يحتمل أن يكون مشتركا بين السبية والظرفية ، فيكون تقديره بسبب الخمس تجب نساء ، ويحتمل أن يكون خاصا ولكن يقدر مضاف تقديره : في خمس من الأبل يجب مقدار نساء (٨٩) .

(النوع الخامس تعارض الاشتراك والنقل)

فكما أن الأصل عدم الاشتراك والمجاز ، كذلك الأصل استعمال اللفظ في معناه الأصلي ، وإن النقل عارض لا يصار إليه إلا عند تعذر المعنى الأصلي أما إذا تعارض كونه محمولا على النقل عن معناه الأصلي ، وكونه مشتركا بين أكثر من معنى ، هذا هو موضع الكلام .

مثال ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : (الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح الكلام فيه - الحديث) فيحتمل أن يكون لفظ (الصلاة) مشتركا بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي ، فلا يدل على وجوب الطهارة لها لاحتمال المعنى اللغوي الغير المشترط ذلك فيه ، ويحتمل فيه أيضا إرادة المعنى الشرعي المشترط له الطهارة ، فيكون مجملا ، لتساوي المعنيين ، كما أنه يحتمل أن

(٨٦) سورة النساء - فإن تقدير الآية الأولى حرم عليكم أكل الميتة ، وأكل الدم ، وأكل لحم الخنزير ، أو حرم عليكم الانتفاع بالميتة وبالدم وبلحم الخنزير ، والفرق بين التقديرين واضح ، وتقدير المكان الثاني - شرب الخمر حرام ، وتقدير المكان الثالث - حرم عليكم نكاح أمهاتكم ونكاح بناتكم ، فإن الكل بحاجة إلى التقدير واضحا ومضاف .

(٨٧) مشكاة المصابيح ص ٢٩٣ .

(٨٨) هذا جزء من حديث تقدم .

(٨٩) راجع شرح المحلى ١/ ٣١٢ - ٣١٣ ، وغاية الوصول ص ٤٨ ، والكوكب المنير ٤٣٩ ، والمنهاج بشرح البدخشي ١/ ٢٨٥ ، والاسنوي ١/ ٢٩٢ .

يكون لفظ الصلاة منقولا به الى المعنى الشرعي ، فيدل على وجوب الطهارة في الطواف ، قضاء لحق المشابهة .

مثال آخر : أن يقول الشافعي : الكلب نجس لقوله صلى الله عليه وسلم (طهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يفضله سبعا ٠٠٠) الحديث ، والطهارة في عرف الشرع منقولة الى ازالة الحدث والخبث ، ولا حدث ، فيتعين الخبث ، فيقول المالكي : لفظ الطهارة مشترك بين ازالة الاقذار وبين الغسل على وجه التقرب الى الله تعالى ، لانه مستعمل فيهما حقيقة اجماعا ، والاصل عدم التغير ، والتقرب الى الله تعالى كان معلوما لهم ، بقوله تعالى : (ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله زلفى) ، والمشارك مجمل ، فيسقط الاستدلال به حتى يبين الخصم الترجيح ، فيقول الشافعية : المنقول الى العبادة المخصوصة أولى من الاشتراك^(٩٠) .

ففي مثل هذا اختلف الاصوليون وذهبوا الى مذهبين :-

(المذهب الاول) ذهب جمهور من الاصوليين من الشافعية ، والحنابلة ، وجمهور الشيعة الى أن النقل أولى من الاشتراك^(٩١) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :-

(الاول) ان النقل أكثر ، وأغلب ، والحمل على الأكثر الاغلب أولى ، فالحمل على النقل أولى^(٩٢) .

(الثاني) ان المنقول لا يتمتع العمل به لافراد مدلوله قبل النقل وبعده ، وأما المشترك فلا يعمل به الا بقرينة تعين أحد معنيه مثلا الا على القول بحمله

(٩٠) مفتاح الوصول للتلمساني ٧٣ - ٧٤ ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ١٢٣ ، شرح الأبهج والاسنوي ٢١٠/١ ، ٢١١ - و ١٢٦ .

(٩١) مشكاة المصابيح ص ٢٧٦ .

(٩٢) غاية الوصول ص ٤٨ .

على جميع معانيه ، والحمل على ما لا يمتنع العمل به أولى ، فالحمل على النقل أولى^(٩٣) .

(الثالث) ان الاصل في الاستعمال الافراد ، والمنقول كذلك في الحالين ، والمنقول هو الاصل ، فهو أولى بالحمل عليه ومن المعلوم أن ذلك التعدد يؤدي الى الاختلال بفهم السامع للمعنى المقصود ، ولا كذلك المنقول^(٩٥) .

(المذهب الثاني) ذهب جماعة منهم الى أن الاشتراك أولى من النقل ، واستدلوا على ذلك بأدلة منها :-

(الاول) ان المشترك لا يقتضي نسخ الوضع السابق ، والنقل يقتضيه^(٩٦) .

(الثاني) ان الاشتراك لم ينكره أحد من أهل العلم في لغة العرب وأنكر النقل كثير من المحققين^(٩٧) .

(الثالث) ان المنقول قد لا يعرف منه المعنى المنقول عنه ، فيحمل على المعنى الاصلي ، فيقع في الغلط^(٩٨) .

(الرابع) ان المشترك أكثر وجودا من المنقول^(٩٩) .

ونوقشت أدلة القائلين بتقديم الاشتراك على النقل بما يلي :-

أولا - بعدم التسليم بأستلزام النقل لنسخ المعنى السابق ، وذلك لان

(٩٣) الكوكب المنير ٤٣٩ ، شرح الاسنوي ٢٣٩٣/١ ، وارشاد الفحول ص ٢٧ .

(٩٤) المصدر الاخير ومشكاة المصابيح ٢٧٨ .

(٩٥) ارشاد الفحول ص ٢٧ ، ومشكاة المصابيح ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٩٦) المصدر السابق .

(٩٧) المصدر السابق .

(٩٨) المرجعين السابقين .

(٩٩) راجع شرح البدخشي على المنهاج ٢٨٥/١ .

المعنى المنقول اليه اما أن يكون مشتهرا ، فيتعين حمل اللفظ عليه ، وأما ألا يشتهر ، فيتعين حمله على المعنى الاصلي المنقول عنه ، فلم يستلزم النسخ للمنقول عنه مطلقا ، على أن استلزامه لذلك لا يقتضي الخلل ، لما عزم من تعيين أحدهما لحمل اللفظ عليه (١٠٠) ، وعلى فرض التسليم بذلك فهو معارض بنوقف المشترك في افادة المراد على القرينة دون النقل .

و - ثانيا - يناقش الثاني بأن مجرد الانكار للنقل وعدمه للاشتراك لا يفيد أولويته عليه ، ولئن سلم ذلك فلا نسلم عدم انكار أحد الاشتراك (١٠١) .

فإن الفقهاء في وجود المشترك وعدمه ذهبوا الى مذاهب أربعة :

١ - وجوب وجوده بناء على المصلحة في وجوده .

٢ - استحالة .

٣ - انه ممكن غير واقع .

٤ - انه ممكن واقع (١٠٢) .

ثم أن أريد بأكثر المحققين أنهم أنكروه مطلقا فهو ممنوع ، بل الظاهر اتفاق المحققين على وجوده في الجملة ، وإن أريد أن أكثر المحققين أنكروا النقل في لفظ الصلاة المفروضة في المثال فهو ممنوع أيضا ، بل الظاهر أيضا ذهاب الأكثر الى بطلانه ، ولئن سلم ذلك كله لانسلم استلزامه للترجيح مطلقا ، بل هذا خصوص المثال ، وهو لا يفيد أمرا كلياً ، فلا تقرب في الدليل (١٠٣) .

(١٠٠) ارشاد الفحول ص ٢٧ - ٢٩ .

(١٠١) راجع شرح البدخشي على المنهاج ٢٨٥/١ .

(١٠٢) شرح الاسنوى على المنهاج ص ٢٧٧ .

(١٠٣) مشكاة المصابيح ص ٢٧٧ .

(في الخيل زكاة) و (ليس في الذكور من الخيل زكاة) (١٠٦) . وعدم تأخر العام عن الخاص ، ومنه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : (فيما سقت السماء والأنهار ، والعيون ، أو كان عثريا ، أو ما يسقى بالسيل ، وفي رواية أو بقلا : - أي ما يشرب بمروقه ، أو ما يشرب من النهر - العشر ، وفيما سقى بالسواني ، أو النضج - أي ما يسقى بالقرب ، أو الساقية فنصف العشر) (١٠٧) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) (١٠٨) .

فانه يحتمل أن يكون العام ناسخاً للخاص ، كما ذهب اليه الامام الأعظم وغيره ويحتمل أن يكون العام مخصصا كما ذهب اليه الامام الشافعي وغيره . ففي مثل ذلك وعند تعارض الاحتمالين اختلف الفقهاء والاصوليون الى مذاهب ثلاث :

(١٠٦) . روى الحديث بلفظ (ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة) الشيخان ، وصاحب السنن الأربعة ، والامام أحمد ، ومالك وغيرهم عن أبي هريرة « رضي الله عنه » ، راجع : (فيض القدير مع الجامع الصغير ٣٦٩/٥ و ٣٧٤ ، وموطأ مالك مع شرح الزرقاني ١٣٧/٢ ، وسنن أبي داود ٣٦٩/٢ - ٣٧٠ ، ولفظه : (ليس في الخيل والرقيق زكاة الا زكاة الفطر في الرقيق) ، ونصب الراية ٢٥٦/٢) ، وسنن ابن ماجه ٥٧٩/١ - ٥٨٠ ، ومشكاة المصابيح في التعارض والتعادل والترجيح ص ٢٧٩) .

(١٠٧) . رواه الامام أحمد ، والبخاري ، وصاحب السنن الأربعة عن ابن عمرو ابن العاص وغيرهم ، راجع (الجامع الصغير مع شرح فيض القدير ٤٦٠/٤ وابن ماجه ٥٨٠/١ - ٥٨١ ، وسنن أبي داود ٣٧٠/١ ، وموطأ للامام مالك مع شرح الزرقاني ١٣٠/٢ - ١٣١) .

(١٠٨) . رواه الشيخان ، وصاحب السنن الأربعة ، والأئمة الثلاثة : مالك والشافعي ، وأحمد عن أبي سعيد الخدري ، راجع : (الجامع الصغير ٣٧٦/٥ - ٣٧٧ ، وموطأ الامام مالك بشرح الزرقاني ١٣٠/٢ - ١٣٥ ، وسنن أبي داود ٣٥٧/١ ، وابن ماجه ٥٧٤/١ ، والترمذي ٢٢-٢٣/٣) .

المذهب الأول وأدلتهم :

ذهب جمهور الأصوليين ، ومنهم : فخر الدين الرازي ، والشافعي ، وجماعة من الشيعة الإمامية الى تقديم التخصيص على النسخ ، وترجيحه عليه ، واستدلوا على ذلك بأدلة ، أهمها ما يلي :

(الدليل الأول) : ان التخصيص أقرب من النسخ في النظر ، لفلبته وندرة النسخ بالنسبة اليه ، فان أكثر العمومات الشرعية مخصصة وأما الأحكام المنسوخة فقليلة جداً ، فتعين الحمل على التخصيص عند تعارضها (٩٠١) . أما كون التخصيص أكثر فواضح لمن تتبع نصوص الشريعة ، وأما كون الحمل على الأغلب أولى فلأنه اذا كان أغلب في الاستعمال كان أغلب على الظن كمن دخل مدينة أغلبها مسلمون ، فمن يراه يظن مسلماً وان جاز خلافه .

ونوقش الدليل (أولا) بمنع كونه أغلب ، وان سلم فلا يسلم حجية الظن المستفاد من الغلبة في المقام ، و (ثانياً) بالمعارضة ، فان جماعة قالوا بأكثرية النسخ من التخصيص ، و (ثالثاً) بأن النسخ قسم من التخصيص ، لأن النسخ تخصيص في الأزمان ، وذاك تخصيص في الأعيان ، فلا معنى لدعوى مرجوحيته .

وأجاب التبريزي عن (الأول) بأن عدم التسليم لا وجه له لوضوحه ، والتفريق بين بعض أنواع التخصيص وبعضها بدخوله في محل النزاع خرق للاجماع . لأن كل من قدم التخصيص قدمه مطلقاً ومن غير تفصيل ، وعن (الثاني) ، بأن هذه المعارضة لو سلمت لكان الترجيح مع الأول لمصير معظم العلماء اليه ، وعن (الثالث) بأن انكار مرجوحية النسخ على التخصيص بالمعنى المشهور مما لا مساغ لانكاره . ومجرد الاشتراك في معنى التخصيص نظراً الى المعنى لا يقتضي المساواة بينهما ، كيف وقد بلغ التخصيص في الشيوع والكثرة الى حد قيل معه (ما من عام الا وقد خص

(١٠٩) مشكاة المصابيح في التعارض والتبادل والتراجع ص ٢٧٩-٢٨٠ .

منه البعض (١١٠) .

(الدليل الثاني) : ان النسخ يرفع الأمر الثابت بخلاف التخصيص ،

فلا يشترط كونه ثابتاً ، فيترجح احتماله على النسخ (١١١) .

ونوقش بأن الاعتبار ان كان بالظاهر فلا ريب أن كلا من النسخ والتخصيص يرفعان ما ثبت في الظاهر من عموم الحكم للأفراد كما في التخصيص ، وعموم الخاص في الأزمان كما في النسخ ، وان كان بالنسبة الى الواقع فظاهر أن كلا منهما رفع للأمر الغير الثابت ، لظهور أن الحكم غير ثابت فيهما في الواقع ونفس الأمر . والا لزم البداء وهو محال .

ويدفع الاعتراض - أولاً - بأن النسخ رفع للحكم الثابت واقعاً ضرورة ثبوته كذلك قبله ، وان كان ثبوته بالنسبة الى زمان النسخ مبنياً على الظاهر و - ثانياً - بالالتزام بأن الحكم المنسوخ ثابت بحسب الواقع مطلقاً ، ورفع النسخ لا يوجب البداء ، لأنه عبارة عن تغير العلم والارادة الحقيقية ، والتكليف عبارة عن الارادة الالزامية الابتلائية (١١٢) .

(الدليل الثالث) : ان في التخصيص جمعاً بين الدليلين ، وفي النسخ

اهمالاً لأحدهما : بمعنى الفائته رأساً ، وانما يوجب افعال عمومته بالنسبة الى الأزمان ، وهذا حاصل في التخصيص أيضاً ، اذ فيه افعال لعمومه في الأعيان بما تقدم في مبحث التخصيص من أن الجمع حقيقة أعمال الدليلين في وقت واحد ، ولا شك أن مثل هذا غير موجود في النسخ (١١٣) .

(الدليل الرابع) : ما ثبت عن الأئمة من أنهم قالوا : (حلال محمد

صلى الله عليه وسلم حلال الى يوم القيامة ، وحرامه حرام الى يوم

القيامة) (١١٤) .

(١١٠) المصدر نفسه .

(١١١) المصدر السابق ص ٣٨٠ .

(١١٢) المصدر السابق .

(١١٣) المصدر السابق .

(١١٤) مشكاة المصابيح ص ٣٨٠ .

ونوقش هذا - بعد التسليم بثبوته وصحة الاحتجاج به - بأن هذا
انما يدل على استمرار الأحكام الشرعية من حيث النوع والعموم بمعنى عدم
جواز تطوق النسخ عليه وازالته بشريعة أخرى، وهذا مسلم ، ولكن لا يفيد في
محل النزاع ، وأما دلالته على استمرار الأحكام الشرعية الشخصية فغير مسلم
به ، اذ قد ثبت بالدليل مع الواقع تحقق النسخ ، فلا يترك مثل هذا العلم
بخبر مرسل غير متحقق الثبوت أو متحقق لكن ممن لا يسلم حجية
كلامه (١١٥) .

(الدليل الخامس) : التخصيص خير من الاشتراك ، والاشتراك خير
من النسخ ، فالتخصيص خير من النسخ (١١٦) ، هذا ، وقد تقدم في مبحث
تعارض العام والخاص أدلة كثيرة للطرفين فليراجع (١١٧) .

المذهب الثاني وأدلتهم :

وذهب جماعة أخرى - ومنهم جمهور الحنفية وبعض الشيعة كالشيخ
الطوسي وغيره - الى تقديم النسخ على التخصيص عند احتمالهما ، واستدلوا
على ذلك بأدلة أهمها :

(الأول) : ما تقدم في مبحث التخصيص من أن من قال : أقتل زيداً
ثم قال : لا تقتلوا المشركين كان ذلك بمنزلة أن يقول ، لا تقتل زيداً
ولا عمراً الخ ، فكما أن الثاني لا يحتمل الا النسخ كذلك
الأول (١١٨) .

(الثاني) : إن التخصيص للعام بيان له ، ولا يجوز تقديم البيان

(١١٥) نفس المصدر ٣٨٠ - ٣٨١ .

(١١٦) شرح الأسنوي ٣٩٤/١ ، والمنهاج مع البدخشي ٣٩١/١ .

(١١٧) راجع عندنا ٣٩٧/١ وما بعدها .

(١١٨) مشكاة المصابيح ص ٣٨٣ .

على المبين .

(والجواب) كما تقدم أن المتقدم هو الدليل بدون صفة البيان .

(الثالث) : قول ابن عباس « رضي الله عنه » ، [كنا نأخذ بالأحدث

فالأحدث] وتقدم الجواب عنه أيضاً (١١٩) .

(الرابع) : قياس العام المتأخر على الخاص . فكما أن الخاص المتأخر

يبطل حكم العام المتقدم لكونه منافياً متأخراً ، كذلك العام المتأخر يبطل

حكم الخاص المتقدم لكونه منافياً متأخراً (١٢٠) .

(ويجاب) بأن إبطال الخاص للعام ليس لمجرد كونه منافياً متأخراً

فقط ، بل ذلك مع قوة دلالة وعدم صلاحية العام المتقدم المتقدم لإبطاله ،

فالقياس مع الفارق (١٢١) .

(والراجع) ما ذهب الجمهور إليه من تقديم التخصيص على النسخ

وذلك لأمور :

(منها) : سلامة أكثر أدلتهم من الاعتراض ، بل وأكثر الشبه عليها

واه وضعيف ، (ومنها) : ضعف حجج الخصم ، بل أكثرها مفقود الحجية ،

ولهذا ذهب الجمهور إلى الأخذ به ، بل وقد بالغ بعضهم فجعل المصير إلى

التخصيص متعيناً من غير اشكال وجعل النزاع في سبب ذلك ومنشئه ،

فيقول التبريزي من الإمامية : (ولا ريب حينئذ - أي حينما دار الأمر بين

التخصيص والنسخ - في رجحان التخصيص من جهة كثرته وشيوعه ووهن

العام في أفرادها بالنسبة إلى ظهور الخاص في أزمانه ، إلا أن الاشكال في

منشأ هذا الظهور ، وأنه هل هو اللفظ ، أو غلبة تأييد الأحكام واتصافها

(١١٩) مشکاة المصابيح ص ٢٨٣ .

(١٢٠) المصدر نفسه ص ٢٨٣ .

(١٢١) نفس المرجع .

بالدوام ، وندرة النسخ في شريعة خير الأنام - صلى الله عليه وسلم وصحبه
أجمعين - أو ما دل على بقاء الحلال والحرام الى يوم القيامة (١٢٢) .

النوع السابع - التعارض بين النسخ والنقل :
النوع الثامن - التعارض بين النسخ والمجاز :
النوع التاسع - التعارض بين النسخ والاضمار :

ففي هذه الأمور بل وفي جميع الصور التي تعارض فيها النسخ مع
غيره يعتبر النسخ مرجوحاً ، والاضمار والمجاز وغيرهما يكون متقدماً عليه
عند تعارض احتمالهما (١٢٣) ، وذلك - أولاً - لأن النسخ يؤدي الى ابطال
أحدهما بخلاف تلك الأمور : و - ثانياً - لأن النسخ بالنسبة الى هذه
الأمور قليل ، وهما أكثر وأغلب ، والحمل على الأغلب متعين (١٢٤) .

يقول التبريزي : (والظاهر أن ذلك مجمع عليه بين الأصوليين) (١٢٥) .
ويقول الأسنوي : [اعلم أن التخصيص الذي سبق ترجيحه على
الاشتراك هو التخصيص في الأعيان ، أما التخصيص في الأزمان - وهو
النسخ - فإن الاشتراك خير منه فيكون الباقي - أي من المجاز والاضمار
وغيرهما - أولى منه بطريق الأولى ، وذلك لأن الاشتراك ليس فيه ابطال ،
بل غايته يقتضي التوقف الى القرينة ، والنسخ يكون مبطلاً] (١٢٦) .

النوع العاشر - التعارض بين التخصيص والمجاز :

فاذا تعارض في دليل احتمال التخصيص والمجاز كما في قوله تعالى :

-
- (١٢٣) المصدر السابق (٢٨١) .
(١٢٣) مشكاة المصابيح ص ٢٨٠ وشرح تنقيح الفصول ص ١٢١-١٢٣ .
(١٢٤) شرح الأسنوي مع الابهاج ٢١٠/١ ، ١١٦ ، وشرح تنقيح
الفصول ص ١٢٣ .
(١٢٥) مشكاة المصابيح ص ٢٩٠ .
(١٢٦) شرح الأسنوي ٢٩٤/١ ، والمنهاج مع البدخشي ٢٩١/١ ، وشرح
الابهاج ٢١٥/١ .

[ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه] فانه يحتمل التخصيص : أي الا
من لم يذكره ناسياً - كما عند الحنفية . ويحتمل المجاز بذكر التسمية
وارادة الذبح . لأن السذبح يذكر التسمية عنده غالباً ، واليه ذهب
الشافعية^(١٢٧) . وكما في قوله تعالى : [اقتلوا المشركين كافة] . فانه يحتمل
التخصيص بغير أهل الذمة . لقوله تعالى : [حتى يعطوا الجزية] . ويحتمل
المجاز بأن يكون من قبيل تسمية الكل وارادة الجزء^(١٢٨) . مثال آخر : أن
نقول : التبييت شرط في صحة صوم رمضان . والقضاء . والنذر . قياساً
للاول المختلف فيه بيننا وبين الحنفية على الآخرين . ولقوله صلى الله عليه
وسلم : [من لم يبيت - وفي رواية - من لم يجمع الصوم بالليل] ٠٠٠
الآتي . ويعارض الحنفية دليلنا هذا بما ورد [أن النبي « صلى الله عليه
وسلم » قدم المدينة يوم عاشوراء . فرأى اليهود صائمين ، فسأل عليه
السلام عن صومهم . ويومهم . فقيل هذا يوم أنجى الله تعالى فيه موسى (ع) ،
وأهلك عدوه . وكان موسى (ع) يصومه شكراً . ونحن نصومه اتباعاً له] .

ففي هذه الحالة يقدم التخصيص على المجاز^(١٢٩) . وذلك لأمور :
(الأول) أن الباقي من العام بعد التخصيص متعين للعمل ، بخلاف
المجاز قد لا يتعين ، كما اذا تعدد الاحتمال فيه مع عدم قرينة تعين واحداً
منه^(١٣٠) . وهو المراد بقول الشوكاني [لأن السامع اذا لم يجد قرينة تدل
على التخصيص حمل اللفظ على عمومته . فيحصل مراد المتكلم . وأما في المجاز

-
- (١٢٧) الكوكب المنير ص ٤٣٩ . والاستوي ٢٩٤/١ .
(١٢٨) مشكاة المصابيح ص ٢٩٠ .
(١٢٩) شرح المحلى ١/٣١٣ . ولب الأصول مع شرحه ص ٤٨ . والمنهاج مع
شرح البدخشي ١/٢٩٠ . والأسنوي ١/٢٩٣ - ٢٩٤ . وارشاد
الفحول ص ٢٨ . وشرح تنقيح الفصول ص ١٢٥ . والابهاج ١/٢١٥ .
(١٣٠) الكوكب المنير ص ٤٣٩ . والمصادر الثلاثة المتقدمة : الاول والثالث
والرابع .

فالسامع اذا لم يجد قرينة تدل على التخصيص فلا يحصل مراد المتكلم [١٣١] .

ويقول الأسنوي : [لان العام يدل على جميع الافراد . فاذا خرج البعض بقيت دلالته على الباقي من غير تأمل . وأما المجاز فربما يتعين . لأن اللفظ وضع ليدل على المعنى الحقيقي . فاذا انتفى بقرينة صرف اللفظ الى المجاز يحتاج الى نوع تأمل واستدلال . لاحتمال تعدد المجازات] [١٣٢] .

(الثاني) ان ذلك التخصيص للعام مما جرت به عادة أهل اللسان كما لا يخفى . فيجب الأخذ به لظهور الاتفاق من علماء الشريعة على اعتبار ما جرت به عادتهم وعرف لغتهم . يؤيد ذلك قوله تعالى : [وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه] [١٣٣] .

(الثالث) اتفاق الأصوليين على ترجيحه على المجاز ومنهم : جميع الشيعة الامامية . وبه استدلل التبريزي وقال : [لان أقبل ما يحصل منه الظن بصحة المتفق عليه] [١٣٤] .

(الرابع) ان التخصيص أتم فائدة من المجاز . وذلك لأمور منها :
أ - ان اللفظ عند التخصيص يبقى معتبرا في الباقي من غير احتياج الى تأمل واجتهاد . ولا كذلك المجاز . اذ قد تصرف القرينة اللفظ عن المعنى الحقيقي ولا تنهض لتعيين المعنى المراد . فيحصل الاجمال .
ب - ان المجاز يحتاج الى ملاحظة العلاقة دون المجاز .
ج - وان المقصود يحصل على تقديري وجود القرينة الدالة عليه . وعدمه .
أما الاول فظاهر . وأما الثاني فلأنه يجري اللفظ على عمومه . فيندرج

(١٣١) ارشاد الفحول ص ٢٨ .

(١٣٢) شرح الأسنوي ٢٩٤/١ .

(١٣٣) سورة ابراهيم ٤/١٤ .

(١٣٤) مشكاة المصابيح ص ٢٨٤ .

فيه المقصود من اللفظ وغيره ، بخلاف المجاز ، فانه على تقدير عدم القرينة يحمل اللفظ على حقيقته التي هي قد لا تكون مقصودة أصلا (١٣٥) .

واعترض على هذا النوع من التعارض وتقديم التخصيص - أولا - بأنه نوع من المجاز ، فكيف يترجح على مثله ؟
ويجاب (أولا) بأن مجرد الاشتراك في التسمية لا يمنع من الترجيح ، بل يجب المصير اليه لو قام الدليل عليه .

(واعترض) - ثانيا - على كون التخصيص أغلب بأن المجاز أكثر ، فان المجاز كثير جداً ، حتى ادعى بعضهم أن أغلب اللغات مجاز ، فلا بد من اثبات ندرة المجاز .

ويجاب عنه - أولا - بأن الكلام في الاستعمالات ، ولا ريب ان العمومات المخصصة ، واستعمال العام في الخاص كثير ، وقد ادعى أن الألفاظ المدعى عمومها مشتركة بينها وبين الخصوص ، بل قد قيل انه حقيقه في الخصوص كما انه لا شبهة في ان الاستعمالات المجازية نادرة جداً .

وثانيا - بأن المجازات - وان كانت أكثر من التخصيص الا ان التخصيص في العام أكثر من التجوز فيه ، فمثلا في أكرم العلماء التخصيص أكثر من المجاز ، فان ارادة غير العلماء مثلاً فيه أكثر من ارادة خدام العلماء (١٣٦) .

هذا ومما تحسن الإشارة اليه ، هو انه اذا دار الأمر بين تخصيص العام أو تقيد المطلق ، وبين حمل اللفظ على أبعد مجازاته كما في قوله صلى

(١٣٥) المرجع السابق .
(١٣٦) مشكاة المصابيح للتبريزي ٣٨٥ وهامشه لابنه .

الله عليه وسلم : (لا صلاة الا بطهور) (١٣٧) .

فانه يحتمل البقاء على العموم الاستغراقى بحمله على نفي الكمال الذي هو المجاز الأبعد ، ويحتمل حمله على نفي الصحة الذي هو المجاز الأقرب بالنسبة الى الماهية ، فالذي ذهب اليه جمهور الاصوليين - وهو الظاهر - انهما متعارضان متعادلان فحكمهما التوقف الى وجود مرجع خارجي لاحدهما على الآخر ، والله أعلم بالصواب (١٣٨) .

النوع الحادي عشر - التعارض بين التخصيص والاضمار :

تقدم ان الاضمار نوع من المجاز كالتخصيص ، وقد تقرر ذلك في علمي البلاغة والأصول ولكن المراد - كما قلنا - المجاز الخاص الذي ليس بتخصيص ولا اضمار ولكن الاصوليين أفردوهما بالذكر اهتماما ليم بهما ولكثرة أحكامهما (١٣٩) .

فاذا وجد نص من نصوص الكتاب او السنة ودار فيه الاحتمالان : التخصيص والاضمار وذلك مثل قوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) (١٤٠) . فانه يحتمل أن يكون معناه ولكم في مشروعية القصاص حياة ، فيكون الخطاب عاما للمقاتل والمقتول والورثة وغيرهم ، ففيه اضمار

(١٣٧) ورد في الصحيح بلفظ [لا صلاة لمن لا وضوء له . ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه] وعند ابن ماجة بزيادة [ولا صلاة لمن لا يصلي على النبي . ولا صلاة لمن لا يحب الأنصار] رواه أحمد . وأبو داود ، وابن ماجة . وصححه الحاكم . وفي اسناده ضعف . راجع : (فيض القدير ٤٢٩/٦ - ٤٣٠ . وسبل السلام ٥٢/١ . وسنن ابن ماجة ١٤٠/١ . وسنن أبي داود ٢٣/١) .

(١٣٨) مشكاة المصابيح ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .
(١٣٩) راجع الأسنوي ٢٩٤/١ . وتلخيص المفتاح مع شرح المطول ٤٠٤ - ٤٠٦ . وتنقيح الفصول ص ١٢٤ . ومثل فيه القرائي بقوله تعالى (- المائدة ٤/٥ - فكلوا مما أمسكن لكم) .

(١٤٠) سورة البقرة ١٧٩/٢ .

لا تخصيص . ويتحمل أن يكون المراد ولكم في القصاص نفسه حياة لورثة
القتيل المقتصين يدفع شر القاتل الذي صار عدوا لهم . فيكون في الخطاب
تخصيصا لهم (١٤١) .

يقول الأسنوي بهذا الصدد : [فقال بعضهم : الخطاب مع الورثة .
لأنهم إذا اقتصوا فقد سلموا وحيوا بدفع شر هذا القاتل الذي صار عدوا
لهم بالقتل . وقال بعضهم : الخطاب للقاتلين لأن الجاني إذا اقتص منه فقد
أنجى ائمه فيبقى حيا حياة معنوية . فعلى هذين الوجهين لا اضرار ولا
تخصيص . وقال بعضهم : الخطاب للناس كلهم . وحينئذ يحتمل أن يكون
فيه اضرار . وتقديره : ولكم في مشروعية القصاص حياة . لأن الشخص إذا
علم انه يقتص منه فينكف عن القتل فتحصل الحياة . وعلى هذا فلا تخصيص .
ويحتمل أن لا يقدر شيء ، ويكون القصاص نفسه فيه الحياة . أما الحقيقية .
ولكن لغير الجاني للمعنى الذي قلناه . وهو الانكفاف . أو المعنوية . ولكن
للجاني بخصوصه لأنه قد سلم من الائم . وعلى هذا فلا اضرار فيه لكن فيه
تخصيص . لأن تقدير : (ولكم) ولبعضكم . وهو الجاني (١٤٢) .

ومن أمثلة ذلك أيضا : قوله صلى الله عليه وسلم : (لا صيام لمن لم
يجمع الصيام من الليل) (١٤٣) . فيحتمل أن يتناول بعمومه صوم الفرض

-
- (١٤١) شرح المحلى ٣١٦/١ . وغاية الوصول ٤٩ .
(١٤٢) شرح الأسنوي ٢٩٤/١ . وشرح الابناج ٢١٤/١ . وانظر بهذا
الصدد تفسير العلامة أبي السعود العمادي ٢٣١/١-٢٣٤ . وتفسير
البيضاوي ص ٥٨ . والقرطبي ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ .
(١٤٣) رواه الخمسة وابن خزيمة . وابن حبان . وصحاحه . وأخرج
الدارقطني . واختلف في رفعه ووقفه . قال النسائي : الصحيح عندي
انه موقوف . وقال البخاري فيه اضطراب . وورد في رواية [من لم
يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له] قال ابن حجر : رواه الخمسة .
ومال الترمذي والنسائي الى ترجيح وقفه . وصححه مرفوعا ابن
خزيمة . وابن حبان . راجع : [بلوغ المرام ص ١٣٢ . وأسنى

والنفل ، ولكن خص منه النفل بجواز عقد نيته الى الزوال ، لما روت أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) قالت : دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم يوماً فقال : [« هل عندكم شيء ؟ » ، قلنا : لا ، قال : « فاني اذا صائم »] (١٤٤) ، والى هذا ذهب جماعة ، ومنهم الامام الشافعي وأصحابه ، ويحتمل أن يجوز التأخير في الفرض أيضاً الى الزوال لوجود اضمار فيه تقديره (لاصيام كامل ، أو أفضل ، واليه ذهب الحنفية ومن

المطالب لمحمد بن درويش ص ٢١٣ بلفظ (من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له) وقال : صوب النسائي وقفه ، وذكر الترمذي عن البخاري ان رفعه خطأ ، والصحيح وقفه على ابن عمر ، ورواه بلفظ (من لم يبيت الخ) وفيه عبدالله بن عباد ، وهو ضعيف ، وعند نسخة موضوعة ، والفتح الكبير ٢٢٨/٣ باللفظ الأول ، ونسبه الى الدار قطني والبيهقي عن عائشة ، وباللفظ الثاني ، وقال رواه أحمد ، وصاحب السنن الا ابن ماجه ، وانظر ٣٤٢/٢ منه أيضا [.

(١٤٤) هذا الحديث رواه الامام مسلم ، وابو داود ، والترمذي ، والنسائي . هذا في رواية ، وفي رواية أخرى للترمذي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : [كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتيني ، فيقول : « أعندكم غداء ؟ » فأقول : لا ، فيقول : (اني صائم) قالت : فأتاني يوماً ، فقلت : يا رسول الله انه قد أهديت لنا هدية ، قال : « وما هي ؟ » قالت : قلت : حليس ، قال : « أما اني قد أصبحت صائماً » قالت : ثم أكل [ثم قال الترمذي هذا حديث حسن . راجع : [سنن الترمذي ١١١/٣ ، وسنن أبي داود ٥٧١/١ - ٥٧٢ ، ومنتقى الأخبار مع نيل الأوطار ٢٢٠/٤ - ٢٢٢ ، وفيه ، وزاد النسائي [ثم قال - أي النبي (ص) انما مثل صوم المتطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة ، فان شاء أمضاها ، وان شاء حبسها ، ونقل فيه عن البخاري فعل جماعة كذلك منهم أبو السرداء ، وأبو هريرة ، وابن عباس وحذيفة (رضي الله عنهم) [.

ففي مثل هذا ذهب أكثر الأصوليين الى ترجيح التخصيص على الاضمار ، وذلك لأن التخصيص خير من المجاز ، والمجاز خير من الاضمار ، فالتخصيص خير من الاضمار ، وأما بناء على تساوي المجاز والاضمار - كما هو مذهب جماعة من الأصوليين - ، فلأن التخصيص أولى من المجاز المساوي للاضمار والأولى من المساوي لشيء يكون أولى من ذلك الشيء ، وأما بناء على رجحان الاضمار على المجاز كما هو مذهب البعض فلأن التخصيص أغلب ، وهذا اذا لم يبلغ التخصيص حداً يخرج منه أكثر الأفراد ، والا فالراجح تقديم الاضمار على التخصيص - والله أعلم -

النوع الثاني عشر - التعارض بين التخصيص والنقل :

مثاله : قوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) ، فانه يحتمل أن يكون المراد من البيع المعنى اللغوي الذي هو مبادلة الشيء بالشيء مطلقاً ، وخص منه البيع الفاسد الذي ورد النهي عنه من الشارع لعدم حله ، واليه ذهب الامام الشافعي ، فعلى هذا يجوز بيع لبن الآدميات لعموم الآيات ،

(١٤٥) راجع في هذا : شرح الأسنوي والابهاج ٢١٣/١ - ٢١٥ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٢٤ ، وشرح نيل الأوطار ٢٢١/٤ ، وقد مثل القرافي وابن السبكي لهذا أيضاً بقوله تعالى : [فكلوا مما أمسكن لكم] فانه يحتمل أن يكون الضمير (نون النسوة) فيه عاماً . فيكون تقديره : جواز الأكل مما أمسك كل كلب ، ويدخل تحته موضع فمه ، فيكون طاهراً مباحاً ، وهذا بظاهره غير صحيح الا بتقدير مضاف تقديره : فكلوا من حلال ما أمسكن عليكم . وموضع فم الكلب طاهراً محل نزاع . والى هذا ذهب الشافعي . ويحتمل أن يكون عام الضمير المذكور مخصصاً ، فيكون في الآية تخصيص تقديره : فكلوا مما أمسك كل الكلب عليكم الا موضع فمه والى هذا ذهب المالكية ويقول الشافعي نذهب الى الأول . لأن الاضمار أولى من التخصيص لما ذكرنا أعلاه .

وعدم ورود نص بحرمة . ويحتمل أن يكون المراد منه معناه المنقول إليه الذي علم البيع المستجمع لشروط الصحة ككونه طاهرا منتفعا به مملوكا . وعلى هذا فمن شك في صحته واستجماعه لشروطه كبيع لبن الآدمي لا يصح . لأن الأصل عدم استجماعه للشروط . كما أن الآية لا تدل على حلها لاختصاصها بالمتجمع للشروط .

وقوله تعالى : (الذين يظاهرون منكم من نسائهم) (١٤٦) يقول المالكي . فيلزمه الظهار من الأمة . لأنها من النساء . وعلى هذا يلزم التخصيص بمن عدا المحارم . ويقول الشافعي : لفظ النساء صار منقولا شرعيا في عرف الشرع للحرائر المباحة فلا يتناول الأمة محل النزاع . وللمالكي أن يقول : التخصيص أولى من النقل (١٤٧) .

ففي هذه الحالة ذهب الأكثر أيضا إلى ترجيح التخصيص على النقل . وذلك لأن التخصيص أولى من المجاز . وهو أولى من النقل . فالتخصيص أولى من النقل . لأن الأولى من الأولى من الشيء، أولى من ذلك الشيء بالضرورة (١٤٨) .

النوع الثالث عشر - التعارض بين المجاز والنقل :

وذلك بأن يكون للنص معنى حقيقي ومعنى مجازي . فيحتمل أن يستعمل في المعنى المجازي . وأن يكون له معنى لغوي وشرعي واستعمل في المعنى الشرعي واشتهر فيه . وذلك مثل لفظ الصلاة في قوله تعالى : (وصل عليهم ، إن صلاتك سكن لهم) . فانه يحتمل أن يكون منقولا عن معناه

- (١٤٦) سورة المجادلة ٣/٥٨ .
(١٤٧) تنقيح الفصول للقرافي ص ١٢٤ . والأبهاج ٢١٣/١ . والأسنوي ٢١٦/١ - ٢١٧ .
(١٤٨) شرح المذهب ١٨٠/١ . وشرح الهداية مع فتح القدير ٤٦/٢ - ٤٧ .

الموضوع له لغة الذي هو الدعاء الى الصلاة المعهودة شرعاً التي هي الأقوال والأفعال المخصوصة ، كما يحتمل أن يكون اطلاقه على المعنى الشرعي مجازاً ، من باب تسمية الكل باسم جزئه .

ومن أمثله أيضاً : أن يقول المالكي : يجزىء رمضان كله بنية واحدة من أوله ، لقوله « صلى الله عليه وسلم » : (لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل) المتقدم ، لأن الصوم منقول عن معناه اللغوي الى الامساك المخصوص الشرعي ، وهو معروف بال فيفيد الاستفراق ، فمعناه : لا صيام لمن لم يجمع شيئاً من الصيام ، ومفهومه من أجمع شيئاً من الصيام بالليل له الصوم ، ومن نوى مرة بالليل من أول رمضان يصدق عليه ذلك ، فيكون صومه صحيحاً . وقال الشافعي : بل الصوم في اصطلاح الشرع مستعمل في معنى مجازي وهو امساك جزء من الليل قبل الفجر من قبيل تسمية العام وازادة الخاص ، وعلى ما قلتم يلزم النقل ، والمجاز خير من النقل (١٤٩) .

ففي هذا ذهب الجمهور الى ترجيح المجاز على النقل ، وذلك لأن النقل يستلزم نسخ المعنى الأول بخلاف المجاز ، ولأن المجاز أكثر وأغلب ، وهو أولى بالمصير اليه . ولأن النقل يحتاج الى اتفاق أهل اللسان عليه وهو متعسر جداً ، بخلاف المجاز المتوقف على وجود العلاقة . والقرينة المانعة عن المعنى الحقيقي . فهو متيسر . مع أن ترجيحه عليه مما اتفق عليه الأصوليون ، كما قاله التبريزي (١٥٠) . ولأن في المجاز فوائد كثيرة - كما تقدمت - ولا توجد في النقل (١٥١) .

-
- (١٤٩) شرح الأبهج ٢١٢/١ .
(١٥٠) الأسنوي ٢٩٣/١ . مشكاة المصابيح ٢٩٣-٢٩٤ .
(١٥١) ارشاد الفحول ص ٢٧-٢٨ .

النوع الرابع عشر - التعارض بين المجاز والاضمار :

فاذا تعارض في أحد الأدلة الشرعية احتمال المجاز والاضمار كما في قوله تعالى : (فاسأل القرية) المتقدم فانه يحتمل أن يكون لفظ القرية مراداً به أهلها تسمية للمحتوى باسم الحاوي ، أو تسمية للكل وإرادة الجزء بناء على أن القرية تطلق على الأبنية وأهلها ، ويحتمل تقدير مضاف بناء على كون إطلاقها على الأبنية حقيقة فقط . أي واسأل أهلها . ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، وبعولتهن أحق بردهن) ، فانه يحتمل الاضمار - أي وبعولة بعض المطلقات ، ومن الرجعيات ، إذ البائن لا يحق لبعولها الرجوع فضلاً عن الأحقية ، ويحتمل ارجاع الضمير باعتبارهن رجعيات تسمية للكل باسم الجزء وهو ما يسمى عند البلاغيين بالاستخدام (١٥٢) .

ومن أمثلة ذلك أيضاً : قوله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا وجوهكم - الآية) يقول المالكي : هناك اضمار ، تقديره : إذا قمتم محدثين ، لثلا يلزمه الأمر بالطهارة بعد الصلاة ، ويقول الشافعي : هناك مجاز ، لأن المراد من القيام في (إذا قمتم) إرادة القيام إلى الصلاة ، فهل يحمل على المجاز أو على الاضمار ؟ .

ففي مثل الحالة اختلف الأصوليون إلى ثلاثة أقوال :

(القول الأول) انهما سريان فيكون اللفظ المحتمل لهما مجملاً لا يترجح أحدهما على الآخر ، واليه ذهب الامام الرازي في المحصول ، وصححه القاضي زكريا ، وبعض الشيعة (١٥٣) واليه مال القاضي البيضاوي ،

(١٥٢) غاية الوصول ص ٤٩ ، وشرح الأسنوي ٢٩٣/١ ، والبدخشي مع المنهاج ٢٨٩/١ .
(١٥٣) شرح المحلى ٣١٣/١ ، ومشكاة المصابيح ٢٩٠ - ٢٩١ ، والمصادر السابقة .

والصفي الهندي وغيرهم .

واستدلوا على ذلك - أولا - بأنهما سيان في الاحتياج الى القرينة المانعة عن ارادة الظاهر ، وفي توقع احتمال الخفاء في كل منهما ، و - ثانيا - بأن كلا منهما يحتمل وقوع الخفاء في تعيين المضمّر والمجاز (١٥٤) .

(القول الثاني) : ان الاضمار مقدم على المجاز وصححه المحلى وبعض الشيعة .

واستدلوا عليه (أولا) بأن المجاز يحتاج الى كل من الوضعين السابق واللاحق واعتبار العلاقة بينهما ، والاضمار لا يحتاج الى ذلك ، و (ثانيا) بأن الاضمار من محاسن الكلام بخلاف المجاز ، و (ثالثا) بأن قرينة الاضمار متصلة به ، بخلاف قرينة المجاز (١٥٥) .

(القول الثالث) : واليه ذهب الآكثرون ، ان المجاز أولى من الاضمار وذلك لأمور :

منها : أن المجاز أغلب وأكثر شيوعا من الاضمار ، والحمل على الأغلب الشائع متعين .

ومنها : أن الاضمار يحتاج الى قرائن ثلاث كما تقدم بخلاف المجاز ، وكثرة القرائن تؤدي الى الاخلال بالفهم ، فتجعل المحتاج اليها مرجوحا (١٥٦) .

وهذا القول الأخير هو الراجح - والله أعلم - لان كون المجاز أغلب وأشيع مما يجمل الظن قويا بالحمل عليه ، يدل على ذلك ان من قال - لعبده الصغير - هذا ابني - المحتمل للمجاز أي عتيق تسمية للملزم باسم اللازم ، وللاضمار أي مثل ابني في الحنو والشفقة ، فقال الفقهاء : بأن العبد يعتق ، وهذا انما يكون بترجيح المجاز على الاضمار .

(١٥٤) المراجع السابقة .

(١٥٥) المشكاة ص ٢٩١ ، وشرح المحلى ٣١٣/١ مع حاشية البناني .

(١٥٦) ارشاد الفحول ص ٢٢ .

وما أجاب به القاضي زكريا ، من أن ترجيحه لتشوف الشارع لا للمجاز غير مرض عندنا ، وذلك لأن الأحكام إنما يتعلق بالألفاظ لا بشيء آخر ، ولأن الفوائد الكثيرة التي توجد في المجاز غير موجودة في الاضمار . ولأن احتياجه الى الوضعين والعلاقة وعدمه في الاضمار معارض بأن الاضمار يحتاج الى قرائن ثلاث ، بخلاف الاضمار .

ويجاب عن دليل القائلين باستوائهما ، بأن استهوائهما في الاحتياج الى القرينة الصارفة عن الظاهر لا ينافي ترجيح أحدهما على الآخر لوجه آخر ، ألا يرى أن التخصيص يساوي الاضمار والمجاز في الحاجة الى القرينة مع أنه مرجح عليهما (١٥٧) .

كما يجاب عن دليل القائلين بترجيح الاضمار على المجاز أن الاضمار من محاسن الكلام ، بأن المجاز كذلك أيضاً ، بل يزيد عليه بالفوائد الكثيرة التي لا توجد في الاضمار ، والتي منها زيادة على ما تقدم :

أ - كونه أفصح وأبلغ ، فان قوله تعالى : (واشتعل الرأس شيباً) (١٥٨) أفصح من شاب رأسي جداً .

ب - كونه يتوصل به الى أنواع من البديع ، كالجناس في قولك مثلاً : (رأيت سبع سباع ، ونحو ذلك ، بخلافه في نحو سبع شجعان) (١٥٩) ، الى غير ذلك .

النوع الخامس عشر - التعارض بين الاضمار والنقل :

فاذا وجد في دليل احتمالا للاضمار والنقل ، كما في قوله تعالى : (وحرّم الربا) ، فان كلمة الربا بعد تعذر استعمالها في حقيقتها التي هي

(١٥٧) مشكاة المصابيح ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

(١٥٨) سورة مريم ٤/٢١ .

(١٥٩) المشكاة ص ٢٩١ .

الزيادة ، لأنها لا توصف بالمحرمة ، تحتل أن تكون حقيقة شرعية منقولة من معناها اللغوي الى العقد المخصوص المتضمن للزيادة ، فيحرم أصل العقد ، وتحتل أن تكون مستعملة في معناها اللغوي وهو الزيادة . ولكن بتقدير مضاف ، أي وحرم أخذ الربا . فيحرم أخذ الزيادة دون أصل العقد (١٦٠) .

ففي هذه الحالة اختلف في دفع التعارض وتقديم أحد الاحتمالين على الآخر ، فذهب الجمهور الى تقديم الاضرار على النقل - اولا - لما تقدم من ان النقل متوقف على نسخ الوضع الاول . واحداث وضع ثان بخلاف الاضرار ، - وثانيا - بأن النقل - كما تقدم - متوقف على اتفاق أهل اللسان ، وهو متعسر بخلاف الاضرار (١٦١) . و - ثالثا - كما يقول الأسنوي : ان الاضرار والمجاز هما سريان ، والمجاز خير من النقل لكون المجاز أغلب ، والمساوي للخير خير (١٦٢) .

وأما التعارض بين التقييد والاضرار أو النقل أو المجاز أو الاشتراك فيعلم حكمها بمعرفة حكم التخصيص ، فمتى كان التخصيص أولى كان التقييد كذلك ، وحينما كان التخصيص مرجوحا يكون التقييد كذلك . لأن التقييد حكمه حكم التخصيص ، ولهذا فلا نطيل الكلام به .

هذا ، ونريد أن نختم أنواع التعارض بما ذكره بعض الفقهاء من ترتيب هذه الأنواع الخمسة عشر في بيتين فقال :

(١٦٠) الأسنوي ٢٩٢/١ ، والمصدر السابق .

(١٦١) المشكاة ص ٢٩١ .

(١٦٢) شرح الأسنوي ٢٩٣/١ .

تجوز مثل اضممار (١٦٣) ، وبعدها نقل تلاه اشتراك فهو يخلفه
وارجع الكل تخصيص ، وآخرها نسخ ، فما بعده قسم يخلفه (١٦٤)
وحاصلها ما يلي :

١ - المجاز والاضمار متساويان .

٢ - يرجع المجاز على النقل .

٣ - يرجع الاضممار عليه أيضاً .

٤ - ٥ - ٦ - ويرجع الثلاثة على المشترك عند تعارضها معه .

٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ويرجع التخصيص على هذه الأربعة المتقدمة عند

تعارضها معها .

١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - يقدم المجاز ، والاضمار ، والنقل ، والاشتراك ،

والتخصيص على النسخ عند تعارضها معه ، وقد تقدم أن التعيين حكمه حكم

التخصيص ، فيتساوى معه ، ويقدم التعيين على بقية الصور الخمس

المقصورة المتعارضة التي هي التقييد مع المجاز ، مع الاضممار ، مع النقل ،

مع الاشتراك ، مع النسخ ، فبلغت الصور (٢٢) اثنتين وعشرين صورة .

وبهذا نكتفي ، والله أعلم بالصواب .

(١٦٣) تقدم أن فيه ثلاثة أقوال : أحدها أنهما متساويان ، وعلى هذا

مشى الناظم .

(١٦٤) هامش غاية الوصول ص ٤٩ ، ولم ينسب البيتين الى شاعر معلوم .

(المطلب الثالث)

أنواع أخرى متفرقة للتعارض . وهذه بعضها :

(النوع الأول) التعارض بين النص والظاهر :

تقدم أن الدليل يقسم الى النص والى الظاهر . وقد يتعارضان .
ومن أمثلة ذلك : قوله تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) بعد ذكر
محرمات الزواج ، فانه ظاهر في جواز نكاح من عدا المذكورات ، سواء كان
للنبي صلى الله عليه وسلم أو للأمة ، وقوله تعالى : (لا يحل لك النساء من
بعد) نص في عدم جواز نكاح ما عدا أزواجه اللاتي تحت نكاحه وعصمته
فيتعارضان ، كما ويتعارض قوله تعالى : هذا مع قوله تعالى : (ولا أن تنكحوا
أزواجه من بعده أبداً) (١٦٥) حيث هو نص على عدم جواز نكاح أزواج الرسول
صلى الله عليه وسلم لأحد من أمته ، ويدفع التعارض بينهما بتقديم دلالة النص
على الظاهر ، لقوته ، ولأنه لا يحتمل معنى آخر يحمل النص عليه . فقدم
الأخذ به يؤدي الى ابطال محتواه تماماً ، وعدم استعماله بالكلية ، بخلاف
الظاهر حيث يمكن حمله على خلاف ظاهره سواء كان بتقييد مطلقه . أو
بتخصيص عمومه ، أو بتعيين أحد احتملاته ، أو نحو ذلك .

(النوع الثاني) التعارض بين النافي والمثبت :

ومما يتحقق فيه التعارض الدليل النافي . وهو الذي ينفي طاريء الأمر .
والعارض الجديد ، ويثبت بقاء الحكم على الحال السابق . والدليل المثبت
وهو : المفيد لاثبات أمر جديد وطاريء عليه .
كما في اختلاف روايتي : (تزوج النبي ميمونة وهو محرم) . و (تزوجها

(١٦٥) سورة الأحزاب ٥٢/٣٣ - ٥٣ .

وهو حلال) كما تقدم (١٦٦) ، فانه بعد الاتفاق على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في الحل الأصلي ، لأنه صلى الله عليه وسلم أحرم قطعاً . ثم اختلف في بقاءه على احرامه كما تفيد الرواية الأولى ، وفي عدم بقاءه عليه وانه تحلل كما تفيد الرواية الثانية - الى مذاهب (١٦٧) :-

(المذهب الأول) انهما متساويان ، فلا يرجع أحدهما على الآخر بمجرد كونه نفيّاً أو اثباتاً ، واليه ذهب جماعة من الأصوليين ، ومنهم : القاضي عبد الجبار ، وعيسى بن أبان ، وغيرهم .

واستدلوا على ذلك بأن مقتضى الحجية من عدالة ، وضبط ، وعقل الراوي ، وصحة الحديث ثابت في كل من الخبرين النافي والمثبت ، فلا يوجد مرجح لأحدهما - اذ هو المفروض ، فلا يقدم أحدهما على الآخر (١٦٨) .

(المذهب الثاني) ان الدليل النافي مرجح ومقدم على المثبت ، واليه ذهب بعض العلماء من الحنفية ، والحنابلة ، وعليه نص الامام أحمد ، وجمهور الشافعية ، وفيهم الآمدي وغيره .

واستدلوا على ذلك بأدلة منها : أن النافي لو قدرنا تقدمه على المثبت كانت فائدته التأكيد ، ولو قدرنا تأخره كانت فائدته التأسيس ، والتأسيس أولى من التأكيد (١٦٩) .

(المذهب الثالث) ان المثبت مقدم على النافي ، واليه ذهب أبو الحسن الكرخي ، وقال الحامي : انه مذهب الشافعي (١٧٠) ، ونسبه امام الحرمين الى الجمهور (١٧١) .

(١٦٦) راجع أصول الحسامي بتعليق الحامي ص ٧٩ ، والمسودة ص ٣١٠ .

(١٦٨) المصدر السابق الأول .

(١٦٩) الأحكام للآمدي ص ٢٢٨/٤ .

(١٧٠) تعليق الحامي ص ٧٩ .

(١٧١) البرهان لامام الحرمين مخطوط لوحة ١٤٨ .

في غيرها ، وبأن فيه تفصيلا كما يأتي ، و (الدليل الثالث) بأن المثبت يكون رافعا للحكم التأسيسي والتأكيدي الحاصل من النافي . وأما النافي فرافع للتأسيسي فقط . ورفع التأسيسي فقط أولى من رفعه من غيره . و (الدليل الرابع) بأنه معارض بأن الغالب من الشارع التقرير . لا التغيير فالبقاء على النفي الأصل أولى (١٧٦) . و (الدليل الخامس) - أولا - بأن إزالة الحكم الأصلي لا يسمى نسخا اصطلاحا ، لأنه ليس بحكم شرعي . وأجابوا عنه بأن المراد كثرة التغيرات دون النسخ الاصطلاحي . ويرد بأنه يلزمكم كثرة التغيرات على الشقين ، على أن كون الأصل في الأحكام النفي غير مسلم . فإن الإنسان لم يترك سدى ، فالقول بأن الأصل نفي الأحكام غير مسلم . ومع أنه - كما تقدم - الغالب من الأحكام الشرعية التقرير . لا التبديل والله أعلم (١٧٧) .

(رأي امام الحرمين في هذا)

ومن الجدير بالذكر هو أن امام الحرمين الجويني الشافعي بعد أن قرر أن الجمهور يقررون تقديم الاثبات على النفي . قرر أنه لا يحكم بتقديم المثبت على النفي مطلقا . بل يحتاج الى تفصيل ، وخلاصة ذلك هو : أن النصين المتعارضين ان كان أحدهما نفيًا والآخر اثباتا ، كان يروي أحدهما أن الرسول صلى الله عليه وسلم (نكح ميمونة وكان حلالا - والآخر يروي - ولم يكن في الحل) فهذان متعارضان لا يقدم أحدهما على الآخر بمجرد كونه ذاكرة له بصيغة النفي أو بصيغة الاثبات . وذلك لأن كلا منهما مثبت حكما غير الحكم الأول .

وأما اذا نقل أحدهما قولاً أو فعلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني

(١٧٥) المرجع السابق

(١٧٦) المرجع السابق

(١٧٧) التلويح ١٥٩/٢

نقل أنه لم يقله أو لم يفعله وذلك مثل ما ورد (أن النبي « صلى الله عليه وسلم » ، صلى ورفع يديه عند النزول الى الركوع والرفع منه ، وورد : (٠٠٠ ولم يرفع يديه فيها) ، وما ورد (أنه صلى الله عليه وسلم قرأ الفاتحة في الصلاة ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم) ، وورد أنه صلى الله عليه وسلم (قرأ الفاتحة وبدأ فيها بسم الله الرحمن الرحيم) (١٧٨) ، الى غير ذلك ، ففي مثل هذه الحالة يقدم الاثبات على النفي ، لأن الغفلة تنطرق الى المصغى المستمع وان كان الذهول عن بعض ما يجري أقرب من تحمل شيء لم تجر ذكره (١٧٩) .

(رأي الحنفية ومذهبهم)

لقد تضاربت أقوال فقهاء الحنفية في تقديم النافي على المثبت أو العكس ، أو الوقوف بلا دليل لتساقطهما بالتعارض .

وسبب ذلك أنه ورد من متقدميهم مسائل اختلفت آراؤهم فيها فتارة يقدمون النفي وأخرى العكس ، ونذكر أمثلة لذلك ونعقبها بتعليلاتهم ثم نناقشها بعد ذلك وهذه المسائل ما يأتي :

(المسألة الأولى) ما تقدم من الاختلاف في الروايتين في أن بريرة (عتقت ، وخيرت - وزوجها حر - وفي رواية - أنه عبد) فقدموا رواية الاثبات على النفي (١٨٠) .

(المسألة الثانية) ما ورد (أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته

(١٧٨) سيأتي تخريج الأحاديث الأربعة في فصل الترجيح بين النصين بحسب حال الراوي .

(١٧٩) البرهان للامام الحرمين مصور لوحة ص ١٤٨ .

(١٨٠) أصول السرخسي ١٤٨/٢ .

زينب (١٨١) على أبي العاص (١٨٣) بنكاح جديد ، وروى - ردها عليه بالنكاح الأول (١٨٣) .

وقالوا - الاثبات في رواية من روى أنه صلى الله عليه وسلم ردها عليه بنكاح جديد وبذلك أخذوا ورجحوا تلك الرواية على الرواية الأخرى (١٨٤) .
(المسألة الثالثة) ما لو أخبر عدل بنجاسة ماء ، وعدل آخر بطهارته ، فقالوا - النافي هو المخبر بالطهارة . لأنه مبق على الأمر الأصلي . وأخذوا فيها به (١٨٥) .

(المسألة الرابعة) ما تقدم من روايتي (نكح ميمونة - وهو محرم - أو - وهو حلال) ، قالوا : الاثبات في الرواية الثانية والنافي هي الأولى . لأنه اتفق على ما ادعوا - على أنه لم يكن الحل الأصلي فالاختلاف بينهما في أنه هل بقي على احرامه ، وهو النافي لطرو التحليل والمثبت لبقائه على الاحرام ؟ فلم يرجحوا الرواية النافية على المثبتة . ولا العكس . بل أثبتوا بينهما التعارض .

(١٨١) زينب أكبر بنات الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، ولدت قبل البعثة بعشر سنين ، وتزوجها ابن خالتها أبو العاص فهاجرت . وأبى زوجها ، وتوفيت سنة ٨ هجرية راجع : (الاصابة ٣١٢-٣١٣/٤ . والاستيعاب ٣١٢-٣١١/٤) .

(١٨٣) أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى ، واسمه قيل لقيط . وقيل : الزبير ، وقيل غير ذلك . زوج زينب بنت الرسول « صلى الله عليه وسلم » ، أسلم بعد الهجرة وزينب هاجرت مع الرسول ، وأعطاه إياها بالنكاح الأول . وفي بعض الروايات بنكاح جديد . توفي سنة ١٢ هـ ، راجع : (الاصابة ١٢٢-١٢٣/٤ . والاستيعاب ١٢٥-١٢٩/٤) .

(١٨٣) روى هذه القصة أهل السير والمغازي والتراجم مع الاختلاف في أنه بالنكاح الأول أو بنكاح جديد . ورواه الامام أحمد وصاحب السنن الأربعة الا النسائي وصححه الحاكم وأحمد . (الاصابة مع الاستيعاب ١٢٢-١٢٩/٤) .

(١٨٤) أصول السرخسي ٢٢/٢ .

(١٨٥) نفس المراجع ، وشرح فواتح الرحموت ٢٠١/٢ ، والحامي ص ٢٩-٣٠ .

وطلبوا الترجيح من الخارج ككون راويه أحفظ وأتقن .

(المسألة الخامسة) إذا عدل الشاهد عدل واحد وجرحه آخر فقالوا :

الاثبات في قول - الجارح - لأن المعدل يعتمد على الظاهر فنأخذ به (١٨٦) .

ثم بعد ما أحسوا بمثل هذه الأنواع من التضارب والاختلاف في الحكم حاولوا التعليل له ، فيقول السرخسي : (فإذا تبين من أصول علمائنا هذا كله فلا بد من طلب وجه يحصل به التوفيق بين هذه الفصول ويستمر المذهب عليه مقيماً ٠٠٠ الخ) (١٨٧) .

وحاصل ما علل به الحنفية على ما ذهبوا إليه من اختيار النفي وتقديمه في بعض المسائل ، والعكس في بعض مسائل أخرى ، والقول بالتساقط في بعض آخر هو : أن النفي إما أن يكون مبنياً على دليل ، وهو ما قالوا : (من جنس ما يعرف بدليله) ، أو مبنياً على أن الأصل في الأشياء العدم ، أو يكون مما يشتبه حاله أن يجوز أن يكون الراوي المخبر به اعتمد على الظاهر ، أو أخبر به لعلمه به عن دليل فإن كان الأول فيكون مساوياً للاثبات ، فيكونان متعارضين متساويين ، لأن لكل منهما وجه ترجيح .

(أما الأول) - أي خبر الاثبات ، لأن المثبت أخبار عن واقع وطريان أمر حادث ، فلا يخبر باجتهاد ، فهو يقدم ، وأما النفي الذي لا يمكن القول به إلا عن دليل فكذلك ، ولهذا في المسألة الرابعة قالوا بتساوي الروائين : (كونه « صلى الله عليه وسلم » محرماً وهو النفي ، وكونه (ص) حلالاً وهو الاثبات) ثم قالوا بترجيح الرواية الأولى ، لأن راويه كان ابن عباس وهو أحفظ ، وأعلم ، وأضبط من راوي الاثبات وهو أبو رافع ، أو يزيد بن

(١٨٦) المصادر المتقدمة .

(١٨٧) أصول السرخسي ٢٢/٢ .

الأصم (١٨٨) .

(وأما الثاني) - وهو ما لا يعرف بدليل - أي ما يعتمد فيه على بقا،
الحالة الأولى ظاهرا . وللاستصحاب كما في المسألة الأولى . فقالوا الاثبات
أولى من النفي . ولهذا قالوا : بأن رواية (عتقت بريرة - وزوجها حر) المثبتة
للحالة الجديدة . لأن الأصل كان عبدا - أولى من الرواية النافية لها . قالوا
لأن من روى الاثبات أخبر عن علمه بطروء الحالة الجديدة . ومن أخبر بكونه
عبدا . إنما أخبر بناء على استصحاب الحالة الأولى واستمرارها . ولم يعتمد
على دليل .

و (أما الثالث) وهو ما يمكن أن يكون الخبر بالنفي عن علم . وعن
ظاهر الحال . كمن يخبر بطهارة الماء ونجاسته . وحل الأكل وحرمة . فالمخبر
بحل الطعام وطهارة الماء ناف . والمخبر بنجاسة الماء وحرمة الأكل مثبت . لأن
الأصل في الماء الطهارة وفي الطعام الحل . إلا عند طروء النجاسة والحرمة لها .
ففي ذلك يجب التفحص فان ثبت أنه أخبر عن علم ودليل . فحينئذ
يكون بينه وبين المثبت تعارض . وان ثبت أنه أخبر بطهارته بناء على
الاستصحاب وظاهر الحال . يكون الخبر المثبت راجحا على الخبر النافي . لأن
المثبت أخبر عن علم . والثاني اعتمد على ما ليس بدليل . وهو ظاهر الحال
والاستصحاب .

(مناقشة وجهتهم)

ويمكن أن يناقش ما ذهبوا اليه من التفصيل والحكم في المسائل الخمسة
بناء على ما وجهوا به مذهبهم بما يلي :

(١٨٨) راجع أصول السرخسي ٢١/٢-٢٤ . والحسامي بتعليق الحامي
٧٩ - ٨١ . وشرح التلويح مع التطويح مع التوضيح ١٠٩/٢-١١٠ .
وفواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٢٠٣-٢٠٠/٢ . وكشف الأسرار مع
حاشيتي نور الأقيمار وقر الأقيمار ٥٩/٢-٦١ .

(الأول) أن مثل هذه التعليقات في مسألة (عتق بريرة) و (نكاح ميمونة) ، لا تقبل تمام القبول ، لأنها اخبار عن حالات وقعت في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، باني الشريعة ومؤسسها ، والاعتماد الكامل في الحديث على صحة السند وقوته ، فرد أحد الحديثين بدليل عقلي يكون من قبيل رد النقل بالعقل الظني ، وهذا مما لا يجوز .

(الثاني) أن ما علل به متأخرو الحنفية من التعليقات العقلية وتوجيهاتها بمثابة الانتحال دون الاعتماد على الواقع الملموس ، فان هذه التعليقات لم ترد من سلفهم كالامام أبي حنيفة ، ومحمد ، وأبي يوسف ، وغيرهم (رض) ، وانما وصل منهم الى المتأخرين أنهم رجحوا في هذه المسائل كما نرى ، فيجوز أن يكون ترجيحهم لغير ذلك ، كعدم صحة رواية المرجوح عندهم ، أو قوة ما رجحوه ، أو نحو ذلك مما تسبب لترجيحهم واجتهادهم في ذلك .

وأما المتأخرون فهم الذين عللوا ذلك ووجهوه به (١٨٩) ، فيكون تعليلهم بهذه كتعليل النحويين كون الفاعل مرفوعاً بأن الفاعل معمول قليل ، والضمة حركة ثقيلة ، فأعطينا المعمول القليل الحركة الثقيلة ، وكون المفعول منصوباً ، لأنه معمول كثير ، بدليل أن الفعل لا يرفع الا فاعلاً واحداً لكن ينصب خمسة مفاعيل ، فأعطيت الحركة الخفيفة ، والمضاف اليه لكونه وسطاً لا قليلاً مثل الفاعل ، ولا كثيراً مثل المفعول ، فأخذت الكسرة التي هي أوسط الحركات خفة وثقلاً فتعادلت (١٩٠) ، ووجه عدم الأخذ بمثل هذا التعليل هو أن قواعد النحو مستنبطة من الكلمات العربية ، ومما أنطقوا به فوجدوا أن العربي الفصيح هكذا ينطق به ولم يكن النطق بالضمة لأجل خفتها ، وانما لأن

(١٨٩) شرح الحامي على الحسامي ص ٧٩ ، وأصول الفقه للسرخسي ٢١/٢ - ٢٤ .
(١٩٠) شرح الأنموذج للزمخشري من النحو ص ٢٢٧ .

سليقتهم كانت كذلك^{١٩١} ، والا فبالامكان ابطال الدليل ونقضه بأن جميع الأفعال تحتاج الى الفاعل ، وليس جميع الافعال تتعدى الى مفعول . وبأن الفعل دائماً يسند الى الفاعل الظاهر أو المستتر . بخلاف المفعول فانه في جميع الحالات لا يذكر كما أنه لا يذكر جميع المفاعيل للأفعال . ولهذا قال من قال منهم : هذه مناسبات ذكروها بعد الوقوع .

(الثالث) ان في مسألة بريرة تقدم أن جمهور أهل الحديث رجحوا الرواية التي ثبتت الأمر العارض وهو كونه حراً . وايده الامام النووي (رض) بكلام عائشة (رض) التي هي المعتقة لبريرة وهي صاحبة القصة . وضعفوا الرواية الثانية النافية له . وأهل الصنعة أعلم بصنعتهم من غيرهم . فان أهل الحديث أدرى بصحة السند وقوة الرواية وضعفها . وبهذا ترجح كلام الامام أحمد في تضعيله الرواية المثبتة على كلام ابن الهمام في ترجيحه الرواية الأخرى . - أولاً - لأنه من أهل الحديث وحفاظها . ولم يشتغل به العلامة ابن الهمام مثل اشتغاله . - وثانياً - بأن الامام أحمد مؤيد كلامه بكلام جمهور المحدثين بخلافه ترجيح الشيخ ابن الهمام . وقد تقدم مفصلاً^{١٩٢} .

(الرابع) ان رواية (نكاح ميمونة وهو (ص) كان حلالاً . تقدم من أهل الحديث أنها هي الراجحة سنداً وقوة . أما - أولاً - فلأن أبا رافع كان سفيراً بينهما كما صرح هو به^{١٩٣} . وأما - ثانياً - لموافقتها لرواية صاحب القصة وهي ميمونة^{١٩٤} . وأما - ثالثاً - فلكثرة روايتها بخلاف الرواية الأخرى . فان ابن عباس وان كان أضبط من يزيد وأبي رافع ، لكن ميمونة

(١٩١) ومن هنا يقول الشاعر :

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكني سلقي أقول فأعرب

(١٩٢) راجع فتح القدير ١٩٥/٢ - ١٩٦ . والقسطلاني نقلاً عن كلام الامام

أحمد ١٥٣/٨ - ١٥٥ .

(١٩٣) المصدرين السابقين . ومفتاح الوصول ص ٤٨ .

(١٩٤) تقدمت ترجمته في ٤٢/١ .

أعلم بالحال من ابن عباس فتأويلهم بأن رواية أبي رافع تثبت أمراً عارضاً
فيتساوى مع الرواية الأخرى مردود بأن رواية صاحبة القصة مقدمة ، لأنها
شاهدت بعينها وعلمت علماً لا تشوبه ريبة ، ورواية كل من أبي رافع ويزيد لكونها
موافقة لها بمنزلتها ، فبهذه تقدم تلك الرواية ، وتحمل رواية ابن عباس على
أنه أخبر عنها باجتهاده ، وبأن الظاهر بقاء حال الرسول « صلى الله عليه
وسلم » على ما كانت عليه ، ومادام تخبر ميمونة بخلافها ، فنعلم بذلك أنها
أقرب الى الواقع - والله أعلم .

(الخامس) ان تعليلهم وقولهم - في قصة ميمونة - : واتفقت الروايات
على أنه (ص) لم يكن في الحل الأصلي ان أرادوا اتفاق الفريقين المتنازعين في
ترجيح إحدى الروايتين فمسلم ، لكنه ليس بحجة ، وان أرادوا - اتفاق
المحدثين على ذلك فغير مسلم ، لأنه ذكر التفتازاني وغيره عن المستغفري (١٩٥)
ان النبي (ص) بعث أبا رافع مولاه ورجلاً من الأنصار فزوجا ميمونة بنت
الحارث - رسول الله « صلى الله عليه وسلم » بالمدينة قبل أن يحرم (١٩٦) .

(السادس) ان قولهم : الجرح مقدم على التعديل ، ليس مسلماً مطلقاً ،
بل فيه تفصيل ، فمن جملة أن الجراح اذا لم يذكر السبب والمعدل بين
ذلك ، فانه يقدم التعديل ، وأن المزكى قد يكون أعرف بحال الموصوف ، وقد
يكون أبصر بأمور الجرح والتعديل ، فحينئذ يقدم التعديل ، وقد يكون الجرح
بعدم قبول روايته والتعديل بصراحة القبول ، أو نحو ذلك مما صرح فيه

(١٩٥) هو : جعفر بن محمد المستغفري النسفي ، من رجال الفقه ، والتاريخ ،
والحديث ، له مؤلفات ، من أشهرها : (الشرائع والدلائل ، ومعرفة
الصحابة الأوائل) ، وتوفي سنة ٤٣٢ هـ ، راجع : (الأعلام ١٣٢/٢ ،
والفوائد البهية ص ٥٧) .
(١٩٦) التلويح ١٠٩/٢ - ١١٠ ، والحامي على الحسامي ص ٧٩ ، ومعرفة
الصحابة للمستغفري ، وحاشية قمر الأقطار على نور الأنوار ٦١/٢ .

الأصوليون بتقديم التعديل على الجرح (١٩٧) .

فالقول بتقديم الجرح مطلقاً ممنوع ، وبالتالي قياس الراوي الحديث بصيغة النفي عليه في تقديمه مطلقاً غير صحيح .

وأخيراً نرى أن الأولى الأخذ برواية المثبت لأن عنده زيادة علم ليست عند النافي ، هذا عند تساوي سندهما أن كانا اخبارين عن الرسول « صلى الله عليه وسلم » ، والا فيقدم ما يقوي سنده سواء كانا منفيين ، أو مثبتين ، أو منفيين ومثبتين ، كما وإن التوجيهات العقلية غير مرضية عند التأكد من صحة السند ، أو من رجحانه وقوته على الآخر (١٩٨) .

عل أن اخضاع القواعد الأصولية للفتوى بالفروع الفقهية لا يكاد يظهر بشكل مضبوط ، بل عكسه أولى بكثير ، والا لم يكن الأصول أصولاً ، والفروع فروعاً لها ، والله أعلم بالصواب . وبهذا انتهى الفصل الثالث من الباب الثاني ، ونبدأ بالباب الثالث وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباب الثالث

الترجيح بين الأدلة الشرعية

Charles J. 18

My body is what you see

الفصل الأول

في ماهية الترجيح وما يحتاج اليه

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول - في أركان الترجيح ، ومحلّه .
- المبحث الثاني - في شروط الترجيح .
- المبحث الثالث - في حكم الترجيح .



المبحث الأول

أركان الترجيح ، ومحلّه

مر في الباب الأول ما يتعلق بمعنى الترجيح لغة واصطلاحاً^(١) .
والذي نتكلم عنه هنا هو الأركان الأساسية للترجيح ، ومحلّه ،
وشرائطه ، وحكمه ، والقابل للترجيح ، وغير القابل له .

كما نتكلم عن المرجحات واقسامها وآراء الفقهاء حولها ، سواء كانت في
النصوص أم في الأدلة العقلية ، أم في القياس الشرعي ، ونستعرض آراء
الأصوليين حول أخذهم بالترجيح ، ورددهم له ، ونختصر الكلام فيه على
مطلبين :

(١) راجع ج ١/١١٥ - ١٤٧ .

المطلب الأول

أركان الترجيح

لقد مر بنا أن للأصوليين اتجاهين حول الترجيح وتعريفه
(الاتجاه الأول) أن الترجيح من صفات الأدلة وعلى هذا عرفوه بأنه
اقتران الأمانة ، أو فضل أحد المتساويين ، أو نحو ذلك .

(الاتجاه الثاني) أنه من فعل المجتهد المرجح ، ولهذا عرفوه بأنه :
تقوية الطرفين الخ ، ونحو ذلك . مما ينبىء عن كونه من فعل المجتهد ، وقد
بيننا ترجيح هذا الوجه ، واخترنا في تعريفه أنه : (تقديم المجتهد أحد الطريقين
المتعارضين لمزية معتبرة تجعل العسل به أولى من الآخر) . كما بينا آراء
الأصوليين حول جواز الترجيح في القطعيات ، وعدم جوازه ، ولحقنا الى النزاع
حول جواز كون المرجح به وصفاً ، ودليلاً مستقلاً وعدم جوازه ، فبناء على
كل تلك الاختلافات تختلف أجزاء الترجيح ، وأركانها ، ومحلها ، كما يترتب
عليها النزاع حول شروط الترجيح ، وحكمها ، وكيفيةها ، ونحن نذكر ذلك
مع بيان آراء الأصوليين المختلفة حوله والرأي الراجح باذن الله تعالى ، ونقول:
أركان الترجيح بناء على التعريف المختار هي ما يأتي :

- ١ - وجود دليلين فأكثر وهما (الراجح ، والمرجوح) .
- ٢ - وجود الفضل والمزية في أحد المتعارضين وهو (المرجح به) . ويسمى
(مرجحاً) مجازاً .
- ٣ - وجود المجتهد ، ومن يتأهل للترجيح وهو (المرجح) حقيقة .
- ٤ - بيان المجتهد مزية الدليل الذي يريد ترجيحه على الآخر . وهو
(الترجيح) وأما التدافع والتنافي فيعتبران من الشروط لتحقيق

الترجيح ، ونتكلم عن كل منها بنوع من التفصيل بعد ان سردناها
موجزاً فهناك تفصيلها .

(الركن الاول) وجود الدليلين فاكثر :

فلا بد لتحقيق ماهية الترجيح من وجود دليلين فاكثر ، فانهما من الأركان
الأساسية لترجيح الأدلة ، سواء كانت متفقاً عليها أم مختلفاً فيها ، وسواء
كانت من نصوص الكتاب ، أو السنة ، أو من الأقيسة الشرعية ، أو غيرها ،
وأعم من أن تكون من الأدلة المتقدمة أم من القولين المختلفين للامام الواحد
بالنسبة للعامة ، ومقلديه .

ثم تدخل فيه الأدلة القطعية من العقلية والنقلية أم لا ؟ فيه خلاف سيأتي
في مبحث شروط الترجيح .

(الركن الثاني) وجود الفضل والمزية في أحد الدليلين المتعارضين :

ولا بد لوجود الترجيح بين الأدلة الشرعية من وجود فضل ومزية في أحد
المتعارضين ، سواء كان الفضل مما يمكن اثبات الحكم به مستقلاً ، كما اذا
تعارض دليلان من الخبرين ويوافق أحدهما قياس صحيح .
مثال ذلك : تعارضت الروايتان ، أو الروايات في صلاة الكسوف ، ففي
بعضها وردت (أنه « صلى الله عليه وسلم » صلاها بركوع وسجدين - وفي
رواية - ، ورد أنه - ص - صلاها بركوعين وسجدين) (٢) .

وقياسها على بقية الصلوات تؤيد الرواية الأولى ، فان القياس المرجح
للرواية الأولى - لكونه حجة من الحجج الشرعية - يثبت الحكم بنفسه ، أو
لم يمكن به ذلك ، كتعارض حديثين أحدهما رواه صاحب القصة ، أو المباشر
للواقعة ، بخلاف الآخر ، فان كون الراوي صاحب القصة ، أو المباشر للواقعة
بخلاف الآخر فان كون الراوي صاحب القصة أو المباشر فيها

(٢) تقدم تخريج الحديث في ٢٧٧/١ - ٢٧٨ .

مما ليس بحجة ، لكنه وصف للحجة يقويها ، ويقوي الظن الحاصل منه ،
فيرجع به ، وسيأتي الخلاف في ذلك .

(الركن الثالث) المجتهد الناظر في الأدلة :

يقسم المجتهد الى الأقسام الآتية :

- ١ - المجتهد المطلق ، كالأئمة الأربعة ، وغيرهم ممن وصلوا الى درجتهم .
- ٢ - المجتهد في المذهب .
- ٣ - المجتهد المخرج والمستنبط من أقوال الأئمة .
- ٤ - المجتهد الحافظ لأقوال أئمتهم ، المخرج لبعضها على بعض ، كما يقسم الاجتهاد الى الأنواع الآتية :

أ - الاجتهاد واستنباط جميع المسائل والأحكام الشرعية من جميع جوانبها ومن أدلتها .

ب - الاجتهاد في بعض المسائل الجزئية ، كما يقسم أيضاً الى :

(أ) الاجتهاد في تخريج الأحكام من الأدلة رأساً .

(ب) الى تخريج الأقوال المنقولة من أمام مذهبه وترجيح بعضها

على بعض ، فيدخل في هذا الباب المجتهد بأقسامه سواء

كان مجتهداً مطلقاً ، أم مجتهداً في المذهب ، وسواء كان

مجتهداً في ترجيح الأدلة بعضها على بعض أم في ترجيح أحد

الوجوه ، أو أحد القولين أو أحد الطريقتين على مقابلة الآخر ،

بل ويدخل المجتهد في المسألة بناء على الصحيح من تجزئة

الاجتهاد (٣) .

ويدخل في هذا أيضاً المجتهد في ترجيح الأدلة الشرعية أو الأدلة

(٣) شرح المحلى مع جمع الجوامع وحاشية البناني ٢/ ٣٨٥-٣٨٦ .

الأخرى ، كما يدخل هنا من تعارض عنده نصان من نصوص القانون (٤) سواء كانا لأهل بلدين أو بلد واحد . بشرط عدم التصريح بإلغاء أحدهما . فإذا أراد الباحث أو الحاكم ترجيح أحدهما على الآخر فعليه رعاية القوانين والشروط اللازمة والمناسبة له . وكذلك المختص بالنحو أو الصرف . أو الفلسفة . أو التاريخ . أو الأدب . أو غيرها . إذ تعارض عنده رأيان ، أو دليلان ، أو احتمالان . فله مراعاة أنظمة الأصوليين في ترجيح دليل على آخر . ولهذا يعاب الباحث عند ترجيح مسألة . أو الميل إلى أحد الأقوال . أو الأخذ بأحد الوجوه المتعارضة من غير دليل ومرجع عنده . سواء كان باحث فقه أو أدب . ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث حيث يحتاج إليه الباحثون . ولا يستغني عنه الحكام . والقضاة . والمحامون . ورجال القانون . وتختلف الشروط بحسب درجة المجتهد الأعلى والأدنى . كما سيأتي في شروط المرجح .

(الركن الرابع) الترجيح :

وذلك بمعنى بيان المجتهد أو الباحث أن أحد الدليلين أقوى من الدليل الآخر . وهذا البيان يكون بفعله كأن يعمل بأحد الحدين المتعارضين ، وبالقول . وهو الأكثر ومنه ما كتبه العلماء في كتبهم يرجحون حديثاً على معارضه . وقياساً على آخر . وهكذا بعد ما بينوا وجه الترجيح . ككونه أقوى من الآخر من حيث سنده . أو رواته . أو غيرهما مما يأتي من وجوه الترجيح . ومن ذلك ما نقل ابن أمير الحاج عن الإمام الشافعي رضي الله عنه ، أنه قال : (أخذت برواية جابر - رضي الله عنه - أن من حديث حج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حجة الوداع - لتقدم صحبتة . وحسن سياقه

(٤) ولا يتنافى هذا ما تقدم في الباب الأول من عدم دخول القانون في باب الترجيح ، لأن المراد هناك ترجيح خاص . وهو ترجيح الأدلة الشرعية . وهنا المراد الترجيح بشكل عام فيدخل فيه جميع أنواع الترجيحات .

لابتداء الحديث ، وبرواية عائشة ، لفضل حفظها ، وبحديث ابن عمر لقربه
من رسول الله «صلى الله عليه وسلم» (١٥) .

كما ويذكر أيضا في كتابه مختلف الحديث في بحث الشفعة وعلاج
تعارض الأحاديث فيها ، وأخذه بأحد الحديثين دون الآخر ، فيروى عن جابر
ابن عبد الله أن النبي «صلى الله عليه وسلم» قال : (الشفعة فيما لم يقسم
فاذا وقعت الحدود فلا شفعة) (١٦) . فعن أبي رافع أنه سمع من رسول الله
«صلى الله عليه وسلم» أنه قال : (الجار أحق بصقبة) (١٧) . فبين أنه يميل
إلى الحديث الأول حيث يقول : (وبهذا نأخذ فنقول : لا شفعة فيما قسم
اتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم يبين أن هذا الحديث نص
في عدم الشفعة فيما لم تقسم . وأن حديث الجار محتمل . فيرجع النص على
المحتمل (١٨) .

ويقول - بصدد ذلك بعد كلام ومناقشة حولها - : (فانه أولى الأحاديث
أن يؤخذ به عندنا - والله اعلم - لانه أثبتها اسنادا . وأبينها لفظا . وأعرفها

(٥) التقرير والتحجير ٢٧/٣ .

(٦) رواه الشيخان . والامام مالك . والشافعي . وأحمد . والترمذي .
والنسائي . وابن ماجه . وأبو داود . والطبراني بهذا اللفظ وذكره
السيوطي وتعقبه المناوي نقلا عن اليشمي بأن فيه عبدالرحمن بن عبد الله
العمري كان كذابا . وبلغظ « الشفعة في كل شرك - الحديث » رواه
مسلم وأبو داود . والنسائي . ورمز السيوطي لصحته . راجع : (الجامع
الصغير مع فيض القدير ١٧٦/٤ . وسنن ابن ماجه ٣٨٤/٢ . ومفتاح
كنوز السنة ص ٢٥٦) .

(٧) رواه الشيخان . والترمذي . والنسائي . وابن ماجه . والامام الشافعي .
وأحمد . والدارمي . والطبراني . ورمز السيوطي لصحته . راجع :
(الجامع الصغير مع فيض القدير ٣٥٢/٣ . وسنن ابن ماجه ٨٣/٢ .
ومفتاح كنوز السنة ص ٢٥٦) . وفيه بلفظ (الشفعة في كل ما لم
يقسم) .

(٨) مختلف الحديث للامام الشافعي هامش الام ٣٥٨/٧ - ٣٦٠ .

في الفرق بين المقاسم وغيره (١٩) .

وأما أركان الترجيح عند أهل الاتجاه الثاني فهي اثنان :

(الأول) الدليلان فأكثر .

(الثاني) وجود الفضل في أحد المتعارضين .

وأما التنافي فهو شرط في تحقق التعارض عندهم ، والتعارض من شرط تحقق الترجيح . وأما وجود المجتهد فكذلك ليس بركن بل يكون عندهم من قبيل الشرط لتحقيق العلم بالمرجح والا فان الترجيح عندهم هو الفضل الذي يوجد في الدليل الراجح .



المطلب الثاني

محل الترجيح والقابل له

(وأما محل الترجيح) فهو يختلف باختلاف في أركان الترجيح ،
وشروطه ، فبناء على الرأي الصحيح في أركان الترجيح وتعريفه المختار الذي
تقدم محل الترجيح هو ما يلي :

(الأول) الأدلة الشرعية الظنية المتعارضة كخبر الواحد ، والقياس ،
وغيرهما من الظنيات .

(الثاني) الأدلة القطعية باصطلاح المحدثين بناء على تحقق الترجيح
فيها للتفاوت في درجاتها وفي خفائها وجلالتها .

(الثالث) الأقوال المتعارضة المنقولة عن الامام ، أو الوجوه المستخرجة
من النصوص ، أو الطرق المتعارضة ، فالمجتهد المرجح يختار أحدهما للترجيح
لما يروى فيه من كونه أقرب الى النصوص . أو أكثر ملائمة لقواعد الامام ، أو
نحو ذلك مما يأتي في موضعه .

المبحث الثاني

شروط الترجيح

ويتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب :

المطلب الأول - شروط الدليلين الراجع والمرجوح .

المطلب الثاني - شروط المرجح به .

المطلب الثالث - شروط المرجح ، وهو الناظر في

الدليل .



المطلب الأول

شروط الدليلين الراجع والمرجوح

اشتراط الأصوليون لصحة الترجيح شروطا لابد من تحققها ، وعند فقدها ، أو فقد أحدها يعتبر الترجيح غير صحيح . وهذه الشروط على ثلاثة أنواع فنجملها على ثلاثة مطالب :

ولا بد في الأدلة المتعارضة المراد ترجيح بعضها على بعض من تحقق شروط ، أهمها ما يلي :

الشرط الأول - عدم امكان الجمع بين المتعارضين حقيقة أو تقديرا (١) :

ذهب جمهور الأصوليين الى اشتراط هذا ، فإذا أمكن الجمع بين المتعارضين بوجه صحيح يعتبر الترجيح غير مقبول ، لأنه كما يقول الشوكاني ، ان أمكن ذلك تعين المصير اليه (٢) .

وقد خالفهم الحنفية في ذلك وقالوا بجواز الترجيح ، ولو أمكن الجمع بصورة صحيحة وذلك لأن الدليل المرجوح الضعيف في مقابلة الراجع القوي لا يعتبر حجة ، كما صرح به غير واحد منهم (٣) .

وسبب الخلاف ما تقدم من الاختلاف في تقديم الجمع على الترجيح ، أو الترجيح على الجمع ، فبناء على الأصح الذي ذهب اليه الجمهور من تقديم

-
- (١) وتعمينا عدم امكان الجمع بالحقيقية والتقديرية لأن المتناظر قد يسلم امكان الجمع لمناظره الآخر على سبيل الغرض والتقدير لينطل دعوى جمعه ، كما تقدم عن الحنفية في مسألة بريرة فانهم تنازلوا عن الترجيح الى الجمع ، راجع (١/٣٥١) .
- (٢) ارشاد الفحول ص ٢٧٦ .
- (٣) التلويح ١٠٤/٢ - ١٠٥ ، وفواتح الرحموت ١٨٩/٢ - ١٩٠ .

الجمع على الترجيح يشترط عدم صحة الجمع بينهما ، والا فيجمع ولا يذهب
الى الترجيح ، وقد مضى ذلك مفصلاً .

الشرط الثاني - مساواة الدليلين المتعارضين في الحجية :

فاذا كان أحدهما غير مستجمع لشروط الحجية بأن كان سنده ضعيفاً .
أو كان مطعوناً من قبل نقاد المحدثين نقداً لم يبالغ^(٥) فلا يعتبر الترجيح
صحيحاً .

نقل الشوكاني عن الامام الرازي أنه قال : (لا يصح الترجيح بين
الأمريين الا بعد تكامل كونهما طرفين . أما لو لم يتكامل كونهما طرفين ، أو
انفرد واحد منهما - أي بنوع من الترجيح - فانه لا يصح ترجيح الطرف على
ما ليس بطرف) (٦) .

الشرط الثالث - عدم كون الدليلين قاطعين :

ذهب جمهور الأصوليين ، والمتكلمين ، والمحدثين الى أن التعارض ، وكذا
الترجيح الذي يبنى عليه لا يكون بين الدليلين القطعيين ، ولهذا فيشترط في
صحة الترجيح أن لا يكونا قطعيين ، وذلك لأن الترجيح يعتمد على غلبة الظن
في الدليل المرجح ، وما قطع به لا يتصور كونه أو كون مخالفه يغلب فيه الظن
بحكمه ، لأن اليقين انما يتحقق عند عدم وجود احتمال صحيح لمخالفه .
يقول الامام الغزالي - رحمه الله - : (اعلم أن الترجيح انما يجري بين

(٤) راجع ٢٦٥/١ - ٢٩٩ ، و ٢٩٦ .

(٥) وقد يظعن المحدث من قبل بعض الأئمة . ولكن الأعلم منه يصح الحديث ،
ويدفع الاعتراض . فالترجيح في مثل هذا جائز وصحيح كما تقدم في
الحديثين المتعارضين في نقض الوضوء بمس الذكر وعدمه ، والاعتراض
حول صحة الحديث والاجابة عنه .

(٦) ارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٧٣ .

الظنيين ، لأن الظنون تتفاوت في القوة ، ولا يتصور ذلك في معلومين ، إذ ليس بعض العلوم أقوى وأغلب من بعض ، وإن كان بعضها أجلى وأقرب حصولاً ، وأشد استغناء عن التأمل ، ولذلك قلنا : إذا تعارض نصان قاطعان فلا سبيل إلى الترجيح (٧) .

وذهب جماعة من الأصوليين ، ومنهم : بعض الشافعية ، كالعبادي وغيره إلى عدم اشتراط هذا قائلين بوجود التعارض ثم الترجيح بين القاطعين ، وسبب هذا ما تقدم من اختلافهم في أنه هل يوجد التفاوت في القطعيين أم لا ؟ وهل يعتمد الترجيح على التعارض أم لا ؟ .

فبناء على الأصح من اعتماد الترجيح على التعارض ، ووجود التفاوت فيه ، بل كما تقدم أن بعضه يحتاج إلى دليل لا يشترط ذلك كما تقدم (٨) .

الشرط الرابع - أن لا يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً :

وذلك لأنه يحكم بتقديم القاطع مطلقاً ، ولا ينظر إلى الظن كما تقدم في دفع التعارض بتقديم بعضها على بعض .

يقول المقدسي : [ولا يتصور - الترجيح - بين علم وطن ، لأن ما علم كيف يظن خلافه ، وطن خلافه شك ؟ فكيف يشك فيما يعلم ؟] (٩) ، ولكن هذا مبني على أن تقديم القاطع على الظن لا يسمى ترجيحاً ، وهذا فيه خلاف ، وقد صرح العبادي بأن ذلك - أي كون أحدهما قطعياً - من جملة المرجحات (١٠) ، وهذا الرأي الأخير - والله أعلم - هو الراجح لانطباق تعريف الترجيح عليه ،

(٧) المستصفى ٢/٣٩٣ .

(٨) راجع ١/١٥٤ - ١٧١ ، والآيات البينات مع شرح المحل ٢/٢١٠-٢١١ .

(٩) روضة المناظر ص ٢١٨ .

(١٠) راجع شرح العبادي على شرح المحل على متن الورقات لامام الحرمين

هامش ارشاد الفحول ص ٢٧٢ - ٢٧٦ ، والمصدر السابق على الأول .

ولأن الترجيح ما هو الا تقديم دليل على آخر لمزية فيه ، وهذا متحقق في تقديم القاطع على الظني ، وهذا يتضح جلياً في أن بعضهم اشترطوا أن يكون المرجوح به قطعياً ، ولأن القطعي قد يطلق على ما لا يحتمل غيره احتمالاً ناشئاً عن دليل ، فربما يتحقق في هذا احتمال قوي فيكون اطلاق القطعي عليه نوعاً من المجاز ، والله تعالى أعلم .

الشرط الخامس : أن لا يعلم تأخر أحدهما :

ويشترط في صحة الترجيح أن لا يكون أحد السدلين ناسخاً للآخر وذلك بأن يعلم أن أحدهما متأخر عن الآخر باحدى العلامات الصحيحة السابقة في مبحث النسخ .

إذا علم تأخر أحدهما عن الآخر فلا يصح الترجيح بينهما ، اذ كما يقول الأصوليون : يتعين العمل بالمتأخر ، والمصير اليه .
جاء في روضة الناظر : (فان لم يمكن الجمع ، ولا معرفة النسخ رجحنا فآخذنا بالأقوى) (١١) .

ويقول امام الحرمين : (اذا تعارض نصان على الشرط الذي ذكرناه وتأرخا فالمتأخر ينسخ المتقدم ، وليس ذلك من مواقع الترجيح) (١٢) ثم ذكر امثلة أن الامام الشافعي - رحمه الله - رأى امكاناً لخطو النسخ اليها ، وهي :

١ - حديث طلق في عدم نقض الوضوء بمس الذكر ، وهو ممن علم تقدم اسلامه ، مع حديث أبي هريرة وهو أسلم بعد الهجرة بست سنين .

٢ - حديث (انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى جالساً فصلوا جلوساً) المتعارض لما ورد من صلاة النبي « صلى الله عليه وسلم » جالساً - في مرضه

(١١) روضة الناظر للمقدسي ص ٢٠٨ .

(١٢) البرهان لامام الحرمين لوحة ١٤١ - ١٤١ .

الآخر - والمقتدون به قائلون وراه .

٢ - ومن نظائر هذا اخبار جواز الانتفاع بجلد الميتة مع حديث ابن عكيم في النهي عن الانتفاع بشيء منها (١٣) .

والحق ان هذا الاشتراط باطلافه - كعدم اشتراطه - ليس بصحيح ، بل لابد فيه من التفصيل ، وحاصله : ان تأخر أحدهما عن الآخر ، وتطرق النسخ الى الأدلة فهو نوعان :

النوع الأول - ما علمنا تاريخه ، وتأكدنا من تأخير أحدهما ، ففي مثل هذا يكون أحدهما ناسخاً ، والآخر منسوخاً قطعاً ، فلا مجال لدخولهما في باب الترجيح ، وذلك لأن من شروط الحكم بالأدلة كونها حجة وان الدليل المنسوخ فاقد الحجية ، فلذا يخرجان من باب الترجيح ولا ينظر الى المرجح فيهما ، على التفصيل المتقدم في حكم الترجيح .

النوع الثاني - ما يظن أن أحدهما متأخر عن الآخر ولا يقطع به ككون راوي أحدهما متأخر الاسلام الآخر ، أو كون أحد الخديثين مكياً والآخر مدنيّاً ، بمعنى كون أحدهما ذكر في مكة والآخر في المدينة ، أو نحو ذلك فهذا داخل في باب الترجيح قطعاً ، ويحكم بكون ما ظن أنه متأخر مرجحاً ، لأن احتمال النسخ في الآخر أكثر ، ولأنه كما نقل امام الحرمين عن الامام الشافعي أن النسخ غير متحقق ، وان ادعاء النسخ ادعاء عظيم ، فيكلف بالاثبات ، وسيأتي زيادة تفصيل لهذا في الترجيح بتأخر اسلام الراوي ان شاء الله تعالى .

الشرط السادس - ان لا يكون الترجيح في الأدلة العقلية التي تثبت العقائد :

نقل الغزالي عن الأستاذ الباقلاني أن العقائد لا ترجيح فيها . لأنها

(١٣) تقدم تخريج هذه الأحاديث سابقاً . راجع ٤٩/١ ، و ٣١٢ هامش و ٣١٧ هامش ، و ٣٥٧ - ٣٦٠ .

معارف والمعارف لا ترجيح فيها (١٤) .

وفصل امام الحرمين بين عقائد العوام ، فانها - لجريانها مجرى الظنون والاكتفاء عنهم بالظنون - يجوز الترجيح فيها ، وبين العقائد المستنبطة الثابتة بالأدلة العقلية القطعية ، فلا يجوز الترجيح فيها .

يقول في البرهان : (أطلق الأئمة القول بأن المعقولات لا مجرى للترجيحات فيها وهذا سديد لا ينكر ، ولكننا أوضحنا في الديانات أن العوام لا يكلفون بلوغ الغايات ، وذرى حقائق العلوم في المعتقدات ، وإنما يكلفون تحصيل عقد متعلق بالمعتقد على ما هو به ، مع التصميم ، ثم عقدهم لا يحصل في مطرد العادة هجومًا واقحامًا ، من غير استناد إلى منسلك من مسالك النظر ، وإن لم يكن تامًا وإذا كان كذلك فالترجيحات عندهم من قواعد العقائد قد يجرى ، فإن عقودهم ليست علومًا ، وماخذها كما أخذ الظنون في حق من يعلم (١٥) .

هذا ويرى الامام الغزالي - جواز الترجيح في العقائد ، لأن العقائد ليست علومًا مقطوعًا بها ، واختلاف الثقة فيها ، ولأن الصحابة والسلف - وهم أجدر بتسديد قواعد الاعتقاد في قواعد الدين منا - لم ينفوا ذلك . والذي نرى أن هذا الخلاف مبني - أولاً - على الخلاف في جواز الترجيح في القطعيات وعنده ، ثم على الخلاف في أن العقائد قطعية أو ظنية - وثانيًا - على أن عقائد العوام ، وهم كل من لم يصل إلى درجة الاجتهاد وتثبيت العقائد بالأدلة العقلية ، وإن كان عالماً ببعض العلوم كالفقه على مذهب ، أو النحو ، أو الصرف ، أو علوم الفلسفة ، أو نحوها (١٦) قطعية ، أو ظنية بمعنى أنه

(١٤) المنحول ص ٤٢٦ .

(١٥) البرهان لإمام الحرمين لوحة ١٣٩ .

(١٦) المنحول ٤٢٦ .

(١٧) الأحكام للآمدي ١٩٧/٤ .

ايكتفي منهم بالظن الراجح مع التصميم أم هم مكلفون بالقطع في العقائد ؟
فبناء على ما تقدم من جواز الترجيح بين القطعيات على الصحيح يجري
الترجيح بين العقائد وغيرها ، سواء كان للمجتهد أو العامي ، لأن غايته أنه
قاطع بمعتقده ، والقطعي كثيراً ما يتفاوت بين درجاتها ، فعليه يجوز الترجيح
فيها فلا حاجة الى هذا الشرط والله أعلم .

الشرط السابع - تحقق المعارضة بين الدليلين :

ويشترط أيضاً لصحة الترجيح تحقق المعارضة بين الطرفين بأن يوجد
فيها شروط التعارض المتقدمة من كونهما حجتين صحيحتين تنافي احدهما
الأخرى وتضاربها لولا وجود المرجح به ، أما اذا فقدت الحجية من الطرفين ،
أو من أحدهما فلا يدخل ذلك في باب الترجيح ، ويترتب على هذا الشرط عدة
أمور ، منها :

(١) من يشترط في صحة الحديث عدم مخالفة عمل الراوي له ، فهو
يرى أن حديث عائشة (أيما امرأة نكحت نفسها - الحديث) يخالف قوله
(ص) (الأيمن أحق بنفسها) ويقوي الأخيرة لأنها لم يخالف راويه في العمل
به ، والأول راويه عائشة خالفت مقتضى الحديث . لأنها زوجت ابنة أخيها
بلا أبيها ، فلا يصح مثل هذا الترجيح لفقد شرطه وهو تحقق الحجية في كل
منهما .

(٢) وكذلك اذا جمع بين الدليلين ، كقوله تعالى : (وجوه يومئذ قاصرة
الى ربها ناظرة) (١٨) وقوله تعالى : (لا تدركه الأبصار ، وهو يدرك
الأبصار . وهو اللطيف الخبير) (١٩) . بحمل اطلاق المنفي في الآية الثانية على
القيد ، وجعله من باب سلب العموم أي لا تراه (جل جلاله) كل الأبصار ،
والعيون ، فيكون مفهومه يراه بعضها ، أو يكون غير متعرض له ، أو يحمل

(١٨) سورة القيامة ٣٣/٧٥ - ٤٤ .

(١٩) سورة الأنعام ١٠٣/٦ . والقرطبي ٥٤/٧ - ٥٧ ، وشرح العقائد

النسفية للتفتازاني ص ١٣٢ .

الادراك على معنى الاحاطة بكنهه تعالى . فلا يكون متعارضاً مع قوله تعالى :
 (..... الى ربها ناظرة) . لأن الوجود ليست من صيغ العموم . بل
 يقتضي أن بعض الابصار يرى الله سبحانه وتعالى . فلا تعارض لما قد تقرر في
 علم المنطق أن السالبة الجزئية لا تناقض الموجبة الجزئية^{٢٠} . وكذلك على
 الوجه الثاني لأن نفي عدم ادراكه والاحاطة بكنهه تعالى لا يستلزم نفي الرؤية
 فتنتفي المنافاة لعدم ورودها على محل واحد . فعندئذ لا يصح القول بترجيح
 الآية الثانية على الاولى بأنه من قبيل العام الواقع بعد النفي فتفيد الاستغراق
 فترجع على الأخرى . لأنها ليست كذلك ولا ترجع الثانية بأنها مؤيدة بقوله
 « صلى الله عليه وسلم » : (انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة
 البدر)^{٢١} أما - أولاً - فلأن الترجيح لدفع التناقض بين الدليلين . وحينما
 فقدت المنافاة بينها بالجمع والتوفيق يكون الترجيح شيئاً زائلاً لا داعي له .
 كما أنه يتنافى مقتضى الجمع - الذي هو الاعتراف بحجة الطرفين وصلاحيتهما
 لاثبات الحكم بهما . ومقتضى الترجيح الذي هو بيان مرجوحيه وضعف أحدهما .
 وصلاحيه الآخر لاثبات الحكم . ولكن الترجيح انما يصح على فرض التسليم
 بمنافاة مقتضى النصين بحمل السلب في الآية الثانية على العموم وحمل الادراك
 على الادراك بالعين فيتحقق التعارض ثم يصح محاوله الترجيح لاحدهما .

وحاصله : أن الآية الاولى الدالة على رؤية المؤمنين لله تعالى يوم القيامة
 عند غير هؤلاء مرجحة على الثانية النافية لذلك بعدة مرجحات . منها : انها

(٢٠) راجع البرهان في المنطق ص ٢٦١ . وشرح الخبيص مع تجديد المنطق
 ص ٩٣ - ٩٤ .

(٢١) رواه الشيخان وصاحب السنن الأربعة والامام أحمد وغيرهم بلفظ :
 (انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته - الحديث)
 راجع (سنن ابن ماجه ٦٣/١ - ٦٤) والجامع الصغير بشرح فيض القدير
 ٥٤/٢ . وتفسير القرطبي ١٩/١٠٨ . ونظم المتناثر ص ١٥٥ - ١٥٦ .
 وسنن الترمذي ٤/٦٨٧ - ٦٨٩ . وحاشية الشهاب على البيضاوي
 ٢٨٣/٨ - ٢٨٤ .

نص صريح في اثبات رؤية الباري . واما الثانية فهي محتملة لكون الادراك بمعنى الرؤية وبمعنى الاحاطة بالكنه . ومحتملة لارادة عدم الادراك لبعض الابصار . ولكلها . لأن مدخول (أل) قضية مهملة صالحة للحمل على الاستفراق . فتكون قضية كلية . وصالحة للحمل على العهد . فتكون قضية جزئية^(٢٢) . وتقديم النص على المحتمل قطعي . ومنها : أنها معاضدة بالحديث المذائق الصريح المتقدم . وبآيات . منها : قوله تعالى . في المنافقين : (كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون)^(٢٣) . فانه لو لم تكن الرؤية متحققة للأبرار لما كان في حرمان العجار منها عذابا وشقاوة^(٢٤) .

(٢٢) راجع البرهان في المنطق ص ١٦٠-١٦٢ .

(٢٣) سورة المطففين ٨٣/١٥ .

(٢٤) راجع القرطبي ٥٤/٧-٥٧ ، و ١٩/١٠٧-١١٠ . وتفسير البيضاوي ١٧٥ و ٥٩٢ . وشرح العقائد ص ١٣٢ . ومختصر العقيدة الطحاوية في منبث رؤية الله .

المطلب الثاني

شروط المرجح به

ولكون مسلك الترجيح مسلكاً عظيماً يترتب عليه ترك الدليل المقابل الذي ما وضعه الشارع الا لأجل العمل به ، والأصل فيه استنباط الحكم منه ، فتركه مخالف للأصل المقرر ، وخلاف الأصل لا يرتكب الا بدليل ، والدليل الذي يحمل المجتهد على الترجيح : هو وجود الفضل ، والقوة التي يراها في الدليل الراجح عنده ، فلذا اشترطوا في كون ذلك الفضل والقوة صالحاً لترجيح الدليل به شروطاً عدا شروط المتعارضين ومن أهم هذه الشروط ما يلي :

(الشرط الأول) كون المرجح به قوياً :

اشترط القاضي أبو بكر الباقلاني أن يكون ذلك الفضل المرجح به قوياً بحيث يجعل تفضيل الدليل الذي يوجد فيه ذلك مقطوعاً به ، فإذا وصلت قوة الدليل الراجح الى درجة يقطع بكونه أزيد من الدليل المرجوح يجوز الترجيح به ، والا بأن كان مظنوناً ، سواء كان الظن في أصل وجود الفضل والزيادة في الدليل الراجح ، أو كان في قوة الدليل الصالحة للترجيح ، فلا يجوز الترجيح ، وذلك كالترجيح بالأحوال والأوصاف وكثرة الأدلة (٢٥) . واستدل عليه بأن الأصل هو العمل بالقطعي ، وامتناع العمل بشيء من المظنون ، وخالفناه في العمل بالمظنون المستقلة بأنفسها ، لاجتماع الصحابة عليه فيبقى الترجيح على أصل الامتناع ، لأنه عمل بظن لا يستقل بنفسه (٢٦) . ويجاب عنه - أولاً - بعدم التسليم بامتناع العمل بالظن مطلقاً ، بل هو

(٢٥) ارشاد الفحول ص ٢٧٦ والكوكب المنير ص ٤٢٩ .

(٢٦) المصدر الأخير .

خاص بباب العقائد التي تتركز على الأدلة اليقينية ، وعليه يحمل قوله تعالى :
(ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا) (٢٧) . واما الفرعيات
وما يتعلق بالاحكام التكليفية فيكتفى فيها بالأدلة الظنية . بدليل وجوب
العمل بأخبار الآحاد . والقياس . ونحوهما - وثانيا - بأن عدم العمل بالظن
يستلزم منه هجر أكثر نصوص الكتاب والسنة . فان أكثرها غير قطعي . لكن
ترك النصوص الشرعية . وعدم العمل بمقتضاء باطل . لبقاء أكثر الاحكام
الشرعية بلا دليل . فكذا ما يستلزمه . وهو منع العمل بالظن - وثالثا - بأن
الاجماع انعقد على عدم الفرق بين الظن المستقل وغير المستقل . فيجوز العمل
بكل منهما من غير فرق فانه وقع التعارض بين ما روته عائشة رضي الله عنها .
في النقاء الختاني (فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم) فأغتسلنا
وما رواه الجماعة من قوله صلى الله عليه وسلم : (انما الماء من الماء) (٢٨) .
ورجح الصحابة قول عائشة بكونها أعرف بذلك من غيرها (٢٩) . وكذا رجحوا
خبرها (انه كان . صلى الله عليه وسلم ، يصبح جنباً وهو صائم) . على خبر
أبي هريرة (من أصبح جنباً فلا صوم له) (٣٠) لكونها أعرف بحال النبي
(صلى الله عليه وسلم) (٣١) . الى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة . ومعلوم أن ذلك
الترجيح لا يصل الى درجة القطع . فكل هذه تكون حجة على القاضي الباقلاني
في اشتراطه القطع في المرجح به . ويدل على أن مسلكه هذا غير سديد - والله
تعالى أعلم - .

(الشرط الثاني) كون المرجح به وصفاً للمرجح لا دليلاً مستقلاً :

اشتراط الحنفية أن يكون المرجح به وصفاً تابعاً للدليل المرجح غير

(٢٧) سورة النجم ٢٨/٥٣ .

(٢٨) تقدم تخريجه في ٢٩٠/١ ، وراجعه أيضاً في / ٤٠٠ .

(٢٩) الكوكب المنير ص ٤٢٩ . وارشاد الفحول ص ٢٧٦ .

(٣٠) تقدم تخريج الحديثين راجع ٢٩٠/١ .

(٣١) الاحكام للآمدي ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ .

مستقل بنفسه .

يقول البزدوي : (فإن الترجيح عبارة عن فضل أحد المتساويين على الآخر وصفا ، فصار الترجيح بناء على المائلة ، وقيام التعارض بين مثلين يقوم بهما التعارض قائماً بوصف هو تابع لا يقوم به التعارض ، بل ينعدم في مقابلة أحد ركني التعارض) (١٣٢) .

وذهب جمهور الأصوليين من المالكية والحنابلة والشافعية والمعتزلة ، والشيعة ، وجمهور المحدثين الى عدم اشتراط ذلك ، فيجوز عندهم ترجيح دليل على آخر لزيادة فضل فيه سواء كان ذلك وصفاً تابعاً ، ككونه من أحوال الرواة ، وقوة السند ، ونحو ذلك ، أو دليلاً مستقلاً يصلح لاثبات الحكم لولا التعارض ، ويترتب على هذا جواز الترجيح وعدمه في الصور الآتية :

١ - إذا تعارضت آيتان وتقوي أحدهما سنة أو كتاب ، أو اجماع ، أو قياس .

٢ - إذا تعارضت سنتان ويوافق أحدهما آية ، أو سنة ، أو اجماع ، أو قياس .

٣ - تعارض قياسان توافق أحدهما آية ، أو سنة ، أو خبر مرسل ، أو نحو ذلك .

٤ - تعارض قياسان ويقوي أحدهما كثرة الأصول .

٥ - تعارض خبران ويكون أحدهما راويه أكثر .

٦ - تعارض خبران وتكثر رواية أحدهما وتعددت طرقه (٣٣) الى غير ذلك من الصور الداخلة تحت هذا الخلاف والنزاع ، ثم ان كلا من الفريقين استدلوا بأدلة لاثبات مدعاهما .

(٣٢) أصول البزدوي هامش كشف الأسرار ٤ / ١١٩٦ - ١١٩٧ .

(٣٣) ستأتي أمثلة الصور ، ومناقشتها في المرجحات ان شاء الله تعالى .

(أدلة الحنفية)

استدل الحنفية على ما ذهبوا اليه من اشتراط كون المرجح به وصفاً تابعاً ، وانه لا يجوز أن يكون دليلاً مستقلاً ، وبالتالي عدم الترجيح في المواضع المذكورة بعدة أدلة أهمها ما يلي :

(الأول) ان الترجيح لغة : مأخوذ من رجحان الميزان ، وهي زيادة بعد ثبوت المعادلة بين كفتي الميزان . لا تقوم المعادلة بها ابتداء ولا تدخل تحت الوزن منفردة عن المزيد عليه قصداً في العادة ، كالحبة في مقابلة العشرة ، أما اذا ضم ست أو سبع حبات الى إحدى عشرين متعارضتين ، فلا يسمى ذلك ترجيحاً ، بدليل أن الأول يحتاج الى الهبة ، أو زيادة الثمن بمقابلتها ، بخلاف الثاني ، ولهذا قال (صلى الله عليه وسلم) للوزان : (زن وأرجح) ، وكذلك الترجيح الشرعي الأصولي يجوز بما لا ينفرد ولا يستقل بنفسه ولا يجوز بما يستقل بالحجة (٣٤) .

ونوقش هذا الدليل - أولاً - بمنع تقييد الرجحان لغة بما ذكر ، فان اللغة وردت مطلقة كما تقدم في مبحث معنى الترجيح لغة واصطلاحاً ، وتقييدها بما لا يستقل مما لا دليل عليه ، - وثانياً - يعتبر هذا قياساً في اللغة ، وهو امر مختلف فيه بين العلماء للخصم أن يمنع ذلك ، - وثالثاً - عدم التسليم بصحة القياس على فرض التسليم بجواز القياس في اللغة .

(الثاني) قياس الأدلة على الشهادة ، فانه لو تنازع خصمان على شيء ، وأقام أحدهما شاهدين والآخر أربعة لم تترجح شهادة الأربعة ، قالوا : لأن ذلك علة انضمام مثلها اليها فلم يصلح وصفاً ، وكذلك الأدلة لا تترجح بما يستقل بالحجة (٣٥) .

(٣٤) انظر كشف الأسرار مع أصول البزدوي ١١٩٦/٤ - ١١٩٧ .
(٣٥) كشف الأسرار مع البزدوي ١١٩٨/٤ - ١١٩٩ ، والتقريب والتحجير ١٧/٣ ، وتدريب الراوي ٢٠٢/٢ .

ونوقش هذا الدليل أيضاً - أولاً - بأننا لا نسلم عدم الترجيح في الشهادة فقد ذهب معظم أصحاب الامام مالك ، وبعض أصحاب الشافعي الى أن البينة المختصة بمزيد العدد في الشهود مقدمة على البينة التي تعارضها (٣٦) - وثانياً - بأن قياس الأدلة على الشهادة قياس مع الفارق ، فانه فرق كبير بين الشهادة وبين الرواية .

يقول ابن أمير الحاج الحنفي : (والحق الفرق بين الشهادة والدليل ، إذ كم وجه ترجح به الأدلة ولا ترجح به الشهادات ، ووجه أن الشهادة مقدرة بعدد معلوم فكفيها الاجتهاد فيها . بخلاف الرواية فانها مبنية عليه) (٣٧) .

ويقول امام الحرمين - مشيراً الى وجه الفرق بينهما - : (ثم معظم قواعد الشهادات منوطة بالتقيدات ، والروايات مدار أصولها ، وتفاصيلها على الثقة المحضة ، ولهذا لا يعتبر فيها الحرية والعدد في أصل القبول ، وكثرة الروايات توجب مزية في غلبة الظن) (٣٨) .

هذا ونقل السيوطي في تدريب الراوي عن القرافي أنه بعد تفحص شديد في الفرق بينهما وجده في كلام المازري (٣٩) ، فأوصل الفروق بينهما الى عشرين ، من أهمها زيادة على ما تقدم ما يلي :

١ - لا يشترط في الرواية كون الراوي بالغاً ، ولا ذكراً ، ويشترطان في

(٣٦) البرهان لوحة (١٤٢) والمصدر الأخير .

(٣٧) التقرير والتحجير ١٧/٣ .

(٣٨) البرهان لوحة ١٤٢ .

(٣٩) المازري هو : محمد بن علي ، نسبته الى مازر ، جزيرة بالصقلية ، محدث ، ومن الفقهاء المالكية ، ولد سنة ٤٥٣ هـ ، ووفاته بالمهدية سنة ٥٣٦ هـ من مؤلفاته : (المعلم بفوائد مسلم - خ -) في الحديث ، و (الكشف والأنباء ، في الرد على الأحياء) للغزالي ، و (ايضاح الحصول في الأصول) راجع : (الاعلام ٦٤/٧ ، والذيل على طبقات الحنابلة ١٣١/١) .

• الشهادة •

- ٢ - تقبل رواية الفرع من الأصل . وعكسه بخلاف الشهادة فلا يجوز منهما .
- ٣ - من كذب في حديث واحد رد جميع أحاديثه السابقة . بخلاف الشهادة .
- ٤ - ثبوت الجرح والتعديل في الرواية بواحد دون الشهادة (٤٠) .

(الدليل الثالث) استدلالهم بمسائل فقهية خلافية . وهذه أهمها :

أ - انه لو قتل رجل بجراحات لرجل . وجرح واحد لرجل آخر خطأ قسمت الدية نصفين بينهما . ولا ترجع الجراحات بحيث تجعل صاحبها هو القاتل . لأن كل جراحة تصلح علة معارضة . فلا تصلح اذن أن نجعلها وصفاً (٤١) .

ب - ان الشريك الذي له ثلثه . أو رבעه . مع الشريك الذي له عشرة مثلاً متساويان في استحقاق الشفعة . فلو كان كثرة الأدلة أو العدد ترجع على معارضة . لكان لصاحب الثلث أن يأخذها كلها . لكنه يأخذ كلها فدل على عدم الترجيح بكثرة الأدلة (٤٢) .

ج - ماتت امرأة من ابني عم - أحدهما زوج المرأة - فلا يرجع اجتماع العلتين في الزوج التعصيب ولا يسقط الآخر فيأخذ الزوج النصف بالفرضة والباقي يقسم بينهما (٤٣) .

د - ابنا عم أحدهما أخ لأم لا يسقط الأخ لأم ابن عمه الآخر بل يأخذ السدس بالأخوة والباقي يقسم بينهما عند عامة الصحابة خلافاً لابن مسعود (رض) فانه يجعل المال كله له . لانهما استويا في قرابة الأب - وهو : التعصيب - وتقرّد الآخر بقرابة الأم . فترجع على القرابة الاخرى

(٤٠) تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي ٢/٣٣١ - ٣٣٣ .

(٤١) أصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤/١١٩٩ - ١٢٠٠ .

(٤٢) المصدر السابق ص ١٢٠١ .

(٤٣) المصدر نفسه ص ١٢٠١ - ١٢٠٢ .

كالأخ لأبوين يحجب الأخ لأب ، فذهاب الجمهور الى عدم سقوط من
اجتمعت فيه غلة واحدة بمن اجتمعت فيه علتان دليل على عدم الترجيح
بكثرة العلل والأدلة (٤٤) .

ويجاب عن هذه المسائل - أولاً - بأنها لم يتم الاتفاق عليها ، والمسائل
المختلف فيها لاتنقض حجة ، - وثانياً - على فرض التسليم بذلك ، ان العلول
لا يدل على العلة بخصوصها دلالة قاطعة لجواز تعدد العلل ، فان وجود الضوء
لا يدل على وجود الشمس ، لجواز أن يكون من المصباح ، أو القمر أو نحوهما ،
ومن رأى أنه يصلي الظهر فانه لا يدل على دخول وقت ظهر ذلك اليوم لجواز
أن يكون يصلي قضاء ظهر يوم آخر فاته ، الى غير ذلك - وثالثاً - بأن المفروض
تبعية الفروع للأصول ، لا اخضاع الأصول للفروع لجواز أن تكون مخالفة هذه
الفروع الأصل لعلة أخرى فلا يبنى أصل من الأصول ، ولا يؤسس على مسألة
من المسائل الفقهية الفرعية المختلف فيها فالاستدلال بهذا لا يتم حجة
لإثبات مدعاهم .

(٤٤) المصدر السابق .

ادلة الجمهور

واستدل الجمهور على ما ذهبوا اليه من جواز الترجيح بكثرة الأدلة ، وعدم اشتراط ما ذكر في المرجح بعدة أدلة ، أهمها ما يلي :

(الأول) ان رواية الاثنين أقرب الى الصحة ، وأبعد من السهو والغلط ، فان الشيء عند الجماعة أحفظ منه عند الواحد ، ولهذا قال تعالى : (أن تضل احدهما فتذكر احدهما الأخرى) (٤٥) وقال عليه السلام : (الشيطان مع الواحد ، وهو مع الاثنين أبعد) (٤٦) ، فعلى هذا يجب تقديم ما كثرت رواته بدلالة الكتاب والسنة (٤٧) .

الثاني - أن ما كثرت رواته أقرب الى التواتر فوجب أن يكون أولى من غيره لأن كل واحد منها يفيد ظناً فإذا انضم بعضها الى بعض يكسب قوة (٤٨) .

الثالث - ان النبي « صلى الله عليه وسلم » لم يعمل بقول ذي اليمين (٤٩) له : أقصرت الصلاة أم نسيتها ، حتى أخبره أبو بكر وعمر (٥٠) ولم يعمل أبو بكر بخبر المغيرة (٥١) (ان النبي « صلى الله عليه وسلم » أطعم الجدة

(٤٥) سورة البقرة ٢/٢٨٢ ، والقرطبي ٣/٣٧٢ .
(٤٦) رواه الترمذي ونسبه السيوطي الى الحاكم وأحمد (الفتح الكبير - ٤٦٤/١) .

(٤٧) التبصرة للشيرازي ٢/٣٧٢ ، والأحكام للآمدي ٤/٣٥٩ ، وشرح المختصر للأيجي ٢/٣١٠ ، وشرحي الأسنوي والبدخشي ٣/١٦٥-١٦٧ .
(٤٨) المصادر السابقة ، والكوكب المنير ص ٤٣٢ ، والبرهان لامام الحرمين لوحة ١٤٢ .

(٤٩) ذو اليمين رجل من بني سليم يقال له (الحزباق) حجازي شهد النبي (ص) وبقي الى أن روى منه المتأخرون من التابعين ، راجع (الاصابة ٤٩١/١ - ٩٤٢) .

(٥٠) حديث سجود النبي (ص) واعلام ذي اليمين رواه الستة ، ومالك ، وابن حبان ، والدارقطني ، وغيرهم . (سنن الدارمي ٦/٢٩٠-٢٩١) .
(٥١) المغيرة بن شعبة الثقفي ، أول مشاهده الحديثية ، قيل : دهاة العرب اربعة : معاوية ابن أبي سفيان ، وعمر بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، وزباد ، توفي بالكوفة سنة ٥٠ هـ ، (الاستيعاب ٣/٣٧١-٣٩١) .

(السدس) (٥٢) حتى اعتضد بخبر محمد بن مسلمة (٥٣) ، وكذلك ورد مثله عن عمر وغيرهم (٥٤) ، فهذا دليل قوي على أن النبي «صلى الله عليه وسلم» ، والصحابة ، ومن بعدهم رجحوا بكثرة العدد ، ولهذا نرى أن امام الحرمين ينقل عن الباقلاني - ويؤيده - أن تقديم خبر رواه جماعة على خبر راويه مفرد من المقطوع به ، وواجب العمل به ، ويعلله بأنا على قطع نعم أن أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وسلم» لو تعارض لهم خبران كما وصفناه ، والواقعة في تقرير لا مجال للقياس فيه ولا مضطرب للرأي لما كانوا يعطون الواقعة ، بل كانوا يرون التعلق بما رواه الجمع (٥٥) .

(الرابع) ان مخالفة الدليل خلاف الأصل ، اذ الأصل في الدليل الأعمال ، واستنباط الأحكام منه ، فكثرة المخالفة أكثر مخالفة من قلتها ، فإذا وجد في جانب دليلان مثلاً . وفي جانب آخر دليل واحد ، كان ترك العمل بالأول أكثر مخالفة ومحدوراً من الثاني ، فيؤخذ بالأقل محدوراً والأخف ضرراً (٥٦) .

(الخامس) انه لو لم يؤخذ بكثرة الدليل ، لجاز ترك الدليل ، أو أكثر ، والعمل بالدليل الواحد ، فيلزم منه وقوع ذلك القدر الزائد من المحدور

(٥٢) رواه الامام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجة ، والدارمي - في مسنده انقطاع - ، ومالك - وابن حبان ، والنسائي ، والترمذي ، وصححه ، راجع : (منتقى الأخبار مع نيل الأوطار ٦/٦٧-٦٨ ، والدرر البهية ص ٥٥ ، وموارد الظمان ص ٣٠ ، وسنن الدرامي ٢/٢٥٩-٢٦٠ ، وسنن الترمذي ٤/٤١٩-٤٢٠) .

(٥٣) محمد بن مسلمة الأنصاري ، شهد بدرا ، والمشاهد كلها ، وهو من فضلاء الصحابة واحد الذين قتلوا كعب بن أشرف ، مات بالمدينة بين سنة ٧٣ - ٧٠ هـ (الاستيعاب ٣/٣٣٤ - ٣٣٦) .

(٥٤) الأحكام للآمدي ٢٠٩٧٤ ، وشرح المختصر للعضد ٢/٣١٠ .

(٥٥) البرهان لوجه ١٤٢ .

(٥٦) الآيات البيّنات نقلًا عن الصفي الهندي ٤/٢٢٤ .

من غير سبب ، و لامعارض وهو ممنوع (٥٧) .

(السادس) انه اذا حصل التعارض بين دليل ودليلين مثلا فالعقلاء يوجبون الأخذ بموجب الدليلين . حتى ان من عدل عنهما الى موجب الدليل الواحد سفهوا رأيه واستصخبوا تصرفه . واذا كان الأمر كذلك في العرف وجب أن يكون في الشرع كذلك (٥٨) لأن الأصل تنزيل التصرفات الشرعية منزلة التصرفات العرفية . ولذلك روي عن النبي « صلى الله عليه وسلم » : (ما رآه المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن) (٥٩) (٦٠) .

هذا وان الجمهور بعد استدلالهم بما تقدم اعترضوا على الحنفية في نفهم جواز الترجيح بكثرة العدد ، وبالدليل المستقل - أولا - بأنه اضطرب كلامهم ، فمنهم من يرجح النص على النص المعارض بموافقه للقياس ، والقياس دليل مستقل .

اجاب عنه ابن الهمام - أولا - بأنه ليس هنا ترجيحاً بكثرة الادلة ، لأن القياس ليس بدليل عند وجود النص . لأن من شرط صحة القياس عدم وجود النص ، وكونه مستقلاً فرع كونه دليلاً . فما دام لا يعتبر مستقلاً يكون تبعاً . - وثانياً - بأنه صح عن الحنفية انكار الترجيح بالقياس ، ونقل ابن أمير الحاج عن صاحب الكشف أن عدم الترجيح بموافقة القياس هو الأصح (٦١) .

(٥٧) المصدر السابق .

(٥٨) المصدر السابق .

(٥٩) يقول الشوكاني لا أصل له . لكن ورد بمعناه قوله (ص) : (إنما أقضي بما أسمع) وكما في أمره بلزوم الجماعة (إرشاد الفحول ص ٢٧٤) .

(٦٠) الاحكام ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٧٤ .

(٦١) التقرير والتحيز ١٧/٣ ، وشرح البزدوي مع كشف الأسرار ١١٩٩/٤ ، وفواتح الرحموت مع شرحه مسلم الثبوت ١٨٩/٢ - ١٩١ ، وشرح التلويح على التوضيح ١٠٣/٢ - ١٠٤ .

ويدفع الجواب الأول بأنه ان أراد أن شرط صحة القياس وجود النص مطلقاً ، فغير مسلم لأنه كثيراً ما يتعارض الخبر الواحد مع القياس ، وبأنهم ردوا أخبار كثيرة بمخالفة القياس فمنها حديث المصراة كما تقدم (٦٢) وان أراد النص القطعي فقط فمسلم ، لكن وجود التعارض فيه اما معدوم أو في غاية الندرة ، وعلى فرض تحققه فلا تقرب فيه ، لأنه أخص من المدعي ، - ثانياً - بأن نفي بعض الحنفية لا يجدي نفعاً ما دام انه - وهو من كبارهم - حقق جواز الترجيح به (٦٣) .

واعترضوا عليهم - ثانياً - بأنهم قالوا عند تعارض الكتابين يعمل بالسنة ، وعند تعارض السنتين يعمل بالقياس أو قول الصحابة (٦٤) وما هذا الا الترجيح بكثرة الأدلة ، لأن مقتضى تعليلهم وهو أنه يعارض دليل واحد ألف دليل - أن يسقط آية واحدة آية وسنة ، وتسقط سنة واحدة سنة وقياساً عند التعارض بينه وبينهما ، فلما لم يسقطا به يكون مآله الترجيح بكثرة الأدلة ، وبالدليل المستقل .

وأجابوا عند مرة بأن الأدنى لا حكم له في مقابلة الأعلى ، فيجعل تبعاً ومرة بأنهما ليسا من كلام شخص واحد ، لذا يمكن ترجيح الكتاب بالسنة ، والسنة بالقياس ، ومرة بنقل الاجماع على صنيعهم ، كما تقدم عن صاحب فواتح الرحموت (٦٥) .

واعترضوا عليهم - ثالثاً - بأنهم يرجحون القياس بكثرة الأصول ،

(٦٢) راجع ١/٤٥٠-٤٦٤ ، وراجع أيضا النقاش والاعتراضات حول عدم الأخذ بالمستقل هامش ١/٢٧٨ - ٢٨٠ .

(٦٤) راجع البزدوي مع كشف الأسرار ٣/٧٩٧ ، ومشكاة الأنوار ٣/١١٠ - ١١١ .

(٦٣) راجع التحرير لابن الهمام مع شرح التقرير والتحرير ٣/٢٤ .
(٦٥) شرح التوضيح مع التلويح ٢/١٠٣-١٠٤ ، وفواتح الرحموت ١٩١-١٩٠/٢

وكثرة الأصول كثرة الأدلة فالترجيح بها ترجيح بكثرة الأدلة . وأجاب عنه البخاري بأن الترجيح بكثرة الأصول إنما هو باعتبار أن شهادة الأصول بصحتها تقوي العلة في نفسها . فأما العلل فلا تتقوى بكثرتها . ولا بكثرة أصولها . لأن كل أصل يشهد بصحة علته المنتزعة منه لا بصحة علة أصل آخر (٦٦) .

ويعترض عليهم - رابعا - بأنهم رجحوا الخبر المشهور على الآحاد ، وليس الاشتهار إلا كثرة الرواة . فإدام يرجحون خبراً على خبر بكونه مشهوراً فيلزمهم القول بكثرة الرواة والأدلة .

وأجابوا عنه بأن الحجة قول الرسول « صلى الله عليه وسلم » والاشتهار يوجب قوة ثبوت النقل الذي به يثبت الخبر عن النبي (ص) ، ويصير حجة ، فتعتبر الشهرة وصفا لا دليلا مستقلا بنفسها (٦٧) .

واعترضوا - خامسا - بأنهم رجحوا بالكثرة في صوم من لم يبت بالنية فقالوا إذا بقي أكثر النهار ونوى يصح صومه . وإن بقي أقل النهار فلا يصح . وما هذا إلا ترجيح بكثرة الأجزاء . فالكثرة توجب القوة فترجح بها (٦٨) .

وأجاب عنه ابن نجيم (٦٩) في منكاة الأنوار بما حاصله : أننا نرجح (٦٦) راجع ٢٧٨/١ - ٢٨٠ . والمصدر السابق الأخير ، وكشف الأسرار ١١٩٩/٤ .

(٦٧) المصدر السابق الآخر .

(٦٨) المصدر السابق .

(٦٩) ابن نجيم : الشيخ زين الدين بن ابراهيم بن محمد الحنفي . كان عالما ضليعا . فقيها محققا . وأصوليا مدققا . تشهد كتبه بعلو كعبه ، ورسوخ قدمه في العلوم التي ألف فيها ، قال فيه الشعراني : « صاحبته عشر سنين فما رأيت عليه شيئا يشبهه » . ولد بمصر سنة ٩٢٦ هـ من مؤلفاته : منكاة الأنوار ، بشرح الأنوار في الأصول ، وفي الفروع الأشباه والنظائر - ط ٢ وبوفى ٩٧٠ هـ بمصر . (مقدمة فتح الفقار ص ٢٤ والأعلام ١٠٤/٣) وطبقات الأصوليين ٧٨/٣ . وعامش الفوائد البهية في تراجم الحنفية للسيد محمد بدرالدين المسكاني ص ١٣٥-١٣٤) .

بالكثرة في بعض المواضيع . ولا نرجح بها في بعض آخر ، لما بين الموضعين من الفرق الدقيق ، وهو أن الكثرة معتبرة في كل موضع يحصل بها هيئة اجتماعية ويكون الحكم منوطاً بها من حيث المجموع ، وغير معتبرة في كل موضع لا يحصل بها هيئة اجتماعية ويناط الحكم بكل واحدة منها . فكل ما يناط بالكثرة كحمل الأثقال والحروب فالأكثر أرجح على الأقل . وكل ما يناط بها بكل واحد - كالمصارعة - فإن الكثير لا يغلب القليل فيها ، بل واحد قوي يغلب الآلاف من الضعاف . فكثرة الأصول من قبيل الأول لأنها دليل قوة الوصف وكثرة الأدلة من قبيل الثاني فإن كل دليل مؤثر بنفسه لا مدخل لوجود الآخر أصلاً (٧٠) .

الترجيح :

والراجع من الرأيين هو مذهب الجمهور القائلين بجواز الترجيح بكثرة الأدلة ، والرواة ، والأصول ، وأنه لا فرق بين كثرة وكثرة ، وأنه لا يشترط في المرجح به كونه وصفاً ، بل يجوز بما يكون من قبيل الوصف ، وبالمستقبل وذلك لأن الغرض من الترجيح حصول القوة في الظن بمضمون أحد الدليلين المتعارضين في أنه يحصل بخبر كل واحد ظن . وباجتماع الظنون تحصل قوة ، حتى إذا كثرت تكون متواترة ، أو مشهورة ، وأنه ليس مقياس يفرق بين الخبر- الآحاد والخبر المشهور إلا كثرة الرواة والطرق ، فالقول بترجيح المشهور يلزمه القول بترجيح كثرة الرواة ، وإن القول بعدم سقوط الخبر عند تعارض الآيتين يلزمه القول بعدم معارضة دليل لدليلين ، وما أجابوا به مع كونها في غاية الضعف لا ينفعهم ، بعد ما صدر الترجيح بكثرة العدد من النبي «صلى الله عليه وسلم» وخلفائه ، ومن بعدهم ، وبعد ما حصل إجماع المحدثين على تقوية الحديث بكثرة الرواة ، ولهذا نرى بعضهم يوافق الجمهور

(٧٠) مشكاة الأنوار ٥٣/٣ .

في الترجيح ببعض دون بعض ويخالفهم البعض الآخر منهم في بعض آخر ،
ويحاول رفع الاعتراضات منهم عليهم . وكان السبب في ذلك إخضاع الأصول
والفروع للفروع التي توارثوها عن الأئمة والأسلاف . ثم بعد ذلك عللوها
بما تقدم والعلل أكثرها منقوضة بفروع تخالفها وإن كانت توافق بعض فروع
أخرى والله أعلم .

المطلب الثالث

شروط المرجح

تختلف شروط المرجح بحسب اختلاف درجته ، وتفاوته رتبة من كونه مجتهداً مطلقاً ، ومجتهداً مرجحاً ، أو مخرجاً ، أو مفتياً ، أو غير ذلك ، وقد تقدم بعض تلك الشئوط في مبحث معنى الترجيح ، وفي بقيتها ، تكفل كتب الأصول المفصلة ببيان ذلك فلا حاجة بنا الى الاطاعة بها (٧١) .

(٧١) راجع المحلى ٢/٣٨٢ - ٣٨٦ ، وشرحي البدهشي والاسنوي على المنهاج ٣/١٩٩ - ٢٠٢ ، والقوانين المحكمة ٢/٣١٧ - ٢٢٦ ، وارشاد الفحول ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .

المبحث الثالث

في حكم الترجيح ، والعمل بالدليل الراجح



الترجيح حكم متفق عليه عند جمهور العلماء :

ذهب الجمهور من الأصوليين ، والفقهاء ، والمحدثين ، والمتكلمين ،
والشيعة ، وأهل الظاهر ، الى وجوب الترجيح والعمل بالدليل الراجح ، بل
ونقل الاجماع عليه كثير من الأصوليين^(١) .

يقول عضدالدين الأيجي بهذا الصدد : (وإذا حصل الترجيح وجب
العمل بها ، وهو تقديم أقوى الأمارتين ، للقطع عنهن - الصحابة ومن بعدهم -
بذلك)^(٢) .

ويقول الآمدي : (وأما أن العمل بالدليل الراجح واجب فيدل عليه
ما نقل وعلم عن اجماع الصحابة والسلف في الوقائع المختلفة على وجوب تقديم
الراجح من الظنيين)^(٣) .

ويقول التبريزي الشيعي : (والمختار وفاقا للمشهور أن الترجيح
واجب اذا حصل المرجح لاحدى الأمارتين ، للاجماع فتوى وعملا ، فانا لم
نسمع ولم نر أحدا مع حصول الترجيح لاحدى الأمارتين يعمل على الطرف
المرجوح)^(٤) .

وذهب جماعة قليلة من الشيعة ، ومنهم : صدرالدين^(٥) ، ونسبته
التبريزي الى القاضي أبي بكر الباقلاني ، والجبايين من المعتزلة ، وحكاه ابن

(١) راجع للتفصيل في مبحث وجوب الترجيح والخلاف فيه - البرهان لوحة
(ص ١٣٩) ، وفواتح الرحموت ٢/٢٠٤ ، والمستصفى ٢/٣٩٤ ،
وأصول البزدوي مع كشف الأسرار ٤/١١٩٦ ، والأحكام ٤/٢٠٦-٢٠٧ ،
وشرح المختصر ٢/٣٠٩ - ٣١٠ ، والتقرير والتحجير ٣/١٧-١٨ .

(٢) شرح المختصر ٢/٣٠٩ .

(٣) الأحكام ٤/٢٠٦ .

(٤) مشكاة المصابيح ص ٧٨ .

(٥) هو محمد بن إبراهيم الشيرازي توفي سنة ١٠٥٩ هـ من مؤلفاته (شرح
أصول السكاكي - ط) راجع (الأعلام ٦/١٩٣ - ١٩٤) .

كج^(٦) عن أهل الظاهر ، الى عدم وجوب الأخذ بالترجيح ، بل اذا تعارض دليلان ولأحدهما فضل يصلح للترجيح يميلون اما الى التخير ، أو التساقط أو الأخذ بالأحوط^(٧) .

ادلة المنكرين للترجيح

استدل المنكرون لذلك بأدلة ، أهمها ما يلي :

(الأول) قياس الأدلة على الشهادة فكما لا ترجح شهادة اربعة على اثنين وان كان الظن بالأولى أقوى ، فكذلك لا يرجح دليل على آخر بزيادة الغلبة والظن .

واعترض عليه بعدة اعتراضات أهمها الفرق بين المقيس والمقيس عليه^(٨) . يقول صاحب فواتح الرحموت : (تم الأمر أن نصاب الشهادات علة تامة للحكم شرعاً ، وهي لا تزيد ولا تنقص ، فالأربعة والأثنان على السواء في ايجاب الحكم ، فلا رجحان لأحدهما على الآخر في الايجاب)^(٩) .

(الثاني) فوله تعالى : (فاعتبروا يا أولي الأبصار)^(١٠) ، وجه الدلالة أن الله سبحانه أمر بالاعتبار مطلقاً فأخذ الأحكام من الدليل المرجوح أيضاً

(٦) ابن كج : يوسف بن أحمد الدينوري الشافعي ، له مؤلفات انتفع بها الفقهاء كان مضرب المثل في الحفظ لمذهب الشافعي توفي سنة ٤٠٥ هـ ، راجع (طبقات ابن الهداية ص ١٢٦ ، والأعلام ٢٨٤/٩) .

(٧) ارشاد الفحول ص ٢٧٥ ، ومشكاة المصابيح ص ٨٢-٨٣ ، والتقدير والتحير ١٧/٣ .

(٨) المصادر السابقة وكشف الأسرار ١١٩٦/٤ .

(٩) فواتح الرحموت ٢٠٤/٢ ، والأحكام ٢٠٧/٤ ، وشرح المختصر ٣٠٩/٢ .

(١٠) الحشر : ٢/٥٩ .

اعتبار (١١) .

(الثالث) قوله « صلى الله عليه وسلم » : (نحن نحكم بالظاهر) (١٢)
وجه الدلالة أن الأخذ من الدليل المرجوح أخذ بالظاهر ، والحكم بالظاهر
يقتضي إلغاء المزيد من الحجة المعارضة (١٣) .

ويجاب عن الدليلين - أولاً - أن دلالة الآية على المطلوب ظني ، والأخذ
بالترجيح قطعي . فلا يقاومانه .

يقول الامام الجويني بهذا الصدد : (وليس من الانصاف الزام مجتهد
فيه على القول في مسألة مسلكتها القطع) (١٤) . - وثانياً - بأن غاية ما تدل
عليه الآية وجوب الأخذ بأحد الطرفين ، وهذا لا ينافي تعيين أحدهما لدليل
يقتضي ذلك ، لأن إيجاب أحد الشئيين لا ينافي الأخذ بأحدهما ، بل يمكن
أن نجعلها شاهدة لنا ، إذ الأمر بالاعتبار والتدبر يلزمه الأخذ بالتزجيح ،

(١١) مشكاة المصابيح ص ٨٢ - ٨٣ . وارشاد الفحول ص ٢٧٤ ، والأحكام
٢٠٦/٤ - ٢٠٧ .

(١٢) هذا الحديث يقول الشوكاني : يحتاج به الأصوليون ولا أصل له ولكن
ورد في معناه قوله (ص) للعباس يوم بدر (كان ظاهرك علينا) (الفوائد
المجموعة ص ٢٥٠ ، وارشاد الفحول ص ٢٧٤) ، ويقول الحافظ
عبد الرحيم العراقي : لا أصل له ، وسئل عنه الذهبي فأنكره ، وفي
الصحيحين من حديث أم سلمة (فأقضي له على نحو ما أسمع) ، وفي
البخاري (إنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم) ، وقال تاج الدين
ابن السبكي أيضاً لا أصل له ، راجع : تخريج أحاديث المنهاج للعراقي
والأبهاج ١١٤/٣ - ١١٥ ، وذكره الشيباني بلفظ (أمرت أن أحكم
بالظاهر ، والله يتولى السرائر) ويقول : اشتهر بين الأصوليين والفقهاء ،
بل وقع في شرح مسلم للنووي في قوله (ص) : (اني لم أؤمر أن أنقب
عن قلوب الناس) الحديث ، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة ،
ولا الأجزاء المثورة وتمييز الطيب من الخبيث ص ٣٢) .

(١٣) المشكاة ص ٨٣ .

(١٤) البرهان لوحة ١٣٩ .

بالأخذ بالراجع وترك المرجوح ، و - ثالثاً - بأن الخبر يدل على وجوب
الأخذ بالظاهر ، والظاهر وهو ما يترجح أحد طرفيه على الآخر ، ومع وجوب
الدليل الراجع فالمرجوح المخالف له لا يكون ظاهراً فيه (١٥)

(الرابع) أن الأصل عدم اعتبار الشارع ذلك المرجح على نحو
الوجوب ، فإن الأدلة الدالة على وجوب الأخذ بخبر العدل إنما تدل على ذلك
عند عدم وجود المعارض له ، ومعارضة الآخذ كذلك فعند اجتماعهما حيث
لا يمكن الجمع بينهما في العمل لاجتماع النقيضين ولا تركهما لارتفاع النقيضين
ثبت التخيير مع انضمام الأصل المتقدم .

ويجاب عن هذا بأن انتاجه لذلك عند انضمام المقدمة الأخرى وهي الأصل
عدم وجوب الترجيح ، لكن هذه المقدمة تعتبر صحيحة للدالة الكثيرة الدالة
على وجوب الترجيح ، منها أن العقل لو خلى ونفعه يحكم في المتعارضين مطلقاً
بوجوب الأخذ بالطرف الراجع فالقول بأصالة عدم اعتبار المرجح غير صحيح
فلا يصح الاستدلال بها (١٦) .

(الخامس) استدلال بعض الشيعة المنكرة للترجيح بالأخبار المروية عن
الأئمة منها : ما روي عن الإمام علي الرضا (١٧) بهذا الصدد - (إذا لم تعلم
بأيهما أخذت فموسع عليك) .

يقول التبريزي - بعد ذكر هذا ، وأمثله - : (فإن إطلاق هذا الخبر ،
وغيره مما هو في مضمونه يدل على وجوب الترجيح ، والا لزم تقييد تلك
الإطلاقات بصورة عدم وجود شيء من المرجحات ، وهذا خلف) (١٨) والأخبار
بهذا الشكل كثير ذكرها الشيعة في كتبهم (١٩) .

(١٥) أرشاد ص ٢٧٤ ، ومشكاة المصابيح ص ٨٢ - ٨٣ .

(١٦) المصدر الأخير السابق .

(١٧) تقدمت ترجمته راجع : ٩٩/١ .

(١٨) القوانين المحكمة ٢/٢٨٩ - ٢٩٠ ، والمشكاة ص ٨١ .

(١٩) المصدرين السابقين .

ويجاب عن هذا بأجوبة منها :

(أولا) انه لا يمكن العمل بمثل هذه الأخبار ، لتناقضها وتضاربها فانها - كما يقول صاحب القوانين - كثيرة ، بحيث تكاد تبلغ أربعين رواية ، ففي بعضها قدم اعتبار صفات الراوي ، وفي بعضها قدم العرض على الكتاب بلا اعتبار شيء آخر ، وفي بعضها قدمت الشهرة على الصفات ، وقد حاول البعض الجمع بينها لكنها لا تكاد تنظم تحت ضابطة يمكن الركون اليها .

(وثانياً) بأنها أخبار ضعيفة لا تنهض حجة (٢٠) .

(وثالثاً) بأنها على فرض التسليم بصحتها وامكان العمل بها وردت مقيدة بقرينة السؤال - بعدم وجود المرجح فالقول باطلاقه ممنوع ، او يحمل الأمر على الاستحباب ، لوجود المعارض ، على أنها على فرض صحتها كلام مأنور منهم لا يعارض القطع (٢١) .

(الدليل السادس) وهو للقائلين عند التعارض بواجب الاحتياط - القطع بثبوت الاشتغال بالأحكام الشرعية - فيجب ان لا يحكم بالبراءة الا بعد اليقين بها ، ولا يقين الا مع العمل بالاحتياط .

(والجواب) أن اليقين بالبراءة انما يجب تحصيله على تقدير العلم بثبوت الاشتغال ، وأما الاشتغال المحتمل فلا يجب تحصيل اليقين بالبراءة عنه (٢٢) .

(السابع) ايضاً لهم ، قوله (صلى الله عليه وسلم) : (دع ما يريبك

الى ما لا يريبك) (٢٣) .

(٢٠) الموازين هامش القوانين ٢/٢٨٩ .

(٢١) المشكاة ص ٨٢ .

(٢٢) مشكاة المصابيح ١٠٠-١٠١ .

(٢٣) رواه الترمذي ، والنسائي ، والطبراني ، وأبو نعيم ، والامام أحمد ، وابن حبان ، والخطيب البغدادي وذكره السيوطي في الأحاديث المشهورة (الدرر المنتثرة ص ٨٤ ، والجامع الصغير ١٥/٢ ، وكنوز الحقائق ص ١٣٠) .

ووجه الدلالة : أن هذا الحديث يوجب الأخذ بالاحتياط . وترك ما يخالفه سواء كان راجعا أو مرجوحا .

(أجاب التبريزي) - أولا - بأنه ضعيف الاسناد لما فيه من الأرسال ، وثانيا - بحمل الأمر في الحديث - على الإرشاد . أو على الطلب المشترك بين الوجوب والندب ، فحينئذ لا ينافي لزومه وجوبه في بعض الصور وعدمه في بعض آخر ، لأن تأكد الطلب الإرشادي وعدمه بحسب المصلحة الموجودة في الفعل ، لأن الاحتياط هو الاحتراز عن موارد احتمال المصرة . فليختلف رضا المولى بتركه ، وعدم رضاه بحسب المصرة الدنيوية أو الآخروية . على أنه لا يمكن حمله على وجوب الاحتياط . لوجود مواضع لا يجب الاحتياط فيها (٢٤) .

أدلة الجمهور (٢٥)

واستدل الجمهور على وجوب الترجيح والعمل بالدليل الراجح لعدة أدلة أهمها ما يلي :

(الأول) إجماع الأمة الإسلامية قاطبة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ظهور الخلاف .

يقول امام الحرمين : (والدليل القاطع اطباق الأولين ومن تبعهم على ترجيح مسلك على مسلك ، وهذا ما درج عليه السابقون قبل اختلاف الآراء . ثم هذا ثبت بتواتر النقل في الأخبار والظواهر وجميع مسالك الأحكام ، يوضح أن القول بالترجيح مقطوع به) (٢٦) .

(٢٤) المشكاة ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٢٥) راجع أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١١٩٦/٤ . التقرير والتحرير

١٧/٣ - ١٨ . والأحكام ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ . وشرح مختصر ابن الحاجب

٣٠٩/٢ - ٣١٠ . وإرشاد الفحول ص ٢٧٣ . والبرهان لوحة ١٤٩ .

(٢٦) المصدر السابق الأخير .

ويؤكد هذا المعنى القاضي عضد الدين الأيجي بأن الترجيح معلوم من عمل الصحابة وغيرهم . وكذا القطع به منهم معلوم بتكرره في الوقائع المختلفة التي لا حاجة إلى تعدادها (٢٧) .

(الثاني) وقائع كثيرة نقلت وتواترت عن الصحابة والسلف من بعدهم منها :

أ - ترجيح الصحابة حديث عائشة - في التقاء الختانيين على خبر أبي هريرة (إنما الماء من الماء) لأنها المباشرة للأمر . ولأنها أعرف به من غيرها ، ورجحوا خبرها (أنه) (ص) كان يصبح جنباً وهو صائم) ، على ما رواه أبو هريرة (من أصبح جنباً وهو صائم فلا صيام له) ، لكونها أعرف بحال النبي (صلى الله عليه وسلم) من غيرها . ولكون الحال في مثلها على أزواجه أكشف وأبين .

ب - وقبل أبو بكر خبر المغيرة المتقدم لما شهد محمد بن مسلمة عنده .

ج - وقبل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب خبر أبي موسى (٢٨) في الاستئذان لموافقة أبي سعيد الخدري له (٢٩) .

د - ويقبل على خبر أبي بكر ولا يحلفه ولا يقبل من غيره بلا تحليف إلى غير ذلك من الأخبار والوقائع (٣٠) .

(٢٧) شرح المختصر الأيجي ٣٠٩/٢ .

(٢٨) أبو موسى الأشعري عبدالله بن قيس القحطاني ولد بالمدينة وأسلم قبل الهجرة إلى الحبشة ، وهاجر إليها ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بعض اليمن ، وله أخبار في الصحاح ، وتوفي بالمدينة أو بمكة سنة ٤٢ هـ ، (الاستيعاب ١٧٣/٤ - ١٧٥ ، والاصابة ٣/٣٥٩ - ٣٦٠) .

(٢٩) روى خبر الاستئذان البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وأبو داود .

(٣٠) راجع المستصفى ٣/٣٩٤ ، وفواتح الرحموت ٢/٢٠٤ ، وارشاد الفحول ص ٢٧٣ ، والأحكام للأمدي ٤/٢٠٦ - ٢٠٧ ، ومشكاة المصابيح

ص ٧٨ - ٧٩ ، والتقريب والتحجير ٣/١٧ .

(الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم قرر معاذاً حين بعثه قاضياً إلى اليمن على ترتيب الأدلة وتقديم بعضها على بعض (٣١) .

(الرابع) أن العقلاء يوجبون بقولهم العمل بالدليل الراجح والأصل تنزيل التصرفات الشرعية منزلة التصرفات العرفية (٣٢) .

(الخامس) أنه لو لم يجب العمل بالراجح وبرجيحه على المرجوح لوجب أما التوقف أو التخيير (٣٣) . فيلزم منه أن لا يجب تقديم الخاص على العام ، والمطلق على المقيد ، والنص على الظاهر ، والظاهر على الآخر حين تعارضها مع الآخر ، لكن هذا غير صحيح فإن لم تر أحداً قدم الطرف المرجوح على الراجح فالترجيح واجب (٣٤) .

(السادس) استدلال التبريزي بأن اشتغال الذمة لأحد الطرفين يستدعي العمل بالطرف الراجح وبرك المرجوح ، لأن الأمر دائر بين التعيين والتخيير ، وكل ما كان كذلك فبناء على قاعدة الاشتغال لابد من الأخذ بالتعيين لأنه الغدر المتيقن (٣٥) .

(السابع) استدلال الشيعة بأخبار واردة عن الأئمة ، منها : ما روي في حديث طويل عن الإمام جعفر الصادق (٣٦) (الحكم ما حكم به أعدلهما ، وافقهما ، وأصدقهما) (٣٧) .

- (٣١) المصدر الأول والثاني .
- (٣٢) المصدر الأول ، وإرشاد الفحول ص ٢٧٤ .
- (٣٣) لعدم جواز تركها : لارتفاع التقيض وعدم حوار جمعهما لعدم جواز اجتماع التقيضين .
- (٣٤) مشكاة المصابيح ص ٧٩ .
- (٣٥) المشكاة ٧٨ .
- (٣٦) هو الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين سادس الأئمة في منزلة رفيعة في العلم وأخذ عنه العلم جماعه منهم الإمامان أبو حنيفة ومالك ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٤٨ هـ بالمدينة (الأعلام ١٢١/٢) .
- (٣٧) المشكاة ص ٧٨ .

(الثامن) انه لو لم يعمل بالراجع الاقوى للزم منه اما العمل بكل منهما وهو الجمع بين المتنافيين ، أو الترك لكل منهما فيلزم ارتفاع التقيضين ، أو يعمل بالمرجوح ويترك الراجع ، والكل باطل فتعين القول بالدليل الراجع (٣٨) .

الرأي الراجع :

والراجع هو ما ذهب اليه الجمهور من وجوب العمل بالدليل الراجع ، وذلك لقوة أدلتهم ، وكثرتها ، وسلامتها من الاعتراض ، ولادعاء القطع فيه لاكثرهم فان الوقائع الكثيرة عن الصحابة وغيرهم تقوي مسلك الجمهور ، وتوهن رأي المخالفين ، على أن ما نسب الى الجعل أنكر امام الحرمين وجوده في شيء من كتبه (٣٩) ، وما نسب الى الظاهرية أنكره ابن حزم ، وقال هو قول بعض مشايخنا وهو خطأ ، بل الواجب الأخذ بالزائد اذا لم يقدر على استعمالهما جميعاً (٤٠) .

أقول : وما نسب الى الجبائين لا يكاد يصح لما ورد في المعتمد لأبي الحسين من القول بالترجيح من غير نقل ذلك - وأهل المذهب أدري به من غيرهم - (٤١) . والله أعلم .

(٣٨) ارشاد الفحول ص ٢٧٣ .

(٣٩) البرهان لوجه ١٣٩ .

(٤٠) ارشاد الفحول ص ٢٧٥ .

(٤١) المعتمد ١/٦٧٢-٦٧٤ ، ٢/١٠١٧ - ١٠١٩ .

الفصل الثاني

أوجه الترجيح بين السنة النبوية

عند تعارض بعضها مع بعض

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول : أوجه الترجيح من حيث الرواه .
- المبحث الثاني : أوجه الترجيح من حيث متن
- المبحث الثالث : أوجه الترجيح من حيث حكم
- الحديث .
- المبحث الرابع : أوجه الترجيح من حيث الأمور
- الخارجية .

المبحث الأول

أوجه الترجيح من حيث الرواة

مهيّد :

الدليل - كما تقدم - ينقسم الى الدليل النقلي والدليل العقلي ، وقد خصصنا هذا الفصل لبيان أوجه الترجيح بين المتعارضين من الأدلة النقلية، وتشتمل النقلية على الكتاب والسنة ، لكن الكتاب لكونه متواترا كله من حيث السنن والمتن لا ترجيح فيه لآية على أخرى للمقطع بأن كله من عند الله ، وهكذا وصل إلينا جيلا عن جيل ، فالكتاب الذي نقرؤه الآن ، هو الكتاب الذي نزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قبل خمسة عشر قرناً من غير زيادة ولا نقص ، ومن شك أو شكك لا يشك في كفره أو خروجه عن الاسلام مصداقا لقوله تعالى : (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) ، وعلى هذا انعقد اجماع الأمة التي لا تجتمع على خطأ وضلال هذا من حيث المتن ، واما من حيث دلالة ، فلكونه نزل باللغة العربية ، والألفاظ العربية ليست كلها قطعية بل أكثرها ظني ان لم تحتف بها قرائن تفيد القطع ، وتجعلها مقطوعا بها .

لكن السنة النبوية الكريمة - وان كانت مثل القرآن في وجوب الاتباع والعمل بمذلولاتها - ليس كلها مقطوعا بها لا من حيث سندها ولا من حيث دلالتها ، فمن هنا يوجد الترجيح فيها من حيث الراوي ، ومن حيث متن الحديث ، ومن حيث حكم الحديث ، ومن حيث الأمور الخارجية فلهذا نجعل هذا الفصل على أربعة مباحث مخصصة لكل واحد من هذه الجهة مبحثا .

هذا ، وقد ذكر الأصوليون والمتكلمون والمحدثون أوجهها كثيرة للترجيح من هذه الوجوه الأربعة المتقدمة ، ولكن بعضها لا يخلو من ضعف ، وبعضها نرى انه لم يوضع في موضعه المناسب ، فلهذا نذكر في هذه المباحث الأربعة ما نراه مناسباً له ، ونعرض عن الترجيحات الضعيفة ، ونحاول بقدر الامكان أن نجعل للأوجه الترجيحية مثالا - على الأقل - من الأحاديث لكي تكون القاعدة أوضح وأجلى أمام الدارسين - والله ولي التوفيق - .

المطلب الأول

أنواع الترجيح بحسب حال الرواة

لا شك أن علماء الاسلام وحمله الشريعة المحمدية ، وحفظه الأحاديث النبوية خدموا الاسلام خدمة لا نظير لها ، فلم تخدم شريعة حملتها مثل هذه الخدمة ما تركوا مسألة الا أجابوا عنها ، ولا مشكلة الا وضعوا لها حلها ، ولا صغيرة ولا كبيرة الا وزنوها بالقسطاس المستقيم ، ومن جملة ما تطرقوا اليه ، وكشفوا الأسرار عن وجهه أحوال الرواة الحاملين لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومما لا شك فيه أن الرواة الذين وصلت السنة النبوية اليها بهم يتفاوتون من حيث حسن الضبط ، وجودة القريحة ، ومكة العدالة وحسن السريرة ، كما أنهم يتفاوتون في شروط أخذ الحديث من غيرهم ، ومن حيث تقديم بعض الأحاديث على بعض آخر ، كما أن الصحابي الذي هو مشافه للحديث بخطابات النبي صلى الله عليه وسلم يتفاوت بعضهم مع بعض آخر من حيث الضبط وعدمه ، ومن حيث كثرة ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم وقلته ، ومن حيث تقدم الاسلام وتأخره . . . الى غير ذلك مما اعتبره الأصوليون وجها للترجيح ، فلهذا يكون للترجيح من حيث حال الراوي أنواعا كثيرة ، وأهم هذه الأنواع ما يلي :

(النوع الأول) الترجيح بكبر الراوي (١) :

إذا تعارض حديثان صحيحان ، ولم يمكن الجمع بينهما ، ولم يمكن

(١) أحكام الأحكام للآمدي ٢١١/٤ . وشرح العضد على المختصر ٣١١/٢ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٢٣ - ٣٢٤ ، واللمع للشيرازي ص ٤٦ ، وشرح المحلى هامش الآيات البيئات ٢١٨/٤ ، ومفتاح الوصول للتلمساني ص ١٤٦ - ١٤٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٧٦ ، وأدلة التشريع المتعارضة للأستاذ بدران ص ١٣٣ - ١٣٤ .

معرفة تقدم أحدهما لكونهما واردين في حادثة واحدة ، أو أمكن ولم يعلم أيهما بخصوصه ، أو هما متقارنان سواء كانت المقارنة حقيقية وذلك يمكن بين السنة القولية والفعلية ، وبين السنة الفعلية والتقريرية ، والقولية والتقريرية وغيرها إلا أن راوي أحدهما كان كبيراً في السن وراوي الآخر كان صغيراً فإنه يرجح ما كان راويه كبيراً إلا أن يعلم أن الصغير مثله ، أو أكثر ضبطاً ، وذلك - أولاً - لأن الكبير أضبط للحديث من الصغير ، و - ثانياً - لأن الغالب أنه يكون أقرب من الرسول صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا تختلفوا فتختلف قلوبكم ليليني أولو الأحلام والنهي ، ثم الذين يلونهم) (٢) ، و - ثالثاً - لأن محافظته على منصبه تحمله على تحرزه عن الكذب أكثر من الصغير ، فيحتاج في النقل أكثر ، فلا يروي إلا ما كان متأكداً منه بخلاف الصغير ، فلا يحتاج مثله .

من أمثلة ذلك : التعارض بين روايتي ابن عمر ، وأنس بن مالك (رضي الله تعالى عنهم) في حكاية تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، فيروي ابن عمر (أنه صلى الله عليه وسلم نوى مفرداً - أي بالحج فقط -) ، وروى أنس (أنه (ص) نوى قارناً - أي بالحج والعمرة معاً -) (٣) فترجح رواية ابن عمر لما ورد من تنمته الحديث :

- (٢) رواه الامام أحمد ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة ، والبيهقي ، والدارقطني ، والدارمي ، وحكم الامام مسلم بصحته ، وقال ابن سيد الناس : انه صحيح لثقة رواه وكثرة شواهد . وقال البخاري أرجو أن يكون محفوظاً ، وقال الحاكم : هو على شرطه : راجع : (سنن ابن ماجة ٣١٣/١ ، والجامع الصغير ١٤٠/٢ ، وسنن الدارمي مع هامشها ٣٣/١ ، وفيض القدير ٣٩٦/٥ - ٣٩٧ ، وسنن الترمذي ٤٤٠/١ - ٤٤٣) .
- (٣) أحكام الأحكام لابن رقيق العيد ٨٩/٢ - ٩٠ . والادلة المتعارضة ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٠٠) أن أنسا كان صغيراً يتولج على النساء وهن متكشفات وأنا أخذ بزمام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم يسيل علي لعابها (٤) .

(النوع الثاني) الترجيح بكون الراوي فقيهاً :

إذا تعارض حديثان لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم التأريخ - أو عرف على رأي - وكان راوي أحدهما فقيهاً : أي مجتهداً عالماً بمبدولات الألفاظ ، وقادراً على اجتناء الأحكام الشرعية من الألفاظ كما هو عرف الصدر الأول من اطلاق لفظ (الفقيه) ، فانه يقدم على معارضه الذي لا يكون راويه فقيهاً . وذلك لأن الراوي الفقيه يميز بين ما يجوز وما لا يجوز ، وبين ما يمكن حمله على ظاهره وما لا يمكن فيه ذلك ، فإذا سمع مثل ذلك يبحث عنه ، وعن مقدماته ، وعن سبب نزوله ، وغير ذلك حتى يطلع على ما يزول به الاشكال ، أما غير الفقيه فليس كذلك فيروي ما يسمعه ، وقد يكون ذلك يؤدي الى حكم غير صحيح ، او الى حكم لا يريده الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولأن احتمال الخطأ في كلامه اقل ، ولأنه اذا كان كذلك يكون أكثر من الآخر ضبطاً ، وأشد اعتناءً بنقل الكلام ، والى هذا ذهب جمهور المحدثين والشافعية وغيرهم (٥) .

ومن الجدير بالذكر هو ان للحنفية تفصيلاً في اشتراط الفقه لقبول الحديث ، وتقديمه على خلافه ، فيأخذون بالحديث اذا كان راويه فقيهاً - ولو كان الحديث مخالفاً للقياس - ، ولا يأخذون به ان لم يكن فقيهاً ،

(٤) اللمع للشيرازي ص ٦٤ ، ومفتاح الوصول ص ٤٧ ، والأدلة ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٥) أحكام الأحكام ٢١١/٤ ، والمحلى مع الآيات البينات ٢١٧/٤ ، والاعتبار ص ٢١١ وكشف الأسرار ٧١٧/٢ ، والتقريب والتحجير ٢٧/٣ ، والأدلة المتعارضة ص ١٢٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٢٣ .

وإذا كان الحديث مخالفاً لجميع الأقيسة وسداً لباب القياس لا يأخذون به ، وإن كان راويه فقيهاً ، فبعد هذا التفصيل إذا تعارض حديثان وكان راوي أحدهما فقيهاً وراوي الثاني غير فقيه لكن الأول كان مخالفاً للقياس دون الثاني فانهما يتعارضان بلا مرجح ، وإذا كان حديث الفقيه مخالفاً لجميع الأقيسة ، وحديث غير الفقيه لم يكن كذلك فإنه يقدم على رواية الفقيه (٦) .

ثم أنه أتقدم رواية الفقيه على غيره مطلقاً سواء كانت الرواية باللفظ والمعنى أم إذا نقل الراوي الحديث بالمعنى فقط ؟ فيه رأيان : أحدهما - وهو الأصح - أن ذلك عام في القسمين فتقدم رواية الفقيه في كلا القسمين ، وذلك لما تقدم من المزايا التي لا توجد في معارضة (٧) .

والثاني - أن ذلك خاص بما إذا كان الحديث مروياً بالمعنى ، فترجح رواية الفقيه على رواية غير الفقيه إذا كان الحديث مروياً بالمعنى دون ألفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم بل عبر الراوي عن المعنى الذي فهمه من نقل الرسول (ص) بالفاظ من عنده ، لأن الفقيه أكثر تحرزاً ، فيكون الوثوق بروايته أكثر ، أما إذا كان الحديث منقولاً باللفظ فلا داعي لتقديمه على خلافه (٨) .

- (٦) وقد تقدم ذلك مفصلاً في حديث المصراة راجع ١/٤٥٠ - ٤٦٤ .
 (٧) الأدلة المتعارضة ص ١٢٦ ، وشرح الأسنوي مع الإبهاج ٣/١٤٦ - ١٤٧ ، وحكى ابن السبكي عن علي بن خشرم قال : قال لنا وكيع : أي الأسفارين أحب اليكم - الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله ، أو سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله - ؟ فقلنا : الأعمش ، فقال يا سبحان الله الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ ، وسفيان فقيه ، ومنصور فقيه وعلقمة فقيه ، وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ .
 (٨) الأدلة المتعارضة ص ١٢٦ - ١٢٧ ، وكشف الأسرار للبخاري ٧١٧/٢ والتقريب والتحجير ٣/٢٧ .

وهناك رأي آخر ، وهو أن الفقه ليس من أسباب الترجيح ، فإذا صح الحديثان ولم يختلفا إلا بفقه الراوي فلا يرجح ذلك على معارضه .
يقول ابن حزم - بهذا الصدد - : (إذا تعارض الحديثان ، أو الآيتان ، أو الآية والحديث - فيما يظن من لا يعلم - ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك ، لأنه ليس ذلك بأولى من بعض ، ولا حديث بأوجب من حديث آخر ، ولا آية بأولى بالطاعة لها من آية أخرى ، فكلها سواء في وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق . . . - ويقول - وقالوا نرجح أيضاً أحد الخبرين المتعارضين بأن يكون راوي أحد الخبرين أضبط من الآخر وأتقى ، قال علي - ابن حزم - : وهذا أيضاً خطأ بما قد أبطنا به فيما سلف من هذا الباب قول من رأى ترجيح الخبر بأن فلاناً أعدل من فلان ، فأغنى ذلك عن اعادته . ولكننا نقول : ان هذا الذي قالوا دعوى لا برهان عليها من نص ولا إجماع ، وما كان كذلك فهو ساقط ، إلى غير ذلك مما يرد به كل ما يقوي الظن من كونه أحفظ وأتقى وغيرهما ، فينكر أكثر هذه المرجحات) (٩) .

إلا أن الذي نريد أن نقول لعلي هذا ان ما ذهب إليه الجمهور أولى من مسلكه إذ يشهد لهم عمل السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم (رضوان الله تعالى عليهم) فقد أشكل عليهم حديث وجوب الغسل من الاكسال وحديث (انما الماء من الماء) ، فرجحوا الحديث الأول لكون راويه عائشة (رضي الله عنها) وهي أحفظ من أبي هريرة ، ولأنها المباشرة كما يأتي ، وهذا منهم نوع إجماع لعدم وجود المنكر فيما بينهم) (١٠) .

(٩) أحكام الأحكام لابن حزم ٢/٢١ - ٢٢ .
(١٠) الغيث الهامع لوحة ١٦٣ ، وفيه بصدد الرد على القاضي أبي بكر الذي ينكر العمل بالمرجع الظني إلا في الظنون المستقلة : (ورد بالاجماع على عدم الفرق بين المستقل وغيره ، وقد رجحت الصحابة خبر عائشة (رض) في التقاء الختانين « فعلته أنا ورسول الله (ص) فاغتسلنا ») .

يقول الامام الغزالي ، وهو الفارس في هذا الميدان . - نص في
لجاج بحار الاصول : (فان قال قائل : لم رجحتم أحد الظنين . وكل ظن
لو انفرد بنفسه لوجب اتباعه ، وهلا قضيتم بالتخير أو التوقيف) ؟

قلنا : كان يجوز أن يرد التعبد بالتسوية بين الظنين - وان تفاوتتا -
لكن الاجماع قد دل على خلافه على ما علم من السلف من تقديم بعض الأخبار
على بعض ، لقوة الظن بسبب علم الرواة وكثرتهم . وعلو منصبهم ، فلذلك
قدموا خبر عائشة (رض) في التقاء الختاتين على خبر من روى « لاماء
الا من الماء » (١١) .

والذي أراه : ان ترجيح حديث راويه فقيه عالم بمدلولات اللفاظ
وكان الحديث قد روي بالمعنى على معارضه الذي راويه ليس كذلك
- متعين ، وذلك لأن كبار المحدثين وجهابذتهم يشترطون ذلك في جواز نقل
الحديث بالمعنى ، فمن لم يتوفر فيه شروطه لا يؤخذ بمروياته .

يقول العلامة ابن الصلاح الشهروزي : (والأصح جواز ذلك - رواية
الحديث بالمعنى - في الجميع - : أي كلام الرسول صلى الله عليه وسلم
وغيره - اذا كان - الراوي - عالماً بما وصفناه (١٢) قطعاً بأنه أدى معنى
اللفظ الذي بلغه ، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف

(١١) المستقصى ٣٩٤/٢ ثم يقول : (وقدموا خبر من روت من أزواجه
« انه (ص) كان يصبح جنباً ، على ما روى أبو هريرة عن الفضل
ابن عباس (رض) ، (ومن أصبح جنباً فلا صوم له) . و كان علي
رضي الله عنه يقبل خبر أبي بكر (رض) فلم يحلفه ، وحلف
غيره) .

(١٢) ما وصفه ابن الصلاح هو : ما قاله قبل ذلك من اكتساب العلم
بالعربية ، والمقدرة على التصرف الصحيح في ألفاظ الحديث (نفس
المصدر ص ٨٥) .

الأولين (١٣) .

وجاء في علوم الحديث للدكتور صبحي الصالح - موضحاً ذلك - :
(أما الطائفة التي لم تر بأساً في رواية الحديث بالمعنى ، فانها اشترطت
لذلك شروطاً ، منها : أن يكون الراوي عالماً بالنحو . والصرف ، وعلوم
اللغة . عارفاً بمدلولات الألفاظ ومقاصدها بصيراً بمدى التفاوت بينها
قادراً على أن يؤدي الحديث أداءً خالياً من اللحن . لأن الرسول صلى الله
عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد . فمن الكذب عليه أن يضع المؤدي في
فيه لحناً يستحيل أن يقع منه صلى الله عليه وسلم) (١٤) .

مثال الترجيح بفقهِ الراوي : تعارض الحديثان المتقدمان : ما رواه
أبو هريرة (رضي الله عنه) : (من أصبح جنباً فلا صيام له) ، وما رواه
عائشة (رض) : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من غير
احتلام ويصوم) (١٥) . فانه يرجح الحديث الثاني . لأن راويه عائشة
وهي أفقه من راوي الحديث الأول ، ولأنها أدري بما هو من الشؤون
العائلية .

مثال آخر : ما يأتي في الترجيح بعلو السند من أن الإمام أبا حنيفة
(رضي الله عنه) رجح حديث ابن مسعود في عدم رفع اليدين في الصلاة

(١٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨٩ هذا ، وإن العلماء اختلفوا بهذا
الصدد إلى آراء ، فمنهم : من شدد في نقل الحديث بالمعنى ولم
يجوزّه مطلقاً ، ومنهم : من جوز ذلك للصحابة فقط لكونهم فصحاء
بلغاء ، ولأنهم شاهدوا أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ، وسمعوا
أقواله ، ويرى الإمام مالك (رحمه الله) جواز ذلك فيما لم يرفع
إلى النبي (ص) ومنع منه فيما رفع إليه (علوم الحديث للدكتور
صبحي صالح ص ٨٠ - ٨٧) .

(١٤) علوم الحديث ص ٨٣ - ٨٤ ، ويراجع اختصار علوم الحديث لابن
كثير بتحقيق أحمد محمد شاكر الطبعة الثانية ص ١٦٢ .

(١٥) أحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٢٠/٢ .

عدا تكبيرة التحريم (١٦) .

(النوع الثالث) الترجيح بكون الراوي قريبا من رسول الله صلى الله عليه وسلم :

فاذا تعارض حديثان متساويان من جميع الجوانب ولكن راوي أحدهما كان أقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت سماع الحديث فإنه يرجح ذلك على ما كان راويه أبعد منه ، وذلك لأن الراوي القريب ادعى للحديث من البعيد ، وأبعد منه من احتمال الخطأ (١٧) .

مثال ذلك : ما تقدم من الروایتين السابقتين في حكاية تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم فترجح رواية ابن عمر (رض) لما تقدم ، ولأنه كان أقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنس لما ورد في آخر الحديث عن ابن عمر (رض) : (كنت تحت جران ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعابها بين كتفي) (١٨) .

وذلك لأن الظاهر أن ابن عمر (رضي الله عنهما) القريب من رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف بالحديث من غيره المخالف له البعيد منه (ص) .

هذا ، وقد اتفق على الترجيح بهذا الوجه ، وترجح هذه الرواية

(١٦) الأدلة المتعارضة ص ١٢٥ - ١٢٦ ، وحجة الله البالغة للدهلوي ٣٣١/١ ، وراجع : الوجه السادس من أوجه الترجيح بقوة السند الآتي ص ..

(١٧) شرح مختصر المنتهى ٣١١/٢ ، والتقريب والتحجير ٢٨/٣ ، وأحكام الأحكام للآمدي ٢١١/٤ ، والآيات البينات مع شرح المحلى على جميع الجوامع ٤١٧/٤ .

(١٨) اللمع ص ١١ ، ومفتاح الوصول ص ١٤٦ - ١٤٧ .

• جمهور المحدثين والأصوليين (١٩) •

لكن الحنفية لم يأخذوا بها ، ورجحوا رواية أنس (رضي الله عنه)
لأنه ورد عنه أيضاً أنه قال في تنمة الحديث : (كنت أخذ بزمام ناقة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بجرتها - أي ردت الناقة الجرة الى
جوفها - ولعابها يسيل على كتفي ويقول (ص) : لبيك بحجة وعمرة (٢٠)
فعلى هذا يتعارض الحديثان ، لتعارض مرجحيهما ، ولكن لتحديث ابن
عمر مرجح آخر ، وهو أنه كان كبيراً ، وأنس كان صغيراً ، وقول ابن
أمير الحاج : (ورواية ابن عمر مضطربة ، لأنه ورد « أنه أهل بالحج
مفرداً » ، وروى « أنه أهل بالعمرة » ، ثم أهل بالحج ، فتعارضتا ، وتبقى
رواية أنس سالمة من الاضطراب ، والأخذ بما لا اضطراب فيه أولى ، (٢١)
مدفوع - أولاً - بأنه اتفق على رواية الافراد الشيخان ، وأبو داود وغيرهم
من الحفاظ ، والرواية الصحيحة لا ترد بالضعيفة ، أو بما هو دونها . لما
تقرر عند المحدثين أن الحكم بالاضطراب إنما يكون عند عدم إمكان الجمع
أو ترجيح أحدهما على الآخر (٢٢) ، وثانياً - بأن رواية ابن عمر الموافقة

(١٩) شرح تنقيح الفصول ص ٣ ، ٤ ، وشرح الأسنوي والابهاج
١٤٦/٣ - ١٤٩ ، و ١٦٠ •

(٢٠) رواه الشيخان ، وأحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارمي ، وابن
حبان وغيرهم ، راجع : (سنن الترمذي ١٨٤/٣ - ١٨٦ ، وسنن
أبي داود ٤١٩/١ - ٤٤٠ ، ونيل الأوطار ٤٤٨/٤ ، و ٤٦٤ - ٤٦٧ ،
وسنن ابن ماجه ٩٧٣/٢ ، ولفظه (عن أنس بن مالك قال : اني
عند ثقات ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الشجرة فلما
استوت به قال (ص) : « لبيك بعمرة وحجة معاً » ، وذلك في حجة
الوداع) و وفيه : وفي الزوائد : اسناده صحيح ، ورجاله ثقات ،
ومعنى الثقات : ما ولى الأرض من كل ذات أربع اذا بركت ، وغلط
كالركبتين •

(٢١) التقرير والتحجير ٢٨/٣ - ٢٩ •

(٢٢) شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٤ •

لرواية جابر (رض) الحديث الطويل الذي جاء فيه : (قال جابر : لسنا ننوي الا الحج ، لسنا نعرف العمرة حتى آتينا البيت معه صلى الله عليه وسلم) (٢٣) أقوى من طرف المتن لوجود الحصر فيها الصريح أو كالصريح في نفي غيره . وثالثا - بأن الامام الشافعي (رضي الله عنه) الفواص في هذا الفن رجح رواية جابر هذه ، لحسن سياقه للقصة ، ولذكرها بطولها (٢٤) .

(النوع الرابع) الترجيح بكون الراوي تتعلق القصة به :

سواء كان مباشرا لها ، أو سفيها فيها (٢٥) .
إذا تعارض خبران على التفصيل المتقدم وكان راوي أحدهما ممّا تقدم فانه تقدم تلك الرواية على الرواية الأخرى المعارضة لها التي لا تكون كذلك . وذلك لأن الراوي المباشر أو السفيہ أعرف بالموضوع ، وأعلم بالقضية من غيره ، فروايته أقرب الى الحق ، والقلب أميل الى قبولها ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها : ما يلي :

آ - ترجيح خبر أم المؤمنين « ميمونة » رضي الله عنها الذي ورد عنها انها قالت : « تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن لجلالان بسرف » على رواية ابن عباس رضي الله عنهما « ان رسول الله (ص) نكحها وهو محرم » ، وسبب الترجيح أن الرواية هي التي عقد عليها ، فهي أعرف بوقت عقدتها وحالاتها وملابساتها من غيرها لاهتمامها به .

(٢٣) رواه مسلمة وأبو داود ، وابن حبان ، وابن أبي شيبة ، والبزار ، والنسائي ، وأحمد مختصراً . راجع : (سنن الدارمي مع هامشها للسيد هاشم اليماني ١/٣٧٥) .

(٢٤) التقرير والتجوير ٢٨/٣ - ٢٩ .

(٢٥) المحلى هامش الآيات البينات ٢١٩/٤ ، واللمع ص ٤٦ ، والأحكام للآموي ٤/٤١٠ ، ومفتاح الوصول ص ١٤٧-١٤٨ .

ومراعاتها له (٢٦) .

ب - ما تقدم من حديثي عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها في وجوب الغسل بالتقاء الختانين المأخوذ من قولها : « فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتسلنا » وعدم وجوب ذلك إلا بالانزال المفهوم من الحصر في قوله صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه : (انما الماء من الماء) ، وتقديم خبر عائشة ، لأن مثل ذلك على عائشة اكشف ، وهي بذلك أعلم ، لتعلق أمثال تلك الواقعة بها (٢٧) .

ج - تعارضت الروايتان في الحادثة المتقدمة في نكاح ميمونة من رواية ابن عباس (أنه (ص) نكحها وهو محرم) ، ورواية أبي رافع (٧٨) ، رضي الله عنه (أنه (ص) نكحها وهما حلالان) فانه ترجح رواية أبي رافع - أولاً لأنه كان سفيراً بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ميمونة كما ورد التصريح به في بعض الروايات (٢٩) ، - وثانياً - لأنها توافقت صاحب القصة ، فهي الى الحق أقرب ، بل كاد أن يقال هي المتعينة ، ولهذا

(٢٦) الأدلة المتعارضة ، ووجوه الترجيح بينها للدكتور بدران أبو العينين ص ١٣١ ، وسنن أبي داود ٤٢٧/١ ، وسنن الترمذي ٢٠١/٣ .

(٢٧) الاعتبار للحازمي ص ٧-٩ ، والمصدر السابق الأول .

(٢٨) أبو رافع : هو مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واختلف في اسمه : قيل : إبراهيم ، وقيل سنان ، والأشهر - كما قال ابن عبد البر - : أنه أسلم ، كان مولى لعباس بن عبدالمطلب فوجهه للنبي (ص) فاعتقه النبي (ص) لما سمع بإسلام العباس ، وأسلم قبل غزوة بدر ، روى عن النبي (ص) وابن مسعود ، وروى عنه أولاده ، وأحفاده ، وأبو سعيد المقبري ، وسعيد بن المسيب ، مات قبل وفاة عثمان ، وقيل في خلافة علي ، راجع : (الاصطابة ، والاستيعاب بهامشها ٦٧/٤ - ٦٨ ، ومشاهير علماء الأنصار لابن حبان ص ٢٩) .
(٢٩) سنن الترمذي ٢٠٠/٣ ، ولفظه [عن أبي رافع قال : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال ، وبني بها وهو حلال وكنت أنا الرسول فيما بينهما] .

نقل جلال الدين المحلى عن سعيد بن المسيب (٣٠) انه قال : « وهم ابن عباس رضي الله عنهما في تزويج ميمونة وهو محرم » (٣١) .
 ويعمل الحازمي ترجيح تلك الرواية بأن أبا رافع كان سفيراً بينهما ، وكان مباشراً للحال وابن عباس كان حاكياً للموضوع ، ولا شك ان المباشر أعلم به من الحاكمي ، ولهذا أحالت عائشة رضي الله عنها على علي رضي الله عنه لما سألوها عن المسح على الخفين ، وقالت : [سلوا علياً ، فانه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم] أي فانه أدري بذلك (٣٢) .

وممن وافق على هذا الترجيح ابن حزم الظاهري ، فانه يقول - بهذا الصدد - : [وهذا الترجيح صحيح ، لانا قد تيقنا أن من لم يحضر الخبر انما نقله عن غيره ، ولا ندري عن نقله ، ولا تقوم الحجة بجهول ، ولا شك في أن كل أحد أعلم بمن شاهد من أمر نفسه] (٣٣) .
 وأما الحنفية فرجحوا رواية ابن عباس (رضي الله عنهما) () انه « صلى الله عليه وسلم » نكحها وهو محرم (لفضل حفظه ، وحسن ضبطه) (٣٤) .

والحق ان هذا مما يتعارض فيه المرجحات ، فيحتاج في ترجيح

- (٣٠) هو : سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي القرشي ، سيد التابعين ، واحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، جمع بين الحديث ، والفقه ، والزهد ، والورع ، وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب ، ولد سنة ١٣ هـ ، وتوفي بالمدينة سنة ٩٤ هـ ، راجع : [طبقات خليفة بن خياط ص ٢٤٤ ، والأعلام للزركلي ١٥٥/٣ ، والقسم الأول من رسالة دكتوراه (فقه الامام سعيد بن المسيب للدكتور هاشم جميل] .
 (٣١) الاعتبار ص ٨ ، روى هذا الحديث بهذه الرواية الامام مسلم ، وأحمد ، والنسائي ، وابن ماجة ، وغيرهم ، راجع : (نيل الأوطار ومنتقى الأخبار ١/٢١٧ - ٢١٨ ، وسنن أبي داود ١/٤٢٧) .
 (٣٢) فواتح الرحموت ٢/٢٠٩ .
 (٣٣) الاحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢/٤٢ - ٤٤ .
 (٣٤) الاعتبار للحازمي ص ٨ .

أحدهما على الآخر الى مرجع آخر كما يأتي في مكانه ان شاء الله تعالى .
 وأما المثال الثاني فهو مما يصح التمثيل به لما ذكرناه والله أعلم .
 (النوع الخامس) الترجيح بكون الراوي متأخر الاسلام (٣٥) :

اذا تعارض خبران ، وتساويا في جميع الوجوه الا أن راوي أحدهما متقدم الاسلام ، وراوي الآخر متأخر الاسلام ، فقد اختلف الأصوليون ، والمحدثون في ترجيح أحدهما على الآخر - الى أربعة مذاهب ، وهي ما يلي :
 (المذهب الأول) ترجيح رواية متأخر الاسلام ، والى هذا ذهب بعض الحنابلة ، والشافعي ، وجمهور أصحابه ، ومنهم : ابن السبكي ، والزرکشي ، وبعض المالكية ، ومنهم : صاحب مفتاح الوصول ، وغيرهم (٣٦) ، وذلك لأن تأخيره في الاسلام دليل على تأخر روايته ، فهو يحفظ آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالمصير اليه أولى ، ولقول ابن عباس (رضي الله عنهما) : [كنا نأخذ من أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأحدث فالأحدث] ، وخبر متأخر الاسلام هو الأحدث ، فهو الأولى بالأخذ به (٣٧) .

ولهذا قال ابراهيم النخعي (٣٨) : [كان يعجبهم ما روى جرير بن

- (٣٥) التقرير والتحجير ٢٧/٣ - ٢٩ ، واحكام الأحكام للآمدي ٢١١/٤ ،
 وشرح القاضي عض الدين الأيجي على مختصر ابن الحاجب ٣١١/٢ ،
 وجمع الجوامع مع شرح المحلى هامش الآيات البيئات ٢١٩/٤ .
 (٣٦) مفتاح الوصول للتلمساني المالكي ص ١٥٠ ، والمصادر المتقدمة ،
 وشرحي السنوي والبدخشي ١٦٧/٣ - ١٦٨ .
 (٣٧) اللمع لأبي اسحاق الشيرازي ص ٤٨ .
 (٣٨) هو : ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ، ومن أكابر التابعين صلاحاً ، وصدق رواية ، وحفظاً للحديث من أهل الكوفة ولد سنة ٤٦هـ ، ومات بها سنة ٩٦هـ مختفياً من الحجاج ، ولما بلغه خبر وفاة الامام الشعبي ، قال : والله ما ترك بعده مثله . وقال فيه الصلاح الصفدي : فقيه العراق ، كان اماماً مجتهداً ، له مذهب ، راجع : (طبقات ابن سعد ١٨٨/٦ ، والأعلام للزركلي ٧٦/١ وطبقات ابن خياط في الطبقة الثالثة ص ١٥٥) .

عبدالله البجلي (٣٩) (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ، ثم توضأ ،
ومسح على خفيه) (٤٠) ، لأن اسلام جرير كان بعد نزول سورة المائدة (٤١) ،

(٣٩) هو : جرير بن عبدالله بن جابر البجلي الصحابي المشهور ، اختلف
في وقت اسلامه ، والارجح أنه أسلم في حوالي سنة ٩ هـ . جزم
الواقدي بأنه وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان
سنة ١٠ هـ ، وكان رجلاً جميلاً ، طويل القامة ، حتى قال فيه عمر
ابن الخطاب : جرير يوسف هذه الأمة .

وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى « ذي الخلصة » ، فهدمها
وأرسله علي على معاوية ، ثم اعتزل الفريقين ، وبعثه عمر بن الخطاب
(رض) على رأس بجيلهم جميعهم فكان لهم أثر عظيم في فتح
القادسية ، روي أنه قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا
أتاكم كريم قوم فأكرموه) ، وقال فيما رواه : اما حجبني رسول
الله صلى الله عليه وسلم منذ أسلمت ، ولا رأيي الا تبسم) ، ويقول
فيه الشاعر :

لولا جرير هلكت بجيله نعم الفتى ، وبئست القبيلة
توفي في قرقيسا سنة ٥٤ هـ ، وقيل ٥١ هـ ، راجع [الاصابة في تمييز
الصحابة ٢٣٢/١ ، والاستيعاب بهامش الاصابة ٢٣٢/١ - ٢٣٤ ،
والطبقات لخليفة بن خياط ص ١١٦-١١٧] .

(٤٠) رواه أبو داود ، والطبراني عن جرير بن عبدالله البجلي ، والترمذي
عن طريق شهر بن هوشب ، هذا ، وأحاديث المسح على الخفين بلغت
التواتر اللفظي رواه ثمانون صحابياً ، كما قاله الحافظ ابن حجر ،
وقال فيه الامام أحمد : فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة ،
راجع في ذلك : [منتقى الأخبار مع نيل الأوطار ٢٠٩/١ - ٢١٠ ،
ونظم المتناثر ص ٤٢ ، وسنن ابن ماجة ١٨١/١] ، ولفظه : (بال
جرير بن عبدالله ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه ، فقبل له : أتفعل
هذا ؟ قال : وما يمنعني ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعله ؟) وسنن الترمذي ١٥٦/١ - ١٥٧ ، ولفظه : (فقال : رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ، ومسح على خفيه ، فقلت له :
لقبل المائدة أم بعد المائدة ؟ فقال : ما أسلمت الا بعد المائدة) .

(٤١) الاصابة ٢٣٢/١ ، والاستيعاب ٢٣٣/١ - ٢٣٤ ، وتفسير الجامع
لاحكام القرآن ٣٠/٦ - ٣١ ، و ٩٢ - ٩٤ ، وسنن الترمذي
١٥٦/١ - ١٥٧ ، وسنن أبي داود ٣٤/١ ، بلفظ « ما أسلمت الا
بعد نزول المائدة » ، وكذا في الترمذي .

ولأن رواية متقدم الاسلام يحتمل أن يكون حديثه مما سمعه في آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون مساوياً لتأخر الاسلام ، ويحتمل استماعه أول الاسلام ، فيكون متقدماً في الزمان مرجوحاً في العمل ، والذي لا احتمال فيه أولى مما فيه احتمال المرجوحية (٤٢) ، ولأن رواية المتقدم يحتمل أن تكون منسوخة بالتأخر ، بخلاف العكس ، فيكون مرجوحاً من هذه الناحية ، والعمل بما ليس هذا الاحتمال أولى (٤٣) .

(المذهب الثاني) أنه يرجح خبر الراوي المتقدم في الاسلام ، واليه ذهب بعض الحنفية ، والآمدي من الشافعية ، وابن الحاجب المالكي ، وغيرهم (٤٤) .

واستدلوا في ذلك - أولاً - بأن المتقدم عاش مات المتأخر الاسلام متساوياً له في الصحة ، إلا أن المتقدم يزيد عليه بالتقدم ، لقوة أصالته ، وسبق معرفته بالاسلام (٤٥) .

وأجيب عن هذا من طرف الأولى - والكلام للشيرازي - بأنه وإن تساوى في السماع إلا أن سماع المتقدم يحتمل التقدم والتأخر ، وسماع المتأخر متحقق التأخر ، وما لا يحتمل غيره فهو أولى (٤٦) .

وقالوا - ثانياً - بأن المتقدم قد يطلع على ما لا يطلع عليه المتأخر فهو أولى لسبق معرفته وأصالته (٤٧) وبأن متقدم الاسلام أشد تصوناً من الكذب صوتاً لمنصبه ، ويجب أن هذا معارض بأن في روايته احتمال

(٤٢) شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٤ .

(٤٣) شرح المحلى وجمع الجوامع ٣٦٤/٢ والمصدر السابق .

(٤٤) الأدلة المتعارضة ص ١٣٢ ، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٣١٠/٢ - ٣١١ ، والأحكام للآمدي ٢١١/٤ .

(٤٥) المصدر الأخير ، والأول المتقدمين .

(٤٦) اللع للشيرازي ص ٤٨ ، وشرح المختصر ٣١٠/٢ - ٣١١ .

(٤٧) شرح المحلى مع حاشية البناني ٣٦٤/٢ .

التقدم بخلاف الآخر (٤٨) .

(المذهب الثالث) التفضيل ، وحاصله : انه ان كان المتقدم في الاسلام موجودا في زمن المتأخر فلا ترجيح لواحد منهما على الآخر ، لجواز ان تكون رواية المتقدم في الاسلام متأخرة عن رواية المتأخر فيه ، ويحتمل العكس من غير ترجيح ، فلا يقدم أحدهما على الآخر .

أما اذا علم أن المتقدم في الاسلام مات قبل اسلام المتأخر ، أو علم أن أكثر رواياته متقدمة على رواية المتأخر فهو أرجح ، لأن ما علم تأخيرها على روايات المتأخر في الاسلام فهو متقدم ومرجح على روايات المتقدم في الاسلام ، وما لم يعلم يكون نادراً ، أو غير غالب ، والنادر غير الغالب يلحق بالكثير الغالب ، وإلى هذا ذهب الامام الرازي رحمه الله (٤٩) .

ومثلوا لذلك بالروايتين المتعارضتين في نقض الوضوء بمس الفرج وعدم نقضه بذلك ، فرواية النقض رواها أبو هريرة ، ورواية عدم النقض رواها قيس بن طلق بن علي ، وترجح الرواية الأولى على الأخيرة ، لأن رواية أبي هريرة كانت بعد رواية طلق فترجح ، لتأخر اسلامه ، ولأن الظاهر أن رواية قيس كانت بعد اسلام راوي الرواية الأخرى (٥٠) .

واعترض على التمثيل بهذا - أولاً - أن التاريخ بينهما متحقق ، إذ كما تقدم أن رواية قيس كان عند بناء مسجد النبي صلى الله عليه وسلم من أوائل سني الهجرة ، واسلام أبي هريرة كان متأخراً في سنة ٨ هـ أو ٩ هـ فالرواية الأخرى تنسخ الرواية الأولى لتحقق التأخر ، و - ثانياً - انه قد طعن في رواية أبي هريرة من عدة أوجه .

(٤٨) المصدرين السابقين المتقدمين

(٤٩)

(٥٠) شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشيتي البناني والشربيني
٣٦٤/٢ ، والأدلة المتعارضة للدكتور بدران ص ١٣٢ .

فيكون المصير - على هذا - الى رواية قيس ، ولكن الترجيح لرواية أبي هريرة لأمور أخرى ، منها : أنها توافق رواية بسرة بنت صفوان وهي أصح شيء في هذا الباب كما قاله المحدثون (٥١) .

(المذهب الرابع) انهما متساويان ، فلا ترجح رواية على أخرى بكون راويها متقدم الاسلام ، أو متأخر الاسلام ، لأن كل واحد منهما اختص بمزية لا توجد في الأخرى ، فالأول اختص بمزية الاصلة والتقدم ، وإطلاعه على ما لم يطلع عليه الآخر في الاسلام ، والثاني مختص بكونه لا يروي إلا آخر الأمرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في الغالب فكانت روايتهما سواء (٥٢) . هذا ، وقد ذهب ابن الحاجب الى ترجيح رواية متقدم الاسلام على المتأخر في مبحث الترجيح بحسب حال الراوي ، وذهب الى ترجيح رواية الراوي متأخر الاسلام في مبحث الترجيح بحسب الأمر الخارجي (٥٣) ، وهو - كما قال المحلى - : (ملاحظا - في صنيعة ذلك - للجهتين - أي مراعي الأمرين ، واعتبر كل منهما مرجحا خاصا ، لا أنه تناقض في كلامه (٥٤) .

(٥١) نيل الأوطار ٢٣٣/١ - ٢٣٦ وسنن أبي داود بروايته عن بسرة ٤١/١ ، وسبل السلام شرح بلوغ المرام ٦٦/١ - ٦٧ ، ومطبوعة الراية ٥٦/١ ، و ٥٤ - ٥٧ ، وسنن الترمذي ١٢٦/١ - ١٢٨ ، رواها عن بسرة . ثم قال : وفي الباب عن أم حبيبة ، وأبي هريرة وعائشة ، وجابر ، وزيد بن خالد ، وغيرهم .

(٥٢) شرح المحلى على جمع الجوامع مع الحاشيتين ٢/٣٦٤ ، والأدلة المتعارضة ص ١٣٢ .

(٥٣) شرح المحلى ٢/٣٦٤ ، وشرح المختصر ٣١٠/٢ - ٣١١ ، و ٣١٦ .

(٥٤) المصدرين السابقين . جاء في المختصر وشرحه ما يلي : [ويرجح بكونه من أكابر الصحابة ، ومتقدم الاسلام - في الترجيح بحسب حال الراوي ، وفي الترجيح بحسب الأمر الخارجي - وبقرائن تأخره - يوجد الترجيح - كتأخر الاسلام] . ويفهم من العبارتين كما قال الشرييني أنه ان علم اتحاد رأيان روايتهما قدمت رواية المتقدم في الاسلام لثبات قدمه في الاسلام فيهتم بالتصون والتحرز ، والا ، فتقدم رواية المتأخر ، لأنه دليل على تأخره .

والحق الذي نراه أنه يصح الترجيح بكل منهما بوحده . وأنه إذا
اجتمعا تعارضا . ويحتاج في جواز العمل بواحد منهما الى مرجع آخر
وعلى هذا يحمل صنيع ابن الحاجب . وغيره ممن نحا نحوه . وذلك لأن في
كل منهما ما يفيد تقديمه على مخالفه الذي لا يوجد فيه مثله . ولتكافؤ أدلة
الطرفين كما تقدم . فمن أسلم بعد الهجرة . وقبل وفاة الرسول صلى الله
عليه وسلم بسنة . أو أقل أو أكثر بقليل لا يكون حديثه كحديث من
أسلم في بداية الاسلام وبقي الى وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم . وحضر
مجالس رسول الله واستمع الى أحاديثه . فله فضل على من لم يكن كذلك .
فيكون وجهاً لتقديم حديثه على حديث غيره . وكذلك أحاديث من أسلم في
آخر سني الرسول صلى الله عليه وسلم . وسمع منه على الأكثر آخر
ما استقر عليه أمر الشريعة من الأحكام لا يكون مثله من أسلم قبل ذلك .
ويحتمل في أكثر أحاديثه النسخ . ووجود المخصص . أو التعديل . لاسيما
ان وجد حديث صحيح يعارضه (٥٥) .

هذا . وقد رجح الامام الشافعي (رضي الله عنه) بكل منهما على
انفراده . واعتبر كلا منهما بوحده مرجحا صحيحا . فقد أخذ في التشهد
بحديث ابن عباس . ورجحه على حديث ابن مسعود المتقدمين (٥٦) لتأخر
صحبة ابن عباس كما نقله عنه الحافظ أبو زرعة أحمد بن عبدالرحيم
المراقبي (٥٧) .

(٥٥) شرح الكوكب المنير ص ٤٢٤ .

(٥٦) راجع عندنا ٧٩/١ - ٨٠ . وصحيح مسلم بشرح النووي
٢٤/٣ - ٢٥ .

(٥٧) الفيت الهامع لوحة ١٦٣ - ١٦٤ . قلت . وقد فتشت في الرسالة
عن هذا المبحث . ولم أجد ما يفهم منه ذلك . وما يفهم من الرسالة
هو : أن هذه الصيغة الواردة في التشهد عن عمر . وابن مسعود .
وعائشة . وابن عباس . وغيرهم كلها لتعظيم الله . فتجوز الصلاة

ورجح أيضاً حديث النهى عن بيع الذهب بالذهب الا يدا بيد ، ومثلاً بمثل ، الذي رواه عبادة (رضي الله عنه) على حديث ابن عباس [انما الربا في النسيئة] المتقدمين ، فيقول بهذا الصدد : [وبهذه الأحاديث ناخذ ، وقال بمثل معناها الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر المفتين بالبلدان ، وعثمان بن عفان ، وعبادة بن صامت - الموجودان في سند الحديث الأول - أشد تقدماً بالسنن والصحبة من أسامة - راوي الحديث الثاني في بعض طرقه - ، وأبو هريرة - الموجود في سند الحديث الأول - أحفظ من روى الحديث في دهره] (٥٨) .

(النوع السادس) الترجيح بكون الراوي حاوياً على صفة ، أو صفات تغلب على الظن صدقه ، وذلك ككونه حسن الاعتقاد ، أو حافظاً ، أو أحفظ ، أو لغوياً ماهراً بعلم اللغة من النحو والصرف والمعاني ، ومعنى المفردات ، ونحو ذلك (٥٩) :

فاذا تعارض حديثان متساويان في الحجية الا أن لراوي أحدهما فضلاً مما ذكر فإنه يرجح على معارضه الذي لا يكون كذلك ، لأن الظن بكلام من يكون كذلك أقوى مما لم يكن راويه كذلك ، ولأن احتمال الخطأ إليه أقل ، ولأن الوثوق برواية من هو كذلك أتم ممن ليس كذلك ، ويدخل تحت هذا النوع وجوه كثيرة منها ما يلي :

بكلها ، وأن سبب أخذه بحديث ابن عباس أنه أكثر لفظاً ، أي فيه زيادة من الثقة على الثقات ، وهي مقبولة ويقول في ذلك : « لما رأيته واسعاً ، وسمعته عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره ، وأخذت به غير معتفٍ لمن أخذ بغيره مما ثبت عن رسول الله (ص) » ، (الرسالة ص ٢٧٥ - ٢٧٦) .

(٥٨) الرسالة للامام الشافعي ص ٢٧٨ - ٢٨١ .

(٥٩) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٢/٢٠٩ ، والأحكام للأمدي

وشرح المحلى على جمع الجوامع مع الآيات البيّنات ٤/٢١٧ .

١ - كون الراوي نحويا ، أو صرفيا ، أو لغويا ، فانه تقدم رواية من كان كذلك على مخالفه ، لأن تطرق الخطأ اليه أقل ، ولأن من كان كذلك اذا سمع حديثا ، وعرف أن فيه ما لا يحمل على ظاهره بحث عنه ، وعن مقدماته ، وسبب النزول الى أن يزول اشكاله ، ولأن المتصف بذلك يمكنه التحفظ عن مواقع الزلل ، فكان الوثوق برواياته أكثر (٦٠) .

لكن نقل التاج السبكي عن الامام الرازي أنه مال الى تقديم الراوي الجاهل في مثل ذلك على العالم به ، وقال : لأن العالم به يعتمد على معرفته ، فلا يبالغ في الحفظ ، والجاهل بها يكون خائفاً فيبالغ في الحفظ (٦١) .

٢ - أن يكون الراوي حسن الاعتقاد :

فاذا تعارض حديثان ، وراوي احدهما مبتدع والآخر غير مبتدع ، فانه تقدم رواية المبتدع على مخالفه ، وذلك لأن الثقة بكلامه أكثر .

ومن الجدير بالذكر هو : أن الخلل في الاعتقاد وكونه مبتدعاً نوعان : (النوع الأول) أن يصل المبتدع ببذعته الى درجة يحكم بكفره وخروجه من الاسلام ، وذلك كمقيدة المجسمة ، ومن يعتقد من الرافضة حلول الألوهية في علي ، أو في واحد من أولاده ، فمثل هذا غير داخل في مبحثنا ، لأن روايته مردودة والترجيح فرض التعارض المنبهي عن التساوي المشعر بقبوله .

(النوع الثاني) من لا يصل من الرواة ببذعته الى درجة الكفر ، بل

(٦٠) الابهاج للآمدي ١٤٨/٣ ، وشرحي الأسنوي والبدرخشي ١٦٥/٣ - ١٦٧ ، واللمع ص ٤٨ ، والأحكام ٢٠١/٤ ، وشرح مختصر المنتهى ٣٢٠/٢ .

(٦١) الابهاج ١٤٨/٣ ، وشرح الأسنوي ١٦٧/٣ .

يعتبر فاعل ذلك مبتدعاً فاسقاً فاسد المسلك ، كعقيدة أهل الاعتزال بعدم وجود صفات زائدة على الذات لله تعالى ، وكمن ذهب الى جعل الصفات ستة ، أو نحو ذلك (٦٢) .

من أمثلة ذلك : ما رواه ابراهيم بن يحيى (٦٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : [من صام الدهر كله فقد وهب نفسه لله] (٦٤) ، مع ما ورد [أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام الدهر] (٦٥) ، وأنه قال لعبدالله بن عمر : [لا صام من صام الدهر ، صم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر] (٦٦) .

(٦٢) شرح الأسنوي والبدخشي ١٦٦/٣ - ١٦٧ ، و ٢٤٠/٢ - ٢٤٢ ، قال الأسنوي في مبحث خبر الآحاد : [فلا تقبل رواية الكافر المخالف في القبلة] .

(٦٣) هو : ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، ذكر ابن الجوزي أنه كان يضع الحديث جواباً لسائله ونقل عن النسائي أنه قال : وضاع ، كان مالك وابن المبارك ينهيان عنه ، وتركه يحيى القطان ، وابن المهدي ، وكان يرى القدر ، ويذهب الى كلام جهم ، ويكذب مع ذلك في الحديث ، وترك للكذب ، راجع : [تنزيه الشريعة ٢٤/١ ، والمجروحين لابن حبان ١٠٥/١ - ١٠٧ ، و ١٣١/٣ ، وتقريب التهذيب ٤٢/١ ، وميزان الاعتدال ٥٧/١ - ٦١ ، وفيهما مات سنة ١٨٤ ، أو ١٩١ هـ] .

(٦٤) رواه أحمد ، والنسائي ، وابنا خزيمة وحبان ، والبيهقي ، راجع : [شرح القسطلاني ٤٠٥/٣ ، وهامش الاحياء ٢٣٨/١ ، وشرح الموطأ للزرقاني ١٨٠/٢ ، ونيل الأوطار ٢٨٥/٤ - ٢٨٦] .

(٦٥) رواه الشيخان ، وأصحاب السنن الأربعة ، والحاكم ، وأحمد ، والدارمي بروايات والفاظ مختلفة ، راجع : [شرح القسطلاني ٤٠٥/٣ ، وتخريج العراقي على الاحياء ٢٣٨/١ ، وفيض القدير ١٦٢/٦ ، وسنن الترمذي ١٣٨/٣ - ١٣٩ ، وأبي داود ٥٦٥/١ ، وابن ماجة ٥٤٤/١ ، والدارمي ٣٥١/١] .

(٦٦) راجع : [صحيح البخاري بشرح القسطلاني ٤٠٤/٣ - ٤٠٥ ، ونيل الأوطار ٢٨٣/٤ - ٢٨٤ ، والمصادر المتقدمة من السنن الأربعة] .

فقد قال الجمهور القائلون بكراهية صوم الدهر : الحديث الذي أورده الخصم لا يعارض هذين الحديثين ، لأن ابراهيم بن يحيى ، وان سلمنا بأنه ثقة الا أنه كما قال الامام البخاري ، كان مبتدعاً . فيقدم الحديث الذي لا يكون راويه مبتدعاً على مثل هذا الحديث لما قلنا ١٦٧ .

٣ - أن يكون أفضل في معرفته بالعلوم العربية ونحوها .

٤ - أن يكون ورعاً ، أو أروع من راوي الحديث الآخر ، سواء كان أروع من الشبهات ، أو أشد احتياطاً فيما يرويه ، وأعم من أن يكون فصيحاً ، أو أفصح على من لا يكون كذلك .

٥ - أن يكون حافظاً ، أو أحفظ من راوي الرواية الأخرى ، أو أسرع حفظاً من الآخر .

٦ - أن يكون راجح العقل ، ونابته ، فترجح روايته على من يختل عقله في وقت دون آخر ، لتطرق احتمال روايته في وقت الخلل العقلي (١٦٨) .

من أمثلة ذلك ما يلي :

أ - ترجيح المالكية خبر ابن عمر المتقدم في التلبية على خبر أنس بن مالك (١٦٩) .

ب - ترجيح الامام الشافعي حديث أبي هريرة على رواية ابن عباس بقوله : « وأبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره » (١٧٠) .

(٦٧) شرح الابهاج ١٤٨/٣ ، نقل التاج السبكي أنه ذهب الى كون ابراهيم المذكور ثقة جماعة منهم : الامام الشافعي ، وابن الاصبهاني ، وابن عدي وغيرهم ، كما نقل عن البخاري أنه قال فيه كان يرى القدر وكان جهماً ، راجع : [ميزان الاعتدال للذهبي ٧٣/١ - ٧٤ ، وطبقات ابن خليفة ص ٢٦٥] .

(٦٨) البدخشي والاسنوي مع المنهاج ١٦٥/٣ - ١٦٧ ، والأحكام ٢٠٩/٤ ، واللمع ص ٤٨ ، وشرح المختصر ٣١٠/٢ .

(٦٩) مفتاح الوصول ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٧٠) الرسالة للامام الشافعي ٢٧٨ - ٢٨١ .

ج - ترجيح جمهور الصحابة خبر عائشة (رضي الله عنها) الذي مفاده : عدم افطار الصائم بكونه جنباً ، على خبر أبي هريرة (من أصبح جنباً فلا صيام له) المتقدمين ، لأن عائشة أعلم وأتقن في ذلك من غيرها (٧١) .

د - ترجيح الحنفية خبر ابن عباس « انه (ص) نكح ميمونة وهو محرم » على رواية أبي رافع « انه نكحها وهما حلالان » المتقدمين بأن ابن عباس أعلم وأضبط من أبي رافع وإن تقدم أن الأصح خلافه لغير ذلك من المرجحات (٧٢) .

هـ - ترجيح أهل الحديث رواية الامام مالك عن الزهري (٧٣) على رواية شعيب عنه .

يقول الحازمي : « فان شعبياً وإن كان حافظاً ثقة غير انه لا يوازي مالكا في اتقانه ، ومن اعتبر حديثهما ، وجد بينهما بوناً بعيداً (٧٤) .
و - ترجيح جمهور المحدثين حديث شعبة المتقدم عن أبي هريرة ، أن

-
- (٧١) المصدرين المتقدمين الرسالة والمفتاح .
(٧٢) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٢/٢٠٩ .
(٧٣) هو : محمد بن مسلم بن عبيد الله القرشي ، قيل : هو أول من دون علم الحديث ، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء ، تابعي مدني حافظ لألفي حديث ومات حديث (٢٢٠٠) ، ولد سنة ٥٨ هـ ، وقيل سنة ٥٠ هـ ، وتوفي ١٢٤ هـ ، يقول الذهبي : « الحافظ الحجة كان يدلس في النادر » ، ويقول المسقلاني : « متفق على جلالة قدره واتقانه » ، راجع : [الأعلام ٧/٣١٧ ، وتذكرة الحفاظ ١/١٨٨٠ ، وميزان الاعتدال ٤/٤٠ ، وتقريب التهذيب للمسقلاني ٢/٢٠٧ ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٢ - ٤٣] .
(٧٤) الاعتبار ص ٧ - ٨ ، وراجع في الترجيح بما ذكر : الكوكب المنير ص ٤٣٢ ، والتقريب والتحجير ٣/٢٧ ، واللمع ص ٤٨ ، وشرح المختصر ٢/٣١٠ ، والأحكام للآمدي ٤/٢٠٩ - ٢١٠ ، والبرهان لامام الحرمين لوحة ١٤٣ ، ومفتاح الوصول ص ١٤٦ - ١٤٨ ، وادلة التشريع المتعارضة للبدران ص ١٣٤ - ١٣٥ ، والابهاج ٣/١٤٩ .

النبي صلى الله عليه وسلم قال : [لا وضوء الا من صوت أو ربح] مع حديث اسماعيل بن عياش^(٧٥) عن عائشة مرفوعاً (من قاء أو زغف في صلاته ، فليذهب وليتوضأ ، وليبين على صلاته) الآيتين ، لأن راويه شعبة وهو أحفظ وأضبط من اسماعيل المتقدم .

جاء في الإبهاج لابن السبكي : (فالحديث الأول راجح ، لأن راويه شعبة ، وهو معروف بالضبط ، وهو أمير المؤمنين بالحديث . واسماعيل بن عياش خلط على المدنيين)^(٧٧) .

ز - ترجيح أهل الحديث رواية عبدالله العمري على ما رواه أخوه عبدالله بن عمر العمري في روايتهما : [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين ولفرسه سهماً] و [أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس سهمين - من المضم -]^(٧٨) كما قالوا : ان بينهما تفاوتاً كبيراً كالدينار

(٧٥) هو : اسماعيل بن عياش بن سليم ، عالم الشام ، ومحدثها في عصره ، من أهل حمص ، ورحل إلى العراق ، ولاء المنصور خزاعة الكسوة ، ولد سنة ١٠٦هـ ، وتوفي ١٨٢هـ ، راجع : [الأعلام ٣١٨/١ ، وميزان الاعتدال ٢٤٠/١ - ٢٤٤ ، وفيه عن ابن حبان ، أنه كثير الخطأ في حديثه ، وفيه ، وفي تقريب التهذيب ٧٣/١ ، صدوق في روايته عن أهل بلد ، مغلط في غيرهم ، .

(٧٧) الإبهاج ١٥٠/٣ ، وانظر الأدلة المتعارضة ص ١٣٤ - ١٣٥ .
(٧٨) روى البخاري ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والشافعي وأحمد ، والدارمي ، وابن الجارود ، وغيرهم عن نافع عن أبي عمر : [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين ، ولفرسه سهماً] فيكون للفارس ثلاثة أسهم ، وجعل أبو حنيفة للفارس سهماً ولفرسه سهماً ، ونقل عنه انه قال : أكره أن أفضل بهيمة على مسلم ، وتمسك برواية عبدالله (أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس سهمين) راجع في ذلك : (صحيح البخاري مع شرح القسطلاني ٧٦/٥ - ٧٧ ، وسنن الدارمي مع هامشه للشيخ هاشم اليماني ١٤٤/٢) ، ولفظه [ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهم] وسنن الترمذي ١٢٤/٤ ، وسنن أبي داود ٦٩/٢ - ٧٠ .

(النوع السابع) الترجيح يكون الراوي كثير الصحة وأسن وأقلم في الاسلام ، وكونه أكثر ملازمة للرسول صلى الله عليه وسلم :

فاذا تعارض حديثان وراوي أحدهما كان أكثر صحة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) من راوي الحديث الآخر ، فإنه ترجح رواية من كان أكثر صحة على معارضها التي ليست كذلك ، وذلك لأنه أعلم برواية الحديث ، وأحفظ لها ، وأكثر استيعاباً لأقوال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأفعاله ، ولأنه - لكثرة صحبته وملازمته للنبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكثرة الاستماع لمواعظه ، كان إيمانه أقوى فتجنبه عن الكذب ونحوه أكثر وأشد ، وبالأول يرجح رواية أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) وأمثاله على غيره ، وبالثاني ترجح رواية أبي هريرة ، وأمثاله ، وذلك لكثرة ملازمته للنبي (صلى الله عليه وسلم) وشدة طلبه ، وجودة حفظه ، وكثرة اعتناؤه به .

وقد ذكر العلامة ابن حجر ، أن الحافظ النسائي خرج باسناد جيد في كتاب العلم من كتاب السنن : [ان رجلاً جاء الى زيد بن ثابت فسأله ، فقال له زيد : عليك بأبي هريرة ، فاني بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ندعو الله ونذكره اذ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس الينا ، فقال عودوا للذي كنتم فيه ، قال زيد فدعوت أنا وصاحبي ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمّن على دعائنا ، ودعا أبو هريرة ، فقال: اني أسألك ما سأل صاحبك ، وأسألك علماً لا ينسى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : آمين ، فقلنا : يا رسول الله : ونحن نسألك علماً

لا ينسى . فقال : سبقكم بها الغلام الدوسي - يعني أبو هريرة - [وذكر في بعض الروايات عن أبو هريرة أنه قال : قلت : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني أسمع منك أشياء لا أحفظها ، قال : أبسط رداءك ، فبسطته فحدث حديثاً كثيراً فما نسيت شيئاً حدثني به (٨٠) .

وذكر أيضاً أن عمر بن الخطاب قال له : [أنت كنت ألزمتنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأحفظنا لحديثه] .
ويروى عن ابن عمر مثله أيضاً (٨١) .

(النوع الثامن) الترجيح بالشهرة (٨٢) :

فاذا تعارض حديثان متعادلان من جميع الوجوه الا أن في راوي أحدهما شهرة لا توجد في الآخر ، كان كان راوي أحدهما مشهوراً بالحفظ والاتقان والضبط أكثر من راوي الحديث الآخر ، أو مشهور النسب أكثر من راوي الحديث الآخر ، أو مشهوراً بأنه لا يروي الا عن ثقة أو لا يروي المرسلاً الا وهو مسند من طريق آخر ، أو كان الحديث مشهوراً متداولاً على السنة الرواة والمحدثين أكثر من الآخر ، فانه يرجح ذلك الحديث على مقابله الذي لم يكن كذلك .

اما شهرته في الحفظ والاتقان والضبط فلانها تؤدي الى كثرة الثقة به وقوة الاعتماد عليه ، ولقلة احتمال الغلط فيه .
وأما علو النسب والاشتهار به فلان ذلك يسبب كثرة احترازه عما

-
- (٨٠) الإصابة في تمييز الصحابة ٢٠٨/٤ .
(٨١) المصدر السابق ، وأقباس من أخبار أبي هريرة ص ٣٢-٣٣ .
(٨٢) شرح مختصر المنتهى ٣١١/٢ ، والأحكام للآمدي ٢١١/٤ ، والمحلى مع الآيات البيّنات ٢١٧/٤ ، والتقريب والتحجير ٢٠/٣ - ٢٢ ، والكوكب المنير ص ٤٣٤ ، وشرح الأسكوي ١٦٩/٣ ، وشرح البدخشي ١٦٣/٣ .

يوجب نقص منزلته المشهورة ، ولأنه كما يوجب التدين الامتناع عن الكذب ،
كذلك يمنع من الشهرة والمنصب .

وأما الشهرة في الاسناد فلأنها - كما قالت الأحناف - توجب علم
الطمانينة فتكون قريباً من اليقين ، وسيأتي في مبحث الترجيح بحسب السند
تفصيل ذلك . وقد أخذ بهذا جمهور الأصوليين والمحدثين والفقهاء
والمتكلمين (٨٣) .

من أمثلة ذلك : رواية شعبة (٨٤) بسند متصل بالنبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال : [لا وضوء الا من صوت ، أو ريح] (٨٥) مع حديث
القهقهة ، الذي محتواه : أنه صلى الله عليه وسلم قال - لمن قهقه في صلاته:-
[أعد وضوءك] (٨٦) فان شعبة من الأئمة المشهورين العظام ، وأما الراوي

(٨٣) ارشاد الفحول ص ٢٧٧ ، والابهاج ٣/١٥٠ ، والمصادر السابقة .
(٨٤) هو : شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي ، ثقة ، حافظ ، يقول
فيه الثوري : هو أمير المؤمنين في الحديث ، مات سنة ١٦٠ هـ ،
راجع : [تقريب التهذيب ١/٣٥١ ، وطبقات ابن خياط ص ٢٢٢] .
(٨٥) رواه شعبة عن أبيه أبي صالح عن أبي هريرة ، ورواه الترمذي ،
والبخاري ، وأحمد ، ومسلم ، وابن ماجه ، وغيرهم بالفاظ مختلفة ،
ومعان مقاربة ، راجع : [صحيح مسلم بشرح النووي ٢/٤٢٤ -
٤٢٦ ، ومنتقى الأخبار مع نيل الأوطار ١/٢٢٠ ، وسنن الترمذي
١/١٠٩ - ١١٠ ، وقال حديث حسن صحيح ، وسنن ابن ماجه
١/١٧٢ ، وفيض القدير ٦/٤٤٠ ، وقال المناوي عن البيهقي انه
قال : حديث ثابت اتفق الشيخان على اخراج معناه ، وسنن
الدارمي ١/١٤٩] .

(٨٦) حديث القهقهة رواه الدارقطني بعدة روايات ، وطرق ، فرواه عن
جابر بسند متصل بلفظ (من ضحك منكم في صلاته فليتوضأ ،
وليعد الصلاة) ، وفي سنده سنان ، وابنه ضعيفان ، وعن عمران
بلفظ آخر قريب منه ، وفيه (سندل) وهو ضعيف ، وروى مرسلًا
من أربعة أوجه ، كلها فيه كلام وضعف ، يقول المناوي نقلاً عن
الامام أحمد : انه ليس في الضحك حديث صحيح ، ويقول ابن
عبدالبر : وهو حديث لا يثبت به أهل الحديث ، ولا يعرفه أهل

الآخر ، وهو : بقية (٨٨) عن محمد الخزاعي (٨٩) ليس مشهوراً ، بل هو من مجهولي مشايخ بقية (٩٠) .

(النوع التاسع) الترجيح بكون الراوي سمع من غير حجاب :

إذا تعارض حديثان . أو تعارضت روايتان صحيحتان متساويتان في الحجية والصحة ، الا أن راوي أحد المتعارضين سمع الحديث من الراوي الأول من غير حجاب ، وراوي الحديث الآخر المعارض له سمع منه ، وبينهما حجاب فانه يرجح الحديث الأول ، لان الراوي من غير حجاب شاركت الرواية الأخرى في السماع ، وتزيد عليها بتيقن عين المسموع منه ، وبالأمن من تطرق الخلل الموجود في الرواية الأخرى (٩١) .

من أمثلة ذلك : ترجيح جمهور الأصوليين رواية قاسم بن محمد بن

الحجاز . ودافع عن صحته ابن الهمام ودفاعه غير مسلم لما قلنا ، راجع : [نصب الراية ٤٨/١ - ٥٤ ، وفيض القدير ١٧٣/٦ ، وفتح القدير ٣٤/١ - ٣٥ ، وشرح الكنز للزيلعي ١١/١ ، والاصابة ٥٢٥/٣ ، والاستيعاب ٤٥٦/٣] .

(٨٨) هو : بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي ، أبو يحمد ، صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء ، من الطبقة الثامنة ، له كتاب في الحديث ، رواه عن شعبة . قيل فيه غرائب انفرد بها ، مات سنة ١٩٧هـ ، عن عمر ٨٧ سنة . راجع : [تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١٠٥/١ ، والأعلام ٣٢/٢ ، وطبقات ابن خياط ص ٣١٧ ، وفيه تأريخ وفاته ١٩٩هـ] .

(٨٩) هو : محمد بن ابراهيم بن مسلم الخزاعي ، بغدادى الأصل ، مشهور بكنيته (أبو أمية الطرسوسي) صدوق ، صاحب حديث ، يهم ، من الحادية عشر ، مات سنة ١٧٣هـ ، (تقريب التهذيب ١٤١/٢) .

(٩٠) شرح الإبهاج ١٥٠/٣ ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٣٥ .
(٩١) الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢١٥/٤ ، وشرح مختصر المنتهى للعضد ٣١١/٢ ، وشرح المحلى ٣٦٤/٢ ، والآيات البيّنات ٢١٨/٤ ، ومفتاح الوصول ص ١٤٩ ، والكوكب المنير ص ٤٣٣ .

أبي بكر (٩٢) عن عائشة (رضي الله عنهم) : [ان بريرة عتقت وكان زوجها عبداً] على رواية الأسود (٩٣) عنها « ٠٠ ان زوجها كان حراً » المتقدمين ، لأن قاسماً سمع من عائشة - وهي عمتها - بلا حجاب ، وأسود سمع عنها مع الحجاب ، لأنه لم يكن محرماً (٩٤) .

(النوع العاشر) الترجيح بالتزكية :

ومما جعله الأصوليون من المرجحات ، ورجحوا بها خبراً على خبر تزكية الرواة ، وتحت التزكية صور ، واليك أهمها :

أ - أن يكون راوي أحدهما مزيه أكثر ، من راوي الرواية الأخرى المعارضة لها ، أو يكون مزيه أعدل ، واثق من مزي الرواية الأخرى .

ب - أن تكون تزكية رواة أحدهما بصريح المقال ، وتزكية رواة الآخر بالعمل بروايته ، أو بما توافق شهادته .

ج - أن تكون تزكية أحدهما بالحكم بشهادته ، وتزكية الآخر بالعمل بروايته .

د - أن تكون تزكية أحدهما بالاختبار والتجربة ، وتزكية رواة الحديث الآخر تكون بالرواية عنه ، أو تزكية أحدهما بالعمل به ، وتزكية

(٩٢) هو : القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (رضي الله تعالى عنهم) أحد الفقهاء السبعة في المدينة ، ولد فيها سنة ٣٧هـ ، وتوفي سنة ١٠٧هـ بين مكة والمدينة حاجاً أو معتمراً ، وكان عالماً صالحاً من كبار التابعين ، راجع : [الأعلام ١٥/١ ، وتقريب التهذيب ١٢٠/٢ والطبقات لابن خياط ص ٢٤٤ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٩٧/١] .
(٩٣) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، فقيه تابعي من الحفاظ ، كان عالم الكوفة في عصره ، مات سنة ٧٦هـ أو ٧٥هـ أو ٧٤هـ ، من الطبقة الثانية ، راجع : [الأعلام ٣٣٠/١ .

(٩٤) مفتاح الوصول ص ١٤٩ ، والكوكب المنير ص ٤٣٣ .
(٩٥) المحلى ، والآيات البينات ٢١٧/٤ ، وأحكام الأحكام للآمدي ٢١٢/٤ ، وشرح المختصر ٣١٢/٢ ، والتقريب والتحبير ٣٠/٣ .

الرواية الأخرى بالرواية عنه ، ففي كل ذلك تقدم الأولى على مقابلتها .

(أما الأولى) فلأنها أغلب على الظن من غيرها .

(وأما الثانية) فلأن الرواية قد تكون عمن ليس يعدل ، ولأنه قد يعمل برواية ، أو شهادة من ليس يعدل ، أما التزكية بصريح المقال فلا تكون إلا للعدل .

(وأما الثالثة) فلأن الاحتياط فيما يرجع الى أحكام الجرح والتعديل أكثر منه في الرواية والعمل بها ، ولهذا قبلت رواية المرأة ، ورواية الواحد دون شهادتهما وقبلت رواية الفرع مع انكار الأصل لها عند بعض ، وتقبل أيضاً من غير ذكر الأصل ، ولأن الغالب أن العدل لا يعمل برواية غير العدل ، ولا كذلك في الاحتياط من الرواية ، فانه كثيراً ما يروى العدل عمن لو سئل عنه لجرحه ، أو توقف في حاله ، ولأن الاختبار معاينة ، وهي أقوى من الخبر ، فالأعلى مرتبة التزكية بالاختبار والتجربة ، ثم العمل بروايته ، ثم بغير ذلك (٩٦) .

مثال ذلك : الحديثان المتعارضان في نقض الضوء بمس العورة اللذان روت أحدهما بسرة بنت صفوان ، وروى الآخر طلق ، وهو عدم نقض الضوء بذلك ، فإن الحديث الأول رواه الامام مالك فليس في سنده الا من هو متفق عليه وكثر المزكون لهم ، وأما حديث طلق فقد قل مركزهم ، بل واختلف في عدالتهم فالمصير الى حديث بسرة أولى وأرجح (٩٧) .

(٩٦) المصادر السابقة ، والمنهاج مع البدخشي ١٦٦/٣ ، وشرح الأسنوي مع البدخشي ١٦٨/٣ - ١٦٩ .
(٩٧) المصدر السابق الاخير ص ١٦٨ ، والابهاج ١٤٩/٣ .

(النوع الحادي عشر) الترجيح بكون الراوي معتمداً على الحفظ دون الكتاب (٩٨) .

قد يتعارض خبران . الا أن راوي أحدهما معتمد على الحفظ وراوي الآخر يعتمد على النسخة المكتوبة . فالأولى ترجح على الثانية ، لأن احتمال الخطأ والزيادة والنقصان والاشتباه في الكتاب موجود . وأما وجودها في الحافظ فكالعدم لا يلتفت اليه ، وقال الكوراني : لأن المعول على الحفظ عدل لا يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً . والكتاب يمكن أن يزداد فيه بخط شابهه .

وذهب جماعة . منهم : الزركشي الى ترجيح الراوي المعتمد على الكتاب والنسخة الموجودة عندها . وقواه العبادي اذا كانت النسخة محفوظة عنده وهي بخط ضابط . وقالوا بأن تطرق النقص في النسخة معارض بتطرف الخطأ والنسيان الى الحفظ دون الخط والكتابة (٩٩) .

والحق ان الحفظ والاعتماد عليه في السابق أولى لأن تطرق النقص والزيادة عليه بخط يشابهه في النسخ موجود ، وأن ما ذكره العبادي يجاب عنه - أولاً - بأنه بعد اشتراط الضبط والحفظ في الراوي يكون احتمال النسيان والخطأ في حكم المعدم ، - وثانياً - على فرض التسليم بصحة تعليقه بأنه يؤدي الى عدم الأخذ بواحد منهما ، وأما الآن وبعد التأكيد من صحة النسخ وتحقيق الكتب فالاعتماد على الكتب الصحيحة أولى . لأن الخطأ هنا مأمون ، بخلاف الحفظ . ولأن ما أمكن سابقاً من التحريف والزيادة والنقص عنه بخط يشابهه لا يمكن الآن . والله أعلم .

(٩٨) الكوكب المنير ص ٤٣٢ - ٤٣٣ ، والأحكام ٢٠٧/٤ - ٢١٠ . وشرح المختصر ٣٠٠/٢ - ٣١٠ ، وفواتح الرحموت ٢٠٦/٢ ، والتقرير والتحبير ٢٧/٣ و ٢٩ ، وشرح المحلى على جمع الجوامع مع الآيات البيئات ٢١٧-٢١٨ .

(٩٩) الآيات البيئات مع شرح المحلى ٢١٨/٤ .

(النوع الثاني عشر) الترجيح بكون الراوي متفقاً على عدالته والأخذ بروايته : (١٠٠)

إذا تعارض خبران ، وكان راوي أحدهما اتفق على عدالته ، وراوي الآخر مختلف في عدالته ، فـرواية المتفق على عدالته مقدمه على رواية المختلف فيها .

من أمثلة ذلك : ترجيح حديث بسرة بنت صفوان في نقض الوضوء بمس الذكر على ما يعارضه من حديث طلق المفيد عدم النقض به ، فالأول رواه الامام مالك باسناد ليس فيه الا عدل متفق على عدالته ، وأما رواية حديث طلق فاختلف في عدالتهم ، فالمصير الى حديث بسرة في القول ينقض الوضوء بمس الذكر أولى (١٠١) .

قال الشوكاني : (حديث بسرة أخرجه مالك ، والشافعي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وقل : في حديث طلق - نقلاً عن جماعة من المحدثين - أنه أثبت من حديث بسرة ، الا أنه ضعفه الشافعي ، والدارقطني ، والبيهقي ، وغيرهم ، ونقل عن ابن حبان في ترجيح بسرة يكفي احتجاج الشيخين بجميع رواتها ، وعدم احتجاجهما بشيء من رواية حديث طلق) (١٠٢) .

(١٠٠) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١/ ، والاعتبار ص ٧ ،

ومفتاح الوصول ص ١٤٩-١٥٠ ، والتقريب والتحبير ٣/٣٠ .

(١٠١) المصدر الثاني السابق ، والابهاج ٣/١٤٩ .

(١٠٢) ما بين القوسين نقل بالتصرف راجع نيل الأوطار ١/٢٣٣ و ٢٣٥ ،

وأيضاً قال : (قال أبو حاتم . وأبو زرعة : قيس بن طلق ، في حديث عدم النقض ، روى عن لا تقوم به حجة) ، هذا وقد مثل الشوكاني لذلك بالروايتين المتعارضتين في نقل تلبية الرسول (صلى الله عليه وسلم) اللتين هما : [أنه (ص) أهل بالحج فقط ، أو أهل بالحج والعمرة] ، والروايتان صحيحتان ولكن ترجيح رواية القرآن بين الحج والعمرة ، لأن راوي رواية الأفراد روى القرآن أيضاً ، بخلاف من روى الأفراد ، فيكون الاختلاف في رواية الأفراد دون رواية القرآن ، فالقرآن مقدم على الأفراد لذلك (نيل الأوطار للشوكاني ٤/٣٤٧) .

ومما رجح بذلك : ما رواه ابن عمر (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال : [اذا زادت الابل على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة] ، على حديث عمرو بن حزم (١٠٣) ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اذا زادت الابل على عشرين ومائة استؤنفت الفريضة) (١٠٤) فانه روي عن عمرو بن حزم مثل ما روي عن عمر ، فاختلفت الروايتان أما ما ذكره ابن عمر فلم يختلف فيرجح (١٠٥) .

(النوع الثالث عشر) الترجيح بكون الراوي أكثر ملازمة للشيخ المحدث :

ويرجح أحد الحدين المتعارضين بكون راويه جليس المحدثين ، وبكونه أكثر ملازمة لشيخه الذي يأخذ الحديث منه ، لأن المحدث قد ينشط تارة ، فيسرد الحديث على وجهه ، وقد يتكاسل في بعض الأوقات ، فيقتصر على البعض ، أو يرويه مرسلًا ، الى غير ذلك ، ولأن من يكون جليسا للمحدثين يكون أعرف بطرقها وشرائطها ، فيقدم على معارضه الذي لم يكن كذلك . وبه رجح المحدثون ما رواه يونس بن يزيد الأبلبي (١٠٦) عن الزهري ،

(١٠٣) عمرو بن حزم بن زيد الأنصاري ، وال من الصحابة ، شهد غزوة الخندق ، وما بعدها ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على نجران ، روي عنه كتاباً كتبه له ، فيه الفرائض ، والزكاة ، والديات ، توفي سنة ٥١هـ أو ٥٣هـ ، وقيل بزمن عمر بن الخطاب ، راجع : (الاصابة ٥٣٢/٢ ، والاستيعاب ١٥٧/٢) .

(١٠٤) أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن حبان ، والدارمي ، وغيرهم وتقدم تخريج الأول ١ ٩٦/١ .

(١٠٥) مفتاح الوصول الى علم الأصول ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(١٠٦) يونس بن يزيد الأبلبي ، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان ، قال ابن حجر ، والذهبي : ثقة ، وحجة . وقال ابن سعد : ليس بحجة ، وقال وكيع : سييء الحفظ ، واعتبره الحافظ العسقلاني من الشذوذ ، واستنكره ابن حنبل ، مات سنة ٥٩هـ ، راجع في ذلك : [ميزان الاعتدال ٤٨٤/٤ ، وتقريب التهذيب ٣٧٦/٢] .

عن غيره ، عن رواه عنه ، لأن يونس كان كثير الملازمة لشيخه الزهري ،
ولطول الصحبة تأثير في الترجيح به . وقد تقدم الترجيح بكثرة الصحبة
وطول الملازمة مع الرسول صلى الله عليه وسلم (١٠٧) .

ومثال آخر : تعارضت الروايتان المتقدمتان في تخيير بريرة حينما
عتقت كان زوجها حرا ، او عبدا على اختلاف الروايتين ، فالأولى من رواية
القاسم ابن أخي عائشة (رضي الله تعالى عنهم) ، فهي ترجع على الرواية
الأخرى المخالفة لها ، لأنه كان يجالس عائشة (رض) . ويسمع الحديث
منها مشافهة ، بخلاف راوي الرواية الأخرى الذي هو أسود بن يزيد ،
فانه لم يكن كذلك (١٠٨) .

(النوع الرابع عشر) الترجيح بكون الراوي سمعه من مشايخ بلده (٩٠١) :

ويرجح أحد الخبرين المتعارضين بما اذا سمع راويه من مشايخ بلده ،
وراوي الآخر سمعه من غيرهم ، فان لكل أهل بلد اصطلاحا خاصا في كيفية
أخذ الحديث من التشديد ، والتساهل وغيرهما . والشخص يكون أعرف
باصطلاح أهل بلده . قال الحازمي : ولهذا اعتبر أئمة النقل حديث
اسماعيل بن عياش ، فما وجدوه من الشاميين أخذوا به ، وما كان من
الحجازيين ، والكوفيين لم يلتفتوا اليه ، لما يوجد في حديثه من النكارة اذا
رواه من الغرباء (١١٠) .

(النوع الخامس عشر) الترجيح بعدم الالتباس في اسم الراوي :

ويرجح أحد الحديثين المتعارضين بكون راويه معروف الاسم . ولم

(١٠٧) الاعتبار للحازمي ص ٨ .

(١٠٨) الإبهاج على المنهاج ١٤٨/٣ .

(١٠٩) الاعتبار ص ٨ .

(١١٠) راجع المصدر السابق . وميزان الاعتدال ٢٤٠/١ - ٢٤٤ والأعلام

٣٨١/١ . وتقريب التهذيب ٣٧/١ .

يلتبس اسمه بأسماء الضعفاء على رواية من يلتبس اسمه بأسمائهم ، وحديثه يكون أولى بالقبول ، لأنه أبعد من الاضطراب والشك فيه (١١١) .

(النوع السادس عشر) ترجيح رواية من يوافق الحفاظ :

ويرجع أحد الحديتين المتعارضتين بكون راويه يوافق الحفاظ ، على رواية من يخالفهم في أكثر مروياته (١١٢) .

(١١١) ارشاد الفحول ص ٢٧٧ ، والابهاج ٣/ ١٥٠ - ١٥١ ، ومثل بما اذا تعارضت روايتان ، وفي احدى الروايتين محمد بن جرير الطبري أبو جعفر الامام المشهور ، وفي الرواية الأخرى لم يكن فيها هو ولا مثله ، فان الأخيرة ترجح على ما فيه أبو جعفر ، لأنه يلتبس اسمه بمحمد بن جرير بن رستم جعفر الطبري ، وكذلك يلتبس ليث بن سعد الامام المشهور مع الليث بن سعد النعيمي ، وهو ضعيف .

(١١٢) ارشاد الفحول ص ٢٧٧ .

المطلب الثاني

أوجه الترجيح من حيث قوة السند وضعفه

وأوجه الترجيح من هذه الحيثية كثيرة وأهمها ما يلي :

(الوجه الاول) الترجيح بكثرة الرواة (١١٣) :

ذهب الجمهور من الأصوليين ، والمحدثين الى أنه اذا تعارض خبران متساويان في الحجية الا أن رواة أحدهما كانوا كثيرين بخلاف الاول الثاني، فيرجح على ما رواه أقل ، وذلك لأن قول الجماعة أقوى في الظن ، وأبعد عن السهو والغلط ، وإنأى عن الكذب ، وخالفهم الحنفية في ذلك وقد تقدمت (١١٤) .
من أمثلة ذلك :

آ - ترجيح المالكية حديث نقض الوضوء بمس الفرج على حديث (هل هو الا بضعة منك) فان الاول رواه أبو هريرة ، وابن عمر ، وأم سلمة ، وأم حبيبة ، وغيرهم ، ولا كذلك الحديث الثاني (١١٥) .

(١١٣) الكفاية للخطيب البغدادي ص ١١٠ ، وشرحي الأسنوي والبدخشي على المنهاج ١٦٥/٣ - ١٦٧ ، والأحكام ٢٠٩/٤ ، وشرح المختصر ٣١٠/٢ ، والبرهان ص ١٤٣ ، والكوكب المنير ص ٤٣١-٤٣٢ .
(١١٤) راجع شروط المرجح به عندنا وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٢٠ - ١٢٢ ، والابهاج ١٤٦/٣ .
(١١٥) مفتاح الوصول ص ١٤٨ - ١٤٩ ، وسنن الترمذي ١٢٦/١-١٢٨ ، وسنن أبي داود ٤١/١ ، ونصب الراية ٧٢-٥٤/١ ، ونيل الأوطار ٢٣٣/١ - ٢٣٦ ، قال الترمذي - بعد نقل الرواية عن بسرة - : [وفي الباب عن أم حبيبة ، وأبي أيوب ، وأبي هريرة ، وأروى بنت أنيس وعائشة ، وجابر ، وزيد بن خالد ، وعبدالله بن عمرو] .

ب - حديث الجمهور بالتسمية مع حديث قراءتها سرّاً (١١٦) .
 ج - قراءة البسملة في الصلاة مع ما ورد من عدم قراءتها ، والبدء بالحمد لله (١١٧) ، فانه ذكر قراءة البسملة في أول الفاتحة في الصلاة وجهراً بها النبي صلى الله عليه وسلم وورد عدم القراءة والبدء بـ (الحمد لله) ، وعدم الجهر بها ، لكن الرواة الذين ذكروا الجهر بها كانوا كثيرين بحيث لا يوازنهم رواية الآخر ، فلهذا ترجح قراءتها فيها والجهر بها (١١٨) ، وبها رجح الحنابلة ، وغيرهم حديث رفع اليدين في غير تكبيرة الاحرام (١١٩) .

(الوجه الثاني) ترجيح المتواتر على غيره ، وترجيح المشهور على الآحاد : (١٢٠)

إذا كان المتعارضان حجتين صحيحتين إلا أن أحدهما متواتر ، والآخر غير واصل الى تلك الدرجة ، فيقدمون الأقوى درجة على الترتيب الآتي :

(١١٦) ذكر الكتاني أن أحاديث الجهر بالتسمية رواه ثمانية عشر صحابياً ، ونقل عن عمدة القاري أنه رواه واحد وعشرون صحابياً ، وله طرق كثيرة بلغ مبلغ التواتر ، وحجج طرقه جماعة من أئمة الحديث ، كالبيهقي ، والدارقطني ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، راجع : [نظم المتناثر في الأحاديث المتواتر ص ٦٠ - ٦٢ ، وتفسير القرطبي ٩٥/١ - ٩٦ ، وأحكام القرآن للجصاص ١٣/١ - ١٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٤/٣ - ٢٨ ، وكتاب التسهيل لأبي جزي ٣٠/١ - ٣١ وتفسير البضاوي مع حاشية الشهاب ٢٧/١ - ٣٢ ، وتفسير الكشاف للزمخشري ٢٤/١ - ٢٦] .

(١١٧) راجع : أحكام القرآن للجصاص ١٥/١ - ١٦ ، وصحيح مسلم مع شرح النووي ٢٥/٣ - ٢٨ ، وذكر أن حديث البدء بالحمد لله عن النبي (ص) ، وأبي بكر ، ورواه أصحاب الكتب الستة ، وأحمد ، والشافعي ، وابن حبان ، والدارقطني ، والطبراني ، والطحاوي ، والدارمي ، والدارقطني ، وابن الجارود .

(١١٨) مفتاح الوصول ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(١١٩) الكوكب المنير ٤٩١/٤٩٣ .

(١٢٠) راجع أصول السرخسي ٣٦٦/١ - ١٦٨ ، والتصريح على التوضيح

١١٠/٢ ، والتقريب والتحبير ٢٦/٣ - ٢٧ .

أ - يقدم المتواتر على الآحاد .

ب - يقدم المتواتر عند الحنفية على المشهور .

ج - يقدم المشهور على الآحاد وذلك لأن المتواتر أقوى من غيره لافادته العلم الضروري ، وكذا المشهور عندهم أقوى من الآحاد لافادته علم الطمانينة .

والجمهور لا يفرقون بين المشهور والآحاد ، فيقدمون المتواتر على الآحاد غير المتواتر سواء كان مشهوراً ، أو غيره .

مثال الأول : أي ترجيح المتواتر على الآحاد : حديث (أظفر الحاجم والمحجوم) فإنه حديث متواتر رواه خمسة عشر صحابياً منهم : أبو هريرة ، وعائشة ، وأنس ، وابن عباس ، وغيرهم (١٢١) ، فهو من حث السند مقدم على حديث ابن عباس (أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم) (١٢٢) لأنه غير متواتر .

وقد ذهب جمهور المحدثين ، والأئمة والفقهاء الى خلاف ما عليه الحنفية ، وقدموا الحديث الثاني لأمور ، منها ما يلي :

(١٢١) نظم المتناثر ص ٨٧ - ٨٨ ، ونقل عن جماعة ومنهم السيوطي القول بتواتره وأنه رواه بضعة عشر صحابياً ، وأخرجه البخاري ، وأحمد والحاكم ، وصاحب السنن ، وصححه البخاري ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والدارمي ، والطحاوي ، وغيرهم ، راجع : [نيل الأوطار مع منتقى الأخبار ٢٢٤/٤ - ٨٢٢ ، وسنن الدارمي ٣٤٧/١ ، وشرح القسطلاني ٣٨١/٣ ، وسنن الترمذي ١٤٤/٣ - ١٤٥ ، وسنن أبي داود ٥٥٢/١ - ٥٥٣ ، وابن ماجة ٥٣٧/١] .

(١٢٢) رواه الامام أحمد ، والبخاري ، وأبو داود ، وابن ماجة ، والترمذي ، وغيرهم بعدة الفاظ ، وطرق ، ولفظ البخاري (ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم) ، ولفظ الترمذي (.. احتجم فيما بين مكة والمدينة وهو محرم صائم) ثم قال : حديث حسن صحيح ، راجع : (سنن ابن ماجة ٥٣٧/١ ، وفيض القدير مع الجامع الصغير ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ ، وسنن الترمذي ١٤٦/٣ - ١٤٧ ، وصحيح البخاري بشرح القسطلاني ٣٨٢/٣ ، وسنن أبي داود ٥٥٣/١ - ٥٥٤) .

(الأول) ما ذكره الامام الشافعي رضي الله عنه من أن حديث ابن عباس رضي الله عنهما متأخر عن حديث رافع بن خديج وغيره ، فما دام أنه متأخر يكون ناسخاً له (١٢٣) .

واعترض على هذا بأن التأريخ غير معلوم ، فلا يثبت النسخ بدون معرفة التأريخ (١٢٤) .

ويجاب عن هذا بأن التأريخ معلوم ، فقد قال الامام الشافعي (رض): أن حديث ابن عباس كان عام حجة الاسلام في السنة العاشرة ، وحديث رافع ابن خديج كان في عام الفتح سنة ثمان من الهجرة قبل حجة الاسلام بسنتين ، فحديث ابن عباس ناسخ لحديث رافع بن خديج ، ولأنه كما قال ابن حزم - انه رخصة - كما ورد في بعض الحديث (أرخص النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة للصائم) وسنده صحيح ، والرخصة تكون بعد العزيمة (١٢٥) .

ولو قلنا : - على سبيل التنازل - بعدم معلومية التأريخ ، فحديث ابن عباس أرجح من الآخر ، لكونه متأخر الاسلام ، ويخال به مخاليل التأخير ، كما قاله الامام الغزالي (١٢٦) .

(الثاني) أن حديث ابن عباس سنده أصح .

(الثالث) أنه موافق للقياس وإن حديث رافع بن خديج أوفق للاحتياط يقول الامام الشافعي : [واسناد الحديثين معا مشتبه ، وحديث ابن عباس أمثلهما اسناداً ، فإن توفي الحجامة أحب الي احتياطاً ، ولئلا

(١٢٣) مختلف الحديث للامام الشافعي هامش الأم ٢٣٧/٧ .

(١٢٤) المصدر السابق ، ونيل الأوطار ٢٢٨/٤ .

(١٢٥) المصدر السابق ، والمجموع للامام النووي ٤٠٥/٦ ، وشرح

القسطلاني ٣٨١/٣ - ٣٨٢ .

(١٢٦) المنحول للامام الغزالي ص ٤٢٨ .

يعرض صومه أن يضعف ، فيفطر ، ومع حديث ابن عباس القياس ، أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد ، الا أن يخرج الصائم من جوفه متقياً ، وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ ، فلا يبطل صومه [(١٢٧)] .

وهل هناك تأويل آخر ، وهو : أن المراد بـ [أفطر] من الحديث (أفطر الحاجم والمحجوم) ذهب أجرهما ، لأنهما كانا كمن يفتاب الناس ، كما رواه البيهقي (١٢٨) في بعض طرق الحديث عن ثوبان (١٢٩) ، وعلى هذا - كما قال الشافعي - : يكون نظير أن تقول - لمن يتكلم أثناء الجمعة - : لاجمة لك ، أي لا أجر لجمعتك ، والا فهي صحيحة مجزية عنه (١٣٠) .

واعترض على هذا التأويل بأن في سنده (يزيد بن ربيعة) ، وهو متروك ، وحكم نقاد المحدثين ، وعلماء الجرح والتعديل بضعفه ، وببطلان حديثه (١٣١) ، فلا يعمل على هذه الرواية ، كما أنه اخراج بالكلام عن ظاهره

(١٢٧) شرح الموطأ للزرقاني ١٧٦/٢ ، ونيل الأوطار ٢٢٥/٤ - ٢٢٦ ، ومختلف الحديث ٢٣٧/٧ ، وشرح القسطلاني على البخاري ٣٨٢ - ٣٨١/٣ .

(١٢٨) هو : أحمد بن الحسين ، البيهقي ، الشافعي ، ولد بنيسابور سنة ٣٨٢هـ رحل في طلب العلم الى بغداد ، والكوفة ، والبصرة ، ونيسابور ، وغيرها ، له مؤلفات ، منها : (السنن الصغرى ، والسنن الكبرى ، ودلائل) وغيرها ، توفي سنة ٤٥٨هـ ، راجع : [الاعلام ١١٣/١ ، وهدية العارفين ٧٧/١ ، وطبقات الفقهاء الشافعية لأبي بكر المصنف ص ١٥٩ - ١٦٠] .

(١٢٩) هو : ثوبان بن يحدد من أهل السراة ، اشتراه الرسول صلى الله عليه وسلم ، فاعتقه ، ولم يزل معه الى أن توفي (ص) روى عن النبي (ص) ، وروى عنه جماعة من التابعين ، وتوفي بحمص سنة ٥٤هـ ، راجع : [الاصابة ٢٠٤/١ ، والاستيعاب ٢٠٩/١] .

(١٣٠) شرح الموطأ للزرقاني ١٧٦/٢ ، وشرح القسطلاني ٣٨١/٣ - ٣٨٢ . (١٣١) هو : يزيد بن ربيعة الرحبي ، الدمشقي ، حكم ابن المديني بأنه حديث باطل ، وقال البخاري : أحاديثه مناكير ، وقال النسائي : متروك ، [نيل الأوطار ٢٢٦/٤ ، وميزان الاعتدال ٤٢٢/٤] .

من غير داع اليه ، فيعتبر تأويلاً بعيداً غير مقبول (١٣٢) .

ومن جهة أخرى ذهب بعض العلماء الى الجمع بين الحديثين ، بحمل معنى الافطار على التسبب ، بمعنى أن الحجامة - كما قاله الامام الشافعي (رضي الله عنه) ، وأثبتته علم الطب - تؤدي الى ضعف في بدن المحجوم ، فيؤدي ضعفه الى العجز عن الصوم ، كما تؤدي بالحاجم الى أن يدخل شيء من الدم الى جوفه من الامتنصاص ، فيؤدي الى فطره ، فيكون معنى الحديث: يتعرض الحاجم والمحجوم بعملهما هذا الى افطار صومهما ، كما يقال للمتعرض على الهلاك : هلك ، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم : (من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين) (١٣٣) .

قال الامام مالك رضي الله عنه : [لا تكره الحجامة للصائم الا خشية من أن يضعف ، ولولا ذلك لم تكره ، ولو أن رجلاً احتجم في رمضان ، ثم سلم من أن يفطر لم أر عليه شيئاً ، ولم أمره بالقضاء لذلك اليوم الذي احتجم فيه] (١٣٤) .

ويعترض على هذا بأنه ذهب الى حمل اللفظ على المجاز ، فهو تكلف لا داعي له ، وحمل كلام الشارع على مثل هذه التكلفات غير مقبول ، لاسيما عند جواز حمل اللفظ على معناه الحقيقي .

ويمكن أن يجاب بما تقدم في شروط الجمع بأن التاويل - اذا كان بعد ترجيح أحد المتعارضين على الآخر لوجود المزية المرجحة ، وكان الغرض

(١٣٢) نيل الأوطار مع منتقى الأخبار ٢٢٦/٤ .
(١٣٣) الحديث رواه أبو داود ، والترمذي عن أبي هريرة . وذكره السيوطي في الجامع الصغير ، وقال المناوي نقلاً عن العراقي : سنده صحيح : [الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ٢٨٣/٦ ، ونيل الأوطار ٢٦٩/٨ - ٢٧٠ ، وسنن أبي داود ٢٦٩/٢] .
(١٣٤) الموطأ للامام مالك بشرح الزرقاني ١٧٦/٢ - ١٧٧ ، وجاء في الشرح : وبهذا قال الجمهور .

منه موافقة الدليل المرجوح - المهمل لولا وجود الجمع - للدليل الراجع ،
- مقبول ولو كان بعيداً ، أو فيه نوع من التكلف ، لأنه محاولة لجعل النص
المرجوح - المهمل لولا ذلك التأويل والجمع - مع نص آخر ، والعمل بكل
منهما ، ولا يقبل التأويل البعيد في غير ذلك (١٣٥) .

ومن العلماء : من ذهب الى أن هذه الجملة (أفطر الحاجم والمحجوم)
اخبار لفظاً انشاء معني ، على معنى السدء لمن تعرض صومه للافطار
بالحجامة .

وهذا الكلام مردود ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع بالشر على
الكافرين - على الرغم من ايذائهم ، ومعاداتهم له ، ومحاولات العرقلة أمام
نشر دعوته ، والتوقف من سير شريعته ، وانطفاء نور الاسلام الى غير ذلك ،
فكيف يدعوا بالشر ، وببطلان الصوم وذهاب الأجر - وهو مستجاب
الدعوة ، مع أنه خلاف الظاهر ، وتكلف غير مسموع من قائله ، نظير قول
من يقول : ان المراد بـ (أفطر الخ) : حان وقت فطرهما ، أو قرب ، لأنه
كان قريباً من وقت المغرب (١٣٦) .

ومثال آخر : التعارض بين الحديثين المتقدمين : [البينة على المدعي ،
واليمين على المنكر] ، و (قضائه صلى الله عليه وسلم) بشاهد واحد ،
ويمين على المدعي (١٣٧) ، فقد رجح الحنفية الحديث الأول على الثاني ،
وقالوا : لأنه حديث مشهور ، والثاني خبر آحاد ، والأول أقوى ، ولهذا
عملوا به ، وجعلوه قاعدة فقهية قضائية أساسية ، وتركوا العمل
بالحديث الثاني .

-
- (١٣٥) راجع الأول : ٢٦٢ - ٣٧٣ ، و ٣٧٠ .
(١٣٦) شرح المجموع للإمام النووي على المذهب للشيرازي ٤٠٢/٦ - ٤٠٦ ،
وتيل الاوطار ٢٢٤/٤ - ٢٢٦ .
(١٣٧) راجع ٢٤٢/١ - ٢٤٤ ، و ٣٦٥ .

يقول العلامة ابن أمير الحاج : [فان حديث (البينة على المدعي ٠٠٠ الخ ٠) مشهور ، تقدم في مفهوم المخالفة على قضائه صلى الله عليه وسلم بالشاهد واليمين ، المخرج في صحيح مسلم وغيره ، وهو من أخبار الآحاد التي لم تبلغ حد الشهرة ٠٠٠ فلا جرم أن أصحابنا لم يأخذوا به مطلقاً خلافاً للأئمة الثلاثة] (١٣٨) .

(الوجه الثالث) ترجيح الحديث المسند على الحديث المرسل :

إذا تعارض دليلان حديثان ، أو روايتان : أحدهما مرسل : والآخر مسند (١٣٩) ، فقد اختلف الفقهاء والأصوليون والمحدثون في ترجيح أحدهما على الآخر ، الى ثلاثة مذاهب : (١٤٠) .

(المذهب الأول) ترجيح المسند على المرسل ، واليه ذهب الجمهور من الأصوليين ، والمحدثين ، وغيرهم (١٤١) .

(المذهب الثاني) ترجيح المرسل على المسند عند تحقق شروط الارسال ، وهذا مذهب جماعة من الحنفية ، كالجرجاني ، وعيسى بن

(١٣٨) التقرير والتحجير ٢٧/٣ - ٢٨ بتصرف بسيط .
(١٣٩) المرسل : ما أسنده امام ثقة الى الرسول صلى الله عليه وسلم مع حذف بعض السند ، أو هو : ما لم يتصل سنده بالرسول (ص) ، والمسند - على التقديرين - خلافة ، قال ابن الصلاح : وصورته التي لا خلاف فيها : حديث التابعي الكبير الذي قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم ، كعبدالله بن عدي ، وسعيد بن المسيب ، واختلفوا بعد ذلك في مرسل صفار التابعين كمرسل غير التابعين ، والجمهور على عدم حجته ، واعتبره الحنفية حجة مطلقاً ، واعتبره الشافعي حجة بشروط ، راجع : [التقرير والتحجير ٨/٢ ، والباحث الحثيث ص ٤٧ - ٤٩ ، ومقدم ابن الصلاح مع شرح العراقي ص ٧٠-٧٥ ، وتدريب الراوي ٩٥/١-٩٧] .

(١٤٠) المراد : مرسل غير الصحابة ، أما مرسل الصحابة فهو والمسند سواء ، فلا يرجح أحدهما على الآخر (الأدلة المتعارضة ص ١٣٥) .
(١٤١) التصريح والتوضيح ٧/٢ ، والأحكام للأمدى ٢١٢/٤ - ٢١٣ ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٣٥ - ١٣٦ .

أبان ، وغيرهما .

(المذهب الثالث) انهما متساويان ، فاذا تعارضا ان لم يمكن الجمع بينهما يحاول الترجيح لأحدهما على الآخر ، والا فيتعادلان ويتساقطان .

(الأدلة)

واستدل الجمهور على ما ذهبوا اليه من تقديم الحديث المسند على الحديث المرسل أولا - بأن الاعتماد في حجية الحديث على السند ، وصحة السند انما تكون بالعلم بحال رجاله ورواته ، والعلم بها متحقق في المسند ، بخلاف المرسل ، ولهذا تقبل شهادة الفرع اذا عرف شاهد الأصل ، ولا تقبل اذا شهد مرسلا و - ثانياً - بأنهما متساويان في المتن وهو المفروض ويزيد المسند بالاسناد ، و - ثالثاً - بأن المرسل قد يكون بينه وبين الرسول صلى الله عليه وسلم مجهول ، و - رابعاً - بأن المسند متفق على حجيته بخلاف المرسل (١٤٢) .

واستدل المخالف الذي ذهب الى ترجيح المرسل على المسند بأن ارسال العدل الثقة لا يكون في الغالب الا مع الجزم بتعديل من روى عنه ، والا كان ارساله تلبيساً بخلاف الرواة في الحديث المسند ، فغير مجزوم بعدم التهم (١٤٣) .

وأجابوا عن هذا - أولا - بأن التلبيس انما يلزم بروايته عن لم يذكره ، اذ لم يكن في نفس الأمر عللا ان لو وجب اتباعه في قوله أن لا يظهر عدالته وهو دور (١٤٤) ، والدور باطل للزوم تقديم الشيء على

(١٤٢) الأحكام ٢١٢/٤ - ٢١٣ .

(١٤٣) فواتح الرحموت مع شرحه ١٧٤/٢ ، والأحكام ٢١٣/٤ ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٤٦ .

(١٤٤) الأحكام ٢١٣/٤ .

نفسه (١٤٥) ، و - ثانياً - بأنه لو كان الارسال ، وعدم ذكر الرواة تعديلا من الرواة لا يقبل منه ، لأنه تعديل مطلق ، وهو انما يقبل اذا كان مضافا الى الى شخص معين لم يعرف بفسق ، أما اذا كان غير معين فلا يقبل ، لاحتمال أن يكون لو عينه لاطلعنا من حاله على فسق قد جهله الراوي المرسل ، و - ثالثاً - بأنه ولو كان تعديلا مقبولا - الا أن التعديل بالقول بذكر الراوي المشهور الحال أولى وأقوى ظناً ، فان الأول في كونه تعديلا وهذا متفق عليه فهو أولى . ومنه ترجيحهم مراسيل التابعين على مرسل من بعدهم ، لأن الظاهر أن التابعي لا يروي عن الصحابي ، وعدالة الصحابة - بما ثبت لهم من ثناء الرسول صلى الله عليه وسلم لهم ، وتزكيتهم لهم - أغلب على الظن من العدالة في حق غيرهم من المتأخرين ، ولهذا قال (صلى الله عليه وسلم) : (خير القرون قرني الذي أنا فيه) الحديث . وقال : (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتهم اهتديت) ولم يرد هذا في غيرهم (١٤٦) .

(ومنه - أيضاً - الترجيح بالاتفاق على اتصاله) :

اذا تعارض خبران أحدهما متصل اتفاقاً ، والآخر يرسله بعض الرواة ، وبعضهم يرويه متصلاً فانه يرجح الأول ، لأن المرسل مختلف في الاحتجاج به ، وبروايته مرسلًا تطرق اليه خلل الاختلاف المؤدي الى ضعف سنده ، فيكون مرجحاً (١٤٧) .

(١٤٥) الدور : توقف الشيء على ما يتوقف عليه هو ، وهو باطل - ، لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه ، ولاجتماع النقيضين الوجود والعدم في حالة واحدة .

(١٤٦) الأحكام ٢١٢/٤ - ٢١٣ ، وتدريب الراوي مع تقريب النواوي ١٩٥/١ - ٢٠٧ ، والتقيد والايضاح مع مقدمة ابن الصلاح ص ٧٠ - ٧٥ ، والباعث الحثيث مع تحقيق أحمد محمد شاكر ص ٤٧ - ٤٩ . و ٩٧/١ ، ٣٩٢ - ٣٩٣ عندنا لتخريج الحديثين . (١٤٧) الاعتبار ص ١١ .

من أمثلة ذلك : الحديثان المتقدمان : أحدهما : حديث عبادة بن الصامت : (لا صلاة الا ب فاتحة الكتاب) ، والثاني حديث جابر (كل صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج) ناقصة (الا أن يكون وراء الامام) ، حيث يفيد الأول وجوب قراءة الفاتحة في كل صلاة ، منفرداً كان المصلي ، أو مأموماً ، والثاني يفيد جواز الصلاة وصحتها بدون قراءة الفاتحة اذا كان مأموماً فيتعارضان ، ويرجح الأول ، لأنه متفق على رفعه ، ولم يرو الا مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم ، والثاني روي مرفوعاً ، وروي موقوفاً على الصحابة ، فالأول حجة اتفاق ، والثاني مختلف فيه (١٤٨) .
(ومنه الترجيح بالاتفاق على رفعه) :

فاذا تعارض دليلان خبران ، أو روايتان أحدهما روي مرفوعاً (١٤٩) فقط ، والآخر روي مرفوعاً مرة ، وروي موقوفاً مرة أخرى ، فالذي ذهب اليه أكثر الأصوليين والمحدثين ترجيح الحديث المروي مرفوعاً فقط على خلافه ، لأن المرفوع فقط حجة من جميع جهاته ، واختلف في حجية المختلف في رفعه ، وتقديم المتفق عليه على المختلف فيه أولى ، وأقرب الى الحيطه . ويمكن أن يمثل له بالمثال المتقدم في المتفق على اتصاله مع الاختلاف فيه . فان حديث جابر موقوف في الموطأ على الصحابي ، فيقدم عليه حديث عبادة ، لأنه متفق على رفعه فهو حجة اتفاقاً والأول مختلف فيه (١٥٠) .

(١٤٨) أدلة التشريع المتعارضة ص ١٤٠ - ١٤١ ، والابهاج ١٥١/٣ .
ولترجيح الحديث الأول وجه آخر ، وهو : أن الحديث الثاني لم يرقعه الى الامام مالك غير يحيى ابن سلام ، وهو كثير الوهم .
(١٤٩) المرفوع : هو الذي انتهى سنده الى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحاً أو حكماً ، أو هو : ما أخبر الصحابي عن قول الرسول ، أو فعله ، أو تقريره ، فهو والمسند عند قوم سوء ، والانتقاع ، والاتصال يدخلان عليهما ، راجع : [مصطلح أهل الأثر ص ٢٣٠ - ٢٣١ ، ومقدمة ابن الصلاح بشرح العراقي ص ٦٦ - ٦٧ ، وتدريب الراوي ١٨٤/١ - ١٨٥] .

والذي أرى في القسمين الأخيرين ترجيح ما روي مسنداً ومرسلاً .
وما روي موقوفاً ومرفوعاً ، على مقابليهما . وذلك لأن ما روي بطريقتين
المرفوع والموقوف ، والمتصل والمرسل ، فإنه يساوي طريقه المرفوع الحديث
المرفوع ، ويساوي طريقه المتصل الحديث المتصل ، ويزيدان بطريقة أخرى
الارسال والوقف . وهذا يزيده قوة لضعف ، هذا إذا كان للحديث
سندين ، أو طريقتين ، أما إذا كان الحديث له سند واحد ، رواه بعض
الرواة متصلاً ، وبعض آخر مرسلاً ، أو رواه بعض الرواة موقوفاً وبعض
آخر مرفوعاً ، فلا شك في أن المتفق على رفعه ، واتصاله أرجح ، وأقدم ،
وعلى هذا يحمل دليل الجمهور فيتوافقان ، والله أعلم .

(الوجه الرابع) الترجيح بكونه سالماً من الاختلاف :

إذا تعارض حديثان : أحدهما سنده سالم عن الاختلاف ، والآخر مما
اختلف فيه ، فقد ذهب الجمهور الى ترجيح الحديث الأول بسبب الاتفاق
عليه ، وضعف الثاني لوجود الخلاف فيه (١٥١) .

مثال ذلك : مارواه أنس بن مالك - في صدقة الابل - [وإذا ازادت
- الابل - على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين
حقّة] المتقدم ، قال الحازمي : (وهو : حديث صحيح مخرج في حديث أبي
ثمامة بن عبدالله بن أنس رواه عنه جماعة كلهم اتفقوا على هذا الحكم من غير
اختلاف) ، فإنه يعارضه ما ورد عن علي (رض) عن النبي صلى الله عليه
وسلم : (إذا زادت الابل على عشرين ومائة ترد الفرائض الى أولها فإذا
كثرت الابل ففي كل خمسين حقّة) . رواه عاصم بن حمزة عن علي (رض) ،

(١٥١) أدلة التشريع المتعارضة ص ١٤٠ - ١٤١ ، وشرح مختصر
المنتهى ٣١١/٢ .
(١٥٢) الاعتبار ص ١١ .

وكذا رواه سفيان عن أبي اسحاق عن عاصم ، ورواه شريك (١٥٣) عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي بنلفظ : (اذا زادت الابل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين ابنة لبون) (١٥٤) . فهذه الرواية موافقة لحديث أنس ، ومخالفة لرواية حمزة ، وحديث أنس لم تختلف الرواية فيه ، وحديث علي اختلفت الرواية فيه ، فيرجح حديث أنس ، لما تقدم ، على أن كثيراً من الحفاظ أحالوا في حديث علي بالغلط على عاصم (١٥٥) .

(الوجه الخامس) الترجيح بعلو الاسناد :

اذا تعارض دليلان ، أحدهما كان اسناده عالياً بمعنى قلت الوسائط بين الراوي المجتهد ، وبين النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الآخر فإنه يرجح على معارضه عند جمهور المحدثين والأصوليين (١٥٦) . وذلك لأنه كلما قلت الرواة كان أبعد عن احتمال الغلط والكذب ، وكلما كان أبعد منهما كان أقرب الى الصحة ، وأقوى في الظن اتصاله برسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم يأخذ الحنفية بذلك ، وذلك أنهم قالوا : - أولاً - ربما يكون الوسائط قليلة ، كثيرة النسيان سيئة الفهم بمعنى الحديث ، والكثير يكون قوي الحفظ ، وقاد الذهن ، فالظن برواية تلك الوسائط الكثيرة أقوى ،

(١٥٣) شريك بن عبدالله بن الحارث النخعي الكوفي عالم بالحديث فقيه ، اشتهر بقوة ذكائه ، وسرعة بدهته ، مولده في بخاري سنة ٩٥ ووفاته بالكوفة سنة ١٧٧هـ ، (الاعلام ٢٣٩/٣ ، وتذكرة الحفاظ ٢١٤/١) .
(١٥٤) تقدم تخريج الحديث ، وراجع في اختلاف الروایتين ، وترجيح الرواية الأولى [منتقى الأخبار مع نيل الأوطار ١٤١/٤ و ١٤٤ ، وسبل السلام مع بلوغ المرام ١٢٢/٢] .
(١٥٥) الاعتبار ص ١٠ . وأبو ثمامة ، هو : جنادة بن عوف بن أمية ، وقيل اسمه : أمية بن عوف ذكر ابن حجر نوعاً من التشكيك في اسلامه ، ونقل عن مجاهد : آخر من نسباً أبو ثمامة ، راجع : [الاصابة ٢٤٦/١ - ٢٤٧ ، و ٦٧/١ ، و ٣٠/٤] .
(١٥٦) المحلى مع الآيات البينات ٢١١/٤ ، والأحكام ٢١٥/٤ ، والاعتبار

وبرواية قليلة الرواة أضعف ، واستدلوا - ثانياً - بما ذكروا أن الامام
أبا حنيفة (رضي الله عنه) اجتمع بالامام الأوزاعي (١٠٧) ، فقال الأوزاعي :
ما بالكم لا ترفعون أيديكم عند الركوع . والرفع منه؟ فقال أبو حنيفة : لأنه
لم يثبت من الرسول صلى الله عليه وسلم شيء في ذلك ، فقال الأوزاعي :
كيف - وحدثني الزهري عن سالم عن أبيه : [أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يرفع يديه حين يفتتح الصلاة ، ويفعل مثل ذلك حين أراد
الركوع] (١٥٨) .

فقال الامام أبو حنيفة - رضي الله عنه - : حدثني حماد (١٥٩)

(١٥٧) هو : عبدالرحمن بن عمرو ، امام الديار الشامية في الفقه ، والزهدي ،
ولد في بعلبك سنة ٨٨ هـ ، وتوفي في بيروت سنة ١٥٧ هـ له من
المؤلفات (السنن ، ومسائل في الفقه) وغيرهما ، جمع آراءه الفقهية
الدكتور عبدالله الجبوري في رسالة دكتوراه بعنوان (فقه الامام
الأوزاعي) ، راجع : [الاعلام ٩٤/٤ ، ومحاسن المساعي في مسيرة
الامام الأوزاعي ، والقسم الأول من فقه الامام الأوزاعي ، وهدية
العارفين للعلامة اسماعيل باشا ٥١١/١ ، وتقريب التهذيب ٤٩٣/١ ،
وميزان الاعتدال ٥٨٠/٢] .

(١٥٨) حديث رفع اليدين رواه أكثر من ثلاثين صحابياً ، منهم : أبو بكر ،
وعمر ، وجابر ، وأبو هريرة ، وابن عمرو ، وسهل بن سعد ،
ومالك ، وغيرهم ، راجع : « نظم المتناثر ص ٥٨ - ٥٩ ، وصحيح
مسلم بشرح الامام النووي ، هامش ارشاد الساري ٧-٢/٣ » .
وسالم هو : ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب ، القرشي ، العدوي ،
أحد فقهاء المدينة السبعة ، ومن سادات التابعين وعلمائهم ، وثقاتهم ،
سمع أباه ، وعائشة ، وأبا هريرة ، ورافع بن خديج ، وغيرهم ،
وروى عنه عمرو بن دينار ، والزهري ، وخلق كثير ، توفي سنة
١٠٦ هـ ، راجع : تذكرة الحفاظ للذهبي ٨٨/١ - ٨٩ ، والأعلام
١١٤/٣ - ١١٥ ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٣ .

(١٥٩) هو : حماد بن أسامة الكوفي ، مشهور بكنيته (أبو أسامة) من
حفاظ الحديث ، ثقة ، عالماً بأخبار الكوفة ، ربما دلس ، وكان بآخر
عمره يحدث عن كتب غيره ، ولد سنة ١٢١ هـ ، وتوفي سنة ٢٠١ هـ ،
روى عنه الامام أحمد ، وابن معين ، وكتب ما ألف حديث ، راجع :
راجع : [تقريب التهذيب ١٩٥/١ ، وميزان الاعتدال ٥٨٨/١] .

عن ابراهيم (١٦٠) عن علقمة (١٦١) والأسود عن عبدالله بن مسعود ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع الا عند افتتاح الصلاة . ثم لا يعود بشيء من ذلك) (١٦٢) . فقال الأوزاعي - معترضاً عليه . ومرجحا حديثه بعلو سنده - : أقول : حدثني الزهري . عن سالم عن أبيه . وأنت تقول : حدثني حماد عن ابراهيم . فقال : الامام أبو حنيفة (رضي الله عنهم) كان حماد أفقه من الزهري ، و ابراهيم أفقه من سالم ، وعلقمة ليس دون ابن عمر (رضي الله عنهم) في الفقه . وان كان لابن عمر صحبة ، وله فضل صحبة ، وللأسود فضل كثير ، وعبدالله عبدالله (قالوا : وقد رجع الامام بفقه الراوي ، ولم يرجع بعلو الاسناد . كما رجع به الأوزاعي ، وقالوا : وهو المذهب المشهور عندنا) (١٦٣) .

(١٦٠) هو : ابراهيم بن أدهم التميمي ، البلخي ، الزاهد ، الصدوق ، توفي سنة ١٦٢ هـ ، أو ١٦١ هـ رحل الى بغداد ، وتفقه ، ودرس عند كثير من العلماء ، راجع : (الأعلام ٢٤/١ ، وتقريب التهذيب ٣١/١) .
(١٦١) هو : علقمة بن قيس النخعي ، التابعي ، كان ثقة ، ثبتاً ، فقيهاً ، عابداً ، وكان فقيه العراق ، يشبه ابن مسعود في هديه ، وسمته ، وفضله ، روى الحديث عن كثير من الصحابة ، وروى عنه كثيرون ، وتوفي بكوفة سنة ٦٢ هـ ، راجع : [الأعلام ٤٨٠/٥ ، وتقريب التهذيب ٣١/٢) .

(١٦٢) راجع في هذه القصة : سبيل السلام مع بلوغ المرام ١٦٧/١ والحديث رواه أبو داود عن ابن مسعود ، وعن مجاهد أنه صلى خلف عبدالله ابن عمر ، فلم يره يفعل ذلك ، قال الصنعاني : الرواية الأولى معارضة بما هو أقوى والرواية الثانية فيها أبو بكر بن عباس ، وقد ساء حفظه .

(١٦٣) فواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٢/٢٠٦ - ٢٠٧ ، والمراد بعبدالله عبدالله انه رجل معروف لا يحتاج الى التعريف ، وهو عبدالله ابن مسعود .

المبحث الثاني

أوجه الترجيح من حيث متن الحديث

دفاع الدائم
الان
مكرر
مكرر

كما يحتمل الحديث الترجيح ، وزيادة القوة من حيث الرواة ، ومن حيث قوة السند ، كذلك يحتمل التقديم والتفضل من حيث متن الحديث ، والمروي ، والترجيحات من هذه الناحية في غاياته الكثرة ، ونكتفي بذكر أهمها ، وهو ما يلي : (١)

(الأول) الترجيح بكونه منطوقاً (٢) :

إذا تعارض دليلان واستويا من حيث صفات الرواة ، ومن حيث قوة السند - إلا أن أحدهما كان يدل على الحكم بالنطق واللفظ ، والحديث الآخر كان يفيد الحكم من طريق الدلالة والاستلزام ، فإنه يرجح الدال نطقاً على المفيد للحكم بالدلالة والالتزام ، لأن الأول متفق عليه ، والثاني مختلف فيه ، والمتفق عليه مقدم على المختلف فيه لقوته (٣) .

من أمثلة ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : [في كل أربعين شاة شاة] حيث يفيد وجوب الزكاة في كل الشياه . ويدخل تحته مال اليتيم ، والصبي نطقاً ، وهو بهذه الدلالة يتعارض مع قوله صلى الله عليه وسلم : [رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يكبر] (٤) حيث يفيد حداً دلالة عدم وجوب الزكاة في أموال الصبي واليتيم ، لأن رفع القلم يستلزم عدم توجه الخطاب ، وعدم وجوب شيء عليهم .

(١) ذكر الشوكاني (٢٨) ترجيحاً باعتبار المتن ، وذكر الآمدي (٥١) ترجيحاً بذلك ، وذكر غيرهما أنواعاً أخرى ، راجع : [ارشاد الفحول ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والأحكام للآمدي ٢١٧/٤ - ٢٢٣ ، وشرح المختصر للقاضي عضد الدين الأيجي ٣١٢/٢ - ٣١٤ ، وشرح الأسنوي والابهاج ١٥٤/٣ - ١٥٧] .

(٢) الاعتبار للحازمي ١٢ - ١٣ ، والكوكب المنير ص ٢٥٠ واللمع ص ٤٧ .

(٣) المصادر السابقة .

(٤) تقدم تخريج الحديث بلفظين : (رفع القلم عن ثلاثة عن النائم الخ ،

وان الله وضع القلم عن الخطأ والنسيان وما استرهما عليه ، راجع :

٤٤٦/١ - ٤٤٧ .

فلا تجب الزكاة في أموالهم . ويرجح الحديث الأول المفيد لوجوب الزكاة في أموالهم ، لأن افادته ذلك بالنص الصريح ، وننطق بالحديث ، والحديث الثاني لا ينبغي عن سقوط الزكاة ، لأن رفع القلم عنهم لا ينافي وجوبها في أموالهم مخاطباً بذلك أوليائهم فإن الأولياء يكلفون باخراج الزكاة في أموالهم^(٥) ، ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : [ابتغوا في أموال اليتامى خيراً كيلاً تأكله الصدقة]^(٦) ولهذا ذهب الى وجوبها في أموالهم جمهور العلماء ومنهم الأئمة الثلاثة عدا الحنفية .

يقول الزرقاني : [وفسره النبي صلى الله عليه وسلم أي فسر آية أخذ الزكاة - بقوله :- « أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم ، وأردها على فقرائكم » ، ولم يخص كبيراً من صغير ، وإنما الزكاة توسعة على الفقراء فعتى وجد الغنى وجبت الزكاة ، وبه قال الجمهور]^(٧) .

(الثاني) الترجيح بكون المتن سالماً من الاضطراب :

إذا تعارض حديثان متساويان في الحجية الا ان متن أحدهما مضطرب^(٨)

(٥) الاعتبار ص ١٢-١٣ .

(٦) رواه الامام مالك ، والطبراني في الأوسط ، والترمذي في صحيحه ، ولفظه : [عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال : (ألا من ولى يتيماً ، له مال ، فليتجر فيه ، ولا يتركه حتى لا تأكله الصدقة) ، وفي اسناده مقال ، لأن في سنده المثني ابن الصباح ، وهو ضعيف ، راجع : [صحيح الترمذي ٣/٣٢-٣٣ ، والموطأ للامام مالك مع شرح الزرقاني ٢/١٠٣ - ١٤٠ ، والجامع الصغير ٧/١] .

(٧) شرح الزرقاني على الموطأ ٢/١٠٣ .

(٨) المضطرب : ما كانت المخالفة بابدال الراوي متن الحديث بلفظين فأكثر ، ولا يوجد مرجح لأحدهما . والا بأن كانت إحدى الروايتين أقوى فانه يرجح على مقابله ، ثم الاضطراب قد يكون في الاسناد ، وقد يكون في المتن ، وهو المراد هنا ، وقد يكون في اللفظ والمعنى ، راجع : [شرح نخبة الفكر مع حاشية لقط الدرر ص ٨٠ - ٨٢] .

بخلاف متن الحديث الآخر المعارض له . فانه يرجح الحديث الخسالي من الاضطراب والاختلاف . على مقابله الذي يوجد فيه ذلك . وذلك لأن ما لا يضطرب أشبه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم . وإذا انضم مع اضطراب اللفظ اضطراب المعنى أيضاً ، كان أبعد عن أن يكون من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولأن ما لا اضطراب فيه يدل على حفظ راويه . وضبطه . وسوء حفظ راوي الحديث المقابل وعدم ضبطه .

من أمثلة ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما : [كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا كبر . وإذا رفع رأسه من الركوع] المتقدم ، فإن رواه الراوي بلا اضطراب في متن الحديث (٩) ، فهو مرجح على حديث البراء بن عازب (١٠) : [كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه : - أي قريباً من أذنيه - ثم لا يعود] ، لأن هذا الحديث رواه شريك عن يزيد ابن أبي زياد ، ومداره على يزيد هذا (١١) وقد اضطرب فيه . وقد قيل فيه : انه

(٩) أخرجه الأئمة الست في كتبهم عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه مختصراً ، وهو حديث صحيح متفق عليه روي مختصراً ومطولاً . راجع (نصب الراية ٣٠٩/١ - ٣١١) .

(١٠) هو : البراء بن عازب الأنصاري الأوسي ، له . ولأبيه صحبة . شهيد مع على الجمل ، وصفين ، وقاتل الخوارج . توفي بكوفة سنة ٧٢ هـ . روي عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة من الأحاديث الصحاح ، راجع : (الاصابة ١٤٢/١) .

(١١) هو : يزيد بن أبي زياد ، الهاشمي الكوفي ، الشيعي . مات سنة ١٢٦ هـ . قال فيه الامام أحمد : حديثه ليس بشيء . وقال يحيى بن معين : ليس بالقوي ، لا يحتج به ، ونقل عن ابن حبان أنه قال : يزيد بن أبي زياد كان صدوقاً . الا أنه لما كبر تغير . فكان يلحن فيتلحن . فسمع من سمع منه قبل دخوله الكوفة سماع صحيح ، وسمع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة ليس بشيء ، راجع : (ميزان الاعتدال للذهبي ٤٢٣/٤ - ٤٢٥ ، وتقريب التهذيب للمسقلاني ٢٦٥/٢ ، ونصب الراية للزيلعي ٤٠٢/١ - ٤٠٣) .

قد لقن ، فتلقن (١٢) .

الثالث : الترجيح بكونه مروية باللفظ :

إذا تعارض دليلان : أحدهما ، مروى بلفظه المسموع من النبي صلى الله عليه وسلم ، والآخر مروى بالمعنى ، واللفظ للراوي ، فإنه يرجح الحديث الذي روى بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم على الخبر المروى بالمعنى المعارض له إلا الممكن الجمع بينهما ، كما أنه يقدم على الخبر الذي شك في أنه أروى

(١٢) روى ذلك الحازمي بإسناده عن سفيان بن عيينة . راجع : (الاعتبار للحازمي ص ١١ - ١٢ ، ونصب الراية ٤٠٢/١ - ٤٠٣ ، وجاء في المصدر الأخير ما يلي : [واعترض على هذا الحديث بأمور ، منها] :

١ - انكار هذه الزيادة « ثم لا يعود » على شريك - الذي روى الحديث عن يزيد - فأنهم قالوا : ان جماعة رَووا الحديث عن يزيد ، فلم يذكروها ، قال أبو داود : رواه هيثم ، وخالد ، وابن ادريس عن يزيد ، ولم يذكروا فيه (ثم لا يعود) .

٢ - ان يزيد أنكر وجود تلك الزيادة ، كما حدث الدارقطني عن علي ابن عاصم ، ثنا محمد بن أبي ليلى ، عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن براء بن عازب قال : [رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلاة كبر ، ورفع يديه حتى ساوى بهما أذنيه] فقلت : أخبر ابن أبي ليلى أنك قلت : (ثم لم يعد) ، قال لا أحفظ هذا ، ثم عاودته ، فقال : لا أحفظه .

٣ - سوء محافظة يزيد في آخر عمره ، وتبديله ، قال الحاكم : كان يذكر بالحفظ ، فلما كبر ساء حفظه ، ويزيد في المتون ، ولا يميز .

٤ - المعارضة برواية أخرى : ابراهيم عن يسار عن سفيان ، ثنا يزيد ابن أبي زياد ٠٠٠ الخ : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا أراد أن يركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع) .

٥ - اتهامه بأنه متلقن ، قال سفيان - في نهاية الحديث المتقدم - فلما قدمت الكوفة سمعته يقول : (إذا افتتح الصلاة يرفع يديه ، ثم لا يعود) .

باللفظ أو بالمعنى ، وذلك لكونه اضبط . وأغلب على الظن بكونه من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولأن المروي باللفظ متفق على جواز روايته . وعلى كونه حجة ، بخلاف المروي بالمعنى فإنه مختلف في جواز روايته مطلقاً أو بشروط ، ثم في كونه حجة عند القائلين بجواز روايته كذلك ، ولهذا يرجح الحديث الذي رواه لا يجوزون رواية الحديث بالمعنى على الحديث الذي يجوز رواته روايته بالمعنى . لوجود التحرز والاحتياط فيه أكثر (١٣) .

و (منه) الترجيح بكون الحديث منسوباً الى النبي صلى الله عليه وسلم نصاً وقولاً ، على ما ينسب اليه استدلالاً ، واجتهاداً (١٤) . مثال ذلك : حديث ابن عمر (رض) : [ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع أمهات الأولاد ، وقال : (ألا لا يبعن ، ولا يوهبن ، ويستمتع سيدها ما بدا له ، فإذا مات فهي حرة)] (١٥) فهذا الحديث مرجح على ما رواه أبو سعيد الخدري (رض) : [كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم] (١٦) ، لأن الأول قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا خلاف في كونه

(١٣) راجع : المصدرين المتقدمين .

(١٤) الأحكام للآمدي ٢١٥/٤ . وشرح القاضي عضد ٢١١/٢ . وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٤٨ .

(١٥) هذا الحديث رواه الدارمي ، وأبو داود ، والامام مالك ، ولفظ الدارمي : [اذا ولدت أمة الرجل منه ، فهي معتقة عن دبر منه ، أو بعده ، ولفظ الموطأ] عن نافع عن عبدالله بن عمر (رضي الله عنهم) قال : (أيمسا وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها ، ولا يهبها ، ولا يورثها ، وهو يتمتع بها ، فإذا مات فهي حرة) [راجع : (سنن أبي داود ٣٥١/٢ - ٣٥٣ ، وسنن الدارمي ٢٥٧/٢ ، وموطأ امام مالك ٧٧٦/٢ ، و ٧٧٨ وتخريج أحاديث المنهاج للزركشي مخطوط ص ٢٠) .

(١٦) رواه النسائي ، وابن ماجه ، والدارقطني ، وصححه ابن حبان . وأخرجه الامام أحمد ، والشافعي ، والبيهقي كلهم عن جابر بن عبدالله ، ورواه الحاكم من حديث أبي سعيد ، واسناده ضعيف ورواه البيهقي عن

حجة . والثاني ليس فيه تنصيص على أنه منه صلى الله عليه وسلم . فيحتمل أن من كان يرى هذا لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم خلافة . وكان ذلك اجتهداً منه ، فكان تقديم ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم نصاً أولى (١٧) ، ونظير ذلك : حديث أبي رافع أنه قال :

[كنا نخاير ، وكنا نكري الأرض] . ولم يكن ذلك مستنداً إلى أذنه صلى الله عليه وسلم ، بدليل أنهم لما سمعوا نهيه صلى الله عليه وسلم عن المخابرة انتهوا منها (١٨) .

و (منه) الترجيح بكون الحديث مسموعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما روي أنه جرى في مجلسه ، أو في زمانه وسكت عنه ، لكونه أبعد عن غفلة النبي صلى الله عليه وسلم ، وذهوله عنه ، فترجيحه على ما روي أنه جرى بغيبته ، وفي زمانه بالأولى (١٩) .

و (منه) : الترجيح بكون الحديث مسموعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما نسب إلى كتاب حديث . وذلك لبعده عن طرق التصحيف والغلط (٢٠)

علي (رضي الله عنه) أنه قال : (اجتمع رأيي ، ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن ، وقد رأيت الآن بيعهن) راجع : [بلوغ المرام في أدلة الأحكام ص ١٦١ ، وسبل السلام ١٢/٣ - ١٣ . وتخريج أحاديث منهاج لوجه ٢٠] .

(١٧) الاعتبار للحازمي ص ١١ ، والكوكب المنير للفتوح ص ٤٣٦ . وغاية الوصول للقاضي زكريا ص ١٤٣ .

(١٨) حديث النهي عن المخابرة رواه الإمام مسلم ، وأحمد ، والدارمي ، والنسائي ، وأبو داود ، والبيهقي ، وإسناده صحيح ، راجع : (سنن الدارمي مع حاشية السيد هاشم اليماني ١٨٣/٢ ، ونيل الأوطار للشوكاني ٣١٠/٥ - ٣١١) .

(١٩) شرح مختصر المنتهى للعصدي ٣١١/٢ - ٣١٢ ، وأحكام الأحكام ٢١٦/٤ ، وشرح الكوكب المنير ص ٤٣٦ .

(٢٠) المصدر السابق الأول ، والكوكب المنير ص ٤٣٥ - ٤٣٦ .

و (منه) ايضاً : الترجيح لما روى الراوي بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم على ما فهم الراوي معنى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فرواه بلفظه ، أو روى بلفظ : [أمر النبي صلى الله عليه وسلم بكذا ، أو نهى عن كذا] (٢١) .

ومن المعلوم أن الترجيح هنا مبني على جواز رواية الحديث بالمعنى مطلقاً ، وعند تحقق شروطها عند المشرطين لها من شروط ، وأما بناءً على عدم جواز رواية الحديث بالمعنى فلا تعارض بينهما ولا ترجيح (٢٢) .

الرابع : الترجيح لما هو أقوى دلالة :

إذا تعارض حديثان ، وكان أحدهما أقوى من الآخر دلالة ، فإنه يقدم ذلك على ما هو أضعف منه دلالة ، ويدخل تحت هذا صور :

أ - ترجيح المحكم على المفسر ، وترجيح المفسر على النص ، وترجيح النص على الظاهر .

ب - ترجيح دلالة الإشارة على دلالة النص ، وترجيح الدلالة على مقتضى ، وغيرها (٢٣) .

ج - ترجيح اللفظ الفصيح على غيره . لكونه أقرب أن يكون لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب ، فيبعد نطقه بغير الفصيح ، فبذلك يظهر أن غير الفصيح مروي بالمعنى ، واللفظ من الراوي ، فيتطرق إليه الخلل من هذه الناحية .

- (٢١) حاشية التفتاني على شرح مختصر ابن الحاجب للعضد ٢/٢١١ .
(٢٢) لبيان اختلاف آراء الفقهاء في جواز نقل الحديث بالمعنى وعدم جواز ذلك راجع : [مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والايضاح عليه للعراقي ، ص ٢٢٦ - ٢٢٩ ، وأصول الفقه للسرخسي ١/٣٥٥ - ٣٥٧] .
(٢٣) راجع المصدر الأول ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ٢٤٠ .

وأما اللفظ الأفصح فإنه لا يرجح على الفصيح . لأن الشخص الفصيح لا يجب عليه النطق بالأفصح دائما . بل يتكلم بالفصيح والأفصح (٢٤) .
وقيل : يرجح الأفصح على الفصيح أيضا . لأنه صلى الله عليه وسلم - لكونه أفصح العرب - يبعد نطقه بغير الأفصح . فإذا رأينا غير الأفصح فالظاهر أنه مروي بالمعنى فيتطرق إليه الخلل .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من عدم الترجيح بذلك . لأنه صلى الله عليه وسلم نطق بالفصيح والأفصح . لا سيما إذا خاطب به من لا يعرف غيره . أو لا يفهم الأفصح . وقد كان صلى الله عليه وسلم خاطب العرب - على اختلاف لهجاتهم - بلغاتهم ولهجاتهم (٢٥) .

من أمثلة ذلك - كما ذكره غير واحد من العلماء - : قوله صلى الله عليه وسلم : [ليس من أبرامصيام في أمسفر] - حينما سأله رجل من الأشعرين . أو من بني كندة - « أمن أبرامصيام في أمسفر » (٢٦) وقد نطق الرسول صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة التي تقلب (آل) بـ (أم) مع أن الفصيح لغة قريش وغيرهم ممن ينطقون بـ [آل] (٢٧) .

والواقع أن هذا الخلاف لا يترتب عليه شيء سوى بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا عليه أن ينطق في جميع الحالات بالأفصح كلغة قريش - مثلا - . وإنما كان همه صلى الله عليه وسلم البلاغ المبين . وتفهم

(٢٤) شرح الأسنوي على المنهاج ١٧٥/٣ . وغاية الوصول ص ١٤٣ .

(٢٥) راجع المصدرين السابقين .

(٢٦) روى هذا الحديث الإمام أحمد في مسنده . وأبو داود . والنسائي . والشيخان وابن ماجه عن جابر . وابن عمر بال (مكان أم) . راجع : (فيض القدير ٣٨١/٥ . وسنن ابن ماجه ٥٣٢/١ . وشرح الزرقاني على موطأ امام مالك ١٧٠/٢) .

(٢٧) حاشية الصبان على الأشعموني ٣٧/١ . وشرح الرضى على الكافية ١٣١/٢ . ومع الهوامع للسيوطي ٧٩/١ .

المخاطبين أحكام الله تعالى وشريعته الفراء . ومن هنا يمكن أن نقول بأنه يجب على أهل الدعوة وجوباً كفاً تعلم اللغات غير العربية لغرض تفهيمهم أحكام الشريعة وقوانين الاسلام من باب ما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب (٢٨) .

د - يرجح متن الخبر الأقل احتمالاً . كالاشتراك بين معنيين ، على الأكثر احتمالاً . كالمشترك بين ثلاثة معان . فأكثر . وذلك لبعده عن الاضطراب . وقوة استعماله في المعنى المراد بالنسبة لمخالفه . ولقرب استعماله فيما هو المقصود من اللفظ (٢٩) .

هـ - يرجح الخبر الدال بالدلالة الحقيقية على الخبر الدال على الحكم بالدلالة المجازية . وكذلك يرجح من الخبرين المتعارضين الدالين على الحكم بالدلالة المجازية ما كان مجازاً أقرب الى الحقيقة ، وكما أنه يقدم من الخبرين الدالين على الحكم بالدلالة الحقيقية . ما كان نوع الحقيقة الشرعية : أي يرجح الدال على الحكم بالمعنى الحقيقي الشرعي على الدال عليه بالحقيقة العرفية - غير عرف الشرع - . أو اللغوية .

وكذلك اذا تعارض في خبر واحد احتمالان : الحقيقة . والمجاز . أو المجازان ومجاز أحدهما أقرب . أو حقيقتان . وأحدهما حقيقة شرعية ، والأخرى حقيقة عرفية . أو حقيقة لغوية . ففي كل ذلك يرجح الاحتمال الأول ، كما تقدم ذلك مفصلاً في تعارض ما يخل بالفهم . وذلك لأن الحقيقة متبادرة الى الذهن . وكذا ما كان أقرب اليها . ولأن الحقيقة . والمجاز القريب منها أظهر دلالة على المراد . ولعدم حاجة الحقيقة الى القرينة . وحاجة المجاز اليها .

(٢٨) راجع : شرحي الأسنوي والابهاج ٧٢/١ - ٧٤ .
(٢٩) أدلة التشريع المتعارضة للاستاذ بدران ص ٢٤٠ . و ١٥٠ ، وأحكام الأحكام للأمدى ٢١٩/٤ . وفواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٢٠٥/٢ :

وأولوية ما لا يحتاج إليها . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان المصطلح الشرعي . دون اللغوي والعرفي (٣٠) .

و - يرجع الخاص على العام . والمقيد على المطلق . وقد تقدم مفصلين (٣١) .
من أمثلة ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم - في حديث المسيء صلاته - : [كبر . ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن .٠٠ الحديث] (٣٢) فقد احتج به الحنفية على أن الفاتحة لا تتعين في الصلاة . ويعارضه قوله صلى الله عليه وسلم : [لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب] (٣٣) فانه استدل به الشافعية ، وغيرهم على تعيين الفاتحة . ويرجع على الخبر المتقدم . لأن [ما تيسر] عام في الفاتحة وغيرها . والحديث الثاني خاص بها فيرجع الخاص على العام لأن دلالة الخاص أظهر . وأقوى لعدم الاختلاف في أنها قطعية والخلاف في دلالة العام . بل مذهب الجمهور على عدم قطعيته .

ومن أمثلته أيضا : قوله صلى الله عليه وسلم : [من لم يجمع الصيام من الليل - أو قبل الفجر - فلا صيام له] العام في كل من صام . ولم ينو الصوم بالليل . والمطلق . أو العام أيضا فيمن كان صومه تطوعا أو فرضا لأن الفعل هنا بمنزلة النكرة الواقعة بعد النفي وهي من صيغ العموم .

(٣٠) شرح المختصر للقاضي عضد الدين الأيجي . مع حاشية التفازاني عليهما ٣١٣/٢ .

(٣١) راجع التقرير والتحجير ١٩/٣ - ٢٠ . وعندنا ٥٢٩/١ - ٥٤٧ . وأول الخبر أيضاً .

(٣٢) حديث المسيء صلاته رواه أبو داود . والنسائي والامام أحمد . والشافعي . والترمذي . الدارمي . وابن حزم . وابن الجارود . والحاكم . والبيهقي . وقال الحاكم : [هذا حديث صحيح على شرط الشيخين] وأقره الذهبي . راجع : [سنن الترمذي ١٠٠/٢ - ١٠٥ . وسنن أبي داود ١٩٧/١ - ١٩٩ . وسنن الدارمي ٢٤٨/١ . ومنتقى الأخبار مع نيل الأوطار ٢/٢٩٤ - ٢٩٨ . ونصب الراية للزيلعي ٣٧٨/١] .

(٣٣) تقدم تخريج الحديث والخلاف في الموضوع . راجع ٢٧٣/١ - ٢٧٥ . وصحيح الترمذي ١١٧/٢ - ١٢٦ . وشرح الألباق والأسنوي ١٥٥/٣ .

مع قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أزواجه (رضوان الله تعالى عنهن) : [هل من غذاء ؟ - فان قالوا لا . قال : - اني اذا صائم - أو أصوم -]
 المتقدمين^(٣٤) وذلك في صوم التطوع . الخاص بالتطوع . فيقيد المطلق في
 الحديث الأول بالمقيد في الحديث الثاني . ويرجع المقيد على المطلق فيصح صوم
 التطوع دون الفرض بنية في النهار^(٣٥) .

ومن أمثلة ذلك أيضا : قوله تعالى : [كيف يهدي الله قوما كفروا بعد
 ايمانهم . وشهدوا أن الرسول حق . وجاءهم البينات . والله لا يهدي القوم
 الفاسقين . اولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله . واللائكة . والناس أجمعين ،
 خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب . ولا هم ينظرون] . مع قوله تعالى بعد
 ذلك مباشرة : [الا الذين تابوا من بعد ذلك . وأصلحوا فان الله غفور
 رحيم]^(٣٦) . فان « القوم الفاسقين » في الآية الاولى عام لجميع أفراد الفاسقين .
 ومطلق فيمن تاب . ومن لم يتب . وقوله تعالى : « الا الذين تابوا » خاص
 بالنسبة للقوم الفاسقين . لأن القوم الفاسقين منهم من تاب . ومنهم من لم
 يتب . كما انه مقيد لهم بحالة التوبة فصار بينهما تعارض .

ويقدم في هذه الحالة الخاص على العام . وتحمل حالة الاطلاق على حالة
 تخالف التقييد . فمعنى الآيتين : والله لا يهدي القوم الفاسقين الذين أصروا على
 فسقهم . ولم يتوبوا ، والذين تابوا وأصلحوا فان الله يهديهم ويصلحهم ويغفر
 لهم . فاندفع التعارض بينهما^(٣٧) .

-
- (٣٤) راجع شرح الأسنوي والابهاج ٥٣/٢ و ٦٧ . وأصول الأحكام
 ص ٢٨٩-٢٩٠ . و ٤١١/١ عندنا ، وأصول الفقه لأبي النور زهير
 ١٠٩/٢ - ١١٠ . ٢٩٤ - ٢٩٦ .
 (٣٥) راجع : شرح الابهاج والأسنوي ٥٣/٢ و ٦٧ و ٤١٠-٤١١ عندنا .
 (٣٦) سورة آل عمران ٨٧/٣ - ٨٩ .
 (٣٧) أدلة التشريع المتعارضة ص ١٦٨ .

مثال آخر : قوله تعالى : [فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم] المتقدم ، فان المشركين يعم كل الأفراد ، ومطلق لحالات كونهم صغاراً ، أو كباراً ، مقاتلين ، أو فلاحين ، أو غير ذلك ، وقوله صلى الله عليه وسلم : [لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً ، ولا صغيراً ، ولا امرأة ، ولا تغلوا - أي لا تخونوا -] (٣٨) ، وقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لقواد جيوشه : [لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تقتلوا وليداً ، واتقوا الله في الفلاحين] (٣٩) ، وغير ذلك من نصوص السنة ، وأثار الخلفاء والامراء حينما يوصون أمراء وقواد الجيوش بمثل ما تقدم نصوص خاصة ، ومقيدة لحالات دون حالات ، فتمنع هذه النصوص القتال لجماعة مخصوصة ، فحصل بينهما التعارض ، تعارض العام والخاص ، أو المطلق مع المقيد ، ويدفع التعارض بينهما كالاول بتقديم النص الخاص على مقتضى العام ، والمقيد على المطلق ، فيكون

(٣٨) هذه الوصية رواها الامام مالك ، وأبو داود ، وأبو ليلى ، وابن عساكر ، وغيرهم ، ولفظ الموطأ « من وصية أبي بكر الصديق لبعض قواده : - [اني موصيك بعشر : ألا تقتلن امرأة ، ولا صبياً ، ولا كبيراً هرمًا ، ولا تقطعن شجرة مثمرة ولا تخربن عامراً] » راجع : (شرح الموطأ للزرقاني ١٢/٣ - ١٣ ، وشرح النووي مع صحيح مسلم ٢٩٧/٧ - ٢٩٨ ، وكنوز الحقائق ١٦٠/٢) .

(٣٩) هذا جزء من حديث طويل رواه أصحاب السنن ، ومسلم ، والدارمي ، وأحمد ، وابن الجارود ، وغيرهم . ولفظ الامام مسلم : [كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر رجلاً على سرية ، أو صاه في خاصة نفسه بتقوى الله عز وجل وبعث معه من المسلمين خيراً ، ثم قال : « اغزوا بسم الله ، وفي سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً » الحديث] . وكذا في سنن الدارمي بفرق بسيط ، راجع في ذلك (سنن الترمذي ٢٢/٤ - ٢٣ ، وموطأ الامام مالك مع شرح الزرقاني ١٣/٣ ، وسنن الدارمي مع حاشية للشيخ هاشم اليماني ١٣٥/٢ ، وصحيح الامام مسلم بشرح الامام النووي بهامش ارشاد الساري على صحيح البخاري للقسطلاني ٢٩٧/٧ - ٢٩٨) .

١ المعنى على هذا : اذا انتهى الأشهر الحرم اقتلوا جميع المشركين غير الصغار ، والفلاح ، والشيخ الفاني . . الخ ، ولا تقتلوا هؤلاء الأشخاص ، أو الفئات ، أو يكون المعنى : اقتلوا كل أفراد المشركين بعد انتهاء الأشهر الحرم في جميع الحالات الا في حالات كونهم صفارا ، أو كونهم شيوخا كبارا ، أو نحو ذلك (٤٠) .

ز - ويرجع الدال بالمنطوق على الدال بالمفهوم الموافق والمخالف ، ويرجع مفهوم الموافق عند تعارضه على مفهوم المخالف ، ويرجع المفهومان ، والمنطوق ، على دلالة الاقتضاء .

من أمثلة ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : [اذا افضى أحدكم بيده الى فرجه - وليس بينهما حجاب ولا حائل - وفي رواية - ليس دونها حجاب - فليتوضأ] (٤١) وقوله صلى الله عليه وسلم : [من مس ذكره فليتوضأ] (٤٢) . فان الحديث الأول دال بمنطوقه على نقض الوضوء بالافضاء باليد ، ومفهومه المخالف عدم النقض بغير الافضاء ، والحديث الثاني منطوقه نقض الوضوء بمس الشخص فرجه باليد ويقاس عليه من مس ذكر غيره قياسا أولويا ، لانه أفحش ، وأهتك للحرمة ، وأدعى الى اثارة الشهوة المظنة لخروج شيء من أحد سبيليه ، الذي هو ناقض بالنص ، وهذا المقيس هو مفهوم الموافق للحديث ، فكان مقتضى القاعدة ترجيح المفهوم الموافق على مفهوم المخالف في الحديث الأول ، ويترتب عليه عدم النقض بدون الافضاء ، ولو تحقق المس ، الا أنه لم يرجحوا هنا مفهوم الموافق على المخالف لوجود قياس صحيح بين

(٤٠) أدلة التشريع المتعارضة ص ١٦٦ .

(٤١) راجع : تحفة المحتاج لابن حجر على المنهاج للامام النووي مع حاشيتي الشيرواني ، والعبادي ١/١٤٣ - ١٤٥ ، وموارد الظمآن ص ٧٥-٧٦ ، وكنوز الحقايق للمناوي هامش الجامع الصغير ١/١٦ ، ونصب الراية ٥٦/١ ، وسنن الترمذي ١/١٢٦ - ١٣٢ .
(٤٢) تقدم الحديث . راجع ١/٣١٢ و ٣١٧ .

مس فرجه وفرج غيره ، ولأنه ورد في بعض الروايات : « من مس ذكرا » وهو يشمل ذكر غيره ، لأنه نكرة في حيز الشرط (٤٣) .

ح - يرجع الدال بالمطابقة ، وصريح النطق على الدال بالالتزام والسكوت عند وقت البيان :

فاذا تنافى دليلان أحدهما يدل على حكم بالمطابقة ، والآخر يدل عليه بالالتزام فإنه يرجع الأول ، لأنه أقوى ، ولأن السكوت لا يدل على عدم الحكم قطعا .

مثال ذلك : قول النبي صلى الله عليه وسلم : [البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام] ، وقوله تعالى : [الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة] ، فإن الحديث يدل بمنطوقه وصريح دلالته على أن حد الزانيين الباكرين شيئان : مائة جلدة ، ونفى سنة ، والآية تدل بظاهرها ، ومنطوقها على أن أحدهما الجلد ، وسكوته يدل على عدم وجود حد آخر ويلزم من هذا كون النفي غير حد ، فيبينهما تناف . فيرجع الأول على الثاني لقوة دلالته ، ولأن الثاني ليس نصاً على عدم الغير بل يؤخذ منه من باب الاستلزام واستنباط العقل ذلك من قرائن (٤٤) .

ط - الترجيح بكون أحد الاحتمالين في الحديث الواحد أقوى عند تعارضهما .

مثال ذلك : تعارض في قوله صلى الله عليه وسلم : [لا صلاة الا بفاتحة الكتاب] احتمالان : أحدهما - لا صلاة صحيحة الا بقراءة الفاتحة - فعلى هذا لا تعتبر صلاة لا يقرأ المصلي فيها سورة الفاتحة ، وإلى هذا ذهب الامام

(٤٣) تحفة المحتاج ١/١٤٤ ، والاحكام للآمدي ٢٢٩/٤ ، والآيات البيّنات مع شرح المحلى على جمع الجوامع ٢٢٢/٤ .
(٤٤) المصادر السابقة .

الشافعي واتباعه ، وجمهور أهل الحديث ، والثاني - لا صلاة كاملة وتامة
الا بذلك فعلى هذا تكون الصلاة صحيحة بدون قراءتها ، لكنها تعتبر ناقصة
والى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه (٤٥) .

ويرجح الاحتمال الأول بكونه أقوى ، فان نفي الصحة كنفي الذات
ويتبادر الذهن من أمثال هذا التركيب اليه ، ويؤيده ما ورد في بعض الروايات
[لا تجزيء صلاة الا بفاتحة الكتاب] (٤٦) . ورجح الحنفية الاحتمال الأول
بأنه ورد في بعض الروايات : [من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي
خداج] (٤٧) ، والخداج النقصان فهذا يعني ان الصلاة بدون الفاتحة ناقصة
لكنها مجزية ، فعلى هذا يتعادلان ولكن اذا نظرنا الى الواقع نرى ان هذا ليس
بترجيح بل الترجيح ما ذهب اليه الشافعية ، فان رواية [لا تجزيء] صريحة
في عدم جوازها بدون الفاتحة ، لكن رواية [فهي خداج] ليست صريحة في
الاجزاء ، بل يحتمل عدم الاجزاء ، لأن الناقص كما يطلق على الصلاة المجزية
غير الكاملة ، كذلك يطلق على الصلاة غير المجزية ، فما رجحوه به فيه
احتمالان ، وما رجح به الشافعية فيه احتمال واحد فهو أقوى ، والله أعلم (٤٨) .

(٤٥) شرح الكنز للزيلعي مع حاشية الشلبي ١٠٥/١ ، وفتح القدير مع
الهداية ٢٦/١ . قال ابن الهمام - بعد ذكر الاحتمالين وفيه - أي في
احتماله - لا صلاة كاملة ، نظراً لأن متعلق المجزوء الواقع خبراً [الا
بفاتحة الكتاب] استقرار عام ، فالحاصل لا صلاة كائناً ، وعدم
الوجود شرعاً هو عدم الصحة هذا هو الأصل ، وانظر نصب الراية
٣٦٤/١ - ٣٦٥ .

(٤٦) نصب الراية للزيلعي ٣٦٥/١ [لا يجزيء صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة
الكتاب] .

(٤٧) راجع سنن أبي داود ١٨٨/١ ، ولفظه [من صلى صلاة لم يقرأ فيها
بأم القرآن فهي خداج فهي خداج غير تمام] .

(٤٨) فتح القدير ٢٠٦/١ ، وراجع في هذا نيل الأوطار ٢٣٤/٢ - ٢٤٠ .

ومن أمثلة ذلك أيضا : تعارض قوله صلى الله عليه وسلم : [لا صلاة الا بفاتحة الكتاب] ، وقوله صلى الله عليه وسلم : [انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فانصتوا] المتقدمين ، فان الحديث الأول يفيد عدم جواز كل صلاة فرضا أو نفلا ، منفردا أو مع الامام ، والحديث الثاني يفيد عدم جواز مشروعية الفاتحة بعد الامام للمأموم فيتعارضان ، قال الحنفية : ويرجع الثاني على الأول ، لأن الأول فيه احتمال أنه لاصلاة كاملة ، أو لاصلاة صحيحة ، وإذا تطرق الى الدليل الاحتمال بطل به الاستدلال ، وأما الثاني فانه نص على عدم مشروعية قراءة الفاتحة بعد الامام ، فيرجع على معارضه (٤٩) .

ويمكن أن يجاب عن هذا - أولا - بأن الحديث الأول أصح اسنادا كما صرح به المحدثون ، فيكون أولى بترجيحه على الحديث الثاني ، و - ثانيا - على فرض التسليم بذلك بأن الحديث الأول - وان كان فيه احتمال الا أن الرواية الأخرى تجعلها نصا أو كالنص في الاحتمال الأول كما تقدم قبيل هذا المثال (٥٠) .

(٤٩) شرح الكنز للزيلعي ١٠٥/١ - ١٠٦ وفتح القدير ٢٠٦/١ ، وارشاد الساري ٨٥/٢ ، وفيه « فالحاصل لا صلاة كائنة ، وعدم الوجود شرعا هو عدم لصحة » .

(٥٠) راجع : سنن الترمذي ١٠٠/٢ - ١٠٥ ، ونصب الراية ٧٣٠/١ - ٣٨٠ ، وصحيح البخاري بشرح القسطلاني ٨٥/٢ ، ٨٧ .
وصحيح مسلم بشرح النووي ١١/٣ ، ١٥ ، ٤٩ - ٥١ ، وسنن الدارمي ٢٢٧/١ ، و ٢٣٠ ، وراجع : التقرير والتحجير ١٩/٣ - ٢٠ ، والتعارض والترجيح ٢٧٣/١ - ٢٧٧ ، وفيض القدير مع الجامع الصغير ٤٢٩/٦ ، وراجع في هذا أيضا نيل الاوطار مع منتقى الأخبار ٢٣٤/٢ ، وما بعدها ونقل فيها عن أبي داود أن زيادة قوله : « وإذا قرأ فانصتوا » ليست بمحفوظة والوهم عندنا من أبي خالد - الموجود في سننه ، وأطال في النقل حول رده الا أن الواقع أن هذه لا توجد في سنن الدارمي أيضا ، ولفظه « انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه » ، فاذا صلوا قائما فصلوا قياما ، واذا ركع فاركعوا ، واذا رفع

ي - يقدم الدال بالخطاب الشفاهي مثل « يا أيها الذين آمنوا » ، ونحوه على ما وردت به المخاطبة اخبارا بالوجوب ، أو التحريم مثل (الذين يظهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم) وعلى ما فيه في معرض الشرط والجزاء ، كقوله تعالى : (ومن دخله كان آمنا) ، بالنظر الى من وردت المخاطبة بحقه للخلاف الموجود في تأول الصيغة الى غير الموجودين ، ولأن الخطاب للحاضرين الموجودين ، وتصديقه للآخرين يكون بدليل آخر من اجماع ، أو قوله صلى الله عليه وسلم : (حكمي على الواحد حكمي على الجماعة)^(٥١) الى غير ذلك ، والحكم المدلول عليه باللفظ الحقيقي مع الاتفاق على دلالة عليه أولى بالأخذ به من

فارفعوا ، واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد ، واذا صلى قاعدا فصلوا قعودا أجمعون » ، وكذلك في صحيح مسلم ٤٩/٣ - ٥٠ لا توجد هذه الزيادة ، يقول القسطلاني في ٨٦/٢ بعد أن ذكر أن حديث (لا صلاة الخ) سنده صحيح ورواه الاسماعيلي وابن خزيمة : [واستدل من اسقطها عن المأموم مطلقا كالحنفية بحديث « من صلى خلف امام فقرأه الامام له قراءة » قال في الفتح : وهو حديث ضعيف عند الحفاظ ، واستدل من اسقطها عنه في الجهرية كالمالكية بحديث « فاذا قرأ فانصتوا » رواه مسلم ولا دلالة فيه ، لا مكان الجمع بين الأمرين فينصت فيما عدا الفاتحة ، أو ينصت اذا قرأ الامام ويقرأ اذا سكنت ٠٠٠ وقد ثبت الاذن بقراءة الفاتحة للمأموم في الجهرية بغير قيد فيما رواه المؤلف ٠٠٠ « فلا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب » [(٥١) هذا الحديث استدل به الأصوليون لكن قال الحافظ عبد الرحيم العراقي : ليس له أصل ، وسئل عنه المذني والذهبي فانكراه ، لكن ورد بمعناه من النسائي عن أميم بنت رقيقة ، [اني لا أصافح النساء ، انما قلتي لمائة امرأة كقولتي لامرأة واحدة ، أو مثل قلتي لامرأة واحدة] ، ومن الترمذي عنها باللفظ الأول ، وقال حديث حسن صحيح ، لكن نقل العراقي عنه بلفظ [ما قلتي لامرأة واحدة الا كقولتي لمائة امرأة] . راجع : (تخريج أحاديث المنهاج للعراقي - خ - ص ٤ - ٥ ، وسنن النسائي ١٣٤/٧ ، وسنن الترمذي ٧٧/٣ ، والفوائد المجموعة للشوكاني ص ٢٠٠ ، وتمييز الطيب من الخبيث ص ٦٩] .

وقطعي عند الحنفية بخلاف العام المخصوص . ولأن التخصيص يضعف دلالة اللفظ ، ويمنعه من جريانه على مقتضاه ويصير مجازا به عند جماعة .
من أمثلته: قوله تعالى: (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) مع قوله تعالى: (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) ، فإن مدلول الأول وهو حرمة الجمع بين الأختين باق على عمومه . لم يستثن منه شيء فهو يرجع على الثاني ، لأنه استثنى من حل التمتع بما ملكت الأيمان الأمة المشتركة . والأمة المنكوحة للغير .
ومثلوا لذلك أيضا : بقوله تعالى : (وأحل الله البيع) . مع ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم : (أنه نهى عن بيع وشرط) (٥٦) . فإن كلا من الآية والحديث عام . إلا أن عموم الآية مخصصة بالآية والأحاديث الواردة في حكم بيع الربا ، وتحريمه ، وعموم الحديث باق لم يستثن منه شيء .
فلذلك يرجح الحديث على الآية كما ذهب إليه الامام أبو حنيفة (رضي الله عنه) دون العكس (٥٧) .

ن - ترجيح دلالة الاقتضاء على دلالة الإشارة والاياء :

ومن المرجحات بقوة الدلالة : ترجيح دلالة الاقتضاء ، وتقديمها على دلالة الإشارة والاياء ، لأن المدلول عليه في الأول مقصود يتوقف عليه صدق الكلام ، أو صحته ، وإن المدلول عليه بالاياء مقصود ، لكنه لا يتوقف عليه صدق الكلام ، ولا صحته ، ومدلول الإشارة غير مقصود ، فالأقتضاء

(٥٦) رواه الدارمي ، والحاكم ، والطبراني ، وأحمد ، والأربعة ، وابن خزيمة ، والمناوي ، والامام أبو حنيفة ، وغيرهم . راجع : [سنن الدارمي مع هامش الشيخ هاشم اليماني ١٦٨/٢ ، والجامع الصغير ١٤١/٢ ، وكنوز الحقائق بهامشه ، وسنن الترمذي ٥٥٤/٣ ، وسنن النسائي ٢٥٩/٧] .

(٥٧) الاحكام للآمدي ٢٢٩/٤ ، وفواتح الرحموت ٢٠٤/٢ - ٢٠٥ ، والتقريب والتحبير ١٩/٣ ، والاعتبار للهازمي ص ١٣ .

س - ترجيح الايماء والاشارة على المفهوم :

وكذلك يرجح أحد الحديثين المتعارضين على الآخر بكون الفاظه دالة بالايماء ، أو بالاشارة على ما كان دالا على المقصود بمفهوم الموافقة ، أو المخالفة ، لأن دلالتها في محل النطق ، ومما يتلفظ به بخلاف المفهوم (٥٩) .

(الخامس) الترجيح بكون الحديث مروياً في ثانيا قصة مشهورة :

إذا تعارض حديثان ، وكان أحدهما مروياً في ثانيا قصة مشهورة متداولة بين أهل النقل ، والآخر انفرد به الراوي وذكره من غير القصة ، فانه يرجح الحديث الأول ، لأنه أقوى في النفوس ، وأقرب الى السلامة من الغلط مما يرويه الواحد عارياً عن القصة المشهورة ، وهو المراد من قول الحازمي : (أن يكون أحد الراويين أحسن سياقاً لحديثه من الآخر وأبلغ استقصاء ، لاحتمال أن يكون الراوي الآخر سمع بعض القصة ، فاعتقد أن ما سمعه مستقل بالافادة ، والحديث كان مرتبطاً بالحديث الآخر ولم ينتبه هو له ، - ثم قال - : ولهذا من ذهب الى الافراد في الحج قدم حديث جابر ، لأنه وصف خروج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة مرحلة مرحلة ، ودخوله مكة ، وحكى مناسكه على الترتيب وانصرافه الى المدينة ، وغيره لم يضبط ما ضبطه هو) (٦٠) .

(٥٨) الآيات البيئات للعبادي مع شرح المحلى ٢٢٢/٤ .

(٥٩) المصدر السابق .

(٦٠) الاعتبار ص ٨ ، والمستصفي ٣٥٩/٢ .

(السادس) الترجيح بكون اللفظ مؤكداً :

ويرجع أحد الخبرين المتعارضين على معارضه الآخر إذا كان لفظه مؤكداً ، والآخر ليس كذلك ، لاحتمال الثاني التأويل بخلاف الأول ، فانه لا يحتمله ، أو يكون فيه أبعد ، ولتعدد جهة دلالة الأول ، فتكون أقوى بخلاف الآخر فتتحدد جهة دلالته ، فتضعف (٦١) .

مثال ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : (ايما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، باطل ، باطل) ، فانه يرجح على رواية (الأيم أحق بنفسها) لأنه مؤكدا لفظه ، ولأنه أغلب على الظن ، وأقوى دلالة (٦٢) .

(السابع) ترجيح النهي على الأمر :

إذا تعارض حديثان أو دليلان أحدهما أمر ، أو ما بمعناه والآخر نهى أو ما بمعناه من النهي ونحوه فانه يقدم الدليل الذي فيه النهي أو ما بمعناه على الآخر ، لان الغالب أن الامر بالشئ لاستجلاب المصلحة الموجودة في المأمور به والغالب في النهي دفع المفسدة الموجودة في المنهى عنه ، واحتمام العقلاء بدفع المفسد أكثر واشد من اهتمامهم بجلب المصلحة بدليل انه يجب دفع كل المفسد ، ولا يجب جلب كل مصلحة ، ولقلة محامل النهي ومعانيه بالنسبة الى الامر ، ولان النهي للدوام دون الامر (٦٣) .

من أمثلة ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : [لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس] - وفي رواية - ثلاث أوقات نهانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن نصلي فيهن . وأن

(٦١) شرح العنبد ٢٦١/٢ والاحكام ٢٢٠/١ ، وفواتح الرحموت ٢٠٥/٢ .

(٦٢) المصادر السابقة ، والتقريب والتحجير ٢٠/٣ .

(٦٣) احكام الاحكام للأمدى ٤١١/٤ ، وشرح المختصر مع حاشية التفتازاني

٢١٢/٢ ، وشرح المحلى مع الآيات البيئات للعبادي ٢٢٣/٤ .

نقبر فيها موتانا (٦٤)] .

فان النفي هنا بمعنى النهي بقرينة الرواية الثانية ، فهو متعارض مع قوله صلى الله عليه وسلم : [اذا جاء أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس] (٦٥) ، لان في الاول نهياً عن الصلاة في هذه الاوقات المخصوصة ويدخل في ضمن المنهي عنها صلاة تحية المسجد ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (اذا جاء أحدكم) مطلق ، ويدخل تحت الاطلاق الاوقات المنهى عن الصلاة فيها ، ويدفع التعارض بترجيح حديث النهي على الأمر ، لما تقدم ، والى هذا ذهب الحنفية .

ومن أمثلة ذلك أيضاً : قوله صلى الله عليه وسلم : [لا يصلين أحدكم العصر الا في بني قريظة] المتقدم ، مع قوله تعالى : [حافظوا على الصلوات ، والصلاة الوسطى ، وقوموا لله قانتين] (٦٦) ، مع حديث [أحب الأعمال الى

(٦٤) رواه الامام أحمد ، واصحاب الكتب الستة ، والبيهقي ، والدارمي ، والطحاوي ، وغيرهم .

راجع : (سنن الدارمي مع هامشها للسيد هاشم اليماني ٢٧٤/١ ، وفيض القدير مع الجامع الصغير ٤٢٨/٦ - ٤٢٩ ، والفتح الكبير للنبهاني ٢٧٥/٣ ، وسنن ابن ماجة ٣٩٥/١) .

(٦٥) هذا الحديث بهذا اللفظ رواه الدارمي ، ومالك ، وأحمد ، والبيهقي ، والدارقطني ، والشيخان ، واصحاب السنن ، راجع : (سنن الدارمي مع هامشها للسيد هاشم اليماني ، وبدون التحقيق ٣٢٤/١ ، وسنن ابن ماجة ٣٢٣/١ - ٣٢٤ عن أبي هريرة ، وفيه انقطاع ، وعن أبي قتادة ليس فيه ذلك ، هذا ، وقد تقدم أن الجمهور يقدمون الحديث الثاني لأنه خاص ، والأول عام ، فخصصوا الحديث الأول بالحديث الثاني ، لأن دلالة الخاص أقوى من دلالة العام ، واما على طريقة الحنفية القائلين بتساوي دلالتيهما فيرجح الأول لما قلنا من تقديم النهي على الأمر ، كما ذهب اليه الحنفية ، ومن ناحية أخرى فان المناوي نقل القول بتواتر حديث النهي ، فيكون أقوى من حديث السند ، فيقدم .

(٦٦) سورة البقرة ٢٣٨/٢ .

الله الصلاة لوقتها [المتقدمة ، فان الحديث فيه نهي عن صلاة عصر ذلك اليوم الا في المكان المخصوص ، ولو أدى الى فواتها ، والآية تأمر بالمحافظة على الصلاة ، ويدخل تحتها صلاة العصر - ولا سيما على القول بأن صلاة الوسطى هي صلاة العصر - ، فبينهما تعارض ، ومقتضى القاعدة تقديم الحديث على الآية ، ولهذا ذهب جماعة من الصحابة الى هذا ، ولم يصلوها حتى وصلوا بني قريظة كما تقدم (٦٧) .

(الثامن) الترجيح بكون اللفظ مستقلاً :

إذا تعارض خبران ، وكان أحدهما مستقلاً في افادة المعنى المراد منه من غير حاجة الى اضمار وتقدير ، والآخر يحتاج الى ذلك ، فانه يقدم ما لا يحتاج الى التقدير والاضمار على خلافه ، لأن الأصل استقلال كل نص بالافادة ، واخذ الاحكام ، والاضمار خلاف الأصل ، ولأن الاضمار ، والحقيقة مقدمة على الاضمار ، والمجاز ، ولأن المستقل بنفسه معلوم المراد منه ، والمحدوف منه ربما يلتبس عليه ما هو المضمّر منه (٦٨) .

ويمكن التمثيل له بما تقدم من قولي النبي صلى الله عليه وسلم : [لا صلاة الا بفاتحة الكتاب] و [انما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا قرأ فانصتوا ...] المتقدمين فان الثاني دال على المعنى المراد من غير حاجة الى

(٦٧) راجع عندنا ١٠/١ - ١١ ، وراجع في الصلاة الوسطى سنن الدارمي ٢٨٠/١ عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق : [ملا الله قبورهم ، ويوتهم ناراً ، كما حبسونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس] ، وسنن ابن ماجه ٢٢٤/١ ، والفتح الكبير للسيوطي ١٣٨/٣ ، ورمز الى أنه رواه الامام أحمد في مسنده ، وأصحاب الكتب الست [.

(٦٨) الاحكام ٢١١/٤ ، وشرح المختصر ٢١٢/٢ ، وشرح المحلى مع الآيات البينات ٢٢٣/٤ ، وشرح الأسنوي والابهاج ١٥٦/٣ - ١٥٧ .

اضمار ، بل ظاهره الأمر بالانصات ، ويعني هذا عدم قراءة الفاتحة بعد الامام ، ولا يحتاج الى أي تقدير ، والحديث الأول يقتضي عدم جواز الصلاة بدون الفاتحة ، لكن في هذا حاجة الى تقدير مضاف : أي لا صحة صلاة ، أو لاصلاة صحيحة الا بفاتحة الكتاب وما لا يحتاج الى الاضمار فهو مقدم على ما يحتاج الى الاضمار لما تقدم ، فيرجع الحديث الثاني بمقتضى هذا على الحديث الأول .

(التاسع) الترجيح بكون لفظ الحديث مشعراً بعلو شأن الرسول صلى الله عليه وسلم واصحابه (رضي الله عنهم) (٦٩) :

إذا تعارض حديثان ، في أحدهما اشعار بعلو شأن الرسول واصحابه ، وفي الثاني لا يوجد ذلك سواء توجد فيه الإشارة الى القدح فيهم ، أولا ، فانه يرجح الأول ، لأنه أقرب الى الصحة من معارضه ، ولأن الزيادة العظمى في علو شأن الرسول صلى الله عليه وسلم كانت في آخر عمره ، ولأنه أليق بحال الرسول صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم (٧٠) .

من أمثلة ذلك : ترجيح حديث صفوان بن عسال (٧١) : [كان النبي صلى

(٦٩) راجع المصادر الثلاث المتقدمة الأول ، والاعتبار للحازمي ص ٣ ، وشرح الإبهاج والأسنوي ١٥٣/٣ .

(٧٠) الإبهاج ١٥٣/٢ ، نقل ابن السبكي عن الامام الرازي أنه ان دل الحديث الأول على علو شأنه (ص) والثاني على ضعفه فظاهر وجه التقديم ، أما اذا لم يدل الثاني على ذلك فمن أين يجب تقديم الأول ؟ وأجاب بأن المشعر بذلك معلوم التأخر أو مظنونونه ، وما لم يشعر بذلك فهو مشکوك فيه والمعلوم أو المظنون مقدم على المشكوك فيه .

(٧١) هو ، صفوان بن عسال المرادي ، كوفي ، من المشهورين بالصحة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث في فضل العلم ، وفي التوبة ، وفي مسح الخفين ، روى عنه عبدالله بن سلمة ، وزر بن حبيش ، وغيرهما ، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم (١٢) غزوة ، راجع : [الإصابة ١٨٨-١٨٩ ، والاستيعاب بهامشها] .

الله عليه وسلم يأمرنا - اذا كنا سافراً - أن لانزاع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن ، الا من جنابة ، ولكن من غائط ، وبول ، ونوم [(٧٢)] على حديث القهقهة [الا من كان منكم قهقهه فليعد الوضوء والصلاة] (٧٣) التي رواها أهل الكوفة ، لأن الحديث الثاني فيه نوع قدح بحال الصحابة ، وهم أجل منصباً من ذلك ، لأن الاول أقرب ظواهر الآيات والأحاديث الواردة بشأن الصحابة ، ولأن الله تعالى وصفهم بالمعدالة ، وبأنهم يستحقون الرحمة والرضوان من الله تعالى (٧٤) .

(٧٢) رواه الامام أحمد ، وابن خزيمة ، والترمذي ، والنسائي ، ونقل عن البخاري أنه قال : حديث حسن ، وصححه الخطابي ، وابن خزيمة ، ورواه الشافعي ، وابن ماجة ، وابن حبان ، والدارقطني ، والبيهقي ، وغيرهم ، راجع : [سبل السلام مع بلوغ المرام ٥٨/١ ، ومنتقى الأخبار مع شرح نيل الأوطار ٢١٥/١ - ٢١٦] .

(٧٣) حديث القهقهة رواه الامام أبو حنيفة عن منصور بن زاذان الواسطي عن الحسن ، عن معبد الجهني ، وأعل الحديث بالارسال . ومداؤه على أبي العالية .

(والجواب) ان الارسال ليس بعلّة عند الحنفية ، وقيل في سنده معبد ، وهو لا صحبة له ، (والجواب) أن معبد هذا ، هو معبد الخزاعي ، وهو لا شك في صحبته ، والذي لا صحبة له هو معبد الجهني ، وقال الدارقطني : وهم أبو حنيفة فيه على منصور ، وانما رواه منصور عن محمد بن سيرين ، وهو عن معبد ثم نقل الزيلعي عنه أن معبد هذا ليس بصحابي ، وأقره ، ولفظ الحديث ، عن معبد الجهني بينما هو في الصلاة ، اذ أقبل أعمى يريد الصلاة ، فوقع في زبيبة . فاستضحك القوم حتى قهقهوا ، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ألا من كان منكم .. الحديث] راجع : [شرح فتح القدير مع الهداية ٣٤/١ - ٣٥ ، والمغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ١٩٣/١ - ١٩٤ ، ونصب الراية ٤٧/١ ، ٥٤ ، و ٥١] .

(٧٤) الاعتبار للحازمي ص ١٣ ، وشرحي الأسنوي والبدخشي ٢٠٦/٢ - ٢٠٩ ، والمحصل للامام الرازي ق/٣/٩٩٩ .

(العاشر) ترجيح القول على ما عداه من الفعل والتقرير :

إذا تعارضت سنتان : أحدهما قول النبي صلى الله عليه وسلم ، والأخرى فعله ، أو تقريره أو تعارض قولان له ، أو فعلا ، أو تقريران ، فصوره ستة كما يأتي تفصيلها :

[الصورة الأولى] ما إذا تعارض قول وفعل :

فقد اختلف الأصوليون في هذه الصورة الى عدة مذاهب :

(الأول) مذهب الجمهور ، ومنهم : الرازي ، والبيضاوي ، وابن الحاجب^(٧٥) الى ترجيح القول على الفعل ، وتقديمه عليه ، لأن دلالة صريحة ، بخلاف الفعل ، ولأن له صيغة دالة على المعنى ، ودلالته أقوى من الفعل ، والأقوى راجح على غيره ، وللقطع بأن القول يتناولنا مطلقاً ، وأما تناول الفعل لنا فبتقدير أن يكون متأخراً عن القول مشكوك فيه ، وتناول الفعل لنا معلوم ، والمعلوم مقدم على المشكوك^(٧٦) . وبأن القول يدل على المقصود بنفسه ، والفعل إنما يدل عليه بواسطة قرائن القول أو تأخره ، أو نحو ذلك . وما يدل بنفسه أقوى . فالعمل به أولى .

(الثاني) ذهب جماعة أخرى الى تقديم الفعل ، واليه مال البدخشي في شرح المنهاج ، واستدل عليه بأن الفعل خاص ، والقول عام ، ولأن دلالة أبن ، وأوضح ، لأنه مشاهد بالعين ، ولهذا يحتاج القول في توضيحه الى الفعل كنظريات الهندسة تشرح بالقول ، ويوضح القول بالفعل كالخطوط والصور ، وبأن القول يدل على المقصود بنفسه ، والفعل إنما يدل عليه بواسطة قرائن القول أو تأخره ، أو نحو ذلك ، وما يدل بنفسه أقوى ،

(٧٥) التقرير والتحرير ١٣/٣ - ١٤ ، وإرشاد الفحول ص ٣٨ - ٣٩ .
(٧٦) شرح الأسنوي والبدخشي ٢٠٦/٢ - ٢٠٩ ، و ١٥٠/٢ - ١٥٢ ،
والمحصول للرازي ق ٩٩٣/٣ .

(الثالث) ذهب فريق آخر الى استوائهما ، لأنهما دليلان شرعيان لا مزية لأحدهما على الآخر (٧٧) ، ولأنه يجب علينا اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله على حد سواء ، كما يفيد ذلك قوله تعالى : [ولكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر] .
والحق ان فيه تفصيلا تطرق اليه جمهور الأصوليين ، واليك خلاصته (٧٨) :

أولا - اذا تعارض القول والفعل - وعرفت صفة الفعل ، أو جهته - من وجوب ، أو ندب (٧٩) على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو على أمته ، ثم ورد

(٧٧) المصادر المتقدمة .
(٧٨) راجع في تفصيل هذا : شرح الأسنوي والابهاج ١٧٧/٢ - ١٨٠ ، والمستصفي ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ ، وفواتح الرحموت ٢٠٢/٢ - ٢٠٤ ، وشرح التقرير والتحجير ١٣/٣ - ١٤ ، والبرهان لوحة ١٣٩ ، وإرشاد الفحول ص ٣٨-٤٠ ، والكوكب المنير ص ٤٣٦ وما بعدها ، والمحصول للإمام الرازي ق ١/٣ - ٩٩١ - ٩٩٣ ، ولب الأصول مع غاية الوصول ص ١٤٣ .

(٧٩) للوجوب علامات يعرف بها فعل النبي الذي للوجوب منها :
١ - امارات الوجوب كالصلاة باقامة وأذان ، فان النافلة ليس لها أذان ولا اقامة .

٢ - أن يكون فعله موافقا لنذر ، كان قال النبي (ص) : [ان ظفرونا في الغزوة الفلانية فلله علي صوم غد] ، ثم رأينا الظفر ، وصومه في الغد ، قال البيضاوي لكن اعترض عليه ابن السبكي بأنه لا يتصور النذر عن النبي صلى الله عليه وسلم بناء على القول الصحيح عن الشافعي بكراهته .

٣ - أن يكون هذا الفعل ممنوعا لو لم يكن واجبا كالختان ، وركوعين في الكسوفين مثلا .

٤ - ويعرف أيضا بكونه قضاء لواجب .

٥ - ويعرف أيضا بالمداومة مع عدم قرينة تدل على انه غير واجب .
ويعرف الفعل أنه مندوب بأمارات ، منها ما يلي :

١ - يعرف بقصد القرية مجردا عن أمانة دالة على الوجوب - على

القول بنفي ذلك أو بخلافه ، كان يصوم النبي صلى الله عليه وسلم يوم العاشر من محرم ، عن نذر مثلا ، أو كان مفروضا عليه عرفناه بدليل خارجي ثم قال : صوم يوم العاشر حرام علي (٨٠) فحينئذ ان عرف التأريخ بينهما ، فانه يحكم بأن المتأخر منهما نسخ المتقدم فعلا كان أو قولا بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وبناء على المختار من أن أمته مثله ينسخه بالنسبة الأمة أيضا .

• الصحيح -

- ٢ - يعرف بكونه قضاء لمندوب .
- ١ - كما ويعرف كل من الوجوب والندب والاباحة بأمر أخرى منها :
- بتنقيص الشارع على كونه واجبا ، أو مندوبا ، أو مباحا ، بأن قال النبي (ص) الشارع : ان هذا الفعل مندوب ليس بواجب عليكم .
- ٢ - بأن يسويه بفعل معلوم الجهة ، مثلا صلاة الضحى مندوبة ، وصلى النبي صلاة ، ثم قال : هذه الصلاة مثل صلاة الضحى .
- ٣ - بأن يقع الفعل امتثالا لآية دلت على الوجوب ، أو على الندب مثلا .
- ٤ - بأن يقع الفعل بيانا لآية مجملة دلت على وجوب أو مندوب أو مباح .

راجع : [شرحي الأسنوي والابهاج مع المنهاج ١٧٦/٢ - ١٧٧] .
(٨٠) حاصل هذه الأقسام أن القول المتعارض مع الفعل على ثلاثة أحوال : أما أن يعلم تقدم الفعل ، أو تقدم القول ، أو يجهل التأريخ ، وعلى الأولين أما أن يتراخى أحدهما عن الآخر أولا ، فالأقسام خمسة ، وعلى الثلاثة الأول اما أن يكون القول عاما له ولأمرته ، أو خاصا به ، أو بأمرته ، فصارت ثمانية أقسام ، وعليها اما أن يدل الدليل على تكرار الفعل ، أو على تأسي الأمة به ، أو عليهما ، أو لا دليل على واحد منهما ، فتضرب الحالات الأربع [تعقب الفعل للقول ، وتراخيه عنه ، وتعقب الفعل له ، وتراخيه عنه] في الأنواع الثلاثة التي هي : [كون الفعل خاصا بالنبي (ص) ، أو بالأمة ، أو يعمهما] فتصير الأقسام اثنتي عشرة حالة ، وبضرب الحالات الأربع التي هي : (حالة وجود دليل على تأسي واقتداء الأمة بالنبي (ص)) ، أو وجود دليل على تكرار الفعل ، أو وجود دليل عليهما ، أو عدم وجود دليل على أحدهما) في الحالات الاثنتي عشرة المتقدمة تصير الحالات ثمانية وأربعين (٤٨) حالة .

للأمة ، وأما على الرأي الآخر فإنه ينسخ بالنسبة للنبي فقط ، ولا معارضة في حق الأمة ، فيستمر الحكم في حقهم ، ويبقى كما كان من الاتباع على الوجه الثابت في حقه صلى الله عليه وسلم إذا كان الناسخ لم يتعرض لسواه (٨١) .

ثانيا - أن جهل التأريخ بينهما بأن لم يعرف المتأخر منهما من المتقدم ففيه خلاف ، فمنهم من يأخذ بالفعل ، ويرجحه على القول ، فيثبت على صفته على الكل ، ويستمر الحكم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الأمة كما كان ، ومنهم من أخذ بالقول ، ويخص الناسخ بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ويستمر ما كان على الأمة على صفته من وجوب ، أو ندب ، أو نحوهما .

وقيل يتوقف في حقه صلى الله عليه وسلم ، وهو المختار عند ابن الهمام لأن كلا منهما محتمل للتقديم والتأخير ، وتعيين أحدهما بخصوصه للتقدم وجعل الآخر كذلك ناسخا تحكم .

هذا ، وقد ذكر الشوكاني أن الأقسام المقصودة هنا (ثمانية وأربعون) الموجودة المتحققة أربعة عشر قسمًا (٨٢) منها : ما يلي :

(الأول) أن يكون القول مختصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم مع عدم وجود دليل على التكرار والتأسي به (ص) ، وذلك كأن يفعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلا ، ثم يقول : لا يجوز هذا الفعل لي ، فلا تعارض حينئذ ، ولا ، ترجيح ، لاختصاص الحكم بما بعده مع عدم دليل تكرار .

(الثاني) أن يتقدم القول على الفعل ، كأن يقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يجوز لي هذا الفعل في وقت كذا ، ثم روى أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله في ذلك الوقت ، فالفعل المتأخر ناسخ للقول المتقدم .

(الثالث) أن يكون القول عاما له وللأمة ، والفعل كان متأخرا عنه ، وذلك كنهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الأوقات المخصوصة ، ثم

(٨١) ارشاد الفحول بتحقيق الحق في علم الأصول للشوكاني ص ٣٩ - ٤٠ .

(٨٢) المرجع السابق .

فعله (ص) الصلاة بعد العصر ، وكنهيه عن زيارة القبور ، ثم زار هو قبر والديه ، وكنهيه عن الوصال ، ثم واصل الصيام بعد ذلك ، ففي هذه الحالة يكون الفعل مخصصا للنبي صلى الله عليه وسلم عن عموم النهي ان لم يوجد دليل على العموم ، أو وجد دليل على تخصيصه به ، أو يكون ناسخا ان دل الدليل على عموم الفعل كزيارة القبور ، وان تقدم الفعل يكون القول ناسخا له

(الصورة الثانية) ما اذا تعارض الفعل والتقيرير :

وذلك كان يقر النبي صلى الله عليه وسلم احدا على فعل ، ثم يفعل خلافة ، فهذا ، وأمثاله يحمل الفعل فيهما على اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وسلم .

(الصورة الثالثة) تعارض القول والتقيرير :

وذلك كان ينهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الأوقات المخصصة ، ثم يقرر واحدا على الصلاة فيها ، كما تقدم ذلك سابقا ، فيحمل تقريره صلى الله عليه وسلم الذي هو الخاص على النهي الذي هو أعم منه ، لتقدم الخاص على العام لقوته ، ويجمل مخصصا للعام .

وأما [الصور الثلاثة] التي هي : [الفعلان المتعارضان ، أو القولان ، أو التقريران كذلك] فعلى تحقق التعارض بينهما لا يرجح أحدهما على الآخر من حيث ذاتهما ، فلا بد من ملاحظة الترجيح بينهما من حيث سندهما ، أو من حيث الأمور الخارجية ، ككون سند أحدهما أقوى من الآخر ، أو ككون أحدهما موافقا لنص كتاب أو سنة أخرى ، أو لقياس أو نحو ذلك مما يأتي ،

والا فهما متعارضان متعادلان ، لا يرجع أحدهما على الآخر ، بل يحكم بسقوطهما ، أو بالتخير ، أو غيرها كما تقدم في أول الكتاب (٨٣) . هذا بالنسبة للقولين فقط ، وأما التقريران اللذان هما بمنزلة الفعلين ، وكذا الفعلان ففي تحقق التعارض بينهما خلاف ، والأصح عدم وجود التعارض . يقول الشوكاني : [والحق أنه لا يتصور تعارض الأفعال ، فانه لا صيغ لها يمكن النظر فيها ، والحكم عليها ، بل هي مجرد أكوان متغايرة واقعة في أوقات مختلفة] (٨٤)

وقال البيضاوي : [الفعلان لا يتعارضان] (٨٥) .

ويقول الأسنوي والبدخشي في شرحيهما على المنهاج تعليقا على ما قاله البيضاوي ، والكلام للأسنوي : [التعارض بين الأمرين ، هو : تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضي صاحبه ، ولا يتصور التعارض بين الفعلين بحيث يكون أحدهما ناسخا للآخر ، أو مخصصا له ، لأنه ان لم تتناقض أحكامهما فلا تعارض ، وان تناقضت فكذلك أيضا ، لأنه يجوز أن يكون الفعل في وقت واجبا ، وفي مثل ذلك الوقت بخلافه من غير أن يكون مبطلا لحكم الأول ، لأنه لا عموم للأفعال بخلاف الأقوال (٨٦) .

ولدى التحقيق أن حالات تعارض الفعل كما تقدم أربع ، لأنه اما أن يدل دليل على أن ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم مطلوب التكرار منه (ص) ، أو من الأمة ، أو منهما ، ويدل مع ذلك دليل على وجوب تاسي الأمة به (ص) في ذلك الفعل ، واما ان يدل الدليل على التكرار فقط ، دون تاسي الأمة به (ص) ، واما ان يدل الدليل على التاسي ، دون التكرار ، واما ان لا يوجد دليل على شيء منهما ، فهذه أربع صور ، ففي (الصورة الأولى)

(٨٣) الجزء الأول/ ٢٦٥ - ٢٨٣ .

(٨٤) ارشاد الفحول ص ٣٩ .

(٨٥) المنهاج للبيضاوي مع شرحي البدخشي والأسنوي ٢/ ٢٠٤ .

(٨٦) شرح الأسنوي على المنهاج ٢/ ٢٠٧ .

و (الصورة الثانية) اللتان هما : حالتا وجود الدليل على وجود التكرار فقط ، أو مع التآسي يتحقق التعارض ، لأن الفعل الذي دل الدليل على أنه يلزم تكراره أصبح بمنزلة العام فإن كان الدليل موجودا على تكرار كل من الفعلين فيكونان بمنزلة العامين المتعارضين ، وإن دل الدليل على تكرار أحدهما يكون الآخر بمنزلة الخاص ، فيكونان من قبيل العام والخاص المتعارضين ، ويدفع التعارض بينهما بحملهما على زمانين مختلفين ، أو على أن المراد من أحدهما بعض الأفراد ، ومن الآخر ، بعض أفراد آخر - إن أمكن الجمع بينهما بهذا - ، وإن لم يمكن ذلك فيحتاج إلى النظر في المرجحات الخارجية ، أو من حيث السند لتقديم أحدهما على الآخر ، هذا في الصورة الأولى ، وأما في الصورة الثانية ، فيدفع التعارض بينهما بتقديم الخاص على العام ، وحمل العام (أي الفعل الذي دل الدليل على تكراره) على خلاف ما يدل عليه الفعل الخاص المطلق المجرد عن الدليل على رأي الجمهور ، أو يدفع التعارض بينهما كالأول على رأي الحنفية القائلين بتساوي دلالة العام والخاص ، أو يحكم بنسخ أحدهما للآخر ، أو لما يتعارض فيه أن علم التاريخ إلى غير ذلك .

وأما الصورتان الثالثة ، والرابعة اللتان هما صورة (وجود الدليل على وجوب التآسي فقط ، وعدم وجود دليل على شيء منهما) فلا يتحقق التعارض بينهما ، وعلى هاتين الصورتين يحمل قول البيضاوي وغيره ، ويشير الشارحان المشار إليهما إلى هذا التفصيل ، يقول الأسنوري - بعد الكلام المتقدم في عدم تحقق وتصور التعارض بين الفعلين :

[نعم إذا كان مع الفعل الأول قول مقتضى لوجوب تكراره ، فإن الفعل

الثاني قد يكون ناسخا ، أو مخصصا لذلك القول [(٨٧)] .

ويقول البدخشي - بعد مثل ما تقدم عن الأسنوي - : [اللهم الا اذا دل دليل على وجوب تكرير الأول له - (ص) - ، أو مطلقا ، أو لأمته ، ويدل الدليل على وجوب التآسي ، فيكون الثاني نسخا لحكم الدليل الدال على التكرار ، لا لحكم الفعل] (٨٨) ، ويمكن أن نستثني من عموم (الفعلان لايتعارضان) زيادة على ما تقدم الحالات الآتية :

(الأولى) ما اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم استمر على أحد من الفعلين المتعارضين ، والفعل الثاني كان قليلا جدا ، وذلك كاستمرار النبي صلى الله عليه وسلم على القيام في الصلاة دائما ومتكررا ، وصلاته قاعدا في بعض الحالات كحالة مرضه ، فانه أيضا يمكن تحقق التعارض بينهما ودفع التعارض بتقديم الثاني وتخصيص الأول به ان لم يعلم التاريخ ، لكن ان علم التاريخ فيكون المتأخر ناسخا للمتقدم منهما ، ومن تقديم حديث قيام المأمومين من

(٨٧) المرجع السابق .

(٨٨) شرح البدخشي ، والأسنوي ٢/٢٠٤ - ٤٠٥ ، هذا وأفاد كل من الشارحين انه في هذه الصورة التعارض بين الفعل المجرد عن الدليل وبين الدليل الدال على تكرار الفعل لا بين الفعلين ، وفيه نظر ، لأن هذا الدليل ، أو هذا القول جعل مفهوم الفعل بمنزلة مفهوم العام في الدلالة على الأفراد ، ويتحقق التعارض بينه ، وبين الفعل الآخر حصل التعارض بين الفعلين أيضا ، كما أن قول الأسنوي وغيره لا عموم له مطلقا غير مسلم ، لأن صيغ العموم قد تدل على العموم بنفسها ، وقد تدل عليه بالقرائن ، فعلى التقديرين يتحقق التعارض بينهما ، فلا داعي لمثل هذا التحرز ، كما أن في كلام البدخشي المتقدم : (أو يدل الدليل على وجوب التآسي) نقضا لاحدى الصورتين المتقدمتين ، فلو قال - بعد ذلك - : (أو يدل الدليل على وجوب التكرار فقط) حتى يشمل الصورتين ، لكان أولى واشمل .

الصحابة مع كونه (ص) صلى جالسا فيها على صلاته جالسا مع جلوس
المؤمنين (٨٩) .

الثانية - ما اذا كان أحد الفعلين المتعارضين ظاهرا بيانا للأقوال ، فانه حينئذ
يمكن أن يتحقق التعارض ، ومن هذا القبيل : ان الله سبحانه وتعالى أمر
بالصلاة بقوله : (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ، وبين النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك بقوله : [صلوا كما رأيتموني أصلي] (٩٠) وبين هذا الفعل بفعله ،
حيث صلى أمامهم ، وصلى بهم ، فاذا صلى بهم بكيفية خاصة حينئذ ، وورد عنه
انه صلى صلاة أخرى تخالف تلك الكيفية فانه يتحقق بينهما التعارض أيضا
كما في الصلاة المفروضة بقيام وركوع وسجدين ، وصلى في الخسوف والكسوف
بقراءة طويلة ، ثم ركوع ثم قيام ثم ركوع ثم سجدين : أي كل ركعة بقيامين
وقراءتين وركوعين ، وسجدين ، مع رواية أنه صلى الله عليه وسلم صلاهما
بقراءة واحدة ، وركوع واحد ، وسجدين ، فحصل التعارض بينهما ، فمنهم :
من رجح بالسند الرواية الأولى ، ومنهم : من رجح الرواية الثانية كما
تقدم (٩١) .

وكذلك انه صلى الله عليه وسلم أمر هو وامته بالحج بقوله تعالى : (والله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) (٩٢) ، ثم قال صلى الله عليه

(٨٩) البرهان لامام الحرمين لوحة ١٣٩ ، وراجع في الحديثين شرح نيل
الأوطار للشوكانى ١٩٢/٣ - ١٩٦ . وشرح فتح الباري لابن حجر
العسقلانى ٣١٣/٢ ، و ٣٥٨ . وسنن ابن ماجة ٣٩٢/١ - ٣٩٣ .
(٩٠) الحديث رواه البخارى من حديث مالك بن الحويرث . راجع : (شرح
الامام النووي على صحيح مسلم ٦/٣) .
(٩١) راجع : ٢٧٧-٢٧٨ .
(٩٢) سورة آل عمران ٩٧/٣ .

وسلم : [خذوا عني مناسككم] (٩٣) ثم حج امامهم . واعتمر . وشاهدتهما
الصحابة فان مثل ذلك الفعل يدل على التكرار طوال الدهر . فان وجد اختلاف
فعل آخر له قبل ذلك أو بعده ، فيتحقق التعارض . ويدفع التعارض كغيرهما
من المتعارضين اما على جواز الوجهين والكيفيتين . أو على نسخ المتأخر منهما
للمتقدم الى غير ذلك ، والله أعلم .

(٩٣) هذا الحديث رواه الامام أحمد . ومسلم . والنسائي . وابن ماجه
وغيرهم ، ولفظ النسائي عن جابر بن عبد الله ، قال : (رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمره . وهو على بعيره . وهو يقول :
[يا أيها الناس خذوا عني مناسككم ، فاني لا أدري لعلي لا أحج بعد
عامي هذا]) . ولفظ مسلم : (لتأخذوا مناسككم فاني لا أدري
الحديث) .

راجع : [تخريج أحاديث منهاج الوصول ص ٨٧ - (خ) .
وصحيح مسلم ٧٩/٤ . وسنن النسائي ٢١٩/٥ . ونيل الأوطار مع
منتقى الأخبار ٧٠/٥ - ٧٢ . والفتح الكبير للسيوطي ٣٨٧/٣ .



المبحث الثالث

« ترجيح أحد المتعارضين بالحكم »



كما ان أحد الحديثين يترجع على الآخر بكون سنده أقوى من الآخر .
وبكون راويه أحفظ ، واضبط من راوي معارضه - كذلك يرجح الحديث
المتعارض على معارضه بسبب الحكم ، فقد يكون حكم أحدهما أخف . أو يكون
دارئاً للحدود ، أو غيرهما .

والترجيح من حيث الحكم يكون بأمور وأهمها ما يلي :

(الوجه الأول) الترجيح بالاحوط :

إذا تعارض خبران ، وحكم أحدهما أحوط من الآخر ، أو أقرب الى الاحتياط
فانه يرجح ذلك على معارضه الذي ليس كذلك ، ويدخل تحت هذا صور ،
منها ما يلي :

(الصورة الأولى) ترجيح دليل حكمه حرمة شيء على ما يفيد الإباحة :

فاذا تعارض دليلان أحدهما يفيد حرمة شيء أو فعل ، والآخر يفيد أنه
مباح ففي ترجيح أحدهما اختلف الأصوليون الى المذاهب الآتية :

١ - ذهب الجمهور من الأصوليين والفقهاء وغيرهم الى ترجيح ما يفيد
الحرمة ، وهو مذهب الامام أحمد ، والكرخي ، والرازي ، وابن
الحاجب ، وصححه أبو اسحاق الشيرازي ، وابن السبكي ، وغيرهم
- أولا - لان العمل بمقتضى الحظر (الحرام) أحوط ، لان ملابسة
الحرام توقع في الاثم بخلاف ملابسة المباح ، فلا توجب ذلك ،
و - ثانيا - لأن تقديم المباح على الحرمة يفيد ايضاح الواضح ، لأن
الأصل في الأشياء الإباحة ، فهذا الدليل لم يقد شيئا جديدا . بل
أفاد نفس ما أفادته الإباحة الأصلية ، فالمصير الى خلافه - وهو تقديم

المفيد للخطر - أولى ، لقاعدة تقديم التأسيس على التأكيد (١) ، و - ثالثا - بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (ما اجتمع الحلال والحرام الا وغلب الحرام الحلال) (٢) - ورابعا - بما قال صلى الله عليه وسلم : (دع ما يريبك الى ما لا يريبك) (٣) .

ب - وذهبت جماعة أخرى من الأصوليين الى تقديم الخبر المفيد للإباحة ، وحكى الشيخ أبو اسحاق وجها آخر ، وتمسكوا بأن الخبر المبيح يفيد تخيير المكلف ، وفيه مصلحة له ، فيقدم ذلك لئلا يؤدي الى فوات تلك المصلحة منه ، فيقع في الحرج المدفوع عنه بالنص القطعي .

ج - وذهبت فرقة ثالثة الى انها متساويان ، واليه ذهب الامام الغزالي ، وعيسى بن أبان ، وأبو هاشم ، والظاهرية ، ومنهم : ابن حزم وتمسكوا بأنهما حكمان شرعيان يستوي فيهما صدق الراوي ، وان تحريم المباح

(١) اللمع ص ٤٨ ، وشرح المحلي على جمع الجوامع مع الآيات البينات ٢٢٣/٤ ، وشرح المختصر مع حاشية التفتازاني ٢١٤/٢ - ٢١٥ ، والتقرير والتحجير ٢١/٣ ، والاعتبار للحازمي ص ١٤ ، وشرحي الابهاج والأسنوي ١٥٨/٣ ، والبدخشي ١٧٨/٣ - ١٧٩ ، والتلويح مع التوضيح ١٠٩/٢ ، وروضة الناظر للمقدسي ص ٢٠٩ ، وارشاد الفحول للشوكاني ص ٢٧٩ .

(٢) هذا الحديث قال ابن السبكي : وهو حديث لا أعرفه ، وقال الحافظ العراقي : لم أجد له أصلا ، راجع : (شرح الابهاج ١٥٨/٣ ، وتخريج أحاديث المنهاج لوحة ١٩ ، ومجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي العدد الثاني ص ٣٠٧ ، وتمييز الطيب من الخبيث لابن ديبع الشيباني ص ١٣٩ قال : ورواه البيهقي عن ابن مسعود ، وفي سنده ضعف وانقطاع ، وأسنى المطالب ص ١٨٣ ، وفيه : رواه البيهقي ، وضعفه وفي كلام بعضهم : لا أصل له) .

(٣) شرح طلعة الشمس على الألفية المسماة بشمس الأصول لعبدالله بن حميد السالمي الزيدي ٢٠٥/٢ ، ويقول في الفيته :

وما أتى من جانب الحكم فما
دل على التحريم فليقدم
وقدم من جاء بالوجوب
على الذي قد جاء بالمندوب

كتحليل المحرم ، فلا يرجع أحدهما على الآخر (٤) .

والراجع - والله أعلم - هو ما ذهب اليه أصحاب المذهب الاول ، لان الغالب ان الحظر لدفع المفسدة ، والاباحة أقصى ما فيها جلب المصلحة ، ودفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، بدليل أنه يجب دفع كل مفسدة ، ولا يجب جلب كل مصلحة ، كما وان اهتمام العقلاء بدفع المفسدة أكثر من اهتمامهم بجلب المصلحة ، ومن ناحية أخرى فان الحديث - وان كان سنده غير ثابت - أخذ العلماء بمقتضاه ، فقد رجحوا جانب التحريم على جانب الاباحة في كثير من المسائل الفقهية ، منها : أنه لو اختلطت محرمة بأجنبيات محصورات فلا يجوز للرجل ان يزوجهن ، أو يزوج واحدة منهن ترجيحاً لجانب الخزمة على جانب الاباحة ، ولو اشتبه عليه ماء طاهر بنجس فلا يجوز التطهير بشيء منهما ترجيحاً لجانب النجس الحرام استعماله على الطاهر المباح استعماله ، ومنها : لو طلق احدى زوجاته - مثلاً - يحرم عليه القربان لاحديها (٥) .

من أمثلة ذلك : الاحاديث الدالة على حرمة الصلاة في الأوقات المنهية عنها مع الاحاديث الدالة على جواز بعض أنواع الصلاة فيها ، كتحية المسجد ، وسنة الوضوء ونحوهما ، فانه ترجح الاحاديث الدالة على تحريم الصلاة فيها بمقتضى هذه القاعدة ، ولهذا ذهب الحنفية ، وجماعة أخرى الى تقديمها

(٤) طلعة الشمس ٢/٢٠٥ ، واحكام الأحكام للآمدي ٤/٢٢٦ ، وشرحي الأسنوي والبدخشي ٣/١٥٨ وشرح مختصر المنتهى ٢/٣١٩ ، واللمع ص ٤٨ .

(٥) شرح الابهاج ٣/١٥٨ ، ومقدمة الذخيرة ١/١٥٠ والمجموع للنووي ١/٥٣ وقواعد الأحكام لعز بن عبد السلام ١/٥٥ - ٥٧ ، ومثل أيضاً بالمقبرة القديمة ، فالأصل في أرضها الطهارة لقوله صلى الله عليه وسلم : « وجعلت لي الأرض طهوراً ، ومسجداً » . فتباح الصلاة عليها ، والظاهر تنجس أرضها ، لأن المقبرة نجسة ، فتحرم الصلاة فيها ، للنهي الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها فترجح لهذه القاعدة .

على مخالفتها ، وامتناع الصلاة مطلقا فيها (٦) .

ومن أمثلة ذلك أيضا ، الحديثان المتعارضان المتقدمان الواردان في انكاح النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة في الحل ، أو في الاحرام ، المفيدة الرواية الاولى منهما حل الانكاح في الاحرام بالحج لانه صلى الله عليه وسلم فعله وفعله (ص) يفيد جواز الفعل ، والرواية الثانية منهما المؤيدة بحديث « لا ينكح المحرم ولا ينكح » عدم جواز ذلك ، وترجع الاخيرة بأنها تفيد حكم التحريم ، وهي مقدمة على الرواية التي تفيد الجواز ، لأنه أحوط ولأن مفسدة الحرمة أكثر ، وأشد من مفسدة الاباحة فتكون أولى بالاحتراز عنه (٧) .

مثال آخر : قوله -ص- : (ما أسكر كثيره ، فقليله حرام) المفيد حرمة النبيذ وما هو مثله (٨) مع ما ورد انه (صلى الله عليه وسلم ، سئل عن النبيذ ، حلال أو حرام ؟ فقال صلى الله عليه وسلم (انه حلال) ، وغيره من الأحاديث الواردة المفيدة لحل النبيذ (٩) فترجح الروايات والأدلة التي تفيد حرمة ما ذكرنا ، وذلك لثلا يقع الانسان في المحرم ، وللاحتياط في أمور الدين (١٠) .

مثال آخر : ما ورد في تحريم الضبع مع ما ورد في حله فترجح الرواية

(٦) أدلة التشريع المتعارضة ص ١٠٠ - ١٠٤ .

(٧) التقرير والتحجير ٢٢/٣ .

(٨) تقدم تخريج الحديث .

(٩) قال ابن السبكي : رواه الدارقطني بسنده . راجع : (نصب الراية

٣٤٩/٣ - ٣٥١ وسنن الدارقطني ٥٣٥/٢ - ٥٣٨ ، وفتح التقدير لابن

الهمام ١٨١/٤ - ١٨٥ ، وشرح الابهاج على المنهاج ١٥٨/٣) .

(١٠) الابهاج ١٥٨/٣ وشرح تنقيح الفصول ص ٤١٨ .

الدالة على تحريمه لما تقدم آنفاً (١١) .

مثال آخر : الأحاديث التي تُفيد نقض الوضوء بمس الفرج أو لمس المرأة فإنها متعارضة مع الأحاديث التي تُفيد عدم النقض بذلك فإنه ترجح أدلة الطرف الأول . المفيدة لحرمة الصلاة مع وقوع ما ذكر على الطرف الثاني المفيد لعدم النقض بذلك ، وجواز الصلاة معهما للاحتياط في أمر الدين لا سيما - العبادات - (١٢) .

(الصورة الثانية) ترجيح المحرم على ما يفيد النذب :

وكذلك يرجح الدليل المفيد لحرمة شيء على الدليل المفيد لندبه ، عند تعارضهما وتساويهما في غير ذلك لنفس ما تقدم من أن الدليل المفيد لندب شيء أو إباحته غالباً لوجود مصلحة فيه ، والدليل المفيد لحرمة إنما هو لوجود مفسدة فيه ، ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة .

ويمكن التمثيل بما تقدم من أحاديث النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة ، المفيدة لتحريمها فيها مع قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين » . المفيد لندب . واستحباب صلاة تحية

(١١) حديث (نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور) رواه الإمام مسلم ، وأصحاب السنن الأربعة ، والإمام أحمد ، وغيرهم . وبغير المقطع الثاني رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عباس . وحديث حل ذلك روي عن جابر بن عبد الله أنه سئل عن الضبع ، أصيد هو ؟ فقال نعم ، فقال : أشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال نعم ، راجع : (أدلة التشريع المتعارضة ص ١٠٤ ونيل الأوطار ١٢٠/٨ - ١٢٨ ، ونصب الراية ١٩٢/٤ - ١٩٨) .

(١٢) نيل الأوطار ٢١٤/١ - ٢١٩ ، وبداية المجتهد ٣٨/١ - ٤١ ، والجزء الأول عندنا ص ٢٧١ .

المسجد عند دخوله ولو في هذه الأوقات ، فيتعارضان ، ويرجع الأول ، بأنه يفيد حرمة الصلاة فيها لما فيه من الاحتياط (١٣) .

(الصورة الثالثة) ترجيح الدليل المفيد للتحريم على الدليل المفيد للإيجاب :

ويرجع الدليل المفيد لتحريم شيء أو عمل ، على ما يفيد إيجاب شيء أو عمل وهذا ما ذهب إليه الآمدي وابن الحاجب ، والامام الغزالي وغيرهم ، وذهب جماعة من الأصوليين ، ومنهم الامام الرازي ، وأتباعه ، والبيضاوي ، وبعض الحنابلة وغيرهم الى أنهما متساويان ، لا يرجح أحدهما على الآخر ، وحجتهم ان كلا منهما حكم شرعي لا مزية له على الآخر ، اذ لو عمل بموجب الامر - مثلا - المفيد إيجاب شيء وترك مقتضى الدليل المحرم لوقع المكلف في الاثم ، لأنه كما يقتضي الدليل الموجب فعله يفيد الدليل المقتضى تحريمه ترك ذلك العمل - مثلا - وكذلك العكس : أي لو ترك مقتضى الدليل الموجب فعله لاجل الدليل المحرم لوقع في المحذور (١٤) .

واستدل أصحاب المذهب الأول بعدة أدلة منها ما يلي :

(الأول) ما تقدم من أن الغالب أن التحريم لدفع المفسدة ، والموجب انما أوجب لمصلحة فيه واهتمام الشارع بدرء المفسد أكثر من جلب المصلحة ، فحيث يكون درء المفسد متحققا بالأخذ بموجب الدليل المحرم ، كان المحرم مقدما على الموجب ، بدليل ان من رأى مصلحة في فعل يتركه اذا تعارضه مفسدة مثلها (١٥) .

(الثاني) ان امتثال الدليل المقتضى للتحريم أيسر ، وافضلؤه الى

(١٣) أدلة التشريع المتعارضة ص ١٠٠-١٠٢ .

(١٤) شرحي الأسنوي والأبهاج ١٥٨/٣ ، والمصدر المتقدم ص ١٠٥ .

(١٥) المصدرين المتقدمين ، والأحكام للآمدي ٢٢٧٤ ، والكوكب المنير ص ٤٤٣ .

مقصوده أتم من الدليل المفيد للإيجاب ، لأن المقصود من التحريم يحصل بمجرد الترك ، سواء قصد التجنب عن المحرم أو لا ، بخلاف الواجب ، فكانت الحرمة أولى بالمحافظة عليها وبالتالي يكون أرجح من الموجب (١٦) .

(الثالث) ان مقتضى الحرمة الترك ، ومقتضى الواجب الفعل ، فإذا تساوى ترك الواجب وفعل المحرم في داعية الطبع ، فالترك يكون أسهل وأيسر من الفعل لتضمن الفعل حركة ومشقة وما لا يستدعي الحركة والمشقة أدعى الى النفس بالقبول ، وأوقع لها بالمحافظة عليه (١٧) .

والى هذا الفرق يشير تغيير التعبير من الكسب الى الاكتساب في قوله تعالى : « لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت » (١٨) ، لوجود الفرق بين الكسب ، والاكتساب (١٩) .

(والراجع) هو الرأي الأول ، لما تقدم من الأدلة ، ولأن ما يفيد التحريم غالبا هو النهي ، وما يفيد الوجوب هو الأمر ، وعند تعارض الأمر والنهي يقدم النهي دفعا لما فيه من المفسدة (٢٠) .

ويمكن أن يجاب عن دليل الأولين بأن تساويهما من حيث ذات الأحكام لا ينافي فضل أحدهما وترجيحه من حيث أن يوجد فيه الاحتياط والسهولة ، وتلقي الطبع له بالقبول ، والله أعلم .

-
- (١٦) احكام الأحكام للآمدي ٢٢٧/٤ ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٦٠ .
(١٧) المصدرين السابقين .
(١٨) سورة البقرة ٢/٢٨٥ .
(١٩) تفسير القرطبي ٣/٤٢٤ - ٤٣٠ - ٤٣١ ، وتفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ٢/٢٥٤ - ٢٥٥ ، وكتاب التسهيل ١/٩٨ - ٩٩ .
(٢٠) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٧٩ ، والكوكب المنير ص ٤٣٧ .

من أمثلة ذلك : ما رواه نافع (٢١) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهم ،
انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما الشهر تسع وعشرون ،
فلا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه ، فان غم عليكم فاقسروا
له (٢٢) » .

قال نافع : (فكان عبدالله اذا مضى من شعبان تسع وعشرون يوما
بعث من ينظر ، فان رأى - أي الناظر - الهلال فذاك - أي فهو صائم ، وان
لم يره ، ولم يحل دون منظره سحب ، ولا اقتران ، أصبح مفطرا ، وان
حال دون منظره سحب ، أو اقتران أصبح صائما ، فهذا الحديث يدل على
وجوب صوم يوم الشك ، لان معنى التقدير له : أن يصبح المرء صائما (٢٣) فهو

(٢١) نافع المدني ، أبو عبدالله من أئمة التابعين بالمدينة ، كان علامة في فقه
الدين ، متفقا على رئاسته ، كثير الرواية للحديث ، ديلمي الأصل ،
مجهول النسب ، مولى عبدالله بن عمر (رض) توفي سنة ١١٧ ، أو ١١٨ ،
أو ١١٩ هـ ، راجع : (الاعلام ٣١٩/٨ ، وتقريب التهذيب ٢/٢٩٦ ،
وطبقات بن خياط ص ٢٢٥٦) .

(٢٢) رواه بعده الفاظ وطرق الدارمي ، والشيخان ، وأصحاب السنن ،
ومالك ، واحمد . راجع : (سنن الدارمي ١/٣٣٥ - ٣٣٦ ، ومصابيح
السنة ١/٩٥ ، وسنن أبي دواد ١/٥٤٤ ، وسنن الترمذي ٣/٧٢-٧٤ ،
ولفظه : « لا تصوموا قبل رمضان ، صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته
فان حالت دونه غيابة فأكملوا ثلاثين يوما » ولفظ الشيخين (اذا
رأيتموه فصوموا ، واذا رأيتموه فأفطروا فان غم عليكم فاقدروا له)
وتفسره رواية (فأكملوا العدة ثلاثين) [سبل السلام ٢/١٥٢ وأسنى
المطالب ص ١٢٥ ، واتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة
في نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة ص ١٠٠ وفيه : ورد عن أبي هريرة ،
وابن عباس ، والبراء بن عازب ، وابن عمر ، وجابر بن عبدالله ، وقيس
ابن طلق عن أبيه ، ورجال من الصحابة ، ذكره من المتواترات ونظم
المتناثر ص ٨٦ وقال الكتاني : وصرح الطحاوي في شرح معاني
الآثار بتواتره] .

(٢٣) الأبهج ٣/١٥٩ ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٠٦ :

بهذا يتعارض مع ما ورد عن عمار بن ياسر^(٢٤) : (من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم) (٢٥) لأنه يفيد حرمة صوم يوم الشك . ويرجع الثاني بأنه يقتضى تحريم الصوم ، فهو أولى بالمراعاة ، وإيسر للامتثال ، واقرب الى ميلان الطبع اليه^(٢٦) .

ومن أمثلة ذلك - أيضا - الدليلان المتعارضان اللذان يفيد أحدهما وجوب الزكاة في أموال اليتيم ، والآخر يقتضى تحريم ذلك ، فيرجح الدليل المفيد للتحريم بالاحتياط من التصرف في أموال اليتامى^(٢٧) .

(الصورة الرابعة) ترجيح الحرمة على الكراهة :

إذا تعارض خبران أحدهما يفيد تحريم شيء والآخر يفيد كراهته ، فإنه يقدم الأول ، لأنه أحوط ولأن مفسدة الحرمة أشد من مفسدة الكراهة ،

(٢٤) هو : عمار بن ياسر بن مالك من بني ثعلبة ، كان من السابقين الأولين هو ، وأبوه وكانا ممن يعذب في الاسلام ، هاجر الى المدينة ، وشهد المشاهد كلها ، وفي الحديث : (اقتدوا باللذين بعدي أبي بكر وعمر ، واهتدوا بهدي عمار) و (ان عمارا تقتله الفئة الباغية) وقتل مع علي يوم صفين سنة ٨٧ هـ عن عمر ٩٣ [الاصابة ٥١٢/٢ ، والاستيعاب ٤٧٦/٢ - ٤٨١] .
(٢٥) هذا الحديث رواه الأربعة ، وابنا خزيمة ، وحبان ، وصحاح ، وصححه الدارقطني ، وقال : رواه كلهم ثقات ، ورواه الحاكم على شرط الشيخين ، ورواه البيهقي وعند الدارمي بإسناده عن صلة قال : (كنا عند عمار بن ياسر فأنى بشاة مصلية فقال : [كلوا] فتنحى بعض القوم ، وقال : اني صائم ، فقال عمار بن ياسر : (من صام يوم الشك .. الحديث) راجع : (سنن الدارمي ٣٣٥/١ ، وسنن أبي داود ٥٤٥/١ ، ومصابيح السنة ٩٥/١ ، وسبل السلام ١٥١/٢ - ١٥٢ ، وسنن الترمذي ٧٠/٢ ، وقال : حديث صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بعدهم من التابعين ، وبه يقول سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وعبدالله بن المبارك ، وإشاق ، وإسحاق ، وأحمد ، واسحاق ، كرهوا ان يصوم اليوم الذي يشك فيه) .

(٢٦) شرح الابهاج على المنهاج ١٥٩/٣ .

(٢٧) المصدر السابق .

وَكذلك اذا تعارض احتمالان في دليل وأخذ احتمال حملهُ على التحريم .
واحتمال حملهُ على الكراهة ، فانه يقدم الاحتمال الأول لما قلنا (٢٨) .
ويمكن التمثيل بما تقدم من الاحاديث التي ورد فيها نهي النبي صلى
الله عليه وسلم عن الصلاة في الأوقات الثلاثة ، فانه يمكن حملها على الكراهة ،
ويمكن حملها على التحريم ، والثاني أولى لما فيه من الاحتياط ، ومن التحرز عن
مفسدة التحريم .

(الصورة الخامسة) ترجيح الوجوب على ما سوى الحرمة :

اذا تعارض حديثان متساويان من جميع الجوانب الا ان أحدهما يفيد
ايجاب شيء والآخر يفيد اباحته ، أو كراهته ، أو نديه ، فانه يرجح
الحديث المفيد ايجابه على غيره للاحتياط ، ولأن الواجب تركه يستحق
العقاب ، بخلاف الأنواع الباقية .
من امثلة ذلك ، ما يلي :

(الأول) ما تقدم من الحديثين المتعارضين حول حكم صلاة الوتر
المفيد أحدهما كونها واجبة ، والآخر كونها مستحبة ، فانه يقدم الأول
بمقتضى هذه القاعدة ، كما ذهب اليه الحنفية وبعض المحدثين ، الا أن
الجمهور لم يأخذوا بذلك لأمور ، منها : ان ما يفيد كونها مندوبا اليها أقوى
سندا ، وتقديم الواجب على غيره انما يكون عند تساوي سنديهما ومنها :
ما ثبت بالضرورة عدم وجوب صلاة سوى الصلوات الخمس ، الى غير
ذلك (٢٩) .

(الثاني) الاحاديث المتعارضة في غسل الجمعة حيث يفيد بعضها ان

(٢٨) التقرير والتحجير ٢٢/٣ .

(٢٩) راجع شرح الكنز للزيلعي مع حاشية الشلبي ١٦٨/١ - ١٦٩ .

غسل الجمعة واجب ، وبمضها يفيد انه مندوب ، ومستحب (٣٠) فيرجح الحديث المفيد لكونه واجبا للاحتياط بمقتضى هذه القاعدة ولأن فعل الشئ ان لم يكن واجبا - مباحا كان أو مندوبا - لا يؤدي الى ضرر ، بل يؤدي الى الثواب ان كان مندوبا كما هو الحال في مثالنا ، لكن ترك الواجب يؤدي الى العقاب ، والاخذ بما لا يؤدي الى العقاب ، وذلك يكون بالذهاب الى القول بوجوبه وحمله على ذلك وتقديمه على خلافه أولى ، وهذا يؤكد مذهب الحنفية والمحدثين الذين ذهبوا الى القول بوجوب غسل يوم الجمعة ولكن الامام الشافعي (رضي الله عنه) لم يذهب الى وجوبه ، بل قال باستحبابه لادلة اخرى منها : ترك سيدنا عثمان بن عفان الغسل يوم الجمعة بمحضر من الصحابة ، ومع تذكير عمر بن الخطاب له ، وعدم انكار أحد عليه (٣١) ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » (٣٢) .

(٣٠) الحديث المفيد لغسل يوم الجمعة رواه الستة الا الترمذي ، والبيهقي ، والامام أحمد ، والدارمي ، والدارقطني ، والطحاوي ، والحاكم ، وغيرهم ، راجع : [سنن الدارمي ٢٩٥/١ ، والرسالة للامام الشافعي بتحقيق أحمد محمد شاكر ص ٣٠٢-٣٠٦ ، وشرح الكنز للزيلعي مع حاشية الشلبي ١٧/١ - ١٨] .

(٣١) سنن الدارمي ٣٠٠/١ ، والرسالة ص ٣٠٢ - ٣٠٦ ، ونيل الأوطار ٢٧٢/١ - ٢٧٨) .

(٣٢) المصدر الأول ، والمصدر الثاني ص ٣٠٤ - ٣٠٥ والمصدر الثالث ص ٢٧٦ ، وقال المحقق أحمد محمد شاكر بصدد ذلك - هو من حديث سمرة بن جندب رواه الامام أحمد ، والنسائي ، والترمذي - وحسنه - وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وروي بعدة طرق ، واشهرها رواية الحسن بن سمرة ، وله علتان : (احدهما) انه من عننة الحسن (والاخرى) اختلف عليه فيه ، وروي ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث عبدالرحمن بن سمرة ، والبخاري من حديث أبي سعيد ، وابن عدي من حديث جابر ، وكلها ضعيفة ، ولفظ الحديث - كما في الرسالة -

قال الامام الشافعي - بعد ذكر حديث عثمان - فلما حفظ عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل ، ثم ذكر عمر لعثمان امر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ، وعلم عثمان ذلك ، فلو ذهب على متوهم ان عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة لنسيانه ، فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ، ولما لم يأمر عمر بالخروج للغسل ، دل ذلك على أنهما قد علما أن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل على الاختيار ، لا على أن لا يجزي غيره . لان عمر لم يكن ليدع أمره بالغسل ولا عثمان أمره بالغسل اذ علمنا انه ذاكر لترك الغسل ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل - الا والغسل كما وصفنا - على الاختيار (٣٣) .

وقال محقق الرسالة (أحمد محمد شاكر) رحمه الله ، مناقشا له (رضي الله عنه) في ذلك : [وقد سلك الشافعي - رضي الله عنه - في وجوب غسل الجمعة مسك التأويل للنص الصريح بدون سبب ، أو دليل ، ولم ينفرد بهذا ٠٠٠٠ ونقل عن جمع أنهم ذهبوا الى مثل ما ذهب الشافعي رضي الله عنه ، كما نقل عن جمع أنهم ردوا على هذا المسلك (٣٤) ثم قال - والحق الذي نذهب اليه ونرضاه ان غسل يوم الجمعة واجب حتم ، وانه واجب لليوم

(دخل رجل الى المسجد - وفي رواية التصريح بأن الداخل عثمان بن عفان - يوم الجمعة - وعمر بن الخطاب يخطب ، فقال عمر : أية ساعة هذه ؟ فقال : يا أمير المؤمنين انقلبت من السوق ، فسمعت النداء فما زدت على ان توضأت ، فقال عمر : الوضوء أيضا ، وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل) .

(٣٣) الرسالة ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٣٤) بين الخطين ليس من كلامه ، فانه نقل عن الزرقاني عن ابن عبد البر قال : ليس المراد انه واجب فرضا ، بل هو مؤول : أي واجب في السنة ، أو في المروءة ، أو في الاخلاق الجميلة كما تقول العرب : وجب حقه ، وسئل الامام مالك عنه فقال : هو حسن ليس بواجب ونقل عن السيوطي نحوه . وعن ابن قتيبة كذلك ، ثم نقل عن الخطابي في

والاجتماع . لا وجوب الطهارة للصلاة . فمن تركه فقد قصر فيما وجب عليه . ولكن صلاته صحيحة اذا كان طاهرا - وبهذا يجاب عما قاله الشافعي وغيره من ان عمر . وعثمان . لو علما ان الامر للوجوب . لترك عثمان الصلاة للفعل . ولأمره عمر بالخروج للفعل لأن موضع الخطأ في هذا القول الظن بأن الوجوب يستدعي ان هذا الفعل شرط في صحة الصلاة . ولا دليل عليه بل الأدلة تنفيه . فالوجوب ثابت . والشرطية ليست ثابتة . وبذلك نأخذ بالحديثين كليهما . ولا نرد أحدهما للآخر . ولا نؤوله وايضا فان الأصل في الأمر أنه للوجوب . ولا يصرف عنه الى الندب الا بدليل . وقد ورد الأمر بالفعل صريحا . ثم تأيد في معنى الوجوب بمرور النص الصريح الصحيح بأن غسل يوم الجمعة واجب ومثل هذا الذي هو قطعي الدلالة . ولا يحتمل التأويل لا يجوز أن يؤول لأدلة أخرى بل تؤول الأدلة الأخرى - ان كان في ظاهرها المعارضة له - ثم قال : - وهذا بين لا يحتاج الى بيان (٣٥) .

ويمكن أن نلخص ما ادعاه في هذا الكلام بعدة نقاط ، أهمها ما يلي :

(الأولى) ان حديث غسل الجمعة نص في وجوبه . بل هو نص صريح قطعي الدلالة على الوجوب .

(الثانية) ان الامام الشافعي . ومن يرى مثل رأيه سلكوا مسلك التأويل للنص الصريح القطعي بدون سبب أو دليل . ومثل ذلك باطل وخطأ .

معالم السنن مثل ذلك أيضا . ونقل عن أبي دقيق العيد انه رد ذلك بأبلغ رد ، وضعفه أشد تضعيف . وكذلك رده ابن حزم في المحلى راجع : [هامش الرسالة ص ٣٠٦ - ٣٠٧ . والمحلى ١٩/٢ . ومعالم السنن للخطابي ١٠٦/١ . وشرح عمدة الأحكام ١٠٩/٢ - ١١١ . وشرح الزرقاني على الموطأ] .

(٣٥) هامش الرسالة ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

القطعي : ما لا يحتمل غيره مطلقا . أو احتمالا ناشئا عن دليل ولفظ . (وجب) له احتمال آخر لغة وشرعا . وليس قطعيا فيما ادعاه لا لغة ولا شرعا أما لغة . فانه يأتي بمعان أخر ٣٧ . وأما اصطلاحا : فقد ورد عن فطاحل العلماء خلاف ذلك ، كالامام مالك . وابن عبد البر وابن قتيبة . والامام الشافعي . فحملوه على معنى أنه مستحب قريب من الواجب . وفهم الشافعي وأمثاله أقرب الى الصواب ، فهم أقرب الى عصر النبي -ص- منه لا سيما هو قوله حجة في اللغة على غيره ، فحمله على ذلك فهم صحيح ودقيق .

وحينما لم يشب كون لفظ الواجب قطعي الدلالة يجوز تأويله لاجل معارضة دليل آخر له . بل ربما لنا أن نقول : ان الاحاديث المعارضة له أقرب الى القطعية منه . لانه قطعيا لا يمكن للنبي أن يقرر خلاف الواجب بمعناه المشهور ويقول : (من توضأ يوم الجمعة - أي ولم يغتسل - فيها ونعمت - . فتقرير النبي صلى الله عليه وسلم دليل على أنه لا يراد بهذا اللفظ (غسل يوم الجمعة واجب) معناه الظاهر وهو : ما يثاب على فعله . ويعاقب على تركه ، بل المراد المعنى المجازي المرجوح ، وهو : ما يثاب على فعله . ولا يعاقب على تركه . لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر ترك شيء فيه عقاب . اذاً فان لتأويله سببا ، وهو محاولة التوفيق بين المتعارضين وهو السبب الرئيسي لاكثر تأويلات العلماء للنصوص الشرعية ، وقرينة وهي قوله : (فيها دنعمت ،) فهو قرينة قاطعة على حمل لفظ الوجوب على معناه المرجوح - وثانيا - ما رواه الامام الشافعي ، وغيره عن عائشة الصديقة (رضي الله عنها) قالت : (كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يروحون بهيئاتهم . فقليل لهم :

(٣٧) يراجع الرسالة ص ٣٠٦-٣٠٧ . ولسان العرب مادة (وجب) .

: (لو اغتسلتم) (٣٨) وعمل الصحابي من غير انكار لاحد لا سيما ان كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم دليل على مشروعيته وعلى عدم كونه منكرا . وكلمة (لو اغتسلتم) لا تدل على الانكار ، وانما تشير الى الافضلية . لانها تفيد الترجي .

وثالثا - احاديث ذكر الغسل فيها مع المستحبات منها : قوله صلى الله عليه وسلم : (من اغتسل يوم الجمعة ، ومس من طيب ان كان عنده ، ولبس من احسن ثيابه ، ثم خرج حتى يأتي المسجد ، فيركع ان بدا له ، ولم يؤذ احدا ، ثم انصت حتى يصلي كانت كفارة لما بينها ، وبين الجمعة الاخرى) (٣٩)

- ورابعا - احاديث تدل على انها من الفضائل ، ومن الامور المستحبة والمرغب فيها لاجل كفارة الذنوب ، مقارنا له بالامور المستحبة .
(الوجه الثاني) ترجيح درء الحدود على الموجب لها :

اذا تعارض حديثان أو دليلان ، احدهما يوجب الحد والآخر ينفيه ، بمعنى أن احدهما يثبت الحد على عمل مخصوص كسرقة الاقل من النصاب . او ان الشيء الفلاني داخل في الحد على أحد المتعارضين وغير داخل فيه على ما يفيد معارضه الآخر ، ففي مثل هذا اختلف العلماء الى ثلاثة مذاهب . (الاول) انهما متساويان لا يرجح احدهما على الآخر ، لان كل واحد منهما حكم شرعي لا تسقطه الشبهة ، ولا تؤثر في ثبوته ، لانه يثبت بخبر الآحاد .

(٣٨) الحديث رواه الشيخان ، والامامان : الشافعي ، واحمد ، وغيرهما راجع : الرسالة وهامشها ص ٣٠٦ وفتح الباري بشرح البخاري ٨/٣ - ١١)
(٣٩) رواه الامام احمد ، والطبراني ، قال ابن حجر : ورجاله ثقات (مجمع الزوائد ١٧١/٢) .

وجه الاستدلال ، والاستثناس ان الحديث ذكر الغسل مع الطيب ولبس الثياب وهما ليسا بفرضين وكذا الغسل بدليل القران ، وهو ان لم يكن قطعيا فلا اقل من جواز الاستثناس به .

والقياس ، مع وجود الشبهة في كل منهما • (الثاني) انه يقدم الموجب للحد على نافيهِ واليه ذهب جماعة من المتكلمين ، لان الموجب له فائدته التأسيس وتشريع حكم جديد لا تفيدهِ البراءة الاصلية ، والنافي يفيد تأكيد ما تفيدهِ البراءة الاصلية ، والتأسيس أولى من التأكيد (٤٠) •

(الثالث) وهو مذهب الجمهور - تقديم الحديث النافي للحد على الموجب له ، نقل ذلك ابن أمير الحاج عن نصر الشافعي ، واليه ذهب الآمدي ، وابن الحاجب ، والبيضاوي ، وغيرهم • واستدلوا على ما ذهبوا اليه بعدة أدلة ، أهمها ما يلي :-

(الدليل الاول) ان نفي الحد يسر ، ورفع للحرَج ، الموافق للآيات والاحاديث الكثيرة التي تدل على ان الدين يسر ، وعلى ان العسر ، أو الحرَج مدفوع عنا منها ما يلي :-

آ - قوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ، ولا يريد بكم العسر » (٤١)
ب - قوله تعالى : « يريد الله أن يخفف عنكم ، وخلق الانسان ضعيفا » (٤٢)

ج - قوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » • (٤٣)
د - قوله صلى الله عليه وسلم « يسروا ، ولا تعسروا ، وبشروا ،

(٤٠) الاعتبار للحازمي ص ١٤-١٥ ، والاحكام للآمدي ٢٣٥/٤ ، وانظر شرح المحلي على جمع الجوامع ، مع شرحه الموسوم الآيات البينات ٢٢٣/٤ ، والتقرير والتحجير ٢٤/٣ •
(٤١) سورة البقرة ١٨٥/٢ •
(٤٢) سورة النساء ٢٨/٤ •
(٤٣) سورة الحج ٧٨/٢٢ ، ١٤٨/٥-١٤٩ ، وتفسير القرطبي ٩٩/١٢-١٠٠ •

ولا تنفروا » . (٤٤)

هـ - ما ورد عن عائشة رضي الله عنها (انه صلى الله عليه وسلم
ما خير بين أمرين الا واختار ايسرهما ما لم يكن اثما) (٤٥)
(الدليل الثاني) ان الحد فيه ضرر ، والضرر يزال ، لقوله صلى الله
عليه وسلم (لا ضرر ، ولا ضرار في الاسلام) المتقدم الكلام عليه .
(الدليل الثالث) ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال :
« ادرؤا الحدود بالشبهات وفي رواية - ادرؤا الحدود عن المسلمين
ما استطعتم » (٤٦)

(٤٤) هذا الحديث رواه الامام احمد في مسنده ، والشيخان في صحيحهما ،
والنسائي في سننه ورواه السيوطي ، ورمز الى صحته ، وورد عن
ابي هريرة فيما رواه البيهقي (الدين يسر ، ولن يغالب الدين أحد
الا غلبه) الجامع الصغير ١٨/٢ ، ٢٠٥-٢٠٦ ، وتفسير القرطبي ٣٠١/٢ ،
١٢٠/١٢ ، و٨٠/٧ ، ٣٠٠ ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال : (دين الله يسر) وتمييز الطيب من الخبيث ص ١٩٥ ، وقال :
متفق عليه من حديث أنس باللفظ المذكور اعلاه مرفوعا .
(٤٥) رواه الترمذي في الشمائل المحمدية من حديث طويل عن عائشة
الصديقة (رضي الله عنها) قالت : (ما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم منتصرا من مظلمة ظلمها قط ما لم ينتهك من محارم الله
شيء ، فاذا انتهك من محارم الله شيء كان من اشداهم في ذلك غضبا ،
وما خير بين أمرين الا واختار ايسرهما ما لم يكن اثما) . راجع
(الشمائل المحمدية بحاشية الباجوري ص ٢٠١-٢٠٢ ، والوفا بأحوال
المصطفى لابن الجوزي ٤٢٠/٢) .

(٤٦) قال ابي السبكي : هذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف الا في مسند
ابي حنيفة لابي محمد البخاري ، ورواه بالرواية الثانية الترمذي ، ثم
صحح انه موقوف وقال العراقي معلقا على الرواية الاولى : - رواها
ابن عدي في جمعه لحديث مصر والجزيرة من حديث ابن عباس ، وفي
مسنده ابن ابي لهيعة وقد رواها الترمذي ، والحاكم دون قوله
(بالشبهات) من حديث عائشة ، وضعف الترمذي رفعه ، راجع .
(سنن ابن ماجة ٨٥٠/٢ ، والجامع الصغير ١٤٤/١ ، وهامشه كنوز
الحقايق للمناوي ص ١٣ ، والابهاج بشرح المنهاج ١٦٠/٣ ، وتخريج
أحاديث المنهاج لوحة ١٩ ، وبغير هذا اللفظ راجع الترمذي ٤٣٨-٤٣٩ ،
وافتح الكبير ٢٦١/١ . وتمييز الطيب من الخبيث ص ١٠)

وجه الاستدلال : ان الدين يسر . واليسر في ترك الحد ، وان الحرج مدفوع وان الحرج في وجوب الحد لا في نفيه . فالحد مدفوع ، فيثبت نفي الحد ، وان الحد فيه ضرر ، وان الضرر مزال . فالحد مزال ، فثبت نفي الحد ، وان الحد تدفع ، وتزال بالشبهات ، والحديث المعارض الذي ينفي الحد اقل درجته يورث الشبهة فيدفع الحد بها فيعمل بمقتضى الحديث النافي له .

واعترض على الدليل الاول الذي مفاده الترجيح بأفادته اليسر ، بأنه عند تعارض المحرم ، والمبيح اليسر في المبيح مع أن المحرم هو المرجح فاليسر لا يفيد الترجيح (٤٧) .

(والجواب) ان نظر الشارح هنا الى درء الحدود ، وان من لازم الحظر (الحرمة) العسر ، لانه عقوبة بخلاف الحدود ، لانه قد يحصل المقصود منه بالتارك ولا مشقة فيه .

(الدليل الرابع) ان الخطأ في نفي العقوبة أولى من الخطأ في تحقيقها ، بمعنى ترك اقامة الحد على من يجب عليه الحد . أولى من اقامة الحد على من ليس عليه . لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لان يخطي أحكم في العفو خير من ان يخطي في العقوبة) (٤٨) .

(٤٧) التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢٤/٣ ، واحكام الاحكام للآمدي ٢٣٠/٤ ، ومختصر المنتهى مع شرح العضد عليه ٣١٥/٢ ، والاعتبار ص ١٤-١٥ والفتح الكبير للسيوطي ٦١/١ ، وقال : (رواه الترمذي ، وابن ابي شيبة والحاكم والبهقي) .

(٤٨) الآيات البيّنات ٢٢٣/٤ ، والمصدر السابق الاول . وهذا الحديث جزء من حديث طويل عند الترمذي ، ولفظه (ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان كان له سبيل فخلوا سبيله ، فان الامام ان يخطي في العقوبة الحديث) سنن الترمذي ٤٣٨/٢-٤٣٩ . مجلة البحث العلمي العدد الثاني / ص ٣٠٨ ، والجامع الصغير ١٤/١ ، ومع

(الدليل الخامس) ان ما يعترض على الحد من مبطلات اكثر مما يعترض على درء الحد . فكان أولى . لبعده عن الخلل ، وقربه من المقصود (٤٩) .

والراجع - والله اعلم - هو القول الاخير ، الذي هو تقديم المقتضي لدفع الحدود على المثبت لها . لقوة أدلتهم ، ولان الشبهة تؤثر في درء الحدود وما ذكره الطرفان من الشبه لا يقاوم أدلة هذا الفريق . كما يمكن الاحابة عن شبهتهم بأن تساوي الدليلين ، أو الحكمين من حيث ذاتهما لا ينافي قوة أحدهما من حيث الاحتياط في أمور الدين كما ذهب اليه جماعة من العلماء ، ومنهم الشافعية ، ويمكن التمثيل لذلك بما يلي :-

(الاول) الاحاديث الواردة في انه لا تقطع اليد فيما هو أقل من ربع دينار ، والادلة الدالة على القطع بمطلق السرقة ، أو بما هو أقل من ربع دينار من البيضة ونحوها (٥٠) فإنه بمقتضى هذه القاعدة لا ترجع الروايات والادلة الدالة على انها لا تقطع بسرقة الاقل من ربع دينار ، لانها تفيد نفي الحد عما هو أقل من ذلك ، والطرف الآخر يفيد الحد فيه ، وفيه ضرر وخرج على المكلف . ويدفعان عنه بسقوط الحد عليه (٥١) .

(الثاني) الرواية الدالة على نفي الحد عن السارق في وقت المجاعة

الفيض القدير (٢٢٧/١) . وقال : له طرق كلها ضعيفة ، لكن روى ابن ابي شيبة من حديث ابراهيم النخعي عن عمر قال : (لان أخطيء في ترك الحدود بالشبهات أحب الي من أن أقيمها بالشبهات) ، وكذا أخرجه ابن حزم في الاتصال له بسند صحيح ، وأسنى المطالب ص ٢٤ .

(٤٩) المصدر السابق

(٥٠) احكام السرقة للدكتور احمد الكبيسي ص ١٥١-١٥٢-١٥٨ ، وعندنا

٥٥٧-٥٥٢/١

(٥١) فتح القدير ٢٢٦-٢٣٥ فيما لا قطع فيه ، والمهذب ٢٧٧/٢ ،

وسبل السلام ٢٢/٢

وعلى نفيه عن سارق الثمر والكثير ، ونحو ذلك (٥٢) وعلى السرقة في غير
حرز المثل (٥٣) على الروايات الدالة على ثبوت الحد في كل ذلك فترجح
الروايات الدالة على نفي الحد في كل ما تقدم بمقتضى القاعدة المتقدمة (٥٤) ،

(الثالث) ما تقدم من ثبوت التفريب جزءا من حد الزاني البكر مع
الجلد المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم : [البكر بالبكر جلد مائة
وتفريب عام] (٥٥) ومن نفي كون ذلك حدا ، المفهوم من سكوت آية الجلد
التي هي قوله تعالى : [الزانية ، والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة] (٥٦) ومن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، بعد أن نفي واحدا
والتحق بالروم : [لا أغرب بعده مسلما] (٥٧) كما ذهب إليه الحنفية ،
وقالوا : لو كان التفريب حدا لما كان لعمر (رض) ان ينفي ذلك النفي .

- (٥٢) فتح القدير ٢٢٧/٤ - ٢٢٨ وسنن الدارمي ٩٥/٢ - ٩٦ .
(٥٣) احكام السرقة ص ١٧٤ - ٢٠٤ ، وفتح القدير ٢٣٧/٤ - ٢٣٨ .
والمهذب ٢٧٧/٢ - ٢٨٠ ، وسبل السلام ٢٢/٢ - ٢٣ ، و ٢٦ .
(٥٤) راجع المصادر المتقدمة ، والخلاف في الحرز والنصاب ، ونحوهما .
(٥٥) هذ الحديث رواه الامام أحمد ومسلم ، وابن ماجة ، وابن حجر في
بلوغ المرام ، والسيوطي في الجامع الصغير ، وغيرهم بلفظ
[خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر ٠٠٠ الحديث] ،
(سبل السلام ٤/٤ - ٥ ، والجامع الصغير ٢/٢ - ٣ ، وسنن ابن ماجة
٢/٢ - ٨٥٢ - ٨٥٣ ، ونصب الراية للزيلعي ٣/٣٠ - ٣٣١ ، والمهذب
٢/٢ - ٢٦٦ ، وفتح القدير ٤/١٣٤ - ١٣٦) .
(٥٦) سورة النور ٢/٢٤ .
(٥٧) فتح القدير ٤/١٣٥ ، وفيه وقد غرب عمر رضي الله عنه ، ربعة
بن أمية بن خلف في الشراب الى خيبر فلحق بهرقل فقتل ، فقال
عمر ٠٠٠٠ وشرح الكنز ٣/١٧٤ ، ونصب الراية للزيلعي عن
عبدالرزاق في مصنفه عن معمر عن المسيب عن قال (غرب
عمر ٠٠ الخ) ٣/٣٣١ ، ورواه عن عبدالرزاق عن ابي حنيفة عن
حماد عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود في البكر الذي يزني
بالبكر - [يجلدان مائة ، وينفيان سنة]

لان الحد من سلطة الشارع ليس لاحد التصرف ، والتبديل فيه (٥٨)
فانه يرجع الدليل الدال على نفي الحدية عن التغريب بمقتضى هذه
القاعدة الى غير ذلك مما يفيد أحد المتعارضين وجود حد ، والآخر يفيد كونه
غير حد ، أو كونه غير داخل في الحد (٥٩) .

« الوجه الثالث » ترجيح الخبر الناقل على الخبر المقرر لحكم الاصل :
اذا تعارض خبران موجب احدهما البراءة الاصلية ، وموجب الثاني
النقل عنها ، والاتيان بحكم جديد ، فانه يرجح الثاني على الاول . لوجود
زيادة فيه ولا يوجد مثل ذلك في الآخر ، ولانه يفيد التأسيس ، والجديد الآخر
يفيد التأكيد والتقرير ، والتأسيس أولى من التأكيد (٦٠) .

من امثلة ذلك : الحديثان المتعارضان في نقض الوضوء بمس الانسان
فرجه ، وعدم النقض بذلك اللذان هما قولاه صلى الله عليه وسلم : [من مس
فرجه فليتوضأ ، - و - هل هو الا بضعة منك ؟] فان الحديث الاول يفيد
تأسيس حكم جديد ، وهو : عدم نقض الوضوء بمس الفرج ،
والثاني : يفيد تقرير حكم البراءة الاصلية ، وهو : عدم نقض الوضوء
بذلك فانه يرجح الاول لما تقدم من القاعدة (٦١) هذا ، وقد ذهب الى ذلك
جمهور الاصوليين ، واستدلوا على ذلك بعدة أدلة ، واليك أهمها :-
(الاول) ما اشرنا اليه من ان الخبر الواقع للحكم الاول والناقل عنه
يفيد فائدة جديدة : أي حكما شرعيا جديدا لا يوجد مثله في معارضه ، لان

(٥٨) راجع : فتح القدير ٤/١٣٤-١٣٥ ، وشرح الكنز للزيلعي/
١٧٣-١٧٤ .

(٥٩) راجع المصادر المتقدمة وفتح القدير ٤/١٣٤-١٣٥ ، وشرح الكنز
للزيلعي ٣/١٧٣-١٧٤ ، وسبل السلام ٤/٤-٨ .

(٦٠) شرحي الاسنوي والابهاج ٣/١٥٧-١٥٨ .

(٦١) المصدر المتقدم ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٥٦-١٥٧ .

حكم المبقي يعرف من البراءة الاصلية ، فحديث (من مس ذكره ، أو فرجه) أفاد حكما شرعيا لم يوجد قبله ، وحديث (هل هو الا بضعة منك ؟) لم يأت بحكم جديد ، بل يمكن أن يعرف حكمه الذي هو عدم النقض من البراءة الاصلية ، فلم نستفد منه حكما جديدا (٦٢) .

(واعترض عليه) بأن ترجيح الناقل يجعل المقرر عديم الفائدة ، فيكون لغوا ، واللغو في كلام الشارع باطل ، وكذا ما يؤدي اليه ، وهو ترجيح الخبر الناقل (٦٣)

(والجواب) ان مثل ذلك لا يعتبر عديم الفائدة ، بل فائدته تأكيد لمثل تلك البراءة ، واطمئنان بالنسبة للمكلف ، على أن الخبرين المتقدمين أثبت المحققون تقديم المقرر من حيث التأريخ فلا يعتبر بمثل هذا في مقابلة الواقع (٦٤) .

(الدليل الثاني) أنه لو جعلنا الخبر المقرر مرجحا لكان يؤدي الى تكرار النسخ ، والحكم بتحقيقه مرتين بأن نسخ الحديث الناقل حكم البراءة الاصلية ، والحديث المقرر نسخ حكم الناقل ، أما لو رجحنا الناقل فالنسخ لم يجب الا مرة واحدة ، والاصل عدم النسخ ، وعدم تكرره ، فتكرار النسخ ، خلاف الاصل فهو مرجوح بالنسبة لما ليس فيه تكرار النسخ (٦٥) .

(واعترض على هذا) بأن ازالة حكم البراءة الاصلية ليست بنسخ ، لأن النسخ : رفع حكم شرعي لدليل شرعي متأخر ، والبراءة الاصلية ليست دليلا شرعيا حتى يلزم من ازالة الدليل الشرعي حكمها ما قلتم من النسخ .

(٦٢) المصدرين المتقدمين

(٦٣) المصدر السابق الاخير .

(٦٤) راجع سنن الدارمي ١٥٠/١ صححه الدارقطني ، والطحاوي

والترمذي ، وأحمد ، وابن معين ، والجامع الصغير ١٨٢/٢ .

(٦٥) شرح الاسنوي والابهاج ١٥٧/٣-١٥٨ .

فالقول بأن ترجيح المقرر يؤدي الى ترجيح النسخ ممنوع^(٦٦)
 (والجواب) أنه لا شك في أن القول بتقديم المقرر يؤدي الى كثرة التغير
 والتبديل في الاحكام الشرعية سواء سميت التغير نسخا أو ام تسميه به ،
 ولا يترتب على تسميته بالنسخ وعدمها شيء^(٦٧)

(واعترض ثانيا عليه) بأنه على فرض التسليم بأن تغير حكم علم
 بالبراءة الاصلية لو سمي نسخا - كما يدعيه الجمهور - لكان يلزم نسخ
 الحديث الناقل لحكم ثبت بدليلين : البراءة الاصلية ، وهو الدليل العقلي
 والحديث المقرر ، ومثل ذلك غير جائز ، لان الناقل دليل واحد ، ويشترط
 في النسخ أن لا يكون النسخ أضعف في المنسوخ ، فالقول بنسخ المقرر
 يؤدي الى الباطل ، وما يؤدي الى الباطل باطل ، فالحديث المقرر أولى بالعمل
 به ، وتقديمه على الناقل لذلك .

(والجواب) أن البراءة الاصلية لا يلتفت اليه أصلا عند وجود دليل
 من الكتاب أو السنة ، فمثل هذا يعتبر مجرد تشكيك لا يلتفت اليه^(٦٨) .
 (الدليل الثالث للجمهور) أن حمل الحديث على ما لا يستفاد الا من
 الشرع أولى من حمله على ما يستفاد من العقل أيضا ، فلو قلنا بترجيح
 المبقى على الناقل لكان الحديث واردا حيث لا يحتاج اليه ، لان البراءة
 الاصلية تعلم بالعقل ، بخلاف ما لو جعلنا الناقل متأخرا في الورد ،
 ومرجحا على الحديث المبقى . ومقدما في أخذ الحكم الشرعي منه ، فإنه

(٦٦) المصدرين السابقين ١٤٥/٢-١٤٦ ، وأدلة التشريع المتعارضة
 ص ٣٩ . وشرح المختصر مع حاشية الفتاواني ١٥٨/٢ ، وشرح
 المحلي على جمع الجوامع ٨٨/٢ ، وعندنا ٤٨٨/١-٤٨٩ ؛
 وأصول الفقه لمحمد أبو النور زهير ٢١٣/٤-٢١٤

(٦٧) شرح الاسنوي والابهاج ١٥٧/١ .

(٦٨) شرح الاسنوي مع البدخشي ١٧٨/٣ .

لا يلزم منه ذلك ، بل يقتضي وروده حيث يحتاج اليه العقل ويستفيد الحكم الشرعي منه فكان الحكم بترجيح الناقل أولى لذلك (٦٩) .
ومن ذهب الى ترجيح الناقل على المبقى المحقق القرافي المالكي حيث يقول :

(الناقل عن البراءة الاصلية أرجح ، لانه مقصود بعثة الرسول ، وأما استصحاب حكم العقل فيكفي فيه حكم العقل ، فيقدم المنشئ على المؤكد (٧٠) .
وذهب جماعة من الاصوليين - ومنهم : الامام الرازي ، والبيضاوي ، والحنفية ، وغيرهم الى ترجيح الحديث المقرر على الناقل ، واستدلوا على ذلك بعدة أدلة اهمها : ما يلي (٧١)

(الاول) ان ترجيح الخبر المقرر يستلزم العمل بالخبرين ، فعمل بالخبر الناقل في زمان : أي قبل وجود المقرر ، ثم نسخ ، وبالحديث المقرر الآن وبعد ذلك ، وترجيح الناقل يستلزم العمل به فقط ، فانه في المثال الذي تقدم لو قلنا بتقديم وترجيح الناقل لكان العمل قبل النسخ بالبراءة الاصلية الموافق لها الخبر الموافق ، ثم بعد ذلك عملنا بالخبر الناقل وهو نقض الوضوء بمس الفرج ، لكن لو رجحنا الآن الخبر المقرر وهو حديث (هل هو الا بضعة منك ؟) لكان قد عملنا بالحديث الاول ، فترة ، ثم بعد ذلك نعمل بالحديث المقرر ، فعملنا بالحديثين أولى من العمل بأحدهما ، فيكون العمل بالناقل مرجوحاً (٧٢) .

(واعترض النقشواني) (٧٣) على هذا بأن ما قلتم به ليس صورة النزاع محله ، وانما صورة النزاع هي : أن يكون الثابت عند الجمهور مقتضى

-
- | | |
|------|---|
| (٦٩) | شرح الابهاج ١٥٧/٣ |
| (٧٠) | شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٤-٤٢٥ . |
| (٧١) | أدلة التشريع المتعارضة ص ١٥٦ ، والمصدر السابق . |
| (٧٢) | المصدرين السابقين |
| (٧٣) | لم أعثر على ترجمة النقشواني |

البراءة الاصلية ، ونقل الخبران المقرر والناقل ، فلا يتأتى فيها مثل هذا الاحتجاج لانه على هذا التقرير يلزم تعطيل الخبر الناقل بالكلية ، لعدم وقوع العمل به في شيء من الزمان ، أما المقرر فانه صار الحكم العقلي مستندا له ، فصار حكما شرعيا (٧٤)

والذي نراه والله اعلم هو ترجيح رأي الجمهور من تقديم الناقل وترجيحه على المقرر ، وذلك لقوة أدلتهم ، وكثرتها التي تتعاضد ويسند بعضها بعضا ، كما أن تقديم التأسيس أمروا فقه جمهور العلماء في مختلف الفنون وأمر يتلقاه العقل بالقبول ، اذ قد اشتهر عند الاصوليين والبلاغيين ، ان التأسيس خير من التأكيد (٧٥) كما ان تقليل التغير والتبديل فيه يقويه مرة ثانية ، على أن القول بحمله على ما لا يستفاد الا منه مدفوع بما تقدم عن النقشواني ، وبما تقدم من ان الحكم لا يستفاد من الاستصحاب ولا البراءة الاصلية عند وجود سنة صحيحة ثابتة ، فالاستفادة متحققة على التقديرين (٧٦) .

مثال ذلك : الحديثان المتقدمان (٧٧) : [أفطر الحاجم والمحجوم] .

و [انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم] .

فان الاول ناقل لحكم البراءة الاصلية ، والثاني مقرر لذلك فعند الجمهور يرجح الحديث الاول لما تقدم ، وعند الرازي ومن تبعه يقدم الثاني لما قالوا .

وحاصل ذلك انه لو قدم الحديث الاول لبطل فائدة الحديث الثاني ، لان حكمه مستفاد من البراءة الاصلية فمعناه : لم نعمل في وقت من الاوقات بحديث

(٧٤) شرح الابهاج ١٥٨/٣ .

(٧٥) شرح المطول للتفتازاني مع تلخيص المفتاح ص ١٢١ ، وتلخيص

المفتاح بتعليق محمد هاشم دويدري . وراجع الآيات البينات

مع شرح المحلي ٢٢٣/٤ ، والتقرير والتحجير ٢٤/٣ .

(٧٦) شرح الابهاج لابن السبكي ١٥٨/٣

(٧٧) راجع عندنا ٢٧١/٢

المقرر ، واهمال الحديث خلاف الاصل ، فالراجع العمل بالحديث المقرر ،
لان الاصل في الدليل الاعمال ،

واجاب الجمهور بأن فائدة الحديث والعمل به حاصلان على التقديرين ،
لانه على ما ادعوه ظاهر ، وعلى تقدير ترجيح الناقل ، فقد عمل به في فترة
قبل نسخه ، اذ لولا الفائدة لما سأل النبي الصحابي ، ولما اجابه النبي - ص -
على ذلك ؟ بل لكان جوابه ان ذلك معلوم لا يحتاج الى السؤال فلما أقره
النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك دل على حصول الفائدة ، والله اعلم .

(الوجه الرابع) ترجيح الاخف على الاثقل :

اذا تعارض خبران متساويان من جميع الجوانب الا أن أحدهما يفيد حكما
أخف ، والآخر يفيد حكما أغلظ ، أو أشق ، ففي ترجيح أحدهما على الآخر
ذهب العلماء الى رأيين :-

(الرأي الاول) ترجيح ما يفيد التخفيف على ما يفيد التشديد ،
والتفليظ واليه ذهب صاحب الحاصل ، والبيضاوي ، وغيرهما ،

واستدلوا على ذلك - أولا - بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغفل
عليهم في ابتداء أمره زجرا لهم عن العادات والتقاليد الجاهلية ، ثم بعد ذلك
مال الى التخفيف (٧٨) وثانيا - بأن مبنی الشريعة على التخفيف ، قال تعالى :
[الآن خفف الله عنكم ، وعلم ان فيكم ضعفا] (٧٩) .

وثالثا - بأن التفليظ فيه ضرر ، والضرر مزال علينا لقوله صلى الله عليه
وسلم : (لا ضرر ولا ضرار في الاسلام)

وذهب الجمهور الى ترجيح الخبر المفيد للتشديد
والتفليظ على ما يفيد التخفيف ، واستدلوا - أولا - بأن
الاحكام الشرعية انما شرعت لصالح العباد ، ومصلحة العبادة الاثقل أعظم ،
لأنها أكثر أجرا ، كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (ثوابك على

(٧٨) شرح الاسنوي مع الابهاج ٣/١٥٣-١٥٤ .

(٧٩) سورة الانفال ٦٦/٨

قدر نصبك) وفي رواية للدارقطني . والحاكم (ان لك من الاجز على قدر
نصبك ، ونفقتك) (٨٠) . وثانيا - بأن الغالب في الشريعة تأخر الثقل
على الخفيف ،

وثالثا - بأن زيادة شدته وثقله تدل على تأكيد المقصود ، وفضله على
الاخف ، فالمحافظة عليه أولى (٨١) .

يقول ابن السبكي - بعد أن قرر أن البيضاوي يرى تقديم الاخف - :
[والحق خلافه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم يراف بالناس شيئا فشيئا ،
ولا يبرر بالتغليظ ، وهذا دأب الشرع ، يلوح ، ثم يعرض ، ثم يصرح .
والقرآن أكثر هكذا ، وانظر الى آيات تحريم الخمر ، وغيرها] (٨٢) .

والحق التفصيل فانه يقدم ما يفيد التخفيف بالنسبة للامور الاعتقادية ،
ويقدم ما يفيد التغليظ ان كان مما يتعلق بالفرعيات فيحمل ما قالوا من
تغليظ الرسول صلى الله عليه وسلم في بداية امره - كما قاله جماعة بالنسبة
للتقاليد الجاهلية ، والعقائد الوثنية ، فقد حاول صلى الله عليه وسلم القضاء
على هذه التقاليد والخرافات بأغلظ ما في وسعه الى ان نجح ، وبث روح
التوحيد والاخلاص لمعبود واحد أحد في قلوب المسلمين ، ثم بعد ذلك خفف لهم ،
لانه أزال هذه العادات والتقاليد من بينهم . أما بالنسبة للامور الفرعية مما
يتعلق بالعبادات والمعاملات ، والمناكحات والحلال والحرام فالامر بعكس ذلك ،
فانه كان الخمر حلالا ، ثم بين ان فيها فوائد مادية ومضرة كبيرة على
الاقتصادية قال تعالى : [ويسألونك عن الخمر والميسر ، قل فيهما اثم كبير ،

(٨٠) هذا حديث طويل رواه البخاري في باب أجر العمرة على قدر النصب

عن عائشة ، ان النبي - ص - قال لها : (فاذا طهرت فأخرجني
الى التنعيم فأهلي ، ثم قفي بمكان كذا ولكنها على قدر نفقتك ،
أو نصبك) راجع : [صحيح البخاري مع شرح فتح الباري

٣٦٠/٤ ، والفتح الكبير ٤٦٠/١] .

(٨١) أحكام الاحكام ٣٥٨-٣٥٧/٤ .

(٨٢) شرح الابهاج ١٥٨/٣ .

ومنافع للناس ، واثمها أكبر من نفعهما [٨٣) ، ثم بعد ذلك حرمت وقت الصلاة فقط ، فقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) (٨٤) ، ثم بالآخر حرمت تحريما قطعيا نهائيا في جميع الحالات ، وطلب الشارع منهم الانتهاء والاجتناب عنها في كل وقت وحين ، فقال سبحانه : [انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان ، فاجتنبوه لعلمكم تفلهون ، انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، فهل انتم منتهون] (٨٥) فترك شرب الخمر نهائيا وقضى على تعاطي مثل هذه النجاسة ، وطهر المجتمع الاسلامي عن مفسد وشر الخمر والميسر (٨٦) ومثل هذا امر العبادات ، فقد كان صلى الله عليه وسلم يجدد الوضوء لكل صلاة مفروضة وهو المفهوم من قوله تعالى : [يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين] المتقدم ، ثم بعد ذلك نسخ تجديد الوضوء ، وصلى النبي صلى الله عليه وسلم خمس صلوات بوضوء واحد (٨٧) .

- (٨٣) سورة البقرة ٢/٢١٩ .
 (٨٤) سورة النساء ٤/٤٣ .
 (٨٥) سورة المائدة ٥/٩٠ .
 (٨٦) تفسير القرطبي ٣/٥١-٥٦ و ٥/٢٠٠-٢٠٤ و ٦/٢٨٥-٢٩٢ ، وتفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ٣/٣٠٣-٣٠٤ ، ٣/١٣٩-١٤٠ و ٢٧٩-٢٨٠ ، وتفسير التسهيل ١/٧٩ ، و ٤٢ ، و ١٨٦-١٨٧ .
 (٨٧) شرح العضد مع التفتازاني ٢/٢١٤-٢١٥ . والحديث رواه الامام مسلم وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وغيرهم ، (صحيح الترمذي ١/٨٩-٩١ ، ولفظه عن سليمان بن بريدة عن أبيه ، قال : [كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة فلما كان عام الفتح صلى الصلوات كلها بوضوء واحد ، ومسح على خفيه ، فقال عمر : انك فعلت شيئا لم تكن فعلته ، قال عمدا فعلته] ثم قال : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم)

وكذلك كان الجماع بدون الانزال لا يوجب الفسל ، كما هو مفهـوم قوله صلى الله عليه وسلم (انما الماء من الماء) ثم بعد ذلك بين لهم أنه يوجب الفسـل كما قال صلى الله عليه وسلم (اذا التقى الختانان وغابت الحشفة فقد وجب الفسـل أنزل أو لم ينزل) (٨٨) .

(الوجه الخامس) ترجيح نافي الطلاق على موجبه :

اذا تعارض حديثان أحدهما موجب لتحقيق الطلاق ورفع العصمة أو العتاق ورفع العبودية ، والثاني ناف للطلاق والعتاق ، وبقاء قيد العبودية والعصمة الزوجية ففي ترجيح أحدهما على الآخر اختلف الأصوليون ، فمنهم من ذهب الى ترجيح الاول ونسبه الامام الرازي الى الكرخي ، وصححه ابن السبكي ، لان الاصل - بعد تحقق الرق والنكاح بقاء ملك اليمين والعصمة الزوجية ، والحديث الموافق لهذا الاصل أرجح (٨٩) .

ومنهم : من ذهب الى الثاني ، بمعنى تحقق الطلاق والعتاق ، ورفع قيد العصمة وملك اليمين ، وهذا مذهب الجمهور ومنهم الآمدي ، والبيضاوي ، لان الاصل عدم القيد من العصمة والرقية ، فالحديث الموافق لهذا مرجح

وسنن أبي داود ٣٨/١-٣٩ ، وحديث تجديد الوضوء لكل صلاة رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وغيرهم ، ولفظ الترمذي عن أنس [ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر ، قال : قلت لأنس : فكيف كنتم تصنعون أنتم ؟ قال : كنا نتوضأ وضوءاً واحداً] ومثله في أبي داود .
(٨٨) راجع : الاحكام للآمدي ٢٠٦/٤ ، والفتح الكبير للسيوطي ٨٧/١ ، و٤٣٥ ، قال السيوطي : روى الاول ابن ماجه عن عائشة ، وابن عمر ، ورواه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر ، وروى الحديث الثاني الامام مسلم ، وأبو داود ، وأحمد ، وابن ماجه ، وعندنا ٢٩٠/١ ، و٤٠٠ ، وسنن الترمذي ١٨٠/١-١٨٨ ، وسنن أبي داود ٤٩/١) .

(٨٩) شرح الابهاج ٣/١٥٩ ، وشرح البدخشي ، والاسنوي ٣/١٧٧-١٧٩ ، وأصول الفقه لمحمد أبو النور زهير ٤/٢١٦ .

على خلافه ، ولان عند المثبت زيادة علم لا يوجد عند النافي ، وقد تقدم ذلك
مفصلاً (٩٠) .

من أمثلة ذلك : خبر بلال/٩١ ' دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت وصلى
فيه (٩٢) مع خبر أسامة بن زيد (٩٣) . قال امام الحرمين رحمه الله - بعد أن
نقل ان الجمهور يقدمون الخبر المثبت على النافي - : (وهو يحتاج الى تفصيل (٩٤)

(٩٠) راجع عندنا ١٦٦/٢ - ١٧٧ ، نهاية الفصل الثالث من الباب الثاني .

(٩١) هو : بلال بن رباح الحبشي ، المؤذن ، اشتراه أبو بكر من المشركين
لما كانوا يعذبونه على التوحيد ، فاعتقه . ولازم النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ، وأذن له ، وشهد له المشاهد ، مات بالشام سنة ٢٠ هـ .
ودفن بحلب ، وورد في الحديث : (بلال سابق الحبشة) ، راجع :
(الاصابة لابن حجر ١/١٦ ، والاعلام للزركلي ٢/٤٩)

(٩٢) هذا الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، والأئمة الثلاثة مالك ،
والشافعي ، وأحمد ، والنسائي ، وغيره ، ولفظ البخاري عن
ابن عمر - رض - : (دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت .
واسامة بن زيد ، وعثمان بن طلحة ، وبلال ، فأطال ، ثم خرج ،
كنت أول الناس دخل على أثره ، فسألت بلالا أين صلى ؟ قال بين
العمودين المقدمين) ولفظ النسائي عن ابن عمر - رض - :
(دخل النبي صلى الله عليه وسلم خارجا ، فسألت بلالا أصلى رسول
الله في الكعبة ؟ قال : نعم ركعتين بين السارين) راجع : [صحيح
البخاري بشرح فتح الباري ٢/١٢٨ - ١٢٩ ، وترتيب مسند الامام
الشافعي ١/٦٥ ، وسنن النسائي ٥/١٧١ - ١٧٢]

(٩٣) هو : أسامة بن زيد ، الحب ابن الحب . ولد سنة ١٠ ق هـ ، وأمره
النبي صلى الله عليه وسلم على جيش عظيم قبل وفاته ، فتوفي .
ونفذه أبو بكر - رض - وكان عمر يفضلته على ابنه عبدالله ، واعتزل
الفتن بعد مقتل عثمان ، توفي سنة ٥٤ هـ ، روى عنه أبو هريرة .
وابن عباس من الصحابة ، راجع : [الاصابة في تمييز الصحابة
١/٣١ ، والاستيعاب ببهامشها ١/٥٧ - ٥٩ ، والاعلام
١/٢٨١ - ٢٨٢] .

(٩٤) بدايع المتن لاحمد عبدالرحمن البناء الساعاتي ١/٦٥ - ٦٦ .
وذكر ان العلماء في جواز الصلاة داخل الكعبة . وعدم جواز ذلك
ذهبوا الى ثلاثة أقوال ، وهي ما يأتي :

وحاصله : انه ان كان الذي ينقله الراوي الناقل اثبات لفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتضاه النفي والآخر مقتضاه اثبات فهذا لا يقتضي ترجيحه على المثبت ، لانه - في الواقع - كل واحد منهما مثبت لشيء خلاف الآخر .

مثال ذلك : ان ينقل أحد الراويين انه صلى الله عليه وسلم أباح شيئا ، والآخر روى انه - ص - قال : لا يحل ذلك الشيء ، ففي مثل هذا لا يرجح أحدهما على الآخر ، اما اذا روى أحد الراويين قولاً ، أو فعلاً ، ونقل الآخر انه صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك القول ، ولم يفعل ذلك الفعل ، فالاثبات حينئذ مقدم على النفي ، لان الغفلة قد تتطرق الى المستمع ، وان كان المستمع محدثاً أي صغير السن ، والذهول عن بعض ما يجري اقرب من تخيل شيء لم يجر له ذكر ، ثم قال : (وعلى هذا التفصيل ، فيحمل كلام القائلين بالاستواء على الحالة الاولى ، ويحمل كلام القائلين بتقديم النفي على الاثبات ، والعكس على الحالة الثانية) (١٩٥) .

(آ) مذهب الجمهور وهو : جواز الصلاة فيها مطلقاً ، سواء كانت فرضاً أو نفلاً .

(ب) مذهب المالكية ، وهو : جواز صلاة النفل فيها دون الفرض .

(ج) مذهب بعض الظاهرية ، وجماعة أخرى ، انه لا تصح فيها صلاة

أبداً لا فريضة ولا نفلاً . وراجع : (سنن ابن ماجه ١ / ٣٢٠ .

وفيها : النهي عن الصلاة بين السوارين) .

(٩٥) الابهاج نقلاً عن امام الحرمين ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

المبحث الرابع

أوجه التراجيح بحسب الامر الخارجي



والترجيح لاحد المتعارضين على الآخر بحسب الامر الخارجي كثير ، منها ما يلي :-

الوجه الاول - الترجيح بالعمل به :

اذا تعارض خبران متساويان الا انه عمل بأحدهما الأئمة المجتهدون وأهل العلم من الصحابة ومن بعدهم ، أو الخلفاء الراشدون الاربعة ، أو غيرهم فإنه يرجح على معارضه الذي لم يكن كذلك ، لان عملهم به يدل على انه كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهما وكذا اذا عمل به أهل الحرمين ، مكة ، والمدينة ، لان عملهم به يدل على انه استقرت الشريعة عليه ، وورثوه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك اذا عمل به جمهور الامة دون الآخر ، ولاحتمال ان عملهم به لقوته ، وعدم عملهم بالآخر اضعفه (١)

من امثلة ذلك : ما ورد عن صفوان بن عسال انه قال : [كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا - اذا كنا مسافرين أن لا ننزع خفافنا الا من جنابة ٠٠٠] الحديث ، فإنه مقدم على الحديث الذي مفاده ايجاب الوضوء من القهقهة ، والرعاف ، وذلك لترك الامة العمل به ، وعملهم بالاول ، هذا وقد رجح الامام الشافعي (رحمه الله) بذلك مع الترجيحات الاخرى كثيرا ، فمن جملة ذلك : رجح قوله صلى الله عليه وسلم : (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل بالفسل أفضل) على قوله صلى الله عليه وسلم (غسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم) (٢) وذلك لعدم عمل عثمان - رض -

(١) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي ص ١٢ ، واللمع في

الاصول لابي اسحاق الشيرازي ص ٤٧

(٢) تقدم تخريج الحديثين ، والكلام عليه راجع ٣٣٥/٢ - ٣٣٦ ، والربالة

للإمام الشافعي مع تحقيق أحمد محمد شاكر ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

وصحيح الترمذي ١/١٥٨ - ١٥٩ ، ولفظ الترمذي عن صفوان قال :

[كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا - اذا كنا سفرا أن لا ننزع

خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة ، ولكن من غائط ، وبول

بذلك ، وعدم انكار عمر عليه بعد تذكيره له ، ويقول بهذا الصدد : [فلما لم يترك عثمان الصلاة ، ولما لم يأمره عمر - رض - بالخروج للفصل دل ذلك على أنهما قد علما أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفصل للاختيار ، لا على أن لا يجزىء غيره (٣)

ومما يعذر بالذكر هو ان الترجيح بالعمل به من الصحابة أو من غيرهم انما هو على رأي أكثر الاصوليين من المتكلمين وغيرهم ، وذهب بعض الاصوليين ومنهم ابن حزم ، الى عدم الترجيح به ، لان عمل هؤلاء ليس بحجة ، ومنه ان المرجح لا يشترط أن يكون حجة .

وهناك رأي ثالث يعمل بمقتضى عمل الصحابة ، ويرجح الخبر الموافق له ان كان ممن ميزه الرسول صلى الله عليه وسلم وكان فيما ميزه ، كموافقة زيد بن ثابت الانصاري (٤) لاحد الحديثين المتعارضين في الفرائض ، وموافقة علي بن ابي طالب (كرم الله وجهه) لاحد المتعارضين في باب القضاء ، وموافقة معاذ بن جبل (رضي الله تعالى عنهم) في باب الحلال والحرام . وذلك لشهادة الرسول صلى الله عليه وسلم بفضلهم وتخصصهم في هذا المجال ، فيكون عملهم بموافقة الخبر يقوي الظن ، وليس غيرهم مثلهم .

ونوم [وقال : حديث حسن صحيح ، وسئل الامام البخاري عن أصح حديث في توقيت المسح ، فقال : حديث صفوان ، وقال أيضا : وهو قول أكثر أهل العلم . راجع : المصدرين السابقين . (٣)

(٤) هو : زيد بن ثابت البخاري الانصاري ، كان ابن عشرة أعوام عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، واستحضره النبي - ص - يوم بدر ، كان حب رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلم ، وتفقه في الدين وكان رأسا بالمدينة في القضاء والفتوى ، والقراءة ، وأعلم الصحابة بعلم الفرائض توفي سنة ٤٥ هـ راجع : [الاعلام ٩٥/٣ - ٩٦ ، والاصابة ٥٦١/١ - ٥٦٢ ، والاستيعاب بهامشها ٥٥١/٢ ، وشرح القسطلاني ١٦٣/٦] .

وداهبت جماعة أخرى الى أن موافقة الحديث لعمل الصحابي انما كانت مرجحة اذا لم يخالف العمل به واحد ممن ميزه الرسول صلى الله عليه وسلم فيما ميزه به ، وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم : [أفرضكم زيد ، وأقضاكم علي ، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل] (٥) الى غير ذلك .
من أمثلة ذلك ما يلي :-

- ١ - ترجيح الرواية التي روت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالبسملة سرا في الصلاة على الرواية التي تروي جهره صلى الله عليه وسلم بها ، لان الرواية الاولى معصدة بعمل الخلفاء الراشدين وبعضها أيضا حديث ابن مغفل (٦) أنه قال : [وقد صليت مع النبي - ص - ومع أبي بكسر ، ومع عمر ، ومع عثمان ، فلم أسمع أحدا منهم يقولها - البسملة] (٧) .
- ٢ - ما ورد في تكبيرات العيدين سبعا في الركعة الاولى ، وخمسا في الركعة الثانية (٨) على ما روى أبو داود ، وغيره : [ان رسول الله صلى الله عليه

- (٥) روى السيوطي المقطع الاول بفرق بسيط ورواه الحاكم أيضا ، راجع [الفتح الكبير للسيوطي ٢٠٦/١ وفيض القدير ٢١/٢-٢٢]
- (٦) هو : عبدالله بن مغفل ، صحابي ، من أصحاب الشجرة ، سكن المدينة ثم كان من العشرة الذين بعثهم عمر ليفقهوا الناس بالبصرة ، فتحول اليها ، وتوفي سنة ٥٧هـ ، وقيل سنة ٦٠هـ ، أو ٦١هـ راجع : [الاعلام ٢٨٣/٤ ، وتقريب التهذيب ٤٥٣/١ ، وطبقات ابن الخياط ص ٣٧ ، و ١٧٧] .
- (٧) رواه الترمذي في صحيحه ١٢/٢-١٣ عن يزيد بن عبدالله بن مغفل أنه جهر بالبسملة ، فنهاه ، وذكر الحديث .
- (٨) هذه الرواية رواها أبو داود ، والترمذي ، وأحمد ، ونقل عن البخاري تصحيحه ، ولفظ أبي داود عن عائشة (رضي الله عنها) (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والاضحى في الاولى سبع تكبيرات ، وفي الثانية خمسا ، راجع : [سنن أبي داود ٣٦٣-٣٦١/١ ، والدارمي ٣١٥/١ ، وسبل السلام ٦٨/٢-٦٩ وسنن ابن ماجه ٤٠٧/١ ، عن عمرو بن شعيب ، وعبدالله بن عمرو بن عوف ، وعائشة ، وعبدالرحمن بن سعد] .

وسلم كان يكبر أربعاً تكبيره على الجنائز [٩١] فان الاول مرجح على الثاني بعمل الخلفاء الراشدين ، فهو أقرب الى الصحة لورود الاخبار الكثيرة الآمرة بمتابعتهم ، وبالاقتداء بهم ، ولمقارنة عملهم بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وتسميته بالنسبة ، التي منها : قوله صلى الله عليه وسلم ، [عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين] وذلك مما يغلب على الظن قوة الخبر الموافق لما عملوا به - في الدلالة ، وعلى سلامته من المعارضة (١٠)

يقول الترمذي : [والعمل على هذا - الحديث الاول - عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وغيرهم ، وهكذا روى عن أبي هريرة رضي الله عنه انه صلى بالمدينة نحو هذه الصلاة ، وبه يقول مالك بن أنس ، والشافعي ، وأحمد] (١١)

[الوجه الثاني] الترجيح بموافقة أحد الخبرين أقضية الصحابة :
إذا تعارض خبران ، ووافقت أحدهما أقضية الصحابة فإنه يرجح على خبر لم يوافق ذلك ، لان قضاءهم بمقتضاه وعملهم بفحواه دليل على تأكيد كونه آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى بعده عن تطرق النسخ اليه ، هذا ، ولإمام الحرمين في هذا الموضوع تفصيل ، وهذا حاصله :

(٩) رواه أبو داود ، والترمذي وعبد الرزاق وفي سنده كلام ، ولفظ أبي داود (ان سعيد بن العاص سأل أبا موسى الأشعري ، وحذيفة بن اليمان - كيف كان رسول الله يكبر في الأضحية ، والفطر ؟ فقال أبو موسى : كان يكبر أربعاً تكبيره على الجنائز) فقال حذيفة صدق ، فقال أبو موسى : كذلك كنت أكبر في البصرة حيث كنت عليهم ، قال أبو عائشة - راوي الحديث : وأنا حاضر عند سعيد بن العاص - الذي سأل هذا السؤال أبا موسى (رض) .

راجع : [سنن أبي داود ٦٣/١ ، وسنن الترمذي ٤١٧/٢] .
(١٠) التقرير والتحجير ٣ / واحكام الاحكام للآمدي ٢٣/٤ ،
والاعتبار ص ١٠

(١١) سنن الترمذي ٤١٦/٢ - ٤١٧ ، والأم ٢٠٦/١ ، والموطأ ١٨١/١ .

انه ان وافق أحد المتعارضين غير المتواترين أقضية وانعقد عليه
اجماعهم ، فلا شك في تقديم هذا على معارضه ، وان تعارضت أقضيتهم المجمع
عليها مع النص المتواتر على فرض وقوعه فالمجمع عليها تقدم على النص لان
الامة لا تجتمع على ضلالة ، ولعدم تطرق النسخ اليه .

وان تعارض خبر صحيح مع أقضيتهم أو عملهم فالذي ذهب اليه الامام
مالك - رحمه الله - وكذا الحنفية تقديم أقضيتهم على النص الصريح لان
عملهم أو فتواهم بخلافه - وهم أهل العلم ، وحفاظ الحديث ومشاهد
الوحي - دليل على عدم صحة الحديث ، وعدم ثبوته من رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، أو كونه منسوخا . وذهب الامام الشافعي ، وجمهور أهل
الحديث الى تقديم الخبر على عمل الصحابة وقضائهم ، لان الحجّة في الخبر ،
وما نقل من عملهم على خلافه فهو منقول عن أقوام ايسر أقوالهم حجة ، ولا معنى
لترك الحجّة لما ليس بحجة .

ويجاب عن تمسكهم بأن العمل بالخبر - اذا صح سنده ، واتصاله
بالرسول صلى الله عليه وسلم - واجب قطعاً ، فكيف يسوغ لهم العمل
بخلافه ؟ وجعله دليلاً على عدم صحة سند الحديث أو كونه منسوخاً ؟ - بأن
ما قالوه مظنون لا مقطوع ، فإن عدم العمل منهم بموافقة أحد الخبرين
ليس قطعاً في ذلك ، بل كان يحتمل أيضاً ان يكون لعدم علمهم بالحديث ،
أو لانهم أولوا الحديث . والظن لا يقاوم القطع ، هذا اذا لم يعلم الصحابة
به ، أو يمكن أن لا يعلموا به - أما مع ذكره والعلم به فلا يؤخذ بالخبر . لانه
يجب أن يحمل تركهم العمل به على معرفة الناسخ له منهم (١٢) .

(١٢) البرهان لامام الحرمين لوحة ١٤٣-١٤٤ . هذا ،
وقولنا : (بأن العمل) متعلق بالتمسك ، و(بالخبر) متعلق بالعمل ،
وجملة (اذا صح سنده) قيد في العمل بالخبر ، وهو شرط
وجزاؤه (واجب قطعاً) ، والفاء في (فكيف يسوغ) للعطف على

(الوجه الثالث) الترجيح بموافقة الكتاب :

إذا تعارض خبران متساويان سنداً ، ومتناً ، وحكماً إلا أن أحدهما توافقه آية من كتاب الله في حكمه بخلاف الآخر ، فإنه يرجح على مخالفه الذي لا يكون كذلك ، وذلك لاعتضاده بها ، ولأنها تفيد زيادة قوة الظن به .

مثال ذلك : ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [الحج ، والعمرة فرضان ، لا يضرك بأيهما بدأت] (١٣) ، مع ما روى عنه أنه - ص - قال (الحج جهاد ، والعمرة تطوع) (١٤) حيث يفيد الأول أن العمرة فرض

ما قبلها ، لأن المعطوف وإن كان انشاء صورة فهو اخبار معنى ، و (جعله دليلاً) معطوف على العمل ، تقديرها : والعمل بالخبر الصحيح واجب ولا يجوز العمل بخلافه ، ولا يجوز جعل غيرهم عدم عملهم دليلاً . الخ ، و (بأن ما قالوه) جار ومجرور متعلقان بيجاب ، ونائب فاعل له .

(١٣) رواه الدليمي في مسند الفردوس ، والحاكم ، والدارقطني عن زيد بن ثابت وفي مسنده ضعف ، وانقطاع ، وأخرجه ابن عدي ، والبيهقي من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر ، وابن لهيعة ضعيف ، وقال ابن عدي : هو غير محفوظ عن عطاء ، ورواه البيهقي من طريق ابن سيرين موقوفاً ، واسناده أصح ، وصححه الحاكم بلفظ (الحج والعمرة فريضتان على الناس كلهم إلا أهل مكة ، فإن عمرتهم طوافهم) ، راجع : [فيض القدير مع الجامع الصغير ٤٠٧/٣ ، وفتح الكبير ٧٨/٢ ، وبلوغ المرام مع سبيل السلام ١٧٩/٢ ونيل الاوطار ٣١٤/٤ ، وقال : في اسناده اسماعيل بن مسلم المكي ، وهو ضعيف ، ثم يقول : والحق عدم الوجوب لأن البراءة الأصلية لا ينتقل عنها إلا بدليل يثبت به التكليف ، ولا دليل يصلح] .

(١٤) ذكره السيوطي في الجامع ، ورواه ابن ماجة عن طلحة بن عبيد الله ، ورواه الدارقطني ، وابن حزم ، والبيهقي واسناده ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر ، ورواه الطبراني عن ابن عباس ، قال الهيثمي : وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو كتابي وقال الذهبي : متروك ضعيف ، راجع (المصادر المتقدمة ، وابن ماجة ٩٩٥/٢)

كالحج ، والثاني يفيد انها سنة وليست بفرض فيتعارضان ، فانه على فرض التسليم بصحة سنديهما ، وتساويهما في القوة يرجح الحديث الاول بانه موابق لحكم القرآن ، وهو المفهوم من قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) ، - أولا - لان فيه الامر بالاتمام ، وهو ظاهر في الوجوب (١٥) ، وثانيا - بدلالة القران ، لانه تعالى قرن العمرة بالحج والحج متفق على وجوبه ، فالعمرة واجبة كذلك وقد تقدم ذلك في مبحث الادلة (١٦) .

نقل الشوكاني عن الامام الشافعي (رحمه الله) انه قال - بهذا الصدد :
[الوجوب اشبه بظاهر القرآن ، لانه قرنه بالحج] (١٧)

وبهذا رجح الامام الشافعي رحمه الله (أيضا) حديث (التفليس) صلاة الصبح في اول وقتها وأفضلية تقديمها بعد تحقق الفجر - على الاسفار

- (١٥) البرهان لوحة ١٤٥ ، وسبل السلام ١٧٩/٢ - ١٨٠ .
(١٦) ارشاد الفحول ص ٢٤٨ ، ونيل الاوطار ٣١٥/٤ - ٣١٧ ، وسنن الترمذي ٢/٢٧٠ - ٢٧١ ، وعندنا ١/٢٢٣ ، والقرطبي ٢/٣٦٨ .
(١٧) ارشاد الفحول ص ٢٢٣ ، نقل ذلك عن البيهقي عن الشافعي (رضي الله عنه) ، أقول : ويؤيده أيضا حديث عبدالله بن مسعود وعمر و عامر ، وابي هريرة ، وغيرهم فيما رواه النسائي ، والترمذي انه صلى الله عليه وسلم قال : [تابعوا بين الحج والعمرة ، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب ، كما ينفي الكبر خبث الحديد ، والذهب والفضة وليس للحجة المبرورة ثواب الا الجنة] وقال حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن مسعود ، سنن الترمذي ١٧٥/٢ ، والحديث الذي رواه الدارقطني من حديث جبريل (وتحج البيت وتعتمر) من حديث طويل ، وقال هذا ثابت صحيح ، ورواه أبو بكر الجوزقي في كتابه المخرج على الصحيحين ٣١٥/٤ - ٣١٦ ، وحديث عائشة قالت : قلت : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء جهاد ؟ قال/ نعم عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة (قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام : رواه أحمد ، وابن ماجة ، واللفظ له ، واسناده صحيح ، وأصله في الصحيح ، أي صحيح البخاري ، سبل السلام ١٧٨/٢)

بالفجر ، لانه كما قال - أشبه بمثل قوله تعالى : (حافظوا على الصلوات ،
والصلاة الوسطى) (١٨) وأقرب الى الامتنال لقوله تعالى : [وسارعوا الى
مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض أعدت للمتقين] (١٩) فان
الصلاة في أول الوقت أقرب الى المحافظة عليها ، وأمثل الى الاسراع الى مغفرة
الرب سبحانه وتعالى :

(ومنه) أيضا ترجيح حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) في التشهد
بصيغة [التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله] على ما رواه ابن مسعود
بلفظ (التحيات لله والصلوات والطيبات) المتقدمين ، لان حديث ابن عباس
يوافقه قوله تعالى : [تحية من عند الله مباركة طيبة] (٢٠) فان لفظ
(المباركات) موجودة في الآية وحديث ابن عباس ، ولا يوجد في حديث
ابن مسعود .

ومن أمثلة ذلك أيضا :- الحديثان المتعارضان في تعذيب الميت ببكاء
أهله عليه ، وعدم تعذيبه بذلك ، فإنه يرجح الثاني لموافقه لقوله تعالى :
(ولا تزر وازرة وزر أخرى) ، وبها ردت عائشة (رضي الله عنها) حديث
أبي هريرة (رضي الله عنه) الذي يفيد التعذيب بذلك (٢١) .

(الوجه الرابع) الترجيح بموافقة أحد المتعارضين للسنة :

إذا تعارض خبران : أحدهما يوافقه حديث آخر ، أو تعضده سنة
أخرى فإنه يرجح الحديث الذي يوافقه الحديث الآخر .
ومن أمثلة ذلك : أنه تعارض قوله صلى الله عليه وسلم : [لا نكاح

- | | |
|--------|--|
| (١٨) | سورة البقرة ٢/ ٢٣٨ . |
| (١٩) | سورة آل عمران ٣/ ١٣٣ . |
| (٢٠) | مختلف الحديث هامش الأم ٧/ ٢٠٨-٢١٠ ، وأدلة التشريع |
| | المتعارضة ص ١٥٨-١٥٩ ، وسورة النور ٢٤/ ٦١ ، وعندنا ٧/ ٨١-٨١ |
| (٢١) | تقدم تخريج هذه الاحاديث راجع ٢/ . |

الا بولي مرشد ، - أو - بولي وشاهدي عدل [الدال على اشتراط الولي على المرأة لعقد النكاح مع قوله صلى الله عليه وسلم : [الأيم أحق بنفسها] الدال على جواز تولي المرأة عقد نكاحها بنفسها ، المستلزم لعدم اشتراط الولي للعقد ، ويرجع الثاني بأنه يعضده حديث آخر ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، باطل ، باطل) (٢٢)

(الخامس) الترجيح بموافقة القياس :

ويرجع أحد الخبرين المتعارضين ، بموافقة للقياس وهنا اتجاهان (الاول) العمل بالحديث الموافق للقياس ، واليه ذهب المحدثون ، وجمهور الاصوليين واليه ذهب ابن الهمام لاعتضاده بموافقة للقياس (٢٣) .

(الثاني) استقاط الخبرين والعمل بالقياس ، وهو مسلك جمهور الحنفية ، وقد مال امام الحرمين في البرهان اليه ، ويقول : (والذي يقتضيه هذا المسلك النزول والتمسك بالقياس ، واليه ذهب الحنفية) (٢٤) ويرجع من حديث صلاة الكسوف الرواية التي توافق سائر الصلوات ، وبه رجح الحازمي حديث (ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة) (٢٥) على حديث آخر يعارضه ويقتضي عدم وجوبها في ذكور الخيل ، وهو الذي رواه البيهقي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : [في الخيل

-
- (٢٢) الاعتبار ص ١٥ ، والآيات البيّنات مع شرح المحلي ٢٢٤/٤ .
 والاحكام للآمدي ٢٣١/٤ ، وأدلة التشريع المتعارضة ص ١٥٩ .
 (٢٣) التقرير والتحجير ٢٥/٣ .
 (٢٤) البرهان لامام الحرمين لوحة ١٤٣ ، والمصدر المتقدم .
 (٢٥) تقدم هذا الحديث ص ٢/٠٠٠ .

فترجع الرواية الاولى التي فيها الترجيع على خلافها (٣١) ، وذلك لان الغالب في مثل هذا تعدد الرواية ولقبول الزيادة من الثقة ، وذلك - اولا - لان الزائد دال بالنطق والناقص بالمفهوم والمنطوق أعلى من المفهوم وبه ترجحوا حديث (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام) المتقدم على آية الزنا ، لان الآية ساكتة عن التغريب ، والحديث ناطق به ، فيقدم النطق .

وثانيا - لان العمل بالناقص يؤدي الى ابطال منطوق الآخر بخلاف العكس وما لا يؤدي الى ابطال مدلول الآخر أولى بالاخذ به (٣٢) .

(الحالة الثانية) أن يعلم اتحاد المجلس ففيه مذاهب :-

(الاول) - قبول الزيادة أيضا كالحالة الاولى ، لجواز غفلة من لم تكن الزيادة عنده .

(الثاني) - رد الزيادة وترجيح الآخر ، لجواز خطأ من زاد عليه .

(والثالث) - التوقف لتعارض الاحتمالين .

(والرابع) - قبولها ان كانت بحيث يغفل عادة مثل من لم يسزد عن

مثلها ، والا فيرد وهو مختار العبادي والسمعاني .

(الحالة الثالثة) انه اذا نفى الزيادة على وجه لا يقبل كان قال : (لم

يقلها النبي صلى الله عليه وسلم فلا أثر له ، وان كان غير الذاكر للزيادة

اضبط ممن ذكرها ، أو صرح بنفي الزيادة على وجه مقبول كان قال ما سمعتها ،

فتتعارض الروايتان فتحتاجان الى مرجع خارجي .

(الحالة الرابعة) انه ان كان الذاكر للزيادة هو الذي سكت عنها كان

روى راو واحد حديثا مرة مع الزيادة ، ومرة بدونها ، فالذي ذهب اليه الاكثر

قبولها كراوين (٣٣) .

(٣١) المصادر المتقدمة ، ونيل الاوطار ٤٢/٢ . ٤٣ . ٤٩ .

(٣٢) احكام الاحكام للآمدي ٢٢٩/٤ .

(٣٣) فتح المغيث على ألفية الحديث للحافظ عبد الرحيم العراقي ١٦٦-١٦٤/١

وهناك تفصيل آخر ، وهذا حاصله :

- ١ - اذا كان الذكر للزيادة مخالفا لسائر الثقات فهذا حكمه الرب كما في الرواية الشاذة مع الصحيحة .
- ٢ - ان لا يقع مخالفا ، كان ذكر الزيادة والآخر ساكت ، فهذا مقبول ادعى الخطيب البغدادي الاجماع على قبوله ، ووجب الاخذ به .
- ٣ - ما يقع بين المرتبتين كزيادة لفظة ذكرها راو ولم تذكرها الرواة ، كرواية مالك عن ابن عمر (فرض رسول الله - ص - زكاة الفطر في رمضان على كل حر أو عبد : ذكر أو انثى (من المسلمين) المتقدم . فقد ذكر الترمذي أن الامام مالك تفرد بهذه الزيادة (من المسلمين) من بين سائر الثقات وروى عبيد بن عمير دون هذه الزيادة ففيه خلاف أخذ بها الامام الشافعي وجماعته ، وهو مذهب الظاهرية كما قاله ابن حزم (٣٤) .

(الوجه الثامن) الترجيح بوقت الحديث :-

- اذا اقترن بالخبر امارات تأخير الوقت فإنه يرجح بها ذلك الخبر على معارضه الآخر ، ويدخل تحته صور :
- (الاولى) ترجيح المدني على المكي بمعنى خبر ذكر بمكة والآخر بالمدينة فإنه راجح على المكي ، لظن التأخر فيه (٣٥)
- (الثانية) ان يكون الخبر فيه ما يدل على استظهار الرسول صلى الله عليه وسلم وقوة شوكته بخلاف الآخر فهو راجح ، لان احتمال ظهور مقابلة ظهور الشوكة أكثر من احتمال وقوعه بعدها ، فكان تأخيره أغلب على الظن (٣٦) .

(٣٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٧ ، والاحكام لابن حزم ٢١/٢ ، ٢٤ ، ٣٥ .

(٣٥) الآيات البنات مع شرح المحلي على جمع الجوامع ٢١٨/٤ - ٢١٩ .

(٣٦) المصدر السابق .

(الثالثة) أن تكون إحدى الروايتين مؤرخة بتاريخ مضيق بخلاف الآخر ، فغير المؤرخة احتمال تأخره أغلب ، فهو أرجح (٣٧) .

(الرابعة) أن يعلم أن غالب رواية أحدهما بعد رواية الآخر غالبا ، فهو أرجح (٣٨)



(٣٧) احكام الاحكام للآمدي ٢٣٥/٤ ، وشرح المختصر للقاضي عضدالدين ٣١٦/٢ .

(٣٨) الآيات البينات مع شرح المحلي ٢١٨-٢١٩/٤ .



آخر متفرقة .

وتذكر أوجه التراجيح الفاسدة وبعض تزييفات
البحث الثالث : التراجيح بين الاقضية عند الحنفية
. وغيره قياس القياس بين التراجيح : الثاني البحث

البحث الاول : التراجيح بين القياسين

. بحث مباحث على ثلاث مسائل ويشتمل على التراجيح بين غير النقلين ويشتمل على ثلاث مسائل في التراجيح بين غير النقلين

« الفصل الثالث »



« المبحث الاول »

• الترجيح بين القياسين

ويحتوي على مقدمة وثلاثة مطالب :-

المطلب الاول - ترجيح بعض الاقيسة على بعض

بحسب العلة •

المطلب الثاني - ترجيح بعض الاقيسة على بعض

بحسب العلة •

المطلب الثالث - ترجيح بعض الاقيسة على بعض

آخر بحسب الفرع ، والامر الخارجي •



المقدمة : في بيان امور لا بد من تقديمها على الترجيح بين القياسين ،
وهذه أهمها :

١ - أهمية القياس :

القياس هو : الركن الرابع من المصادر الاربعة الاساسية التي بنى الفقهاء
احكام الشرعية عليها ، فاذا أعيا المجتهد وجود النص تعلق - لا محالة -
بالقياس ، والقياس هو الذي يتشعب منه الفقه ، وبه تعرف أساليب
الشرعية ويوقف على الاحاطة بمقاصدها في درء المفسد والآلام عن الأنام ومن
جلب المنافع التي شرع الله لاجلها الاحكام . والقياس هو : الاصل الوحيد
المختص بتفاصيل احكام الوقائع من غير وقوف عند حد ، أو وصول على
نهاية (١) .

٢ - دواعي العمل بالقياس :

(أولا) من المعلوم ان الوقائع الدنيوية لا تنتهي بل تتكرر وتتجدد ،
ولا تخلو واقعة عن حكم قطعا ، والذي يتكفل بأحكام هذه الوقائع كلها
قديمها وجديدها معللها ومرسلها ، هو القياس المنطبق على الجزئيات الكثيرة ،
واما نصدص الكتاب والسنة فمحصورة ومقصورة ومواقع الاجماع محل ورود
مأثورة ، وفتوى الصحابة وعلماء الامصار وغيرهم قليلة ، ومتناهية ، فاشتدت
الحاجة - لا جرم - الى القياس (٢)

(وثانيا) كان مصادر التشريع في عصر السعادة - عصر الرسالة -
عصر حياة محمد صلى الله عليه وسلم اما الوحي المتلو ، وهو القرآن أو غير
المتلو وهو : سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وبعد وفاة الرسول - ص -
وانقطاع الوحي السماوي لم يكن امام الصحابة الا المصدران السابقان على

(١) راجع نبراس العقول لعيسى منون ص ٦٣-٦٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٦-٧ .

الرغم من كثرة الحوادث ، واختلاف الوقائع ، وكثرة المشاكل بواسطة فتحهم البلاد الكثيرة ولا سيما البلاد التي اختلفت منهم في عاداتها ، وتقاليدها ، وحضارتها ، وثقافتها ، فاضطروا الى الاجتهاد والحكم فيها ، بما يظنون انه حكم الله تعالى فيها . وكان امامهم لتعرف احكام الله في الوقائع كلها : قديما وحديثا ، قليلها وكثيرها ، النظر والتأمل في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم القولية ، أو الفعلية ، أو التقريرية ، فكانوا يستقروا النصوص والاحكام ، ويتعرفون منها على الحكم والاعراض ويؤسسون عليها القواعد والاصول ، ويستنبطون من ايمانها واشاراتها واقتضائها ، العدل المنضبطة والمصالح المعتبرة مع اختلافهم في الاحاطة بذلك ، وتفاوتهم في معرفة ذلك واستعداداتهم في تلك ، فلذلك كانوا مختلفين في وجهات النظر ويظن كل منهم أن ما وصل اليه بأجتهاده هو حكم الله في المسألة ولذلك كثيرا ما يخالف بعضهم بعضا كعمر مع ابي بكر ، وعلي مع عمر ، وهو مع ابن عباس وهكذا . . .

(ثالثا) وقد كانت طرائقهم في استخراج الاحكام للمسائل المتعددة مختلفة بعد اتفاقهم على النظر أولا - في كتاب الله ثم في النص من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم فتارة ليستعملون القياس ويعطون حكم النظر المنصوص عليه انظيره غير المنصوص عليه قضاء لحق المشابهة ، ومرة يراعون جلب المصلحة ودفع المفسدة ، وكرة يطبقون القاعدة العامة في القواعد الشرعية وهكذا فعلى سبيل المثال : اختلف الصحابة في توريث الجد مع الاخوة والاخوات لعدم ورود نص فيه من الشارع ، فذهب جماعة ومنهم ابو بكر ، وابن عباس ، وابو هريرة ، وغيرهم الى ان الجد - أب الاب - أب ، يورث كآرثه ، ويحجب من يحجبه الاب ، فلا يرث الاخ ، ولا الاخوات مطلقا سواء كانت لاب ، أو لام أو لهما (٣) وحجتهم ان القرآن سمي الجد أبا في مواضع

(٣) راجع نيل الاوطار ٦/٦٢

كثيرة منها قوله تعالى : (ملة أبيكم ابراهيم) (٤) ومنها (واتبعت ملة آبائي ابراهيم واسماعيل واسحق) (٥) وغير ذلك ، كما سمي ابن الابن ابنا في مواضع ، ومن جملتها : قوله عز وجل : (يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم) (٦) في قوله : (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد) (٧) واذا ثبت جعل ابن الابن ابنا يجب ان يجعل اب الاب ابا . لان الابوة والبنوة من الامور الاضافية التي لا يمكن ثبوت أحدهما بدون الاخرى .

وذهب جماعة أخرى ، ومنهم عمر . وعلي . وابن مسعود رضي الله عنهم ، وغيرهم الى القول بتوريث الجد والاخوة مع الاختلاف في الكيفية (٨) وحثهم قياس الاخ على الابن . بجامع ان كلا منهما ذكر يعصب أخته . واستواء الجد والاب في سبب الاستحقاق فان كلا منهما يدلى الى الميت بالاب فالجد أبوه . والاخ ابنه الى غير ذلك .

٣ - سبب وقوع التعارض في القياس :

ثم ان العلل المؤثرة في الاحكام كانت مختلفة . فقد تكون العلة منصوصا عليها من الشارع ، فلا يكون فيها كبر اختلاف . كقوله صلى الله عليه وسلم (اما نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي لاجل الدافة) المتقدم . فالمجاعة المنصوص عليها هي العلة في نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الاضاحي وقوله - ص - في الهرة « انها ليست بنجسة » . انها من

- | | |
|-----|---|
| (٤) | سورة الحج ٨٨/٢٢ . |
| (٥) | سورة يوسف ٣٨/١٢ . |
| (٦) | سورة البقرة ٤٠/٢ ، ٤٧ . |
| (٧) | سورة الاعراف ٣١/٧ . |
| (٨) | راجع الادلة المتعارضة للدكتور بدران ص ٣١٣-٣١٤ . |

الطوافين عليكم والطوافات ، (٩) وغير ذلك مما يأتي في مبحث الترجيح بحسب العلة . وقد تكون العلة مستنبطة غير منصوص عليها ، وعند ذلك يسلك الفقهاء والاصوليون في بيان تلك العلة . وتعرفها مسالك مختلفة من مسالك العلة التي سلكها الاصوليون . واختاروها لمعرفة علة الاحكام الشرعية (١٠) وان هذه الطرق ليست قطعية ، ومؤدية الى القطع ، بل ظنية مؤداها الظن بالعلة وهذا الظن يقوم على البحث والنظر ، وللأختلاف فيها مجال تبعا لأختلاف الافهام ، ومن هنا يترتب تعارض الاقيسة ففي حين يرى بعض الفقهاء في حكم من الاحكام ان علة كذا يرى البعض الآخر ان علة غير ذلك كما سيأتي في ترجيح العلل ، وأكثر الخلاف في المسائل الفقهية يترتب على الأختلاف في علة الاحكام ، وتعارض الأدلة والجمع بينهما ، وترجيح بعضها على بعض .

٤ - طرق الخلاص من تعارض الاقيسة :

مما لا شك فيه ان القياس كبقية الأدلة الشرعية يتحقق فيه التعارض الظاهري ، ويحوم حوله شبه المنافاة والأختلاف ، بل القياس من أكثرها

(٩) حديث سؤر الهرة ليست بنجسة رواها أصحاب السنن الأربعة والحاكم وابناء حيان ، وخزيمة ، وعدي ، والعقيلي ، والامامان ، مالك ، واحمد ، وصححه البخاري ، والترمذي ، وغيرهم ، راجع : (سنن ابن ماجة ، وبلوغ المرام ، مع شرح سبل السلام ٢٤١/١ ، ونيل الاوطار ٤٨/١-٤٩ . وسنن أبي داود ١٨/١ ، وسنن الترمذي ١٥٣/١-١٥٥ ، وسنن الدارمي ١٥٣/١ ، ونصب الراية ١٣٥-١٣٧) .

(١٠) المسالك جمع مسلك وهو بمعنى الطريق والمراد بمسالك العلة هنا : الطرق المؤدية الى علة القياس ، وهي النص من الكتاب والسنة ، والاجماع ، والايماء والمناسبة ، والشبه ، والطرود ، والسير ، والتقسيم ، وتخريج المناط ، والدوران ، والغاء الفارق ، وسيأتي تفصيلها في ص ٣٩٩-٤٠٦ راجع اليها .

اختلافاً ، فيه اتساع الاجتهادات ومنافسة القائسين ، وهو الميدان الفسيح
لتسابق الازهان والافكار ، كما ان الاصوليين جعلوه هو الغرض الاعظم
والاهم في باب الترجيح وبيان اسبابه ومرجحاته (١١) .

ومن البديهي كما تقدم أن القياس المتعارض كبقية الادلة ، أما ان يوجد
في أحدهما شيء من المرجحات أو لا يوجد ، فإن تعارض قياسان ولم يوجد
بينهما مرجح فلا يسقطان بل للمجتهد أن يختار أحدهما ، ويعمل به مطلقاً
عند الشافعية ، وبعد استفتاء قلبه والتحري عند الحنفية ، وقد حاول الشيخ
الخضري التوفيق بين الرايين بضرب من التعسف ، بأن الفرق في النتيجة
فقط ، والا فلا يوجد معنى للتحري اذ المفروض عدم المرجح ويقول : (فالحنفية
قالوا : لا يجب العدول عما اختار (أي من الدليلين المتعارضين المتساويين)
الا اذا ظهرت له حجة تكون سبباً في العدول ، والشافعية يقولون له العدول)
ويقول - ولا نفهم معنى لمنعه عما اختار أولاً ، الا أن يراد منع المجتهد أن
يتبع هواه في تشريع الحكم فمتى وافقه أحد القياسين عمل به ، ومتى وافقه
الآخر عدل ، ولا نظن أن أحداً يجيز ذلك (١٢) .

وأما اذا تعارض قياسان وكان لأحدهما فضل يرجع به على الآخر ،
سواء كان الفضل من طرق الاصل ، أو حكمه ، أو غلته ، أو الفرع ، أو من
الامر الخارجي (١٣) فيرجح المجتهد ما فيه ذلك الفضل .
ويعمل به ويترك العمل بالآخر ، وهو الذي عقدنا له المبحث الاول من هذا
الفصل ، وقد يتحقق التعارض بين القياس والنص من خبر الآحاد أو من

-
- (١١) البرهان لامام الحرمين الجويني لوجه ١٤٨
(١٢) أصول الفقه للشيخ خضري بك ص ٤٤٥ . والادلة المتعارضة
ص ٣٢٢ - ٣٢٧ .
(١٣) لبيان معرفة اركان القياس وتعاريفها راجع : (شرح الاسنوي
٣٨-٣٦/٣ ، وروضة الناظر ص ١٤٥-١٤٦ .

العمومات من الفاظ الكتاب والسنة فمن هنا عقدنا (مبحثا ثانيا) وحيث ان
الحنفية لهم مسلك خاص في ترجيح الاقيسة بعضها على بعض يخالف مسلك
جمهور الاصوليين عقدنا له (مبحثا ثالثا) كما نذكر في ختام هذا (المبحث
الآخر) بعضا من المرجحات الاخرى المتفرقة ، هذا وحيث ان مرجحات الاقيسة
متنوعة نذكرها في ثلاثة مطالب .



المطلب الاول

ترجيح بعض الاقيسة على بعض آخر بحسب الاصل

تقسم المرجحات الموجودة في القياس الى خمسة أقسام :

١ - المرجحات بحسب الاصل ، وهو المقيس عليه المنصوص على حكمه ، كالخمر مثلا في قياس البيرة أو النبيذ على الخمر في الحرمة للاسكار .

٢ - المرجحات بحسب الفرع ، وهو المقيس الذي سكنت الشارع عن حكمه ، ويشبهه المجتهد بالمنصوص على حكمه ويعدى بحكمه اليه ، كالبيرة ، أو النبيذ مثلا .

٣ - المرجحات بحسب العلة التي هي الوصف الجامع بين الاصل والفرع ، الباعث بالمجتهد الى تعدي حكم الاصل اليه ، والذي لاجله شرع الحكم على رأي المجتهد ، وذلك كوصف الاسكار الموجود في كل من الخمر ، والبيرة ، والنبيذ .

٤ - المرجحات بحسب حكم الاصل الذي هو حرمة الخمر مثلا .

٥ - المرجحات الموجودة بحسب الامور الخارجية عن هذه الاركان الاربعة ،

ونحن نبحث في هذا المطلب عن المرجحات الموجودة بحسب الاصل ،

والمرجحات بحسب الاصل - أي المقيس عليه كثيرة ، وهذا أهمها :

(الوجه الاول) قطعية حكم الاصل : (١٤)

إذا تعارض قياسان ، وكان الاصل في أحدهما حكمه قطعي وفي الآخر

(١٤) شرح طلعت الشمس بشرح شمس الاصول ٢/ ٢١٠-٢١٢ ، ويقول

في ألفيته : شعر

وقدموا ذا العلة القطعية : فعلة ظنية قوية .

وقال في شرحه : ومنها تقديم القياس القطعي العلة على ما لم يكن كذلك ، فإذا تعارض قياسان علة أحدهما ثابتة قطعا ، لثبوتها بالنص القطعي ، أو بالعقل ، أو بالمشاهدة وعلة الآخر ليست كذلك قدم ذو العلة القطعية .

حكمه ظني فإنه يقدم القياس الذي حكمه قطعي ، وذلك لان ما كان حكم أصله ظنيا يتطرق اليه الخلل ، لكونه يحتمل خلافه بخلاف ما اذا كان حكم أصله قطعيا ، فلا يوجد ذلك فيه فكان أغلب على الظن . ولان ما هو قطع في معنى العلية لا يحتمل غيرها ، بخلاف ما لم يكن كذلك ، وفي معنى هذا أنواع :

منها : أن يتعارض قياسان ، والاصل في كل منهما حكمه ظني ثابت بما يفيد الظن ، الا ان الظن في أحدهما أقوى وأغلب من الآخر ، فانه يرجح القياس الذي يكون الظن الحاصل منه أغلب من الآخر ، وذلك لان الغالب اقرب الى القطع من غير الغالب الى القطع ١٨٥ .

(الوجه الثاني) قوة دليل المثبت :

اذا تعارض قياسان وكان الدليل المثبت لاحدهما أقوى من الآخر ، فإنه يرجح على مقابله الذي لم يكن كذلك ، فمثلا يقدم ما كان دليله المثبت له الاجماع القطعي على ما لم يكن كذلك ، ثم يرجح ما كان دليله النص القطعي على خلافه ، ثم يرجح ما كان دليله الاجماع الظني على خلافه ، ثم يرجح ما كان دليله المثبت له النص الظني ، ثم يرجح من القياسين اللذين دليل مثبت كل منهما ظني ما كان دليله أقوى من الآخر ، وهكذا .

وجاء في شمس الاصول - بهذا الصدد : شعر

فما أتى بالنص قدمه على ما قد أتى اجماعنا وقيل لا ويقول في شرحه : (فقدم القياس الثابتة علته بالنص على ما كانت علته ثابتة بالاجماع ، وقيل : بل ويرجح ما ثبتت علته بالاجماع على ما ثبتت علته

(١٥) احكام الاحكام ٢٣٦/٤-٢٣٧ و ٢٣١ والتقرير والتحجير لابن امير الحاج ٢٢٨/٣ .

بالنص . لان الاجماع مأمون النسخ بخلاف النص .
 وأقول: ان كان كل واحد من النص والاجماع ظنيا . كما هو شأن المتعارضين
 فتقديم النص أولى ، لانه نقل عن الشارع ، والاجماع نقل عن غيره ، وان كان أحدهما
 قطعيا فلا وجه لبقاء الآخر معه ، وهذا انما يكون في معارضة النص الصريح
 للاجماع . اما لو عارضه الايماء . فان الثابت بالاجماع مقدم على الثابت
 بالايماء لكون الايماء أخذ من اشارة الدليل ، والاجماع صريح في ذلك [١٦] .

وبناء على ما تقدم من الاختلاف حول تقديم الاجماع
 على النص أو تقديم النص على الاجماع يرى بعض الاصوليين تقديم
 ما ثبت حكمه بالنص القطعي ثم الاجماع القطعي ثم الظني والى الاول ذهب
 أكثر الاصوليين ومنهم الرازي وحكاه عن الاصوليين كما قاله الاسنوي وغيره .
 لا كما ذكره صاحب التقرير والتحجير ، نعم ذكر الاسنوي على وجه الاحتمال
 واليه ذهب البيضاوي واختاره صاحب الحاصل .

وجه الاول : أن الاجماع لا يقبل النسخ بخلاف النص . وتطرق النسخ
 خلل فيكون مرجوحا . ووجه الثاني أن الاجماع ثابت بالنص ، فيكون النص
 أصلا للاجماع فالاصل مقدم على الفرع [١٧] .

(الوجه الثالث) الترجيح بموافقة الاصل سنن القياس :

فاذا تعارض قياسان متساويان الا أن أحدهما حكمه جار على وفق

- (١٦) شمس الاصول مع شرح طلعة الشمس لفخر المتأخرين أبي محمد
 عبدالله بن حميد السالمي ٢/ ٢١٠-٢١٢ .
 (١٧) الاحكام للآمدي ٤/ ٢٣٦ ، وشرح المحلي مع الآيات البيئات ٤/ ٢٣٦
 وشرح المختصر للعضد ٢/ ٣١٦-٣١٧ ، وعندنا ١/ ٤٧٨-٤٨٢ .
 وشرحي الاسنوي والبدخشي على المنهاج ٣/ ١٨٨-١٨٩ ، والتقرير
 والتحجير ٣/ ٢٢٨ ، والكوكب المنير ٤٥٠ ، والآيات البيئات
 ٤/ ٢٣٣ ، وشرح المحلي بهامش الآيات البيئات ٤/ ٢٣٠ ، واحكام
 الاحكام للآمدي ٤/ ٢٣٦ .

القياس ومقتضى القواعد الكلية ، وحكم الآخر معقول به عن سنن القياس ، فانه يقدم القياس الاول على الثاني ، وان لم يكن ذلك الدليل شرطا في صحة القياس ، وذلك لكونه أبعد عن التعبد ، وأقرب الى العقول وموافقة الدليل .
مثال ذلك : تعارض قياسان قياس ما دون أرش الموضحة عليه (١٨) عند الشافعية ، فيتحمله العاقلة ، وقياسه على غرامات الاموال ، فلا يتحمله العاقلة ، بل على القاتل نفسه عند الحنفية ، فيرجع القياس الاول على الثاني ، لاشتراك الاصل والفرع في كون كل منهما جناية على البدن ، بخلاف القياس الثاني ، فان الاصل منه جناية على الاموال ، وقياس جناية البدن على مثله أقرب وأولى من قياسه على الاموال التي ليست من جنسه (١٩) .

(الوجه الرابع) الترجيح بكون بقاء حكم الاصل متفقا عليه :

اذا تعارض قياسان أحدهما اختلف في نسخ حكم أصله ، والثاني اتفق على عدم نسخه ، فانه يقدم الثاني على الاول ، اذا النسخ كما تقدم من جملة ما يؤدي الى الخلل في فهم المقصود ، فالقياس المختلف في كون حكمه منسوخا يتطرق فيه الخلل ، فيكون مرجوحا والمتفق عليه يكون أبعد من الخلل وأقرب الى الوصول بالمقصود (٢٠)

(١٨) حاصل القياسين قاسوا أرش الحرج الذي هو دون الموضحة على الموضحة: أي يؤخذ ممن جرح رأس أحد لكنه لم يصله الى حد الموضحة ، كمن جرحه بالموضحة وهي : ما شق الجلد وكشف عن العظم ، فتؤخذ من أقارب الجارح ويعطى للمجروح ، وقاسه الحنفية على من أتلف مالا فيؤخذ من الجارح نفسه راجع : [تحفة المحتاج ٤١٥/٨ و ٢٥/٩-٣٣ ، وشرح الهداية مع فتح القدير ٨/٨٢٢] .

(١٩) غاية الوصول ص ١٤٥-١٤٦ ، وحاشية النباتي على شرح جمع الجوامع للمحلي ٣/٣٧٣ .

(٢٠) الاحكام ٤/٢٣٦-٢٣٧ .

(الوجه الخامس) : الترجيح يكون تعليل حكم الاصل متفقا عليه :

اذا تعارض قياسان وكان أحدهما اتفق القياسون على تعليله بخلاف الآخر فحينئذ يترجح القياس المتفق على تعليل حكم أصله - وان كان ظنيا على القياس الذي لم يتفق على تعليل حكم أصله ، وان كان قطعيا لان تعدية الحكم من الاصل الى الفرع انما هو فرع تعقل العلة في الاصل ووجودها في الفرع ، واحتمال معرفة ذلك فيما هو متفق عليه أغلب ، واحتمال الخلل بالنظر الى الحكم الظني وان كان قائما ومأمونا في جانب الحكم ، لكن احتمال قطع القياس فيما لم يتفق على تعليله - لعدم الاطلاع على ما هو المقصود من حكم الاصل أغلب من احتمال انقطاع القياس ، لخلل ملتحق بالظاهر الدال على حكم الاصل مع ظهور دليله وعدم الاطلاع عليه بعد البحث التام فيه (٢١) .

(الوجه السادس) الترجيح بوجود دليل خاص على تعليله :

ويرجح أحد القياسين بوجود دليل على تعليله وجواز القياس عليه لما فيه من الامن من غائلة التعبد ، ولكونه اقرب الى العقول وابعد من ضعف الخلاف فيه (٢٢)

(الوجه السابع) الترجيح بكيفية الحكم

فاذا تعارض قياسان يفيدان حكمين شرعيين مختلفين فانه يرجع أحدهما على الآخر على ما سبق تفصيله من تقديم الحرمة على غيرها ، وتقديم الموجب للوجوب على ما عدا الحرمة ، وتقديم الاستحباب على الاباحة وهكذا .

- (٢١) المصدر السابق ، والادلة المتعارضة ص ٣٣٠ ، ومقدمة الذخيرة للقرافي ١/١٢٩ ، وغاية الوصول ص ١٤٦ .
(٢٢) الاحكام ٤/٢٣٦ ، وانظر منهاج الوصول للبيضاوي وشرحي البدهشي والاسنوي ٣/١٨٨-١٩١ .

مثال ذلك : تعارض قياسان فيمن نزلت لحيته عن حد الوجه أوجب غسله في الوضوء أم لا ؟ فيه قولان للشافعية : (أحدهما) نعم ، لانه شعر ثابت على ظهر بشرة الوجه ، فيجب غسله كشعر الخد ، (وثانيهما) لا ، لانه شعر لا يلاقي محل الغرض ، فلا يجب غسله كالذؤابة المجاوزة لحد الرأس ، لا يستحب مسح (٢٣) .

ويرجع الاول بأن موجه الوجوب ، وهو أولى بالمصير اليه ، من الاباحة ، للاحتياط ، وبأن الخد واللحية عضو واحد فقياس الشيء عليه أولى ، وبأن حكم المقيس ، والمقيس عليه شيء واحد وهو : وجوب الغسل . أما حكم المقيس عليه مع الآخر فمتغايران ، اذ هو استحباب المسح .

مثال آخر : بعد الاتفاق على جواز التفريق القليل في غسل ومسح أعضاء الوضوء اختلف قولاً الشافعي في التفريق الكثير : فعند القول القديم لا يجوز ، لانه عبادة يبطلها الحدث كالصلاة فيبطلها التفريق قياساً عليها ، وعلى القول الجديد جائز ، لانها عبادة لا يبطلها التفريق القليل فلا يبطلها الكثير كالزكاة (٢٤) . ويرجع الاول بأنه مفيد لوجوب الموالاة ، والثاني مفيد لاستحبابها ، والمفيد للوجوب أولى بالمراعاة من الاستحباب وغيره ، وبأنه مفيد لبطلان الوضوء بلا موالاة بخلاف الثاني ، والمصير الى الاول أولى ، للاحتياط في أمر العبادة ، وبأن الوضوء أقرب الى الصلاة من الزكاة لان كلا منهما عبادة بدنية ، أما الزكاة فعبادة مالية فافتترقا .

(الوجه الثامن) ترجيح الحظر على الاباحة :

اذا تعارض قياسان أحدهما يقتضي الاباحة والآخر يقتضي الحظر :

(٢٣) المهذب للشيرازي ١٨/١

(٢٤) المصدر السابق ١٩/١

أي الحرمة ، فيرجع القياس الذي يقتضي الحظر عند جماعة من الشافعية ، ومنهم الشيرازي والكرخي من الحنفية ، وذهب بعض الشافعية الى انهما متساويان .

استدل الاولون بأنه اذا تعارض الدليلان اشتبه المباح بالمحظور غلب الحظر ، كزكاة المجوسي والمسلم اذا اختلطتا ، وكذلك اذا اختلطت الاخت بالاجنبيات ، أو الجارية المشتركة بين الرجلين لا يحل لواحد منهما وطؤها ، وبأن الحظر أحوط ، لان في ارتكاب المحظور اثما بخلاف ترك المباح ، فكان الحظر أولى بالاخذ به (٢٥) وبأن الخطأ في نفي هذه الاحكام أسهل من الخطأ في اثباتها (٢٦)

واحتج المخالف بأن تحريم المباح كإباحة المحظور ، فلا مزية لاحدهما على الآخر فهما متساويان ويجب بأنهما وان استويا فيما ذكروه الا أن للمحظور مزية ، وهو الاثم بفعله ، أما المباح فلا اثم عند تركه (٢٧)

مثال ذلك : قياس الشافعية شعر الميتة على سائر اعضائها في النجاسة ، لانه جزء من الحيوان فلا يفارقه من النجاسة فهو نجس ، وقياس الحنفية وبعض الشافعية شعر الميتة على الحمل والبيض في الطهارة بجامع أن كلا منهما جاز أن يؤخذ من الحيوان ، وينتفع به في حالة الحياة فكذا بعد الموت (٢٨) .

(الوجه التاسع) - ترجيح بعض هذه الوجوه على بعض آخر منها :

ذكر الآمدي صورا أخرى للترجيح بحسب الحكم مما اجتمع في كل منهما شيء من المرجحات لاحدهما على الآخر منها :

- | | |
|------|--|
| (٢٥) | التبصرة ٥١٢/٢ ، واللمع ٦٧ ، وشرح الاسنوي ١٩٠/٣ |
| (٢٦) | روضة الناظر ص ٢١٠ |
| (٢٧) | التبصرة ٥١٢/٢ |
| (٢٨) | هامش التبصرة ٥١٢/٢ ، نقلا عن شرح اللمع |

إذا اجتمع قياسان متعارضان أحدهما حكمه في الأصل قطعي ، ولم يقم دليل على تعليله والآخر قام دليل خاص على تعليله ، لكن حكم أصله قطعي ، فيقدم الأول ، لأن ما يتطرق اليه من الخلل إنما هو بسبب قربه من احتمال التعبد والمقصود على الأصل المعين وما يتطرق الى الظن من الخلل من جهة أن يكون الأمر في نفسه خلاف ما ظهر ، واحتمال التعبد والمقصود على ما ورد الشرع فيه بالحكم - أبعد من احتمال ظن الظهور لما ليس بظاهر ، والترك للعمل بما هو ظاهر (٢٩) الى غير ذلك من الصور ولكن هذا أقرب بمبحث الترجيح بين أوجه الترجيحات ولهذا نؤخرها اليه (٣٠) .

(الوجه العاشر) الترجيح بكونه مسقطا للحد :

إذا تعارض دليلان أحدهما يثبت الحد ، والآخر يؤدي الى اسقاط الحد ، مثاله : قاطع الطريق يقاس على سائر الحدود في عدم قطع يده بجامع عدم كونهما مباشرين والحد على المباشر دون الردء والعون ويقاس على الغنية بأنه حكم يتعلق بالمحاربة فاستوى فيه الردء والعون المباشر (٣١)

ففي مثل هذا اختلف العلماء ، فذهب جماعة ومنهم الشيرازي الى انهما متساويان ، لا يرجح أحدهما على الآخر لأن الشبهة لا تؤثر في اثبات الحد في الشرع بدليل انه يثبت بخبر الآحاد ، وبالقياس مع وجود الشبهة فهما دليلان متساويان كسائر الأدلة ، وسائر الأحكام (٣٢) ، ولأنه لو تعارضت بينتان في اثبات الحد وفي نفيه سقطتا ، فكذلك إذا تعارض دليلان .

ويجاب عن هذا بالفرق بين المقامين ، فإن البينتين توجب أحدهما الاستيفاء ، والاخرى توجب الاسقاط فيجعل ذلك شبهة فسقطتا وههنا دل أحد الدليلين على أنه شرع ،

(٢٩) احكام الاحكام ٢٦٧/٤ - ٢٦٩ ، وشرح المختصر ٣١٦/٢ - ٣١٧

(٣٠) - راجع ص ٥٥٥٠ عندنا هذا الجزء

(٣١) هامش التبصرة ٥١٤/٢

(٣٢) اللع ص ٦٧ وروضة الناظر وجنة المناظر ص ٢١٠ ، والاسنوي ١٩٠/٣

والآخر يدل أنه ليس بشرع ، والشبهة لا تؤثر في ذلك ، فلم يكن لاحدهما فضل على الآخر ، اذ في الاستفتاء لا تقبل شهادة واحد وفي اثبات الحدود يقبل خبر الواحد والقياس فافترقا (٣٣) .

وذهب جماعة من الشافعية وبعض المعتزلة الى ترجيح قياس يستقط الحد على ما يشته واستدلوا - أولا - بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (ادرؤا الحدود بالشبهات ، وأقيلوا الكرام عثراتهم الا في حد من حدود الله تعالى) (٣٤) وج الاستدلال أن الخبر المعارض أقل درجاته أن يكون فيه شبهة ، والشبهة تدرا الحدود ، وأجاب عن هذا الشيرازي بأنه إنما ورد هذا في القضاء والاستفتاء (٣٥) .

أي يحصل على ذلك ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : (لان يخطيء

(٣٣) التبصرة ق ٥١٤/٢/٢

(٣٤) وفي رواية أخرى (ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم - وفي رواية أخرى - ادرؤا الحدود ، ولا ينفي للامام تعطيل الحدود) له عدة طرق ، قال الشيباني : كلها ضعيفة ، وأخرجه أبو داود ، ونسبه اليه الحافظ السيوطي في الجامع الصغير ، وأخرجه ابن عدي عن ابن عباس ، ونقل المناوي في فيض القدير عن الحافظ ابن حجر القول بصحة اسناده في بعض الطرق ، وقال ابن السبكي : وهذا الحديث بهذا اللفظ (المقطع الاول) لا يوجد الا في مسند أبي حنيفة لابي محمد البخاري ، وروى الترمذي : (ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم) ثم صحح أنه موقوف (هـ) راجع (الجامع الصغير مع الفيض القدير ٢٢٦/١ - ٢٢٩ ، وتمييز الطيب من الخبيث للشيباني ص ١٠ ومفتاح كنوز السنة ص ١٤٨ وبلوغ المرام مع شرحه سبل السلام ٥/٤ وسنن الترمذي ٣٣/٤ ، وسنن ابن ماجة ٨٥٠/٢ بلفظ (ادفعوا) ، هذا ، وقال الشوكاني : رواه ابن ماجة بأسناد ضعيف ، والابهاج لابن السبكي ١٦٠/٣ (التبصرة للشيرازي ق ٥١٥/١/٢ ، وراجع شرح الاسنوي والابهاج ١٦٠-١٥٨/٣ واللمع ص ٦٨ وروضة الناظر ص ٢١٠) .

(٣٥)

أحدكم في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة (٣٦) - وثانيا - بأن الحد ضرر ، والضرر منفي عن الاسلام لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا ضرر ولا ضرار في الاسلام) (٣٧)

(الوجه الحادي عشر) الترجيح يكون القياس يقتضي العتق :

إذا تعارض قياسان أحدهما يثبت العتق ، والآخر ينفيه ، وذلك مثل

(٣٦) هذا الحديث جزء من حديث طويل تمامه (ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم له مخرجا فخلوا سبيله - وفي رواية الترمذي - فإن كان له مخرج... الخ)
فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة (أخرجه الترمذي عن عائشة وأبي هريرة وعبدالله بن عمر ، والصحيح أنه موقوف ، وضعف طرق عائشة لأن فيه يزيد بن زياد وهو ضعيف ، أخرجه الحاكم والبيهقي ، وابن أبي شيبة ، والسيوطي ، ورمز لصحته ، ونقل المناوي تصحيحه عن الحاكم ، وأعله الذهبي والترمذي ، والبخاري ، وابن حجر ، راجع (شرح فيض القدير مع الجامع الصغير ١/٢٢٦-٢٢٩ ، وسنن الترمذي ٤/٣٣-٣٤ ومصابيح السنة للبغوي ٢/٤٤٥ ، وتميز الطيب مع الخبيث ص ١٠ ومنتقى الاخبار مع نيل الاوطار ٢/١١٠-١١١) .

(٣٧) هذا الحديث رواه أبو داود في المراسيل من حديث واسع بن حيان ، ووصله الطبراني في الاوسط من روايته عن جابر ، وبدون (في الاسلام) رواه ابن ماجة من حديث ابن عباس وفيه في الزوائد في اسناده جابر الجعفي متهم (وعن عبادة بن الصامت ، وكذا رواه الحاكم من حديث أبي سعيد ، وقال صحيح الاسناد على شرط مسلم ، ورواه الامام احمد في مسنده ، والدارقطني عن أبي سعيد ، والامام مالك . راجع : (تخريج احاديث المنهاج للزركشي لوحة ١٧-١٨ مخطوط ، وسنن ابن ماجة ٢/٧٨٤ فيض القدير ٦/٤٣٢) وقال المناوي : قال الهيثمي : رجاله ثقات ، ونقل هو وابن السبكي عن الامام النووي في الاذكار انه حسن ، ونقل عن الذهبي انه قال حديث لم يصح ، وقال ابن حجر فيه انقطاع ، والحاصل ان الحديث له طرق بعضها يقوي بعضها آخر ، ويكون بذلك واصلا الى درجة الحسن ، وراجع : سنن الدارقطني ص ١٠٦ ، والجامع الصغير ٢/٢٠٣) .

قول الشافعي - رضي الله عنه - : الحر بي يصح عتقه اعبدته لان من صلح عتق عبده المسلم صح منه العتق مطلقا وقياس غيره عتق الحر بي غير صحيح لان ملكه غير مستقر . لانه معرض لنقضه (٣٨) ففي مثل هذا اختلف الاصوليون الى عدة مذاهب :

(المذهب الاول) ترجيح ما يقتضي العتق على مخالفه ، واليه ذهب بعض المتكلمين وبعض الشافعية ، ومنهم البيضاوي ، والقاضي عبدالوهاب الحنبلي والكرخي من الحنفية .

واستدلوا على ذلك - أولا - بأن العتق مبناه على القوة بدليل انه يسري الى غيره . وانه اذا وقع لم يلحقه الفسخ .

- وثانيا - بأن الشارع يتشوق الى العتق دون الرق فيقدم ما يقتضيه على ما يقتضي الرق .

- وثالثا - بأن القياس الدال على العتاق دال على زوال قيد ملك اليمين والاصل عدم القيد فيكون موافقا للاصل والموافق للاصل أرجح من المخالف له .

(المذهب الثاني) انهما متساويان نقله في المسودة عن الشافعي وبعض الحنابلة واليه ذهب الشيرازي ، واستدلوا - أولا - بأنهما متساويان لا مزيد لاحدهما على الآخر من حيث الشروع . فالتعارض فيهما كالتعارض في غيرهما (٣٩) .

واجاب الشيرازي عن الاستدلال بالدليل الاول بأن قوة العتق على الرق في الوقوع . فاما في كونه شرعا واثبات الحكم الشرعي به فالعتق . والرق واحد فلا يقدم العتق على الرق . وذهب جماعة أخرى - واليه مال الآمدي كما

(٣٨) هامش التبصرة للدكتور محمد حسن هيتو ، ق ٢/١٥٥
(٣٩) المصدر السابق . وشرحي الابتهاج مع الاسنوي مع المنهاج
٣/١٥٨-١٦٠ . واحكام الاحكام للآمدي ٤/٢٣٠ .

يظهر من تعليله - الى تقديم الدليل النافي للعتق . قال ابن السبكي في الابهاج :
(وهذا هو الصحيح عندي) (٤٠) واستدلوا بأنه على وفق الدليل المقتضي
لصحة ملك اليمين . والدليل المقتضي لصحة ذلك مقدم على الدليل النافي له ، كما
واعترض ابن السبكي عن دليل المخالفين (أن الاصل عدم وجود قيد الرق) ، بأن هذا
يصح قبل تحقق الوجود للقيد أما بعد ثبوت وجود القيد فإن الاصل في
وجوده انما هو بقاؤه (٤١) .

ولكن يبدو ان الرجاحة مع الطرف الاول ، وذلك لان الاصل في الادلة
حملها على ما يتشوف اليه الشارع وما يتفق مع مقاصد الشريعة ومرامي
أهداف الاسلام ، وما دام ان الشارع يرغب في العتق ولا يرغب في الرق
فالاصل حمل الدليل على وفاق ذلك ، وقياسا على تعارض الخبرين المثبت
للمتق والنافي له حيث يقدم الخبر القضي للعتق والله اعلم .

(٤٠) شرح الابهاج ١٥٩/٣ واحكام الاحكام للآمدي ٢٣٠/٤ .

(٤١) شرح الابهاج والاسنوي ١٥٩/٣ - ١٦٠ ، والتبصرة ١ / ٢ / ١٥١٥

وشرح البدخشي مع الاسنوي ١٧٨/٣ - ١٧٩ .

المطلب الثاني

أوجه التراجع بين القياسين بحسب العلة :

وللقياس أركان اربعة وهي : الاصل ، والفرع ، وحكم الاصل ، وعلة الحكم ، والعلة أهم الاركان فيه ، ولذلك يكون الخلاف فيها أقوى من غيرها من بقية الاركان ، فيوجد التعارض بحسب العلة أكثر من غيرها ، فيكون الترجيحات ، وأوجهها أوفر ، وطرقها أوسع ، ومن أجل ذلك وضع الاصوليون مسالك للتنقيب والبحث عن العلة وعن كون الوصف الموجود في الاصل وفي الفرع (العلة المشتركة) مناطا للحكم ، ويصلح أن تكون علة ، كما وضعوا قواعد وأساسا لتنقيح الوصف المدعي عليته ، وتخريجها وتحقيقها وسموها (مسالك العلة) التي يأتي تفصيلها بعيد هذا . ومن أجل اهتمامهم بالعلة أكثر من غيرها وضعوا منافذ ، ومراصد ، وقوانين تنقب وتفتش عن الاعتراضات ، ومواضع الضعف في العلة ، والاستدلال بها ، وجعلوها أساس القياس ، وسموها (قواعد العلة) الآتي الكلام عنها ، فمن ثم ذكروا أوجهها كثيرة في ترجيح قياس على قياس آخر معارض له من حيث العلة ، ومن أهم هذه الواجه ما يلي :-

(الوجه الاول) الترجيح بقطعية العلة في الاصل :-

إذا تعارض قياسان متعادلان إلا أن أحدهما مما قطع بوجود العلة فيه سواء كان وجودها فيه معقولا أو محسوسا ، فإنه يرجع على معارضه الذي ليس وجود العلة فيه قطعيا ، وفي معناه كل قياسين يكون وجود العلة في أصل

كل منهما ظنيا الا أن الظن بوجود العلة في أحدهما أقوى من الآخر ، ووجه الترجيح هنا هو : أن القاطع لا يحتمل غير العلية وما لا يحتمل غيرها أقوى مما فيه الاحتمال ولأن ما غلب الظن به يرجح على ما لم يغلب الظن به لانه أقرب الى القطع ، فالقطع مقدم على غيره بالاولى (٤٢)

(الوجه الثاني) الترجيح بقوة طرق اثبات العلة :-

ذكر الاصوليون طرقا لاثبات العلة في القياس وتفاوت درجاتها في القوة والضعف ، فالعلة الواقعة في الدرجة الاولى ترجح على ما كان في الدرجة التي بعدها ، وخلاصة تلك الدرجات ما يأتي :-

(الاولى) ما كان طرق اثبات العلة فيه النص القطعي (٤٣) كقوله تعالى في تعليل تقسيم الفيء والغنائم على الفقراء والمساكين وذوي القربى للرسول (صلى الله عليه وسلم) :- « كيلا يكون دولة بين الاغنياء » (٤٤) ، وكقوله (صلى الله عليه وسلم) :- (انما نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي لاجل الدافة - المجاعة -) وغير ذلك ، فان كلمة (كي) و (كيلا) و (لاجل) و (من اجل) ونحوها نص صريح ، وقاطع في تعليل لا يحتمل غيره .

(الثانية) ما كانت ظاهرة في التعليل كقوله تعالى (اقم الصلاة ادلوك

(٤٢) شرح الاسنوي ١٧٨/٣-١٧٩ وشرح التقرير والتحرير ٢٢٨/٣-٢٣١ وشرح المحلي على جمع الجوامع مع الآيات البينات ٢٣٠/٤-٢٣٥ والاحكام في اصول الاحكام للآمدي ٤٣٩/٤-٤٤٨ ، وشمس الاصول مع شرحه طلعة الشمس ٢١٠/٢-٢١١ .

(٤٣) تقييد النص بالقطع ، لان النص يستعمل بمعنيين : (١) بمعنى النص القاطع الذي لا يحتمل غيره ، والى الظاهر وهو الذي يحتمل غيره احتمالا مرجوحا .

(٢) بمعنى كل ما نطق به الشارع ونص عليه في كتابه ، أو سنة رسوله الصحيحة فاللام في (لدلوك الشمس) نص بالمعنى الثاني وليس بنص بالمعنى الاول .

(٤٤) سورة الحشر ٧/٥٩ .

الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر (٤٥) فإن اللام ظاهر في التعليل وليس قاطعا فيه ، لوروده لغير معنى التعليل ، كالعاقبة ، مثل قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) (٤٦) فاللام هنا لبيان العاقبة وكذلك الفاء في مثل قوله صلى الله عليه وسلم - للحاج الذي وقصته ناقته فقتلته - : (لا تقربوه طيبا ، فانه يحشر يوم القيامة ملبيا) (٤٧) .

الى غير ذلك مما ذكروه في موضعه (٤٨) .

وأما بالنسبة الى القياس الذي ثبتت عليته بالاستنباط ، وهو كل ما كان طرق عليته غير النص ، كالشبه والدوران ونحو ذلك ، فإن حكمه من حيث تقديم بعضه على بعض ، وترجيحه على غيره يكون كالاتي :-

(الاول) تقديم الايماء - بأنواعه الخمسة - على بقية مسالك العلة (٤٩)

(٤٥) سورة الاسراء ١٧/٦٦ .

(٤٦) سورة القصص ٢٨/٨ .

(٤٧) روى هذا الحديث الشيخان ، والاربعة والدارمي ومالك وأحمد

والطبراني واللفظ لمسلم (ان رجلا خر من بعيره ، وهو واقف مع

النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فوقع، فمات ، فقال : (اغسلوا ...

الحديث) وفي رواية : (لا تمسوه بطيب ، ولا تخمروا رأسه

فانه يبعث يوم القيامة ملبيا) وفي رواية يلبى ، راجع : (صحيح

مسلم مع شرح النووي ٥/٢٤١-٢٤٦ وصحيح البخاري بشرح

القسطلاني ٢/٣٨٩-٣٩٠ وسنن ابن ماجة ٢/١٠٣٠ ، ومنتقى الاخبار

مع نيل الاوطار ٤/٤٦-٤٧ ، وسبل السلام ٢/٩٢)

(٤٨) شرح الاسنوي والبدخشي ٣/٣٩-٤٢ والمنحول للغزالي ص ٣٤٢-

٣٥٤ والمستصفي ٢/٢٨٨-٢٩٣ ، وفواتح الرحموت بشرح مسلم

الثبوت ٢/٢٩٥-٢٩٧

(٤٩) الايماء لغة : الاشارة وعند الاصوليين : أن يقترن وصف بحكم

بينهما فاء بحيث لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان ذلك بعيدا

من الشارع وأنواعه خمسة : (١) ترتيب الحكم على الوصف

بالفاء ، سواء دخل الفاء على الوصف أو على الحكم في كلام الشارع

أو في كلام الراوي ، من أمثلة ذلك قوله تعالى (والسارق والسارقة

فاذا تعارض قياسان ، أحدهما طرق اثبات علقته الايماء وطرق اثبات علة القياس الاخر غيره من المناسبة ، أو الشبه ، أو الدوران ، أو غيرهما فإنه يقدم القياس الاول ، وذلك لان كون الايماء للتعليل أمر متفق عليه ، بخلاف غيره فإنه مختلف فيه ، وما كان متفقاً عليه أقوى مما هو مختلف فيه ، لان الاتفاق يقوي الامر المتفق عليه والخلاف يضعفه ، ولان الايماء شارك المنصوص بالتعليل والمشارك للمنصوص بالتعليل أقوى من غيره .

(الثاني) تقديم القياس الذي ثبتت عليه علقته بالاجماع على ما ثبتت عليه علقته بغيره من بقية المسالك عدا النص بناء على تقديم النص على الاجماع ، وأما بناء على تقديم الاجماع على النص فإنه يقدم القياس الثابتة عليه علقته بالاجماع على ما ثبتت بالنص ، وبناء على الرأي الراجع من تقديم بعض أنواع الاجماع على بعض النصوص والعكس ، فما قدم هناك يقدم هنا .

فأقطعوا أيديهما) . ومثل قول الراوي (زنى ما عز فرجم)
 (٣) أن يحكم الشارع على شخص عقب علمه بصفة صدرت منه ،
 كقوله (صلى الله عليه وسلم) : (أعتق) ، للاعرابي الذي قال :
 (جامعته أهلي في نهار رمضان ١٠٠٠ الخ) فإن تقديره : ان
 جامعته ١٠٠٠ الخ فاعتق .

(٣) أن يذكر الشارع وصفا لو لم يؤثر في الحكم لم يكن ذكره مفيدا ، كقوله (صلى الله عليه وسلم) : (انها من الطوافين عليكم والطوافات فليست بنجسة .)

(٤) أن يفرق الشارع في الحكم بين الشيئين ، وله أنواع ، من أمثلته : قوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن) وقوله صلى الله عليه وسلم (للرجل سهم ولل فارس سهمان) ونحو ذلك .

(٥) النهي عن فعل يكون مانعا لما تقدم وجوبه علينا ، كقوله تعالى (فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) ، راجع (شرحي الاسنوي والبدخشسي على المنهاج ٢٤/٣ - ٢٩ ، والابهاج ٣٢/٣ - ٣٧ ، والمستصفي ٢٨٩/٢ - ٢٩٣ وشفاء الغليل ص ٢٧ - ١٠٦ ، وشرح المحلى ٢٦٦/٢ - ٢٧٠) .

(الثالث) تقديم المناسب (٥٠) بأنواعه على غيره من بقية المسالك :-
 فإذا تعارض قياسان ، وعلّة أحدهما ثبتت بالمناسبة ، وثبتت عليه
 القياس المخالف له بغيره من المسالك الباقية فإنه يقدم القياس الذي ثبتت عليه
 بطريق المناسبة ، سواء كانت المناسبة دينية أو دنيوية وسواء كانت ضرورية
 أو حاجية أو مصلحة .

وذهب جماعة من الأصوليين ، ومنهم البيضاوي : الى تقديم المناسبة
 على الإيماء أيضا وعللوا ذلك بأن المناسب يقتضي ترتيب الحكم على الوصف وهو
 يشعر بالعلية ، بخلاف غيره ، فهو أولى بالتقديم ، كما استدلوا على تقديم
 المناسبة على ما بعدها من المسالك بأن الظن الحاصل بها أقوى من الظن
 الحاصل بالشبه والدوران ، وغيرهما ، وبأن فيها زيادة مصلحة لا توجد

(٥٠) المناسب عرف بتعاريف كثيرة ، منها : أنه ما يجلب للانسان نفعا
 أو يدفع عنه ضررا ، ومنها : أنه وصف ظاهر منضبط يحصل
 عقلا من ترتيب الحكم عليه أن يكون مقصودا من جلب مصلحة ،
 أو دفع مضرة ، وتقسم المناسبة الى عدة أقسام ، باعتبارات مختلفة ،
 فتقسم - أولا - الى المناسب الملائم ، والمؤثر ، والغريب ، وتقسم
 - ثانيا - الى المناسب الملقي ، والمرسل ، والمعتبر ، وثالثا - يقسم
 المناسب المعتبر الى المناسب الاقتناعي الذي يظن أنه مناسب ولكن
 يزول الظن بالتأمل الى المناسب الحقيقي ، الذي لا يزول بذلك ،
 وتقسم رابعا - الى المناسبة الاخرية التي تتعلق بالآخرة ، كتهذيب
 الاخلاق ، وتزكية النفس للذين يؤديان الى امتثال أوامر الله
 تعالى ، واجتناب نواهيه ، والى المناسبة الدنيوية التي تتعلق
 مصالحها بشئون الدنيا بأقسامها الثلاثة التي هي : مصلحة كنصب
 الولي على الصغير ، وتحسينية كتحريم القاذورات ، وضرورية ،
 وهي خمس مشهورة بالضرورات الخمس : كمشروعية القصاص
 لحفظ النفس ، ومشروعية الضمان والحد بقطع اليد لضمان المال ،
 وشرع الجهاد لحفظ الدين ، وفرض الحد والجلد على شارب الخمر
 لحفظ العقل ، وإيجاب الحد بالجلد والرجم على الزنا لحفظ
 الاعراض ، راجع : (شرحي البدخشي والاسنوي ٣/ ٥٠-٥٤ ،
 والابهاج مع المنهاج ٣/ ٣٨-٣٩) .

في غيرها ، ولان المناسبة لا تنفك عن العلية ، بخلاف غيرها . وباستقلال المناسبة بالدلالة وقوتها ، بخلاف غيرها .

وذهب بعض الاصوليين الى تقديم السبر والتقسيم على المناسبة ، لانه يفيد ظن العلية ونفي العلية عن غيره المعارض له ، وهو اختيار الآمدي وابن الحاجب .

(الرابع) تقديم القياس الثابتة عليته بالسبر والتقسيم على ما بعده من الشبه ، والدوران :

فاذا تعارض قياسان ، وثبتت علة أحدهما بالسبر والتقسيم ، وثبتت علية علة الآخر بالشبه أو بالدوران ، فانه يقدم القياس الاول ، وهو اختيار ابن الحاجب والآمدي ، وذلك ، لان في التعليل بالسبر والتقسيم تعرضا لنفي المعارض بالوصف الذي هو العلة في الاصل ، بخلاف المناسبة ، فانها لا تدل على نفي المعارض ، والحكم في الفرع ، كما يتوقف على تحقيق مقتضيه في الاصل كذلك يتوقف على نفي المعارض فيه ، فما دل على تحقيق المقتضي في الاصل ، مع نفي المعارض فهو أولى وأرجح مما لا يكون كذلك .

وذهب جماعة ، ومنهم البيضاوي الى تقديم قياس ثبتت عليته بالدوران على ما ثبتت عليته بالسبر والتقسيم ، لان العلية المستفادة منه مطردة ، ومنعكسة بخلاف غيره (٥١) .

(٥١) السبر لغة : الاختبار ، والتقسيم : التنويع ، والمراد بهذا المصطلح : أن يقسم المجتهد الاوصاف التي يتوهم كونها علة ، ثم يختبر ويختار بعضها ، ويرفض البقية مما لا علاقة له بالعلية حسب اجتهاده ، وذلك كأن يقول : العلة في تحريم الخمر اما وصف السكر ، أو حمرة اللون ، أو نوع الطعم ، ثم يبطل جميع الاوصاف عدا السكر ، كأن يقول : ان الشيء الفلاني طعمه كطعمه وهو حلال فالطعم ليس بعلة ، والشربة مثلا لونها كلون الخمر وليست

- (الخامس) تقديم الدوران (٥٢) على غيره من الشبه ونحوه .
 (السادس) تقديم الشبه (٥٣) على الطرد وغيره مما هو بعده . وهكذا .
 (السابع) تقديم الطرد (٥٤) على تنقيح المناط وعلى ما بعده في الرتبة .

بمحرمة . فاللون ليس علة للحرمة الى أن يبطل آخر الاوصاف
 عدا السكر . فيحكم بأن علة حرمة الخمر الاسكار . فعلى هذا ان
 عملية التقسيم قبل السير والاختبار . ولذا قيل : لو قدم التقسيم
 في التسمية . وقيل : التقسيم والسير لكان أولى . ولكن يمكن
 أن يجاب بأن عملية السير والاختبار هو الاهم حتى أن التقسيم
 وتنويع الاوصاف اما هو لاجله . ولذلك قدم السير والله أعلم .

ثم التقسيم اما تقسيم حاسر . ان كان التقسيم يجعل الاقسام دائرا
 بين النفي والاثبات كقول الشافعية : ولاية الاجبار لسلاب على
 البنت في تزويجها اما أن لا تعلل أو تعلل . وعلى فرض التعليل
 فاما أن تعلل بالبكارة . أو الصغر أو غيرهما . أما التعليل بغير
 البكارة والصغر . وعدم التعليل باطلان بالاجماع . والتعليل بالصغر
 أيضا باطل . لعدم نبوتها على الصغيرة الثيب . فثبت أن العلة
 البكارة فقط .

واما تقسيم منتشر . وهو : ما يكون بخلاف ذلك كقولك اللون اما
 احمر أو أبيض . . . راجع : (شرح الابهاج والاسنوي ٣/ ٥٤-٥٥ ،
 وشرح البدخشي ٣/ ٧٠-٧١ ، و١٨٤-١٨٧ . والتقريب والتجسير
 ٣/ ٢٣٠ ، وما بعدها .

(٥٢) الدوران : أن يوجد الحكم ويدور بوجود الوصف المظنون عليه
 وينعدم بعده . كدوران حرمة الخمر مع الاسكار . وزوالها
 بزواله . (شرح البدخشي ٣/ ٦٥) .

(٥٣) الشبه . هو الوصف الذي لا تظهر مناسبته للحكم بعد البحث التام .
 ولكن ألف من الشارح الالتفات اليه في شرح بعض الاحكام . كقول
 الشافعي : ازالة النجاسة : طهارة تراد لاجل الصلاة فلا تجوز
 بغير الماء . (شرح الابهاج ٣/ ٤٦-٤٨ . وشرحي الاسنوي والبدخشي
 ٣/ ٦٣) .

(٥٤) الطرد . هو أن يثبت مع الحكم في جميع الصور الوصف الذي لم
 يعلم كونه مناسبا ولا مستلزما للمناسب . ثم نقل البيضاوي
 والاسنوي عن الباقلاني قوله : ان الوصف المقارن للحكم ان ناسبه

وهكذا (٥٥)

ومن الاصوليين من ذهب فيه الى تفصيل آخر . وحاصله :- كما قال البدخشي وغيره - ما يلي :-

(١) يرجح قياس ثبتت عليته بالدوران على ما ثبتت عليته بالسبر والتقسيم المظنوين لاجتماع الاطراد والانعكاس في العلية المستفادة من الدوران دون غيره ، ولاستقلال الدوران في الدلالة على العلية ، بخلاف السبر ، فإنه محتاج الى مقدمات كثيرة ، في افادته لذلك ، وأما السبر المقطوع الذي كانت مقدماته قطعية فهو راجع على الدوران قطعاً (٥٦)

وذهب جماعة أخرى من الاصوليين الى تقديم الدوران على المناسبة أيضاً ، لان العلة المطردة المنعكسة أشبه بالعلل العقلية ، وهو ضعيف ، لان سبيل العلل الشرعية الامارات ، والعلل العقلية عند القائل بها موحية لعلولها فلا يمكن اعتبار تلك بهذه ، هذا ، وقد رجح الآمدي الاول ، واختار ما اختار البيضاوي ، وعلل ذلك بأن السبر والتقسيم دليل ظاهر على كون الوصف علة ، أما الدوران فغير ظاهر العلية ، لان الحكم قد يدور مع الاوصاف الطردية ، كما في الرائحة الفاتحة الملازمة للشدة المطربة الدائرة في تحريم الشرب وجوداً وعدماً ، مع أن الرائحة لا تشم منها رائحة المناسبة للتحريم ، فيتطرق الى الدوران نوع من الخلل في حصول الظن به ، فتكون

بالذات فهو (المناسب) كالسكر مع التحريم ، وأن ناسبه بالتبع أي بالاستلزام فهو (الشبه) كالطهارة لاشتراط النية في التيمم ، وقياس الوضوء عليه وان لم يناسب لا بالذات ، ولا بالاستلزام فهو (الطرد) كتعليل طهارة الماء المستعمل بكونه مما يجوز بناء القنطرة عليه عند المالكية ، و (شرحي الاسنوي والبدخشي ٦٣/٣ - ٦٤ ، وشرح الابهاج ٤٢/٣ - ٤٣) .

(٥٥) المناط مكان ربط الشارع الحكم به - ولو في ظن المجتهد -

والتفتيح : الغاء الفارق بين الاصل والفرع .

(٥٦) مناهج العقول للبدخشي ١٨٥/٣ - ١٨٦ ، وشرح الابهاج ١٦٥/٣ .

بذلك مرجوحة في مقابلة السير والتقسيم (٥٧) .

ويقسم الوصف المناسب مرة أخرى من حيث شهادة الشرع لاعتباره وعدم اعتباره الى أربعة أقسام :-

الاول : أن تكون العلة وصفا يناسب نوعه نوع الحكم ، كالسكر ، فإن نوعه علة لنوع من الاحكام وهو الحرمة ، فيمكن أن يقاس عليه كل ما هو من نوعه ، كالبيرة ، والوسكي وغيرها .

(الثاني) - أن تكون العلة وصفا يناسب نوعه جنس الحكم كأمتزاج النسبين مثل الاخ الشقيق الذي هو أخوه من الابوين فإن نوعه علة لجنس التقديم على الاخ من الاب في الميراث ، ويمكن أن نقيس عليه تقديمه عليه في ولاية نكاح اختها ، والصلاة عليه عند موته ، ونحو ذلك .

(الثالث) أن تكون العلة وصفا يناسب جنسه عين الحكم كالمشقة المشتركة بين الحائض والمسافر في سقوط القضاء ، فإن الشارع اعتبر جنسها علة لنوع خاص من أنواع الحكم ، وهو التخفيف ، وذلك بسقوط الصلاة على الحائض والقصر للمسافر .

(الرابع) أن تكون وصفا يناسب جنسه جنس الحكم وذلك ككون الشرب مظنة القذف حيث جعله الشارع علة لا يجب حد القذف عليه .
وذلك كما قال الامام علي كرم الله وجهه حينما شاوره عمر بن خطاب رضي الله عنه فيه :- (أرى أنه اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى ، واذا هذى افترى ، فيكون عليه حد المفترى) (٥٨)

(٥٧) المصدر الاول ٥٤/٣-٥٥ ، وشرح الاسنوي مع الابهاج ٤٢/٣-٤٤ .

(٥٨) هذا الاثر رواه البخاري ومسلم والامامان مالك في الموطأ ، والشافعي في مسنده ، وعبد الرزاق في مصنفه ، والحاكم في مستدركه ، وصححه ، واللفظ له ، عن ثور بن زير الديلمي ، عن عكرمة عن

كما يقسم باعتبار نوع شهادة الشارع له الى ثلاثة أقسام آخر . وهي :-
 المناسب الغريب والملائم والمؤثر الى غير ذلك من الاعتبارات (٥٩) فإذا
 تعارض قياسان ، كانت طرق عليّة علة كل من القياسين المناسبة الا أن مناسبة
 كل واحد منهما نوع من هذه الانواع يكون الترتيب في تقديم احدها على
 الاخرى كالآتي :-

ابن عباس (ان الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأيدي والنعال والعصي حتى توفي ، فكان أبو بكر يجلدهم أربعين ، حتى توفي - الى أن قال - فقال علي : أرى أنه اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى ، واذا هذى افتري ، وعلى المفتري ثمانون جلدة ، فأمر به عمر ، فجلد ثمانين) وكذا أخرجه الدارقطني في سننه ، وغيره .

راجع : [نصب الراية للزيلعي ٣/٣٥١-٣٥٢ ، ومسند الامام الشافعي ص ٩٦ ، وصحيح البخاري ٨/١٥٨ ، وهامش أصول الاحكام ص ١٨ ، وشفاء الغليل ص ٢١٢ ، واعلام الموقعين ١/٢٥٤ ، والمستدرک للحاكم ٤/٣٧٥ ومنتقى الاخبار مع نيل الاوطار ٧/١٥٢-١٥٤ ، فقال بعد منع المقدمات كلها وللقياس شروط مدونة في الاصول لا تنطبق على مثل هذا الكلام ولكن مثل أمير المؤمنين ومن حضرته من الصحابة الكبار هم أصل الخبرة بالاحكام الشرعية ومداركها] .

حاصل هذا أن المناسب على ثلاثة أقسام اما مناسب معتبر ، أو مناسب ملغي أو مناسب مرسل ، والاول على ثلاثة أقسام : (٥٩)
 (المناسب الغريب) وهو : ما أثر نوعه في نوع الحكم فقط كوصف الطعم فإن نوعه علة التحريم نوع واحد من الحكم وهو : حرمة البيع الربوي ، وسمي بالغريب ، لانه لم يشهد له بالاعتبار غير أصله المعين .

و (المناسب المؤثر) وهو : ما أثر جنسه في نوع الحكم لا غير ، كوصف المشقة مؤثر في نوعه كالقتل العمد العدوان ، فإن جنس القتل وهو الجناية مؤثر في جنس القصاص ، كما أن نوعه وهو القتل العمد العدوان مؤثر في نوع خاص من الحكم وهو القصاص ، وهناك اختلاف في تحديد هذه المصطلحات ، راجع في ذلك (شرح الابهاج والاسنوي على المنهاج ٣/٣٨-٤٤) .

يرجع النوع الاول من الاربعة على الثلاثة الاخيرة . والثاني والثالث يرجحان على النوع الرابع . وهما يعتبران من قبيل المتعارضين المتعادلين يحتاج في ترجيح أحدهما على الآخر الى مرجح خارجي^(٦٠) .
أما بالنسبة للاقسام الثلاثة . فإنه يقدم المؤثر على الملائم والغريب ويقدم الملائم على الغريب أيضا .

كما تقسم المناسبة والمصلحة الى المصلحة الدينية والدينية ، فإذا تعارض قياسان وثبتت عليهما كل منهما بالمصلحة الا أن مصلحة أحدهما دينوية ، ومصلحة الآخر أخروية . فقد اختلف في هذا أنظار الأصوليين :

ذهبت جماعة الى تقديم القياس الذي طرق علته المصلحة الدينيوية على معارضه الذي طرق علته المصلحة الاخروية لان مصلحة الدنيا من حقوق الآدميين والمصلحة الاخروية . من حقوق الله تعالى . وحقوق الآدمي مبني على الشرح والمضايقة ، وحقوق الله تعالى مبنية على التساهل والتسامح لغناؤه تعالى واحتياجهم اليه . كما قال تعالى (يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو الغني^(٦١)) ولان الله تعالى لا يتضرر بفوات حقه . والآدمي يتضرر بذلك ، والمحافظة على حق من يتضرر به أولى من المحافظة على حق من لا يتضرر به . ولهذا يرجح حق الآدمي على حق الله تعالى عند تعارضهما . واجتماعهما

في وقت واحد . بحيث لم يمكن الجمع بينهما ولا استفتاء الحق لكل منهما وذلك كأن قتل رجلا عمدا عدوانا . وكفر . فإنه يقتل قصاصا بحق الآدمي ، ولأنه يقدم حق النفس على حق الدين ولهذا رخص له في السفر بأسقاط ركعتين وبترك الصوم فيه . وبأسقاط الصلاة على الحائض والنفساء ، ونحو ذلك . كل هذا يدل على أن حق الآدمي مقدم على حق الله تعالى . ثم على

(٦٠) الاحكام للآدمي ٢٤٤/٤ . وشرحي الابهاج والاسنوي ١٦٤/٣-١٦٥

(٦١) سورة الفاطر ١٦/٣٥

تقديم المصلحة الدنيوية على المصلحة الآخروية ٦٢.

(وذهب جماعة أخرى) ومنهم : الآمدي ، وابن الحاجب ، وابن السبكي ، والبيضاوي ، والاسنوي وغيرهم - الى تقديم المصلحة الدينية على المصلحة الدنيوية - وهو الحق الذي ينبغي أن يلجأ اليه - وذلك كما قال الاسنوي - لان ثمرة المصلحة الدينية هي السعادة الابدية التي لا يعادلها شيء ٦٣ لقوله - صلى الله عليه وسلم - للمرأة الخنعمية : (فدين الله أحق بالقضاء) المتقدم ٦٤ .

وأجابوا عما : استشكل به من تقديم حق الآدمي - وهو للآدمي - أولا بأننا في مسألة القتل المتقدم لا نسلم أن فيه حق الآدمي فقط - بل في النفس يوجد حق الله تعالى أيضا بالنظر الى بعض الاحكام : ولهذا يحرم على الانسان قتل نفسه ، والتصرف بما يفضي الى تلفها . وذلك بأن يلقي نفسه في المهالك والمخاوف ، قال تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) ٦٥ .

اذا في قتله عمدا عدوانا اجتمع حق الله تعالى وحق الآدمي ، فيقدم القصاص لانه يستوفي منه الحقان . ولو قتل بالارتداد كفرأ فأنما يستوفي منه حق واحد ، واستيفاء حقين أولى من استيفاء حق واحد ٦٦ .

(٦٢) الاحكام للآمدي ٢٤٤/٤ . ففي عبارته ترك وسبب ذلك ركافة فيها فيقول (من جهة أن الله تعالى لا يتضرر بفوات حقه فالمحافظة عليه أولى الخ صوابه - بفوات حقه ، وأن الآدمي يتضرر بذلك فالمحافظة الخ - ويقول : (فانا نقتله قصاصا بكفره . وصوابه (فانا نقتله قصاصا ولا نقتله بكفره . أولا بكفره) والا يكون تناقض بين كلاميه .

(٦٣) شرح الاسنوي على المنهاج ١٦٤/٣ .

(٦٤) شرح الابهاج ١٦٤/٣ . وتقدم تخريج الحديث في ١٢٦/١

(٦٥) سورة البقرة ١٩١/٢

(٦٦) احكام الاحكام للآمدي ٢٤٤/٤ .

وثانيا - بأن مقصود الدين متحقق بأصل شرعية القتل وان لم يكن بحقه ، لان غرضه دفع الفساد في المجتمع وازالة عضو مصاب بالشلل في الجسد ، واما غرض الآدمي التشفي والانتقام ، ولا يحصل ذلك الغرض لو ارتد المقتول الا بالقتل بالفعل ، على ما يشهد به العرف . فكان الجمع بين الحقين واستيفاء الغرضين أولى من تضييع أحدهما لا سيما وأن تقديم حق الآدمي ههنا لا يفضي الى فوات حق الله تعالى فيما يتعلق بالعقوبة البدنية مطلقا . لبقاء العقوبة الاخرية . وتقديم حق الله مما يفضي الى فوات حق الآدمي من العقوبة البدنية مطلقا (٦٧) .

وثالثا - بالنسبة للتخفيف من المسافر فإن ما تقدم انما هو تقديم لمصلحة النفس على ما هو من فروع الدين دون ما هو من أصوله . وفرع الشيء غير أصله ، وعلى فرض التسليم بذلك . فإن مشقة الركعتين في السفر تعادل مشقة أربع ركعات في الحضر ، كما أن صلاة المريض قاعدا تساوي مشقة الصلاة قائما للصحيح بل أشد . واما بالنسبة للصوم ، والجمعة ، ونحو ذلك . فإنه لا يترك ذلك مطلقا ، بل الى بدل . فالجمعة تترك الى الظهر . وصوم رمضان يترك الى صوم شهر آخر . الى غير ذلك من الصور (٦٨) .

يقول ابن السبكي بعد استدلاله بالحديث المتقدم :-
(والرأي الاصح تقديم الحج ، والعمرة والزكاة - أي على كل شيء - فسقط السؤال بالنسبة الى الصور الثلاث . وأما القتل والقطع فإن المقصود

(٦٧) احكام الاحكام ٤/٢٤٤-٢٤٥ . ويمكن أن يعترض على هذا بأن سقوط حق الآدمي ان أراد به في الدنيا فكذلك حق الله تعالى . وان أراد به في الآخرة فممنوع . اذ كيف يتصور فوات الحقوق في الآخرة أمام الملك الجبار . وفي المحكمة العادلة التي (لا ظلم اليوم) فيها فان الله تعالى يأخذ حق كل مظلوم من كل ظالم وينتقم منه .
(٦٨) المصدر السابق

من الشارع ازالة مفسدة الردة . ولا غرض له في القتل . بل لما كان وسيلة الى ازالة تلك المفسدة شرع ، فلما اجتمع مع حـق الآدمي ولم يتعارض القصدان ، اذ ليس غرض الآدمي سوى التشفي بالاقتصاص ، أو بالقصاص ، سلمناه الى ولي الدم ، ليستوفي منه ، فيحصل القصدان في ضمن ذلك ، فلم يتقدم حق الآدمي . وكذلك القول في القطع فتأمل هذا (٦٩)

ورابعا - بأن أداء الصوم للحائض . والمسافر فلا يسامح فيها مطلقا بل الى خلف . وهو القضاء فاذا دار الامر بين ترك الواجب بلا بدل . وبين الواجب مع بدل . فإنه يصار الى تركه مع البديل ، اذا فليس هذا من قبيل ترجيح مصلحة النفس على الدين . ويؤيدهم أيضا قوله تعالى [وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون] (٧٠)

وقوله صلى الله عليه وسلم - لمن سأله أن أمها نذرت أن تحج فلم تحج فأحج عنها ؟ - (فحق الله أحق أن يقضي) المتقدم .

أما بقية الاقسام فترجع مصلحة النفس . حتى لا يبقى الولد ضايعا لا مربى له - ولهذا شرع لحفظها الرجم والجلد . ثم تقدم مصلحة العقل على مصلحة المال ، لان العقل مركب الامانة ومدرک التكيف . ومطلوب للعبادة بنفسه من غير واسطة ، ولا كذلك المال (٧١)

ومنه ترجيح القياس الجلي على القياس الخفي :-

فاذا تعارض قياسان : أحدهما جلي والآخر خفي . فإنه يقدم القياس الجلي على القياس الخفي . وذلك لقوة الجلي . ولا فرق في ذلك بين الجلي

(٦٩) شرح الابهاج ١٦٤/٣

(٧٠) سورة الذاريات ٦١/٥١

(٧١) الاحكام في الاصول الاحكام ٢٤٣-٢٤٧/٤ ، وشرح المختصر مع

حاشية التفتازاني ٢١٧-٢١٨/٢ . وشرحي الاسنوي والبخشني

على المنهاج ١٨٤-١٨٧/٣ وشرح التقرير والتحجير لابن أمير

الحاج ٢٣١/٣ .

على أي تفسير من التفسير المختلفة في معنى الجلي التي هذه خلاصتها :-

(الاول) الجلي هو : ما علم فيه نفي الفارق . أو الغاء الفارق بين

الاصل والفرع .

مثال ذلك : قياس الامة على العبد في أحكام العتق من التقديم على معتق البعض الثابت بقوله صلى الله عليه وسلم : [من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد . والا فقد عتق منه ما عتق] (٧٢) وذلك للقطع من الشارع بنفي الفارق بين الذكور والاناث في مثل ذلك وللقطع بأنه لا فارق بينهما سوى ذلك (٧٣)

(الثاني) أن الجلي هو : ما كان احتمال الفارق فيه ضعيفا وبعيدا كل البعد . مثال ذلك : قياس البقرة العمياء على البقرة العوراء والحاقيها بها في حكمها . من عدم جوازها للاضحية المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم : [أربع لا تجوز في الاضاحي : العوراء البين عورها والمريض البين مرضها . والعرجاء البين عرجها . والكبيرة التي لا تنقى أي لا مخ لها من الهزال] (٧٤)

(الثالث) الجلي هو : القياس الاولى والقياس المساوى فالاول ققياس ضرب

(٧٢) أخرج الحديث الشيخان . وابن ماجه . ومالك وغيرهم . قال الحافظ ابن حجر : متفق عليه . راجع : (البخاري ١٠٤/٣ - ١٠٨ . ومع شرح القسطلاني ٢٩٢/٤ . وصحيح مسلم ٢٢/٢ ومع شرح النووي ٣٣٣/٦ - ٣٣٩ . وسنن ابن ماجه ٨٤٤/٢ - ٨٤٥ وسبيل السلام ١٣٩/٤ . والتجريد الصريح ١٥١/١) .

(٧٣) التقرير والتحجير ٢٢٨/٣ .

(٧٤) هذا الحديث رواه الامام أحمد واصحاب السنن الاربعة . وصححه الحاكم وأحمد والترمذي وابن حبان . راجع : [سنن الدارمي ٤/٢ . وسنن الترمذي ٨٥/٤ - ٨٦ وسنن ابن ماجه ١٠٥٠/٢ - ١٠٥١ وبلوغ المرام من أدلة الاحكام ص ٢٨١ وسنن أبي داود ٨٧/٢ - ٨٨ . والفاظها متقاربة .

الولد والديه على التأفيف لهما في الحرمة المأخوذة من قوله تعالى [ولا تقل لهما أف ، ولا تنهرهما] ، فان الفرع المقيس وهو الضرب أشد ايذاء وهتكاً لاحترام الوالدين من الاصل المقيس عليه ، وهو التأفيف وأولى بالتحريم منه . والثاني - كقياس حرق مال اليتيم على أكله بالباطل المأخوذ من قوله تعالى : (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا ، وسيصلون سعيراً) (٧٥)

فان الفرع المقيس وهو حرق أموال اليتامى - مساو لاكلها الذي هو الاصل المقيس عليه ، فهذان القياسان وأمثالهما هو القياس الجلي و (القياس الخفي) على التقديرات كلها : خلاف الجلي .

مثال القياس الخفي على الاول : قياس النبيذ على الخمر في حرمة القليل منه لكثيره بجامع الاسكار في كل منها ، فهو قياس الجلي ، لكن يحتمل احتمالا ضعيفا أن تكون علة حرمة الخمر مخصوصة بكون الشراب من ماء العنب ، فلهذا يحرم قليله وكثيره ، فلا يجوز قياس غيره عليه ، ولأجل هذا الاحتمال الضعيف ذهبت الحنفية الى اعتبار خصوصية الخمر في ذلك ، وعند غيرهم هذا احتمال مرجوح فلا ينافي الظن بنفي الفارق بينهما .

ومثال الخفي بالمعنى الثاني : قياس التفاح على البر في حرمة بيعه بالتفاضل والزيادة .

هذا ومن جهة أخرى فان الامام الغزالي يقسم القياس الى خمسة أقسام ، وهي ما يأتي :-

القسم الاول المفهوم من الفحوى ، وذلك كتحريم ضرب التعنيف المفهوم من حرمة التأفف في الآية المتقدمة آنفا ويسمى امام الحرمين هذا القسم (القياس في معنى النص) وهو يقدم على بقية الاقسام ، وسبب ذلك هو

(٧٥) سورة النساء ١٠/٤ .

أن التحاقه بأصله معلوم غير مظنون (٧٦)

(القسم الثاني) تنصيب الشارع على القياس ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم - لمن سأل عن حكم القبلة للصائم :- (أرايت لو تميمضت بماء وأنت صائم ؟ - قال الراوي وهو عمر - قلت لا بأس بذلك ، فقال : ففيم ؟) (٧٧)
(القسم الثالث) الحاق الشيء بما في معناه . كالحاق الهرة بالفأرة في تنجيسه الماء ، أو الدهن مثلا بموتها فيه ، ونحو ذلك .

(القسم الرابع) قياس المعنى ، وهو ينقسم الى الاصلي والاخفي .
(القسم الخامس) قياس الشبه بأقسامه : وهذه الاقسام مرتبة على هذا الترتيب ، فاذا حصل التعارض بين هذه الاقسام يقدم الاول . ثم الثاني ، ثم الثالث ، ثم الرابع ، وهكذا لتفاوت درجاتها ، كما ذكرها الاصوليون (٧٨)
(الوجه الثالث) ا ترجح قياس الشبه على قياس المعنى :-

إذا تعارض قياسان وعلة أحدهما الشبه وعلة الآخر قياس المعنى ، فإنه يرجح الاول على الثاني .

مثال ذلك اذا قتل واحد عبدا ففي وجوب أخذ القيمة من القاتل نفسه أو من العاقلة تعارض قياسان :

(الاول) قياسه على البهائم . وسائر المملوكات . فيكون على القاتل . وهو قياس المعنى .

- (٧٦) المنخول ص ٣٢٤-٣٢٤ . والبرهان لوحة (١٤٨)
(٧٧) هذا الحديث رواه الامام احمد ، وأبو داود والنسائي . والحاكم . وصححه هو وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم راجع : (فتح الباري ٤/٤٣٨ ، ومسند الامام احمد ١/٢١٥ طبعة دار المعارف وأقيسة النبي المصطفى للانصاري ص ١٩١-١٩٢ ، وسنن أبي داود ١/٥٥٦ ، ونيل الاوطار مع منتقى الاخبار ٤/٢٣٦-٢٣٨ . وسبل السلام ٢/١٥٨-١٥٧)
(٧٨) والمنخول ص ٣٢٤-٣٢٦ . والبرهان لوحة ١٤٨

(الثاني) قياسه على الاحرار ، فيكون على العاقلة : أقربائه وعشيرته ، وهذا قياس الشبه .

ويرجع القياس الثاني على الاول ، لقوته . ولان سبب التعاون والتحمل في الديات ما يقع من الخطأ بالقتل وهذا يتساوى فيه الحر والعبد . ولهذا ذهب الشافعي ، واصحابه الى تقرير دية العبد على العاقلة اذا قتل خطأ (٧٩)
(الوجه الرابع) ترجيح العلة المنعكسة على غيرها :

اذا تعارض قياسان وكانت علة أحدهما منعكسة ، بمعنى أنه كلما عدم الوصف عدم الحكم ، فإنه يرجح على معارضه الذي ليس كذلك ، وإلى هذا ذهب جمهور الأصوليين - منهم امام الحرمين وجمهور الحنفية . واستدلوا على ذلك - أولا - بأن عدم الحكم عند عدم الوصف دليل اختصاص الحكم بالعلة . وكادت تعلقه به . وذكر ابن النجيم وجه المناسبة بأن عدم الحكم عند عدم الوصف يستلزم عكسه العرفي وهو وجود الحكم عند وجود الوصف كليا ونسبه الى التلويح (٨٠) وثانيا - قوة الاخالة المعتمدة في الترجيح عند الأصوليين .

يقول امام الحرمين الجويني : واذا فرضنا تعارض شبهين . وانعكس أحدهما دون الثاني كان ذلك ترجيحا مقتضيا مزيد تغليب الظن ، لا يجزئه في هذا المقام الا الغبي بماخذ الاقيسة ومراتبها . وكذلك في قياس المعنى (٨١) .
وذهب بعض الحنفية الى عدم الأخذ بها . وذلك لان عدم لا يوجب شيئا ، وانه لا يتعلق بالعلة . ولان الرجحان يلزم أن يكون وجوديا . فلا يضاف الى العدمي ، ولهذا قال أكثر الحنفية مع أخذهم بها : أنه

-
- (٧٩) البرهان لوحة (١٥٢)
(٨٠) أصول السرخسي ٢٦١-٢٦٢/٢ . ومشكاة الانوار ٥٦-٥٥/٣ . والتقارير والتحجير ٢٣٥-٢٣٦/٣ . والمصدر السابق .
(٨١) البرهان لوحة (١٥٦)

ترجيح ضعيف (٨٢) .

ومثل الشافعية لها : بقياس النبيذ على الخمر بجامع كونهما مشربة مسكرة ، فان الشدة وصف يناسب التحريم ، لانه يفضي الى الاستجراء على محارم الله ، والاستهانة بأمره تعالى ، الا انه لا ينعكس ، لان عدم الشدة لا يشعر بالتحليل ، وقياسه عليها بجامع الاسكار فانه يؤدي الى ازالة العقل ، والعقل مدار التكليف وجودا ، وعدما ، فهذا أولى .

(الوجه الخامس) ترجيح العلة المتعدية على العلة القاصرة :

اذا تعارض قياسان ، وكانت علة أحدهما قاصرة وعلة الآخر متعدية ففي تقديم احدهما على الاخرى اختلاف : وقبل بيان الاختلاف والمذاهب نريد أن نشير الى أن جواز تعارض العلة القاصرة والمتعدية وعدمه مبنيان على جواز تعدد العلل ، فمن يجوز تعدد العلل لا يتعارض عنده العلة القاصرة والمتعدية ، لجواز التعليل بكل منهما ، وأما الذين يمنعون تعدد العلة فاذا وجدت في أصل القياس علة قاصرة وعلة متعدية فأنهما تتعارضان ، لعدم جواز الأخذ بكل منهما ، وحينئذ تكون الراجعة العلة القاصرة ، فتؤخذ بها فقط ، أم العلة المتعدية ، فتؤخذ بها ، ويقاس عليها شيء آخر ، لوجود تلك العلة فيها ؟ فيها خلاف :

ذهب الاصوليون فيها الى ثلاثة مذاهب :-

(المذهب الاول) وهو المشهور - ترجيح العلة المتعدية ، واليه ذهب أبو منصور ، والآمدي ، والصفى الهندي ، وابن الحاجب ، وغيرهم ، واستدلوا على ذلك بالادلة التالية :

(الاول) أن العلة المتعدية أتم فائدة من العلة القاصرة ، وأكثر منفعة ، والعلة انما تعني لفوائدها ، فالتمسك بالعلة المتعدية أولى ، وكذا القياس

(٨٢) أصول السرخسي ١٤١/٢ .

المستند اليها .

(الثاني) أن الصحابة (رضوان الله تعالى عليهم) كانوا يتمسكون بالعلة المتعدية دون القاصرة ، لعدم الفائدة فيها (٨٣) .

(المذهب الثاني) أن العلة القاصرة مقدمة على المتعدية ، واليه ذهب الاستاذ أبو اسحاق ، واستدل على ذلك بأنها متأيدة بالنص وصاحبه آمن من الزلل في حكم العلة ، فكانت أولى (٨٤)

(المذهب الثالث) عدم الترجيح بوحدة منهما وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني ، واختاره امام الحرمين وحاصل ما تمسكوا به أن الفوائد متأخرة عن صحة العلل ، وصحة العلل هي المرتبطة بما يصححها ، وبما يقتضي سلامتها من المبطلات ، فإذا دل الدليل على صحة العلة ، واستمرت دعوى السلامة تطرق ذلك الى النتائج ، قليلة كانت أو كثيرة ، فلا يرجح دليل على آخر بما هو من الفوائد ، والنتائج ، لان الترجيح انما يكون حقيقة بما هو من مثار الدليل على الصحة ، وقال امام الحرمين : قول القاضي أوجه الاقوال في مقتضى الاصول ، وما ذكره الجمهور متروك بما ذكرناه (٨٥)

وأجاب عن متمسك الاستاذ أي اسحاق بأن الترجيح يكون بما يصحح العلة ، ويقتضي تغليب الظن فيه ، والامن من الزلل الذي ذكره راجع على اشتهاار الوصف وحكم العلة ، فلا يدخلان في باب الترجيح (٨٦) ، وأجابه الفزالي بأن المعتضد بالنص هو الحكم دون العلة ، والكلام في ترجيح

(٨٣) البرهان لوجه ١٥٧ ، وشرح المحلي هامش الآيات البيئات ٢٥/٤ ،

والمنخول ص ٤٤٥ ، والاجكام ٢٤٢/٤

(٨٤) المصادر السابقة .

(٨٥) البرهان لوجه (١٥٧)

(٨٦) نفس المرجع .

• العلة (٨٧) •

والذي نراه أن الترجيح بالمتعدية أولى وذلك لامور :

(الاول) انها اكثر فائدة مما يسبب الترجيح ، فقد تقدم من الاصوليين مرجحات كثيرة ترجع الى كثرة الفوائد ، كالترجيح بمصالح الدين على مصالح الدنيا وتقديم الضروريات على المكملات ، ونحو ذلك (٨٨) •

(الثاني) أن أولوية الحكم مما يرجع أيضا ، لانه يخل في الظن أن الشارع يراعي أحسن الاحكام وأولاهما (٨٩)

(الثالث) أن التمسك بما ذهب اليه الصحابة أولى بالذهاب اليه والله أعلم •

ومن امثلة ذلك أن علة الربا في النقدين دائرة بين كونهما موزونين وكونهما مما يراج ، فعلى هذا يتعدى الحكم الى الدنانير ، والدراهم من غير الذهب والفضة ، وما ضرب فيه من الكاغذ ونحوها •

وبين أن يكونا جوهر النقدين من الذهب والفضة ، وعلى هذا لا يتعدى الى غيرهما ، وقد ذهب الى الاول الامام أبو حنيفة ، والى الثاني الشافعية ، وبهذا ، يعترض على الشافعية بأنهم خالفوا اصولهم ، حيث أخذوا بالعلة القاصرة وتركوا المتعدية ، مع أنهم يرجحون العلة المتعدية •

(٨٧) • للامام الغزالي ٢٤٥ •

(٨٨) راجع الوجه الثاني من ترجيحات القياس بحسب العلة •

(٨٩) المنهاج مع شرحي الاستنوي والبدخشي ٣/١٨٨-١٩٠ ، والتقرير والتحجير ٣/٢٣٨-٢٣٩ ، والاحكام للآمدي ٢٣٧-٢٣٩ ، وشرح المحلى مع الآيات البيّنات ٤/(٣٣٠)

ويرجع الرأي الثاني بأن ما يمتنع فيه المسح أكثر مما يجوز فيه ذلك^(٩٢) وما ينتزع من الأصول أولى ، لأن الأصول شواهد الصحة ، وما كثرت شواهد كان أقوى في إثارة غلبة الظن^(٩٣) ، ولأنها أكثر مشابهة للأصل ، فكانت أولى .

وذهب بعض الشافعية إلى ترجيح ما قل أوصافه ، وذلك لأنها أسلم من الاعتراضات والمناقضات^(٩٤) .

(الوجه السابع) الترجيح بكون العلة تقتضي احتياطاً :

إذا تعارض قياسان أحدهما تقتضي علته الاحتياط ، والثاني لا تقتضيه ، فإنه يرجح الأول على الثاني .

مثال ذلك : قياس لمس الرجل فرج غيره على لمسه فرجه في نقض الوضوء به بجوامع اللبس مطلقاً فهو أولى من قياس المالكية وذلك بعملة اللبس مع الشهوة ، للاحتياط في أمر العبادة^(٩٥) .

(الوجه الثامن) الترجيح بكون العلة عامة :

إذا تعارض قياسان : أحدهما علته عامة توجد في جميع الأفراد والآحر علته خاصة يخرج منها بعض الأفراد ، فإنه يرجح القياس الأول ، لأنها أكثر فائدة مما لا تعم .

مثاله : تعليل الشافعية حرمة الربا في المظومات بالطعم أو القوت ، وتعليل ذلك بكونها مكيلة أو موزونة ، فإن العلة الأولى عامة توجد في جميع الأفراد ، والثانية أخص ، فلا توجد في بيع الحفنة - ملء كف - بحفنتين . فالأولى راجحة بكونها أعم وأتم فائدة^(٩٦) .

-
- (٩٢) البرهان لإمام الحرمين لوحة ١٥٩ .
(٩٣) روضة الناظر وجنة المناظر للمقدسي ص ٢١١ .
(٩٤) اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ص ٦٧ .
(٩٥) شرح المحلي مع البناي ٣٧٤/٢ ، والآيات البيئات ٢٣٢/٤ - ٢٣٣ .
(٩٦) المصادر المتقدمة .

ومن أمثلة ذلك أيضا : تعليل الشافعية منع بيع الكلب بالنجاسة ، وتعليل الحنفية جواز بيعه بالانتفاع ، فالأولى أعم ، لأنها تنطبق على الجرو - ولد الكلب - أيضا والثانية أخص ، لعدم انطباقها عليه ، لعدم الانتفاع به فالراجح العلة الأولى ، لذلك قال امام الحرمين بهذا الصدد :- (و رأينا في مسألة الكلب أن التعلق بالنجاسة شبه لا يتأتى الوفاء بتقريرها معنى فقهيًا ، ولكنه شبه مطرد ، وقول أبي حنيفة (رضي الله عنه) معنى فقهي ولكن منقوض والشبه المطرد مقدم على المتخيل المنقضي ' ٩٧) .

(الوجه التاسع) الترجيح بكون الوصف صفة حكمية :

إذا تعارض قياسان وعلة أحدهما صفة حكمية وعلة الآخر صفة ذاتية ، وذلك مثل : قياس الشافعية في إزالة النجاسة بالخل أنه لا يجوز ، لأنها طهارة تراد للصلاة فلم تصح بالخل كالوضوء ، وقياس الحنفي أنه ما يبع مزيل للعين فتجوز الطهارة به كالماء ، فعلة الحنفية صفة ذاتية أي ترجع إلى ذات الخل ، وعلة الشافعية صفة حكمية أي شرعية ، وكذلك تعليل حرمة الخمر بالطعم والاسكار ، أو بالنجاسة ' ٩٨) .

فذهب جمهور الشافعية في مثل هذا النوع من التعارض :- إلى ترجيح العلة الحكمية ، لأن المطلوب هو الحكم ، والحكم أخص بالحكمية من الصفة الذاتية ، فكانت أولى ولأنها أشبه بالحكم ، ولأن الصفة الذاتية قد توجد ولا يتعلق بها الحكم ، ولا توجد الحكمية إلا والحكم متعلق بها فكانت الحكمية أولى .

وذهب الحنفية إلى ترجيح العلة الذاتية ، واحتجوا على ذلك

(٩٧) البرهان ١٦١ .

(٩٨) التبصرة ٥١٩/٢ وشرح المحلي مع الآيات البيّنات ٢٣٢/٤ وحاشية البناني على المحلي ٣٧٤/٢ ، واللمع ص ٦٧

بأن الصفات معان لا يفتقر وجودها الى ما تفتقر اليه الاحكام من الشرع فكان تعليق الحكم على الصفات أولى ، وبأن الذاتي الزم منها بالموصوف من الحكمي ، وبأنها تشابه العقليات فكانت أقوى (٩٩) .

وأجاب الشيرازي عن الاول بأن الاحكام وان افتقر ثبوتها الى الشرع الا أنها اذا ثبتت كانت كالصفات في الثبوت لا مزية لها عليها من هذا الوجه .
وأجاب عن الاعتراض بمشابهتها بالعقليات بأن المقصود من العقليات طلب احكام العقل والصفات أخص . وهنا المقصود طلب حكم الشرع فكان الحكم أخص به (١٠٠)

(الوجه العاشر) الترجيح بكون العلة وصفا حقيقيا :

اذا تعارض قياسان وكانت علة أحدهما وصفا حقيقيا : أي الذي هو مظنة الحكمة . وعلة الآخر نفس الحكمة فانه يترجح القياس الاول على القياس الثاني . لان التعليل بالمظنة مجمع عليه . بخلاف التعليل بالحكمة ، ولكنه - كما في التقرير والتحجير - ينبغي تقييد الحكمة بعدم كونها منضبطة . كما أنه يبني الخلاف على جواز التعليل بالحكمة . والا فلا يوجد تعارض ، ولا ترجيح على القول بعدم جوازه (١٠١)

مثاله : قياس الشافعي المنى على الطين . لانه مبتدا خلق البشر ، فهو طاهر وقياس الحنفي ذلك على دم الحيض بقولهم المنى مانع يوجب الغسل فأشبهه الحيض (١٠٢) .

(٩٩) المصدرين السابقين الاول والثاني .

(١٠٠) المصدر الاول

(١٠١) التقرير والتحجير ٢٢٩/٣ ، وشرح الاسنوي هامش التقرير

والتحجير ٢٥٦/٣

(١٠٢) الفيت الجامع منقوط بلا رقم صفحة .

في الحديث (١٠٧)

فيقدم الاول من هذه الاقسام الاربعة على الثلاثة الباقية . قال الرازي :
لان العلية والمعلولية وصفان ثبوتيان ، فحملهما على المعلوم لا يمكن الا اذا
قدر المعلوم موجودا ، وتمقبه الاسنوي بأن كونهما ثبوتيين ممنوع ، فقد
صرح هو - أي الرازي - به في غير موضع ، لانهما من النسب
والاضافيات (١٠٨) .

واعترض البدخشي بأن مقتضى امتناع اتصاف العدمي بالوجودي امتناع
كون العدمي علة أو معلولا ، وعلى هذا لا يتصور وجود تعليل العدمي
بالوجودي ، ولا عكسه أصلا ، ثم قال : اللهم الا أن يقال : العلية والمعلولية
الحقيقتان . وأما التأثير والتأثر الخارجيان لا يكونان الا في أمرين
وجوديين (١٠٩) . ثم يلي الاول تعليل الحكم العدمي بالوصف العدمي وأما
القسمان الآخران تعليل العدمي بالوجودي ، والوجودي بالعدمي فاختلف
في الترجيح بينهما وعدمه سكت عنه البيضاوي وتوقف فيه الرازي ، وصاحب
التحصيل ، ولكن صاحب الحاصل جزم بأن الاول منهما أولى (١١٠)

(الوجه الرابع عشر) ترجيح التعليل بالحكمة على التعليل بالعدمي :

إذا تعارض قياسان وكانت علة أحدهما الحكمة وعلة القياس الآخر
كانت الوصف العدمي ، فإنه يرجح القياس الاول . لانه - كما قال الامام
الرازي - العلم بالعدم لا يدعو الى شرع الحكم الا اذا حصل العلم باشتمال

(١٠٧) راجع عندنا ٢/٠ المطلب الثاني من البحث الاول في هذا الفصل .

(١٠٨) شرح الاسنوي ، والبدخشي مع المنهاج ٣/١٨٢-١٨٤ والآيات

البيانات مع شرح المحلي على جمع الجوامع ٤/٢٣٤ ، والتقارير
والتهجير ٣/٢٢٩-٢٣٠ .

(١٠٩) المصدر الاخير .

(١١٠) التقرير والتهجير ٣/٢٢٩ ، وشرحي الاسنوي والبدخشي

٣/١٨٢-١٨٤ .

ذلك العلم على نوع مصلحة فيكون الداعي الى شرع الحكم في الحقيقة هو
المصلحة لا العدم (١١١)

(الوجه الخامس عشر) الترجيح بكونه وصفا شرعيا :-

اذا تعارض قياسان ، أحدهما كانت علته وصفا شرعيا . والآخر كانت
علته وصفا عدميا ، فقد ذهب جماعة ومنهم البيضاوي وصاحب التحصيل
الى ترجيح الوصف العدمي على الوصف الشرعي ، لان العدم أشبه بالامور
الحقيقية من حيث أن اتصاف الشيء به لا يحتاج الى شرع الحكم بخلاف الحكم
الشرعي .

وذهب بعض آخر الى ترجيح الوصف الشرعي وهو الاصح لانه أشبه
بالوجودي ، وبناء على هذا يلزم أن يكون التعليل بالوصف الشرعي أولى من
التعليل بالوصف التقديري ، وبه جزم صاحب المحصول ، لان التعليل
بالوصف الشرعي تعليل بأمر محقق فهو واقع على وفق الاصول وقيل :
التعليل بالوصف التقديري أولى ، لكون التقديري من العدميات ، والعدمي
أشبه بالموجود (١١٢) وهناك أنواع أخرى ذكرت في الكتب المبسوطة يراجع
اليها (١١٣)

(الوجه السادس عشر) الترجيح بكون العلة ناقلة :

اذا تعارضت علتان أحدهما ناقلة والاخرى مبقية على الاصل ، فاختلف
في تقديم أحدهما على الآخر على مذاهب :-
(المذهب الاول) تقديم العلة الناقلة واليه ذهب أكثر الاصوليين ، ومنهم
المقدسي والشيرازي ، والغزالي (١١٤) واستدلوا على ذلك بأدلة وهي :-

-
- (١١١) شرح الاسنوي ١٨٢/٣ .
(١١٢) التقرير والتحجير ٢٢٩/٣ - ٢٣٠ .
(١١٣) المصدر الاول ص ٢٢٨ - ٢٢٦ ، والمنخول ص ٤٣٨ - ٤٥٠ .
(١١٤) اللمع ص ٦٧ ، والمنخول ص ٤٤٨ ، والمسودة ص ٣٨٤ ، والمستصفي ،
٤٠٤/٢ - ٤٠٥ ، والتبصرة ٥١١/٢ .

(الاول) أن الناقله تفيد حكما شرعيا ، والاخرى لا تفيد الا ما كان ثابتا قبل ذلك فما يفيد حكما شرعيا جديدا أولى ، كالخبرين المتعارضين ، المقتضي أحدهما حكما جديدا ، فهو مقدم على ما يفيد التأكيد ، فكذا في القياسين (١١٥) .

يقول الغزالي : (فانا نظن أن الناقل أثبت في الرواية من المستصحب ولا نتهمة في العلة ، فلتقدم المستصحبة (١١٦)
(والثاني) أنهما من قبيل المثبت والنافي ، فيقدم المثبت ، لانه عنده زيادة علم ، فكذا هذا (١١٧)

(المذهب الثاني) ان البقية أولى ، لانها معتضدة بحكم العقل الذي يستقل بالنفي ، لولا وود هذه العلة (١١٨) ، ولانها تفيد تعلق الحكم بمعنى لم يكن متعلقا به ، قبل ذلك فتعلق الحكم بمعنى مخالف لبقائه بحكم الاصل واستصحاب الحال ، بدليل أن بقاءه بحكم الاصل لا يقع به تخصيص ، ولا يترك به دليل ، ونقله بالتعليل يوجب تخصيص ما عارضه من العموم ، وتناول ما عارضه من الظواهر .

ويجاب بأنه منقوض بالخبرين المتعارضين الناقل أحدهما دون الآخر فان المبقي منهما يفيد بقاء الحكم ، بدليل أنه لا يوجب التخصيص ، والتأويل ، ويقدم الناقل عليه (١١٩)

(المذهب الثالث) - أنهما متساويان ، لانهما دليلان متعارضان لا يزيد أحدهما على الآخر فهما متعارضان (١٢٠) .

-
- (١١٥) المصدرين السابقين الرابع والخامس .
(١١٦) المنحول ص ٤٤٨ .
(١١٧) روضة الناظر ص ٢١١ .
(١١٨) المستصفي ٤٠٥ / ٢ .
(١١٩) التبصرة للشيرازي ٥١١ / ٣ .
(١٢) المصدر السابق .

والاصح هو المذهب الاول ، لانهما متساويان فيما ذكروه من الاحكام
وتنفرد الناقلة بأفادتها حكما شرعيا لم يكن قبل ، وبه يجاب عن المذهب
الثالث والله أعلم (١٢١)

من أمثلة ذلك : العلة التي تقتضي الزكاة في الخضروات ، والاخرى
تنفيها عنها ، والعلة التي تنفي الربا في الارز والاخرى تثبتها فيه (١٢٢)



(١٢١) المصدر السابق .
١ (٢٢) المستصفي للغزالي ٢/٤٠٥ .

المطلب الثالث

الترجيح بين القياسين بحسب الفرع والامر الخارجي :

(الاول) الترجيح بقوة الاشتراك بينه وبين الاصل

اذا تعارض قياسان مشتركان في علة الحكم أو جنسه أو في العلة ، فإنه يقدم القياس الذي كان الفرع فيه مشاركا للاصل في عين الحكم وعين العلة ، على الاقسام الثلاثة الاخرى التي هي : كونه مشاركا في جنس الحكم وعين العلة : ومشاركا في عين الحكم مع جنس العلة ومشاركا له في جنس الحكم وجنس العلة . وذلك . لان التعدية بأعتبار الاشتراك في المعنى الاخص فقط . أو في المعنى الاخص والاعم أغلب على الظن من الاشتراك في المعنى الاعم .

ثم يقدم من الثلاثة ما كانت المشاركة في عين أحدهما وجنس الآخر على المشارك في جنسهما .

لما تقدم ، وفي تقديم أحد القياسين اللذين أحدهما الفرع فيه مشارك للاصل في عين الحكم وجنس العلة . والاخر مشارك في عين العلة وجنس الحكم - فيه خلاف ، ذهب جماعة . ومنهم : التفتازاني . وابن أمير الحاج ، وابن الهمام - الى تقديم القياس المشارك الفرع الاصل في عين الحكم وجنس العلة ، وعللوا ذلك بأن اعتبار الحكم بكونه المقصود أهم ، وأولى بالاعتبار والترجيح من شأن العلة (١٢٣) .

(١٢٣) الاحكام للآمدي ٢٤٨/٤ . والتقرير والتجسير ٢٢٩/٣ .
والتلويح ١١١/٢

وذهب جماعة أخرى ومنهم ابن الحاجب وصاحب الكوكب المنير ،
والشوكاني . والآمدي (١٢٤) الى ترجيح ما كان الفرع مشاركا للاصل فيه
في عين العلة وجنس الحكم . واستدلوا بأن العلة هي العدة في تعدية الفرع
الى الاصل . وأنه أصل الحكم المتعدي . فاعتبار ما هو معتبر في خصوص
العلة أولى من اعتبار ما هو معتبر في خصوص الحكم (١٢٥) كما انه يقدم
من المشاركين في الجنس ما كان الفرع فيه مشاركا للاصل فيه في الجنس
الاقرب ، فالاقرب (١٢٦)

(الثاني) الترجيح بالقطع بوجود العلة فيه :-

ويرجح من القياسين المتعارضين ما كان الفرع مقطوعا بوجود العلة فيه
ككون البر قوتا . وكون الخمر مسكرا على ما ظن فيه وجود العلة ، ككون
الكلب نجسا . وككون التراب مبطلا رائحة النجاسة . لانه أغلب على الظن
وأبعد عن احتمال القادم فيه (١٢٧) .

(الثالث) الترجيح بتأخر الفرع عن الاصل :

إذا تعارض قياسان وكان الفرع في أحدهما متأخرا عن أصله ، ومتقدما
في الآخر فيرجح ما كان الاصل فيه متقدما على ما كان متأخرا لسلامته من
الاضطراب ، وبعده عن الاختلاف وللعلم بما استنبط من الاصل (١٢٨) .

(الرابع) الترجيح بثبوت حكم الفرع جملة بالنص :

إذا تعارض قياسان أحدهما يعلم ثبوت أصله ، واشتراك الفرع له

- | | |
|-------|--|
| (١٢٤) | الكوكب المنير ص ٤٥٦-٤٥٧ وإرشاد الفحول ص ٢٨٣ والتقارير
والتهجير ٢٢٩/٣ . وشرح المختصر ٣١٨/٢ . |
| (١٢٥) | الاحكام للآمدي ٢٤٨/٤ . |
| (١٢٦) | التقرير والتهجير ٢٢٩/٣ . |
| (١٢٧) | الاحكام للآمدي ٢٤٨/٤ . والمستصفي للغزالي ٤٠٠/٢ . |
| (١٢٨) | الكوكب المنير ص ٤٥٧ . وإرشاد الفحول ص ٢٨٣ . |

- ۶۸۱-۷۸۸/۳: التوسل لمسه لم يتوصل الى جوابه ، لم يتوصل الى جوابه (۶۸۱)
 (۶۸۱) . ۸/۷۸۸-۷۸۸ : التوسل لم يتوصل الى جوابه .
 (۶۸۱) . ۳/۷۸۸ : التوسل لم يتوصل الى جوابه .
 ۸/۷۸۸-۷۸۸
 (۶۸۱) . ۳/۷۸۸ : التوسل لم يتوصل الى جوابه .

• لم يتوصل الى جوابه (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه . لم يتوصل الى جوابه .
 الى ان يتوصل الى جوابه (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه . لم يتوصل الى جوابه .
 الى ان يتوصل الى جوابه (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه . لم يتوصل الى جوابه .
 الى ان يتوصل الى جوابه (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه . لم يتوصل الى جوابه .
 الى ان يتوصل الى جوابه (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه . لم يتوصل الى جوابه .
 الى ان يتوصل الى جوابه (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه . لم يتوصل الى جوابه .
 الى ان يتوصل الى جوابه (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه . لم يتوصل الى جوابه .
 الى ان يتوصل الى جوابه (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه . لم يتوصل الى جوابه .

- (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه .
 (۲) : التوسل لم يتوصل الى جوابه .
 (۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه .
 (۳) : التوسل لم يتوصل الى جوابه .
 (۴) : التوسل لم يتوصل الى جوابه .
 (۵) : التوسل لم يتوصل الى جوابه .

:- التوسل لم يتوصل الى جوابه .

التوسل لم يتوصل الى جوابه (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه .
 (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه .

(۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه .

التوسل لم يتوصل الى جوابه (۶۸۱) : التوسل لم يتوصل الى جوابه .

المبحث الثاني

الترجيح بين الدليلين المتعارضين من النقلي والعقلي ،
أو العقليين : وتحتة أنواع .

ويحتوي على ثلاثة مطالب :-

المطلب الاول :- حوار بين الرازي وابن تيمية حول
تعارض العقل والنقل وتقديم أحدهما على الآخر .

المطلب الثاني : - في التعارض بين القياسين وخبر
الآحاد ، . . وبينه وبين عموم النصوص .

المطلب الثالث : - تعارض القياس والاستحسان
وتقديم أحدهما على الآخر ، وتعارض النص مع المصلحة .

المطلب الاول

حوار بين الامام الرازي وابن تيمية حول تعارض الدليل العقلي والدليل
النقلي وتقديم أحدهما على الآخر .

وقبل أن نذكر أنواع التعارض بين النقلي والعقلي وطرق الترجيح بينهما
نتطرق الى الجواب عن أنه هل يمكن التعارض بين الدليل العقلي والنقلي ؟
ما المراد من النقلي والعقلي عند الاصوليين وغيرهم ؟

للجواب عن الامر الاول نقول : لقد كاد أن يتفق جمهور الاصوليين ،
والمتكلمين على امكان التعارض بينهما . كيف . ولولا جوازه لما تصدوا للتوفيق
والجمع وطرق الترجيح بينهما ؟ لكنهم تعرضوا وبحثوا . فلقد صرح بذلك غير
واحد منهم . فيقول الشيرازي : (اذا روى الخبر ثقة رد بأمر : أحدهما : ان
يخالف موجبات العقول ، فيعلم بطلانه . لان الشرع انما يرد بموجبات العقول .
واما بمخالفات العقول فلا) (١) وبه صرح الخطيب البغدادي أيضا (٢) .

وكذلك أطبق الحنفية . والمعتزلة والمحدثون وغيرهم على ذلك بل جعلوا
مخالفته للعقل من احدى سمات كون الحديث ضعيفا . أو موضوعا . يقول
الامام الغزالي :-

كل ما دل العقل فيه على أحد الجانبين فليس للتعارض فيه مجال . اذا
الادلة العقلية يستحيل نسخها وتكاذبها . فان ورد دليل سمعي على خلاف العقل
فاما أن لا يكون متواترا ، فيعلم انه غير صحيح . واما أن يكون متواترا
فيكون مؤولا . ولا يكون متعارضا . واما نص متواتر لا يحتمل الخطأ والتأويل
وهو على خلاف دليل العقل فذلك محال . لان دليل العقل لا يقبل النسخ
والبطلان (٣)

(١) اللمع ص ٤٦

(٢) الفقيه والمتفقه المجلد الثاني ص ١٣٣

(٣) المستصفى ٢/١٣٧-١٣٨

(الاول) ان قوله (اذا تعارض العقل والنقل) اما ان يريد بهما القطعيين فلا نسلم امكان التعارض حينئذ ، واما ان يريد بهما الظنيين ، فالمقدم هو الراجح مطلقا ، وان اراد ان يكون احدهما قطعيا فهو المقدم مطلقا لكونه قطعيا فعلم ان تقديم العقلي مطلقا خطأ ، كما ان جهة الترجيح كونه عقليا خطأ ايضا ، (الثاني) منع انحصار القسمة فيما ذكر ، بل هنا قسم آخر ، وهو تقديم العقلي تارة اذا كان قطعيا ، وتقديم النقلي مرة أخرى ان كان هو القطعي ، فالدعوى المبنية على الحصر في تلك الاقسام باطلة ، لبطلان الحصر (٧) .

(الثالث) المعارضة على فرض التسليم بصحة الحصر ، بأن يقال : اذا تعارض العقل والشرع وجب تقديم الشرع لان العقل مصدق للشرع في كل ما اخبر به ، والشرع لم يصدق العقل في كل ما اخبر العقل به ، وليس العلم بصدقه موقوفا على كل ما يخبر به العقل ، لكن العقل صدق الرسول دلالة عامة مطلقة . والعقل الذي يعلم ان الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم يعنى انه صادق في خبره لا يجوز عليه الخطأ، فتقديم قول الرسول (ص) المعصوم على ما يخالفه في الاستدلال العقلي أولى من تقديم العامي قول المفتي على قوله الذي يخالفه (٨) .

(الرابع) ان تقديم الدليل الشرعي على الدليل العقلي ممكن ، لانه مؤلف : أي موافق بعضه لبعض ، وتقديم العقلي غير ممكن ، لانه متناقض ، فان كون الشيء معلوما بالعقل ليس صفة لازمة للشيء ، بل من الامور النسبية ، فقد يعلم زيد بعقله في حال ما يجهله في حالة أخرى ، وقد يعلم زيد بعقله ويراه واجبا أو ممتنعا ولا يراه بكر كذلك ، فقد قال اكثر العقلاء : نعلم بالضرورة العقلية امتناع رؤية الشيء بلا معاينة المرئي ومقابلته ، ويقول طائفة منهم : ان ذلك ممكن ، ويقول طائفة من العقلاء : حدوث الحوادث بلا سبب حادث

(٧) درء تعارض العقل والنقل ص ٨٦-٨٧

(٨) نفس المرجع ص ١٣٨

ممتنع ، وبعض آخر لا يراه كذلك ، وكون الشيء موصوفاً بكونه عالماً بلا علم
ممتنع ، وبعض آخر لا يراه كذلك ، فالمتعين في ذلك تقديم الشرع على
العقل لكونه مضبوطاً الى غير ذلك (٩) .

وقبل مناقشة ذلك لا بد من تقديم مقدمات ، ليتضح الواقع ، ويظهر
الحق ، ويحرر موضع النزاع ، ويتبين مدى علاقة هذه المناقشة بالموضوع ،
ومدى التزام الرازي بهذا الرد ، وهي ما يلي :-

الاول - ان العقل جوهر لطيف (١٠) ونعمة جليلة ، ومنحة عظيمة منحها
الله سبحانه وتعالى عباده ، وكرم بها الانسان ، فلولا العقل لما وجد تكليف ،
ولا نزل شرع ، ولا يمثل واجب ، ولا يمتنع عن محرم ، فان العقل هو
الذي أهل الانسان دون غيره من المخلوقات ، للعبادة ، أو التكليف بالامور
والنواهي ، يدل على ذلك قوله تعالى : [انا عرضنا الامانة على السماوات
والارض والجبال فأبين أن يحملنها ، وأشفقن منها ، وحملها الانسان] (١١)
والامانة المراد منها التكليف الشرعية ، وما قبول الانسان ذلك الا لكونه عاقلاً
متميزاً بين الحق والباطل ويمكنه أن يأتي الواجبات والمأمورات ، ويتجنب
المحرمات والمنهيات ، ويعرف ربه ويطيع خالقه (١٢) ، ويرشد الى ذلك أن
الانسان لما اختل عقله يرفع عنه التكليف ، وقوله صلى الله عليه وسلم :
[رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون المفلوب على
عقله - وفي رواية ، وعن المبتلى - حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يكبر] (١٣)

(٩) نفس المرجع ص ١٤٤-١٤٧

(١٠) التعريفات للسيد شريف الجرجاني ص ٦٥ ، وشرح المحلي ١/٥٨-٦٨

(١١) سورة الاحزاب ٧٢/٢٩

(١٢) تفسير البضاوي ص ٤٥٠ ، والقرطبي ١٤/٢٥٣-٢٥٨

(١٣) رواه الامام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجة ، والحاكم ،

والدارقطني ، وأبي خزيمة ، وابن حبان ، وابن حجر ، والدارقطني
بعده طرق عن علي ، وعائشة ، وعمر ، بالفاظ متقاربة منها ما ذكرنا

فإنكار العقل لا يعقل من العاقل ، ولا يهين هذه النعمة الجليلة الا المنكر لنعم الله تعالى والحاجة لها .

(وثانيا) ان درك العقول للمنافع والمضار مما لا ينكره ذو عقل ، فان العقل هو المدير لجميع الامور الادارية ، والمعاشية ، والثقافية ، والسياسية ، فاذا اختل العقل اختلف نظم هذه الامور . فان من لا عقل له لا يتأتى منه شيء من هذه الامور على وجهها الصحيح ، فبالعقل يحترز الانسان من الامور الضارة ، وبه تجتلب المصالح ، وتكسب المنافع .

(وثالثا) ان تفاوت درجات العقل صحيح لا ينكره أحد . ولكن من مدركات العقول ما لا يختلف فيه العقلاء . العلماء والجهلاء . كشكر المنعم . واطاعة الخالق ، وامتناع وجود شيء بلا سبب ... الى غير ذلك (١٤) .

(ورابعا) ان الدلالة منقسمة الى قسمين : الدلالة اللفظية . والدلالة

العقلية (١٥) .

ومنها بلفظ [... عن المجنون والمغلوب على عقله حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم] وقال الحافظ ابن حجر - بعد أن أورده بعدة طرق - : وهذا طرق يقوي بعضها بعضا . وقد أطنب النسائي في تخريجها . ثم قال لا يصح منها شيء ، والموقوف أولى بالصواب ، وقصته أن عمر بن الخطاب أمر امرأة مجنونة أن ترجم لكونها زنت فمر بها علي (رض) فقال ارجعوا بها . ثم أتاه . فقال لعمر : أما تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رفع عن أمتي الحديث » راجع في هذا :

[فيض القدير مع الجامع الصغير ٣٥/٢ - ٣٦ . وموارد الظمان الى زوائد ابن حبان ص ٣٦ وسنن ابن ماجه ١/٦٥٨-١٥٩ بلفظ (عن النائم حتى يستيقظ . وعن الصغير حتى يكبر . وعن المجنون حتى يعقل - أو يكبر - وعن ابي بكره - وعن الميتلى حتى يبرأ) وسنن الدارمي مع هامشها ٩٣/٢]

(١٤) شرح المحلي ١/٦٠-٦٦ . والكوكب المنير ص ٩٧-٩٩ .

(١٥) شرح المحلي مع الحاشيتين البناني والشربيني ٢/٢٣٦-٢٣٧ . والبرهان لامام الحرمين لوحة ١٦-١٧ . والكوكب المنير ص ٣٨-٣٩ .

وقد أطبق أهل العقول على أن الدلالة العقلية أقوى من الدلالة اللفظية
نك اذا سمعت صوتا يدل العقل على وجود من تكلم بهذا الصوت .

واذا سمعت صوت قام القوم أو جاء الأمير تدل الالفاظ على قيام القوم
ومجيء الأمير فالاولى دلالة قطعية والثانية ظنية لوجود احتمالات فيها . فان هذه
الهيئة (قام القوم) (وجاء الأمير) كما تدل على قيام القوم ومجيء الأمير حقيقة
كذلك تدل على قيام بعضهم وعلى مجيء رسول الأمير أو نحو ذلك من الاحتمالات
المجازية الصحيحة ارادتها لغة وعادة ، وعلى نحو القسم الاول قامت العلوم العقلية
كالمنطق والفلسفة والحكمة ونحوها ، وعلى نحو الثاني قامت العلوم الادبية كعلم
البلاغة والنحو والصرف وأصول الحديث وأصول الفقه وغير ذلك (١٦)

(خامسا) ان الدليل العقلي مختلف فيها من حيث الافراد ومن حيث الاطلاق
فقسم من الاصوليين يريدون بالدليل العقلي القياس ، والاستصحاب ،
والاستحسان ، ونحو ذلك وهذا غير مراد قطعاً عند الامام الرازي ، فانه في
كتابه (أساس التقديس) يتكلم عن العقائد وما يتعلق بها فهذا غير مراد عند
المتكلمين ، والعقلي عندهم هو : ما يرشد اليه العقل بالضرورة ولا يدخل في
هذا القسم عند المتكلمين الدليل الظني (اذ ما يحتمل تلك الاحتمالات لا يدل
العقل عليه . وما يدل العقل عليه لا شك من صحته) ، ولهذا لا يقبلون من
الادلة ما تطرق اليه الاحتمال (١٧)

(وسادسا) ان للعقل وما يدرك به مقياسا واضحا وميزانا صحيحا لا يمكن
انكار ذلك الا للمتشككين في الامور الحسية ايضا ، على أن المرشد الى
الاعتراف بصديق الرسول ووجود الخالق . والمعاد وغير ذلك العقل ، والتشكيك
في مقياس العقل بأن بعضا يقول كذا وبعضا آخر خلافه ، فتح للتشكيك في

(١٦) راجع المصدر الاخير ص ٣٨-٤٢ ، ومبحث تعارض ما يخل بالفهم عندنا

(١٧) راجع اصول الفقه للخضري ص ٢٢٧-٢٣١

أسس الاسلام ، وقواعد الدين وتشكيك في ضروريات الاسلام فلا يمكن
المصير اليه (١٨)

ثم بعد ما تقدم من المقدمات نبداً بالمناقشة فنقول :

(الاول) أن قول تقي الدين (لا تعارض في القطعيين قطعاً اتفاقاً بين
العقلاء) ان أراد التعارض الواقعي في ظن المجتهد فممنوع عدمه (أولاً) واتفاق
العقلاء عليه (ثانياً) .

اما أولاً - فإن كثيراً من الأدلة المقطوع بها يتعارض مع الدليل الآخر .
فمثلاً : قوله تعالى (يد الله فوق أيديهم) ، ونحوه من التشابهات دليل نقلي
قطعي الثبوت يجب الايمان بلفظها وبحقيقتها ، فهذا يتعارض مع الدليل العقلي
وهو انه لا يجوز أن يكون لله تعالى يد . بمعنى الجارحة المعروفة ، لانه تعالى نفى
مماثلته لشيء واليد بهذا المعنى من سمات المخلوقين ولا يتصف الخالق بما
هو من سمات المخلوقين (ولم يكن له كفواً احد) فمن هنا قال المتكلمون
إذا تعارض العقل والنقل يجب تقديم العقل فنؤل الدليل النقلي فنقول : المراد
باليد غير الجارحة ، بل استعمل في لازم معناها وهي القدرة ، أو نحوها (١٩) .
(وأما ثانياً) فإن التعارض الظني واقع قطعاً عند كثير من المجتهدين
فانه كثيراً ما يتعارض دليلاً قطعياً يتعاضى درك الحقيقة فيهما فيتوقفون
عنها (٢٠) .

(وأما ثالثاً) فإن القطعي يطلق على قطعي المتن وقطعي الدلالة بالنسبة
للدليل السمي فان كان الخلاف شديداً في قطعي الدلالة والمتن جميعاً فان
الخلاف في قطعي المتن ظني الدلالة أخف .

(١٨) راجع أساس التقديس ص ٤-١٦

(١٩) راجع أساس التقديس ص ١٢٣ ، وراجع ٤٠٦/١-٤٠٧ عندنا

(٢٠) راجع عندنا ١١٣-٥٨/١ ، وشرح المحلي ٣٥٩-٣٥٧/٢

(وأما رابعا) فكما تقدم عن جماعة من المحققين جواز التعارض بين القطعيين . وكذلك الترجيح بناء على وجود التفاوت بينها ، وإن أهل العقول يجعلون اليقينات ستة أقسام وبين هذه الأقسام تفاوت (٢١)

(٢١) راجع المصدرين السابقين والموافقات للشاطبي ١٣٣-١٨/٤ . هذا واليقين عند المناطقة : اعتقاد بأنه كذا مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا أن يكون كذا اعتقادا مطابقا لنفس الأمر ، غير ممكن الزوال . وعند أهل الحقيقة . رؤية العيان بقوة الإيمان لا بالحجة والبرهان وقيل مشاهدة الغيوب بصفاء القلوب ، وملاحظة الأسرار بمحافظة الأفكار ١٠٠٠ الخ . هذا ، وأصول اليقينيات ستة : (الاولى) أوليات ، وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين ، كقولك : الأربعة نصف الثمانية ، والثلثان نصف الربع .

(الثاني) المشاهدات : أي المدركات بأحدى الحواس الخمس الظاهرة من البصائر والمسموعات ، واللموسات ، والمطعمات ، والمذوقات . وكذلك ما يدرك بأحدى الحواس الخمس الباطنة التي قال بها الفلاسفة وهي الحس المشترك ، والخيال ، والواهمة ، والحافظة ، والمتصرفة فيدخل فيها الوجدانيات نحو أنا جائع أو عطشان .

(الثالث) التجريبات أو المجريات وهي : القضايا التي يحتاج العقل في الجزم بها إلى تكرير المشاهدة مرة بعد أخرى على نهج واحد لا يكون اتفاقا ، بل لا بد له من سبب ، كقولك : السقمونيا موجب للأسهال وجب الأسيرين يزيل الصداع وجع الرأس .

(الرابع) الحدسيات ، وهي : القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة حدس قوي من النفس مفيد للعلم لا بمجرد تصور الطرفين كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس فإن التصديق بها يحتاج إلى العلم بمقدمة وهي تشكيلات القمر النورية تختلف بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا ، والمراد بالحدس : سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المقاصد .

(الخامس) المتواترات ، وهي : القضايا التي يحكم العقل بصديقها لسماعها عن جمع كثير لا يجوز العقل توافيقهم على الكذب ، كالقطع بأن القرآن جميعه وصل إلينا من النبي (ص) وكقولنا : أن محمدا ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده وكلمنا بوجود مكة . (السادس) قضايا قياساتها معها ، وتسمى القطريات ، وهي : ما

فادعاء الاتفاق على ما ذكر لا نتفق معه ، ولا الواقع يتفق معه .

(الثاني) قوله (لانه لو تعارض أحدهما الآخر للزم الجمع بين المتناقضين) ممنوع ان أراد لزومه من التعارض مطلقا ، لانه قد تقدم أنه كثيرا ما تتعارض الأدلة ، ثم يرفع التعارض بينهما ، أو يجمع بينهما بتأويل أحدهما ، أو رده ، أو غير ذلك ، وان أراد لزومه من التعارض الذي لم يدفع فمسلّم ، لكنهم لم يقولوا به ، بل حاولوا العلاج كما ترى (٢٢)

(الثالث) وأما بقية الاقسام من الظنين والقطعي والظني فغير داخل هنا ، فلا حاجة الى ايرادها والرد عليها .

(الرابع) ان بطلان دعوى عدم وجود القطعي في السمعيات ان ارادوا مطلقا أي - لا يوجد دليل سمعي قطعي فهو حق لوجود الآلاف من المسائل المقطوع بها . ولكنهم لم يريدوا ذلك بل كما تقدم ان القطعي عند المتكلمين ما لا يحتمل غيره أي احتمال سواء كان ناشئا من دليل ، أو مجرد احتمال

يحكم العقل بها بعد تصور اجزائها بسبب وسط حاضر في الذهن نحو : الاربعة زوج بواسطة أنها تنقسم بمتساويين . راجع في تفصيل هذا [شرح ميزان الانتظام على الشمسية ص ٣٠٠ - ٣٠٥ ، والرحمة في المنطق والحكمة للشيخ عبدالكريم البيهاري ص ٢٢٢-٢٢٤ وشرح الخبيص على متن تهذيب المنطق مع حاشية تجديد المنطق ص ١٦٢-١٦٣ وفيه عن «النظريات» وكان السادس هنا وهو خطأ والعجب ان الشارح لم يشر اليه ، وحاشية عبدالله اليزدي ص ١٦٠ فيها (الفطريات) وهي صحيحة والتعريفات للسيد شريف النرجاني ص ٣٧-٨٧ و ١١٣) ومحك النظر للامام الغزالي الى ص ٥٧-٦٨ وجعلها سبعة أقسام وهي : الاوليات ، والمشاهدات ، الباطنية ، والمحسوسات الظاهرة ، والتجربيات ، والمعلومات بالتواتر ، والوهميات ، والمشهورات .

(٢٢) راجع أساس التقديس ص ٨٣-١٤٧ الفصل الاول والثاني من الباب الثاني ومبحث تعارض ما يخل بالفهم عندنا .

وأما الأصوليون والمحدثون وغيرهم يطلقون القطعي ويريدون به ما لا يحتمل غيره :
 احتمالا ناشئا من دليل ، والدليل السمي لكونه واردا باللغة العربية ومبلغ
 اليها ، والألفاظ العربية ، بل وغيرها من بقية اللغات تكون دلالتها بالوضع
 والجعل ، ودلالة الوضع ظنية لتطرق احتمال عدم إرادة المعنى الحقيقي لها من
 المعنى المجازي ، ودلالة الإشارة ، والاقتضاء ونحوها مما لا تعتبر قطعية
 بالاصطلاح المعروف عندهم (٢٣) على أنهم لم ينكروا كون اللفظ قطعيا مطلقا ،
 بل اعترفوا بأن كثيرا من الأوامر ، والنواهي يحتمل غير المعنى الاصطلاحي
 المتعارف لكن القرينة تخصص اللفظ به وتجعله قطعيا ، مثلا : دلالة قوله
 تعالى (أقيموا الصلاة) على فرضية الصلاة دائما ظنية بالأصل لاحتمال أن
 الأمر للنذب ، لا للوجوب ، ولاحتمال استعمال الصلاة بمعنى الدعاء ، كما
 وإن الأمر - على الأصح - لا يدل على التكرار ، لكن القرائن الكثيرة وبيان
 الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله (خمس صلوات كتبهن الله عليكم) وإقامته
 بنفسه كل يوم خمس مرات المنقولة اليها نقلا متواترا يجعل الأمر محصورا
 في الوجوب ، ويجعل الصلوات خمسا وفي كل يوم وليلة ، وتخصصها بالمعنى
 الشرعي (٢٤) ، فالقول بمعارضة العقلي للنقلي ليس كفرا ، ولا طعنا بالرسول ،
 ولا بالدين ، بل مقدمة لوضع الحلول السليمة عند حدوث مثل ذلك ، على أن
 نسبة الكفر إلى أمثال الإمام الرازي صاحب التفسير الكبير الذي بذل جهده
 وصرف عمره في خدمة القرآن وتفسيره قول كبير في الدين والله الهادي إلى
 السبيل المبين والحبيل المتين (٢٥)

(الخامس) أن قوله (هذه تقديرات باطلة ، يلزمها لوازم باطلة ، وقد

(٢٣) راجع ١٥٤/١-١٧١ مبحث جواز الترجيح في القطعيات وعدم جوازه

مبحث الإجماع من فواتح الرحموت ٢١٣/٢-٢٢٦ .

(٢٤) شرح المحلي ٣٣٤/١

(٢٥) راجع الرازي مفسرا للدكتور محسن عبد الحميد ص ٣١-٣٦

يقع مع الخطأ بالتقديرات الباطلة ، ألا يقال له انه من الخطأ القول بلزوم
 واجتماع النقيضين من مجرد التعارض ااعم للحقيقي والظني ، ولما يحاول
 الجمع ورفع التعارض عنه وما لا يمكن فيه ذلك ، بل لزومه في قسم واحد ،
 وهو التعارض الحقيقي الغير الممكن دفعه أو الجمع أو نحو ذلك .

(السادس) أن قوله في الوجه الاول :- لا نسلم امكان التعارض بين القطعيين
 لا وجه له ، لانه مما جوزة الاصوليون والمتكلمون (٢٦) ومع وجود الخلاف
 فيها لا يكون رأي بعض حجة على البعض الآخر ، وبقيّة الاقسام مما هو غير
 داخل في محل النزاع ، لان الدليل العقلي عند المتكلمين لا يطلق على الظني ،
 وبهذا يجاب عن الوجه الثاني في رفضه للحصر - في التقسيم فبعد تخصيص
 المدعي بالعقلي القطعي لا يمكن ايراد ما ذكر من الاقسام .

(السابع) قوله في الثالث :- (لان العقل مصدق للشرع في كل ما اخبر
 ١٠٠ الخ) يمكن أن يناقش بأمور :-

(الاول) ان التعارض بين الادلة لا يوجب الكذب ، اذ قد يراد به تخير
 المكلف على أيها ، وبالتالي ادعاء التعارض لا يستلزم التكذيب ، على أنه معترف
 بوجوده بين الظنيين .

فان كان التعارض في الظنيين لا يستلزم الكذب فليكن من القطعي كذلك
 (الثاني) صحت أن العقل مصدق بكل ما صحت من الشارح لكن لا نسلم
 أن العقل مصدق بكل ما نسب الى الشارح ، سلمنا أن العقل مصدق في كل
 ما ورد عن الشارح ، لكن لا نسلمه في كل جملة بدلالتها على ظاهرها ، كما
 لا نسلم أن يقيد الشارح العقل من التفكير والتدبر ليميز بنوره الصحيح من
 غير الصحيح ، فقد يكون اللفظ صحيحا والعقل مصدقا لكن العقل يرى حملها
 على ظاهرها غير مراد ، فقيد العقل من التفكير والتمييز قيد لا صحة معه

(٢٦) تقدم ذلك راجع ص ٥٨-١١٣

فان الآيات والاحاديث التي أعطت للعقل سلطة التدبر والتفكر أعطته سلطة مطلقة له حق التعقل والتفهم ، فيسأل فيما لم يفهمه فهما صحيحا سؤال استفسار لا اعتراض تعنت وعناد(*) ، فالكلية غير مسلمة ، وبهذا نعلم أن قوله (والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به) دعوى لا دليل عليها ، فان الشرع لو لم يتأمن من العقل أن له قابلية لتمييز الصحيح من الفاسد ، والباطل من الحق فلا يعطيه السلطة المطلقة ، كيف ولو وجب على الانسان التكليف بمجرد الدليل السمعي لما احتاج التصديق بالانبياء الى مشاهدة المعجزات ، ثم استعمال العقل في تصديقهم بانه : أمر خارق للعادة أظهره الله على أيديهم ليكون شاهد صدق على دعواهم وعلى أن من كان شأنه كذلك يجب التصديق له ؟ .

(الثامن) ان القول باختلاف العقل في درك الحقائق الصحيحة ميل الى التشكيك في الضروريات فلا يسمع منه - أولا - وثانيا - انه كما قلنا العقول ثابتة على درك الحقائق ومتفقة على تمييزه الحق والصواب من الباطل والفاسد ، واما الاستدلال بان بعضا يقولون كذا ، وغيرهم لا يرى ذلك ، فان اكثر الخلاف فيها دائر اما بين المسلمين وغيرهم ، وخلافهم يعتبر مجرد عناد ،

(*) وكذلك ما ورد من السؤال حول اختيار الله سبحانه وتعالى آدم وبنيه خليفة على الارض حينما قال سبحانه للملائكة [اني جاعل في الارض خليفة] فاستفهم الملائكة استفهام الاطلاع على الحكمة دون الانكار ، و [قالوا : أتجعل فيها من يسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك - فأجابهم سبحانه بقوله :- اني أعلم ما لا تعلمون] فما المانع أن يحاول العقل الفهم الصحيح مما ورد قطعاً من الله تعالى وأن يتأكد مما نسب الى الشارح ؟ راجع : [تفسير ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم] لابي السعود العمادي ١/ ٧٧-٨٢ ، وتفسير البيضاوي ص ١٨ ، و ٢٢ ، والقرطبي ١/ ٢٧٤ ، والآيات من سورة البقرة ٢٥/٣٠-٣١

وعدم الاعتراف بالحق ، واما بين الفرق الاخرى ، فنأشئ من الخطأ في بعض المقدمات ، كما أن هذه الخلافات كلها ، أو أكثرها نظري يحتاج في اثباتها الى أدلة قطعية تثبت ذلك ، ومجرد ادعاء الضرورية فيها لا يجعلها ضرورية ، بل وأكثر النزاع بين الفرق الاسلامية راجع الى اللفظ ، فمثلا : ان النزاع بين الجمهور والاشاعرة والمعتزلة في وجود صفات زائدة لله تعالى وعدمها لا يكاد يكون حقيقيا ، اذا ما استدلل به المعتزلة في امتناع تعدد القدماء يصدق به الاشاعرة ومسلمة عندهم ويعلم صدقه ببداية العقل ، لكنهم قالوا ان تعدد القدماء انما يتحقق اذا كان كل منها خارجا عن الآخر ، ومستقلا بنفسه ، وصفات الله تعالى لست كذلك ، بل المستقبل هو ذات الله تعالى الواحد ، والباقية صفات والصفات لا أثر لها في اختلافها مع موصوفها ، كما ان المعتزلة يقرون الاشاعرة في لزوم العلم والسمع والكلام لله تعالى ، وانما نزاعهم في أن هذه الصفات أمور زائدة خارجة أم لا ؟ الى غير ذلك من النزاع بين الفرق الاسلامية ، فهذا الاختلاف لا ينهض حجة له في انتقاص قيمة العقل ووسمه بالاختلاف وعدم الائتلاف .

(التاسع) نرى أن هذا النزاع الدائر بين الامام الرازي ، والشيخ ابن تيمية ايضا نزاعا لفظيا ، فان الامام الرازي ومن تبعه لم يريدوا انتقاص الشريعة ، وتقدير كل ما يتعقله كل شخص ، ولو كان عقله الناظر فيه مكسوبا بطوع الهوى ، كما أنهم لم يريدوا تقديمه على كل دليل شرعي بأن يكون العقل هو الحاكم في الامور الشرعية ، وما أراد منه رفض الأدلة الشرعية بمجرد تقبله من العقل ، بل أرادوا أن بعض الامور التي تدل ظواهر الآيات أو السنة عليها ، ويرى العقل استحالة حملها على ظاهرها فتزول الآية ، أو السنة لذلك ويحمل على معناها المجازي . والدليل على ذلك - أولا - أن موضوعه هو ذلك ، وحصر كلامه ونزاعه فيه دون غيره . وثانيا - صرف عمره في خدمة الدين وتفسير القرآن ، والعلوم الشرعية ، والعقلية ، وثالثا - شهادة العلماء برفعة

قدره وعظمة منزلته ، ورابعا - مؤلفاته القيمة التي منها (التفسير الكبير) الذي يدل بحق على غزارة علمه وفرط ذكائه ، وشدة تمسكه بالدين ، والاخلاص فيه ، ودفاعه عن الاسلام وعن كتاب الله تعالى ، وذوده عن كل ما ورد حول آيات الله وكلماته ، كما أن العلامة تقي الدين حينما تصدى للرد عليه لم يرد انتقاص العقل ، ولا التشكيك فيه ، ولا كفران تلك النعمة الجليلة ، وانما أراد الدفاع عن النصوص الشرعية الكتاب والسنة . فان القول بتقديم العقل على السمع ليس بهين وتقبلها ليس بسهل نرجو الله تعالى العفو والمغفرة لنا ولهم آمين .

وبهذه نكتفي عن مناقشة معارضة العقل النقل، فننتقل الى انواع التعارض بين العقلي والنقلي ، وبيان آراء الاصوليين في ذلك ، وحاصل ذلك كما صرح به جماعة من العلماء ، ومنهم : الأمدى ، وابن الحاجب وغيرهم ما يلي :-

أنواع التعارض بين الدليلين العقلي والنقلي :

فاذا تعارض الدليل العقلي ، والدليل النقلي فاما أن يكون المنقول خاصا أو يكون عاما ، والدليل النقلي الخاص اما أن يدل بمنطوقه ، أو يدل بمفهومه .

فالدليل النقلي الخاص الدال على الحكم بمنطوقه مقدم على الدليل المعقول من قياس أو استدلال ، لكونه أصلا بالنسبة الى الراي ، ولقلة تطرق الخلل اليه ، واما العام مع القياس فسيأتي بعد هذا ، وتقدم مفصلا في مبحث تعارض الخاص والعام ، واما الخاص النقلي الدال لا بمنطوقه له درجات مختلفة ، فمنه ما هو قوي جدا في الدلالة ، ومنه ما هو ضعيف جدا في ذلك ، ومنه ما هو متوسط بينهما ، ولتقديمه على القياس وترجيحه عليه أو ترجيح القياس عليه مجال للنظر والاجتهاد وبحسب ما يقع للناظر من قوة

الظن ، فايهما ترجع عنده يعمل به (٢٧) ،
الا ان الاصوليين فصلوا بعض تلك الانواع بالذكر واليك اهم هذه
الانواع في مطلبين :-

(٢٧) احكام الاحكام للآمدي ٢٤٩/٤-٢٥٠ ، وشرح مختصر المنتهى للقاضي
عبدالدين الايجي مع حاشية التفتازاني ٣١٩/٢

المطلب الثاني

التعارض بين القياس وخبر الواحد :

لقد دار الخلاف واشتد النزاع حول التعارض بين القياس وخبر الواحد ، ودفع التعارض بينهما ، وتقديم أحدهما على الآخر ، فذهبوا فيه الى مذاهب ، أهمها ما يلي :-

(المذهب الاول) . تقديم خبر الواحد على القياس مطلقا :

ذهب جمهور المحدثين وجمهور العلماء ومنهم : الأئمة الثلاثة الشافعي ومالك ، وأحمد وجمهور أصحابهم ، وهو مختار الرازي - ذهبوا كلهم الى تقديم خبر الواحد على القياس مطلقا سواء كان القياس منصوص العلة أم مستنبط العلة ، وسواء كانت علته قطعية أم ظنية (٢٨) .

يقول الامام الشافعي : (ونحكم بالاجماع ، ثم بالقياس ، وهو : أضعف من هذا لكنها منزلة ضرورة ، لانه لا يحل القياس والخبر موجود ، كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الاعواز من الماء ، ولا يكون طهارة اذا وجد الماء) (٢٩)

(المذهب الثاني) تقديم القياس على خبر الواحد :

وذهب بعض العلماء الى تقديم القياس على خبر الآحاد مطلقا ، كما نقل ذلك بلاطلاق كثير من الاصوليين ، ولكن قيد ذلك ابن السمعاني بما عدا

(٢٨) راجع شرح الابهاج ٢/٢١٤ ، وما بعدها ، والاحكام ٢/١٠٧ ، والمعتمد ٢/١٥٥ ، والتيسير والتحرير لابن الهمام ٣/١١٦ ، وشرح المحلي مع جمع الجوامع ٢/١٦٢ ، والتبصرة ٢/٣٤١-٣٤٦ ، والتقريب والتحجير ٣/٢٩٨ ، والمحصول للامام الرازي ١/٣/٨٣٠-٨٣٤-٨٢٧ وشرح الاسنوي ٢/٢٥٦ ، واللمع للشيرازي ص ٤١ ، وروضة الناظر ص ٦٦ ، والاحكام للآمدي ٢/١٠٧ .

(٢٩) الرسالة للامام الشافعي ص ٥٩٩-٦٠٠

منصوص العلة ، فانه متفق على تقديمه على خبر الواحد ونسب ذلك الى الامام مالك بن أنس (رضي الله عنه) نقل عنه جمهور الاصوليين (٣٠) .

الا ان نقل هذا القول باطلاقه وصدوره عن الامام مالك غير صحيح وغير سديد ، يقول ابن السمعاني : ان هذا القول باطلاقه مستقبح ، واجل منزلة الامام مالك عنه ، ثم يؤيد كلامه بنقل عن القاضي عبدالوهاب عن المالكيين تقديم الخبر على القياس (٣١) أقول : ان هذا القول على فرض صحته عنه غير مستقبح ، لان المراد من القياس الذي يقدم على الخبر الواحد :- والله أعلم - القاعدة الكلية الصحيحة المستنبطة من الكتاب أو السنة وليس المراد الاجتهاد المطلق حتى يرد ما قالوه كما انه ليس المراد به التشبيهي والحكم على الشيء بمجرد الهوى ، ويتضح الامر بضرب امثلة لذلك :

١ - نقل عن الامام مالك انه رد حديث (يفضل الاناء من ولوغ الكلب سبع مرات احداهن بالتراب) المتقدم - بقياس وقاعدة كلية استنبطها من قوله تعالى : (فكلوا مما أمسكن لكم) الدال على طهارة شعور الكلب ، فقال : كيف يؤكل صيله وفمه نجس (٣٢)

فالحقيقة ان خبر الآحاد لم يرد بالقياس ، وعلى فرض رده به فان المراد بالقياس الذي يرد به خبر الواحد هو : القاعدة الكلية المستنبطة من حديث صحيح متفق عليه ، او من كتاب الله تعالى ، او من مجموعة من الروايات

(٣٠) رفع الحاجب عن ابن الحاجب ١/ق/م/٢٨٢ ، وشرح الاسنوي ٢/٢٥٦ ، واللمع ص ٤١ ، وقواطع الادلة ص ١١٦-١١٧

(٣١) المصدر المتقدم وقواطع الادلة لابن السمعاني مصور ج ١/لوحة ١١٦-١١٧ ، ونصه : وهذا القول باطلاقه سمح قبيح ، وأنا أجل منزلة مالك عن مثل هذا القول ، وليس يدري ثبوت هذا منه (٠) ولكن ما وجدت النقل عن القاضي عبدالوهاب بخلاف ذلك .

(٣٢) التبصرة وهامشها ق ٢/ج ٢/٣٤١-٣٦٥ .

الكثيرة بحيث تجعل القاعدة قطعية ، وبهذا يرد الخبر الواحد الذي يخالفه .
 ٢ - استنبط الفقهاء والمجتهدون من الصحابة وغيرهم من قوله تعالى :
 (ولا تزر وازرة وزر أخرى) (٣٣) قاعدة فقهية عامة ، وسموها قياسا ، وهي :
 أن أحدا لا يعاقب بجريمة غيره ، وبهذا ردت أم المؤمنين عائشة الصديقة
 (رضي الله عنها) خبر ابن عمر (رضي الله عنهما) عن النبي صلى الله عليه
 وسلم (أن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه) (٣٤) فقالت - لما ذكر ذلك
 عندها - (وهل - أي سها الراوي - إنما مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبر
 - وفي رواية - على قبر يهودي فقال : إن صاحب هذا القبر ليعذب ، وأهله
 يبيكون عليه) ، ثم قرأت قوله تعالى : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) (٣٥) .

(٣٣) سورة الزمر ٣٩/٧ ، والاسراء ١٧/١٥ ، والفاطر ٣٥/٢٨ ، وسورة
 النجم/٣٨ (ألا تزر) .

(٣٤) رواه الشيخان وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه وغيرهم عن عمر ،
 وابنه ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وإسامة بن زيد وغيرهم ، ولفظ
 مسلم (أن حفصة بكّت على عمر - عندما طعن - فقال : مهلا
 يا بني ، ألم تعلمي أن رسول الله (ص) قال : « أن الميت يعذب ببكاء
 أهله عليه ؟ » راجع : [سنن الترمذي ٣/٣٢٦-٣٢٩ ، وأبي داود ،
 ٢/١٧٢-١٧٣ ، والجامع الصغير مع فيض القدير ٣/٣٩٧ ، وصحيح
 البخاري بشرح القسطلاني ٢/٤٠٠-٤٠٣ ، وصحيح مسلم بشرح
 الامام النووي ٤/٢٤٧] .

(٣٥) هذا لفظ أبي داود في سننه ١٧٢/٢-١٣٧ وراجع في رد عائشة
 هذا الخبر المصادر المتقدمة ، وشرح الامام النووي ٢/٢٤٧-٢٥٣ قال
 الامام النووي اختلف العلماء في هذه الاحاديث فتأولها الجمهور على من
 وصى بأن يبكى عليه وبناح عليه بعد موته فنفذت وصيته ، ومنهم
 من حملها على من وصى بذلك ، أو ترك أهله ولم يوصي بترك النياحة ،
 ومنهم من حملها على أنهم كانوا ينوحون عليه بأوصاف قبيحة
 لا يرضاها الشرع يعذب بها وهم ينوحون بها ، ومنهم من حملها
 على أن معناه : يعذب الميت بسماعه بكاء أهله ويرق لهم وهو مذهب
 ابن جرير الطبري . وقال القاضي عياض هو : أولى الاقوال ، ويؤيده
 قوله (ص) (الميت يعذب في قبره بما نيح عليه) وعند بعض : أن

وأما قوله تعالى (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) (٣٦) ،
وقوله تعالى : (ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار) (٣٧) وغيرهما .

الكافر وغيره من اصحاب الذنوب يعذب في حال بكاء أهله عليه
بذنبه لا ببكائهم . ثم قال [والصحيح من هذه الأقوال ما قدمناه
عن الجمهور واجمعوا كلهم على اختلاف مذاهبهم على أن المراد بالبكاء
هنا ، البكاء بصوت ونباح لا مجرد دمع العين] اهـ . وراجع أيضا
الإجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي ص ٧٦-٧٧
وهناك نقل عن صهيب أن عمر (رض) رد بكاءه عليه بهذا الحديث .
فلما مات عمر (رض) ذكر عن ذلك لعائشة فقالت : (يرحم الله
عمر لا والله ما حدث رسول الله أن الله يعذب الموتى ببكاء أحد ، ولكن
قال إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه . وقالت حسبك
القرآن ، وذكر الآية ٤ : وراجع شرح فيض القدير ٣/٣٩٧
قال المناوي بعد ذكر بعض هذه التأويلات . قال بعض الاعاظم ،
وبما تقرر عرف خطأ من حمد عندما سمع (ولا تزر - الآية) أو
غلط رواة هذا الخبر وما هو على نحوه من صحاح الاخبار التي رواها
الاعلام عن الاعلام كالفاروق وابنه وغيرهما . قال ابن تيمية « وعائشة
أم المؤمنين لها مثل هذا نظائر ترد الحديث بنوع من التأويل
والاجتهاد ، واعتقادها بطلان معناه ولا يكون الامر كذلك . » أقول
أما قول ابن تيمية رحمه الله عنه [وعائشة لها مثل ذلك وهو صحيح
فقد ذكر الزركشي في الكتاب المتقدم اسمه ما يقرب من ٤٠ حديثا
استدركته على أجلة الصحابة ومنهم الخلفاء الراشدون (رض) وهذا
دليل على سعة علمها ، وأن عندها ما لم يكن عند غيرها من الصحابة .
وذكر كثيرا منها أصحاب الصحاح . ولم يعتبروها اجتهادات من
عندها . بل كانت تلك الاستدراكات أنارت السبيل امام العلماء
للتوفيق بين الحديثين والصحيح من هذه التأويلات ما قاله النووي :-
أخذاً من قوله عليه السلام (ومن نبح عليه يعذب بما نبح عليه) أن
البكاء اذا كان بنباح وصوت وكان له دخل في ذلك يعذب به ، وإن
لم يكن له دخل ولم يكن بنباح فلا يعذب به شرح القسطلاني
٢/٤٠٥ وشرح الامام النووي ٤/٢٤٩ :
سورة الانفال ٢٥/٨
سورة الهود ١١/١١٣

فإن المراد منها أن من رأى المنكر يجب عليه منعه والعمل للقضاء عليه فإذا لم يعمل هذا يعاقب على هذا الترك .

يقول القرطبي (فالجواب : أن الناس إذا تظاهروا بالمنكر فمن الغرض على كل من رآه أن يغيره ، فإذا سكنت عليه فإنه عاص ، هذا يفعله ، وهذا برضاه ، وقد جعل الله في حكمه وحكمته الراضي بمنزلة العامل فانتظم في العقوبة (٣٨) .

ويظهر من الآية الثانية أن الميلان إلى الظلمة ، والركون إليهم أما بالسكوت على منكراتهم ، وأما بمحاولة الخدعة وتمويه الظلم بالعدالة ، وتستتر المنكرات بالاحسان أمام الناس - هذا كله يجلب النار إلى الإنسان ، ويستوجب دخوله معهم فيها - ويؤيد هذا ما ورد في الصحاح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال [مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا - اقترعوا على سفينة . فأصاب بعضهم أعلاها . وبعضهم أسفلها . فكان الذين من أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم . فقالوا لو أنا آخرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا . فان يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا] (٣٩)

وقد ذكر العلماء والمفسرون أقوالا في ذلك . فمنهم : من يرى أنها منسوخة بقوله تعالى (والحقنا بهم ذريتهم) حيث يدخل الجنة ذرية الموتى لايمان آبائهم . ومنهم : من ذهب إلى أنها محكمة إلا أنها تؤول أما بأنها حكاية عن الشريعة السابقة وهي ليست شريعة لنا . وأما بأن المراد به الذنوب .

(٣٨) تفسير القرطبي ٣٩٣/٧ وراجع حاشية الشهاب على البيضاوي

١٤٤-١٤٥/٤ و١١٦-١١٧/٨ وتفسير ابن جزى ٧٨-٧٩/٤

(٣٩) رواه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم .

راجع [تفسير القرطبي ٣٩٢/٧ وصحيح البخاري بشرح القسطلاني

٢٨٨-٢٨٩/٤ وسنن الترمذي ٤٧٠/٤ وقال حديث حسن صحيح]

واتفق على أن أحدا لا يحتمل ذنوب أحد (٤٠)

وأما قوله تعالى (وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم) (٤١) وقوله تعالى : (ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة . ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم) (٤٢) وغير ذلك (٤٣) فإن المراد منها تحمل عقاب تسببهم واضلالهم غيرهم وبشتم الفسق والنفاق في قلوب غيرهم . وهذه من أعمالهم وأوزارهم

(٤٠) تفسير ابن جزى الكلبي ٧٨/٤ وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١١٧-١١٦/٨

(٤١) سورة العنكبوت ١٣/٢٩

(٤٢) سورة النحل ٢٥-١٦

(٤٣) وهنالك آراء أخرى اليك بعضها

أ - أنه لا يصل الثواب من الغير الى الميت الا بالاهداء ، بأن يقول بعد القيام بالعمل « اللهم اني وهبت ثواب ما قرأته لفلان اللهم فأوصله له »

ب - ان المراد بالانسان في الآية الكفار ، لان المسلم ينتفع بعمل غيره .

ج - ان هذا عمل بحق ، ووصول عمل الغير له من باب لطف الله تعالى ، فالمذاهب هنا ستة ، وخلاصة ما ذكروه في هذا المقام هو - أولا - أنه لا اختلاف في عدم وصول الثواب فيمن قبلنا .

وثانيا - لا خلاف في أن العبادات المالية كالحج والزكاة والصدقات والندور توصل من الغير لهم .

وثالثا - ذكر الشهاب نقلا عن الطحاوي أن اهداء الثواب كالقرآن يعتبر دعاء ، ووصوله بمحض لطف الله تعالى .

ورابعا - ان السببية ، كالاضلال ، والدعوة الى الباطل يعذب فاعله عليه سواء كان بتخصيص الآية بغير ذلك أو بإخراجها منه ، لانه من أعماله ، فالخلاف في مثل العبادات البدنية كالصوم والصلاة ونحوهما ذهب الامام مالك وجماعة الى عدم جواز ذلك ، وذهب جماعة أخرى الى جواز النيابة بعد الموت والله أعلم . راجع الشهاب مع البيضاوي ١١٧-١١٦/٨ وتفسير الكلبي ٧٨-٧٩/٤ والقرطبي ١٥٨-١٥٦/٨

ويعاقبون عليها كذلك (٤٤)

٣ - وان الامام أبا حنيفة (رضي الله عنه) استنبط من قوله تعالى :
(فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) ومن غيره من
الآيات ، والاحاديث الكثيرة ، قاعدة فقهية عامة ، وهي : أن من اعتدى على
أحد يؤخذ الحق منه وينتقم منه بأخذ المثل ان كان الاعتداء بتلف شيء كان
له مثل . وأخذ القيمة ان لم يكن له مثل . وبهذه القاعدة الفقهية المسماة
بالقياس رد خبر أبي هريرة (رض) في المصراة المتقدم ذكره ومناقشته (٤٥)
لان ظاهره يخالف هذه القاعدة العامة . وذلك لان النبي (ص) أمر بدفع
صالح من تمر فكان اللبن المتلف ، وهو ليس مثلا للبن ولا قيمة له .

٤ - تمسك جماعة من الفقهاء بقوله تعالى (وان ليس للانسان
الا ما سعى) (٤٦) ، وبغيره من الآيات ، والاحاديث المتظافرة معه في نفس
المعنى على أن ثواب اعمال الحي لا يصل الى الميت لان ثواب الغير ليس
من عمله (٤٧)

(المذهب الثالث) التفصل في تقديم الخبر على القياس أو العكس

ويدخل تحته عدة آراء واليك خلاصتها :

-
- (٤٤) تفسير القرطبي ١٥٨/٧ يقول القرطبي فمن كان اماما في الضلالة
ودعا اليها واتبع عليها فانه يحمل وزر من اضل من غير أن ينقص من
أوزار المضل شيء .
(٤٥) راجع الجزء الاول / ٤٥٠-٤٦٤ عندنا
(٤٦) سورة النجم ٣٩/٥٣
(٤٧) شرح الامام النووي على صحيح مسلم ٢٤٧/٢-٢٥٣ وشرح
القسطلاني على صحيح البخاري ٢/٤٠٥ والمستدرک للزركشي
وتفسير القرطبي ١٥٦/٧-١٥٨ و٦/٤١٣-٤٤٢ ، وتفسير التسهيل
لابن جزى ٧٨/٤ ، و٢٨/٢ وحاشية الشهاب على البيضاوي ١١٦/٨
وقد تقدم تفصيل ذلك في هامش رقم (٤٣) ص ٤٥٢ .

آ - مذهب عيسى بن أبان ومن تبعه وهو أنه يقدم خبر الواحد ن
كان الراوي فقيها : أي ضابطا عاما غير متساهل فيما يرويه ، والا يتقدم
القياس عليه (٤٨)

ب - مذهب الكرخي من الحنفية ومن تبعه منهم ، وهو : أنه يقدم
القياس على خبر الواحد ان خص قبل القياس عام خبر الواحد بدليل
منفصل ، والا فيقدم الخبر على القياس .

ج - مذهب ابن الحاجب ، وحاصله أنه عند تعارض خبر الواحد
مع القياس يرجح القياس اذا كانت ثبت بنص راجع على الخبر ، وكان وجود
العلة في الفرع قطعيا وان كان وجود العلة في الفرع ظنيا ، فذهب الى
التوقف ، وفي غير ذلك سواء كانت العلة مستنبطة أو منصوصة بنص
مرجوح أو مساو للخبر الواحد ، فالخبر مقدم على القياس (٤٩)

د - مذهب الغزالي وهو أنه ان لم يتفاوت القياس وخبر الواحد
في افادة الظن بمعنى أنهما متساويان في افادتهما الظن يتوقف في تقديم
أحدهما على الآخر الى وجود مرجح . والا فيقدم الأقوى منهما قياسا كان ،
أو خبر الواحد .

هـ - مذهب الآمدي ومختاره ، وهو أنه ان كانت دلالة خبر الواحد
قطعية ، وعلة القياس منصوصة ، وقلنا التنصيص على العلة لا يخرج عن
القياس فاما أن يتساويا في الدلالة أو تكون دلالة خبر الواحد أقوى ، أو
تكون دلالة النص الدال على العلة أقوى ففي صورتين الأولى والثانية يقدم
خبر الواحد على القياس ، لاستوائهما في افادة الظن وزيادة خبر الواحد عليه
في أن دلالة على الحكم من غير واسطة ودلالة نص العلة على الحكم بواسطة

(٤٨) الاحكام في أصول الاحكام ١٠٧/٢-١٠٨

(٤٩) مختصر المنتهى مع شرح العضد وحاشيته التفتازاني ٧٣/٢

القياس ، وما تكون دلالة بدون واسطة فهو أقوى مما تكون دلالة بواسطته وفي الصورة الثالثة فإن كان وجود العلة في الفرع مقطوعا به فيقدم القياس ، وإن كان مظنونا فالظاهر التوقف . لأن في كل منهما مرجحا لا يوجد في الآخر فإن العلة المنصوصة والراجعة أقوى من غيره وهو مرجح لا يوجد في القياس . والخبر فيه مرجح لا يوجد في القياس . وهو قلة المقدمات . وقلة الأمور التي فيها الاحتمال والاشتباه . وكلما قلت هذه الأمور قلت الشبهات واحتمال المخالف ، وكلما قلت تلك الاحتمالات قوي الظن بمضمونه . وقرب من اليقين ، فيكون مرجحا ، فيتعارض المرجحان ، فيتوقف فيهما إلى ظهور مرجح أقوى والله أعلم (٥٠)

المذهب الرابع : مذهب جمهور الحنفية :

ذهب جمهور الحنفية في تقديم الخبر على القياس ، أو العكس إلى تفصيل ، وحاصله : أنه عند تعارض القياس لخبر الواحد لا يخلو الأمر من سبعة أوجه ، واليك تفصيلها : - (٥١)

(الوجه الاول) أن يكون راوي الحديث معروفا بالفقه والرواية ، كالخلفاء الراشدين وغيرهم ممن هم مثلهم . فحينئذ يقدم الخبر على القياس ، وعلوه بأن الخبر يقين بأصله ، والشبهة في وصوله إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . أما القياس فمشكوك في أصله ووصفه ، وما كانت الشبهة فيه أقل كانت أحق بالتقديم .

(الثاني) أن يكون الراوي معروفا بالرواية دون الفقه واستنباط الأحكام الشرعية ، كابي هريرة (رضي الله تعالى عنه) عندهم ، وأنس بن

(٥٠) شرح مختصر المنتهى للقاضي عضد ٧٤-٧٣/٢ .

(٥١) التصريح والتوضيح بهامش التلويح ٧-٤/٢ ، وشرح مسلم الثبوت ١٨٠/٢ . والتقرير والتحبير ٣٠١/٢ ، والادلة المتعارضة ص ٢٨١-٢٩٣ .

مالك ، وغيرهما ، ففي مثل هذه الحالة اذا انسد بالخبر باب الرأي ، وخالف جميع الاقيسة ، فيترك الخبر ، ويؤخذ بالقياس ، كما تقدم في حديث المصراة (٥٢) ، والا فيقدم الخبر على القياس ، وتوجيههم للشق الاول هو - أولا - أن ضبط الحديث عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) والاحاطة بكل المعنى صعب ، لا سيما وأن الرسول (ص) على درجة عالية من الفصاحة والبلاغة ، فلهذا قلت الرواية بن الصحابة ، و - ثانيا - بأن نقل الحديث بالمعنى أمر شائع ، فحينما نسمع حديثا يحتمل أن يكون من كلام الراوي فأداه بعبارة لم تنتظم المعاني التي انتظمتها عبارة الرسول (صلى الله عليه وسلم) لقصور فقه الراوي عن دركها ، ومن هنا تكون شبهة الخبر أقوى وأزيد من شبهة القياس ، لان شبهة الحديث في سنده ومثنه ، وفي القياس في أصله فقط فيؤخذ بالاقول شبهة ، وهو القياس ، و - ثالثا - بأن حجية القياس ثابت بالكتاب ، والسنة ، والاجماع ، فالخبر المخالف له من جميع الوجوه مخالف في الحقيقة للدلة الثلاثة أيضا .

وأما الشق الثاني ، فلانه اذا لم ينسد به باب الاجتهاد ، ولم يؤد الى مخالفة جميع الاقيسة فان الخبر مقدم على القياس ، لانه أقوى ، لتقويته بقوة درجة الراوي ، لكونه معروفا بالرواية .

من أمثلة ذلك : تعارض قياس ناسي الصوم على ناسي الصلاة في بطلانها بالاكل والشرب مع خبر أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : « اذا أكل الصائم ، أو شرب ناسيا ، فانما هو رزق ساقه الله اليه » . حيث يقتضي القياس بطلان الصوم بالاكل والشرب ناسيا ، والحديث صريح في عدم بطلانه بذلك ، ورد القياس بالخبر لقوته .

(٥٢) راجع الجزء الاول/ص ٤٥٠-٤٥٤ .

(الثالث) أن يكون راوي الحديث مجهولا ، ولم يعرف الا بحديث . أو حديثين مثلا ففي هذه الحالة ان شهد له السلف وعملوا بروايته فهو مثل الراوي المعروف ، فيرجح حديثه على القياس . وذلك لان السلف أهل صدق واخلاص ، لا يقبلون الحديث حتى يصح عندهم .

(الرابع) أن يكون راوي الخبر مجهولا . وسكت السلف عن رده . فمثل هذا أيضا يقبل خبره ، ويقدم على القياس كالذي شهد له السلف بصحة حديثه ، فيحمل سكوتهم على تقريرهم له . ولو لم يحمل سكوتهم على ذلك لزم ثبوت التقصير ونسبته اليهم . لكن ذلك باطل . فكذا ما يؤدي الى الباطل فهو باطل ، فالصحيح حمل سكوتهم على التقرير والرضى بهم .

(الخامس) أن يكون الراوي مجهولا . واختلف السلف في قبول روايته فمثل هذا يقبل حديثه ان كان موافقا للحديث . وان كان مخالفا له . فيرد بالقياس (٥٣)

ومثلوا لذلك : بحديث معقل بن سنان . أنه سئل ابن مسعود (رضي الله عنه) عن تزوج امرأة . ولم يسم لها مهرا حتى مات عنها زوجها . فأفتاه بمهر المثل . فشهد معقل بن سنان . وآخر بأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قضى بمثل ذلك « (٥٤)

(٥٣) الأدلة المتعارضة ص ٣٠٠-٣٠٣ ، والحديث يأتي تخريجه بعد قليل .
(٥٤) روى الحديث الخمسة ، والحاكم ، والبيهقي ، وابن حبان ، (نيل الاوطار مع منتقى الاخبار ١٧٢/٦ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٤٥/٣ ، وتلخيص الحبير ٣١٣/٢ .

ومعقل هذا ، هو معقل بن سنان بن مطهر الاشجعي صحابي شهد فتح مكة ، ثم نزل المدينة ثم الكوفة . استشهد بالحررة سنة ٦٣هـ ، روى عنه علقمة ، ومسروق ، والشعبي ، والحسن البصري ، وغيرهم ، راجع (تقريب التهذيب لابن حجر ٢٦٤/٢ . والاستيعاب ٤١٠-٤١١)

(السادس) ان يكون راويه مجهولا . ورد السلف روايته بالقول صراحة ، أو بعدم العمل بمضمونه ، فمثل هذا الحديث يكون مردودا ان خالف القياس ، لان ردهم دليل على عدم صحة الحديث .

من أمثلة ذلك : حديث فاطمة بنت قيس المتقدم ، في مبحث العام ، حيث رد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) خبرها . وقال : « لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت ؟ » (٥٥) ، فمثل هذا لا يؤخذ بخبره لرد السلف خبره بالظن ، وكذلك : حديث نقض الوضوء بمس الفرج ، لم يعمل به جماعة من الصحابة منهم عمر ، وعلي . وابن مسعود ، وابن عباس (رضوان الله عليهم) ، قالوا . أي الحنفية : فعدم عملهم به ان هو الا لعلمهم بعدم صحته .

(السابع) أن يكون راويه مجهولا ، ولم يظهر حديثه في السلف ففي مثله يرجح القياس ، ويترك به الخبر . ويعمل به ان وافق القياس ، لانه تعارض فيه الرد - حيث لم يشتبر من بين السلف - والقبول ، لان ظاهر أهل الصدر الاول العدالة . وموافقته للقياس ترجح جانب الصدق ، فيؤخذ به ، هكذا فعله الاصوليون في أكثر كتبهم . ونقله عنهم علماء المذاهب الاخرى ، وبذلك ردوا أحاديث كثيرة . وبعبارة أخرى جعلوا ذلك أعذارا لتركهم العمل بتلك الاخبار .

ولكن هذا التفصيل - ولا سيما اشتراط فقه الراوي الذي يدور عليه هذا التفصيل . ونسبته الى الامام أبي حنيفة (رضي الله عنه) وقواعده غير سليم ، اما - أولا - فلان الامام أبا حنيفة أخذ بحديث أبي هريرة (رضي الله عنه) التي رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (اذا نسي - أي الصائم - فأكل وشرب فليتم صومه ، فانما أطعمه ربه

(٥٥) راجع الجزء الاول / ص ٥٦٤ .

وسقاه (٥٦') ، مع أنه مخالف للقياس المشهور ، اذ القياس ومقتضى القاعدة العامة ما يفطر الصوم عمدا يفطره سهوا . كنواقض الوضوء . وكذلك أخذ الامام بحديث أبي هريرة في نقض الوضوء ، بالقيقة المتقدم : الذي مقتضاه نقض الوضوء ، بالقيقة داخل الصلاة دون خارجها . ومقتضى القياس عدم النقض بها داخل الصلاة كخارجها ، أو النقض بها خارج الصلاة كداخلها . وأما - ثانيا - فلان الحديث على فرض رده ردوه بالآيات والاحاديث كما تقدم ، لا لان روايه لم يكن فقيها (٥٧') .

وأما - ثالثا - فان كون أبي هريرة غير فقيه وغير مجتهد غير صحيح ، بل حصل عنده جميع شروط وانساب الاجتهاد ، ومستلزماته ، فقد أفتى ، واجتهد بمحضر الصحابة ، كيف لا ، وهو أحفظ من روى الحديث وأكثرهم حفظا ورواية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؟ كما قاله الامام الشافعي ، وغيره (٥٨') ، وقد تقدم مفصلا (٥٩')

وقد صرح بذلك العلامة المحقق ابن نجيم الحنفي حيث يقول : (ان اشتراط فقه الراوي مذهب عيسى بن أبان ، واختاره القاضي أبو زيد

(٥٦') روى هذا الحديث بعدة طرق وعدة الفاظ ، وهذا لفظ البخاري ، ورواه الشيخان ، والترمذي ، والحاكم ، وابن ماجة ، وابو داود ، والدارمي ، والامام أحمد ، وغيرهم .

راجع : (صحيح البخاري مع شرح ارشاد الساري ٣/٣٧١-٣٢٧ ، وشرح الامام النووي مع صحيح الامام مسلم ٥/١٤٠ ، وسنن ابن ماجة ١/٥٣٥ ، والدارمي ١/٣٤٦ ، وابو داود ١/٥٥٩ ، والترمذي ٣/١٠٠ ، ونيل الاوطار ٤/٢٣١-٢٣٢)

(٥٧') مشكاة الانوار ٢/٨٢ ، وفواتح الرحموت ٢/١٤٥-١٤٦ ، وشرح التلويح ٢/٤-٦ .

(٥٨') الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٤/٢٠٥-٢٠٦ ، والاستيعاب لابن عبد البر بهامشها ٤/٢٠٨-٢٠٩ . وفيه قال الامام البخاري : روى عنه أكثر من ثمانمائة رجل من بين صاحب ، وتابع .

(٥٩') راجع ١/٤٥٢-٤٥٥ .

الديوسي ، واختاره أكثر المتأخرين ، وأما عند الكرخي ، ومن تابعه من أصحابنا فليس فقه الراوي شرطا في ذلك ، بل يقدم عليه - على القياس - كل خبر عدل ضابط ، ان لم يكن مخالفا للكتاب أو السنة المشهورة ، واليه مال كثير من العلماء الحنفية . . الى أن يقول :- فاشتراط فقه الراوي لتقديمه على القياس لم ينقل عن أحد من السلف ، فثبت انه شيء مستحدث من المتأخرين (٦٠)

(المذهب الخامس) تقديم القياس اذا كان جليا ، وتقديم الخبر عليه اذا كان خفيا (٦١) :

ذهب جماعة من العلماء ، ومنهم : ابن سريج من الشافعية ، وغيره الى انه عند تعارض القياس وخبر الواحد وعدم امكان الجمع بينهما (٦٢) يقدم

- (٦٠) مشكاة الانوار بشرح المنار ٨٢/٢ بتصرف بسيط .
- (٦١) راجع في هذا البحث : (شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشيتي البتاني والشريني ٣٣٩-٣٤٢ ، و ٢٩٣ ، ومع الآيات البينات للعبادي ١١٥/٤ ، و ١٧١-١٧٤ ، و شرح الفيت الهامع على جميع الجوامع لابي زرعة ورقة ١٥٤ ، واحكام الاحكام للأمدى ٤-٣/٤ ، وارشاد الفحول للشوكاني ص ٥٥-٥٦ ، و ١٥٦-١٥٩) .
- (٦٢) توضيح ذلك انه اذا تعارض القياس وخبر الواحد اما أن يمكن الجمع بينهما ، أو لا يمكن فاذا أمكن الجمع بينهما بأن كان خبر الواحد عاما والقياس خاصا ففيه اختلاف كبير تقدم في مبحث التخصيص بالقياس في الجزء الاول ، والذي عليه ابن سريج والاصطخري والشيخ ابو حامد الاسفرايني ، ونقل الاستاذ ابو منصور وابو اسحاق الاسفرايني اجماع أصحاب الشافعي على تقديم القياس اذا كان جليا ، وفي تقديم القياس الخفي على الخبر وتخصيصه به نقلوا الخلاف عن الشافعية ، وقال خصص الشافعي بالقياس الخفي في مواضع وذهب الشوكاني الى جواز التخصيص بالقياس الجلي ، والقياس المتخصص العلة والمجمع على علته واذا لم يمكن الجمع بينهما بأن كان كل منهما عاما أو خاصا ، ففي ذلك الخلاف المذكور في اعلاه . (يراجع المصادر المتقدمة قبل هذا)

القياس اذا كان جلياً ويقدم الخبر على القياس الخفي على اختلاف في تفسير الجلي والخفي الى المذاهب الآتية :-

(الاول) ان القياس الجلي هو : ما قطع بنفي الفارق بين الاصل والفرع (المقيس عليه والمقيس) فيه ، ومعنى ذلك : ان يجزم الباحث أو المجتهد بأنه لا يوجد بين الاصل والفرع فرق الا في شيء لا يلتفت اليه الشارع في ترتب الاحكام الشرعية عليه أصلاً ، أو أنه يوجد احتمال الفارق والتفات الشارع اليه لكن الاحتمال ضعيف ، لا يقاوم مقابله الذي هو عدم احتمال الفارق .

ومثل للاول : بقياس الامة على العبد في تقويمه على المعتق وسراية عتق البعض الى الكل عند وجود الشركة فيه الثابت بقوله (صلى الله عليه وسلم) (من اعتق شركاً له في عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل ، فأعطي شركاؤه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، والا فقد عتق عليه ما عتق) (٦٣)

أو معناه : كون احتمال الفارق بين الاصل والفرع ضعيفاً ، ومثل بالحقاقي العمياء بالعرجاء في منع التضحية بها المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم : « أربع لا تجوز في الاضاحي : العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء بين ضلعها ، والكسير التي لا تنقى » (٦٤)

(٦٣) الحديث رواه الامام مالك ، والامام مسلم والبخاري والنسائي وابن حبان وغيرهم بالفاظ متقاربة ، وطرق كثيرة بعضها عن نافع عن ابن عمر ، راجع : (الموطأ للامام مالك بشرح الزرقاني ٧٧/٤ - ٨١ ، وعمدة الاحكام من كلام خير الانام لعبد الغني المقدسي الحنبلي ص ١٢٦ - ١٢٧) .

(٦٤) الحديث رواه الامام مالك ، والترمذي ، وابو داود ، والنسائي والطبراني وغيرهم بالفاظ وطرق ، راجع : (جامع الاصول في احاديث الرسول (ص) لابن الاثير المبارك بن محمد ٣/٣٣٣ - ٣٣٤ ،

ولكن هذا المثال - كما قال الحافظ أبو زرعة : انه مثال للشق الاول ، وهو : ما قطع فيه بنفي الفارق .

الثاني - ان الجلي ما قطع فيه بنفي الفارق بين الاصل والفرع ، او كان احتمال الفارق فيه ضعيفا ، والخفي : قياس الشبه ، والواضح : ما كان بينهما ، فالقياس منقسم على هذا الى ثلاثة اقسام : القياس الجلي ، فهو يقدم على خبر الواحد ، والقياس الخفي فخير الواحد المعارض له مقدم عليه ، والقياس الواضح ، يحتمل قياسه على الاول ، فيقدم عليه ايضا ، ويحتمل قياسه على الثاني ، فيقدم خبر الواحد عليه .

الثالث - القياس الجلي : ما كان ثبوت الحكم في الفرع اولى من ثبوته في الاصل ، ومثل بقياس البقر العوراء - مثلا - على البقرة العرجاء .

والقياس الواضح : ما كان الفرع مساويا للاصل ، القياس احراق مال اليتيم على اكله بجامع التلف .

والقياس الخفي : ما كان الفرع دون الاصل كقياس التفاح على الحنطة في منع بيعه متفاضلا بجامع الطعم (٦٥) .

الرابع - الجلي : كل قياس قطع بنفي تأثير الفارق بين الاصل والفرع فيه ، سواء كانت علته منصوصة ، كالحاق تحريم ضرب الوالدين بتحريم التأنيف لهما بعلة كف الاذى عنهما ، او كانت العلة غير منصوصة كقياس الامة على العبد في تقويم النصيب ، اذ عرف انه لا فارق بين العبد والامة سوى الانوثة والذكورة ، ولا تأثير لذلك في منع سرية العتق .

وسنن النسائي مع شرح السيوطي ٢١٤/٧-٢١٥ . وصحيح الترمذي تحت رقم ١٤٩٧ ، وقال : حديث حسن صحيح .
(٦٥) الفيت الهامع/١٥٤ ، وشرح المحلي مع جمع الجوامع ٣٣٩/٢-٣٤٢

والقياس الخفي : ما كانت العلة مستنبطة من حكم الاصل ، كقياس القتل بالمثل على القتل بالمحدد ، ونحو ذلك (٦٦)

الخامس - القياس الجلي : هو أن يكون مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقضي القاضي وهو غضبان » (٦٧) ، وتعليل منع القضاء عند الغضب بما يدهش الفكر عن تمامه ومنعه من النفاذ ، حتى يتعدى الى غيره كالجائع ، والحاقد ، ونحوهما ، والقياس الخفي بخلاف ذلك (٦٨)

(المذهب الخامس) التوقف :

وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني ، وامام الحرمين الجويني الى التوقف عن الحكم بتقديم أحدهما من القياس وخبر الواحد على الآخر ، وترجيحه عليه (٦٩) .

أدلة الجمهور القائلين بتقديم الخبر على القياس :

- (٦٦) شرح المحلي مع جمع الجوامع وحاشيتي الشربيني والبناني ٢/٣٣٩-٣٤٢ ، وشرح المحلي مع الآيات البيئات ٤/١١٥ ، ١٧١-١٧٤
- (٦٧) أخرج الحديث جماعة من المحدثين ، منهم : الشافعي ، وأحمد ، والشيخان ، وأصحاب السنن الأربعة ، وأبو عوانة ، وغيرهم ، ولفظ أبي داود : « لا يقضي الحكم بين اثنين وهو غضبان » .
- راجع : (سنن أبي داود ٢/٢٧١ ، وسنن الترمذي ٣/٦٢٠ ، وسنن ابن ماجه ٢/٧٢ ، ومسنند الامام الشافعي ص ٩٤ ، والأم ٦/١٩٧-١٩٨ ، والفتح الكبير ٣/٣٦٨ ، وهامش شفاء الغليل ص ٦١ ، وهامش المحصول ق/٣/٨٢٩ ، وهامش أدب القاضي للماوردي ص ٢١٢-٢١٤)
- (٦٨) شرح الاسنوي على المنهاج ٢/٢٥٣-٢٥٤ ، واللمع ص ٤١ ، وروضة الناظر للمقدسي ص ٦٦ ، والاحكام في أصول الاحكام ٢/١٠٧-١٠٨ ، ومشكاة الانوار بشرح الانوار لابن نجيم ٢/٨١-٨٢ ، وشرح المختصر للقاضي عضد ٢/٧٣-٧٤ ، وشرح التنقيح مع التلويح ٢/٨٤-٨٥ ، وقواطع الأدلة لابن السمان - مخطوط ١/١١٧ .
- (٦٩) الاحكام في أصول الاحكام للأمدى ٢/١٠٨ .

استدل الجمهور ، على تقديم خبر الواحد على القياس بعدة أدلة عقلية ونقلية وهذا أهمها :

(الدليل الاول) ان الخبر يدل على الحكم ومقصد الشارع بصريحه ، وبدون واسطة ، والقياس يدل على ذلك بالاستدلال ، وبواسطة سريان الحكم من الاصل الى الفرع لوجود علته في كل منهما ، وما يدل على الحكم بدون واسطة مقدم على ما يدل عليه بالواسطة ، لانه أقوى (٧٠)

(الدليل الثاني) حديث معاذ بن جبل المتقدم الذي جاء فيه : « أقضي بكتاب الله ، ثم بسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ثم اجتهد ، وأقره الرسول (ص) على ذلك » ،

وجه الاستدلال : أن معاذ قدم السنة مطلقة على القياس مطلقا ، وأقره الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فيفيد تقديم خبر الواحد الذي هو فرد من مطلق الخبر على القياس ولو كان منصوص العلة (٧١)

(الدليل الثالث) أنه عرف من الصحابة (رضي الله عنهم) في مواضع كثيرة أنهم يتركون القياس ، والاجتهاد بخبر الواحد ، منها : ما ورد أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ترك رأيه في دية الاصابع ، حيث كان (رضي الله عنه) يرى تقسيم دية الاصابع على قدر المنافع ، لا بالسواء ، وذلك بخبر صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « في كل اصبع

(٧٠) روضة الناظر وجنة المناظر ص ٦٦ ، وقواطع الادلة ١/١١٧ ،

واللمع في الاصول للشيرازي ص ٤١٠ .

(٧١) راجع : ٤٨١/١ عندنا ، وأصول الاحكام ص ٩٧ ، ونصب الراية

(٣٦) ٦٣/٤ ، وسنن الدارمي ١/٦٠ ، والاحكام للآمدي ٢/١٠٧-١١٠ ،
(٣٧) وفواتح الرحموت ١/٣٥٩ وشرح المختصر ٢/٢٧٣ ومشكاة الانوار ٢/٨٢

عشر من الابل ، (٧٢) ، كما ترك ايضا القياس في دية الجنين بخبر حمل
بن مالك (٧٣) الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه قضى في الجنين
يقتل في بطن أمه بغرة : عبد أو وليدة » (٧٤) ، فان مقتضى القياس الدية

(٧٢) هذا جزء من حديث طويل ذكره جماعة من المحدثين منهم : الامام مالك ،
والنسائي ، وأحمد ، وابن ماجة ، والبخاري ، وابن القيم وغيرهم ،
فحدث البخاري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن
جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن كتابا
جاء فيه ٠٠٠ في كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشر من الابل . وفي
العين خمسون ، وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون » .
وجاء في زاد المعاد : « وقضى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن
المؤمنين تتكافأ دماؤهم ولا يقتل مؤمن بكافر ، وقضى أن من قتل له
قتيل فأهله بين خيرتين اما أن يقتلوا ، أو يأخذوا العقل ، وقضى
ان في دية الاصابع من اليدين والرجلين في كل واحدة عشرة من
الابل ٠٠٠ الخ »

(مشكاة المصابيح ٣٩/٢ - ٤٠ ، وزاد المعاد لابن القيم ٢٠٤/٣ ،
الموطأ بشرح الزرقاني ١٨٧/٤ - ١٨٨ ، ومختلف الحديث هامش الأم
١٧/٧ - ٢٠ ، ونيل الاوطار مع منتقى الاخبار ٧٢/٧ - ٧٦ ، والفتاوى
والمتنقى للخطيب البغدادي ١٣٣/١ - ١٣٧)

(٧٣) هو حمل بن مالك بن النابغة الهذلي يعد من البصريين ، وقصته
مشهورة ومكتوبة في كتب الصحاح والسنن حيث كانت له امرأتان
فضربت احدهما الاخرى بمسطح ، فأصابته بطنها . فألفت جينينا
فقضى فيه رسول الله (ص) بغرة عبد أو أمة ،
(شرح الزرقاني ٨١/٤ ، والاستيعاب ٣٦٦/١)

(٧٤) الحديث رواه الشيخان ، ومالك ، والنسائي ، والطبراني ، والشافعي
والبخاري ، وغيرهم بالفاظ وطرق كثيرة ، ففي الموطأ للامام مالك عن
سعيد بن المسيب - مرسل عن رواية الموطأ ، وأوصله غيرهم عنه ، وعن
أبي سلمة عن أبي هريرة (رضي الله عنهم) (أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم) قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة : عبد ، أو
وليدة ، فقال الذي قضى - النبي (ص) - عليه : كيف أغرم ما لا شرب
ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك بطل ، وفي رواية - يطل -
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انما هذا من اخوان

الكاملة ان كان الجنين في بطن الام حيا . وعدم وجوب شيء من الدية ان كان الجنين ميتا قبل ذلك . ومقتضى الخبر وجوب الغرة مطلقا ، فترك مقتضى القياس . واخذ بالخبر ولم ينكر عليه احد من الصحابة ، فكان ذلك اجماعا منهم على مشروعية تقديم الخبر على القياس مطلقا ، وجاء في تنصيص الحديث ان عمر رضي الله عنه قال : « لولا هذا لقضينا فيه براءتنا » . وجه الاستدلال : ان كلمة « لولا » لانتفاء شيء لوجود غيره فدل على انتفاء العمل بالقياس عند وجود الخبر (٧٥)

(الدليل الرابع) ان خبر الواحد أقوى دلالة ، واقل شبهة ، واغلب في ظن الصدق ، واقرّب مظنة من القياس .

بيان ذلك : ان خبر الواحد يحتاج في افادته الحكم الى امرين : هما السند والدلالة . بان تكون دلالته على ذلك صريحة . ويكون سنده صحيحا ، واما القياس فيتوقف في افادته ذلك على عدة امور منها : الحاجة في حكم الاصل . هل هو مما يمكن تعليقه ام لا ؟ ومنها الحاجة الى وصف ظاهر صالح للتعليل . والى وجود ذلك الوصف في الفرع . ومنها الحاجة الى اظهار نفي المعارض والموانع له في الاصل . وغير ذلك . وما كان محل

(الكهان) .

وجاء في عمدة الاحكام للمقدسي . عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) انه استشار الناس في املاص المرأة ، فقال المغيرة بن شعبه شهدت النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بفرقة عبد ، أو أمة ، فقال : لتأتين بمن يشهد معك . فشهد معه محمد بن مسلمة .

(الموطأ بشرح الزرقاني ١٨١/٤ - ١٨٤ ، ومشكاة المصابيح للبغوي ٣٧/٢ - ٣٨ ، وزاد المعاد لابن القيم ٢٠٠/٣ ، وسنن ابن ماجه ٨٨٢/٢ - ٨٨٣ ، وسنن أبي داود ٤٩٧/٢ - ٤٩٩ ، والرسالة وهامشها ص ٤٢٦ - ٤٢٩ . وعمدة الاحكام ص ١٠٤ - ١٠٥) .

(٧٥) شرح المختصر ٧٣/٢ ، والاحكام للأمدى ١٠٧/٢ - ١١٠ . ونيل الاوطار ٦٧/٧ ، والرسالة للشافعي ص ٤٢٦ - ٤٢٨

الاجتهاد فيه أقل ، ويحتاج الى وسائط أقل فهو أقوى في غلبة الظن ،
نم انه يترجح على ما لا يكون كذلك (٧٦) .

(الدليل الخامس) ان خبر الواحد قول المعصوم وفعله . والقياس
استنباط المجتهد غير المعصوم ، وكلام وافعال المعصوم ابلغ من اشارة غلبة
الظن (٧٧)

(الدليل السادس) اجماع الامة على أن من شرط جواز العمل بالقياس
أن لا يردده النص ، واذا كان القياس يخالفه خبر الواحد فهو مردود .
فيعمل بخبر الواحد ، وهذا معنى تقديم خبر الواحد على القياس (٧٨)

(الدليل السابع) القياس فرع النص فيجب تقديم النص عليه . اذ
لو قدم القياس على النص للزم تقديم الفرع على الاصل ، وهو باطل (٧٩) .
(الدليل الثامن) انه لو سمع النص أو القياس المخالف له من الرسول
صلى الله عليه وسلم نفسه لقدم النص فيما يتناوله القياس ، فلانه يقدم
النص المسموع منه على قياس لم يسمع منه أولى (٨٠)

(الدليل التاسع) ان الحاكم لو حكم بمخالفة الخبر الصحيح من
الرسول صلى الله عليه وسلم ينقض حكمه ، ولا ينفذ ، اما اذا حكم القاضي
بمخالفة القياس الصحيح فلا ينقض حكمه ، فدل على انه أقوى وأولى من
القياس (٨١) .

(٧٦) مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٣٥٩/١ ، واحكام الآمدي

١٠٨-١٠٧/٢ ، وشرح المختصر ٧٣/٢ ، والتبصرة ٣٤٣/٢ .

(٧٧) روضة الناظر ص ٦٦ ،

(٧٨) المحصول للرازي ق/١/٣/٨٣٣-٣٣٤

(٧٩) المصدر السابق ، وقواطع الادلة لابن السمعاني ١١٧/١

(٨٠) التبصرة ٣٤٣/٢ .

(٨١) المصدر السابق والمستصفى ٢٥٤/٢ ومسلم الثبوت مع شرحه ٣٠٩/١

مناقشة أدلتهم :

ونوقشت هذه الادلة من قبل المخالفين واعترض عليها بأعراض كثيرة ،
واليك خلاصتها :

(أما الدليل الاول) فيعارض بأن القياس مستند الى أصل معلوم بدليل مقطوع ، فكما أن القياس يحتاج الى الاجتهاد في الامارة ، فالحكيم بخبر الواحد كذلك يفتقر الى الاجتهاد في أحوال المخبرين فاستويا ، وكما أن خبر الواحد يستند الى أصل معلوم ، وهو : الآيات والاخبار الكثيرة الدالة على وجوب العمل بخبر الواحد فكذلك القياس ، فاستويا (٨٢) .

(أما حديث معاذ) فيناقش - أولا - بعدم التسليم بحجية خبر معناد (رضي الله عنه) فإن نقاد المحدثين طعنوا فيه ، وعللوه بالارسال والانقطاع ، نقل عن الامام البخاري أنه قال : لا يصح الخبر ، وقال الترمذي غريب (٨٣) .
وثانيا : بانكم تركتم العمل بخبر الواحد ، اذا كان القياس منصوص العلة ، ومقطوعا بوجود العلة في الفرع فليكن كذلك في غير ذلك .

(والجواب) عن هذا - أولا - بأن جماعة من المحدثين والثقة ، وثقوة ، كالخطيب البغدادي والباقلاني ، وغيرهم .

وثانيا : بأن جهازة الاصوليين كالغزالي والبهاري وغيرهما اجابوا عنه بأنه حديث تلقته الامة بالقبول ولم يظهر أحد طعنا فيه ، ولا انكارا له ، وما كـ كذلك فلا يقدح فيه كونه مرسلا ، بل لا يجب البحث عن مسنده

(٨٢) قواطع الادلة ج ١ / لوحة ١١٧

(٨٣) راجع : سنن الترمذي ٦١٦-٦١٧ / ٣ ، وسنن أبي داود ٢٧٢ / ٢ ، وفي الاول قال أبو عيسى : لا نعرفه الا من هذا الوجه ، وليس اسناده عندي بمتصل ، الفقيه والمتفقه ج ٢ / ١٨٨ ، وأصول الاحكام ص ٢٠٩٧

ولا سيما ورد من المصطفى صلى الله عليه وسلم القياس والعمل به ، ٨٤ .
 أقول : والحق هنا : ان هذا الجواب الثاني لا يجدي نفعا . لان
 الاستدلال بمن الحديث . والفاظه وترتيبه . واذا لم يكن النص متصلا
 بالسند الصحيح بالنبي صلى الله عليه وسلم سقط به الاستدلال على تقديم
 الخبر على القياس . نعم يكون جوابا لمن اعترض به على عدم حجية القياس .
 لان معناه ثابت عن النبي (ص) قولاً وعملاً .

وثالثا :- بأن غاية ما هنالك اننا خصصنا عموم خبر معاذ في صورة
 وهي : كون القياس منصوص العلة . لمعنى لا يوجد فيما نحن فيه .
 وفيما عدا تلك الصورة نعمل به . وهذا لا يعني ترك الحديث بالمرّة ٨٥

(واما دليل الاجماع) فنوقش بعدم التسليم بوجود هذا
 الاجماع وعدم وجود مخالف له . فان ابن عباس حبر الامة رضي الله عنهما
 رد خبر أبي هريرة (رضي الله عنه) الذي مفاده : تجديد الوضوء بأكل
 ما مسته النار المتقدم ٨٦ بالقياس . وقال : « ألسنا نتوضأ بما، الحميم ؟
 فكيف نتوضأ بما عنه نتوضأ ؟ » ٨٧
 ورد هو . وعائشة (رضي الله عنهما) خبر أبي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال :

- (٨٤) التبصرة ٣٤٣/٢ . والحصول ق/أ/٣/٨٣٠-٨٣٤ . وقواطع الأدلة
 ١١٧/١ والمستصفى ٢٥٤-٢٥٦ . وفواتح الرحموت ١/٣٠٩-٣١٠
 راجع المصادر المتقدمة .
 (٨٥) راجع : سنن أبي داود ٧٣/١ . وسنن الترمذي ١١٤-١١٥ .
 ولفظ الترمذي : (الوضوء مما مست النار . ولو من نور اقط - نوع
 الجبن - فقال له ابن عباس يا أبا هريرة . أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضأ
 من الحميم؟ فقال : يا ابن أخي اذا سمعت حديثا فلا تضرب له مثلا) .
 (٨٧) هامش سنن الترمذي ١/١١٥ . والاحكام ٢/١١٠ .

(اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده حتى يغسلها ثلاثاً (٨٨) ، وقال :
 (رحم الله أبا هريرة ، لقد كان رجلاً مهذاراً - فماذا يصنع بالمهراس ؟ - وهو
 الحجر العظيم الذي ينقر ، ويصب فيه الماء) (٨٩) الى غير ذلك (٩٠)

فما قدمناه نماذج مما . به خبر الواحد بالقياس من الأئمة والمجتهدين
 فدعوى الاجماع على رد القياس بخبر الواحد مطلقاً ممنوع (٩١) .

(والجواب) ان رد ابن عباس ذلك الحديث ليس لمخالفة الحديث
 للقياس ، بل لمخالفته لنص صريح صحيح في ذلك عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ، وهو (ان النبي صلى الله عليه وسلم : أكل كتف شاة مصلية ،
 وصلى ولم يتوضأ) (٩٢)

ولما صح عن جابر (رضي الله عنه) : (انه كان آخر الأمرين منه صلى

(٨٨) هذا الحديث رواه الشيخان وأحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن
 ماجه ، راجع : سنن الترمذي ٣٦/١ - ٣٧ ، وقال حديث حسن
 صحيح ، وسنن أبي داود ٢٢٣/١ .

(٨٩) شرح المختصر ٧٣/٢ .
 (٩٠) راجع الاحكام للأمدى ١٠٨/٢ - ١١٠ . وشرح مختصر المنتهى ٧٣/٢ ،
 وهامش الترمذي ١١٥/١ - ١١٦ . والتقرير والتجوير ٣٠٠/٣ ، وفيه

المهراس : حجر منقور مستطيل عظيم كالحوض لا يقدر أحد
 على تحريكه .

(٩١) راجع المصادر المتقدمة . والمستصفي للفزالي ٢٥٤-٢٥٦ ،
 والمحصل ق/٣ - ٨٣٠ - ٨٣٤ . والتبصرة ٣٤٣-٣٤٤ .

(٩٢) روى هذا الحديث الامام مسلم عن ميمونة (ان النبي صلى الله عليه
 وسلم أكل عندها كتفاً . ثم صلى ولم يتوضأ) . وبلغت آخر عن
 ابن عباس (ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبناً ، ثم دعا

بماء فتضمض . وقال ان له دسماً) . (صحيح مسلم بشرح النووي
 ٤٢٠-٤٢١ . وانظر نيل الاوطار ٢٣٨/١ . وسنن أبي داود ٤٣/١)

الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار (٩٣)
وعلى فرض التسليم بذلك فانه رأي صحابي ، وهو ليس بحجة على
الصحيح ان لم يكن متفقاً عليه (٩٤) .
وكذلك رد ابن عباس وعائشة ليس لمخالفة الخبر القياس ، وانما رده
لانه لا يمكن العمل به ، ولهذا قالوا له : فماذا يصنع بالمهراس ؟ فانهما
استبعدا الاخذ به لصعوبة صب الماء من المهراس على اليد . وهذا على فرض
التسليم بصحته ، والا فقد نقل انكار الحفاظ لذلك (*)

(واما الاستدلال بأن خبر الواحد أقوى دلالة لانه صريح في الدلالة ولقلة
الوسائط) ، فيعترض عليه بأنه معارض بما يتطرق الى خبر الواحد من
احتمال كذب الراوي ، وكونه كافراً ، أو فاسقاً ، أو مخطئاً ، واحتمال
الاجمال في دلالة لفظ الخبر ، أو التجوز فيه ، أو النقل ، أو النسخ .
ولا يتطرق شيء منها الى القياس .

(والجواب) أن تطرق هذه الاحتمالات يتطرق الى القياس ان كان حكمه
ثابتاً بخبر الواحد ، وان كان حكمه ثابتاً بما يوجب القطع فان تطرق هذه
الامور الى من ظهر اسلامه وعدالته وتحقق ضبطه أبعد من تطرق الخطأ

(٩٣) رواه الأئمة الاربعة . وابن حبان . راجع (نيل الاوطار ١/ ٢٣٧-٢٣٨ ،
شرح النووي على صحيح مسلم ٢/ ٤١٧-٤١٨ وذكر جواباً آخر عن
الحديث الاول وهو أن المراد بالوضوء : غسل القسم والكفين ،
وسنن الترمذي ١/ ١٤٠-١٢١) .

(٩٤) شرح الاسنوي والبدخشي على المنهاج ٣/ ١٤١-١٤٥ . والابيهاج
١٢٦-١٢٩ .

(*) التقرير والتحجير ٣/ ٣٠٠ قال العلامة ابن أمير الحاج : « على ان ما عن
عائشة وابن عباس قال شيخنا الحافظ : لا وجود له في شيء من كتب
الحديث ، وانما الذي قال هذا لابي هريرة رجل يقال (قن الاشجعي)
وفي صحبته مقال .

الى القياس في اجتهاده ، لان الراوي معاقب على الكذب والفسق وغيرهما .
ولكن الاجتهاد لا يعاقب على الخطأ ، فكان الاحتراز عن خلل الخبر أكثر ،
واحتمال تحققه أقل . كما أن تطرق الاضمار ، والنقل ، والمجاز الخ ، الى
دلالة الخبر لا يوجب ترجيح القياس عليه ، لان هذه الاحتمالات تتوجه الى
ظواهر الكتاب والسنة المتواترة والمشهورة ، وهي مقدمة على القياس بالاتفاق ،
فليكن كذلك خبر الواحد (٩٥)

(وأما التمسك بأنه من كلام المعصوم) فانه يرد عليه أن الكلام قبل
العلم بكونه من كلام المعصوم ، فان المعارضة انما تتحقق مع وجود الشبهة
في كونه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فان خبر الآحاد لا يفيد القطع
بأنه من كلام المعصوم لوجود تلك الاحتمالات في الرواة ، ولهذا لا يقدم
القياس على الخبر المتواتر ، والآية المقطوعة الدالة بالاتفاق ، بل يرد بهما .

(وأما التمسك بأن من شرط القياس عدم وجود النص) فان أردتم به
عدم وجوده مطلقا سواء كان النص قطعيا أو ظاهريا فغير مسلم ، وان أردتم
به عدم وجود النص القطعي فمسلم ، لكن خبر الآحاد ليس قطعيا (٩٦)

كما يرد القول (بأن القياس فرع النص) بأنه ان أردتم به أنه فرع
لجميع النصوص فهو غير مسلم ، وان أردتم به أنه فرع للنص الخاص الدال
على حجية القياس ، كحديث معاذ المتقدم ، وآية (فاعتبروا يا أولي الابصار)
ونحوهما فمسلم ، لكن الكلام في غير ذلك ، وبهذا نكتفي عن مناقشة هذه
الادلة والاجابة عنها والله أعلم بالصواب .

(٩٥) الاحكام في أصول الاحكام ٢/١٠٧-١١٠ ، وقواطع الادلة لابن

السمعاني ج ١/لوحه ١١٧

(٩٦) المحصول للامام الرازي ق/٣/٨٣٠-٨٣٤ ، والمصدر السابق الاخير

أدلة القائلين بتقديم القياس على خبر الواحد :
واستدل الفريق الثاني الذين ذهبوا الى تقديم القياس على خبر الواحد
مطلقا كما نسب الى الامام مالك ومن سلك مسلكه ، وفي بعض الصور كما
ذهب اليه الآمدي ، وأبو الحسين وابن الحاجب ، والغزالي ، وغيرهم بعدة
أدلة ، وهما أهمها :-

(الدليل الاول) ان الظن بالقياس يحصل للانسان المجتهد من نفسه ،
لانه من اجتهاده وعمله ، والظن الحاصل من خبر الواحد يحصل له من جهة
غيره ، وثقة الانسان بنفسه اتم من ثقته بغيره ، فهو أولى بالتقديم ، ولهذا
يقدم اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم على اجتهاد غيره (٩٧)

(والجواب) ان تطرق الخطأ الى خبر الواحد أقل لما تقدم من قلة
الوسائط ، ومن كونه يدل بصريح الدلالة ، وكون القياس دلالة غير صريحة
ويحتاج الى الوسطة في دلالة على الحكم .

(الدليل الثاني) أن خبر الواحد بتقدير تكذيب المخبر نفسه يخرج
عن كونه دليلا شرعيا ، بخلاف القياس ، فإنه لو كذب نفسه لا يخرج عن
كونه قياسا فهذا دليل على أنه أقوى من خبر الواحد فيقدم عليه (٩٨)
(والجواب) أن القياس أيضا بتقدير الخطأ يخرج عن كونه قياسا
فاستويا .

(الدليل الثالث) ما تقدم من الامثلة وغيرها مما ورد عن الصحابة
(رضوان الله عليهم أجمعين) من أنهم ردوا أحاديث كثيرة بالقياس التي منها:
(أن ابن عباس (رضي الله عنه) رد خبر أبي هريرة الذي مقتضاه وجوب

(٩٧) الاحكام للآمدي ١٠٨/٢ - ١١٠ ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد

٧٤-٧٣/٢ . والفقيه والمتفقه ج ١/١٣٦-١٣٧ .

(٩٨) المصادر المتقدمة .

الوضوء من حمل الجنابة (٩٩) وقال : أنتوضا من حمل عيدان يابسة) وكذلك رد ابن عباس حديث (توضئوا مما مست النار) (١٠٠) بالقياس ، فقال : ألا نتوضا بماء الحميم فكيف نتوضا بما عنه نتوضا ؟) وغير ذلك بكثير مما شاع وذاع ولم ينكره أحد ، فكان ذلك اجماعا منهم (١٠١) .

(والجواب) انه معارض بما تقدم من تركهم القياس والرأي بخبر الواحد ، ويرجع ترك القياس بخبر الواحد ، لان ذلك كان أكثر ، كما لا يخفى على من تتبع السنة وسير الصحابة ، وواقعاتهم ، على أن جل ما ترك خبر الواحد انما كان لمعارضته لما هو أقوى منه من كتاب ، او سنة مشهورة (١٠٢) .

(الدليل الرابع) وهو للمفصلين بين قياس وقياس ، والذين قالوا بتقديم القياس المنصوص العلة على خبر الواحد وحاصله : تقديم القياس الذي نص الشارع على علته ، وكان وجودها في الفرع قطعيا - فهو بمنزلة النص على القياس ، ودلالة النص أقوى من دلالة خبر الواحد (١٠٣) .

(والجواب) ان ما ذكرتم خارج عن محل النزاع ، فان القياس المنصوص على علته مع تحقق العلة في الفرع المقيس عليه بمنزلة القطع فلا يرد بخبر الواحد . على أن تسمية ذلك بالقياس كالمجاز ، فان كثيرا من

(٩٩) روى حديث الوضوء من حمل الجنابة ابو داود والترمذي ، ولفظ أبي داود في سننه - ١٧٩/٢ - عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من غسل الميت فليغتسل ، ومن حمله فليتوضا) ، وسنن الترمذي ٣١٨-٣١٩ .

(١٠٠) راجع سنن أبي داود ٤٣/١

(١٠١) شرح مختصر المنتهى ٧٣/٢ . والاحكام ١١٠/٢

(١٠٢) مشکاة الانوار ٨٠/٢-٨٢ وشرح التوضيح والتلويع ٦٤/٢ .

والاحكام للآمدي ١٠٧-١١٠ .

(١٠٣) المصدر السابق الاخير .

الاصوليين يسمونه دلالة النص ، ولهذا صار الاخذ بحكمه موضع اتفاق حتى عند المنكرين للقياس كالظاهرية والامامية ، مثل قياس الضرب ، وشتم الوالدين على التأفيف في الحرمة بجامع الايذاء الذي هو العلة للنهي من قوله تعالى (ولا تقل لهما أف) الآية . المتقدم . بل يرجع حاصل هذا الى التعارض بين نص ونص ، فيقدم الاقوى من النصين سنداً ، او دلالة (١٠٤) .

(الدليل الخامس) وهو للحنفية - أن خبر الواحد اذا لم يكن راويه فيها يغلب على الظن التغيير فيه . لان النقل بالمعنى مع تبدل اللفاظ كان كثيراً شائعاً بينهم ، فصار في هذا النوع من الخبر شبهة زائدة لا توجد في القياس ، فلذا يقدم القياس عليه ، وأيضاً . فإن الأصول المتقدمة على خبر الواحد مقطوع بها . وخبر الواحد مظنون ، والمقطوع به أولى (١٠٥) .

(والجواب) أولاً - كما تقدم - أن اشتراط الفقه اصطلاح محدث من متأخري الحنفية . ولا يؤيدهم نص ، كما أن ذلك يخالف مقتضى قواعد الامام أبي حنيفة (رض) .

وثانياً - بأن التغيير المظنون اما أن يكون تغييراً في اللفظ مع تأدية نفس المعنى المراد . واما أن يكون تغييراً في اللفظ والمعنى . فان أردتم به الاول فمسلم ، لكن لا يوجب ضعف الخبر . لان المقصد هو المعنى وايصاله الى الامة . والالفاظ تعتبر آلة ووسيلة لذلك . فما دام لم يحصل التغيير في المعنى لا يضر بالخبر . وان أردتم به الشق الثاني فغير مسلم به ، وثالثاً - ان جل ما ردوا به الخبر الواحد هو القياس المجرد . ثم ان الخبر اذا صح هو نفسه يشكل أصلاً آخر . ومع أنهم تركوا أقيسة بخبر الواحد في أماكن كثيرة . فاذا كانوا تركوا القياس في خبر القيقية فقد ردوا خبر الواحد في المصراة . والشاهد مع اليمين فمثل هذا نوع تحكم (١٠٥) .

(١٠٤) المصادر الثلاثة المتقدمة .

(١٠٥) مشكاة الانوار ٢/٨٠-٨٢ ، وقواطع الادلة ١/١١٧-١١٨ .

فبعد تحقق شرائط العدالة ، والضبط والحفظ وغيرها ، يصبح تغيير الحديث شيئاً موهوماً ، والظن الراجح بقاؤه على أصله ، والاخذ بالظنون ، وترك الموهوم واجب .

ورابعا :- يرد على أصحاب هذا الرأي أنهم تركوا القياس في أماكن كثيرة ، منها بطلان الصلاة بالقهقهة في الصلاة دون خارجها ، وجواز التوضؤ بالنبيذ في السفر دون الحضر . وغير ذلك (١٠٦) مع أن الخبر في ذلك ليس بمشهور . ولا بمتواتر ، بل هو ضعيف ، ومطعون فيه من قبل نقاد المحدثين (١٠٧) .

(الدليل السادس) أنه يجوز تخصيص الكتاب بالقياس ، وترك ما يعارضه به ، والكتاب أقوى من خبر الواحد ، والأقوى من الأقوى من الشيء أقوى من ذلك الشيء ، فما يجوز ترك الكتاب به وتقديمه عليه يجوز تقديمه

- (١٠٦) مشكاة الانوار ٢/٨٠-٢٨٢ وشرح الاسنوي ٣/١٧ . وقواطع الأدلة ج ١/لوحه ١١٧ ، وشرح الكنز للزيلعي مع حاشية الشلبي ٣٦-٣٥/١ ، وذكر ثلاث روايات عن الامام : يجمع بين التيمم والتوضؤ بالنبيذ ، ويتيمم ولا يتوضأ به . ويتوضأ به ولا يتيمم . والثاني هو الراجح ، والهداية مع فتح القدير والعناية ١/٨١-٨٣ .
- (١٠٧) حديث التوضؤ بنبيذ التمر روي بعده الفاظ وطرق منها ما رواه الامام أحمد والترمذي ، وابن ماجه باسنادهم عن عبدالله بن مسعود (ان النبي (ص) قال ليلة الجن :- عندك طهور ؟ قال : لا ، الا شيء من نبيذ في اداة ، قال - ثمرة طيبة وماء طهور) زاد الترمذي ، قال : فتوضأ منه ، وزاد أحمد : فتوضأ منها وصلى ، قال الزيلعي وقد طعن العلماء في هذا الحديث بثلاث علل (أحدها) : جهالة أبي زيد الموجود في سنده ، قال : ابن حبان : ليس يدري من هو ؟ ولا يعرف أبوه ولا بلده ؟ (الثاني) التردد في أبي فزارة . قال الامام أحمد : هو رجل مجهول ، (الثالث) ان ابن مسعود لم يشهد مع النبي ليلة الجن ، راجع في هذا : (نصب الراية ١/١٣٧-١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٨ ، ومسنند الامام أحمد ١/٤٥٠ . وسنن الترمذي ١/١٤٧-١٤٨ . وسنن أبي داود ١/٢٠ . وسنن ابن ماجه ١/١٣٥ ذكره بروايتين وضعفهما) .

على خبر الواحد بالاولى (١٠٨)

(والجواب) أن القياس ليس بأقوى من الكتاب ، ولا يتقدم عليه الا اذا كان الكتاب عاما ونص الخبر الواحد خاصا ، فحينئذ تكون دلالة الكتاب ظنيا ، فيجوز تخصيصه بالقياس ، مع وجود الاختلاف بين الاصوليين في ذلك ، وفي مثل ذلك يقدم الخبر الواحد عليه أيضا ، ويخصص به أيضا ، ثم أن الأقوى من الأقوى من الشيء إنما يكون أقوى من ذلك الشيء اذا كانت جهة التقوية واحدة ، اما اذا اختلفت الجهتان فلا يؤدي الى تقويته وتقديمه عليه .

(الدليل السابع) أن القياس أثبت وأقوى من خبر الواحد ، لجواز الكذب والخطأ عن الراوي بخلاف القياس لا يوجد فيه ذلك فهو أقوى .

(الدليل الثامن) أن خبر الواحد يحتمل التخصيص والقياس لا يحتمل ذلك ، وما لا يحتمل التخصيص أقوى ، وأولى .

(والجواب) أن الاحتمالات الكثيرة الموجودة في القياس من كون العلة قاصرة وكونها غير متحققة في الفرع ، وكون المجتهد مخطئا - الى غير ذلك تعارض ما تقدم من خبر الواحد ، ثم أن المراد هنا خبر نص يرد خبر الواحد ، فليس فيه ذلك الاحتمال ، فسقط ذلك الاستدلال (١٠٩)

أدلة المذاهب المفصلين ، والواقفين :

ويفهم مما تقدم من أدلة الطرفين المتقابلين ، ومناقشتها ، وفي عرض المذاهب مفصلا ، أدلة ، وتوجيهات بقية المذاهب . فتمسك من ذهب الى التوقف - مثلا - بأن كلا من أدلة الطرفين دليل شرعي ظني يعارض أحدهما

(١٠٨) الاحكام للأمدى ١٠٨/٢ - ١٠٩ ، وقواطع الأدلة ج ١/لوحه ١١٧

(١٠٩) قواطع الأدلة ج ١/لوحه ١١٧

الآخر من غير ترجيح لاحدهما على الآخر . فوجب التوقف عن القول بأحدهما .
كما تشبث من فصل . وقال بتقديم القياس الجلي على الخبر الواحد
وبتقديم الخبر على القياس الخفي بقوة القياس في الصورة الاولى وقوة الخبر
الواحد في الصورة الثانية .

كما ذهب من اشترط لتقديم القياس على خبر الواحد كون القياس
منصوص العلة . ومتحققا وجودها في الفرع مستدلا بأن القياس اذا لم يكن
كذلك تكون دلالته ضعيفة . فلا يقاوم خبر الواحد . اما اذا تحقق فيه
الشرطان يتقوى . بل ربما يقرب من القطع بصحة القياس . ويتقوى على
خبر الواحد الظني - الى غير ذلك (١١٠)

الراي الراجع :

والذي يبدو من أدلة الطرفين المتقابلين . وأدلة بقية المذاهب أن الصواب:
هو تقديم الخبر الواحد على القياس مطلقا . سواء كان منصوص العلة . أو
مستنبطها . الا القياس الذي في معنى النص . فإن له قوة النص . بل سمي
بالنص عند بعض . ولذلك فإن العمل به موضع اتفاق بين الفرق المتنازعة في
القياس . وذلك التقديم لخبر الواحد انما يكون بعد صحة سنده . والتأكد
من اتصاله بالنبي المعصوم صلى الله عليه وسلم . وذلك لقوة أدلة القائلين به .
وتأييد العقل والنقل لهم . من حيث أن الاصل نقل الراوي العدل الضابط
الثقة الفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم سواء كان فقيها . أو غير فقيه . وان
ما أخبر به الراوي هو ما صدر من الرسول الامين صلى الله عليه وسلم . فتبديل

(١١٠) راجع الآراء والمذاهب المختلفة . وأدلتهم . ومناقشتها في هذا
المطلب .

الراوي بعدم التحقق من شروطه منه يصبح أمرا موهوما لا يعتمد على الواقع المحسوس ، ولا يلتفت اليه أصلا . وان القياس مهما نص على علته في الاصل توجد فيه احتمالات كثيرة . منها : احتمال أن يكون الاصل سببا لوجود الحكم . ومنها : أن يكون خصوص الفرع مانعا عن القياس الى غير ذلك . كما أن النصوص الدالة على تقديم الخبر على القياس دالة على ذلك دلالة مطلقة . من غير تقييد بنوع من أنواع القياس دون نوع آخر ، وزيادة هذه القيود كالزيادة على النص بدون نص في الموضوع . وكما أنه لا داعي الى التوقف في المسألة . لان مجرد كونهما دليلين ظنيين لا يستلزم التوقف . اذ قد يكون أحد الظنين أقوى من الآخر . والمظنة الكبرى ترجيح كلام الرسول المعصوم صلى الله عليه وسلم الذي هو الحجة دون غيره على ما يخالفه .

على أن ترك القياس بخبر الواحد مما ادعي فيه التواتر . والاجماع السكوتي . ولو ثبت عكسه . فلا يتجاوز عن واقعات شخصية من الاصحاب الكرام (رضوان الله تعالى عنهم أجمعين) وجلها . أو كلها لمخالفة ذلك النص لما هو أقوى منه من النص . وليس من قبيل تقديم القياس المجرد . وأيضا أن عموم خبر معاذ بن جبل الذي أقره الرسول صلى الله عليه وسلم على تقديم مطلق النص على مطلق القياس يؤيد الكف عن القياس عند وجود النص ، بل لا يبعد أن قلنا بعدم مشروعية استعمال القياس الا القياس الخاص بمعنى الضابطة الكلية القطعية المستنبطة من كثرة النصوص . وتعدد الروايات كما تقدم . والله أعلم بالصواب (١١١) .

(النوع الثاني) تعارض القياس مع عموم الكتاب . والسنة :

وقد تقدم ذلك مفصلا في مبحث التخصيص . ودفع التعارض بحسب

العموم والخصوص فلا حاجة الى اعادتها (١١٢) .

(١١١) راجع أدلة الطرفين . ومناقشتها ، وعرض الآراء والمذاهب المختلفة

في ذلك ٢/٠٠٠ وقواطع الأدلة ١/١١٧-١١٨

(١١٢) راجع ١/٥٦٠-٥٦٧ .

المطلب الثالث

تعارض القياس والاستحسان

وتعارض النص والمصلحة :

وهما النوعان : الثالث والرابع من أنواع تعارض الدليل العقلي والدليل
النقلي وعلى التفصيل الآتي :

(النوع الثالث) ترجيح الاستحسان على القياس :

والذي نريد أن نشير إليه بهذا الصدد هو أنه وجه إلى الحنفية ومن قال
بمثل ما يقول به الحنفية من الاستحسان ، سهام الطعن بأن القول
بالاستحسان قول بالتشهي ، وتقديم الاستحسان على القياس تقديم لما ليس
بدليل على ما هو دليل ، كما هو مقتضى لفظ الاستحسان ، وكونه غير الأدلة
الأربعة المتفق عليها لدى الجمهور ، حتى قيل : من استحسّن فقد شرع .
والحق أن الأمر ليس كما توهم ، فليس الاستحسان عملاً بالتشهي .
ولا تقديمه تقديم لما ليس بدليل ، ولكن - كما قال متأخروهم - أن
الاستحسان يرجع إلى : العدول عن الحكم في مسألة بمثل ما حكم به في
نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى يقتضي ذلك العدول ، وهذا يرجع إلى ترجيح
قياس خفي على قياس جلي ، أو استثناء مسألة جزئية عن حكم الكلّي (١١٣) .

(١١٣) كشف الاسرار مع أصول البزدوي ١١٢٢/٤-١١٢٤ ، وابطال
الاستحسان مع الأم ٢٦٧/٧-٢٦٩ ، وشرح المنار وحاشية الرهاوي
ص ٨١٥ .

هذا ، ومثال تعارض القياس الجلي والقياس الخفي ما ذكره من
السلم والاجارة فانه تعارض هنا قياسان : فسمى الخفي استحسانا

فمن أمثلة ذلك ، ما يلي :

١ - تعارض القياس والاستحسان في السلم والاجارة ، فالقياس يقتضي فسادهما ، لان محل البيع معدوم فيهما كله أو جزؤه ، والمعدوم كلا ، أو جزءاً لا يصح بيعه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا تبع ما ليس عندك) لكن مقتضى الاستحسان الثابت بالاثر ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم :

(من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم) الحديث ، جوازهما ، فرجحوا الاستحسان على القياس ، وأقاموا الذمة مقام وجود المبيع ، أو محل العقد ، هكذا قالت الحنفية ، ولكن هذا عند غيرهم من باب تعارض النصين : النص العام والنص الخاص ، وتقديم الخاص على العام لقطعية دلالة الاول وظنية دلالة الثاني عندهم .

٢ - تعارض القياس والاستحسان في جواز الاستصناع وعدم جوازه ، فرجحوا الاستحسان القاضي بجوازه ، لاجماع الامة العملي على ذلك ، على القياس الذي يقتضي عدم جوازه ، لانه يبيع معدوم ، الى غير ذلك ، وهذا عند الحنفية ، وعند غيرهم هو من باب تعارض النص العام . والاجماع السكوتي الخاص ومن باب تقديم الخاص على العام . لانه أقوى الدليلين (١١٤)

هذا ، ويقسم كل من القياس والاستحسان باعتبارين :

(الاعتبار الاول) : قوة الاثر . وضعفه . فيقسمان الى قوي الاثر في كل منهما ، وضعيف الاثر في كل منهما . والى القياس القوي الاثر

لان النص يؤيده .

ويمكن أن يجعل مثالا للقسم الثاني . وهو أنه ورد نص عام (لا تبع ما ليس عندك) وورد نص خاص : (من أسلف فليسلف في كيل معلوم) الحديث ، فيستثنى السلم وهو فرد من بيع ما ليس عندك عن عموم النهي عن بيع ما ليس عند الانسان .

(١١٤) المصدر الاول ١١٢٥/٤ - ١١٢٦

والاستحسان ضعيف الاثر ، والى العكس ، وهذه أربعة أقسام :
يرجح القياس في الاول لقوته ، وفي الثالث لقوته ، وفي الرابع يقدم
الاستحسان لقوة الاثر ، وأما الثالث فيحتمل سقوطها ويحتمل العمل
بالقياس لظهوره (١١٥) .

(الاعتبار الثاني) باعتبار فساد الباطن والظاهر وصحتهما :
يقسم كل من القياس والاستحسان الى ١ - قياس صحيح الظاهر
والباطن المعارض للاستحسان مثله ، ٢ - قياس فاسد الباطن والظاهر مع
استحسان كذلك ، ٣ - قياس فاسد الباطن وصحيح الظاهر مع استحسان كذلك ،
٤ - قياس صحيح الباطن فاسد الظاهر واستحسان مثله ، فالأقسام في
كل منهما أربعة ، فيضرب الأربعة في الأربعة تكون الصور ستة عشر (١١٦) ففي
المثالين يتعارضان ، والا فيقدم الأقوى منهما (١١٦) .

(النوع الرابع) ترجيح القياس على الاستحسان :
وبالرغم من أن الحنفية ادعوا أن الاستحسان هو الأخذ بالقياس الخفي
القوي الاثر ، أو تخصيص القياس بقياس آخر ، أو العدول عن النص ، أو
القياس الى دليل آخر ، قوي (١١٧) ، فانهم رجحوا القياس في بعض المسائل
على الاستحسان ، وهي ما يلي :-

(الأولى) ما اذا أقام رجلان البينة على ثالث حي بأنه ارتهن هذه العين
التي في يده وأقبضها له بلا تاريخ ، فالاستحسان يقضي بأنه رهن عندهما
معا ، والقياس يقضي بسقوط البينتين ، وبه أخذوا (١١٨) .

(١١٥) التقرير والتحرير ٢٢٥/٣ ، وسيأتي في المطلب الاول في البحث
الثالث .

(١١٦) راجع المصدر السابق ٢٢٣/٢-٢٢٥

(١١٧) كشف الاسرار مع أصول البزدوي ٤/١١٢٢-١١٢٤

(١١٨) حاشية الشيخ يحيى الرهاوي على شرح المنار لعبدالمك ص ٨١٥-٨١٦

(الثانية) اذا اختلفا في ذرعان المسلم فيه ففي الاستحسان القول قول المسلم اليه ، وفي القياس يتحالفان ، ويتفاسخان ، وبه أخذوا .
ورجوه على الاستحسان .

(الثالثة) ما اذا غصب العقار ففي الاستحسان يكون مضمونا ، وهو قول محمد ، وفي القياس لا يكون مضمونا وهو قول أبي يوسف ، وبه أخذوا (١١٩) .

(الرابعة) ما اذا شهد شاهدان على رجل بالاحسان ، وأربعة شهدوا عليه بالزنا ، فأمر القاضي بترجمه ثم تبين أن الشاهدين عبادان ، أو رجعا عنها ، ففي الاستحسان يدرأ الحد عنه ، ويسقط ما بقى من الرجم ، وفي القياس يضرب مائة جلدة ، وبه أخذوا .

(الخامسة) ما اذا شهد أربعة بزنا رجل ، وأقيم الحد عليه ، وفي أثناءه شهد شاهدان بأنه محصن ، ففي الاستحسان لا يرجم ، وفي القياس يرجم .
وبه قال صاحبان .

(السادسة) من قال لزوجته : اذا ولدت فأنت طالق ، وقالت ولدت ، وكذبها الزوج ، ففي الاستحسان تصدق ، ويقع طلاقها ، وفي القياس لا تصدق ، ولا يقع طلاقها ، وبه أخذوا ، الى غير ذلك من المسائل (١٢٠) .

(النوع الخامس) ترجيح النصوص على المصالح :

اذا تعارض مقتضى النص ، أو الاجماع مع المصلحة فالذي ذهب اليه الجمهور أنه ان كان النص قطعيا فلا شك في تقديمه عليها ، وكذا الاجماع الذي لم يخالفه أحد ، وان كان ظنيا ، أو كان الاجماع غير قطعي فالمصلحة

(١١٩) المصدر السابق

(١٢٠) المسائل (١١) وقال الرهاوي : (١٢) مسألة ، راجع : (المصدر

السابق ص ٨١٥-٨١٧)

أما مرسله ، أو معتبرة ، أو ملغاة . فإن كانت ملغاة فلا شك في تقديم النص والاجماع عليها ، وإن كانت معتبرة بأن نصت على رعايتها فإن كانت ظنية فهما متعارضان ومتساقطان إن لم يوجد مرجع من الخارج . وإن كان أحدهما أقوى فيقدم الأقوى منهما ، وإن كانت المصلحة مرسله بأن لم يوجد على اعتبارها ولا على الفائتها دليل فالعلماء مختلفون فمنهم : من لا يحتاج بالمصلحة ، كالشافعي حتى نقل عنه أنه قال : (من استصلح فقد شرع) (١٢١) ومنهم : من يأخذ به ، كالإمام مالك والإمام أحمد وأصحابهما ، فعلى الأول لا يتحقق التعارض ، لأنه بمثابة تخالف الحجة مع اللاحجة وعلى الرأي الثاني يتعارض ويؤخذ بأقواهما أيضا .

وقد شذ من العلماء الطوفي (١٢٢) حيث ذهب إلى أن المصلحة إن اتفقت مع الأدلة الأخرى فيها ، كما إذا اتفقت النصوص ، والاجماع ، والمصلحة ، على أحكام الكليات الخمس من قتل المرتد ، وقطع السارق ، ونحوهما ، وإن اختلفت فإن أمكن الجمع فيجمع بينهما بما أمكن ، وإن لم يمكن الجمع بوجه تقدم المصلحة على غيرها .

وقد استدلل على ما ذهب إليه بأدلة ، أهمها ما يلي :-

(الأول) ما ورد من النصوص والتعليقات من الشارع مثل « ولكم في القصاص حياة » ونحوه دليل على أن تحقيق المصلحة مقصود الشارع في

-
- (١٢١) مصادر التشريع فيما لا نص فيه ص ٩٠-٩٦ .
(١٢٢) هو سليمان بن عبد القوي الطوفي ، الصرصري ، الحنبلي الأصل ، والخارج عن نطاق أصول جميع المذاهب ، ولد سنة ٦٧٣ هـ ، وتوفي سنة ٧١٦ هـ ، عرف عنه التشيع ، ونقد بعض الصحابة ، وعذب عليه ، له مؤلفات منها : رسالة على شرح الأربعين للنووي (مصادر التشريع للخلاف ص ٩٦ ، والأعلام ٣/ ١٨٩-١٩٠) .

الاحكام ، فالواجب مراعاتها(١٢٣)

(الثاني) قوله صلى الله عليه وسلم : [لا ضرر ولا ضرار] (١٢٤) .
فهذا نص خاص قاطع في رعاية المصلحة ، ودفع المفسدة رعاية كلية ، بقرينة
وقوع النكرة في حيز النفي .

(الثالث) ان سائر الادلة الشرعية وسائل لتحقيق المصالح ، والمصلحة
هي المقصود الاعظم ، فاذا ما عملنا بها عند مخالفتها للنص فقد عملنا
بالدليل الراجح في مقابلة المرجوح(١٢٥) .

(الرابع) الادلة الدالة على رعاية المصلحة منها : قوله تعالى (يا ايها
الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء) (١٢٦) . وجه الدلالة انه تعالى
اهتم بوعظهم ، وفيه اكبر مصالحهم ، ووصف القرآن بالهدى ، وهذا اعظم
مصلحة ، وكذا وصفه بالرحمة الى غير ذلك(١٢٧) ، ومنها : ان افعال الله
تعالى معللة ، والا يلزم العبث ، وهو محال على الله(١٢٨) ، ومنها : ان الله
راعى مصالح المعاش والمعاد ، كقوله تعالى (متاعا لكم ولانعامكم) (١٢٩) ،
وقوله تعالى (يا ايها الانسان ما غرك بربك الكريم . . . الآيات) (١٣٠) ،
ومحال ان يترك مصالح الناس في الاحكام الشرعية ، نقل ذلك عنه الاستاذ
خلاف كل ذلك ثم ناقش جميع الادلة ، وفضل المصلحة عليها(١٣١) .

-
- | | |
|-------|--|
| (١٢٣) | مصادر التشريع فيما لا نص فيه ص ٩٨-٩٩ . |
| (١٢٤) | تقدم تخريج الحديث . راجع ٣٥١-٣٤٢/٢ |
| (١٢٥) | مصادر التشريع مما لا نص فيه ص ٩٨-٩٩ |
| (١٢٦) | سورة يونس ٥٨-٥٧/١٠ |
| (١٢٧) | رسالة الطوفي ص ١١٢-١١٣ |
| (١٢٨) | المصدر السابق ص ١١٤ |
| (١٢٩) | سورة عبس ٣٢ |
| (١٣٠) | سورة الافطار ٨-٦ |
| (١٣١) | رسالة الطوفي في ضمن كتاب مصادر التشريع فيما لا نص فيه
١٣٤-١١٩ |

ولكن الذي نرى - ان الراجع هو التفضيل المتقدم من الجمهور . وان النص القاطع مقدم على جميع المصالح ، ويجب عما استدل الطوفي به بان غايته رعاية الشارع المصالح ، وهذا متفق عليه . واما دلالتها على تقديمها على النصوص القطعية فلا توجد فيها أصلا ، وتنصيص الشارع على العلل في بعض الاحكام بيان للحكمة حتى يكون ادعى للقبول ، على أن الاحكام بعضها تعبدى لا يمكن للمكلف فهم المصلحة منها ، فان ما ذكره الطوفي مجرد كلام وافترض ، والدليل على ذلك أنه لم يأت بمثال واحد يثبت ما ادعاه .

(الثاني) أنه يؤدي ما ذهب اليه على فرض التسليم به الى التشكيك في نصوص الشريعة وابطالها ، وما يؤدي الى ذلك فهو باطل .

(الثالث) ان الشارع أعلم بمصالح العباد ، فاذا نص على ابطالها فالواجب اتباعه دون رعاية المصلحة ، بل ويجب القطع بانها مصلحة موهومة .

(الرابع) ان مخالفة الاجماع القطعي خروج عن مسلك العلماء وحملة الشريعة على ان الشريعة قد تنص على الغاء بعض المصالح ، كما في حرمة الخمر والميسر مع النص على وجود المصلحة فيهما والله أعلم (١٣٢) .

المبحث الثالث

أوجه الترجيح في القياس عند الحنفية :

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : تراجيح الاقيسة الصحيحة عند الحنفية
ومناقشتها

المطلب الثاني : تراجيح الاقيسة الفاسدة عندهم ،
ومناقشتها

المطلب الثالث : في تراجيح أخرى متفرقة

لقد اعتاد الحنفية ذكر أربعة أوجه من وجوه الترجيح
القياسية ، واعتبروها صحيحة ، ثم ذكروا أربعة أوجه
أخرى اعتبروها فاسدة ، ونحن نذكر في هذا المبحث
تلكم الأوجه للترجيحات القياسية الصحيحة والفاسدة
عندهم مع مناقشتها باذن الله تعالى ، كما نذكر أوجهها
أخرى للترجيحات ، في ثلاثة مطالب :-

المطلب الاول

أوجه الترجيح القياسية الصحيحة عند الحنفية :

وأوجه التراجم القياسية الصحيحة عندهم أربعة : وهي ما يلي :

(الوجه الاول) قوة التأثير : (١)

فاذا تعارض قياسان في أحدهما قوة تأثير الوصف في الحكم فانه يرجح ذلك على مقابله .

مثال ذلك : قياس الحنفي الحر مع قدرته على تزويج الحرة في جواز نكاح الأمة على العبد الواجد للطول القادر على المهر باذن مولاه له في نكاح من شاء من حرة وأمة ، ودفع ما يصلح لهما من المهر . بجامع القدرة على نكاح الحرة في كل منهما .

وقياس الشافعي ذلك على الحر الذي تحته حرة ، فانه يحرم عليه تزويج الأمة اجماعا فكذلك الحر الواجد لمهرها بجامع ارقاق الماء مع الغنية عنه . قال الحنفية : وقياسنا على العبد في جوازه أقوى من قياسهم على الحر في عدم الجواز ، فان الجامع أي الوصف المؤثر في القياس . وحمل الفرع على الاصل في الحكم عندهم - وهو ارقاق الماء مع غنية عنه وعدم الحاجة اليه - وان كان وصفا بين الاثر في المنع ، اذ الارقاق اهلاك معنى . لانه أثر الكفر . والكفر موت حكما . لان القلب الخالي من الايمان بالله . كالبيت الخراب . وان الايمان حياة القلوب ، فجعل الولد رقا قتلته ، فكما لا يجوز قتله لا يجوز استرقاقه

(١) راجع التقرير والتحبير ٣/٢٣٢-٢٣٣ . ومشكاة الانوار لابن نجيم ٣/٥٤-٥٥ . وأصول السرخسي ٢/٢٥٣-٢٥٨ . وفواتح الرحموت ٣٢٨-٣٢٦

الا عند الضرورة ، وهو العجز عن نكاح الحرة . الا أن الوصف الجامع عندنا أقوى أثرا منه ، لان أثر الحرية في اتساع الحل أقوى من أثر الرق فيه تشريفا للحر على العبد فانه يملك ثلاث طلاقات . والعبد يملك طلقتين ، وعدة الحرة ثلاثة أقراء وعدة الأمة قرءان . وأربعة اشهر وعشرة ايام للحرة ، وشهران وخمسة ايام للأمة الى غير ذلك .

وجه ذلك أن الحرية من صفات الكمال ، وأسباب الكرامة والشرف للانسان ، اذ بها يملك الاموال ، ويكون أهلا للولاية ، فتأثيرها في الاطلاق والاتساع في باب النكاح الذي هو من النعم لا في المنع والحجر ، والرق من اوصاف النقصن لانتفاء الاهلية والولاية به . فينبغي أن يكون أثره في المنع والتضييق لا في الاطلاق والاتساع . فلو كان مؤثرا في ذلك ، والحرية مؤثرة في المنع والتضييق بأن لم يجز للحر نكاح الأمة مع طول الحرة لكان قلب المعقول ، وعكس المشروع ، لان ما ثبت بطريق الكرامة يزداد بزيادة الشرف ، ولهذا جاز لافضل البشر الزيادة على نكاح الاربع^٢ .

ويمكن أن يناقش ما تمسكوا به من عدة أوجه ، أهمها ما يلي :-

(الاول) انه يؤيد الشافعي مفهوم قوله تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات - الى قوله - ذلك لمن خشي العنت منكم - الآية) (٣) .

فالقياص المؤيد بالمفهوم مرجح على ما لم يؤيده ذلك كما مر في الترجيح بالامر الخارجي .

(الثاني) أنا لا نسلم أن ما يكون صفة كمال يؤثر في الاتساع دائما تأثيرا كلياً ، الا يرى أن الصحابة ، والخلفاء أفضل الخلق بعد الرسول صلى

(٢) فواتح الرحموت ٣٢٦/٢-٣٢٧ .

(٣) سورة النساء ٢٥/٤ .

الله عليه وعليهم وسلم مع أنه لم يجز لهم ما كان ممنوعا لغيرهم ، فلو كان للشرف دخل في ذلك لكان أن يتسع لهم ما لم يتسع لغيرهم ، وأما ما تمسكوا به من جواز نكاح الرسول صلى الله عليه وسلم أزيد من أربعة فهو أمر مخصوص بالرسول صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه غيره ، لأن من شرط صحة القياس أن لا يكون الوصف مخصوصا بالأصل وقاصرا عليه^(٤) ألا يرى أن خزيمة^(٥) لما اختص بكون شهادته معادلة لشهادة اثنين للنص الوارد في ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من شهد له خزيمة أو شهد عليه فحسبه)^(٦) . فلا يجوز قياس غيره عليه ، ولو كان أفضل كالخلفاء الراشدين ، والعشرة المبشرة ، فلو كان ذلك غير مختص به ، وبواسطة الفضل والشرف لكان ذلك جائزا لمن يساويه أو أفضل ، لكن ذلك غير جائز.

(٤) أحكام الأحكام للآمدي ٣/٢٠٠-٢٠٢ ، والانموذج في الأصول ص ١٢٢

(٥) هو خزيمة بن الفاكه ، واسمه عبدالله بن جثم بن مالك الانصاري الأوسي ، من السابقين الأولين ، وشهد بدرا وما بعدها . وقصة جعل النبي (صلى الله عليه وسلم) شهادته بشهادة رجلين معروفة ، ومن مآثره : أنه بعد أن علم أن جماعة معاوية قتلوا عمارا ، أخذ سيفه ، وقاتل مع علي (كرم الله وجهه) حتى استشهد فيها . (الاستيعاب ١/٤١٧-٤١٨ ، والاعلام ٢/٣٠١ ، والاصابة ١/٤٢٥-٤٢٦) .

(٦) رواه الدارقطني من طريق أبي حنيفة ، ورواه البخاري من حديث زيد بن ثابت ، ورواه أحمد ، وغيره . نقل صاحب كنز العمال عن الدارقطني (أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل شهادة خزيمة بشهادة رجلين) ، وفي رواية أخرى بعد ذكر القصة (فأجار رسول الله (ص) شهادته بشهادة رجلين) . وذكر أيضا عن خزيمة (أن رسول الله (ص) اشترى فرسا من سواد بن قيس المعماري فجعله ، فشهد له خزيمة بن ثابت ، فقال رسول الله (ص) : « ما حملك على الشهادة ، ولم تكن حاضرا معنا » ؟ فقال : صدقتك بما جئت به وعلمت أنك لا تقول الا حقا ، فقال رسول الله (ص) : « من شهد له خزيمة أو شهد عليه فحسبه » راجع : (كنز العمال ١٥/٣٤٧-٣٤٨ ، والاصابة ٣/٤٢٥-٤٢٦ ، والاستيعاب ١/٤١٧-٤١٨) .

فدل على أنه من الخصوصيات ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه ، فذلك خصائص الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم .

(الثالث) انا لا نسلم بأن الافضلية لا تؤثر في التضييق قط ، فان الانبياء عليهم الصلاة والسلام مع كونهم في غاية الشرف ، وأعلى الرتب فقد أخذوا بصدور المكروهات وخلاف الاولى ما لم يؤاخذ به غيرهم من المسلمين ، ولهذا قالوا : حسنات الابرار، سيئات المقربين ، فقد اتسع لغير الانبياء ما لو فعله الانبياء لكانوا يؤاخذون به ، فالفضل والشرف كما يؤثران في الاتساع والاطلاق فقد يؤثران في التضييق ، وعدم الاتساع .

(الرابع) ان الحاج أو المعتمر لا شك أنه أفضل حالة من غيرهما مع أنه يحرم عليهما ما كان مباحا قبل من لبس المخيط . وقربان النساء ، والاصطيد ، ونحو ذلك (٧) .

وكذلك المعتكف في حالة الاعتكاف التي هي أفضل الحالات يحرم عليه ما لم يكن حراما قبله ، فالكمال وصفة الفضل والشرف قد تستدعي التضييق تشريفا لا تحقيرا ، على أن أمر الحل والحرمة كثيرا ما يخرج عن نطاق التعقل ، مع أنه من معارضة العقل للنقل مع ترجيح النقل ، وهذا غير مستساغ ولكن الذي أدى بهم الى ذلك مخالفتهم للجمهور في حجية مفهوم المخالفة (٨) .

(الخامس) على فرض التسليم بكلية الوصف ، وكلية تأثيره في الاتساع ، وعدم عمومية تأثيره في التضييق لا نسلم أن يكون منع حرمة التزويج بالامة من باب التضييق ، بل هو من باب الكرامة . حث يمنع الحر الشريف من تزويج

(٧) المهذب ١/٢١٤-٢١٤ .

(٨) مرآة الاصول ص ١٧٤-١٧٩

الامة الخسيسية ، مع كونه مظنة الارقاق لأولاده ، فان نكاح المجوسية جائز
للكافرة ولا يجوز للمسلم .

واجاب الحنفية عن هذا بأن عدم جواز نكاح الحر الامة ليس للكرامة ،
اد لو كان كذلك لمنع المسلم القادر على طول الحرية من نكاح الكافرة الكتابية ،
لانه لا تساوي خسة الكفر خسة أخرى ، لكنه لم يمنع ، فدل على انه ليس
المنع لاجل التشريف (٩) .

ويدفع هذا الجواب - أولا - بأنه فرق كبير بين التزوج بالكتابيات ،
والامة . اذ النفوس تؤنف من مخالطة الارقاء ، والتزوج بهن ، لما فيهن من
رمز الاسارة والهوان ، بخلاف اهل الكتاب ، فان الاسلام احترمهم ، وأقرهم
على دينهم ، بشرط عدم التعدي منهم ، وعدم مناقضة المعهود بينهم وبين
المسلمين ، أما العبودية فشيء يكرهه الاسلام ، ولا يقره ، بل شوف الشارع
الحكيم الى العتق ، وأمر به ، وخط الخطوط لحله ، فجعل العتق كفارة
للميمين ، وللقتل الخطأ ، والمظهار . ونحو ذلك (١٠) . ففرق كثير بين تقرير
الاسلام الزواج بأهل الكتاب مع وجود المرأة المسلمة تحت عصمته ، وعدم
تقرير الزواج بالامة مع وجود أهبة الحرية ، وثانيا - بأن ما اعترض التفتازاني
علة مركبة من جزأين . وهما تزوج الشريف بالخسيس مع مظنة الرق والاذلال
للأولاد . فما أجابوا به جواب لجزء واحد منهما . ومعلوم انه لا يلزم من فقد

(٩) التقرير والتحجير ٢٣٣/٣

(١٠) دفع لما يرد أن الاسلام أقر العبودية ، وهو شيء مستهجن ينفر
منه الطباع . ومثل هذا لا يليق بمحاسن الشريعة الاسلامية الخاتمة
لسائر الاديان والصالحة لجميع الازمان ، وحاصله أن الاسلام حينما
جاء ، ونور العالم بنوره . كانت العبودية منتشرة بين الشرق
 والغرب . فالاسلام على عادته حاول ازالته على طريق التدريج فجعل
عتق العبيد كفارة اليمين . وافطار الصوم بالوطء في نهار رمضان .
بل وجعل العتق مما يسبب عتق المعتق من النار الى غير ذلك .
(شبهات حول الاسلام)

البسيط فقد المركب (١١) ثم نقضوا على تعليل الشافعية « أنه تعرض للولد على الارقاق ، وهو الذل - أولا - بنكاح العبد القادر على طول الحرية والامة ، فانهم أجازوا ذلك مع أنه لو تزوج الحرة لكان أولاده ، حرائر ، لان الرق من الأم ، - وثانيا - بأن الارقاق اهلاك معنى ، ولكنكم جوزتم القتل الحقيقي وهو العزل (١٢) وكذا من التزويج بالصغيرة ، والعقيم ، والمجوز (١٣) .

وأجابوا عن الاول بأنه - لكونه غير حر - لا يلزم عليه تحرير أولاده .

وأجابوا عن الثاني - بأن اباحة العزل باذن الحرة ، ثم انه ليس اهلاكا وانما هو امتناع عن تحصيل الولد حرا من غير تسبب لاهلاكها ، فافترقا (١٤) .

وردوا هذا الجواب أيضا بأن المحظور مباشرة السبب على وجه يفضي الى الهلاك وقد تحققت ، على أن في تزوج الأمة امتناعا عن ايجاد صفة الحرية للولد ، وما هنا امتناع عن ايجادها أصلا ، فهو أعظم (١٥) .

مثال آخر : التعارض بين القياسين في تثليث مسح الرأس وعدمه ، ذهب الحنفية الى عدم تثليث مسح الرأس قياسا له على مسح الخف ، وذهب الشافعية الى سنيته قياسا على بقية أعضاء الوضوء بجامع الركنية ، قال الحنفية : ان قياسنا أقوى تأثيرا من قياسهم ، لان مشروعية المسح مع امكان الفصل ، وخصوصا مع عدم الاستيعاب بالمسح فرضا ليس الا للتخفيف ، والتخفيف انما يكون بعدم التكرار .

هذا على فرض التسليم بتأثير الركنية في التثليث ، والا فيمكن عدم التسليم به ، لانه منقوض طردا وعكسا ، لوجود التثليث بلا ركنية ، كما في

-
- | | |
|------|--|
| (١١) | التلويح ١١٢-١١١/٢ ، والتقارير والتحجير ٢٢٣/٢ . |
| (١٢) | كشف الاسرار ١٢٠٩/٤ ، والادلة المتعارضة ص ٣٤٥ |
| (١٣) | التقارير والتحجير ٢٣٣/٣ ، والمهذب ٦٦/٢ |
| (١٤) | أصول السرخسي ٢٥٥-٢٥٤/٢ |
| (١٥) | الادلة المتعارضة ص ٣٤٤-٣٤٣ |

المضمضة والاستنشاق ، ولوجود الأركان بلا تثليث كما في أركان الحج
وقيام الصلاة فالركنية لا تصلح للتثليث (١٦) .
هذا ، وقد تقدم بعض الكلام على هذا ، من جملة أنه ورد في بعض الطرق
التصريح بالتثليث فيه ، فهو يؤيد قياس الشافعي ، كما أن قياس أعضاء
الوضوء بعضها ببعض أولى من قياسها بغيرها .

(التجميع الثاني) قوة ثبات الوصف على الحكم : (١٧)

إذا تعارض قياسان وكان أحدهما وصفه الزم للحكم المتعلق به من وصف
القياس الآخر ، وكثر اعتبار الشارع ذلك الوصف في جنس ذلك الحكم بمعنى
وجود ذلك الوصف في صور كثيرة ، فإنه يرجع على معارضه الذي ليس كذلك .
وجه الترجيح بذلك ، زيادة القوة به لفضل معناه الذي صار به حجة ،
وهو رجوع أثره إلى الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع المتوقف هو عليها (١٨) .
مثال ذلك : قول الحنفية : صوم رمضان صوم متعين ، فلا يجب تعيينه ،
فيؤدي بمطلق النية (١٩) .

مع قول الشافعية : صوم فرض ، فيجب تعيينه ، كما في صوم القضاء (٢٠) .
قال الحنفية : أن قياسنا أقوى وأثبت من قياس الشافعي ، لأن التعيين
وصف اعتبره الشارع في أكثر المتعينات - أن لم يكن في كلها - في سقوط

- | | |
|------|--|
| (١٦) | التقرير والتجيب ٢٣٣/٣-٢٣٤ |
| (١٧) | أصول السرخسي ٢٥٨/٢ ومشكاة الأنوار ٥٥/٣ وكشف الأسرار
للبخاري ٢١٤/٤ والأدلة المتعارضة ص ٣٤٨-٣٥٢ |
| (١٨) | التقرير والتجيب ٢٣٤/٣ |
| (١٩) | كشف الأسرار مع أصول فخر الإسلام البزدوي ١٢١٤/٤ |
| (٢٠) | الأدلة المتعارضة للاستاذ بدران ص ٣٤٨-٣٤٩ . ومغني المحتاج
١٣٣-٣١٤ ، وجاء فيه ، يشترط لفرض الصوم من رمضان ،
أو غيره كقضاء أو نذر ، تبين النية ، وهو إيقاعها ليلا ، ويجب
في النية التعيين في الفرض المنوي ، كرمضان ، أو نذر ، أو كفارة . |

التعيين ، كما في الودائع ، والدراهم المضمومة ، ورد المبيع الى المالك في البيع الفاسد ، ونحو ذلك ، فلو وجد الرد بهبة ، أو صدقة أو بيع يقع عن الجهة المستحقة ، لتعيين المحل لذلك شرعا ، وكذا الايمان بالله الذي هو أعظم الفرائض يقع عن الغرض على أي وجه أتى به ، لكونه متعينا غير متنوع الى الغرض والنفل ، فلا يشترط لكون ايمانه فرضا أن ينوي كونه فرضا لتعيين المحل ، وأما وصف الغرضية الذي تمسك به الشافعي فانه لا يوجب الا الامتنال المأمور به لا تعيين النية حتى ان الحج يصح بمطلق النية ، ونية النفل عنده (٢١) .

ويمكن الاعتراض عليه - أولا - بأن قياس العبادة البدنية كما في قياس الصوم على العبادة المالية المطلقة فقط كالزكاة ، أو العبادة المختلطة بالمال والبدن كالحج مثلا قياس مع الفارق . وثانيا - بأن قياس الصوم والصلاة على البيع الفاسد وضمانات البيوع الفاسدة بعيد أيضا ، للفرق الكثير بين باب الصوم والمعاملات كالبيع ونحوه ، فان الصوم ركنه الاساسي : الامساك ، وهو الترك ، والترك يكون بلا قصد ، وبقصد النفل ، والفرض ، ونحو ذلك ، فاشترط التعيين لنيل الثواب ، وتخصيص الصوم بالفرض ، بخلاف الزكاة ، لان المال المخرج متعين لا اشتباه فيه ، فلما أخرج ، وأعطى للمستحقين يقع عن الزكاة ، لتحقيق كافة شرائطه ، وأركانه من المعطى والمعطى له والمال المدفوع ، وهذه أمور متعينة ، لا حاجة الى النية ، لتعيينها ، بخلاف الصوم ، - وثالثا - بأن قياس الصوم - الذي هو من الفروعيات على معرفة الله تعالى التي هي من باب العقائد ومن الاذعان القلبي من غير شعور بالقلق والاضطراب ، فهو من باب العقائد ، وافعال القلب - والنية كذلك من افعال القلب - لانه يؤدي الى ان نشترط في النية نية أخرى ، وهكذا ، فيتسلسل ، والتسلسل محال ، ولان معرفة الله تعالى والاعتقاد به فرض ليس الا ، فلا حاجة الى نية تميز بين

قسم وآخر ، أو حالة وأخرى ، فافترقا .

ومما مثلوا لذلك أيضا : منافع الغصب ، فقد ذهب الحنفية الى أنها تضمن باتلافها لوجوب تقييد الضمان بالمثل في كل باب ، كالاموال ، والصوم والصلاة ، ونحو ذلك مراعاة لشرط الضمان المستنبط من قوله تعالى : [فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم] ، واحترازا عن الفضل والزيادة ، ولأن القيمة لا تصلح مثلا ، لأنها دراهم ، أو دنائير ، وهما جوهران ، والمنافع اعراض ، والجوهر خير من الاعراض ، لانه يبقى بنفسه ، بخلاف العرض الذي بقاءه ببقاء المحل ،

فلما لم تتمكن المائلة لا يجب ضمان ما فوق ما أتلغه ، كما لا يجب ضمان الجيد بالردىء ، وذهب الشافعية الى القول بضمان منافع المصسوب ، لان ما يضمن بالعقد يضمن بالاتلاف ليتحقق جبر حق المظلوم ، وفيه اثبات المثل تقريبا لا تحقيقا ، لعدم امكان رعاية المائلة الا مع التفاوت القليل ، فيتحمل كتحمل الفضل القليل عن الاعيان (٢٣) .

جاء في مفني المحتاج [تضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما من كل منفعة يستأجر عليها بالتفويت بالاستعمال والفوات : وهو ضياع المنفعة عن غير انتفاع كاغلاق الدار في يد عارية ، لان المنافع تضمنت بالغصب كالأعيان ، سواء كان مع ذلك أرض نقص أم لا] (٢٤)

وحاصله : لما لم يمكن رد المثل بدون فضل في المنافع فلا بد من ارتكاب أحد المخطورين : ايجاب الفضل على المعتدي رعاية لجانب المظلوم بجبر حقه ، أو اهدار حقه بعدم ايجاب الضمان على المعتدي احترازا عن ايجاب الفضل

(٢٢) راجع ٤٦٢/١ لتخريج الآية والتفصيل حول الموضوع .

(٢٣) الأدلة المتعارضة ص ٣٥٠-٣٥١

(٢٤) مفني المحتاج ١٤٢/٢ ٤

والاول اولى لان فيه رفع الظلم وسد باب العدوان ، ولان اهدار الوصف أسهل من اهدار الاصل . فقلنا بوجوب الضمان مع الفضل اليسير تحملا لادنى الضررين لرفع أعلاهما (٢٥) .

قال الحنفيون ، أن قياسنا أولى ، لكون التعليل لقياسنا أثبت ، فإن التقييد بالمثل في الاموال كلها ، ومن غيرها ثابت وجوبا ، كما أن اسقاط الضمان عن أتلف مالا مفصوبا أمر جائز شرعا كما في العادل بتلف مال الباغي .

وقول الشافعي بايجاب الفضل على المعتدي غير مشروع ، اذ لا يوجد تعد اوجب زيادة على المثل بعذر من الاعذار في الدنيا والآخرة ، مع استلزامه لنسبة الجور الى صاحب الشرع ابتداء ، بخلاف القول بوجوب الضمان ، وسقوطه للعجز ، فانه شايع كسقوط وجوب المثل صورة عند العجز في ضمان العدوان على أن في ايجاب الضمان اهدارا لحق المتلف في الزيادة ، وفي عدم ايجابه عدم اهداره بل تأخيره الى الدار الآخرة ، وعند تعارض الضررين الابطال ، والتأخير يرتكب أخفهما ، وهو تأخيره الى الآخرة .

فقد رجح قياس الحنفية بأن ما اعتبروه من وصف المماثلة وصف ثابت في جميع الاحكام المتعلقة بالضمانات ، أما ضمان العقد الذي قال به الشافعية فوصف خاص ثابت على خلاف القياس ، فلا يكون ثباته على الحكم مثل نبات الاول ، على أن اعتبار ضمان المنافع يؤدي الى محذور ، وهو نسبة الجور الى صاحب الشرع ، ومع أن ترجيح جانب المظلوم ضعيف ، لان الظالم لا يظلم ، بل ينتصف منه مع قيام حقه في ملكه (٢٦) .

(٢٥) الادلة المتعارضة ص ٣٥١-٣٥٢

(٢٦) الادلة المتعارضة ص ٣٥١-٣٥٢

(الترجيح الثالث) كثرة الاصول :

إذا تعارض دليلان ، وقياسان يوجد في أحدهما كثرة الاصول . سواء كان بمعنى كثرة المحال التي يوجد فيها الوصف . أو بمعنى أن يشهد لأحد الوصفين أصلاً أو أصول . وللوصف الآخر أصل واحد . فقد اختلف الاصوليون في ذلك على مذاهب :-

(المذهب الاول) أنهما متساويان . ولا يجوز الترجيح بكثرة الاصول . واليه ذهب بعض الشافعية . والحنفية . واستدلوا بأن كثرة الاصول في القياس ككثرة الرواة في الخبر ، والخبر لا ترجح بكثرة الرواة فكذا هذا . وبأنه من جنس الترجيح بكثرة العلة . لان شهادة كل أصل بمنزلة علة على حدة . وبأن ذات وصف واحد أو أوصاف كثيرة سواء في اثبات الحكم فكذا عند التعارض (٢٧) وبأن العلة اذا فسدت فسدت في الاصول كلها ، فلم تنفعه كثرة الاصول ،

ويجاب على الاولين بأن سبب الترجيح هو الوصف المؤثر . والقياس واحد والعلة واحدة الا أن الاصول ان كانت كثيرة يحصل بكثرتها زيادة قوة في نفس الوصف ، وزيادة لزوم الحكم معه . فكثرة الاصول . كما يقول البزدوي - من جنس الاشتهار في السنن ، فكثرة الرواة في الخبر ليست بحجة ، بل الخبر هو الحجة ، ولكن يجوز بها زيادة قوة . وزيادة اتصال في نفس الخبر ، فيرجع الى الترجيح للوصف القوي على الوصف الضعيف (٢٨) .

وأجاب الشيرازي عن الثالث بأن ما تمسكوا به باطل بدليل أنه اذا عارض احدى العلتين عموم الكتاب ، أو السنة فانها اذا فسدت العلة

(٢٧) كشف الاسرار للبخاري مع البزدوي ١٢١٥/٤ . والادلة المتعارضة ص ٣٥٢-٣٥٣ ، واللمع ص ٦٧ . والمنخول ٤٤٦ ، والمسودة ص ٣٧٨ ،

والتبصرة ٥١٧/٢ ، والتقريب والتحجير ٢٣٤/٣

(٢٨) المصدر السابق ما قبل الاخير ص ٥١٧-٥١٨

لا تنفعه معاضدة العموم لها ، ثم تقدم على الاخرى ، وبانه منقوض بالخبر والقياس المتساويين في اثبات الحكم مع أنه يقدم الخبر على القياس عند التعارض .

(المذهب الثاني) ان العلة القليلة الاوصاف أولى ، لان ما قلت أوصافها كانت أجرى على الاصول ، واسلم من الفساد . فكانت أولى ، ولان ما قلت أوصافها تشابه العقلیات ، فكانت أولى ، لمسابتها للقطعیات (٢٩) .

(المذهب الثالث) واليه ذهب جمهور الحنفية ، وبعض الشافعية ، ومنهم الشيرازي وغيرهم (٣٠) أنه يرجع القياس المتعارض على المعارض الآخر بكثرة الاصول التي تشهد للعلّة بصحتها ، وقوتها ، وذلك لانه اذا كثرت الاصول كثرت شواهد الصحة . فيكون أولى ، كما اذا عاضد احداها ظاهر لم يعاضد الاخرى (٣١) .

من امثلة ذلك ما يلي :-

١ - قياس الخل في عدم ازالة النجاسة به على الماء النجس بجامع أنه مايع لا يرفع الحدث ، مع قياس المخالف ذلك على الماء ، لانه مايع طاهر ، مزيل للعين . فان الاول اقل أوصافا من الثاني . والثاني أكثر . فيرجع على الاقل أوصافا ، لكثرة الشهود على صحتها (٣٢) .

٢ - لو أقر بالزنا مرة يثبت ، ولا يعتبر فيه التكرار ، كما لو أقر بدين ، أو غصب مع قياس غيرهم أنه يعتبر فيه العدد . كالشهادة (٣٣)

٣ - قياس مسح الرأس على مسح الخفين في عدم التكرار ، وقياسه على

-
- | | |
|--------|---|
| (٢٩) | المصدر السابق |
| (٣٠) | التبصرة ٣/ ٥١٧-٥١٨ واللمع ص ٦٧ والمسودة ص ٣٧٨ وفتح الغفار ٥٥/٣ والادلة المتعارضة ص ٣٥٢-٣٥٣ والمنخول ص ٤٤٦ |
| (٣١) | المصدر السابق الاول ص ٥١٨ |
| (٣٢) | هامش المصدر الاول ص ٥١٧ |
| (٣٣) | المصدر السابق الاول ص ٥١٨ |

بقية أعضاء الوضوء ، فان القياس الاول مرجح على الثاني ، لكثرة الاصول التي تشهد له ، فان التيمم ، ومسح الجبهة ، ومسح الجوارب ، ومسح الخف تشهد للوصف الذي هو التخفيف ، اما القياس الاول فلا يشهد له
الا الفسل (٣٤) .

ومن الجدير بالذكر أن كثرة الاصول بمعنى شهادتها لها ما تقدم .
واما التفسير الآخر لها - وهو/ كثرة المحال التي يوجد الوصف المرجح به على الآخر ، وذلك على التفصيل الآتي :-

١ - ان تكثر الاصول التي يوجد فيها جنس الوصف في عين الحكم ، او يوجد جنس الوصف في جنس الحكم ، او عين الوصف في جنس ذلك الحكم .

مثال الاول - قياس الحضر حالة المطر على المسافر وبغذر المطر ونحوه في جواز الجمع بين الصلاتين المكتوبتين ، فان جنس عذر المطر الحرج يؤثر في عين رخصة الجمع في الحضر بالنص على اعتبار جنس الحرج في عين الجمع في السفر (٣٥)

ومثال الثاني - قياس القتل بالمتقل على القتل بالمحدد - عند الشافعية والصاحبين وغيرهم في الحكم الذي هو القتل بجامع أن كلا منهما القتل العمد العدوان ، فان جنس قتل العمد العدوان الجنائية على بنية الانسان ، وقد اعتبر في جنس الحكم ، وهو : القصاص (٣٦) .

(٣٤) الادلة المتعارضة ص ٣٥٣ ، وكشف الاسرار مع اصول البزدوي

١٣١٥/٤ - ١٣١٦

(٣٥) الادلة المتعارضة ص ٣٥٢ - ٣٥٣ ، والتقارير والتحجير ٣/ ١٤٧ - ١٤٩

(٣٦) المصدر السابق الاخير

ومثال الثالث/قياس انكاح الصغيرة على مالها في ولاية الاب عليها للاجماع
على اعتبار عين ذلك الوصف - الصغر - في جنس الولاية ، وقياس الحنفية
التيب الصغيرة على البكر الصغيرة في ولاية النكاح بالصغر ، فاعتبر عين ذلك
الوصف الصغر في جنس الولاية لاعتبار عين الصغر في ولاية المال لثبوتها له
فيه بالاجماع(٣٧) .

الترجيح الرابع انعكاس العلة :

وقد تقدم ذلك في ترجيح العلة مثاله : قياس مسح الرأس في عدم
استحباب التكرار لعلّة المسح قالوا : فهو أولى من قياس الشافعية مسح الرأس
ركن ، فيستحب تكراره لعلّة الركنية ، لان علة الحنفية منعكسة الى قولهم :
[كل ما ليس بمسح - وزاد فيه صاحب التقرير والتحجير قيد - لم يثقل
فيه معنى التطهير يسن تكراره] ، بخلاف قياس الشافعي فانه لا ينعكس الى
(كل ما ليس بركن لا يسن فيه معنى التكرار) ، لان المضمضة والاستنشاق
ليسا بركنين مع انه يستحب تكرارهما(٣٨) .

(٣٧) المصدر السابق

(٣٨) التقرير والتحجير ٣/٣٣٥-٣٣٦ ، وأصول السرخسي ٣/٣١٦-٣٦٣

ومشكاة الانوار ٣/٥٥-٥٦ ، كونهما ليستا بركنين مبني على رأي
الجمهور ، والا فقد ذهب بعض العلماء الى كونهما ركنين كالشوكاني
والامام أحمد واسحاق وغيرهم ، راجع : الدراري المضيئة ١/٤٧-٤٩ ،
واحكام الاحكام لابن دقيق العيد ١/٣٠ ، و٣٧

المطلب الثاني

أوجه التراجيح الفاسدة :

هذا وان الحنفية بعد أن ذكروا أوجه التراجيح في الاقيسة الصحيحة عقبوا التراجيح الصحيحة الاربعة أوجه التراجيح الفاسدة وهي : الترجيح بعموم العلة وبقلة الاوصاف وبقلبة الاشياء ، وزاد بعضهم ترجيح قياس بقياس آخر ، وقد تقدمت فلا داعي لاعادتها ، والكلام عليها في مبحث مستقل .

المطلب الثالث

أنواع اخرى متفرقة من الترجيحات :

وهناك أنواع اخرى من الترجيحات نذكر أهمها ، وهو ما يلي :

(النوع الاول) الترجيح بين الاجماعين المتعارضين ، ويدخل تحته صور :-

- ١ - ترجيح الاجماع القولي على الاجماع السكوتي .
- ٢ - ترجيح الاجماع المنقول متواترا على المنقول آحادا .
- ٣ - ترجيح اجماع كل الامة على من شذ فيه البعض ، وقد تقدم في مبحث تقديم الادلة (٣٩) .

(النوع الثاني) ترجيح المتأخر من القولين :

إذا تعارض قولان للشافعي في مسألة قديم وجديد فالجديد هو الصحيح وعليه العمل ، لان القديم مرجوع عنه ، واستثنى من ذلك نحو عشرين مسألة أفتى أصحابه بالقديم . نقل النووي عن امام الحرمين قوله : ان القديم ليس

مذهب الشافعية ، لانه جزم في الجديد بخلافه ، والمرجوع عنه ليس مذهباً للراجع ، وما أفتى به المتأخرون مما يوافق قديم الشافعي على أنه أداء اجتهادهم إليه فهو لظهور دليله ، وهم يجتهدون ولا يلزم من ذلك نسبته إلى الشافعي (٤٠) .

ثم يقول : فالحاصل ان من ليس أهلاً للتخريج يتعين عليه العمل والافتاء بالجديد من غير استثناء ، ومن هو أهل للتخريج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في الفتيا والعمل مبيناً أنه رأيه ، وأنه مذهب الشافعي كذا وهو ما نص عليه في الجديد ، وإذا تعارض قولاه الجديد والقديم وأيد القديم حديث صحيح لا معارض له فهو مذهب الشافعي ومنسوب إليه بشرطه (٤١) وقد صح عن الإمام الشافعي (رضي الله عنه) أنه قال : إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقولوا بسنة رسول الله ودعوا قلبي ، وقد عمل به جماعة من أصحاب الشافعي (٤٢) .

وإذا تبين له آخر القولين ، فإنه يعمل به ، لأن الظاهر أنه قوله ، والاول مرجوع عنه ، أو رأى أن الإمام رجح أحدهما فياخذ به وإن لم يعلم آخرهما ولم يجد ترجيحه لأحدهما فإن لم يكن أهلاً للترجيح فليعمل بما رجحه

(٤٠) المجموع شرح المذهب النووي ١٠٨/١-١١٠

(٤١) ولكن هذا إنما يكون لمن له رتبة الاجتهاد في المذهب ، ومن شرطه : أن يقلب على ظنه أن الشافعي لم يقف على هذا الحديث ، أو لم يعلم صحته ، ووجه الاشتراط ، أنه ترك العمل بظاهر أحاديث اللطعن فيها ، أو نسخها عنده أو تخصيصها أو تأويلها (نفس المرجع ص ١٠٤-١٠٥)

(٤٢) ومن الذين أفتوا بالحديث أبو يعقوب البويطي ، والداركي ، والكيما والطبري ، وأبو بكر البيهقي ، وجماعة من المتأخرين أفتوا بالحديث المخالف لقول إمام المذهب (المجتهد المطلق وقالوا : مذهب الشافعي ما وافق الحديث) (ص ١٠٤)

أصحابه المتأخرون (٤٣) .

وإذا وافق أحد قولي الامام الشافعي (رض) قول أحد الأئمة ، كالامام أبي حنيفة ففي ترجيح أحدهما على الآخر وجهان : (الاول) ترجيح القول الذي خالف فيه ذلك الامام ، لان الشافعي انما خالفه لاطلاعه على موجب المخالفة . (والثاني) أن القول الموافق له أولى ، واليه مال النووي ، وصححه ، هذا اذا لم يوجد مرجح ، وذكر الزركشي (وجهها ثالثا) وهو الترجيح بما يعتبر في قواعده المقررة عنده ، والا فيتوقف عنهما (٤٤) .

ومما يرجح به أحد القولين المخالفين للشافعي أمور :-

آ - ما نقله العراقيون ، لان نقلهم أثبت ، وأتقن من نقل الخراسانيين .

ب - ما نقله الخراسانيون ، لانهم أحسن تعرفا وترتيباً غالباً .

ج - ما ذكره الامام في بابه ، لانه أتى به مقصودا ، وقرره فوضعه بعد

فكر طويل بخلاف ما ذكره في غير موضعه ، فانه ذكره بمناسبة غيره .

د - ما عضده حديث صحيح لنصه على العمل بالحديث ، وترك قوله ،

وأنه هو قوله .

هـ - ما ذكرهما في مجلس ورجحه هو ، أو في مجلسين وهو آخرهما (٤٥) .

(النوع الثالث) الترجيح في البيئتين :

إذا تعارضت بيئتان أحدهما أن هذه الدار لزيد . والآخر أنها لعمر ،

فهل يترجح أحدهما على الأخرى؟ فيه خلاف (٤٦) .

والاصح عند المالكية وبعض الشافعية نعم ، فعلى هذا يدخل تحته صور

منها ما يلي :-

(٤٣) نفس المرجع ص ١٠٤-١٠٥

(٤٤) راجع المصدر السابق .

(٤٥) راجع شرح الاسنوي والبدخشي ٣/١٥٣-١٥٥ والمصدرين السابقين

(٤٦) مقدمة الذخيرة للقرافي ١/١٤٩-١٥٠

آ - اختلف الزوجان في قدر المسمى من المهر ، فادعى الزوج أنه تزوجها
بألف ، وادعت المرأة أنه تزوجها بألفين وأقاما البينة على ما ادعياء ، فانه
ترجع بينة المرأة ، لانها أثبتت الزيادة (٤٧) .

ب - ترجع من البينتين بينة صاحب التأريخ على نكاح امرأة (٤٨) .

ج - اقام اثنان على نكاح امرأة وانها زوجة لهما ، ووقتتا فانها ترجع
بينة صاحب الوقت الاول وان أقرت لاحدهما فانه يرجع على الآخر ، لتعاضده
تصديقها ، وان ادعيا وأقرت هي لاحدهما ، وأقام الآخر البينة فانها أولى .
لان البينة أقوى من الاعتراف (٤٩) .

(النوع الرابع) ترجيح الاصل على الظاهر :

اذا تعارض دليلان : الاصل ، والظاهر ، كأرض المقبرة القديمة ، الظاهر
تنجسها ، فتحرم الصلاة عليها والاصل عدم النجاسة ، وكأختلاف الزوجين في
التفقة ، ظاهر العادة دفعها ، والاصل بقاؤها ، قال القرافي : فغلبنا نحن
الاول ، والشافعي الثاني ، واذا تعارض أصلان ، كما اذا قطع رجل رجلا
ملفوفاً نصفين ، ثم تنازع أولياؤه أنه كان حياً حال القطع ، فالأصل براءة
الذمة من القصاص ، والأصل أيضاً بقاء الحياة ، فمن العلماء من رجح الاول
فلم يوجب القصاص عليه ، ومنهم من رجح الثاني ، فأوجب عليه . ومنهم
من فرق بين الملفوف في ثياب الاحياء ، فيجب القصاص عليه ، وبين الملفوف
في ثياب الاموات فلم يوجب القصاص عليه .

واذا تعارض ظاهران كأختلاف الزوجين في متاع البيت فإن اليد ظاهرة في

(٤٧) ترجيح البيئات ص ٤٥

(٤٨) المرجع السابق نقلاً عن فتاوى قاضيخان

(٤٩) المرجع السابق ص ٤٦ . كيف ذلك مع ما اشتهر على لسان القضاة

(الاعتراف سيد الادلة) ؟

الملك ، ولكل واحد من الزوجين يد ، فسوى الشافعي بينهما فيقسم بينهما بالسوية ، ورجح المالكية بالعادة (٥٠)

(النوع الخامس) ترجيح أحد المرجحين على الآخر بكونه ذاتيا: (٥١)
إذا تعارض المرجحان بأن وجد لكل منهما مرجع كما في حديث نكاح ميمونة في الاحرام . أو في الحل ، فانه يرجح الاول بأن راويه ابن عباس ، وهو اضبط ، وأعلم من أبي رافع ، ويرجح الثاني بأن أبا رافع كان مباشر القصة ، بخلاف ابن عباس ، فتعارض الوجهان ، ويرجح الاول بأن الاخبار عن الاحرام لا يكون الا عن معاينة الهيئة الاحرامية فالعلم به أقوى . ويرجح الثاني أيضا بأنه موافق لرواية صاحب القصة (أم المؤمنين ميمونة) رضي الله عنها [تزوجني ونحن حلالان] وصاحب الواقعة أعرف بحاله . فيرجح ما هو أقوى من المرجحين ، ويدخل تحته صور :

٢ - ترجيح المرجح الذاتي على المرجح العرضي :

مثاله : نوى صوم رمضان قبل نصف النهار فتعارض الكل بفساد الجزء الواقع قبل النية ، ومصحح الكل بالجزء الواقع بعدها . فرجح الشافعي الاول ، لان العبادة تقتضي النية وقد انعدمت ، وأبو حنيفة رجح الثاني ، لان للاكثر حكم الكل . قال صاحب المسلم : وهذا - الترجيح بكون الأكثر في

(٥٠) مقدمة الذخيرة للقرافي ١/١٥٠ والمجموع للنووي ١/٥٣ وقواعد الاحكام في مصلح الأنام لعزیز عبدالسلام ١/٥٥-٥٧

(٥١) ذكر الشوكاني في ترجيح النصوص بحسب الاسناد ٤٢ ترجيحة المتن ٢٧ والمدلول ٨ والامر الخارجي ١٠ وبضرب $80 = 8 \times 10$ وبضرب $3360 = 42 \times 80$ وبضربه في ٢٧ $90720 = 27$ فيحصل هذا العدد من تعارض ترجيح المتن مع مرجحات الراوي والامر الخارجي الخ ، وقسنا ذلك في مرجحات القياس البالغ عددها (١٢٤٨٠٠) الحاصل من ضرب مرجحات العلة والحكم وغيرها (ارشاد الفحولة ٢٧٦-٢٨٤)

حكم الكل - ذاتي ، وترجيح الشافعية عرضي لانه رجع بالعبادة والذاتي
مقدم على العرضي . ورده صاحب الفواتح بأن كون العبادة وصفا عرضيا
للصوم الذي هو حقيقة شرعية غير صحيح (٥٢) ويؤيد الشافعي أن حكم
مرجع الحنفية الإياحة ، وحكم مرجع الشافعية حرمة تأخير النية الى النهار ،
والحكم بكون الشيء محرما مرجع على الحكم بأباحته كما تقدم في مبحث
الترجيح بالحكم .

ب - تعارض قياسان : أحدهما حكم أصله قطعي ، ولم يرد دليل
خاص على تعليله وجواز القياس عليه ، والآخر حكم أصله ظني لكنه قام الدليل
على تعليله المستلزم لجواز قياس غيره عليه ، فانه - كما قال الآمدي - يرجع
الاول ، لان ما يتطرق اليه من الخلل انما هو بسبب قربه من احتمال التعبد
والقصور على الاصل المعين ، والخلل المتطرق الى الظني من جهة أن يكون
الآخر في نفسه خلاف ما ظهر ، واحتمال التعبد والقصور على ما ورد الشرع
فيه بالحكم أبعد من احتمال ظن الظهور لما ليس بظاهر وترك العمل بما هو
ظاهر (٥٣) .

ج - تعارض قياسان : أحدهما لم يعدل به عن سنن القياس ، لكنه
نسخ حكم أصله ، فهو مرجع على خلافه ، والآخر لم ينسخ حكم أصله لكنه
معدول به عن سنن القياس ، فالاول مرجع على الثاني . لان البعد وخلاف
الظاهر من الثاني أكثر من الاول . ولما تقدم في تقديم القطعي على الظني (٥٤) .

(النوع السادس) الترجيح بين المفسدة والمصلحة :

ويدخل تحت هذا صور ، نذكر منها ما يلي :-

- (٥٢) فواتح الرحموت مع مسلم الثبوت ٢/٢٠٩-٢١٠
(٥٣) الاحكام للآمدي ٤/٢٣٧-٢٣٩ ، وشرح المختصر ٢/٣١٦-٣١٧ .
(٥٤) المصدر السابق الاول .

الصورة الاولى - ترجيح مصلحة أعلى على مصلحة أدنى .

إذا تعارضت مصلحتان أحدهما أعلى وأعظم كما إذا تعارضت مصلحة أداء الفريضة والنفل في وقت بأن لم يتسع إلا لأحدهما ، فإنه تقدم الفريضة على النفل ، لأن مصلحتها أعلى . والدليل على ذلك قوله تعالى : [فبشر عبادي الذين يستمعون القول ، فيتبعون أحسنه] (٥٥) وقوله تعالى : [وأمر قومك بآخذوا بأحسنها] (٥٦) ، وكذلك تقديم فريضة الزكاة على نوافلها وغيرها ، ومنه أيضا : ما إذا تعارضت مصلحة انقاذ الغرقى مع أداء فريضة الصلاة ، أو افطار الصوم ، لأن مصلحة الغرقى المعصومين أفضل من أداء الصلاة ، ولأن الصلاة تفوت إلى بدل ، وهو القضاء ، وانقاذ الغرقى لا إلى بدل (٥٧)

الصورة الثانية : ترجيح أخف المفسدتين :-

إذا تعارضت مفسدتان الصغرى والعظمى فإنه يرتكب الأدنى - إن لم يقدر على دفعهما .

مثال ذلك : أكره مسلم على قتل مسلم بحيث لو امتنع منه قتل هو فإنه يلزمه الصبر على قتل نفسه ويدرك مفسدة قتل الغير به لأن صبره عليه أقل مفسدة من إقدامه على قتل غيره ، لاجتماع المسلمين وقواطع النصوص على تحريم قتل الغير ووجود الاختلاف في الاستسلام فالمحرم المقطوع به مفسدته أعظم ، فدفعه أولى ، وكذا إذا تمكن على أكل مال الغير مضطرا بحيث لو لم يأكله لمات جوعا . فإنه تقدم مفسدة أكل مال الغير ، لأن مفسدته أخف من مفسدة حرمة النفس وفوات النفس أعظم من فوات أو اتلاف مال الغير ببذل (٥٨) .

(٥٥) سورة الاعراف ١٤٥/٧

(٥٦) سورة الزمر ١٨/٣٩

(٥٧) قواعد الاحكام في مصالح الانام ٩٤-٩٢/١

(٥٨) قواعد الاحكام في مصالح الانام ٩٤-٩٢/١

- ويدل على ذلك عدة آيات وأحاديث كثيرة من ذلك ما يأتي :-
- آ - قوله تعالى (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس فكانما قتل الناس جميعا) (٥٩)
- ب - قوله تعالى: (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه ، وأعد له عذابا أليما) (٦٠)
- ج - قوله صلى الله عليه وسلم : (لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم) (٦١)
- د - قوله صلى الله عليه وسلم : (لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكيمهم في النار) (٦٢)

(النوع السابع) الترجيح بين الحدود السمعية :

وقد يرد من الشارع حدود لبعض الحقايق الشرعية . أو يصرف بعض العلماء مصطلحات شرعية فيكون بعضها أولى من بعض فمن هنا يتعارض الحدود السمعية ويدخل تحته صور منها ما يلي :-

- ١ - يرجح الحد المشتمل على الذاتيات على التعريف المشتمل على الاعراض أو التعريف بالاعراض . يعني يتقدم التعريف بالحد على التعريف بالرسم وذلك

- (٥٩) سورة المائدة / ٣٢ / ٥
- (٦٠) سورة النساء / ٩٣ / ٤
- (٦١) رواه الترمذي والنسائي وغيرهما من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعا ، راجع : (التاج الجامع للاصول ٣ / ٣ - ٤) وسنن الترمذي ٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨ وتمييز الطيب من الخبيث للشيباني (ص ١٢٩)
- (٦٢) رواه الترمذي في سننه وابن الديبع الشيباني وقال أخرجه الترمذي عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعا . راجع : (سنن الترمذي ٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨) والتاج الجامع للاصول ٣ / ٢ - ٤ وتمييز الطيب من الخبيث (ص ١٢٩)

لافادة الاول تصور حقيقة المحدود (٦٣) .

مثال ذلك : تعريف الصحة في العبادات بأنها موافقة الشرع وبأنها اسقاط القضاء . فقال في جمع الجوامع وشرحه : الصحة موافقة ذي الوجهين وقوعا الشرع وقيل اسقاط القضاء (٦٤) فان الاول تعريف بالحد ، فالصحة تعني موافقة الشارع . اما التعريف الثاني فانه بالرسم . فان اسقاط القضاء من اثر موافقة الشرع . فيقدم التعريف الاول لذلك . ونظير ذلك : تعريف لفظ (الاسم) عند النحويين بأنه : كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وضما . وبأنه ما يصح دخول التنوين عليه . وكونه فاعلا الخ . فان الاول من ذاتيات الاسم . والثاني من اعراضه . فيتقدم الاول على الثاني عند تعارضهما (٦٥)

٢ - يرجع التعريف الخالي عن الاشتراك والمجاز على تعريف فيه ذلك . مثال ذلك : تعريف التعارض الاصولي بأنه تقابل الحجتين المتساويتين الخ مع تعريفه بأنه التمانع بين الادلة الشرعية الخ فان الثاني أولى . لان في الاول لفظ التقابل وهو مشترك بين معنيين - بخلاف التمانع - والتعريف الغير مشتمل على المشترك أولى من تعريف فيه ذلك كما تقدم (٦٦)

٣ - يرجع التعريف بما يوافقه أحد الادلة السمعية من الكتاب أو السنة .

- (٦٣) ارشاد الفحول ص ٢٨٤ . وشرح المحلي على جميع الجوامع ٢/٣٧٨ - ٣٧٩ وشرح مختصر المنتهى ٢/٣١٩ . والكوكب المنير ص ٤٥٨ - ٤٥٩ وغاية الوصول ص ١٤٧
- (٦٤) شرح المحلي مع جمع الجوامع وحاشيته الشريبي ١/٣٧٧ وغاية الوصول ص ١٥
- (٦٥) شرح الاشمونى على الفية ابن مالك مع حاشيته العيان ٢٥ - ٢٧ و ٣٠ - ٤٠ وجمع الهوامع للسيوطي ١/٤ - ٦
- (٦٦) راجع الجزء الاول ص ٣٤ - ٢٥ ، و ٣١ - ٣٢

أو الاجماع على ما لا يكون كذلك (٦٧)

مثال ذلك : تعريف الواجب بأنه : ما يثاب على فعله ، ويعاقب على تركه ،
مع تعريفه بأنه : ما يذم تاركه شرعا بوجه ما ، فانه يرد على الاول انه يخرج
عنه الواجب المتروك الذي يعفى عنه . والثاني يدخل فيه ذلك ، فهو اولى (٦٨)
فان العفو مؤيد بالادلة السمعية من الكتاب ، كقوله تعالى : [ان تجتنبوا كبائر
ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم - الآية] (٦٩)

٤ - يرجح التعريف بالأعم على التعريف بالأخص ، كالمثال المتقدم في تعريف
الصحة فان تعريفها بموافقة الشرع يشمل صلاة من ظن الظهر وتبين خلافه ،
ولا يشمل التعريف الثاني - فيقدم الاول - لكونه أفيد ، ولكونه أكثر مسمى .
وقيل يرجح التعريف بالأخص ، ووجهه - أن الإخذ بالمحقق المتفق عليه اولى (٧٠) ،
هذا ومعنى التعريف بالأعم أن يرد مصطلح من الشارع وله تعريفان : أحدهما
بفيد أن له أفرادا كثيرة ، والثاني يفيد أن له أفرادا أقل ، فيكون الاول أعم
لدخول أفراد أكثر ، ويكون الثاني أخص لدخول الأقل أفرادا تحته - الحديث -

مثال ذلك : تعريف السنة بأنه ما أثر عن النبي (ص) من قول أو فعل أو
تقرير ، وبأنه ذلك مع قيد أو صفة ، فان التعريف الثاني أعم من الاول ، لانه
يدخل فيه أحاديث شمائل المصطفى (٧١) صلى الله عليه وسلم ، دون التعريف

(٦٧) شرح المحلي ١٤٧/٢ . والكوكب المنير ص ٥٩ . وشرح المختصر
٣١٩/٢

(٦٨) شرح المختصر

(٦٩) سورة التتائح/٣١

(٧٠) شرح المحلي مع حاشيته الشربيني ٣٧٧/٢-٣٧٨

(٧١) حاشية الباجوري على الشمائل المحمدية للترمذي ص ٥-٦ . وفيه
ان الحديث أقوال النبي (ص) وأفعاله ، وتقديره ، ووجهه ، وأوصافه
الخلقية ككونه ليس بالطويل الكائن وأخلاقه المرضية ككونه (ص)
أحسن الناس خلقا وخلقا .

الاول ، فلا يدخل ذلك فيه ، فيقدم عليه لذلك .

من أحاديث الشمائل : ما ورد عن ابن عباس (رضي الله عنهما) انه قال :
[لمن يكن لرسول الله ظل ، ولم يقم مع شمس قط الا غلب ضوء الشمس .
ولم يقم مع سراج قط الا غلب ضوء السراج] (٧٢) ومنها ما ورد عن أنس
بن مالك ، قال [كان رسول الله (ص) ألين الناس كفا ما مسست خزة ولا حريرا
الين من كفه(ص)] (٧٣) وبهذا نختم الكلام عن الترجيح ، وصلى الله وسلم على
من كان أحسن الناس خلقا وخلقاً (٧٤) وعلى آله وصحبه أجمعين ، وآخر دعوانا
ان الحمد لله رب العالمين .

-
- (٧٢) الوفا بأحوال المصطفى ٤٠٧/٢ وحاشيته الباجوري على شمائل
الترمذي ص ٢٦ ، والرصف ٨٦/١
المصدر الاول ص ٤٠٤ وقد قيل :
(٧٣) عن أنس جا ما لمست أبدا ألين من كف النبي أحمد
(٧٤) الجامع الصغير ٩٩/٢٠ ، وحاشيته الباجوري على شمائل الترمذي
ص ٥٦ .

الخاتمة

ولقد توصلنا في هذه الرسالة الى استنتاجات وسائل اصولية اهمها ما يلي:-

(الاول) ان التعارض له اطلاقان يطلق على التناقض المنطقي وعلى مطلق

المنافاة ،

اما بالمعنى الاول فلا يوجد بين الادلة الشرعية الصحيحة وعليه يحمل قول المنكرين له مطلقا واما بالمعنى الثاني فلا شك في جوازه ، وقوعه بين الادلة الشرعية ، سواء كان في نفس الامر ، أو في ظن المجتهد ، وعليه يحمل كلام القائلين بجواز التعارض مطلقا^(١)

(الثاني) ان مفهوم التعارض الاصولي غير مفهوم التناقض المنطقي ولهذا

فلا يشترط فيه ما يشترط في التناقض^(٢)

(الثالث) ان الترجيح يبنى على التعارض ، فما لا يوجد فيه تعارض

لا ترجيح فيها^(٣)

(الرابع) التعارض بالمعنى العام وكذا الترجيح ما يمكن تحققه بين

الادلة الشرعية القطعية كالادلة الظنية^(٤)

(الخامس) ان الدليل يطلق على القطعي والظني لدى التحقيق عند

الاصوليين والمنطقيين ، وان التحقيق ان دليل الاصوليين مفرد^(٥)

(السادس) ان حكم التعارض الجمع والتوفيق ما أمكن ثم الترجيح

(١) راجع ١٠٩/١-١١٣

(٢) راجع ٤٤/١-٥٤

(٣) راجع ١٤٨/١-١٥٠

(٤) راجع ٦٧/١ ، و ١٠٨-١٠٩ و ١٤٨-١٧١

(٥) راجع ٢٠٣/١-٢٠٤

عند وجود الفضل والمرجع به لاحدهما(٦)

(السابع) انه يوجد للتعارض الظاهري في الادلة الشرعية ولكن عند التحقيق والتروي لا يوجد دليلان متخالفان لا يمكن الجمع بينهما او دفع التعارض فيهما(٧)

(الثامن) ان الغرض من مسلك التعارض والترجيح والتوفيق بين النصوص هو خدمة الشريعة والدفاع عنها ولهذا فمنهم من هو مشدد في الجمع والتأويل ، ومنهم من هو متساهل(٨)

(التاسع) ان الفقهاء ردوا خبر الآحاد بعدة أمور ، جلها لا يستند الى حجة قوية(٩)

(العاشر) التأويل للجمع بين المتعارضين نوعان :

- ١ - الجمع الذي يبنى عليه الاحكام الشرعية فلا يقبل التأويل البعيد فيه .
- ٢ - ان ترجح احد المتعارضين وتعمل به ثم تأول الدليل الآخر للتوفيق بينهما ففي مثل هذا يقبل التأويل القريب والبعيد (١٠)

(الحادي عشر) النصان المتعارضان الممكن الجمع بينهما على ثلاثة

أنواع :

- ١ - ما يمكن التوفيق بالتأويل احد الطرفين المعين
- ٢ - ما يجمع بينهما بالتصرف في أحد الطرفين غير المعين
- ٣ - ما يمكن الجمع بينهما بالتصرف في الطرفين(١١)

(٦) راجع : ٢٩٦-٢٩٩

(٧) راجع ٣٣٧-٣٤٠

(٨) راجع ٣٤٠-٣٤٣

(٩) راجع ٣٤٣-٣٤٨

(١٠) راجع ٣٧٠

(١١) راجع ٣٨٥-٣٩٢

(الثاني عشر) الراجع جواز نسخ السنة بالكتاب ، وأن رأي الامام الشافعي هو جواز نسخ الكتاب بالسنة ونسخ السنة بالكتاب عند وجود معاضد للناسخ من جنسه ، أو من الاجماع (١٢)

(الثالث عشر) الراجع جواز التخصيص مطلقا بالفعل أو بالنقل مسموع التقارن أو التقدم أو التأخر (١٣)

(الرابع عشر) ان المؤمن لا يخلد في النار مهما كان عاصيا ، ونعقسه الاجماع على ذلك وما يعارضه من النصوص تأول (١٤)

(الخامس عشر) الراجع - جواز تخصيص العمومات مطلقا لدلالة الكثيرة القوية سيقت بالموضوع (١٥)

(السادس عشر) ان المطلق والمقيد كالعام والخاص ، فما يجوز به به التخصيص يجوز تقييد المطلق به اتفاقا أو اختلافا (١٦)

(السابع عشر) يجب العمل بمقتضى النص مطلقا أو مقيدا ، فلا يجوز تقييد المطلق ، ولا ابطال القيد الا بدليل يقاومه (١٧)

(الثامن عشر) نقل الجمهور الاتفاق على حمل المطلق على المقيد في صورة اتحادهما سببا وحكما غير صحيح (١٨)

(التاسع عشر) الراجع أن المطلق يحمل على المقيد عند وجود غلة جامعة بينهما (١٩)

(١٢)	راجع ١/٥٠٦-٥٠٧
(١٤)	راجع ١/٥٤٦
(١٤)	راجع ١/٦٠٠-٦٠١
(١٥)	راجع ٢/٢٨
(١٦)	راجع ٢/٣٨
(١٧)	راجع ٢/٤٠-٤١
(١٨)	راجع ٢/٥٥
(١٩)	راجع ٩٥٢/

(العشرون) الامور المخلة بالمهم في النصوص تخل بقطعية الدليل
لا بظنيته ، فوجودها لا يؤدي الى رفض النص (٢٠)

(الحادي والعشرون) تقديم المثبت على النافي عند تعارضهما (٢١)

(الثاني والعشرون) ان حمل الرواية على الشهادة غير صحيح لوجود
فروق كثيرة بينهما فترجح الرواية بالكثرة دون الشهادة (٢٢)

(الثالث والعشرون) وجوب الترجيح ، وبالتالي وجوب العمل
بالدليل الراجح (٢٣)

(الرابع والعشرون) جواز الترجيح بكل من كون الراوي متقدما في
الاسلام او متاخرا ، وعند تعارضهما تساقطا (٢٤)

(السادس والعشرون) الاصح تقديم المصلحة الآخروية على الدنيوية (٢٦)

(الخامس والعشرون) التحقيق انه يمكن تعارض الفعلي في بعض

الصور (٢٥)

(السابع والعشرون) النزاع بين الامام الرازي وابن تيمية نزاع لفظي ،

وان ما رد به ابن تيمية على الرازي لا يصيب الهدف (٢٧)

(الثامن والعشرون) ان المراد بالقياس الذي يقدمه العلماء على خبر

الآحاد - القاعدة الكلية المستنبطة من نصوص الكتاب أو السنة (٢٨)

(٢٠)	راجع ١٢٨/٢
(٢١)	راجع ١٧٧/٢
(٢٢)	راجع ٢٠٨-٢٠٦/٢ ، ٢١٤
(٢٣)	راجع ٢٢٧/٢
(٢٤)	راجع ٢٥١/٢
(٢٥)	راجع ٣٢٠/٢
(٢٦)	راجع ٤٠٦/٢
(٢٧)	راجع ٤٤٤/٢
(٢٨)	راجع ٤٤٨/٢

الفهارس

- ١ — فهرس الآيات القرآنية
- ٢ — فهرس الأحاديث والآثار
- ٣ — فهرس الأعلام
- ٤ — فهرس الكتب
- ٥ — فهرس الأماكن
- ٦ — فهرس المصطلحات العلمية
- ٧ — فهرس الموضوعات التفصيلية للجزأين
- ٨ — فهرس الخطأ والصواب



١ - فهرس الآيات القرآنية



« الالف »

- أشفقتم أن تقسموا بين يدي نجواكم صدقات/٤٩٥-٩٤٦
 أنتم أشد خلقا أم السماء
 أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون ١٨٨ ، ٤٧٥
 أحل لكم ليلة الصيام الرفث ٥٠٥ ١٢٥/٢
 أولئك يجزون الغرفة بما صبروا
 إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ٥٦/٢ ، ١٦١
 إذا جاءك المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن /٥٠٣
 أفي الله شك فاطر السموات والارض؟ ١٩٨
 أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت ؟ ١٨٨
 اقتلوا المشركين كافة ١٥٢/٢
 اقتلوا المشركين ٢٦/٢ ، ٥٦٣/١ ، ٥٧٧
 أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل ٣٩٧/٢
 أقيموا الصلاة ٢٠٢ ، ٨٧/
 أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ٥٤٥ ، ٢٢٠/٢
 الى ربها ناظرة ٤٤٣
 الله خالق كل شيء ٥٤٩
 الذي جعل لكم الارض فراشا ١٨٧
 الذين يذكرون الله قياما وقعودا ١٨٨
 الذين يظاهرون منكم من نسائهم ٤٢٠ ، ٤٩٧ ، ٣٠٣/٢ ، ١٥٩
 الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات /٥٢٤
 الا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم ٣١١ ، ٤٠٣-٤٠٤
 الآن خفف الله عنكم ٣٢٣ ، ٥٢٣ ، ٣٥١/٢

أسكنوهم من حيث سكنتم من وجدكم / ٥١٧ ، ٥٦٤ ، ٥٧٣
 ألم اعهد اليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان ٥١
 ألم نجعل الارض مهادا ١٩٠
 ان يتبعون الا الظن ٢٠٣/٢
 ان تصل احدهما فتذكر احدهما الأخرى : ٢٠٩/٢
 او اطعام عشرة مساكين ٤٧/٢
 او جاء أحد منكم من الغائط ٣١٨
 او لا يذكر الانسان انا خلقناه من قبل ١٨٧
 او ما ملكت أيمانكم ١٧/٢ ٣٠٥/٢
 او لم ينظروا في ملكوت السموات والارض ١٨٨
 أينما تولوا فثم وجه الله ١٠٣/٢
 انا اعطيناك الكوثر ١٠١/٢
 انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون / ٤٨٨
 انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ٣٤٧ ، ٤٠/٢ ، ٢٣٢
 انا مهلكوا أهل هذه القرية ٥٣٤ ، ٥٤٧
 ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ١١٥/٢
 ان أهلها كانوا ظالمين / ٥٤٧
 ان فيها لوطا / ٥٤٣
 ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا ٣٧/٢
 ان ابراهيم لأواه حليم ١٨٢
 ان ابراهيم كان أمة قانتا ١٨٢
 ان ابني من أهلي وان وعدك الحق / ٥٤٤
 ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ٣٨٢
 ان الله على كل شيء قدير ٥١٤

ان الله يغفر الذنوب جميعا ٦٠٠
 ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ٤٧٢
 ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة ٤٥/٢
 ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ٥٠٩
 ان الذين سبقتم لهم منا الحسنی ٥٤٤
 ان الذين تدعون من دون الله لم يخلقوا ذبابا ١٨٨ ، ١٨٩
 ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا ٢٠٧
 انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ٥٤٤
 انما يخشى الله من عباده العلماء ١٨٨
 انما الصدقات للفقراء والمساكين ٣٦٩
 انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ١٠٣
 انما الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان ٣٥٣/٢
 انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة ٣٠٣/٢
 ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم ١٢٩
 ان مع العسر يسرا ٤٢٤
 اني عبدالله آتاني الكتاب ٤٧٥/
 اني وجدت امرأة تملكهم ٥٥٠
 اهذا الذي بعث الله رسولا ؟ ٤٢٣

(ب)

بقرة لا ذلول تثير الارض ولا تسقي الحرث ٤٥/٢
 بقرة صفراء فقع لونها ٤٥/٢
 بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم ١٦٥

(ت)

تبارك الذي جعل في السماء بروجاً ١٩٠ ، ٥١١
تحية من عند الله ٣٦٦/٢
تدمر كل شيء ٥٣٥ ، ٥٥١
تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ٥٣٠/

(ث)

ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجعتن ٦١/٢
ثم عرضهم على الملائكة ١٩/

(ح)

حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ٣٠٨/٢ ، ٣٦٦
حتى تنكح زوجا غيره ١٣٣/٢
حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ١٥٢/٢
حرمت عليكم أمهاتكم ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٥٢٩ ، ١٤١/٢
حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا ٤٩٢/
حرمت عليكم الميتة والدم ٨٩ ، ٥٨٣

(خ)

خذ من أموالهم صدقة ٨/٢

(د)

رب ان ابني من أهلي وان وعدك الحق ٥٤٤

ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ٧٥
الرحمن على العرش استوى ٢٩٥ ، ٤٠٦

(ز)

الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ٥٠٢ ، ٥٠٨ ،
٥٥٨ ، ٥٦٧ ، ٣٠٠/٢
الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة ٤٩٨/

(س)

سارعوا الى مغفرة من ربكم ٣٦٦/٢
السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ٥٠٢/ ، ٥٥٣

(ع)

عسى ربه ان يبدله أزواجاً حيرا منكبن مسلمات مؤمنات ٣٦/٢

(ف)

فأتوا الذين ذهبت أزواجهم ٥١٠
فاحكم بينهم أو اعرس عنهم ٨٤
فاذا انسحل الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين ٢٩٨/٢
فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ٣٣٤ ، ٤٠/٢
فاسألوهم ان كانوا ينطقون ٣٣٤
فاسمعوا الى ذكر الله ٣٩٨/٢
فاعتبروا يا أولي الابصار ١٢٥ ، ٣٣٤ ، ٢٢٠/٢
فاعتزلوا النساء في الحيض ٤٤٥

- فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ٢٥٣ ، ٧٣/٢
 فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت ٥٠٨
 فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ٣١٠ ، ٣١٣
 فاقرؤوا ما تيسر من القرآن ٢٧٤ ، ٤٠/٢
 فأكله الذئب
 فالتقطه آل فرعون ٣٩٧/٢
 فاما مناً بعد واما فداء ٣١٠ ، ٣١٣
 فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ٤٩/٢ ، ٧٣
 فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ٥٤٩
 فان كن نساء فوق اثنتين ٥٦١
 فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ٥٧٠
 فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ٧١
 فان لم يكن له ولد وورثه أبواه ٢١٠
 فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ٣٩٢ ، ٤٠٥ ،
 ١١٣/٢ - ١١٤ - ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٣٧
 فتحرير رقبة مؤمنة ٣٣/٢ ، ٧٥
 فتحرير رقبة ٧٤/٢ ، ٧٥ ، ٧٦
 فاجتنبوا الرجس من الاوثان ٨٦/٢
 فجعلهم جذاذا ١٦٥
 فسجد الملائكة كلهم اجمعون ١٢٩
 فصيام ثلاثة أيام ٤٧/٢ ، ٥٧ ، ٨٤ ، ٨٦
 فصيام شهرين متتابعين ٣٣/٢ ، ٦١ ، ٨٤ ، ٨٧
 فطلقوهن لعدتهن ١٠٢/٢
 فعصى آدم ربه ٣١/٢

فكاتبوهم أن علمتم فيهم خيرا ٣١١
 فكلوا مما أمسكن لكم ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ١٥٨/٢
 فكلوا واشربوا حتى يتبين ٥٠٤/
 فكفارته اطعام عشرة مساكين ٤٩/٢
 فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة ٤٢/٢
 فلينظر الانسان مم خلق ١٨٨
 فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ١١٨/٢
 فلا تقربوهن حتى يطهرن ٩٩/٢
 فلما أسلما وتله للجبين ٧٣
 فما تنفهم شفاعة الشافعين ٤٠٨
 فمن كان منكم مريضا أو على سفر ٦١/٢
 فمن يريد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ٢٣٣
 فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ٥٩٨
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه
 فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ٤٦٢
 فوردك لنسألنهم أجمعين ٢٨٦
 فول وجهك شطر المسجد الحرام ٥٠٥ ، ١١/٢
 فيه آيات بينات ١٧٦
 فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان ٢٨٦

(ق)

قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ٥٧١ ، ٤٥/٢
 قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ٣٦/٢
 قلنا يا نار كوني بردا وسلاما ١٨٢

قلنا أحمل فيها من كل زوجين اثنين ٥٤٤
قل لا أجد فيما أوحى الي محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة
٢٧١ ، ٥١٨ ، ١٠٣/٢/٥١٩

قل نزل روح القدس ٥١٤
قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ٥١٣/

(ك)

كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين ٣٤/
كل من عليها فان ٥٢٩/ ، ٥٣٠
كل في فلك يسبحون ١٩٣/
كل نفس ذائقة الموت ٥٣٠/
كل نفس بما كسبت رهينة الا أصحاب اليمين ١٨٠/
كل يجري الى أجل مسمى ٥٣٠/
كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ٢٠١/٢ /
كنتم خير أمة أخرجت للناس ١٦٦ /
كلوا من طيبات ما رزقناكم ٨٤
كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم ٢٩٧/٢

(ل)

لئن أشركت ليحبطن عملك ١٢٤/٢
لتأكلوا منه لحما طريا ٦٧/٢
لتبين للناس ما نزل اليهم ٤٨٣ ، ٥١١ ، ٢٥٢
لذكر مثل حظ الأنثيين ٥٦١
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ٤٣٣

لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت / ١٨٠
ليبلوكم ايكم احسن عملا / ٧٤
ليذهب عنكم الرجس اهل البيت / ٢١٥
ليس كمثله شيء في الارض ولا في السماء / ٤٠٧
ليهلك من هلك عن بينة / ١٠٣

(م)

ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت / ٩٩/٢
ما تذر من شيء ائت عليه الا جعلته كالريم / ٥٣٠
ما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا أزواجه من بعده أبدا / ٥٥٨
ما ننسخ من آية ، او ننسخها نأت بخير منها أو مثلها / ٤٩٠ ، ٥١٣
ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله زلفى / ١٤٢/٢
ما لم تمسوهن
ملة أبيكم ابراهيم / ٣٧٩/٢
من بعد وصية يوصى بها أو دين / ٧٢/٢

(ن)

النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم / ٥٥٨ ، ٣٨٧ ،
٣٩٦ ، ١١٥/٢
نحن أعلم بمن فيها / ٥٤٤

(هـ)

هو الذي أنشأكم وجعل لكم السمع والابصار والافئدة / ١٨٩

(٥)

- وَأَنْتَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَكِينًا / ٥٣٠
وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ / ٥١
وَأَتَوْعِهِمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ / ٥١٣
وَأَوْتَيْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ / ٥٣٦
وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلِ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ / ١٩٠
وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ / ٥٥١ ، ١٤/٢
وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ / ٤٣٣
وَاتَّبَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ / ٢١٩ ، ٣٦٥/٢
وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ / ٣٧٩/٢
وَاحِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ / ٢٠٩ ، ٣٨٦ ، ٥٠٢ ، ٥٦٣ ، ٢٤/٢ ،
١١٣ ، ١٦٦
وَاحِلْ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا / ٨٧ ، ٥٦٢ ، ١١٤/٢ ، ١١٥ ،
١٥٨ ، ١٦٣
وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ / ٤٩/٢
وَإِذَا تَخَلَّقَ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ / ٤٧٥
وَإِذَا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ / ١٢٩
وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا / ٨٥
وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ / ٢٧٥
وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ / ٩/٢
وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ / ١٣٨/٢
وَارْجِلْكُمْ إِلَى الْكَمْبِينَ / ٣٨٠
وَاشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ / ٤٧/٢ ، ٧٢ ، ٨٢ ، ١١٥

- واستشهدوا شهيدين من رجالكم ٥٢٨ . ٧٢/٢ . ٨٢ . ١١٥
 واشتعل الرأس شيبا ١٦٣/٢
 واعلموا أنما غنمتم من شيء ٥٤٢
 وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ٥٥٣ . ١١٨/٢ . ١٥٩
 والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ٨٧ . ٣٩٧/٢
 والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار ٢٣٢
 والسماء وما بناها ٥٤٧
 والشعراء يتبعهم الغاؤون ٥٢٤
 والضحى والليل اذا سجي ١٠٣/٢
 والفتنة أشد من القتل ٨٥/٢
 والذين يرمون أزواجهم ٣٤ . ١٧/٢ . ١٠٩
 والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ٨٩ . ١٤/٢
 والارض فرشناها فنعم الماهدون ١٢٣/٢
 والذين يرمون المحصنات ٥٥٩
 والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ٨٢/٢
 والله يدعو الى دار السلام ٤٢٣
 والله على كل شيء قدير ٥٢٩ . ٧٠/٢
 والله بكل شيء عليم ٥٢٩ . ١٢١/٢
 والله لا يحب الفساد ٣٩٦
 والله خلقكم وما تعملون ١٨٠
 وامسحوا برؤوسكم ١٣٩/٢
 وان كن أولات حمل / ٥٤٨
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة اشهر / ٥٥
 وأمهات نسائكم ٩٠/٢

وانكحوا الأيامى منكم / ٨٧ ، ٤٩٨ ، ١٣٤/٢
وان تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف ٣١١ ، ٤٠٣-٤٠٤ ، ١٧/٢
واني فضلتكم على العالمين ١٦٥
وان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ٧٠
وانزلنا اليك الذكر/ ٥٥٢
وجعلنا من الماء كل شيء حي/ ٥٣٠
وجزاء سيئة سيئة مثلها/ ٤٦٢
وجوه يومئذ ناضرة/ ١٩٩/٢
وحفظناها من كل شيطان رجيم/ ٥٣٠
وسارعوا الى مغفرة من ربكم / ٣٦٦/٢
وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا/ ٣٧/٢
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن/ ٢٠٩
وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط/ ٨٤
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس/ ٢١٩
ولكم في القصاص حياة ٨٤
ولكم في رسول الله اسوة حسنة ٣١٣/٢
وليطوفوا بالبيت العتيق ٤٤٤ ، ٥٦/٢
ولم يكن له كفوا أحد ٤٠٧
ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً/ ٣ ، ١٣
ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض/ ٦٩
ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ٨٢/٢
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ٣٣٨
ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان ٤١٧
ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ٤١٢

- ولقد آتينا موسى تسع آيات ١٧٦
 ولهذه مثل الذي عليهن ٥٦٧
 ولهذه نصف ما على المحصنات ٥٦٧
 ولله على الناس حج البيت / ٥٤٥ ، ٢/٢٢٠
 ولكم في القصاص حياة ١٥٥/٢
 ولا تقربوهن حتى يطهرن ٣٩٨/٢
 ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة ١٨٥
 ولا تكونوا كالذين تفرقوا ٢٤٥
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ٣٧٨ ، ٢/١٥٢
 ولا أن تنكحوا أزواجه ١١٤/٢ ، ١٦٦
 ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ٦٩
 ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى ٨٧
 ولا تزر وازرة وزر أخرى ٣٦٦/٢
 ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم ٨٩ ، ٢/١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧
 ولا تسبوا الذين يدعون ٢٢١
 ولا تصل على أحد منهم ٢٠٨
 ولا تقل لهما أف ٢٠٧ ، ٢/٤١٠
 ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ٤٠٦/٢
 ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ١١٥/٢
 ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن ٢٠٧
 ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ١٨
 ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ١٠٣
 ولله على الناس حج البيت ٥٤٥ ، ٥٤٩
 ولا يظلم ربك أحدا ٣٦٦

وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده

أبدا ٣٨٦-٣٨٧ .

وما آتاكم الرسول فخذوه ٤٠١-٤٠٢ ، ٥١٢

وما أهلك لغير الله به ٤٤٦

وما أله بغافل عما يعمل الظالمون ٥٣٠

وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ١٥٣/٢

وما تلك بيمينك يا موسى ٥٨٩

وما جعل عليكم في الدين من حرج ٧٣ ، ٧٤ ، ٣٤١/٢

وما خلق الذكر والانثى ٥٤٧

وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ٤٠٨/٢

وما من دابة في الارض الا على الله رزقها/ ٥٣٠

وما ينطق عن الهوى/ ٥١٤ ، ٥١٥

ومن كل تاكلون لحما طريا/ ١٢٣/٢

ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون/ ٨٧

ومن الليل فتهجد به نافلة لك/ ٥٠٩

ومن اصوافها واوبارها واشعارها/ ٥٦٩

ومن يرتدد منكم عن دينه ، فيمت وهو كافر ١٢٤/٢

ومن دخله كان آمنا ٣٠٣/٢

ومن يبتغي غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه/ ٣٣٥ ، ٤٠٢

ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم/ ٤٧٢

ومن يكتمها فانه آثم قلبه/ ٣٩٦

ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون/ ٨٧

والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرؤ/ ٥٥١ ، ١٠٢/٢

ويأبى الله الا أن يتم نوره/ ٣٤٧

ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام/٩٥
ويسألونك عن الخمر والميسر ، قل فيهما اثم كبير ٢/٣٥٢-٣٥٣ .
ويسألونك عن الروح ، قل الروح من أمر ربي ٢/١٠٦
ويسألونك عن الحيض ، قل: هو اذى ، فاعتزلوا النساء في الحيض
ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فاذا تطهرن فأتوهن/ ٤٢٥-٤٣٦

(لا)

لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة ٢/٦٨
لا تبشروهن - وأنتم عاكفون في المساجد
لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار ٢/١٩٩
لا تسالوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم ٢/٨٩
لا تقربوا الفواحش / ٥١
لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفوضوا لهن
فريضة / ٢/٦٩
لا ذلول تثير الارض ، ولا تسقى الحرث/ ٢/٤٥
لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ، ولا الليل سابق النهار / ١٩٠
لا ظلم اليوم / ٢/٤٠٧
لا فارض ولا بكر ٢/٤٥
لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء ٢/٦٧
لا يحل لك النساء من بعد/ ٥١١ ، ٢/١٦٦
لا يستوي القاعدون من المؤمنين/ ٥٤٨
لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ٠٠ الآيتين/ ٤١١ ، ٤١٢ ،
٤٢٠ ، ٤٢١

(ي)

يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين/ ٤١ ، ٣٥٤ ،

٣٥٣/٢ ، ٣٨ ، ٤١

يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة/ ١٨٢

يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن/ ٥٥١

يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول/ ٢١٢

يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة ، وأنتم سكارى/ ٣٥٣/٢

يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول/ ٤٩٦

يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا/ ٥٠٩

يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله ٤٠٥/٢

يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ٣٧٩/٢

يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم ٣٧٩/٢

يا نساء النبي لستن كأحد من النساء/ ١٠٤

يا نوح انه ليس من أهلک/ ٥٤٤

يد الله فوق أيديهم/ ٩٥

يريد الله أن يخفف عنکم/ ٣٤١/٢

يريد الله بکم اليسر/ ٩٦ ، ٣٤١/٢

يوصيکم الله في اولادکم للذكر مثل حظ الانثيين/ ٥٤١ ، ٥٥٧ ،

٥٦١ ، ٧٢٢

٢ - فهرس الأحاديث والآثار



(الالف)

- آخر الامرين من النبي (ص) ترك الوضوء مما مست النار ٤٧٠-٤٧١ / ٢
ابتغوا في اموال اليتامى خيرا كيلا تاكلها الصدقة / ٢٨٨ / ٢
ابهموا ما ابهم الله / قول ابن عباس / ٢٩ / ٢
اتانا كتاب من رسول الله : « أن لا تنتفعوا من الميتة باهاب
ولا عصب / ٣٥٩ ، ٣٦٠
أتى النبي (ص) سباطة قوم فبال قائما / ٩٢-٩٣
اتمطينه ما لا تاكلين ؟ / ٤٣٧
اتقوا فراسة المؤمن / ٢٦٠
الائم ما حاك في صدرك
الانثان فما فوقهما جماعة ١٢٣ / ٢
احب الاعمال الى الله الصلاة لوقتها / ١١ ، ٢٠٨ / ٢
احتجم النبي (ص) وهو صائم / ٣٧٣ ، ٢٧٠ / ٢ ، ٢٧١-٢٧٥ ، ٣٥٠
احكم بكتاب الله ، فبسنة رسول الله / ٤٨٠
اختلاف امتي رحمة / ٢٤٥
أخذ الجزية من المجوس / ٥٧٨
ادرؤا الحدود ما استطعتم - وفي رواية « ادرؤا الحدود بالشبهات »
٣٩١ ، ٣٤٣-٣٤٢ / ٢
اذا اناكم كريم قوم فاكرموه / ٢٤٧ / ٢
اذا أرسلت كلبك ، وذكر اسم الله / ٣٨٨
اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يفسلها
ثلاثا / ٤٧٠ / ٢
اذا أقضى أحدكم بيده الى فرجه فليتوضأ ٢٩٩ / ٢
اذا أكل الصائم ، أو شرب ناسيا / ٣٨٦ ، ٣٨٨

- إذا أكل الكذب فلا تأكل / ٣٨٥
- إذا التقى الختانان فقد وجب الفسل / ٤٠٠ ، ٣٥٤/٢ ، ٧٢ ،
- ٢٠٣ ، ٢٢٨ ، ١٢٤
- إذا بلغ الماء قلتين - وفي رواية بقلال هجر - لم يحمل خبثا / ٤٠٣ ،
- ١٥/٢
- إذا جاء أحدكم المسجد فليركع ركعتين ٣٠٨/٢
- إذا حكم الحاكم ، فاجتهد ، فأخطأ فله أجر واحد / ٩٤
- إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين / ٥٥٨ ،
- ٥٦٧ ، ٥٦٨
- إذا رأيتموه فصولوا ، وإذا رأيتموه فافطروا ٣٢٩/٢ ، ٣٣٢
- إذا روي عني حديث فأعرضوه على كتاب الله / ٥٦٤ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥
- إذا زادت الأبل على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون ٢٦٦/٢ ،
- ٢٨٠ ، ٢٨١
- إذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثا / ٥٩٩
- إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ ٣١٢
- حديث الأذان بلا ترجيع ٣٦٨/٢
- حديث الأذان مع الترجيع ٣٦٨/٢
- إذا ولدت أمة الرجل منه ٠٠
- إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعاً / ٣٣٣ ، ٣٤٥ ،
- ٣٣٢ ، ٦/٢
- أرايت لو تضمنت بماء ؟ ٤١١/٢
- أرايت لو كان على أبليك دين ؟ ١٢٦
- أرى انه إذا شرب هذى ، وإذا هذى افتري (قول علي - رض -) /
- ٤٠٣/٢ ، ٤٠٤

أربع لا تجوز في الاضاحي : العوراء البين عورها / ٤٠٩/٢
استمرار النبي على الصلاة قائما ، وصلاته قاعدا في مرضه ٣١٩/٢
حديث « الاستئذان » ٢٢٥/٢
أسر الي النبي (ص) ان جبريل يعارضني بالقرآن كل سنة / قول
فاطمة (رض) / ٢٠
استنزهوا من البول ، فان عامة عذاب القبر منه / ٣٢٧ ، ٣٩٩
أسفروا بالفجر ، فانه أعظم للاجر / ٣٧١
استغفر النبي (ص) لي ليلة الجمل خمسا وعشرين مرة/ قول جابر/ ٤٩٧
أسهم رسول الله (ص) للفارس ثلاثة أسهم ، وللمراجل سهما ٢٥٧/٢
أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم / ٢٩٧
اصنعوا كل شيء الا النكاح / ٤٣٦
أطعم النبي (ص) الجدة السدس / ٥٦٢
اعتق رقبة - لمن قال : جامععت أهلي في نهار رمضان عمدا / ٥٨٧ ،

٣٩٨/٢

اعد وضوءك وصلاتك - لمن قهقه في صلاته / ٣١١/٢ ، ٣٥٩
اغز في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله
أفرضكم زيد ، وأقضاكم علي / ٣٦٠/٢
أفطر الحاجم والمحجوم / ٣٧٣ ، ٢٧٠/٢ ، ٢٧١-٢٧٥ ، ٣٥٠
أقطعوا في ربع ربع دينار ، ولا تقطعوها فيما دون ذلك / ٥٥٥
اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر / ٢١٥
أقلوا الكلام ، فانما أنتم في الصلاة / ٤٤٤
أكل النبي كتف شاة مصلية ، ولم يتوضأ
ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ ٣٩٢ ، ٢٧٨/٢
ألا أنبئكم بالكبير الكبائر ؟ ٨٦/٢

ألا ان الله أعطى كل ذي حق حقه / ٣٤ ، ٣٥
 ألا من ولى يتيما له مال فليتجر فيه / ٢٨٨/٢
 ألا من قهقه منكم في صلاته فليعد صلاته ووضوءه / ٣١١/٢ ، ٣٥٩
 ألا وانها لمثل القرآن وأكثر / ٥١٥
 اللهم اجعلني من التوابين / ٣٨٣
 اللهم علمه تأويل الحديث / قاله لابن عباس / ٨٠
 أم المرأة مبهمة ، فأبهموها / قول عمر (رض) ٩٥/٢
 أمر النبي (ص) بالمسح على ظهر الخفين اذا لبسهما طاهرتين ٥٤/٢
 أمر النبي (ص) بلالا أن يشفع الأذان ويؤثر الإقامة / ٣١١
 أمر النبي (ص) برجم ماعز (رض) / ٥٧٠
 أمر (ص) بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ٢٥٣-٢٥٥
 أمرت أن أحكم بالظاهر ٢٢١/٢
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا اله الا الله الخ / ٥٧١ ، ٤٥/٢
 أنكم سترون ربكم يوم القيامة / ٢٠٠/٢
 انا معاشر الانبياء لا نورث / ٥٥٧
 ان أنسا كان صغيرا يتولج على النساء / قول ابن عمر /
 ٢٣٥/٢ - ٣٣٦
 ان جبريل كان يعارضني القرآن في كل سنة مرة / ٢٠
 ان لكل نبي حواريا ، وان حواريني الزبير / ٥٨٥
 ان من الشعر لحكمة / ٥٢٥
 ان الله ارسل السلام الى خديجة / ١٠٥/٢
 ان الله وضع عن أمي - وفي رواية تجاوز لي عن أمي - الخطأ
 والنساء / ٤٤٦
 ان الله زادكم صلاة ، الا وهي الوتر / ١٤٢

ان الميت ليعذب ببكاء أهله عليه / ٣٦٦/٢
 ان النبي (ص) توضأ وغسل رجله / ٣٤ ، ٤٦/٢
 ان النبي (ص) خير بريرة ، وزوجها عبد / ٣٥١-٣٥٠
 ان النبي (ص) قضى للجنة بالسدس / ٥٦٢ ، ٢١٠/٢
 ان النبي (ص) قطع يد السارق في بيضة من حديد / ٥٥٦
 ان النبي (ص) رخص في بيع العرايا / ٤٥٣
 ان النبي (ص) توضأ ، ورش على قدميه / ٣٤ ، ٤٦/٢
 ان النبي (ص) توضأ ومسح بناصيته / ٤٢-٤١/٢
 ان النبي (ص) حرم لحوم الحمر الآهلية / ٢٨١
 ان النبي (ص) لم يجعل لفاطمة بنت قيس نفقة - وهي مطلقة - /

٧ ، ٥١ ، ٥٦٤

انما الاعمال بالنيات / ٥٦/٢
 انما اقضي بما اسمع / ٢٢١/٢
 انما جعل الامام ليؤتم به / ١٩٦/٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩
 انما الربا في النسيئة / ٣٤٤ ، ٣٦٢ ، ٤٤٩ ، ٢٥٢/٢
 انما الشهر تسع وعشرون وثلاثون / ٣٣٢/٢
 انما المساء من الماء / ٢٩٠ ، ٤٠٠ ، ٧٢/٢ ، ١٢٤ ، ٢٠٣ ، ٢٣٨ ،
 ٢٣٩ ، ٣٥٤

انما نأخذ الآن بما ظهر لنا / ٢٢١/٢
 انما نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي / ٣٧٩/٢
 انه ستاتيكم عني احاديث مختلفة / ٥٧٦ ، ٥٦٤ ، ٥٧٤
 انه (ص) ينام مع المرأة العائض من زوجاته / ٠٠٠٠ / ٤٣٦
 انما ليست بنجسة : انها من الطوافين عليكم والطوافات / ٣٧٩/٢ -

٣٩٨ ، ٣٨٠

ان هذا الميت ليعذب وأهله يكون عليه ٤٤٩/٢
ان الوتر ليس كصلاتكم المكتوبة ، ولكن رسول الله (ص) أوتر
قول علي / ٧٩

اني لا أصافح النساء ٣٠٣/٢
اني لست كأحدكم اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني / ٢٢/٢
اني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ٢٢١/٢
أهوى لنا ضب / ٤٣٧
إياكم والوصال / ٢٢/٢
أيحسب أحدكم متكئا على أريكته ٥١٢/٠٠٠
الأيام أحق بنفسها من وليها / ٣٦٥ ، ٣٩٩/٢ ، ٣٠٧ ، ٣٦٧
أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ٣٥٩ / ٠٠٠ ،
٣٦٧ ، ٣٠٧ ، ١٩٩/٢ ، ٥٦٥
أيما امرأة ارتدت عن الاسلام ٣٩٠

(ب)

بال النبي (صلى الله عليه وسلم) قائما / ٩٢ ، ٩٣
بال النبي (ص) مستقبل القبلة / ٤٧٥ ، ٢٤٧/٢
البر بالبر ، والنعمير بالشعير يدا بيد ، سواء بسواء / ٣٦٢
البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة / ٥٠٨ ، ٥٧٠ ، ٣٠٠/٢ ، ٣٤٥ ،
٥٧٠ ، ٣٦٩
البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر / ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٤٦٤ ،
٤٦٥ ، ٢٧٥/٢
بم تحكم يا معاذ / ٤٨١

البينة . أو حد في ظهرك ١٠٧/٢

(ت)

- تابعوا بين الحج والعمرة / ٣٦٥/٢
تجديد الوضوء لكل صلاة ٣٥٣ ، ٣٩/٢
تجديد الوضوء من أكل ما مست النار / ٤٩٩
تحويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة / ٥١٨
ترك عثمان غسل الجمعة ، وتذكير عمر له / ٣٣٥/٢
ترك البسملة في الصلاة / ٣٦١/٢
تزويج النبي (ص) ميمونة - وهو محرم - رواية ابن عباس / ١٦٦/٢ ، ١٧١ ، ١٧٥
تزويج النبي (ص) ميمونة - وهو حلال - رواية أبي رافع / ١٦٦/٢ - ١٦٧
تزويجني - ونحن حلالان/رواية ميمونه / ٢٤٣/٢
تغريب عمر شخصا ، ولحققه بالروم / ٣٤٥/٢
تقريره أكل لحم الضب بحضرته / ٤٣٧
تقريره (ص) أداء الصلوات المفروضة في البيت / ٤١١
تقريره (ص) قضاء الصلاة بعد طلوع الشمس / ٥٣٠ ، ٥٦٨
تقسيم النبي (ص) الفنيمة / ٥٤٣
حديث « التغليس »
تقطع يد السارق في ثمن المجن / ٥٤٣
تكبيرات العيد خمسا بالأولى ، وسبعا بالثانية ٣٦٢ ، ٣٦١/٢
تلبية الرسول (ص) بالحج مفردا ، وقارئا ٣٣٥/٢

توضاً النبي (ص) ومسح برأسه وأذنيه ثلاثاً / ٤٦٧
توضاً النبي (ص) من بثر بضاعة / ٥٨٧
التوضؤ بنبيذ التمر

(ث)

ثلاث ساعات نهانا رسول الله أن نصلي فيها / ٣٠٧/٢
ثمن المجن ربع دينار ٥٥٥
ثوابك على قدر نصيبك / ٣٥٢-٣٥١/٢
الطيب أحق بنفسها من وليها / ٤٦٥
الطيب بالثيب جلد مائة وتغريب عام / ٤٩٢

(ج)

الجار أحق بصقبه ١٨٨/٢
جعل النبي (ص) شهادة خزيمة بشهادة رجلين
جعل النبي (ص) للفرس سهمين / ٢٥٧/٢

(ح)

الحج والعمرة فرضان / ٣٦٤/٢
الحج جهاد ، والعمرة تطوع ٣٦٤/٢
الحسن والحسين سيدها شباب أهل الجنة / ٣٨٢
حكمي على الواحد حكمي على الجماعة / ٣٠٣/٢
حل أكل لحم الضب / ٤٣٩
الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله على ما يرضي رسول الله /
٣٨١-٣٨٠

(خ)

خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ٤٩٢/١ ، ٥٠٨ ، ٣٤٥/٢

خذوا عني مناسككم ٣٢١/٢

الخراج بالضمآن ٤٦٢ ، ٤٦٣

خلقت عمرا واحدا و خلقت يسرين ٤٢٢

خمس صلوات كتبهن الله عليكم ٥٠٩

خير الشهود من أدى شهادته قبل أن يسألها ٣٩٢

خير القرون قرني ٢٧٨/٢ ، ٣٩٢

(د)

دع ما يريبك الى ما لا يريبك ٢٢٣/٢ ، ٣٢٦

دعوني ما تركتكم ، انما هلك من كان قبلكنم بسؤالهم واختلافهم

على أنبيائهم ١٠٥

دعاء النبي (ص) لابي هريرة ٢٥٨-٢٥٩/٢

(ذ)

الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ٣٦٢ ، ٢٥٢/٢

(ر)

رأيت النبي (ص) بال ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه / جرير / ٢٤٧/٢

رجع ابن عباس عن القول بحل ربا الفضل ٤٤٩

رجم النبي (ص) ماعزا ، ولم يجلدنه ٥٨ ، ٥٥٩

سنوا بهم سنة أهل الكتاب ٥٦٣ ، ٥٧٨
(س)

حديث شرب النبي (صلى الله عليه وسلم) قائما في ماء زمزم ٤٩١
حديث شرب العرينين البول ٣٢٧ ، ٣٩٩
الشفعة فيما لم تقسم ١٨٨/٢
الشیطان مع الواحد ٢٠٩/٢

(ص)

الصائم اذا نسي أكل ، أو شرب
صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) داخل الكعبة ٣٥٥/٢
صلاته (ص) امكسوف بركوعين وسجدين وبركوع وسجدين ١٨٥/٢
صلاته (ص) عدة صلوات بوضوء واحد ٣٩/٢ ، ٣٥٣
صلاته (ص) قاعدا في مرضه وهم جلوس ٢٠/٢
صلاته (ص) بصلاة جبريل ٥٤٥
صلاة الوسطى صلاة العصر ٣٠٩/٢
الصلاة في أول وقتها (التفليس) ٣٦٦-٣٦٥/٢
صلوا كما رأيتموني أصلي ٣٢٠/٢
صوم النبي يوم العاشوراء ١٥٢/٢
صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته

(ط)

الطلاق بالرجال ، والعدة بالنساء ٣٤٤
الطواف بالبيت صلاة ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٥٦/٢ ، ١٢٣ ، ١٤١
طهور انا احدثكم اذا ولغ الكلب فيه ١٠٠٠ / ١٤٢/٢

(ض)

الضبع أصيد؟ قال : نعم ٤٣٩

(ع)

عتقت بريرة وخيرت وكان زوجها عبدا ، أو حرا ١٧٤-١٧٣/٢
٢٦٧ ، ٢٦٢

عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله ٨٦/٢

عدة السبعة ٣٧٣ ، ٤٦/٢

علم رفع اليدين في الصلاة ما عدا التكبيرة الاولى ١٧٠/٢

عدم نزع (ص) الخف الا بعد ثلاث ليال

عدم وجوب الزكاة في الخيل

عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ٣٦٢/٢

حديث عرض السنة على الكتاب ٥١٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٧٤

(ح)

غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ٣٣٥/٢ ، ٣٣٩ ، ٣٥٩

الفصل من الاكسال ٤٩٧ ، وانظر (اذا التقى الختانان)

(ف)

فاذا ظهرت فاخرجي ٣٥٢/٢

فاقضي له على نحو ما اسمع ٢٢١/٢

فدين الله أحق بالقضاء ٤٠٦/٢ ، ٤٠٨

فرض رسول الله (ص) زكاة الفطر ٣٧٠/٢
 فضلت على الانبياء بست ٣٣٠
 فضل عائشة على سائر النساء ١٢
 في الغنم السائمة زكاة ٥٢٦
 في خمس من الابل شاة ٨٢/٢
 في الخيل السائمة في كل فرس دينار ٣٦٧/٢ ، ٢٣٨
 في كل اصبع عشرة من الابل
 في كل اربعين شاة شاة ٢٨٧/٢
 فيما سقت السماء العشر ٣٢٩ ، ٣٩٨ ، ٣٤٩/٢

(ق)

قراءة النبي (ص) البسمللة سرا ، أو جهرا ٣٦١/٢ ، ١٧٠ ، ٢٧٠
 قضاء النبي (ص) بشاهد واحد ويمين المدعي ٣٢٣ ، ٤٦٥ ، ٢٧٥/٢
 قضاء النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة بعد العصر ٥٦٨
 قضاء النبي (ص) بالقرة في دية الجنين
 قطع النبي (ص) يد سارق في بيضة واحدة ٥٥٦
 قضى النبي (ص) قبلية الظهر بعد العصر ٥٦٨
 قضى امامه قبلية الصبح بعد طلوع الشمس ٥٦٨

(ك)

كان آخر الامرين من رسول الله الوضوء مما مست النار ٤٩٧
 كان الناس عمال أنفسهم ، فقالوا : لو اغتسلتم ٣٣٩/٢
 كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ألين الناس كفا

كان رسول الله (ص) يقطع يد السارق في ربع دينار ٥٥٥
كان (ص) يصبح جنباً وهو صائم ٢٩٠ . ١٢٥/٢ . ٢٠٣ . ٢٢٥ .
٢٥٦ . ٢٣٩

كان النبي (ص) يقطع يد السارق في ربع دينار ٥٥٥
كان يعجبهم رواية جرير المسح على الخفين ٢٤٧/٢
كان النبي (ص) يأمرنا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ٣١١/٢ . ٣٥٩
كان النبي (ص) يرفع يديه اذا كبر . ثم لا يعود ٢٩٠/٢
كل خلة يطبع عليها المؤمن الا الكذب والخيانة ٨٥/٢
كل من سمين أموالك ، أو من سمين حمرك ٤٣٩
كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ٢٧٩/٢
كلامي لا ينسخ كلام الله ٥١٤
كل شيء الا الجماع / كلام عائشة في الحائض ٤٣٦
كنا نبيع أمهات الاولاد ٢٩١/٢ - ٢٩٢/٢
كنا نأخذ في عهد رسول الله (ص) بالاحداث في الاحداث/ قول ابن عباس/
٢٦/٢ ، ١٤٦ ، ٢٤٦

كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي فوق ثلاثة ٤٩٥
الكوثر نهر في الجنة وعدنيه ربي ١٠١/٢
كيف نترك كتاب ربنا وسنة نبينا ٥٧٣
كنت ألزمنا لرسول الله ، وأحفظنا لحديثه / قول عمر لابن هريرة/
٢٥٩/٢

كنت تحت جران ناقة رسول الله ولعابها بين كنتي / قول ابن عمر/
٢٤١/٢

كنت آخذ بزمام ناقة رسول الله . ولعابها يسيل على كنتي ، ويقول :

لبيك بحج وعمره/قول أنس بن مالك/ ٢٤٢/٢

(ل)

لأقربن بكم صلاة رسول الله (ص) /قول ابن مسعود/ ٤٠
لأن يخطي، أحذكم في العفو خير من يخطي، في العقوبة ٢/٣٤٣-٣٩٢، ٣٤٤
لبيك بحج وعمره ٢/٢٤٢

لزوال الدنيا أهون من قتل رجل واحد

لسنا نوي إلا الحج /قول جابر/ ٢/٢٥٣

لعله - يعني أبا طالب - تنفعه شفاعتي ٤٠٨

لعن الله زورات القبور ٦٠٠

لعن الله السارق يسرق البيضة ٥٥٦

لعن الله الواشمات ، والمستوشمات ٦٠٠

لقد قلت بعدك كلمات لو وزن بما قلت لرجحن ١١٧

للرجل سهم ، وللفارس سهمان ٢/٢٥٧ ، ٣٩٨

لم تقطع في عهد رسول الله (ص) يد السارق في أقل من ثمن المجن ٥٥٣

لم يكن لرسول الله ظل

لن يغلب عسر يسرين ٤٢٢

لو أن أهل الصنعاء اشتروا في دم مؤمن لاهلكهم في النار

ليس على المسلم في عبده ، ولا فرسه صدقة ٢/١٤٦ ، ٣٦٧

ليس فيما دون خمسة أو ست صدقة ٢/٣٩٨ ، ٥٩٨ ، ٢/١٨ ، ١٤٦

ليس في الذكور من الخيل زكاة ٢/١٤٦

ليس من البر الصيام في السفر ٢/٢٩٤

ليليني منكم أولو الأحلام والنهي ٢/٢٣٥

(م)

ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام الحلال ٤٣٨ ، ٢/٣٢٦

ما حجبني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) منذ أسلمت ، ولا رأيي
الا تبسم ٢٤٧/٢

ما خير رسول الله (ص) بين أمرين الا اختار أيسرهما ما لم يكن اثما
٣٤٢/٢

ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
ما رأيت رسول الله (ص) منتصرا في مظلمة
ما قبض رسول الله (ص) حتى أباح الله له من النساء ما شاء / قول
عائشة / ٥١٠

ما قطع من البهيمة - وهي حية - ميتة ٥٦٩
ما من مسلم يتوضأ ، ويحسن وضوؤه . . . / ٥٥٨ ، ٥٦٨
مثل أصحابي مثل النجوم يهتدى بها ٩٧ ، ٢٩٢ ، ٢٣٢
مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا في سفينة/
حديث المسح على الخفين / ٢٤٧/٢

ملا الله قبورهم نارا . . . / ٣٠٩/٢
من أعتق شركا ، وله من المال ٤٠٩/٢
من اغتسل يوم الجمعة ، ومس من طيب ٣٤٠/٢
من أصبح جنبا فلا صيام له ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ١٢٥/٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢٥ ،
٢٢٦ ، ٢٣٩

من بدل دينه فاقتلوه ٣٨٩ ، ١٥/٢ ، ٣٠٤
من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ٣٠١/٢
من توضأ يوم الجمعة ، فيها ونعمت ٣٣٩/٢ ، ٣٥٩
من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين ٣٧٤/٢
من حدث عني بحديث يرى انه كذب ٢٤٥

- من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه ٣٩٦
- من سره أن يقرأ القرآن غصاً فليقرأ بقراءة / ابن أم عبد / ١٢٨
- من شرب قائماً فليستقي ٣٦٧
- من شهد له خزيمة فحسبه
- من صام الدهر كله فقد وهب نفسه لله ٢٥٤/٢
- من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ٣٣٣/٢
- من قاء أو رعف في صلاته فليتوضأ ٢٥٧/٢
- من قتل قتيلاً فله سلبه ٥٤٢
- من كان له امام فقراءة الامام له قراءة ٢٧٥
- من كان له بيت فصلاته في بيته أفضل ١٠/٢
- من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له ٤١٠ ، ١٥٢/٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ٢٩٦ .
- من مس فرجه فليتوضأ ٣١٧ ، ٢٤٩/٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٩٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ .
- من نام عن صلاة ، أو نسيها فليصلها اذا ذكرها ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٩١ ، ٤٤٧ ، ٥٣٠ ، ٥٦٧
- حديث منع النبي صلى الله عليه وسلم بني أمية من الخمس ٥٤٢-٥٤٣
- الماء طهور لا ينجسه شيء ٤٠٢ ، ٥٨١ ، ٥٨٧ ، ٥٩٨ ، ١٥/٢
- المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ٣٦ ، ١٣٨ ، ٤٦٤ ، ٣٤٥
- حديث « المسيء صلاته » ٢٩٦/٢
- المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، أو لوقت كل صلاة ١١٤/٢

(ن)

نحن نحكم بالظاهر ٢٢١/٢

نحن معاشر الانبياء لا نورث ٥٤١ . ٥٤٩ . ٥٦١

نزلت آية السرقة في رداء صفوان ٥٩٠ (٤١٥)

نزلت آية اللعان في هلال بن أمية ٥٩٠

نزلت آية الظهار في سلمة بن صخر ٥٩٠

نزل قوله تعالى : « الزاني لا ينكح الا زانيه او مشركة » في مرثد

الغنوي ٤٩٦

نكح النبي (ص) ميمونة وهو حلال ٣١٨

نكح (ص) ميمونة وهو محرم ٣١٨

نعم عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة

(النهي)

نهى النبي (ص) عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من

الطيور ٢٧٢ ، ٥١٢ ، ٥١٩ ، ٣٢٨-٣٢٩

نهى عن أكل الضب ٤٣٧

نهى عن بيع أمهات الاولاد ٢٩١/٢ ، ٢٩٢

نهى (ص) عن بيع الذهب بالذهب الا يدا بيد وسواء بواء ٢٥٢/٢

نهى (ص) عن بيع الكالء بالكالء ٤٦٣

نهى (ص) عن بيع وشرط ٣٠٥/٢

نهى (ص) عن زيارة القبور ٣٤٠ ، ٣١٦/٢

نهى (ص) عن الشرب قائما ٣٦٧ ، ٤٩١

نهى (ص) عن صلاة العصر الا في بني قريظة ١٠ ، ٣٠٨/٢

نهى (ص) عن الصلاة في الاوقات الثلاثة ٢٩٤ ، ٣٩١ ، ٣١٥/٢

٣٣٤ ، ٣٢٨ ، ٣٢٧

نهى (ص) عن صيام الدهر ٢٥٤/٢

نهى (ص) عن قتل النساء ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٤٦٣ ، ١٥/٢ ، ٣٠٤

نهى (ص) عن لحوم الحمر الانسية ٤٣٩

نهى (ص) عن لبس الحرير ٥٨٥ ، ٢١/٢

نهى (ص) عن المخابرة ٢٩٢/٢

نهى (ص) عن نكاح المتعة ٥١٩

نهى (ص) عن الوصال ٢١/٢ ، ٢٢ ، ٣١٦

(واو)

واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصوم ٢٢/٢ ، ٣١٦

الوضوء من حمل الجنازة

الوضوء مما مسست النار ٤٩٩

وجعلنا الارض مسجدا ٣٨٠/٢

والله لا يؤمن ٠٠٠ من لا يؤمن جاره بواقعة ٤٧٤

وهم ابن عباس في تزويج ميمونة - وهو محرم - / قول سعيد بن المسيب /

٢٤٥/٢

ويل للاعقاب من النار ٣٨١ ، ٤٢/٢

(هـ)

هذا من المقدم والمؤخر / قول علي / ٣٨٢

هذان ابناي وابنا ابنتي اللهم اني احبهما ٣٨٢

هل من غداء ؟ اني صائم ٤١١ ، ١١٧/٢ ، ٢٤٩ ، ٢٩٧

هل هو الا بضمة منك؟ ٣١٢ ، ٣١٨ ، ٢٦٢/٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ،

٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩

هو الطهور ماؤه ، الحل ميتة ٥٨٩ ، ٦٨/٢

هل علي غيرها ؟ / قول الاعرابي في سؤاله عن الفرائض/ لا ، الا أن

تطوع/ ٥٠٩

(لا)

لا أغرب أحدا بعد اليوم / قول عمر ٣٤٥/٢

لا ، لا أن تطوع ٥٩٠

لا تجتمع امتي على ضلالة ٤٨٢

لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ٢٩٤

لا تختلفوا ، انما هلك من كان قبلكم بكثرة اختلافهم على انبيائهم ١٠٥

لا تختلفوا فتختلف قلوبكم ٣٥/٢

لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول أو غائط ٢٧٠

لا تبع ما ليس عندك ٧٠/٢

لا تصروا الابل والغنم ٤٥٠

لا تفلوا ، ولا تغدروا ٢٨٩/٢

لا تصلوا بعد صلاة العصر ٥٣٥

لا تقبل صلاة من أحد حتى يتوضأ ٣٩/٢

لا تقتلوا شيئا فانيا ٢٨٩/٢

لا تقربوه طيبا ، فانه يحشر يوم القيامة ملبيا ٣٩٧/٢

لا تقطع اليد الا في ربع دينار ٥٥٣

لا تنتقموا من الميتة باهاب ، ولا عصب ٣٥٧ ، ٣٥٨

لا تنكح الأيم حتى تستأمر ٥٤٩

- لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ٣٨٧ ، ٥٦٣ ، ٢٤/٢
- لا صلاة بعد صلاة العصر ٥٣٥
- لا صلاة بعد صلاة الصبح ٥٣ ، ٣٠٧/٢
- لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ٤٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٩٦/٢ ،
- ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٤١٠ ، ٢٧٩
- لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ٤١١ ، ١٠/٢
- لا صلاة لمن سمع النداء ، ثم لم يأتها ٤١١
- لا صام من صام الدهر ٢٥٤/٢
- لا صيام لمن لم يجمع الصيام بالليل ٢٩٦/٢ ، ١٥٦/٢ ، ١٦٠
- لا ضرر ، ولا ضرار في الاسلام ٣٤٢/٢ ، ٣٥١
- لا عبادة كالتفكير
- لا عدوى ، ولا طيرة ، ولا هامة ٣٩ ، ١٩٧
- لا قطع في ثمر ، ولا كثر ٥٥٢
- لا ميراث لقاتل ٥٤١
- لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأة ٥١٧ ، ٥٦٤
- لا نكاح الا بولي ٣٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٣٧/٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧
- لا وصية لوارث ٤٩٣ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨
- لا وضوء الا من صوت أو ربح ٢٥٧/٢ ، ٢٦٠
- لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به ٦٩
- لا يتحرى أحدكم بصلاته طلوع الشمس ٢٩٥
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث الا على زوج/
- ٦٩/٢
- لا يدخل الجنة سيئ الملكة ٦٠٠

- لا يدخل الجنة قتات ٦٠١
- لا يدخل الجنة قاطع الرحم ٤٧٢ ، ٦٠١
- لا يدخل الجنة من لا يؤمن جاره بواقعة ٤٧٢
- لا يرث المسلم الكافر ٥١٢ ، ٢٥/٢
- لا يجزي صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب ٣٠١/٢
- لا يصلين أحدكم العصر الا في بني قريظة ٥١٠/١٠ ، ٥٨٠ ، ٣٠٨/٢
- لا يضي القاضي - وهو غضبان -
- لا يقطع الخائن ، ولا المنتهب ، ولا المختلس
- لا ينجس الماء الا ما غير طعمه ٥٩٩
- لا ينكح المحرم ولا ينكح ٣١٨
- لا يورد ممرض على مصح ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤

(ي)

- يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان ٤٧٢
- يسروا ولا تفسروا وبشروا ولا تنفروا ٣٤١/٢
- يطبع المؤمن على الحلال كلها الا الكذب والخيانة ٨٥/٢
- يا أهل القرآن اوتروا فان الله وتر يحب الوتر (قاله علي) ٧٩
- يكفيك الوجهان والكفان ٥٠/٢
- يُسمح المسافر ثلاثة ايام ٥٣/٢

٣ - فهرس الأعلام



- آدم (ع) ابو البشر ١٢٩
- الأمدي سيف الدين علي بن محمد ١٢٠
- ابراهيم الخليل (ع) ابن تارح أو آزر ١٨١
- ابراهيم بن أدهم ٢٨٣/٢
- ابراهيم بن خالد أبو ثور ٤٥١
- ابراهيم بن علي الشيرازي ٦٧
- ابراهيم بن محمد ركن الدين ٣٩٨
- ابراهيم بن محمد الباجوري ٤٧
- ابراهيم بن محمد بن يحيى ٢ ٤/٢
- أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي ٣٦٨
- أبو بكر الصديق عبدالله بن عثمان ٣٥
- أحمد بن اسماعيل الكوراني
- أحمد بن ادريس القرافي ١٥٦
- أحمد بن الحسن الجاربردي ١٥٨
- أحمد بن حماد الجوهرى ٢٠
- أحمد بن الحسين البيهقي
- أحمد بن عبدالرحيم ولي الدين ابو ذرعة ٢٣٥
- أحمد بن عبدالحليم ابن تيميه ٣٦٦
- أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص ٢٠/٢
- أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ٣٩٠
- أحمد بن علي بن برهان ٥١٦
- أحمد بن علي الخطيب البغدادي ٦١

- أحمد بن قودر قاضيزاده ٤٧٠
 أحمد بن محمد الروياني ٦٤
 أحمد بن محمد القسطلاني ٣٥١
 أحمد بن محمد المشهور بابن حجر ٣٩٤
 أحمد بن محمد الطحاوي ٣٩٥
 أحمد بن محمد بن حنبل ١١٠
 الأرموي محمد بن عبدالرحيم ٦٤
 أسامة بن زيد (حب رسول الله ص) ٣٥٥/٢
 الأسدي صفوان بن أمية ٥٩٠
 الأسفرايني عبدالقاهر بن طاهر ٦٥
 الأسفرايني ابراهيم بن محمد ركن الدين ٣٩٨
 الأستوي عبدالرحيم بن الحسين ٥٦ ، ٥٥
 الأشعري عبدالله بن قيس القحطاني أبو موسى
 الأشعري علي بن اسماعيل أبو الحسن ١٨١
 الأسلمي ماعز بن مالك ٥٥٩
 اسماعيل بن حماد الجوهري ٢٠
 اسماعيل بن مصطفى الكلنبوي
 اسماعيل بن عياش
 اسماعيل بن يحيى المزني ٢٢٣
 الأسود بن يزيد ٢٦٢/٢
 الأصبهاني محمد بن بحر ٤٨٩
 امام الحرمين الجويني ١٥٦
 الأوزاعي عبدالرحمن بن عمرو ٢٨٢/٢
 أوس بن أوس ٣٩٧

- ٣٣٠ الأنصاري نظام الدين بن الملا قطب
 الأيجي عبدالرحمن بن أحمد غفرالدين
 ٣٦٧ الأنصاري أنس بن مالك
 الأنصاري ابن منظور ١٩
 ١٤٢ الأنصاري زكريا بن محمد بن
 ٨٣ الأندلسي محمد بن مالك النحوي
 ٥٩ الأندلسي علي بن أحمد بن حزم
 ٣٧ الأندلسي محمد بن أحمد القرطبي
 ٩٠ الأندلسي محمد بن أحمد بن رشد
 ٢٢٣ الأندلسي سليمان بن خلف الباجي
 أنس بن مالك ٣٦٧
 ٣٩٤ الأنصاري أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي
 ٤٥١ الأنصاري محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى

الكنى (٢١)

الأبناء :

- ابن أبان / عيسى بن صدفة / ٤٥٣
 ٤٥١ ابن أبي ليلى عبدالرحمن بن أبي ليلى
 ابن أمير الحاج محمد بن محمد ١٢١
 ابن الأثير المبارك بن محمد ٢٠
 ابن الاسلام سلمان الفارسي ٤٥٥

(٢١) وهي كل اسم في أوله ابن أو بنت ، أو اب ، أو أم كابي قاسم
 وأم سلمة ، وابن عباس وبنت الشاطئ قال ابن مالك
 واسما أتى وكنية ولقبا وآخرن ذا ان سواء صحبا

- ابن ام عبد عبدالله بن مسعود ١٢٨
- ابن برهان أحمد بن علي بن برهان ٥١٦
- ابن تيميه أحمد بن عبدالحليم ٣٦٦
- ابن جني عثمان بن جني ١٣٤/٢
- ابن الحجب عثمان بن عمر ٢٢
- ابن حجر الهيتمي أحمد بن محمد ٣٩٤
- ابن حجر العسقلاني أحمد بن محمد علي ٣٩٠
- ابن حزم علي بن أحمد ٥٩
- ابن خزيمة محمد بن اسحق ٥٩
- ابن دقيق العيد محمد بن علي ١٧/٢
- ابن رشد محمد بن احمد ٩٠
- ابن السبكي عبدالوهاب بن علي ٦٣
- ابن السمعاني محمد بن منصور ٥٩
- ابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري ٨
- ابن عامر عبدالله اليمصغي ٤٢٦
- ابن عباس عبدالله بن عباس ٨٠
- ابن العربي محمد بن عبدالله ٣٨٣
- ابن عكيم عبدالله بن عكيم ٣٥٩
- ابن عمر عبدالله بن عمر ١٣٨
- ابن عم الرسول ابن عباس ٨٠
- ابن عم الرسول علي بن أبي طالب ٢٣٤
- ابن فورك محمد بن الحسن ٥٥/٢
- ابن قتيبة/عبدالكريم بن مسلم ٣٧٧

- ابن قدامه/عبدالله بن أحمد ٩٠
 ابن كثير/عبدالله بن كثير ٤٢٨
 ابن كج/يوسف بن أحمد ٢٢٠/٢
 ابن ماجه/محمد بن يزيد ٥٥٤
 ابن مالك محمد بن مالك ٨٣
 ابن مسعود عبدالله بن مسعود ١٢٨
 ابن مفلح عبدالله بن مفلح الحنبلي ١٢٠
 ابن مفلح
 ابن المنذر محمد بن ابراهيم ٥٨١
 ابن منصور محمد بن منصور ٥٩
 ابن منظور محمد بن مكرم ١٩
 ابن مهدي عبدالرحمن بن المهدي ٨
 ابن نجيم زين الدين بن ابراهيم ٢١٣/٢
 ابن الهمام كمال الدين بن عبدالواحد ٢٥
 ابن هداية الحسيني السيد أبو بكر الحسين الجوري ٨

الكنى الآباء والامهات

- أبو اسامة /حماد ٢٨٢/٢
 أبو بكر عبدالله بن عثمان بن عامر الصديق ٣٥
 أبو بكر محمد بن منصور السمعاني المروزي ٥٩
 أبو بكر محمد بن عبدالله ابن العربي ٣٨٣
 أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص
 أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر ٥٨١

- ابو بكر محمد بن الطيب الباقلائي ٦٥ ، ٣٦٨
 ابو بكر احمد بن محمد القسطلاني ٣٥١
 ابو بكر طاهر بن عبدالله الطبري ٦٥
 ابو ثمامة
 ابو ثعلبة / الخشنى / جرثم ، او جرهم ٣٨٨
 ابو ثور ابراهيم بن خالد ٤٥١
 ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ٣٧٠ ، ٣٧١
 ابو جعفر محمد بن جرير ٢٦٨/٢
 ابو حنيفة نعمان بن ثابت ١٤٠
 ابو الحسن الماتريدي
 ابو الحسن الاشعري علي بن اسماعيل ١٨١
 ابو الحسن محمد بن علي المعتزلي ٧٠
 ابو الحجاج مجاهد بن جبر ٤٢٧
 ابو حفص عمر بن الخطاب ١٢٨
 ابو حفص نجم الدين النسفي ٣٩٤
 ابو داود محمد بن يزيد السجستاني ٣٥٩
 ابو رافع ابراهيم او سنان ٢٤٤/٢
 ابو زرعة ولي الدين احمد بن عبدالرحيم العراقي
 ابو زيد عبدالله بن عمر الدبوسي ٤٥٣
 ابو سعيد عبدالرحمن بن المهدي البصري العنبري ٦
 ابو العاص زبير ، او لقيط بن الربيع ١٧١/٢
 ابو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود ١٢٨
 ابو عبدالرحمن معاذ بن جبل الانصاري الخزرجي ٤٨٠
 ابو عبدالرحمن السلمي عبدالله بن حبيب ٣٨١

- ابو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه ٥٥٤
 ابو عبدالله احمد بن حنبل
 ابو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري
 ابو عمرو زبان بن العلاء ٤٢٦
 ابو عمر حفص بن سليمان من القراء المشهورين ٤٢٦
 ابو الفتح الموصلي ١٣٤/٢
 ابو الفضل جمال الدين / ابن منظور / الانصاري ١٩
 ابو منصور الماتريدي محمد بن محمد بن محمود ٤٢٠
 ابو مسلم محمد بن بحر الاصبهاني ٤٨٩
 ابو موسى الاشعري عبدالله بن قيس القحطاني ٢٢٥/٢
 ابو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي
 ابو الوليد سليمان بن خلف الباجي ٢٢٣
 ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم تلميذ ابي حنيفة (رح) ٤٥١
 أم المؤمنين أم سلمة هند بنت أمية ٥٠
 أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر ١٢
 أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث ٤٢
 أم المؤمنين جويرية بنت الحارث ١١٦
 أم المؤمنين خديجة بنت الخويلد

(ب)

- الباجوري ابراهيم بن محمد ٤٧
 الباجي سليمان بن خلف ٢٢٣
 الباقلاني محمد بن الطيب ٣٦٨
 البجلي / جندب بن عبدالله

- البجلي حرير بن عبدالله رضي الله عنه
 البخاري محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ٤٠
 البخاري عبدالعزيز بن احمد ٢٤
 بخيت محمد بخيت المطيعي ١١٢
 البديخشي محمد بن الحسن ١٥٨
 بدرالدين محمد بن بهادر الزركشي ٦٩
 براء بن عازب ٢٨٩/٢
 برماوي محمد بن عبدالدائم ٨٤
 بريرة مولاة عائشة ٣٥٠
 البزدوي علي بن محمد ١١٨-١١٧
 برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ٤٦٩
 بسره بنت صفوان ٤٦٨
 البصري محمد بن علي ٧٠
 البغدادي احمد بن علي الخطيب ٩١
 البغدادي محمد بن عبدالله الصيرفي ٦٠
 البغدادي عبدالقاهر بن طاهر الأسفرايني ٦٥
 البغدادي عبد السيد بن محمد المشهور بأبي الصباغ ٦٥
 البغدادي ابراهيم بن خالد بن ابي يمان الكلبي ٤٥١
 بقية بن الوليد ٢٦١/٢
 بلال بن رباح ٣٥٥/٢
 البلقيني محمد بن عمر بن رسلان ٢٣٥
 بلقيس بنت الهداد ٥٥٠
 البناني عبدالرحمن بن جارالله ٧٦
 البهاري محب الله بن عبدالشكور ٣٢٥

البيضاوي عبدالله بن عمر ٦٦
البيهقي احمد بن الحسين

(ت)

٦٣ تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن السبكي
التبريزي محمد بن علي الامامي ٢٢
التفتازاني مسعود بن عمر ٥٦
٣٦٦ تقي الدين ابن تيميه احمد بن عبدالحليم
تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي
٨ تقي الدين عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح
٢٢٤ التلمساني محمد بن احمد المالكي

(ث)

٣٨٨ ابو ثعلبة جرهم او جرثوم الخثني
٢٨١/٢ ابو ثمامة جنادة بن عوف بن أميه
الثقفي مغيرة بن شعبة
٣٩٧ | الثقفي أوس بن أوس
٤٧١ الثوري سفيان بن سعيد بن مسروق
ثوبان بن يجدد
٤٥١ ابو ثور ابراهيم بن خالد

(ج)

٤٩٧ جابن بن عبدالله الانصاري السلمي
١٥٦ الجبائي محمد بن عبدالوهاب المعتزلي

- الجاربردي احمد بن الحسن ١٥٨
- ٣٠٩ الجرجاني علي بن محمد المعروف بالسيد شريف
- ٣٨٨ جرهم ، أو جرثم أبو ثعلبة الخشني
- ٢٤٧/٢ جرير بن عبدالله البجلي
- ٢٩٧ الجزائري طاهر بن صالح بن احمد
- ٢٢٦/٢ الامام جعفر الصادق ابن محمد الباقر
- جعفر بن محمد المستعفري
- ٢٠/٢ الجصاص احمد بن علي ابو بكر الرازي
- ١٣٤/٢ ابن جني عثمان بن جني
- ٢٨١/٢ جنادة بن عوف بن أمية
- جندب بن عبدالله البجلي
- ٢٠ الجوهرى اسماعيل بن حماد
- ١١٦ جويزيه بنت الحارث [أم المؤمنين]
- ١٥٦ الجويني عبدالملك بن عبدالله
- ٢٢ ابن الحاجب عثمان بن محمد
- ٦٥ حجة الاسلام الفزالي محمد بن محمد
- ٣٩٤ ابن حجر الهيتمي احمد بن محمد
- ٣٩٠ ابن حجر العسقلاني احمد بن علي
- ٥٩ ابن حزم علي بن احمد
- ١٠٥/٢ الحاكم النيسابوري محمد بن عبدالله
- ٤٦ الحسامي محمد بن عمر
- ٣٨٢ حسن بن علي (رض)
- ٣٨٢ حسين بن علي (رض)

- الحشرجي عدي بن حاتم الطائي ٢٨٥
 حفص بن سعيد بن خولة ١٠٤/٢
 حفص بن سليمان ٤٢٦
 حماد بن أسامة الكوفي ٢٨٢/٢
 حمزه بن حبيب الزيات ٤٢٧
 حمر بن مالك
 الحميري مالك بن أنس ٣٤٢
 الحميري عامر بن شراحبيل الشعبي ٤٢٩

(خ)

- خشني ابو ثعلبة جرهم ، أو جرثم ٣٨٨
 خديجة بنت خويلد (أم المؤمنين) ١٠٥/٢
 الخراساني محمد بن كاظم
 ابن خزيمة محمد بن اسحق ٥٩
 بلاخسرو محمد بن فرامرز ١٠٧
 خولة خادمة الرسول (ص) ١٠٤/٢

(د)

- ابو داود سليمان بن الاشعث ٣٥٩
 الدارقطني علي بن عمر بن احمد ٤٦٧
 الدبوسي عبدالله بن عمر ابو زيد ٤٥٣
 الدمشقي طاهر بن صالح الجزائري ٢٩٧
 الدهلوي عبدالحق بن سيف الدين ٥١٥
 الدوسي عبدالرحمن بن صخر ابو هريرة ٤٠

(٥)

ذو اليدين خرباق الصحابي (رض) ٢٠٩/٢

(٦)

رافع بن خريج ٥٥٤

ابو رافع مولى الرسول (ص) ٢٤٤/٢

الرازي احمد بن علي ابو بكر الجصاص ٦٦

الرازياني احمد بن عبدالرحيم العراقي ٢٣٥

ابن رشد محمد بن احمد ٩٠

الرويانى احمد بن محمد

ركن الدين ابراهيم بن محمد الاسفراينى ٣٩٨

(٧)

زبير بن العوام القرشي ٥٨٥

الزبيدي محمد بن مرتضى ٢١

الزركشي محمد بن بهادر ٦٩

الزرقاني محمد بن عبد الباقي

زفر بن الهذيل بن القيس ٤٢٧

الزكريا بن محمد القاضي الانصاري ١٤٢

ابو زكريا محي الدين بن مري النوي ١٣٥

زكريا بن احمد الهنتاني ٢٠

الزهري محمد بن مسلم ٢٥٦/٢

الزهري عبدالرحمن بن عوف ٥٧٨

زيد بن أرقم ١٠٥/٢

زيد بن ثابت ٢٦٠/٢
زينب بنت محمد (ص) ١٧١/٢
زين العابدين محمد بن علي ١٠٠
زين الدين بن ابراهيم بن نجيم ٢١٣/٢

(س)

سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب
السبكي علي بن عبدالكافي
السيبعية بنت الحارث الاسلمية ٣٧٢
سبط الرسول حسن بن علي ، حسين بن علي (رض) ٣٨٢
الجستاني/سليمان بن الاشعث ٣٥٩
السرخسي محمد بن احمد شمس الدين ٢٤
سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٥٤
سعيد بن المسيب
سفيان الثوري ٤٧١
سلمان الفارسي ابن الاسلام ٤٥٥
السلمي ابو عبدالرحمن عبدالله بن حبيب ٣٨١
السلمي جابر بن عبدالله ٤٩٧
سلمة بن صخر الانصاري ٥٩٠
أم سلمة هند بنت أمية ٥٠
سليمان بن داود اليمامي ٤١١
سهل بن سعد بن مالك ١٠٨/٢
سيد شريف علي بن محمد الجرجاني ٣٠٩
عبد السيد بن محمد ابن الصباغ ٦٦

السيالكوتي عبد الحكيم شمس الدين
سيف الدين علي بن محمد الآمدي ١٢٠

(ش)

الامام الشافعي محمد بن ادريس ٦
الشرييني عبدالرحمن بن محمد ١٩٩
شريك بن عبدة بن مخيث ١٠٧/٢
شريك بن عبدالله الخمي ٢٨١/٢
شعبة بن الحجاج
الشعبي عامر بن شراحيل ٤٢٩
الشوكانى محمد بن علي ٥٩
الشهرزوري احمد بن اسماعيل ١٥٧
الشهرزوري ابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن ٨
الشيبياني احمد بن حنبل ١١٠
الشيبياني محمد بن الحسن ٣٩٩
الشيبياني المبارك بن محمد الجرزي ٢٠
الشيرازي ابراهيم بن علي ٦٧
السيد شريف علي بن محمد الجرجاني ٣٠٩

(ص)

ابن الصباغ عبد السيد بن محمد ٦٦
صدرالدين محمد بن ابراهيم الشيرازي ٢١٩/٢
صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود ٢٤
صفوان بن أمية بن عمر الاسدي ٥٩٠

- الصيرفي محمد بن عبدالله ٦٠
صفى الدين الأرموي محمد بن عبدالرحيم ٦٤

(ط)

- طاهر بن عبدالله الطبري ١٦١
طاهر بن صالح بن احمد الجزائري ٢٩٧
الطبري محمد بن جدير ٣٨٣ ، ٢٦٨/٢
الطبراني سليمان بن أحمد اللخمي ١٠٤/٢
الطحاوي احمد بن محمد ٣٩٥
الطوسي ابو جعفر محمد بن الحسن ٣٧٠
الطوسي محمد بن محمد الغزالي ٦٥
الطباطبائي محمد بن الكاظم اليزدي ٢١

(ع)

- عاصم بن عدي العجلاني ١٠٨/٢
عائشة بنت أبي بكر الصديق ١٢٠
عاصم بن النحوي الاسدي ٤٢٦
ابو العاص زبير ، أو لقيط بن الربيع
عامر بن شراحيل الشعبي ٤٢٩
ابن عامر عبدالله اليصحبي ٤٢٦
العبادي محمد بن احمد ٥٥
عبادة بن الصامت ٣٣٠
ابن عباس عبدالله بن عباس ٨٠
عبدالحق بن سيف الدين الدهلوي ٥١٥
عبدالحكيم بن سيف الدين السياكوتي ١٧١

- عبدالرؤف بن علي المناوي ١٤٤
عبدالرحمن بن أبي ليلى ٤٥١
عبدالرحمن بن احمد عضدالدين الأيجي
عبدالرحمن بن جارالله البناني ٦٧
عبدالرحمن بن عمرو الاوزاعي ٢٨٢/٢
عبدالرحمن بن عوف - ٥٧٨
عبدالرحمن بن محمد الشرييني
عبدالرحمن بن المهدي ٦
عبدالرحيم بن حسين الأسنوي ٥٦ ، ٥٥
عبدالرحيم بن الحسين العراقي ٨٦/٢
عبد السيد بن محمد بن الصباغ ٦٦
عبدالعزیز بن احمد البخاري الحنفي ٢٤
عبدالقادر بن طاهر الاسفرايني ٦٥
عبدالكريم بن مسلم بن قتيبة ٣٧٧
عبدالله بن حبيب ابو عبدالرحمن السلمي ٣٨١
عبدالله بن عباس ٨٠
عبدالله بن عثمان ابو بكر الصديق ٣٥
عبدالله بن عمر بن الخطاب ١٣٨
عبدالله بن عمر الدبوسي ٤٥٣
عبدالله بن قيس القحطاني ابو موسى الاشعري ٢٢٥/٢
عبدالله بن موسى
عبدالله بن مقفل
عبدالله اليصعبي
عبدالمالك بن عبدالله امام الحرمين الجويني ١٥٦
عبد الوهاب بن علي بن السبيكي ٦٣

- عبيدالله بن مسعود صدر الشريعة ٢٤
عبيدالله بن الحسن الكرخي
عثمان بن محمد بن الحاجب ٢٢
عثمان بن جني ١٣٤/٢
عثمان بن عبدالرحمن ابن | العلاج الشهر زوري ٨
عثمان بن عفان ذو النورين
المجلاني عاصم بن عدي سيد بني عجلان
عدي بن حاتم الطائي ٣٨٥
العسقلاني احمد بن علي بن حجر ١٩/٢
القاضي عضدالدين الايجي
عطاء بن اسلم بن صفوان ٤٢٧
عكرمة بن أبي جهل عمر بن هشام القرشي ١٠٧/٢
ابن عكيم، عبدالله بن عكيم ٣٥٩
علقمة بن عيسى ٢٨٣/٢
علي بن ابي بكر المرغنياني ٤٦٩
علي بن احمد بن حزم ٥٩
علي بن احمد الواحدي ١٠٤/٢
علي اسماعيل الاشعري أبو الحسن
علي بن حمزه الكسائي ٤٢٧
علي بن عبدالكافي السبكي
علي بن عمر بن احمد الدارقطني ٤٦٧
علي بن محمد المشهور بالسيد شريف الجرجاني ٣٠٩
علي بن محمد الهراسي عمادالدين ٥٩
علي بن محمد بن سالم سيفالدين الآمدي ١٢٠

علي بن محمد البزدوي ١١٧-١١٨
علي بن محمد بن حبيب الماوردي ٦٤
علي بن موسى الكاظم علي الرضا ٩٩
علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ٣٣٤
عماد الدين علي بن محمد الكيا البراس ٥٩
العمادي أبو السعود
عمار بن ياسر ٣٣٢/٢
عمر بن الخطاب ١٢٨
عمر بن راشد ٤١١
عمر بن رسلان البلقيني ٢٣٥-٤٥٣
عمرو بن حزم بن زيد الانصاري ٢٦٦/٢
العنبري زفر بن الهذيل ٤٢٧
العراقي عبدالرحيم بن الحسين ٨٦/٢
عيسى بن ابان ٤٥٣
عيسى روح الله (ع)

(غ)

الغزالي محمد بن محمد الطوسي

(ف)

الفارسي سلمان بن الاسلام ٤٥٥
فاضل خان محمد الله بن عبدالشكور ٣٢٥
فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم ٥٥٧

- فاطمة بنت قيس ٥١٧
 الفتوحى محمد بن احمد ١٢٤
 الفرزدق همام بن غالب ٨٢/٢
 الفرغانى على بن ابى بكر ٤٦٩
 الفنارى محمد بن حمزه ٢١
 الفنرى محمد بن حمزه ٢١
 ابن فورك محمد بن الحسن
 الفيروز آبادى ابراهيم بن على الشيرازى ٦٧
 الفيروز آبادى

(ق)

- القاسم بن محمد بن ابى بكر ٢٦٢/٢
 القاضى زكريا بن محمد بن احمد الانصارى ١٤٢
 القاضى عضد الدين الأيجى
 القاضى عياض بن موسى ٣٦٨
 قاضيزاده احمد بن قودر ٤٧٠
 ابن قتيبة عبد الكريم بن مسلم ٣٧٧
 ابن قدامه عبدالله بن احمد المقدسى ٩٠
 القرافى احمد بن ادريس المالكي ١٥٦ . ٦٥/٢
 القرطبى محمد بن احمد الانصارى ٣٧
 القرشى الامام الشافعى محمد بن ادريس ٦
 القرشى زبير بن العوام ٥٨٩
 القرشى عمر بن الخطاب ١٢٦

- القرشي عبدالله بن عمر ١٣٨
 القرشي عبدالر من بن عوف الزهري ٥٧
 القرشي عكرمة بن أبي جهل عمرو بن هشام
 القزويني ابو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه ٤
 القسطلاني احمد بن محمد ٣٥٠
 القشيري محمد بن علي ١٧/٢
 القشيري محمد بن الحسن ٥٥/٢
 القمي محمد بن حسين ٢٥
 قيس بن شماس ٥٠

(٥)

- الكتاني احمد بن علي
 ابن كثير عبدالله بن كثير
 الكردي احمد بن اسماعيل الكوراني ١٥٧
 الكردي احمد بن عبدالرحيم العراقي
 الكردي الشهرزوري صلاح الدين عثمان بن عمر
 الكرخي عبيدالله بن الحسن ٤٢٧
 الكسائي علي بن حمزه ٤٢٧
 الكلبى البغدادي ابراهيم بن خالد ٤٥١
 الكلثوبي اسماعيل بن مصطفى ١٧٧
 كمال الدين بن عبدالواحد بن اليمام ٢٥
 الكوراني احمد بن اسماعيل ١٥٧

(٦)

- اللعثاني زكريا بن احمد ٢٠-١٩

لوط عليه السلام ٥٤٣
لقيط بن الربيع ابو العاص ١٧١/٢

(م)

الماتريدي محمد بن محمد ابو منصور
الماززي محمد بن علي ٢٠٦/٢
ماز بن مالك الأسلمي ٥٥٩
مالك بن أنس الحميري ٣٤٣-٣٤٢
ابن ماجه محمد بن يزيد الحافظ ٥٥٤
ابن مالك محمد بن مالك النحوي ٨٣
الماوردي علي بن محمد بن حبيب ٦٤
المبارك بن محمد بن الأثير/الشيبياني الجذري/ ٢٠
مجاهد ابو الحجاج ٤٢٧
محمد بن ابراهيم الخزاعي ٢٦١/٢
محمد بن ابراهيم الشيرازي ٢١٩/٢
محمد بن ابراهيم ابن المنذر ٥٨١
محمد بن احمد ابن رشد ٩٠
محمد بن احمد بن عبد العزيز الفتوحى ١٢٤
محمد بن احمد القرطبي ٣٧
محمد بن احمد التلمساني ٢٢٤
محمد بن احمد العبادي ٥٥
محمد بن ادريس الشافعي ٦
محمد بن اسحاق بن خزيمة ٥٩

- محمد بن اسماعيل بن ابراهيم حبر الامة ٤٠
 محمد بن بخيت المصطفى
 محمد بن بحر الأصفهاني ٤٨٩
 محمد بن بهادر الزركشي ٦٩
 محمد بدرالدين النعساني ٢١٣/٢
 محمد بن جرير الطبري ٣٨٣ ، ٢٦٨/٢
 محمد بن الحسن بن فورك ٥٥/٢
 محمد بن الحسن ابو منصور
 محمد بن الحسن الشيباني ٣٩٩
 محمد بن الحسن الطوسي ٣٧٠
 محمد بن الحسن ابن فورك
 محمد بن حسين القمي ٢٥
 محمد بن الحسين البزدوي ١١٧-١١٨
 محمد بن الطيب ابو بكر الباقلاني ٣٦٨
 محمد بن عبد الباقي المرتضى الزبيدي ٢١
 محمد بن عبد الباقي المصري الزرقاني
 محمد بن عبد الدائم البرساوي ٨٤
 محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ٤٥
 محمد بن عبد الرحيم الأرموي ٦٤
 محمد بن عبد الله بن العربي ٣٨٣
 محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ١٠٥/٢
 محمد بن عبد الله الصيرفي ٦٠
 محمد بن عبد الباقي المصري الزرقاني

- محمد بن عبد الوهاب الجباني ١٥٦
 محمد بن علي القشيري/ابن دقيق العيد ١٧/٢
 محمد بن علي المازري ٢٠٦/٢
 محمد بن علي زين العابدين ١٠٠
 محمد بن عمر الرازي ٦٦
 محمد بن عمر الحسامي ٤٦
 محمد بن فراموز ملا خسرو ١٠٧
 محمد بن كاظم الخراساني ١٥٦
 محمد بن كاظم اليزدي
 محمد بن مالك النحوي
 محمد بن محمد الغزالي ٦٥
 محمد بن محمد الماتريدي /أبو منصور/ ٤٢٠
 محمد بن محمد بن أمير الحاج
 محمد بن محمد بن مرتضى الزبيدي
 محمد بن مسلم الزهري ٢٥٦/٢
 محمد بن مسلمة ٥٦٢ ، ٢١٠/٢
 محمد بن مكرم بن منظور
 محمد بن منظور السمعاني ٥٩
 محمد بن يزيد بن ماجة ٥٥٤
 محي الدين بن مري أبو زكريا النوي
 المرغيناني علي بن أبي بكر ٤٦٩
 المروزي محمد بن منصور السمعاني ٥٩
 المزني اسماعيل بن علي

- مسعودي عمر التفتازاني ٢٢٣
 مسلم بن الحجاج القشيري
 المستفكري جعفر بن محمد النسفي
 معاذ بن جبل ٤٨
 المفيرة بن شعبة ٥٦٢ ، ٢٠٩/٢
 ابن مغفل
 المفضل ٤٢٧
 ابن مفلح محمد بن مفلح ١٢٠
 المقدسي محمد بن مفلح ١٢٠
 المقدسي عبدالله بن قدامة ٩٠
 ملا خسرو محمد بن فراهرز ١١٧
 المناوي عبدالرؤف بن علي ٣٤٤
 ابن المنذر محمد بن ابراهيم ٥٨١
 ابن منصور محمد بن منصور ٥٩
 ابن المهدي عبدالرحمن بن المهدي ٦

(ن)

- نافع بن عبدالحمن - ٤٢٦ ، ٣٣٢/٢
 ناصر بن الحسن الحسين ٤٧١
 النخعي
 النقشواني ٣٤٩/٢
 نظام الدين بن الملا قطب الدين الانصاري ٣٢٦
 نعمان بن بشير ٢٧٧ -

نعمان بن ثابت أبو حنيفة - ١٤٠
النوفلي يزيد بن عبد الملك ٤٦٨
النووي محي الدين بن مري ١٣٥
النيسابوري محمد بن ابراهيم ابن المنذر ٥٨١

(د)

الواحدي علي بن أحمد ١٠٤/٢

(هـ)

الهراسي ٥٩٠
الهروي محمد بن أحمد العبادي ٥٥
هيثم بن يعلى ٣٩٧
هلال بن أمية بن عامر ٥٩١
همام بن غالب فرزدق ٨٢/٢
الهيتمي أحمد بن محمد بن علي بن حجر ٣٩٤

(ي)

اليزدي محمد بن كاظم ٢٠
يزيد بن أبي ربيعة
يزيد بن عبد الملك النوفلي ٤٦٨
يزيد بن أبي زياد ٢٨٩/٢
يعقوب بن ابراهيم بن حبيب أبو يوسف ٤٥١
اليمامي / سليمان بن داود ٤١١
يونس بن يزيد الأيلي ٢٦٦/٢
يوسف بن أحمد / ابن كج / ٢٢٠/٢



٤ - فهرس الكتب



- الله يتجلى في عصر الملم/عقيدة/ كريسبي مديسون ١٨٩
- آداب البحث والمناظرة/ المناظرة/ اسماعيل الكلبوي ١٨٢
- الآداب الشريفة / المناظرة/ السيد شريف الجرجاني ٣٠٣
- الآيات البينات على شرح المحلى/ أصول الفقه/ العبادي
- الإبانة في اصول الديانة / المنسوبة الى الاشعري ١٨١
- أبو الشهداء انحسين/ العقيدة/ تأريخ ٣٨٢
- أبو حنيفة النعمان/ تراجم/ أبو زهرة ١٤٠
- الابهاج بشرح المنهاج / للسبكي وابنه/ في الاصول ٥٠
- اتحاف الناسك بأحكام المناسك/ للمناوي ٣٤٦
- الاجابة لايراد استدركته عائشة على الصحابة/ للزركشي/ حديث
- أحكام القرآن / للطحاوي ٣٩٥
- أحكام القرآن/ للشافعي ٦
- أحكام القرآن/ لابن العربي ٣٨٣
- أحكام القرآن/ للجصاص ٨٥ ، ٢٠/٢
- أحكام القرآن/ للكنيا الهراسي ٥٩
- احكام الاحكام / للآمدي ٧٥
- احكام الاحكام/ لابن حزم ٢٤٧
- أحكام السرقة/ للدكتور أحمد الكبيسي ٥٥٥
- أحكام الفصول في أحكام الأصول/ لابن الوليد الباجي ٢٢٣
- الاحكام واصول الاستنباط/ للدكتور حمد عبيد الكبيسي
- الاحياء في علوم الدين/ الغزالي ٨٥/٢
- الاختيار لتعليل المختار/ فقه/ للموصللي ٤١

- ٢٤٦ ، ، ، محمد رضا مظفر
- ٣٩٠ ، ١٢ الاصابة / تراجم / للعسقلاني
- ٢٦٥ الاعتبار / في الحديث / للحازمي
- ٩٧ الاعتقاد / للبيهقي /
- ٦٢ الاعتصام / للشاطبي /
- ٦٥ الاعلام / للزركلي / تراجم
- ١٢١ اعلام النبلاء
- ٩٧ اقامة الحجة / للكنوي
- ٦٥ الاقتصاد في الاعتقاد / للغزالي
- ٣٧١ الاقتصاد / للطوسي / فقه
- ٥٦٢ الاقضية / للقرطبي
- ١٢٦ اقيسة النبي المصطفى لناصح الدين الحنبلي / الحديث والاصول /
- الألفية / في الاصول / للبرماوي
- الامام في حديث الاحكام / للقشيري
- ٨٣ الألفية لابن مالك / النحو
- ١٧/٢ الامام بشرح الامام / للقشيري
- ٦ الأم / للشافعي / فقه
- ٤٥١ الامالي لابن يوسف
- ٥٩ الامالي في الوعظ والارشاد
- ٣٩٤ الامداد بشرح الارشاد / فقه / لابن حجر
- ٧ الانموذج في الاصول / للدكتور فاضل عبدالواحد
- الانموذج في النحو للزمخشري
- ٥٨١ الاوسط / في السنن لابن المنذر

- أوهام المعتزلة لابن منصور الماتريدي ٤٢٠
 ايضاح المحصول في الاصول/الماززي ٢٠٦/٢
 الايضاح في اصول الدين للبيضاوي ٦٦

(ب)

الباحث الحثيث في علم الحريث/ابن كثير
 البدر الساطع على مقدمة شرح جمع الجوامع/أصول الفقه/بخيت المطيعي
 ١١٢/

- البدر الطالع في علماء القرن التاسع/تراجم/الشوكاني ٥٦
 البحر المحيط/اصول الفقه/الزركشي ٦٩
 البحر الرائق/فقه/ابن نجيم ١٣٤/٢
 البداية والنهاية/تاريخ/ابن اثير ٩٠
 بداية المجتهد/علم الخلاف/ابن رشد ٣٨
 البرهان /اصول الفقه/امام الحرمين ٣٣
 البرهان/المنطقي/الكليني ٣٣
 البسيط/فقه/ابن برهان ٥١٦
 بغية الوعاة/تراجم/السيوطي ٩٠
 البلغة في تاريخ ائمة اللغة/فيروز آبادي
 بلوغ المرام/حديث/ابن حجر العسقلاني ١١

(ت)

تاريخ السليمانية/أمين زكي ١٥٧

- تأريخ الاسلام الكبير/المقدسي ٩٠
- تأريخ بغداد/الخطيب البغدادي ١٤٠
- التأريخ الكبير/البخاري ٢٢٣
- تأريخ الطبري ٣٨٣
- تاج العروس/لغة/زبيدي ٢١
- تأسيس النظر/علم الخلاف/الدبوسي ٤٥٣
- تأويلات القرآن/تفسير/الماتريدي ٤٢٠
- تأويل مختلف الحديث/ابن قتيبة ٣٧٧
- التبصرة لابن اسحاق الشيرازي/اصول الفقه/ ٢٤٨
- تبين كذب المفترى/ابن عساكر ٣٩٨
- تبين المنهاج/ابن الوليد الباجي ٢٢٣
- تجديد المنطق لعبدالصعيد المتعال ١٨٥
- التحرير / اصول الفقه/ابن الهمام ٢٥
- التحصيل/ اصول الفقه/اسفرايني ٦٥
- التحصيل/ اصول الفقه/الأرموي
- تحفة المحتاج/فقه/ابن حجر ٤١ ، ٣٩٤
- تحفة المريد على جوهرة التوحيد/عقايد/الباجوري ٤٧
- تخريج أحاديث منهاج/عبد الرحيم العراقي ٥٧٥
- تدريب الراوي/علوم الحديث/السيوطي ٢٨٢
- تذكرة الحفاظ/تراجم/الذهبي ٤٠
- ترتيب لسان العرب/لغة/مرعشلي
- تسهيل المجاز/البلاغة/الجزائري ٢٩٧
- تصحيح المنهاج /الفقه/البلقيني ٢٣٥

- التعادل والتراجع/أصول/محمد كاظم ٢٢
- التعريفات/سيد شريف/ ٢٥
- تعليق الحامي على الحسامي/أصول/ ٠٠
- تفسير النصوص/أصول/ محمد اديب صالح ٣٤١
- التفسير العلمي للآيات القرآنية/تفسير/حنفي احمد ١٨٩
- تفسير التسهيل/الكلبي
- تفسير البيضاوي
- تفسير الكشاف/الزمخشري
- تفسير الوسيط/الواحدى
- تفسير البسيط/الواحدى
- تفسير الوجيز/الواحدى
- تفسير القرآن العظيم/ابن كثير
- التفسير والمفسرون/ ٣٤١
- التقرير والتجوير/أصول الفقه/ابن أمير الحاج ٢٥
- تقريب التهذيب/تراجم/عسقلاني ٣٩٠
- تقريب المرام شرح تهذيب الكلام ٣٧٧
- التقريب والارشاد/أصول الفقه/الباقلائي ٣٦٨
- تقويم الأدلة/أصول الفقه/الدبوسي ٤٥٣
- تكملة التبصرة/الفقه/محمد كاظم ١٥٢
- التقييد والايضاح/علوم الحديث/عبدالرحيم العراقي ٣٧٧ ، ٨
- تلخيص المفتاح/بلاغة/الخطيب القزويني ٣٨/٢
- تلخيص الحبير/حديث ابن حجر/ ٩٧
- التلويح شرح التوضيح/أصول الفقه/التفتازاني ٣٢

- تمهيد الدلائل/عقائد/الباقلاني ٦٥
 تمهيد الأصول/الطوسي ٣٧١
 التنبيه والرد/فرق/الملطي ٦٣
 التنبيه/الفقه/أبو اسحق ٦٧
 تنقيح الفصول/أصول الفقه/القرافي ٦٤
 ٣٢ التنقيح وشرحه التوضيح/أصول الفقه/صدر الشريعة
 التوحيد وثبات صفة الرب/عقائد/ابن خزيمة ٥٩
 التوحيد/للماتريدي ٤٢٠
 توجيه النظر/علوم الحديث/الجزائري ٢٩٧ ، ٨
 تهذيب المنطق/التفتازاني ٣٦
 تهذيب الاسماء واللغات/تراجم لغة/النووي ٣٤٣
 تهذيب التهذيب/تراجم/ابن حجر العسقلاني ٣٩٠
 تهذيب الفروق/فقه/ ٧١/٢

(ث)

الشمعات على الورقات/أصول الفقه/

(ج)

- الجامع لاحكام القرآن/تفسير القرطبي ٣٧
 ٣٩٨ الجامع في أصول الدين/اسفرايني
 الجامع الصحيح/حديث/البخاري
 تفسير آيات الاحكام/محمد علي سايس
 ١١ الجامع الصغير/حديث/السيوطي

- الجامع الكبير/خ/حديث/السيوطي
- الجامع الكبير/فقه/محمد بن الحسن الشيباني ٣٩٩
- الجامع الصغير/فقه/محمد بن الحسن الشيباني/٣٩٩
- الجامع الصغير/حديث/سفيان الثوري ٤٧١
- الجامع الكبير/حديث/سفيان الثوري ٤٧١
- جامع البيان في تفسير القرآن/الطبري ٣٦٣
- جامع بيان العلم وفضله/حديث/ابن عبد ربه ٩٧
- جامع البيان في تفسير القرآن/الطبري ٣٨٣
- الجرانيات/الرويانى ٦٤
- جمع الجوامع /اصول الفقه/ابن السبكي ٥٦
- جواهر الاصول/علوم الحديث/الفارسي
- الجواهر المنظم في زيارة القبر المكرم/ابن حجر الهيتمي ٣٩٤
- الجواهر المضية/تراجم/ابي الوفاء عبدالقادر الحنفي ٣٩٥

(ح)

- الحاوي/فقه/الماوردي ٦٤
- حاشية على هداية الحكمة/المنطق والحكمة/نظام الدين الانصاري ٣٢٦
- حاشية الكستلي على شرح العقائد النسفية ١٦٣
- حاشية على تهذيب المنطق/عبدالله يزدي ١٨٤
- حاشية على مختصر السنوسي/المنطق/ ٤٧
- حاشية على متن السلم/المنطق/الباجوري ٤٧
- حاشية على البرهان/المنطق/عبدالرحمن الپنجويني ١٧٧
- حاشية على البرهان/المنطق/عمر القرداغي ١٦٨

- حاشية على شرح المنهج/فقه/الباجوري ٣٩٤
- حاشيد على جوهر التوحيد/علم الكلام/عبد السلام ١٩٢
- حاشية على شرح المنار/أصول الفقه/الرهاوي ٤٦
- ٥٧ حاشيد على شرح المحلي على جمع الجوامع/أصول الفقه/البناني
- ٥٧ حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع/أصول الفقه/الشريبي
- حاشية على الشنشورية/فرائض/الباجوري ٥٦١
- ١٧١ حاشية السيلالكوتي على المطول/البلاغة/السيلالكوتي
- حاشية على تحفة المحتاج/الفقه/الشرواني ٢٧٧
- حاشية على تحفة المحتاج/الفقه/العبادي ٤٥٦
- حاشية على شرح العضد/أصول الفقه/التفتازاني
- حاشية نور الانوار على شرح المنار/أصول الفقه/
- حاشية قمر الاقمار على شرح المنار/أصول الفقه/
- الحاصل/أصول الفقه/الأرموي
- الحدود/ابو الموليد الباجي ٢١٦
- الحدود/أصول الفقه/ابن فورك ٥٥/٢
- حلية الأولياء لأبي نعيم الاصفهاني/تراجم/ ٨٠
- حوار بين الألهيين الماديين/الصدر ١٩٦
- حجة الله البالغة/اسلامي/الدهلوي ٢٤١/٢

(خ)

- الخراج/فقه/ابو يوسف ٤٥١
- الخزاة التيمورية/تراجم/ ١٧١
- ١٢٨ خصائص العشرة المبشرة/تراجم/الزمخشري

- خلاصة الأثر / تراجم / ١٧١
خيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان / ابن حجر الهيتمي / ٤١٠
الخصائص لأبن جني ١٣٤/٢

(د)

- دائرة المعارف الاسلامية / قاموس تاريخ تراجم /
درء تعارض العقل والنقل / متفرقة / ابن تيميه ١٦٤
الدرر الكامنة / تراجم وتاريخ / ابن حجر العسقلاني ٥٧
الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع / أصول الفقه / كمال بن أبي شريف
١٥٧/
ديوان فرزدق / شعر / أدب ٨٢/٢

(ذ)

- الذريعة في أعيان الشيعة / تراجم / ٩٩
الذيل على طبقات الحنابلة / تراجم / ٢٠٦/٢
ذيل تذكرة الحفاظ / تراجم /

(ر)

- رحلة من الشك الى اليقين / عقيدة / دكتور مصطفى محمود ١٨٩
الرد على الملحدين / عقائد / اسفراييني ٣٩٨
الرسالة / أصول الحديث وأصول الفقه / الشافعي ٦
روضة الناظر وجنة المناظر / أصول الفقه / للمقدسي ٧٥
الرواق / الفقه / الاسفراييني ٣٩٨

(ذ)

- زاد المعاد/حديث/ابن القيم ٢٢٧
الزيادات/فقه/محمد بن الحسن الشيباني ٣٩٩

(ص)

- سبل السلام بشرح بلوغ المرام/حديث/الكحلاني ٤٣
سلسلة اعلام العرب الجويني/تراجم/دكتورة فوقية ١٥٦
سلسلة الاحاديث الموضوعة/الألباني ٢٤٥
سلم العلوم/المنطق/البهاري ٣٢٥
سلم الوصول الى علم الاصول شرح نهاية السؤل للاسنوي/بخيت
المطيعي ١١٢
سنن الترمذي/حديث/
سنن الدارقطني/حديث ٤٦٧
سنن ابن ماجة/حديث ٣٤
سنن الدارمي/حديث
سنن أبي داود/حديث
السنن الكبرى/حديث/البهقي ٥٥٥
السياسة الشرعية/شرعيات/ابن تيميه ٣٦٦
سيرة ابن هشام /تأريخ سيرة/ ١٠
السنن ومسائل الفقه/فقه السنة/الاوزاعي ٢٨٢/٢

(ش)

- الشافعي/ تراجم/ ابو زهرة
الشافعية/ صرف/ ابن الحاجب ٢٣
الشامل/ علم الكلام/ امام الحرمين ١٥٦
الشامل/ فقه/ ابن الصباغ ٦٥
شذا العرف/ صرف/ الحملوي ٢٤
شذرات الذهب في اخبار من ذهب/ تراجم/ الحنبلي ٥٥
شرح الموطأ/ حديث/ ابو الوليد الباجي ٢٢٣
شرح الموطأ/ حديث/ الزرقاني ٤١
شرح الشاطبيه/ القراءات/ ٤٢٠
شرح العقائد النسفية/ التفتازاني ١٦٣
شرح الكافيه/ نحو/ عبدالرحمن الجامي
شرح الكافيه/ نحو/ البيضاوي ٦١٣
شرح المواقف/ علم الكلام/ التفتازاني ٥٦
شرح مختصر ابن الحاجب/ أصول الفقه/ عضدالدين ٦٦
شرح مختصر ابن الحاجب/ أصول الفقه/ البيضاوي ٦٦
شرح الايضاح للقزويني ٣٨/٢
شرح أصول السكاكي ٢١٩/٢
شرح معاني الآثار/ حديث/ الطحاوي ٣٩٥
شرح المطالع/ المنطق/ البيضاوي ٦٦
شرح العبري على منهاج الاصول/ أصول الفقه/ ٢٦٥
شرح الاقناع على الفاية والتقريب/ فقه/ الشربيني ٣٥٥
شرح العيني على البخاري/ حديث/ العيني ١٣٤

- شرح الورقات/الأصول/أبي قاسم العبادي ٥٨
- شرح على جمع الجوامع/أصول الفقه/المحلي ٥٦
- شرح الوصيلة على الفضيلة/كلام/عبدالكريم البياري ٣٧٧
- شرح تهذيب الكلام/عقائد/عبدالقادر السلندجي ٣٧٧
- شرح المنار/أصول الفقه/عبدالمالك ٤٦
- شرح المنار/أصول الفقه/النسفي ٤٦
- شرح مختصر المزني/فقه/الطبري ٦١
- شرح الامام النووي على صحيح مسلم/حديث/النوي ٣٦
- شرح الجامع الصغير/الفقه/ ١١٠
- شرح على تهذيب المنطق/عبدالله الخبيص ٣١
- شرح السراجية/فرائض/الفناري ٢١
- شرح الجامع الكبير/فقه/ ١١٠
- شرح الشفثورية/الفرائض/ ٥٤١
- شرح الشافية/الصرف/الجاريري ١٥٨
- شرح ديوان المتنبي/أدب/ابن جني ١٣٤/٢
- شرح ابن عربي على صحيح الترمذي في الحديث
- شرح عمدة الاحكام/حديث/القشيري ١٧/٢
- شرح منتهى السؤل والأمل في علمي الاصول والجدل/القشيري ١٧/٢
- شرح مختصر الطحاوي/حديث/الجصاص ٢٠/٢
- شرح المنهج/فقه/القاضي زكريا ٣٩٣
- شرح مختصر الكرخي/فقه/الجصاص
- شرح المواهب اللدنية/السيرة/الزرقاني
- الشعر والشعراء/أدب/ابن قتيبة ٣٧٧

شفاء الغليل في بيان ما في التوراة والانجيل من التبديل لامام الحرمين

١٥٦/

شفاء الغليل/أصول الفقه/الغزالي ٦٥

الشفاء بتعريف المصطفى/حديث/القاضي عياض ٣٦٨

شمائل النبي (ص) حديث/المستفري

(ص)

الصالح/لغة/الجوهري ٢٠

صحيح مسلم/حديث/ ٣٦

صحيح البخاري/حديث/ ١٠

الصحيفة الكاظمية ٢١

الصواعق المحرقة/الفرق والعقيدة/ابن حجر ٣٩٤

(ط)

طبقات الفقهاء الشافعية/تراجم/ابن هداية الحسيني ٨

طبقات الفقهاء الحنفية/طاش كوبرازده

الطبقات الكبرى/ابن سعد ١٥٦

طبقات/خليفة بن خياط ٣٥٩

طبقات الفقهاء/ابو اسحق الشيرازي ٣٩٨

طبقات الفقهاء/العبادي

طبقات الشعراء/ابن سلام الجمحي ٨٢/٢

الطبقات/السبكي ٦٤

(ع)

- عدة الأصول/أصول الفقه/الطوسي ١٨/٢ ، ٣٧١
العقد المنظوم في الخصوص والعموم/أصول الفقه/القرافي ٥٦٤
عقيدة أهل الشيعة/عقائد/ ٩٩
عقائد/السيالكوتي ١٧١
العلم يدعو الى الإيمان/كريس مدريسون ١٨٩
علوم الحديث/صبحي صالح ٢٦٦
عون المعبود/حديث/ ٥٧٦
العواصم من القواصم/عقيدة/ابو بكر ابن العربي ٣٨٣
عمدة القاري/حديث/العيني ١٣٤/٢

(غ)

- الغاية والتقريب/فقه/ابو الشجاع ٣٥٥
غاية الوصول بشرح لب الاصول/القاضي زكريا ١٤٢
غاية الأمان في تفسير الكلام الرباني/الكوراني ١٥٧
الغيث الهامع شرح جمع الجوامع/أصول الفقه/احمد بن عبدالرحيم
العراقي ٦٨/

(ف)

- فتح المبين في طبقات الاصوليين/تراجم/المراغبي ٢١
فتح العلامة/حديث/محمد صديق خان ٣٦
فتح الباري/حديث/عسقلاني ٧٩
فتح القدير/فقه/ابن الهمام ٢٥

- فتح القدير/تفسير/الشوكانى ٥٩
- ٦٨ فواتح الرحموت/أصول الفقه/البهاري
- الفتاوى/ابن تيميه ٣٦٦
- الفتاوى/ابن الصباغ ٦٥
- الفروق/فقه/القرافي ٦٥/٢
- ٦٣ الفرق والعقائد الاسلاميه/دكتور عرفان
- فقه الامام سعيد بن المسيب ١٣٤/٢
- فقه الامام الاوزاعي ٢٨٢/٢
- ٦١ الفقيه والمتفقه/أصول علوم الحديث/الخطيب البغدادي
- ٢١٣/٢ ، ٧٥ الفوائد السنيه بشرح الألفية/أصول الفقه/البرماوي
- الفوائد البهيه في تراجم الحنفية/الكنوي ١١٠
- ٢٥٦ فصول البدايع/أصول الفقه/الفناري
- الفضيلة بشرح الوسيلة/عقائد/عبدالكريم البياري
- فهرست كتبخانه /-
- ٦ فيض القدير/حديث/المناعي
- ١٩٩ فيض الفتاح/بلاغة/شربيني

(ق)

- ٢٠ قاموس المحيط/لغة/فيروزآبادي
- ١٣٠ القسطاس المستقيم/منطق/غزالي
- ٣٨٣ قضاة الاندلس/تراجم/
- ٨٥ قواطع الأدلة/أصول الفقه/ابن السمعاني
- ٢٤٦ قواعد التحديث/علوم الحديث/القاسمي

القواعد والفوائد/أصول الفقه/ابن اللحام
القوانين الفقهية/ابن جزي الكلبي
القوانين المحكمة/أصول الفقه/القمي ٢٥
القول المفيد في علم التوحيد/بخيت المطيعي ١١٢
القياس حقيقته وحجته/أصول/مصطفى جمال
القياس/ابن تيمية وابن القيم/أصول الفقه

(ك)

الكافية/النحو/ابن الحاجب ٢٢
الكافية/النحو/ابن مالك ٨٣
الكافي الشاف بتخريج أحاديث الكشف/حديث/عسقلاني ٩٧
الكافي/الحديث/الكليني ٣٤١
كفاية الاصول/الخراساني ٢٦
الكفاية في علم الدراية/علوم الحديث/الخطيب البغدادي ٦١
الكشف والانباء في الرد على الاحياء/المازري ٢٠٦/٢
كفاية المنتهى/فقه/المرغيناني ٤٦٩
كشف الاسرار/أصول الفقه/النسفي ٦٨
كشف الظنون/اسامي الكتب والفنون/الحاج خليفه ٦٤
كنز الوصول الى معرفة الاصول/اليزدوي/ ١١٨
كنوز الحقايق/حديث/المنائي ٦٩
الكوكب المنير بشرح التحرير/أصول الفقه/الفتوح ٢٤

(ل)

اللامع الصبيح على الجامع السحيح/الحديث/البرماوي ٨٤

- ٤٢٢ لباب التأويل/التفسير/البيضاوي
 لباب القول في اسباب النزول/الواحد
 لسان الميزان/تراجم/العسقلاني
 ١٠ لسان العرب/لغة/ابن منظور
 ١٠٠ لقط الدرر/علوم الحديث/
 ١٩٢ لمع الأدلة/اصول الدين/الجويني
 ٦٧ اللمع/اصول الفقه/الشيرازي

(م)

مباحث التخصيص عند الاصوليين/اصول الفقه/الدكتور عمر عبدالعزيز
الشيلخاني/

- ٢٤ المبسوط/الفقه/السرخسي
 ٣٧١ المبسوط/فقه/طوسي
 ٣٩٩ المبسوط/فقه/محمد بن الحسن الشيباني
 ٥٨١ المبسوط/فقه/ابن المنذر
 ٢٢٣ المبسوط/فقه/المزني
 ١١٨-١١٧ المبسوط/فقه/البزدوي
 ١٥٦ المجتهدين/اصول/امام الحرمين
 مجلة كلية الامام الاعظم العدد ٢-٣
 ٢٩٨ مجلة المجمع العلمي العدد ٨/
 ٥٧١ مجمع الزوائد/حديث/عسقلاني
 ٣٤ المجموع/فقه/النوي
 مجمع الأنهر/فقه/داماد أفندي

- المحصول في الاصول/الرازي ٦٦
- المحصول في الاصول/ابن العربي ٣٨٣
- المحلي/حديث/ابن حزم ٣٢٥
- معك النظر/المنطق/الغزالي ١٦٢
- مختصر التقريب/الاصول/الباقلاني ٨٥
- مختصر طبقات الحنفية/طاش كوبري زاده ٢٤
- مختصر العقيدة الطحاوية/عقائد/
- مختصر المنتهى/الاصول/ابن الحاجب ٢٢
- مختلف الحديث/الشافعي/ ١١
- مدارك التأويل/تفسير/النسفي
- المستدرک/حديث/للكاظم النيسابوري ١٠٥/٢
- المستصفى/اصول الفقه/الغزالي
- مسلم الثبوت/اصول/البهاري ٢٥٢
- المسودة/اصول/آل تيميه ١٥٦
- المسند/حديث/احمد بن حنبل ١١٧
- المسند/حديث/الشافعي ٣٦٢ ، ٣٧٣
- مشارك الانوار /حديث/ ٣٦٨
- المسند الكبير/حديث/الامام مسلم ٣١٧
- مشايخ الثوري/تراجم/مسلم ٣٦٧
- مشكل الآثار/حديث/الطحاوي ٣٩٥
- مشكاة الانوار بشرح المنار/اصول الفقه/ابن نجيم ٦٤ ، ٢١٣/٢
- مصابيح السنة/حديث/البغوي ٥٩٩
- مصادر التشريع فيما لا نص فيه/اصول الفقه/الخلاص ١٢٨
- المطول/البلاغة/التفتازاني ٥١

- معالم السنن/حديث/الطحاوي ٣٤٦
- المعتبر في علم النظر/بدخشي ١٥٨
- المتعمد /اصول الفقه/ابو الحسين القاضي ٦٩
- المعجم الكبير/حديث/الطبراني
- معجم متن اللغة/الشيخ احمد رضا ٣١/٢
- المعجم الكبير/حديث/الطبراني ١٠٤/٢
- المعجم الصغير/حديث/الطبراني ١٠٤/٢
- المعجم الاوسط/حديث/الطبراني ١٠٤/٢
- معجم سركيس/تراجم/ ٣٢٥
- بمعيار العلم/المنطق / الغزالي ١٤٢
- المعلم بفوائد مسلم/حديث/مازري ٢٠٦/٢
- المغني/الفقه/المقدسي ٤١
- المغني عن حمل الاسفار من الاسفار في تخريج ما في الاحياء من الاخبار
- الحديث/عبدالرحيم العراقي ٨٥/٢
- مفاتيح الغيب/التفسير الكبير/الرازي ٦٦
- ٥١٢ مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة/حديث/سيوطي
- ٢٧٥ مفتاح كنوز السنة/حديث/السيوطي
- ٤١ مفتاح الصحيحين/حديث
- ٢١٤ مفتاح الوصول/الاصول/التلمساني
- ١٣٤/٢ ، ٢٤ مفتاح السعادة/تراجم/
- ٥٦ مقاصد الطالبين/التفتازاني
- ٢٤٥ المقاصد الحسنة/حديث/السخاوي
- ٣٧٧/٨ مقدمة علوم الحديث/ابن الصلاح
- ٣٦٧ مقدمة التفسير/علوم التفسير/ابن تيمية

- مقدمة الحوالة والكفالة/أصول/دكتور عبدالكريم زيدان ٢٤٥
- مقدمة في مصطلح الحديث/الدهلوي ٥١٥
- ملخص ابطال القياس/أصول/ابن حزم ١٢٦
- الملحات بشرح المهمات/فقه/البلقيني ٢٣٥
- المنظرات/امام الحرمين ١٦٩
- مناقب الشافعي/تراجم/البيهقي ٦
- مناقب ابي حنيفة/تراجم/الطحاوي ٣٩٥
- مناقب ابي حنيفة/ابن البزاري ١٤٠
- مناهج العقول/أصول الفقه/البدخشي ١١
- مناهل العرفان/علوم القرآن/الزرقاني ٣٢٨
- منتقى الأخبار/حديث/ابن تيمية/عبدالسلام ٣٥
- المنخول/أصول الفقه/الفزالي ٢٠٦
- المنطق في شكله العربي/ابن المبارك ٤٥
- منع الموانع/أصول/ابن السبكي ٦١
- المنهاج/فقه/النووي
- المنهاج/أصول الفقه/البيضاوي ١١٠
- منهج المقال/ ٩٩
- الموازن/أصول الفقه/التبريزي ٩٩
- المواقف/علم الكلام/التفتازاني ١٤٢
- الموافقات/أصول الفقه/الشاطبي ٦٢
- الموطأ/حديث/الامام مالك ٤١
- المهذب/الفقه/أبو اسحاق الشيرازي ٣٢
- الميدي/منطق/ ١٤٢

ميزان الانتظام/المنطق/ ٥٢

ميزان الاعتدال/تراجم/

(ن)

نبراس العقول/أصول الفقه/عيسى منون ١٢٦

النجوم الزاهرة/تأريخ وتراجم/ ٥٩

نصب الراية/حديث/زيلعي ٣٨

نظم المتناثر/حديث/الكتاني ٤٩

النكت الطريفة/ / ١٤٠

نهاية السؤل شرح منهاج الاصول/أصول الفقه/الأسنوي ١١

نهاية الوصول الى علم الاصول/الصفى الهندي الأرموي ٦٤

النهجة الوردية بشرح البهجة المرضية/أحمد عبدالرحيم العراقي ٢٣٥

نيل الابتهاج على الديباج/تراجم/ ٦٢

نيل الاوطار/حديث/الشوكانى ٣٤

(و)

الوافى بالوفيات/تراجم/ ٦٥

الوجيز/أصول الفقه/زيدان

الورقات/أصول الفقه/امام الحرمين ٥٨

الوسيط/فقه/أحمد فهمي أبو سنة ١١٣/٢

الوشيعية في احكام الشيعة ٣٤١

الوسيلة في شرح الفضيلة/عقائد/عبدالكريم البياري ١٨٢

وفيات الاعيان/تأريخ وتراجم/ ابن خلكان ٢٢

(هـ)

هداية الحكمة/للصدر الشيرازي ٣٢٦

۵ - فهرست الاماکن

٦٦	بيضاء	(أ)	٢٢	آسنا
	(ت)		١٢٠	آمد
٦٦	تبريز			اجنادين
٢٣٤	تبوك			أحد
٥٥٠	تدمر			استانة
٥٦	تفتازان			استنبول
	(ج)		٤٧	اسفراين
١٥٦	جبي من بصره		٣٩٨ ، ٦٥	اسكندرية
٢٠	جزيرة ابن عمر		٢٠	الاصبهان
١١٠	جزائر		٤٢٧	اشبيلية
٦٤	الجرجان		٣٨٣	الاندلس
٤٢٧	جند		٣٧	اوزجند
	(ح)		٢٤	ايچ
	حجون		١٤٢	(ب)
٣٨٣	حران		٤٧	باجور
٤٢٧	حلوان		٤٠	بخارى
١٠٠	الحميمة		١٢٨	بدر
١٣٥	حوران		٦١	بصرى
	(خ)		٦٤	بغداد
٤٠	خوراسان		١٢٨	البقيع
٤٠	خرتنك		١١٠	بلاد فارس
٦١	خزيمه		٢٣٤	بلقينية
٦٦	خوارزم		٣٢٥	بهار في الهند

٥٩	صنعاء	(د)	
	(ط)	٤٦٧	دارقطن
٣٨٣	طبرستان	٦٣	دمشق
	طبرية الشام	١٢٠	ديار بكر
٣٩٥	طحا	(ر)	
٦٥	طوس	٤٥٥	رام هرمز
	(ع)	١١٧	روس
٤٠	العراق	٦٤	رويان
٣٩٠	عسقلان	٦٦	الري
	(غ)	(ز)	
٦٢	غرناطة	٢١	الزبيدي
٦	غزة	(س)	
	(ف)	١٥٧	السليمانية
٥٥٧	فدك	٤٢٦	سماوة
٦٧	فيروزآباد	٥٦	سمرقند
	(ق)	١٣٥	سورية
٢٥	القاهرة	(ش)	
٨٤	القدس	٤٠	شام
١٥٦	القرافة	٨	شرخان
٣٧	القرطبة	٣٧٧ ، ٨	شهرزور
١١٧	قسطنطين	٦٦	شيراز
٢٥	القم	(ص)	
	(ك)	٢٧٧	صفين
١١٠	الكرخ	٨٤	صلاحية

٢٢	الهور	١١٠	كرخ بغداد
٣٩٤	الهيثم	(م)	
٤٠٣	هجر	٢٠٦/٢	مازر
		(و)	
(ي)		٣٩٨ ، ٢١	واسط
	يرموك	(هـ)	
٥٩	اليمن	٥٥	هراة

★ ★ ★

٦ - فهرست المصطلحات العلمية

برهان الحركة		(١)	
استحالة الدور والسلسل	٢١١	الاجماع	
١٩١	٥٥٨	الاحصان	
١٩١ التطبيق	٢٤٤	الاستدلال	
١٩١ الاخلاق	٣٨/٢	الاستعارة	
١٩١ التصميم	٢٢٢	الاستقراء	
١٩١ التمانع	٢١٨	الاستصحاب	
١٩١ المسامحة		اسم الجنس	
١٧٦ البرهان	١٣٠/٢	الاشتراك	
(ت)	٢٠٩	اشارة النص	
٣٧٩ ، ٣٣٩-٣٣٧ التاويل	٣٨٣/٢	الاصل - في القياس	
٣٨٠-٣٧٩ التاويل المردود	٢٢٠/١		
١٠١ التباين	٦	أصول الفقه	
٥٥٩ التخصيص	١٨٤	الأصغر	
٣٣٨ التخلص	١٧٩	الاعداد	
الترجيح ١١٦-١١٧ ، ١٨٤/٢	٢٠٩	اقتضاء النص	
١٨٧	١٨٤	الأكبر	
٣٦٨/٢ الترجيع	٢٠٦ ، ٣٣	الالتزام	
١٠٥١ التساوي	٢٣٣	الالهام	
٣٨/٢ التشبيه	٥١	الانشاء	
٢٠٠ التصديق	١٨٤	الايام	
٢٠٠ التصور	٣٩٧/٢		
٤٥٠ التصرية		(ب)	
٢٠٦-٣٣ التضمن	١٩٣-١٩٢	برهان الاتفاق	

١٧٥	الدليل	٤٠١/٢	التقسيم وأنواعه
١٧٨-١٧٧	الدليل المنطقي	٣٩٩	التلميذان
١٧٦	الدليل عند الفقهاء	٤٧	التناقض
١٨٩	الدليل الغائي	٤٠٢/٢	تنقيح المناط
١٨٧	دليل الاختراع	٣٣٨	التوفيق
٢٢٣	دليل الاقتران	١٨٠	التوليد
١٨٨-١٨٧	دليل العناية	(ج)	
١٨٦	الدليل الكوني	٣٣٨	الجمع بين المتعارضين
١٩١	دليل الممكن	٣١	الجنس
٢٠٥	الدليل النقلي	٧٧	الجوهر
٢٠٥	الدليل العقلي	(ح)	
٢٠٤	الدليل القطعي	٣٧٦	الحديث
٢٠٤	الدليل الظني	٨١	الحديث الحسن
٤٥٩	الدية	١٧٥	الحجة
٤٠١/٢	الدوران	٣٩٣	الحسبة
٢٧٨/٢	الدور	١١٦	الحقيقة
(ر)		(خ)	
٣٣٠	الربا		الخصوف
٢٦٠	الركن	٧/٢	الخاص
(س)		(د)	
٢٢٠	سد الذريعة	٢٠٦-٣٣	دلالة المطابقة
٢١١-٣٧٦	السنة	٢٠٦-٣٣	دلالة التضمن
٤٠٠/٢	السبر والتقسيم	٢٠٦-٣٣	دلالة الالتزام
		٢٠٩	دلالة النص

٣٩٤	العتق	(ش)	
٧٧	العرض	١٠٠	الشاذ
٢٢٢	العرف	٣٤٩-٢٩٨	الشاذ من الحديث
٢٢١	العقل	٤٠١/٢	الشبه
٣٨٣/٢ ، ١٢٣	العلة	٢٤٤	الشرط
٤١٢/٢	العلة المنعكسة	٢١٩	شرع من قبلنا
٣٧٧	علم الكلام	١٨٤	الشكل
١٥١	العموم والخصوص من وجه	٣٩٩	الشيخان
١٥١	العموم والخصوص مطلقا	١٨٨/٢	الشفعة
العلة القاصرة والمتعدية ٤١٣/٢ -		(ص)	
٤١٤		٣٩٩	الصاحبان
(غ)		٢٣١	الصحابي
٤٥٨	الغرة	١٨٤	الصغرى
٣٠٣	الغصب عند الجدليين	(ض)	
٤١٤	الضموس من اليمين	٣٤٩-٤٥	الضعيف من الحديث
(ف)		٣٩٩/٢	الضرورات الخمس
٢٠٧	فحوى الخطاب	(ط)	
٣٨٣/٢	الفرع	٣٩٤	الطلاق
٣٧٦	الفقه	٤٠١/٢	الطرد
(ق)		(ظ)	
٨١	القبيح	٤٧/٢	الظهار
٥٢	القضية	(ع)	
٢٠١	القطعي	٧/٢	العام
٥٩٩ ، ٤٠٣	القلة والقتان	٢٠٨	عبارة النص

٤٨٩-٤٨٨	النسخ	٣٨٣/٢	المقيس عليه
٣٩٦/٢	النص	٣١/٢ ، ٥٩٨	المقيد
١٨٣	النظر	٢٠٧	المنطوق
١٩٣-١٩ ٢	نظرية المصادفة	٣٠٥	المناقضة
٣٠٥	النقض	٣٠٥	المنع
٣٤ ، ٣٣/٢	النكرة	٣٤٩	المنكر
١٣٣ ، ١١٨/٢	النكاح	٣٩٨/٢ ،	المناسب وانواعه
		٤٠٤ ، ٤٠٣	
(و)		١٨٤	الموضوع
			الموضوع من الحديث
٢٢/٢	الوصال	٣٨٦/٢	الموضحة
٣٩٤	الوقف	(ن)	
٣٩٤	الوصية	١٠٠	النادر

★ ★ ★



٨ - فهرس المراجع :

- أ - القرآن الكريم وعلومه .
- ب - الحديث الشريف وعلومه .
- ج - أصول الفقه الاسلامي .
- د - كتب الفقه وقواعده .
- هـ - كتب التوحيد والعقيدة الاسلامية .
- و - كتب الاعلام والتراجم .
- ز - كتب اللغة والمعاجم .
- ح - كتب المنطق ، وآداب البحث والمناظرة .
- ط - كتب النحو والصرف .
- ي - كتب اخرى متفرقة .



اهم المراجع التي استقيت المعلومات منها :

- ٢ - القرآن الكريم وعلومه :
- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - الاتقان في علوم القرآن/جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى ٩١١هـ/الطبعة الثالثة/ط : مصطفى البابي الحلبي بمصر/١٣٧٠هـ
- ٣ - احكام القرآن/محمد بن ادريس الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ/تحقيق وتعليق الشيخ محمد بن زاهد الكوثري ، والشيخ عبدالغني عبدالخالق/ط : دار الكتب العلمية/بيروت/١٣٩٥هـ .
- ٤ - احكام القرآن/أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى ٢٧٠هـ/ط : أوفست على الطبعة الاولى ١٣٢٥ هـ
- ٥ - ارشاد لعقل السليم الى مزايا القرآن الكريم/أبو السعود بن محمد العمادي المتوفى ٦٨٢هـ /ط : الجمعية العلمية الازهرية المصرية/دار العصور/١٣٤٧هـ .
- ٦ - أسباب النزول/علي بن أحمد الواحدي المتوفى ٤٦٨ هـ بتحقيق أحمد صقر/ط : دار الكتاب الجديد ١٣٨٩هـ
- ٧ - التفسير العلمي للآيات الكونية/حنفي أحمد/ط : دار المعارف بمصر الطبعة الثانية .
- ٨ - تفسير « أنوار التنزيل وأسرار التأويل »/عبدالله بن عمر البيضاوي المتوفى ٦٨٥هـ/ط : دار العهد الجديد ١٣٨٧هـ
- ٩ - تفسير مراح لبيد/الشيخ محمد نوي الجاوي المتوفى ٤٦٨ هـ ط : عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٦هـ .
- ١٠ - تفسير آيات الاحكام/محمد علي سايس/ط : محمد علي صبيح بمصر ١٣٧٣ هـ .

- ١١ - تفسير الجامع لاحكام القرآن/محمد بن أحمد القرطبي المالكي المتوفى ٦٧١هـ/ط : دار الكاتب العربي بالقاهرة/بتحقيق ابراهيم اطفيس ، واحمد عبدالحليم البردوني وغيرهما/١٣٨٧هـ .
- ١٢ - تفسير « الكشف عن حقايق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل/أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري جارالله المعتزلي المتوفى ٥٣٨هـ/ط/أوفست بطهران .
- ١٣ - التسهيل في التفسير/محمد بن أحمد بن جزي الكلبي المتوفى ٧٤١هـ/الطبعة الثانية/ط : دار الكتاب العربي/بيروت/أوفست ١٣٩٣هـ
- ١٤ - شرح الشاطبية في التجويد والقراءات/عبدالرحمن بن اسماعيل أبو شامة المقدسي الدمشقي الشافعي المتوفى ٦٦٥هـ /ط : محمد علي صبيح بميدان الازهر ١٣٤٧هـ .
- ١٥ - لباب النقول في أسباب النزول/جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى ٩١١هـ /الطبعة الثانية/ط : مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ .
- ١٦ - مباحث في علوم القرآن /الدكتور صبحي صالح/الطبعة الخامسة ط : دار العلم للملايين ١٩٦٨م
- ١٧ - مدارك التنزيل وحقايق التأويل/الامام حافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي الحنفي المتوفى ٧٠١هـ .
- ١٨ - المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم/محمد فؤاد عبدالباقي/ط : شعيب .
- ١٩ - مناهل العرفان في علوم القرآن/الشيخ محمد بن عبدالعزيز الزرقاني/ط : عيسى البابي الحلبي ١٣٦٢هـ
- ٢٠ - الوجيز في تفسير القرآن العزيز/علي بن أحمد الواحدي المتوفى ٤٦٨هـ هامش تفسير « مراح لبيد »

ب - الحديث الشريف وعلومه :

- ١/٢١ - اتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع على الزيادات على
الازهار المنتشرة/عبدالعزیز بن محمد بن الصديق الغماري/ط : رسائل
الحبيب الاسلامية ١٣٧١ هـ .
- ٢/٢٢ - الاذکار المنتخبة من كلام سيد الأبرار/محي الدين أبو زكريا
يحيى بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦هـ/ط : الأموية ببيروت ١٩٧١م
- ٢/٢٣ - ارشاد الساري شرح صحيح البخاري/أحمد بن محمد
القسطلاني المتوفى ٩٢٣هـ/ط : أوفست/ قاسم محمد رجب على الطبعة
السادسة الاميرية ببولاق ١٣٠٤ هـ .
- ٤/٢٤ - الازهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة/جلال الدين السيوطي/
ط : دار رسائل الحبيب الاسلامية ١٣٧١ هـ
- ٥/٢٥ - أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب/الشيخ محمد بن
السيد درويش الشهير بالحوت/ط : مصطفى البابي الحلبي ١٣٤٦ هـ
- ٦/٢٦ - الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار/محمد بن موسى
الحازمي الهمداني المتوفى ٥٨٤ هـ / الطبعة الاولى/ط : الطباعة المنيرية
بمصر ١٣٤٦ هـ .
- ٧/٢٧ - الألفية في علوم الحديث/الحافظ عبدالرحيم بن الحسين
الشافعي العراقي الكردي المتوفى ٨٠٦ هـ مع شرحه « فتح المفيت » .
- ٨/٢٨ - الباعث الحثيث/شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير/
أحمد محمد شاكر/ط : محمد علي صبيح بمصر/ الطبعة الثالثة . ١٣ هـ .
- ٩/٢٩ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام/الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني
ط : مصطفى محمد ١٣٨٢ هـ .
- ١٠/٣٠ - تخريج أحاديث منهاج الوصول للبيضاوي/الحافظ عبدالرحيم

- بن الحسين العراقي المتوفى ٨٠٦هـ/مخطوط .
- ١١/٣١ - تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي/جلال الدين السيوطي
- المتوفى ٩١١هـ/بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف/الطبعة الثالثة ١٣٨٦هـ .
- ١٢/٣٢ - تقريب النواوي في علوم الحديث/الحافظ أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الدمشقي الحراني الشافعي مع شرح « تدريب الراوي » .
- ١٣/٣٣ - التقييد والايضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح/الحافظ عبد الرحيم العراقي/بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان/ط : السلفية بالمدينة المنورة/الطبعة الاولى ١٣٨٩هـ
- ١٤/٣٤ - تلخيص الجيد بتخريج أحاديث الرافعي الكبير/الحافظ شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ بتحقيق تخريج السيد عبدالله هاشم اليماني/ط : شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة ١٣٨٤هـ
- ١٥/٣٥ - تلخيص المستدرك/الحافظ الناقد أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن شمس الدين الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ مطبوع مع « المستدرك » للحاكم .
- ١٦/٣٦ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من حديث/عبد الرحمن بن علي الشافعي المعروف بالديبع الشيباني المتوفى ٩٤٤هـ/ط : محمد علي صبيح بمصر ١٣٨٢هـ .
- ١٧/٣٧ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاخبار الشنيعة الموضوعة/أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني المتوفى ٩٦٣هـ/بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبدالله محمد الصديق/ط : دار الكتب العلمية - بيروت/الطبعة الاولى ١٣٩٩هـ .
- ١٨/٣٨ - توجيه النظر في أصول الأثر/طاهر بن صالح الجزائري

- المتوفى ١٣٣٨هـ/ط : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
- ١٩/٣٩ - الجامع الصحيح/أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري
- المتوفى ٢٥٦هـ مع شرح « ارشاد الساري » للقسطلاني/ط : أوفست
- ٢٠/٤٠ - الجامع الصحيح/مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى ٢٦١هـ
- مطبوع مع شرح النووي هامش « ارشاد الساري » ، ومطبوع مستقلا/ط : محمد علي صبيح واولاده بالقاهرة .
- ٢١/٤١ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير/الحافظ جلال الدين السيوطي/الطبعة الرابعة/ط : مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ .
- ٢٢/٤٢ - الجامع الكبير ، أو « جمع الجوامع »/الحافظ جلال الدين السيوطي/مخطوط نسخته في المكتبة المركزية لوزارة الاوقاف برقم ٢٦٦٠ .
- ٢٣/٤٣ - حاشية الباجوري على الشمائل المحمدية/الشيخ ابراهيم بن محمد الباجوري المتوفى ١٢٧٧هـ/الطبعة الاولى/ط : السعادة بمصر ١٣٤٤هـ
- ٢٤/٤٤ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة/الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي/ط : مصطفى البابي الحلبي/الطبعة الاولى ١٣٨٠هـ .
- ٢٥/٤٥ - الرصف فيما صح من الاخبار والوصف/العلامة محمد بن محمد بن عبدالله العاقولي المتوفى ٧٩٧هـ/ط : زيد بن ثابت بدمشق ١٣٩٣هـ
- ٢٦/٤٦ - زاد المعاد في هدى خير العباد/الامام الحافظ محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزي الحنبلي المتوفى ٧٥١هـ الطبعة الثالثة/ط : المصرية ١٣٩٢هـ
- ٢٧/٤٧ - سبل السلام بشرح بلوغ المرام/محمد بن اسماعيل الكحلاني المتوفى ١١٨٢هـ/ط : أوفست .
- ٢٨/٤٨ - سنن أبي داود/الحافظ سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأزدي السجستاني المتوفى ٢٧٥هـ/الطبعة الاولى/ط : مصطفى البابي

الحلبي/١٣٧١هـ .

٢٩/٤٩ - سنن ابن ماجه/محمد بن يزيسد القزويني المتوفى ٢٧٥هـ

بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي/ط : عيسى البابي الحلبي/١٣٧٢هـ .

٣٠/٥٠ - سنن الترمذي ، او « الجامع الصحيح »، ابو عيسى محمد

بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى ٢٧٩هـ/بتحقيق وتعليق احمد محمد

شاكر ، و ابراهيم عطوة عوض ١٣٨٥هـ .

٣١/٥١ - سنن الدارقطني/علي بن عمر الدارقطني المتوفى ٣٨٥هـ مع

تعليق المغني بشرح سنن الدارقطني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم

آبادي طبع بالمدينة المنورة ١٣٨٩هـ .

٣٢/٥٢ - سنن الدارمي/الحافظ أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن

الدارمي المتوفى ٢٥٥هـ مع تخريجها للسيد عبدالله هاشم اليماني/ط : دار

المحسن للطباعة بمصر ١٣٨٦هـ

٣٣/٥٣ - السنن الكبرى/الامام الحافظ احمد بن الحسين بن علي أبو

نكر البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ/ط : دائرة المعارف العثمانية/حيدرآباد/

الدكن ١٣٤٤هـ .

٣٤/٥٤ - سنن النسائي/الحافظ أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب

بن علي النسائي المتوفى ٣٠٣هـ مطبوعة مع شرحها .

٣٥/٥٥ - شرح سنن النسائي/الحافظ جلال الدين السيوطي ، مع

حاشية الحافظ نورالدين بن عبدالهادي السندي المتوفى ١١٣٨هـ/الطبعة

الاولى/ط : دار احياء التراث العربي بيروت ١٣٤٨هـ .

٣٦/٥٦ - شرح الموطأ للامام مالك/محمد بن عبدالباقي بن يوسف

الزرقاني المتوفى ١١٢٢هـ/ط : اوفست ١٣٥٥هـ .

٣٧/٥٧ - شرح نخبة الفكر/الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني

المتوفى ٨٥٢هـ مطبوع بعد نهاية الجزء الرابع من شرح « سبل السلام » مع
شرح ملا علي القاري .

٣٨/٥٨ - شرح النووي على صحيح مسلم/ يحيى بن شرف بن مري
النووي المتوفى ٦٧٦هـ مطبوع بهامش « ارشاد الساري » .

٣٩/٥٩ - الشرائع المحمدية/ الامام المحقق محمد علي بن عيسى
الترمذي المتوفى ٢٧٩هـ مطبوعة بأسفل حاشية الباجوري .

٤٠/٦٠ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري/ خاتمة الحفاظ وشيخ
الاسلام ابن حجر العسقلاني .

٤١/٦١ - الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني
مع كتاب « بلوغ الاماني من أسرار الفتح الرباني »/ أحمد بن عبدالرحمن
البن الساعاتي/ الطبعة الاولى/ ط : الاخوان المسلمين .

٤٢/٦٢ - الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير لجلال الدين
السيوطي/ الشيخ يوسف بن اسماعيل النبهاني المتوفى ١٣٥٠هـ/ ط :
مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٠هـ .

٤٣/٦٣ - فتح المفيت بشرح ألفية الحديث للحافظ عبدالرحيم العراقي
/الحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ / ط : السلفية
بالمدينة المنورة ١٣٨٨هـ .

٤٤/٦٤ - الفقيه والمتفقه في مصطلح الحديث ، وأصول الفقه/ أحمد
بن علي المشهور بالخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ/ الطبعة الثانية/
بالرياض ١٣٨٩هـ .

٤٥/٦٥ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة/ محمد بن علي بن
محمد الشوكاني المتوفى ١٢٢٥هـ/ بتحقيق عبدالرحمن بن يحيى/ الطبعة
الاولى/ ط : السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٨٠هـ .

- ٤٦/٦٦ - فيض القدير بشرح الجامع الصغير/محمد عبدالرؤف المناوي
١٠٣١هـ/ط : مصطفى محمد بمصر/الطبعة الاولى ١٣٥٨هـ .
- ٤٧/٦٧ - الكفاية في علم الدراية/أحمد بن علي الخطيب البغدادي
المتوفى ٤٦٣هـ/ط : السعادة ١٣٩٢هـ .
- ٤٨/٦٨ - كنوز الحقائق في حديث خير الخلايق/محمد عبدالرؤف المناوي
مطبوعة بهامش « الجامع الصغير » للسيوطي .
- ٤٩/٦٩ - لقط الدرر بشرح نخبة الفكر/الشيخ عبدالله بن الشيخ
حسين خاطر العدوي المالكي/ط : عبدالحميد أحمد الحنفي بمصر ١٣٥٥هـ .
- ٥٠/٧٠ - مختلف الحديث /الامام الشافعي محمد بن ادريس/مطبوع
بهامش الجزء السابع من كتاب « الأم » له .
- ٥١/٧١ - المستدرك على الصحيحين/الامام الحافظ أبو عبدالله محمد
بن عبدالله بن حمدويه المتوفى ٤٠٥هـ مع ذيله للذهبي .
- ٥٢/٧٢ - مسند أبي بكر الصديق (رض) أبو بكر احمد بن علي
الروزي المتوفى ٢٩٢هـ/بتحقيق وتخريج وتعليق شعيب الأرناؤوط/الطبعة
الثانية ١٣٩٣هـ .
- ٥٣/٧٣ - مسند الامام أحمد/أبو عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني
المتوفى ٢٤١هـ/بتحقيق احمد محمد شاكر/ط : دار المعارف بالقاهرة ١٣١٣هـ
٥٤/٧٤ - مسند الامام الشافعي/مطبوع بهامش كتاب الأم له .
- ٥٥/٧٥ - مشارق الانوار بشرحه « مبارك الأزهار » عزالدين بن
عبداللطيف المتوفى ٧٩٧هـ/ط : دار الطباعة العامة ١٣٢٨هـ .
- ٥٦/٧٦ - مشكل الآثار/الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي
المصري الحنفي المتوفى ٣٢١هـ/ط : دائرة المعارف النظامية في الهندية/
حيدرآباد ١٣٣٣هـ .

- ٥٧/٧٧ - مصابيح السنة/الامام الحافظ الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي المتوفى ٥١٠هـ / ط : بولاق ١٢٩٤هـ اعادة الطبع بالاوفست .
- ٥٨/٧٨ - المعجم الكبير/الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى ٣٦٠هـ / بتحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي/الطبعة الاولى/ ط : الدار العربية للطباعة/بغداد ١٩٧٨م .
- ٥٩/٧٩ - مباحث في علوم الحديث ومصطلحه/الدكتور صبحي صالح/ الطبعة الرابعة/ ط : دار العلم للملايين/بيروت ١٣٨٥هـ .
- ٦٠/٨٠ - مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة/جلال الدين السيوطي/ ط : المشهد الحسيني ١٣٧١هـ .
- ٦١/٨١ - مفتاح الصحيحين : البخاري ومسلم/الحافظ محمد الشريف بن مصطفى التوقادي/الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ .
- ٦٢/٨٢ - مفتاح كنوز السنة/الدكتور « أي فتستاك » باللغة الانكليزية/ترجمه الى العربية/محمد فؤاد عبد الباقي طبع في لاهور/باكستان ١٣٩٩هـ بالاوفست .
- ٦٣/٨٣ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث الحسنة/الامام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ/الطبعة الاولى/ ط : دار الكتب العلمية/بيروت ١٣٩٩هـ .
- ٦٤/٨٤ - المقدمة في علوم الحديث/عثمان بن عبد الرحمن بن العلام الشهرزوري المتوفى ٦٤٣هـ مطبوعة مع كتاب « التقييد والايضاح » للعراقي .
- ٦٥/٨٥ - منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود مع تعليق/العالم الفاضل احمد عبد الرحمن البنا الساعاتي/الطبعة الاولى/ ط : المنيرية بالازهر ١٣٧٣هـ .

٦٦/٨٦ موارد الظمان الى زوائد ابن حبان/الحافظ علي بن أبي بكر
الهيثمي المتوفى ٨٠٧هـ/بتحقيق محمد عبدالرزاق حمزة/ط : السلفية
بالمدينة المنورة ١٣٥١هـ .

٦٧/٨٧ - نخبة الفكر/الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى
٨٥٢هـ مطبوع مع شرحه له أيضا بعد الجزء الرابع من كتاب « سبل السلام »
ومع شرح ملا علي القاري .

٦٨/٨٨ - نصب الراية لاحاديث الهداية/الحافظ العلامة جمال أبو
محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى ٧٦٢هـ مع حاشية بغية
الأمعي في تخريج الزيلعي /ط : اوفست مطبوعة مع سلسلة المطبوعات للمجلس
العلمي بالهند ١٣٥٧هـ .

٦٩/٨٩ - نظم المتناثر في الحديث المتواتر/الشيخ المحدث محمد بن
جعفر الحسيني الاديسي الكتاني المتوفى ١٣٤٥هـ/ط : دار المعارف بحلب/
سورية/الطبعة الاولى ١٣٢٨هـ .

٧٠/٩٠ - نيل الاوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار
الامام محمد بن علي الشوكاني المتوفى ١٢٥٥هـ/الطبعة الثالثة/ط : مصطفى
البابي الحلبي ١٣٢٨هـ اوفست .

٧١/٩١ - الوفا بأحوال المصطفى/الامام أبو الفرج عبدالرحمن بن
الجوزي المتوفى ٥٩٧هـ/ط : السعادة بمصر ١٣٨٦هـ الطبعة الاولى

٧٢/٩٣ - هداية الباري الى ترتيب صحيح البخاري/السيد عبدالرحيم
عنبر الطهطاوي المتوفى ٣٦٢هـ/ط : دار الرائد العربي في بيروت ١٣٩٠هـ

ج - الكتب الأصولية :

١/٩٣ - الآيات البيّنات شرح على شرح المحلي على جمع الجوامع

في أصول الفقه الشافعي المقارن/احمد بن قاسم العبادي الشافعي المتوفى
٩٦٤هـ/ط : بولاق ١٢٩٨هـ .

٢/٩٤ - الابهاج بشرح المنهاج/في أصول الفقه الشافعي المقارن/١ -

١- تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي البكي المتوفى ٧٥٦هـ

٢- تاج الدين بن عبد الوهاب بن علي بن السبكي المتوفى ٧٧١هـ .

٣/٩٥ - الاحكام في أصول الاحكام/الشافعي المقارن/ علي بن أبي علي

سيف الدين الآمدي المتوفى ٥٨٣هـ/ط : دار الاتحاد العربي بمصر ١٣٨٧هـ

٤/٩٦ - الاحكام في أصول الاحكام/الظاهري المقارن/علي بن حمزم

الاندلسي الظاهري المتوفى ٤٥٦هـ الطبعة الاولى/ط : السعادة بمصر ١٣٤٥هـ

٥/٩٧ - الأدلة المتعارضة ووجوه ترجيحها/في أصول الفقه الحنفي

المقارن/الاستاذ بدران أبو العينين/ط : جامعة الاسكندرية ١٩٦٣م .

٦/٩٨ - ارشاد الفحول بتحقيق الحق في علم الأصول/المقارن/محمد

بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى ١٢٥٥هـ الطبعة الاولى/ط : مصطفى

البابي الحلبي ١٣٥٦هـ .

٧/٩٩ - أصول الاحكام وطرق الاستنباط في التشريع الاسلامي

المقارن، الدكتور حمد عبيد الكبيسي / الطبعة الاولى/ط : دار الحرية

للطباعة /بغداد ١٣٩٥هـ .

٨/١٠٠ - أصول الاستنباط/السيد علي تقي الحيدري/الطبعة الثانية/

ط : الرابطة ببغداد ١٣٧٩هـ .

٩/١٠١ - أصول الفقه الجعفري محاضرات القاها الاستاذ محمد أبو

زهرة على قسم الدراسات القانونية سنة ١٩٥٥-١٩٥٦م .

١٠/١٠٢ - الأصول العامة للفقه الجعفري « المقارن »/محمد تقي

الحكيم/ط : دار الأندلس/بيروت .

- ١١/١٠٣ - أصول الفقه المقارن/بدران أبو العينين/ط : دار المعارف المصرية ١٩٦٥م .
- ١٢/١٠٤ - أصول الفقه الجعفري « المقارن » /محمد رضا مطفر/الطبعة الثالثة/ط : دار النعمان بالنجف ١٣٩١هـ .
- ١٣/١٠٥ - أصول الفقه « المقارن »/عبد الوهاب خلاف/الطبعة العاشرة/ط : دار القلم ١٣٩٢ هـ .
- ١٤/١٠٦ - أصول الفقه الحنفي «المقارن»/أبو بكر أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي المتوفى ٤٩٠هـ/بتحقيق أبي الوفاء الافغاني/ط : دار الكتاب العربي ١٣٧٢هـ .
- ١٥/١٠٧ - أصول الفقه الاسلامي «المقارن»/الاستاذ زكريا البري الطبعة الرابعة/ط : دار النهضة العربية بالقاهرة .
- ١٦/١٠٨ - أقيسة النبي المصطفى محمد « صلى الله عليه وسلم » الامام ناصح الدين عبدالرحمن الانصاري المعروف بابن الحنبلي المتوفى ٦٣٤هـ /بتحقيق وتقديم احمد حسن جابر ، وعلي احمد الخطيب/الطبعة الاولى/ط : دار السعادة ١٣٩٣هـ .
- ١٧/١٠٩ الالفية في أصول الفقه « الشافعي المقارن »/محمد بن عبدالدائم البرماوي الشافعي المتوفى ١٨٣١هـ مع شرحه له (خ) .
- ١٨/١١٠ - الانموذج في أصول الفقه « الشافعي المقارن »/الدكتور عبدالواحد/ط : دار المعارف/الطبعة الاولى ١٣٨٩هـ .
- ١٩/١١١ - البداية في أصول الفقه «المقارن» شرف الدين محمود الخطاب/الطبعة الثالثة/ط : الاستقامة ١٣٥٢هـ .
- ٢٠/١١٢ - البرهان في أصول الفقه الشافعي «المقارن» امام الحرمين عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني الشافعي المتوفى ٤٧٨هـ ، نسخة

مصورة بدار الكتب العراقية برقم ٩٠ (خ) .

٢١/١١٣ - تأسيس النظر في أصول الفقه الحنفي:

١ - عبيد الله بن عمر الدبوسي المتوفى ٤٣٠ هـ .

٢ - الامام أبو الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي الحنفي المتوفى ٣٤٠ هـ

٣ - عبدالله بن أحمد النسفي الحنفي المتوفى ٧٠١ هـ ط : الامام

بالقاهرة .

٢٢/١١٤ - التبصرة في أصول الفقه « الشافعي المقارن » أبو اسحاق

ابراهيم بن علي الشيرازي الشافعي المتوفى ٤٧٦ هـ /رسالة دكتوراه بتحقيق

الدكتور محمد حسن هيثور/ طبعة رونيو ١٣٩٢ هـ

٢٣/١١٥ - التحرير في أصول الفقه الشافعي والحنفي « المقارن » /

العلامة كمال الدين عبدالواحد الشهير بأبي الهمام الحنفي المتوفى ٨٦١ هـ مع

شرحه « تيسير التحرير » للمحقق محمد أمين أمير بادشاه .

١٦/١٢٤ - التحصيل في أصول الفقه الشافعي « المقارن » تاج الدين

محمود بن أبي بكر الأرموي الشافعي المتوفى ٦٨٢ هـ (خ) .

١٧/١٢٥ - التعارض والترجيح في أصول الفقه الجعفري/ محمد كاظم

بن عبدالعزيز المتوفى ١٣٣٧ هـ/ طبعة ايران ١٣١٦ هـ .

١٨/١٢٦ - تفسير النصوص في الفقه وأصول الفقه الاسلامي «المقارن» /

الدكتور محمد أديب صالح/ الطبعة الثانية/ ط : المكتب الاسلامي ١٣٩٢ هـ .

١٩/١٢٧ - التقرير والتحجير بشرح التحرير لابن الهمام في « اصول

الفقه الشافعي والحنفي » /العلامة محمد بن محمد بن أمير حاج الحلبي

الحنفي المتوفى ٨٧٩ هـ / الطبعة الاولى/ ط : بولاق بمصر ١٣١٧ هـ .

٢٠/١٢٨ - تقديم الأدلة في أصول الفقه الحنفي «المقارن» رسالة دكتوراه

أبو زيد عبدالله بن عمر الدبوسي الحنفي المتوفى ٤٣٠ هـ بتحقيق الدكتور

- محمد صبحي جميل الخياط/ طبعة رونيو .
- ٢١/١٢٩ - التلويح بشرح التوضيح لصدر الشريعة في أصول الفقه
الحنفي المقارن/ مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني المتوفى ٧٩٣هـ/ ط : دار
الكتب العربية الكبرى بمصر ١٣٢٧هـ .
- ٢٢/١٣٠ - التنقيح لأصول البزدوي « في أصول الفقه الحنفي المقارن »/
عبدالله مسعود البخاري المشهور بصدر الشريعة المتوفى ٧٤٧هـ بهامش
كتاب « التلويح » .
- ٢٣/١٣١ - تيسير التحرير « في أصول الفقه الحنفي الشافعي »/
كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفي المتوفى ٨٦١هـ .
- ٢٤/١٣٢ - الثمرات على الورقات « في أصول الفقه الشافعي »/ الاستاذ
خضر أحمد اللجمي .
- ٢٥/١٣٣ - جمع الجوامع « في أصول الفقه الشافعي المقارن »/
عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى ٧٧١هـ مع شرح جلال الدين المحلي وحاشيتي
البناني والشربيني/ ط : مصطفى البابي الحلبي
- ٢٦/١٣٤ - حاشية على شرح العضد « في أصول الفقه المالكي المقارن »/
العلامة مسعود بن عمر التفتازاني/ هامش « شرح مختصر المنتهى » .
- ٢٧/١٣٥ - حاشية أخرى عليه/ السيد شريف علي بن محمد الجرجاني
المتوفى ٨١٦هـ على الشرح والحاشية المتقدمتين .
- ٢٨/١٣٦ - حاشية البناني على جمع الجوامع وشرح المحلي عليه في
أصول الفقه المالكي « المقارن »/ محمد بن محمد المغربي المالكي المتوفى ١٢٤٥هـ
مع « شرح المحلي على جمع الجوامع » .
- ٢٩/١٣٧ - حاشية الشربيني عليهما وحاشية البناني/ عبدالرحمن
بن محمد بن أحمد المعروف بالخطيب الشربيني المتوفى ١٣٢٦هـ هامش « شرح

المحلي، المتقدم .

٣٠/١٣٨ - حاشية قمر الأقيمار على شرح المنار للنسفي/محمد عبدالحليم

بن محمد أمين الله اللكنوي الحنفي المتوفى ١٢٨٥هـ مطبوعة مع «شرح النسفي»

٣١/١٣٩ - حواش على شرح ابن ملك على المنار ، وهي:

٢ - حاشية للشيخ يحيى الرهاوي المصري

ب - حاشية أخرى/الشيخ مصطفى بن بير علي المعروف بعزمي زادة

المتوفى ١٠٤٠هـ

ج - حاشية أخرى/الشيخ محمد بن ابراهيم الشهير بابن الحلبي

الحنفي المتوفى ٩٧١

ط : در سعادة للمعارف ١٣١٥هـ

٣٢/١٤٠ - حواش على كتاب « القوانين المحكمة بهامشها » وهي :

آ - حاشية الشيخ حسين القمي .

ب - حاشية السيد اسماعيل التبريزي الشهير بالموازين

ج - حاشية الحاج ميرزا تقي الحسيني

د - حاشية الحاج ميرزا موسى بن ميرزا جعفر التبريزي

هـ - حاشية السيد محمد الاصفهاني

٣٣/١٤١ - الحاصل مختصر المحصول للامام الرازي/القاضي تاج الدين

محمد بن الحسين الأرموي المتوفى ٦٥٦هـ (خ) .

٣٤/١٤٢ - الحدود « في المصطلحات الاصولية » /الامام الحافظ

سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المالكي المتوفى ٧٥٦هـ/الطبعة الأولى/ط :

الزعبي ١٣٩٢هـ .

٣٥/١٤٣ - الدرر اللوامع على جمع الجوامع/كمال الدين بن أبي شريف

المقدشي الشافعي المتوفى ٩٠٦هـ (خ)

- ٣٦/١٤٤ - الرسالة « في أصول الفقه وقواعد التحديث » / الامام محمد بن ادريس الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ بتحقيق وتخريج وتعليق المرحوم احمد محمد شاكر/ الطبعة الرابعة/ ط : مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٥هـ .
- ٣٧/١٤٥ - روضة الناظر وجنة المناظر « في أصول الفقه الحنبلي الشافعي المقارن » / عبدالله بن احمد بن قدامة المقدسي الحنبلي المتوفى ٦٢٠هـ ط : السلفية/ الطبعة الرابعة ١٣٩١هـ .
- ٣٨/١٤٦ - شرح تنقيح الفصول في اختيار المحصول في الأصول « المالكي المقارن » / الامام شهاب الدين احمد بن ادريس القرافي المالكي المتوفى ٦٨٤هـ / الطبعة الاولى/ ط : مكتبات الكليات الازهرية ١٣٩٣هـ .
- ٣٩/١٤٧ - شرح التوضيح على التنقيح لأصول البزدوي « الحنفي المقارن » / عبدالله مسعود المشهور بصدر الشريعة البخاري المتوفى ٧٤٧هـ مطبوع بهامش « شرح التلويح » .
- ٤٠/١٤٨ - شرح الحامي على أصول الفقه الحسامي « الحنفي المقارن » لحسام الدين محمد بن محمد بن عمر التتوفي ٦٠٤هـ / محمد أمين الحامي المتوفى ٩٦٠هـ الطبعة الهندية القديمة .
- ٤١/١٤٩ - شرح العبري على منهاج الوصول للبيضاوي « في أصول الفقه الشافعي المقارن » عبيدالله أو عبدالله بن محمد الفرغاني العبري الشافعي المتوفى ٧٤٣هـ (خ) .
- ٤٢/١٥٠ - شرح مرآة الأصول على مرقاة الوصول « في أصول الفقه الحنفي المقارن » / محمد بن فرامرز المعروف بملا خسرو المتوفى ٨٨٥هـ / ط : دار الطباعة العامة باستانبول ١٣٠٨هـ .
- ٤٣/١٥١ - شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب « في أصول الفقه المالكي المقارن » / القاضي عضدالدين عبدالرحمن بن الايجي المالكي المتوفى ٧٥٨هـ

- ط : اوفست على الطبعة الاصلية ببولاق/مصر ١٣١٦هـ .
- ٤٤/١٥٢ - شرح نور الانوار على المنار « أصول الفقه الحنفي المقارن » /
الشيخ أبو سعيد المعروف بملا جيون المتوفى ١١٣٠هـ/ط : الاميرية
ببولاق ١٣١٦هـ .
- ٤٥/١٥٣ - شرح المنار/عزالدين عبداللطيف بن عبدالعزيز بن الملك
مع مجموعة من الحواشي/ط : در سعادة للمعارف ١٣١٥هـ
- ٤٦/١٥٤ - شرح النسفي على المنار المشهور بكشف الاسرار/الامام
أبو البركات عبدالله بن أحمد المعروف بالنسفي المتوفى ٧١٠هـ مع شرح
نور الانوار/ط : الاميرية ببولاق ١٣١٦هـ .
- ٤٧/١٥٥ - شرح المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي/أصول الفقه
الشافعي المقارن/جلال الدين محمد بن أحمد الفقيه الاصولي الشافعي المتوفى
٧١٩هـ مع حاشيتي البناني والشريني المتقدمين /ط : عيسى البابي الحلبي
بمصر .
- ٤٨/١٥٦ - شرح الورقات لامام الحرمين/في أصول الفقه الشافعي/
جلال الدين المحلي ، مع شرح أحمد بن قاسم العبادي الشافعي المتوفى ٩١٤هـ
عنيهما مطبوعة بهامش « ارشاد الفحول » .
- ٤٩/١٥٧ - عدة الأصول/في أصول الفقه الجعفري/أبو جعفر محمد
بن الحسن الطوسي المتوفى ٤٦٠هـ/الطبعة الاولى/ط : برساد بمبي ١٣١٨هـ
- ★ أصول الفقه « المقارن » الشيخ محمد الخضري بك/الطبعة الخامسة/
ط : السعادة بمصر ١٣٨٥هـ (١)
- ★ أصول الفقه الاسلامي « المقارن » الاستاذ شاکر الحنبلي/الطبعة
الاولى/ط : جامعة السورية ١٣٦٨هـ .
- (١) هذه الكتب الثلاثة تركت عن أماكنها سهوا .

- ★ أصول الفقه « الشافعي المقارن » / محمد أبو النوزمير / ط : دار
الطباعة المحمدية بالازهر .
- ٥٠/١٥٨ - العقد المنظوم في الخصوص والعموم « في أصول الفقه
المالكي المقارن » / أحمد بن ادريس المالكي القرافي المتوفى ٦٨٤ هـ (خ) .
- ٥١/١٥٩ - العقل عند الشيعة الامامية « في أصول الفقه المقارن » /
الدكتور رشدي محمد عرسان عليان / الطبعة الاولى / ط : دار السلام
ببغداد ١٩٧٢ م .
- ٥٢/١٦٠ - غاية الوصول بشرح لب الاصول في أصول الفقه
الشافعي / أبو يحيى زكريا بن محمد الانصاري الشافعي المتوفى ٩٢٦ هـ / ط :
عيسى البابي الحلبي بمصر .
- ٥٣/١٦١ - الفيت الهامع بشرح جمع الجوامع / ولي الدين أبو زرعة
أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى ٨٢٦ هـ (خ) .
- ٥٤/١٦٢ - فصول البديع في أصول الشرايع « الحنفي المقارن » / محمد
شاه بن حمزة الفناري المتوفى ٨٣٩ هـ (خ) .
- ٥٥/١٦٣ - الفوائد السننية بشرح الالفية « في أصول الفقه الشافعي
المقارن » / محمد بن عبدالدائم البرماوي الشافعي المتوفى ٨٣١ هـ (خ) .
- ٥٦/١٦٤ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للبهارى / عبدالعلي
بن نظام الدين الانصاري اللكنوي الحنفي المتوفى ١٢٢٥ هـ مطبوع بهامش
المستصفى .
- ٥٧/١٦٥ - قسم أصول الفقه من كتاب « اتمام الدراية بشرح النقاية »
كتاب جمع بين أربعة عشر فنا من العلوم الدينية والعقلية واللغوية / جلال الدين
السيوطي / ط : الادبية بمصر / الطبعة الاولى / ١٣١٧ ، مطبوع بهامش « مفتاح
العلوم للسكاكي » .

٥٨/١٦٦ - القواعد والفوائد الاصولية « الحنبلية المقارنة »/علي بن عباس الحنبلي المتوفى ٨٠٣هـ/ط : السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٥هـ .
 ٥٩/١٦٧ - القواعد والضوابط الفقهية (الاصول والضوابط في المذهب) الشافعي/محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦هـ (خ) .
 ٦٠/١٦٨ - قواطع الأدلة « في اصول الفقه الشافعي المقارن »/الشيخ الامام أبو مظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني المتوفى ٤٨٩هـ (خ)
 ٦١/١٦٩ - القوانين المحكمة/في اصول الفقه الجعفري المقارن/أبو القاسم محمد بن الحسن القمي المتوفى ١٢٣١هـ/ط : دار الطباعة العمدة/ تبريز ١٣٢٣هـ .

٦٢/١٧٠ - القياس في الشرع الاسلامي/ ١- شيخ الاسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية المتوفى ٧٢٨هـ ٢- تلميذه شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزي المتوفى ٧٥١هـ/الطبعة الثالثة/ط : السلفية بالقاهرة ١٣٨٥هـ
 ٦٣/١٧١ - القياس حقيقته وحجته/في اصول الفقه الجعفري المقارن/ جمال الدين مصطفى/ط : النعمان ببغداد ١٩٧٢ م .

٦٤/١٧٢ - كشف الاسرار علي اصول البزدوي المسمى « بكنز الوصول » « في اصول الفقه الحنفي المقارن »/المحقق عبدالعزيز بن احمد الحنفي البخاري المتوفى ٧٣٠هـ /ط : اوفست على الطبعة التركية القديمة .
 ٦٥/١٧٣ - كفاية الأصول/في اصول الفقه الجعفري المقارن/ملا محمد كاظم ابن ملا حسين الهروي النجفي المتوفى ١٣٢٩هـ مع حاشية للشيخ علي المشكيني الأردبيلي/ط : ايرانية ١٣٤٣هـ .

٦٦/١٧٤ - كنز الوصول/في اصول الفقه الحنفي المقارن/علي بن محمد بن الحسين فخر الاسلام البزدوي المتوفى ٤٨٢هـ هامش كشف الاسرار للبخاري .

- ٦٧/١٧٥ - الكوكب المنير بشرح مختصر التحرير « في أصول الفقه الحنبلي المقارن » / أبو البقاء محمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي المتوفى ٩٧٩هـ / ط :
- السنية المحمدية / الطبعة الاولى / بتحقيق محمد حامد الفقي ١٣٧٢ هـ .
- ٦٨/١٧٦ - لب الأصول في « أصول الفقه الشافعي » / القاضي زكريا الانصاري بهامش شرحه « غاية الوصول » .
- ٦٩/١٧٧ - اللمع « في أصول الفقه الشافعي » / أبو اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ / ط : مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثالثة ١٣٧٧ هـ .
- ٧٠/١٧٨ - مباحث التخصيص عند الأصوليين / في أصول الفقه الشافعي المقارن / رسالة دكتوراه / الدكتور عمر عبدالعزيز الشيلخاني / ط : رونيو ١٣٢٤ هـ .
- ٧١/١٧٩ - مسلم الثبوت / في أصول الفقه الحنفي المقارن / محب الله بن عبدالشكور البهاري المتوفى ١١١٩ هـ مع شرحه فواتح الرحموت مع المستصفي .
- ٧٢/١٨٠ - المستصفي - في أصول الفقه الشافعي المقارن » / أبو حامد محمد بن محمد الفزالي الطوسي المتوفى ٥٠٥هـ / ط : أولست لصاحبها قاسم محمد رجب على الطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢٤ هـ .
- ٧٣/١٨١ - المسودة / في أصول الفقه الحنبلي المقارن لآل تيمية :
- ١ - عبدالسلام بن عبدالله التيمي المتوفى ٦٥٢ هـ .
 - ٢ - ابنه عبدالحليم بن عبدالسلام التيمي المتوفى ٦٨٢ هـ .
 - ٣ - أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام المتوفى ٧٢٨ هـ .
- بتحقيق وتعليق محمد محي الدين عبدالحميد .
- ٧٤/١٨٢ - مشكاة الأنوار ، أو شرح « فتح الغفار » على المنار « في أصول الفقه الحنفي المقارن » / زين الدين بن ابراهيم المشهور بابن نجيم

- الحنفي المتوفى ٩٧٠هـ/ط : مصطفى البابي الحلبي/الطبعة الاولى ١٣٥٥هـ مع
 حاشية الشيخ عبدالرحمن البحراوي المتوفى ١٣٢٢هـ .
- ٧٥/١٨٣ - مشكاة المصابيح في التعارض والتعادل والتراجيح « في
 أصول الفقه الجعفري المقارن »/محمد بن علي الحسين الحائري الغروي
 التبريزي المتوفى ١٢٩٢هـ .
- ٧٦/١٨٤ - مصادر التشريع فيما لا نص فيه « مقارن »/الاستاذ
 عبدالوهاب خلاف/الطبعة الثالثة/ط : دار العلم/الكويت ١٣٩٢هـ .
- ٧٧/١٨٥ - مفتاح الوصول الى علم الأصول « في أصول الفقه المالكي ،
 محمد بن أحمد المالكي التلمساني المتوفى ٧٥٩هـ/ط : مكتبة الوحدة العربية .
- ٧٨/١٨٦ - المعالم/في أصول الفقه الجعفري المقارن/الشيخ حسن
 زين الدين أبو منصور جمال الدين المتوفى ١٠١١هـ مع حاشيتي السلطان ،
 والملا ميرزا بهامشهار/ط : حجرية إيرانية لعبد الرحيم ١٢٩٧هـ .
- ٧٩/١٨٧ - ملجأ القضاة عند تعارض البيئات/أبو محمد غانم بن
 محمد البغدادي (خ) في المكتبة المركزية للاوقاف برقم ١٣٧٥ .
- ٨٠/١٨٨ - منتهى السؤل في علم الأصول « الشافعي المقارن »/
 سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي الشافعي المتوفى ٥٨٣هـ/ط : محمد علي
 صبيح بالقاهرة .
- ٨١/١٨٩ - منتهى الوصول والامل في علمي الأصول والجدل « في أصول
 الفقه المالكي المقارن »/جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الاصولي المالكي
 المعروف بابن الحاجب المتوفى ٦٤٦هـ الطبعة الاولى/ط : السعادة
 بمصر ١٣٢٦هـ .
- ٨٢/١٩٠ - منهاج الوصول في علم الأصول « الشافعي المقارن »/
 القاضي عمر بن مسعود البيضاءوي الشافعي المتوفى ٦٨٥هـ/ط : محمد علي

صبيح ، ومع شرحي « الابهاج والأسنوي » ، ومع شرحي « البدخشى
والأسنوي » .

٨٣/١٩١ - المنحول من تعليقات الأصول/محمد بن محمد بن محمد
الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ بتحقيق وتعليق وتخريج الدكتور محمد حسن
هيتو/الطبعة الاولى .

٨٤/١٩٢ - الموافقات في أصول الفقه قواعد « على مقتضى مذهب الامام
مالك » /أبو اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي المالكي المتوفى ٧٩٠هـ بتحقيق
الشيخ عبدالله دراز/ط : الرحمانية بمصر .

٨٥/١٩٣ - نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول في علم الأصول/الشيخ
عبدالرحيم بن الحسن بن علي الشافعي الأسنوي المتوفى ٧٧٢هـ :

١- نسخة خطية بمكتبة الاوقاف العامة برقم ٣٧٦٨هـ .

٢- مطبوع مع شرح « منهاج العقول » /ط : محمد علي صبيح بالقاهرة

٣- مطبوع مع شرح « الابهاج للسبكي »

٤- مطبوع بهامش « التقرير والتحجير » لابن أمير الحاج .

٨٦/١٩٤ - الوجيز في « أصول الفقه المقارن » /الدكتور عبدالكريم
زيدان/الطبعة الاولى/ط : دار النذير ١٣٨١هـ .

٨٧/١٩٥ - الوسيط/في « أصول الفقه الحنفي المقارن » /الاستاذ
أحمد فهمي أبو سنة/ط : دار التأليف بمصر .

٨٨/١٩٦ - الورقات/ في أصول الفقه الشافعي/لامام الحرمين الجويني
مع شرحه لجلال الدين المحلي وشرح العبادي عليها بهامش كتاب « ارشاد
الفحول » .

د - كتب الفقه وقواعده :

- ١/١٩٧ - أحكام السرقة في الشريعة والقانون/أحمد عبيد الكبيسي/
ط : الارشاد/بغداد ١٣٩١هـ .
- ٢/١٩٨ - الاختيار لتعليق المختار « في الفقه الحنفي المقارن »/
مجد الدين عبدالله بن محمود الموصللي المتوفى ٦٨٣هـ / الطبعة الثانية/ ط :
مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٠هـ .
- ٣/١٩٩ - أسهل المدارك بشرح ارشاد السالك في فقه الامام مالك/
أبو بكر بن الحسن الكشناوي/ ط : عيسى البابي الحلبي بمصر .
- ٤/٢٠٠ - الأشباه والنظائر في « قواعد فروع فقه الشافعي »/جلال الدين
السيوطي/ ط : عيسى البابي الحلبي .
- ٥/٢٠١ - الأشباه والنظائر « على مذهب أبي حنيفة النعمان »/
زين الدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفي المتوفى ٩٧٠هـ بتحقيق عبدالعزيز
محمد الدليمي/ ط : مؤسسة الحلبي بمصر ١٣٨٧هـ .
- ٦/٢٠٢ - الاعتصام « في مسائل متفرقة من الفقه وأصوله ، وغيرهما
على مذهب الامام مالك »/ابراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي المتوفى ٧٩٠هـ
بتحقيق السيد رشيد رضا / ط : السعادة لمصطفى محمد .
- ٧/٧٠٣ - الاقناع بشرح غاية الاختصار لأبي شجاع « في الفقه
الشافعي »/الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد المشهور بالخطيب الشربيني
المتوفى ٩٧٧هـ/ ط : عيسى البابي الحلبي بمصر .
- ٨/٢٠٤ - الأم/أبو عبدالله محمد بن ادريس الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ
ط : اوفست على طبعة بولاق القديمة .
- ٩/٢٠٥ - الانصاف « في بيان أسباب الخلاف »/أحمد بن عبدالرحيم
الفاروقي الدهلوي المتوفى ١١٧٦هـ/ ط : السلفية بالقاهرة ١٣٨٥هـ .

- ١٠/٢٠٦ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد « في علم الخلاف » ، والفقه المالكي المقارن ، /الشيخ محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي المتوفى ٥٩٠هـ/ ط : الاستقامة بالقاهرة .
- ١١/١٠٧ - تبين الحقائق بشرح كنز الدقائق لحافظ الدين النسفي عبدالله بن أحمد/فخرالدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي المتوفى ٧٤٣هـ/ ط : أوفست على الطبعة الاصلية ببولاق ١٣١٣هـ .
- ١٢/٢٠٨ - التحفة الخيرية/حاشية على الفوائد السنشورية على الفرائض الرحبية/ابراهيم بن محمد الباجوري الشافعي المتوفى ١٢٢٧هـ/ ط : مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٥هـ .
- ١٣/٢٠٩ - تحفة المحتاج على متن المنهاج « في الفقه الشافعي »/أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المتوفى ٩٧٤هـ بهامش حاشيتي الشرواني وابن القاسم العبادي/ط : أوفست دار صادر ببلنجان .
- ١٤/٢١٠ - حاشية سعدالله بن عيسى الجلبلي المتوفى ٩٤٥هـ على شرح العناية بشرح الهداية هامش « فتح القدير » .
- ١٥/٢١١ - حاشية الشيخ عبدالحميد الشرواني على تحفة المحتاج « في الفقه الشافعي » ، مع حاشية الشيخ أحمد بن قاسم العبادي الشافعي المتوفى ٩١٤هـ عليها .
- ١٦/٢١١ - حاشية الشيخ ابراهيم بن محمد الباجوري المتوفى ١٢٢٧هـ على فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب للقاضي زكريا الانصاري المتوفى ٩٢٦هـ في الفقه الشافعي/ط : مصطفى البابي الحلبي .
- ١٧/٢١٢ - الدرارى المضيئة شرح الدرر البهية/الامام العلامة محمد بن الشوكاني المتوفى ١٢٥٠هـ/ط : أوفست دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت ١٣٩٨هـ .

- ١٨/٢١٣ - الدرر البهية بتحقيق مباحث الرحبية في الفرائض/المرحوم
محي الدين عبدالحميد/ط : محمد علي صبيح .
- ١٩/٢١٤ - الذخيرة مع تنقيح الفصول « في الفقه وأصول الفقه المالكي
المقارن » /أحمد بن إدريس المصري القرافي المتوفى ٦٨٤هـ/ط : كلية الشريعة
المصرية ١٣٨١هـ .
- ٢٠/٢١٥ - الشرح الكبير على متن المقنع في « الفقه الحنبلي المقارن »/
عبدالرحمن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى ٦٢٠هـ مطبوع مع
« شرح المغني » .
- ٢١/٢١٦ - غاية الاختصار « في الفقه الشافعي » /أبو الشجاع الحسين
بن أحمد الاصفهاني الشافعي المتوفى ٤٨٨هـ .
- ٢٢/٢١٧ - غنية الباحث المشهور بشرح الرحبية « في الفرائض »/
محمد بن محمد المصري الشافعي المارديني مطبوع مع كتاب « الدرر البهية » .
- ٢٣/٢١٨ - فتح القدير بشرح الهداية « في الفقه الحنفي المقارن » /محمد
بن عبدالواحد المعروف بابي الهمام المتوفى ٨٦١هـ مع تكملة لشمس الدين
المعروف بقاضي زاده المتوفى ٩٨٨هـ/ط : اوفست لمكتبة المثنى على الطبعة
الاصلية ببولاق .
- ٢٤/٢١٩ - فقه الامام سعيد بن المسيب المتوفى ٩٤هـ جمع وتحقيق
الدكتور هاشم جميل عبدالله/ط : أوقاف/بغداد ١٩٧٤م .
- ٢٥/٢٢٠ - الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية /الشيخ
عبدالله بن بهاء الدين محمد الشنشوري الشافعي المتوفى ٩٩٩هـ/مطبوعة
بهامش « التحفة الخيرية » .
- ٢٦/٢٢١ - القوانين الفقهية في « تلخيص المذهب المالكية » /أبو القاسم
محمد بن أحمد بن جزي الكلبي المتوفى ٧٤١هـ طبعة مصورة اوفست/ط :

الدار البيضاء ١٩٧٠ م .

٢٧/٢٢٢ - مجمع الأنهر بشرح ملتقى الأبحر في «الفقه الحنفي المقارن»/
عبدالرحمن بن الشيخ محمد المعروف بداماد افندي / ط : دار الطباعة
العامة ١٣١٩ هـ .

٢٨/٢٢٣ - المجموع شرح المذهب/الامام المحدث الفقيه الأصولي
محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦ هـ/ ط : المنيرية بالقاهرة مع
فتح العزيز ، وتلخيص الحبير .

٢٩/٢٢٤ - المحلى/الحافظ الأصولي أبو محمد علي بن حزم الاندلسي
المتوفى ٤٥٦ هـ/ بتحقيق احمد محمد شاكر .

٣٠/٢٢٥ - مختصر الأم للشافعي/الامام اسماعيل بن يحيى المزني
الشافعي المتوفى ٢٦٤ هـ/ مطبوع بهامش الأم .

٣١/٢٢٦ - المغني بشرح مختصر الخراقي لعمر بن الحسن المتوفى
٦٢٠ هـ/ في « الفقه الحنبلي المقارن »/شيخ الاسلام عبدالرحمن محمد بن
أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي المتوفى ٦٨٢ هـ/ ط : اوفست ، دار الكتاب
العربي/ بيروت ١٣٩٢ هـ .

٣٢/٢٢٧ - مغني المحتاج بشرح المنهاج للنووي في « الفقه الشافعي »
الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الشهير بالخطيب الشربيني المتوفى
٩٧٧ هـ/ ط : اوفست دار الفكر في بيروت .

٣٣/٢٢٨ - منهاج الطالبين في « الفقه الشافعي » الامام يحيى بن
شرف النووي ، مع شرحه « مغني المحتاج ، وتحفة المحتاج » .

٣٤/٢٢٩ - المذهب في « الفقه الشافعي »/أبو اسحاق ابراهيم بن علي
الشيرازي الشافعي المتوفى ٤٧٦ هـ/ ط : عيسى البابي الحلبي .

٣٥/٢٣٠ - الهداية بشرح بداية المبتدي ، في « الفقه الحنفي المقارن »/

علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى ٥٩٧هـ/ط : أوفست على الطبعة الاولى
الاميرية ببولاق ١٣١٥هـ .

هـ - كتب التوحيد والعقيدة الاسلامية :

١/٢٣١ - أساس التقديس في علم الكلام/محمد بن عمر الرازي

المتوفى ٦٠٦هـ/ط : مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٤هـ .

٢/٢٣٢ - تبين كذب المفتري فيما نسب الى الامام الأشعري/علي بن

الحسن بن هبة الله بن عساكر المتوفى ٥٧١هـ/ط : أوفست ١٣٩٩هـ .

٣/٢٣٣ - دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية/الدكتور عرفان

عبد الحميد/رسالة دكتوراه/ط : الارشاد بغداد ١٩٦٧م .

٤/٢٣٤ - شرح العقائد النسفية /مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى

٧٩٣هـ/الطبعة التركية/١٣٠٤هـ ، ومع حاشيتي الخيالي وعصام الدين عليه/

ط : عيسى البابي الحلبي بمصر .

٥/٢٣٥ - شرح المواقف للقاضي عضد الدين الايجي/السيد شريف علي

بن محمد الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ .

٦/٢٣٦ - الفضيلة في اصول الدين/العلامة السيد عبدالرحيم بن

الملا سعيد الكردي الملقب بمولوي المتوفى ١٣٠٠هـ مطبوعة مع شرحها

« الوسيلة » .

٧/٢٣٧ - الوسيلة في شرح الفضيلة/الشيخ عبدالكريم المدرس/الطبعة

الاولى/ط : الارشاد - بغداد ١٣٩٣هـ .

و - كتب الاعلام والتراجم :

١/٢٣٨ - الاستيعاب في معرفة الاصحاب/يوسف بن عبدالله المعروف

بابن عبدالبر القرطبي المالكي المتوفى ٤٦٣هـ مطبوع بهامش « الاصابة » .

- ٢/٢٣٩ - الاصابة في تمييز الصحابة / أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥١هـ/ ط : أوفست لقاسم محمد رجب على الطبعة الاولى بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .
- ٣/٢٤٠ - أصحاب بدر ، أو « المجاهدون الأولون » / الشيخ حسن الغلامي ابن الشيخ محمد الغلامي المتوفى ١٢٠٦هـ بشرح وتحقيق محمد رؤف الغلامي/ ط : دار الجمهورية - بغداد ١٣٨٦هـ .
- ٥/٢٤٢ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة/ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى ٨١٧هـ/ بتحقيق محمد المصري/ ط : جامعة دمشق ١٣٩٢ ، وطبعة حجرية قديمة بلا ترقيم .
- ٦/٢٤٣ - تاج التراجم « في طبقات الحنفية » / الشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى ٨٧٩هـ/ ط : العاني - بغداد ١٩٦٢م .
- ٧/٢٤٤ - التاريخ الصغير/ الامام الحافظ محمد بن اسماعيل البخاري المتوفى ٢٥٢هـ/ بتحقيق محمود ابراهيم زائد/ الطبعة الاولى/ ط : الحضارة العربية ١٧٩٧هـ .
- ٨/٢٤٥ - تذكرة الحفاظ/ أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ « مع الذيل » / ط : أوفست على الطبعة الاصلية الهندية .
- ٩/٢٤٦ - تقريب التهذيب/ خاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف/ الطبعة الثانية/ ط : دار المعرفة بيروت ١٣٩٥هـ .
- ١٠/٢٤٧ - خصائص العشرة المبشرة/ أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري المتوفى ٥٣٨هـ بتحقيق وتعليق بهيجة باقر الحسنی/ ط : المؤسسة العامة للطباعة ، دار الجمهورية بغداد ١٣٨٨هـ .
- ١١/٢٤٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة/ شيخ الاسلام أحمد

بن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ/ط : أوفست على الطبعة الهندية الاصلية/
حيدر آباد ، دائرة المعارف ١٣٥٠هـ .

١٢/٢٤٩ - ذيل تذكرة الحفاظ /جلال الدين السيوطي مع « تذكرة
الحفاظ » .

١٣/٢٥٠ - ذخائر التراث العربي / الاسلام/عبد الجبار عبدالرحمن/
ط : جامعة البصرة ١٤٠١هـ .

١٤/٢٥١ - الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من
الصحابة/الامام عمادالدين يحيى بن أبي بكر العامري اليمني المتوفى ٨٩٣هـ/
ط : مكتبة المعارف/بيروت/ الطبعة الاولى ١٩٧٤م .

١٥/٢٥٢ - السيرة النبوية/عبدالملك بن هشام المتوفى ٢١٣هـ بتحقيق
مصطفى السقا ، و ابراهيم الايباري ، وعبدالحفيظ الشلبي/ط : مصطفى
البابي الحلبي ١٣٥٥هـ .

١٦/٢٥٣ - الامام الشافعي/محمد أبو زهرة/ط : دار الفكر العربي
١٣٦٧هـ .

١٧/٢٥٤ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب/المؤرخ الفقيه عبدالحى
بن العماد الحنبلي المتوفى ١٠٨٩هـ/ط : المكتب التجاري للطباعة والنشر
بيروت .

١٨/٢٥٥ - الامام الصادق /الاستاذ محمد أبو زهرة/ط : دار الفكر
العربي .

١٩/٢٥٦ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع/المؤرخ الناقد شمس الدين
محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ/ط : دار مكتبة الحياة
للطباعة والنشر .

٢٠/٢٥٧ - طبقات الحفاظ/جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر

- السيوطي/مطبوعة مع « تذكرة الحفاظ » .
- ٢١/٢٥٨ - طبقات ابن خياط/خليفة بن خياط بن خليفة العصفري
المحدث النسابة الاخباري المتوفى ٢٤٠هـ / تحقيق الدكتور أكرم ضياء
العمري/ط : العاني/بغداد ١٣٨٦هـ .
- ٢٢/٢٥٩ - طبقات الشافعية/أبو بكر بن هداية الله الحسيني المشهور
بالمصنف الجوري الكردي المتوفى ١٠١٤هـ بتحقيق عادل نويهض/الطبعة
الاولى/ط : دار الآفاق الجديدة/بيروت ١٩٧١م .
- ٢٣/٢٦٠ - طبقات الشعراء الجاهليين والاسلاميين/أبو عبدالله محمد
بن عبيدالله بن سالم البصري الجمحي المتوفى ٢٣١هـ/ط : مكتبة الثقافة
العربية .
- ٢٤/٢٦١ - طبقات الفقهاء/أبو اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي
الأصولي المؤرخ الفقيه الشافعي المتوفى ٤٧٦هـ بتحقيق احسان عباس/ط :
دار الرائد العربي/بيروت ١٩٧٠م .
- ٢٥/٢٦٢ - طبقات الشافعية الكبرى/تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين
علي السبكي المتوفى ٧٧١هـ/الطبعة الثانية اوفست/ط : دار المعرفة/
بيروت .
- ٢٦/٢٦٣ - طبقات الصوفية/أبو عبدالرحمن بن الحسين السلمي
النيسابوري المتوفى ٤١٢هـ/نشر وترتيب أحمد الشرباص/ط : الشعب/
١٣٨٠هـ .
- ٢٧/٢٦٤ - الفتح المبين في طبقات الاصوليين/الشيخ عبدالله مصطفى
المراغي المتوفى ١٣٦٤هـ .
- ٢٨/٢٦٥ - الفصول المهمة في معرفة احوال الائمة/الشيخ علي بن
أحمد المالكي الشهير بابن الصباغ المتوفى ٨٥٥هـ/ط : العدل في النجف .

- ٢٩/٢٦٦ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية/محمد عبدالحى بن الشيخ
 محمد عبدالحليم بن محمد أمين اللكنوي الفقيه الحنفي الاصولي أبو الحسنات
 اللكنوي المتوفى ١٣٠٤هـ/ط : أوفست دار المعرفة للطباعة والنشر على
 الطبعة الاصلية ١٣٢٤هـ .
- ٣٠/٢٦٧ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمجروحين/الامام الحافظ
 محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي المتوفى ٣٥٤هـ/بتحقيق محمود
 ابراهيم زائد/ط : الحضارة العربية ١٣٩٥هـ .
- ٣١/٢٦٨ - مختصر طبقات الفقهاء الحنفية/عصام الدين أحمد بن
 مصلح المشهور بطاش كوبري زاده المتوفى ٩٦٧هـ/ط : الزهراء الحديثة
 بالموصل/الطبعة الثانية ١٣٨١هـ .
- ٣٢/٢٦٩ - معجم المؤلفين/عمر رضا كحالة/ط : الترقى بدمشق/
 ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .
- ٣٣/٢٧٠ - مهذب روضة الفيحاء في تواريخ النساء/ياسين بن خيرالله
 العمري المتوفى ١٢٣٢هـ/بتحقيق رجاء محمود السامرائي/ط : دارالجمهورية
 ببغداد ١٣٨٦هـ .
- ٣٤/٢٧١ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال/أبو عبدالله بن شمس الدين
 محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ/بتحقيق علي محمد البجاوي
 ط : دار المعرفة للطباعة والنشر/بيروت/١٣٨٢هـ .

ز - كتب اللغة والمعاجم :

- ١/٢٧٢ - تاج العروس من جواهر القاموس لفيروزآبادي/الشيخ
 محب الدين محمد مرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى ١٢٠٥هـ/الطبعة الاولى/
 ط : الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ .

- ٢/٢٧٣ - ترتيب لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور المتوفى ٧١١هـ/يوسف الخياط ، ونديم المرعشلي هما قاما بترتيبه على الحرف الاول/ط : دار لسان العرب/بيروت .
- ٣/٢٧٤ - الصحاح/اسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى ٣٩٣هـ/الطبعة الحجرية القديمة بلا رقم الصفحة ، وط : دار الكتاب العربي بمصر ، بتحقيق أحمد عبدالغفور عطار .
- ٤/٢٧٥ - قاموس المحيط /الامام مجدالدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي المتوفى ٨١٧هـ وبهامشه ترجمة القاموس باللغة الفارسية/الطبعة الحجرية القديمة .
- ٥/٢٧٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر/الامام مجدالدين أبوالسعادة مبارك بن محمد الجزري المشهور بابن الاثير المتوفى ٦٠٦هـ/ط : دار احياء التراث العربي/بيروت ١٣٨٥ بتحقيق محمود محمد الطناجي .

ح - المنطق وآداب البحث :

- ١/٢٧٧ - آداب البحث والمناظرة/اسماعيل بن مصطفى الكليني المتوفى ١٢٠٥هـ مع حاشية الشيخ عبدالرحمن البنجويني والشيخ عمر بن أمين المعروف بابن القرداغي ومجموعة من الرسائل/الطبعة الاولى/ط : السعادة/فرج الله الذكي الكردي ١٣٥٣هـ .
- ٢/٢٧٨ - الآداب الشريفة/السيد شريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ في ضمن المجموعة المتقدمة .
- ٣/٢٧٩ - البرهان في المنطق/العلامة اسماعيل بن مصطفى المعروف بشيخزاده الكليني المتوفى ١٢٠٥هـ مع تعليقات وحواش له ولغيره/ط : السعادة فرج الله الذكي الكردي .

- ٢٨٠/٤ - تهذيب المنطق/سعد الدين عمر بن مسعود التفتازاني المتوفى ٧٩٣هـ مطبوع مع حاشية عبدالله يزدي .
- ٢٨١/٥ - حاشية على تهذيب المنطق/نجم بن شهاب المشهورة بحاشية عبدالله يزدي/طبعة قديمة ١٣٠٨هـ .
- ٢٨٢/٦ - حاشية على البرهان في المنطق/الشيخ عبدالرحمن البنجويني مطبوعة بهامش « البرهان » .
- ٢٨٣/٧ - حاشية أخرى عليه/الشيخ عمر بن محمد أمين القرداغى مطبوعة مع البرهان .
- ٢٨٤/٨ - السلم المرونق في علم المنطق/الشيخ عبدالرحمن بن سيدي الصغير وعليه تعليقات للشيخ ابراهيم الباجوري .
- ٢٨٥/٩ - شرح الخبيص على تهذيب المنطق/عبيدالله بن فضل الله المتعال/الطبعة الخامسة/ط : الآداب النموذجية بمصر .
- ٢٨٧/١١ - شرح مغني الطلاب على الايساغوجي في المنطق/محمود ابن الحافظ الحسن الرومي المتوفى ١٢٢٢هـ/الطبعة التركية .
- ٢٨٨/١٢ - شرح ميزان الانتظام على متن الشمسية في المنطق/شمس الدين علي بن عمر الكابتي القزويني المتوفى ٧٩٣هـ الطبعة التركية ، وبهامشه شرح الميبدى على الشمسية .
- ٢٨٩/١٣ - القسطاس المستقيم/أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي منها « القصور العوالي » .
- ٢٩٠/١٤ - محك النظر/الامام محمد الغزالي/بتحقيق بدرالدين النعماني/ط : دار النهضة الحديثة/بيروت ١٩٦٦م .
- ٢٩١/١٥ - المنطق في شكله العربي/محمد مبارك عبدالله/ط : محمد علي صبيح بمصر ١٣٧٨هـ .

١٦/٢٩٢ - معيار العلم/للامام الغزالي/بتحقيق الدكتور سليمان دنيا/

ط : دار المعارف بمصر ١٣٧٩هـ .

ط - الكتب النحوية والصرفية :

١/٢٩٣ - الألفية « في النحو والصرف »/جمال الدين محمد بن عبدالله

بن مالك الطائي النحوي الشافعي الاندلسي المتوفى ٦٧٢هـ مع « شرح

الأشعوني » .

٢/٢٩٤ - البهجة المرضية في شرح الألفية « في النحو والصرف » لابن

مالك/جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى ٩١١هـ/الطبعة

الحجرية الايرانية بتبريز/ط : حاجي ابراهيم ١٣١١هـ .

٣/٢٩٥ - جمع الجوامع « في النحو »/الشيخ جلال الدين السيوطي

مع « جمع الهوامع » له .

٤/٢٩٦ - حاشية على التصريح للشيخ خالد بن عبدالله الازهري

المتوفى ٩٠٥هـ شرح أوضح المسالك لابن هشام النحوي المتوفى ٧٦١هـ/الشيخ

ياسين بن زين الدين العليمي المتوفى ١٠٦١هـ .

٥/٢٩٧ - حاشية الصبان على شرح الأشعوني على ألفية ابن مالك

في النحو والصرف «/نورالدين محمد بن علي الصبان المتوفى ١٢٠٦هـ/ط :

عيسى البابي الحلبي .

٦/٢٩٨ - الدرر اللوامع بشرح جمع الهوامع لجلال الدين السيوطي/

الشيخ أحمد بن الامين الشنقيطي .

٧/٢٩٩ - شذا العرف « في فن الصرف »/الشيخ أحمد بن محمد

الحملوي المتوفى ١٣٥٧هـ .

الطبعة السادسة عشر ١٣٨٤/ط

٨/٣٠٠ - الشافية « في الصرف »/عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب

الفقيه الأصولي النحوي المتوفى ٦٤٦هـ / الطبعة التركيبية في استانبول ،
وبهامشها شرح الشافية باللغة التركية .

٩/٣٠١ - شرح التصريح على التوضيح لابن هشام النحوي المتوفى
٧٦١هـ / الامام خالد الازهري المتوفى ٩٠٥هـ مطبوع مع حاشية « الشيخ
ياسين » .

١٠/٣٠٢ - شرح الشافية « في الصرف » / الشيخ رضى الدين نجم الدين
الاسترابادي المتوفى ٦٨٦هـ بتحقيق جماعة من العلماء المختصين / ط أوفست /
دار الكتب العلمية / بيروت ١٣٩٥هـ .

١١/٣٠٣ - شرح الكافية « في النحو » ، عبدالرحمن بن أحمد المشهور
بملا جامي المتوفى ٨٩٨هـ / ط : أوفست بمكتبة المثنى على الطبعة التركيبية
المحشاة ١٣٢٠هـ .

١٢/٣٠٤ - الكافية / الشيخ جمال الدين عثمان بن عمر المشهور بابن
الحاجب المالكي / ط : أوفست على الطبعة التركية القديمة .
١٣/٣٠٥ - معجم الهوامع بشرح جمع الجوامع / السيوطي عبدالرحمن
بن أبي بكر المتوفى ٩١١هـ / ط : أوفست دار المعرفة / بيروت

ي - كتب أخرى متفرقة :

١/٣٠٦ - اقامة الحجة على أن تكثير العبادة ليس ببدعة / الشيخ محمد
عبدالحى أبو الحسنات ابن الشيخ محمد عبدالحليم بن محمد أمين اللكنوي
الحنفي المتوفى ١٣٠٤هـ .

٢/٣٠٧ - احياء علوم الدين / الشيخ محمد بن محمد الغزالي المتوفى
٥٠٥هـ ، وبهامشه كتاب « المغني عن حمل الأسفار » في تخريج أحاديث
الاحياء / للحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي المتوفى ٨٠٦هـ / ط : المكتبة

التجارية الكبرى بمصر .

٣/٣٠٨ - الايضاح بشرح تلخيص المفتاح « في علم البلاغة »/محمد بن عبدالرحمن المعروف بالخطيب القزويني المتوفى ٧٣٩هـ/ط : أوفست قاسم محمد رجب/مكتبة المثنى - بغداد .

٤/٣٠٩ - تأويل مختلف الحديث/أبو محمد عبدالرحمن بن مسلم بن قتيبة المتوفى ٢٧٦هـ تصحيح محمد زهير النجار/ط : دار الجيل/لبنان ١٣٩٣هـ .

٥/٣١٠ - التعريفات/السيد شريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ/الطبعة الاولى/ط : الخيرية ١٣٠٦هـ .

٦/٣١١ - تلخيص المفتاح/جلال الدين محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزويني المتوفى ٧٣٩هـ/الطبعة الاولى/بتحقيق محمد هاشم دويدري/ط : دار الحكمة/١٣٩٠هـ/الطبعة الثانية بشرح وتعليق عبدالرحمن البرقوقي ١٣٥٠هـ .

٧/٣١٢ - جامع بيان العلم وآدابه/الحافظ أبو عمر يوسف بن عبدالله المعروف بابن عبدالبر النمري القرطبي المتوفى ٤٦٣هـ بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان /ط : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٨هـ .

٨/٣١٣ - دره تعارض العقل والنقل المسمى بـ « بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول »/شيخ الاسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الدمشقي المتوفى ٧٢٩هـ هامش منهاج السنة النبوية للمؤلف نفسه/ط : الاميرية ببولاق ١٣٢٢هـ .

٩/٣١٤ - السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية/تقي السدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية/الطبعة الرابعة/ط : دار الكتاب العربي ١٩٦٩م ١٠/٣١٥ - شرح مختصر المعاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني/

سعدالدين عمر بن مسعود التفتازاني المتوفى ٧٩٣هـ / ط : أوفست على
الطبعة الاصلية بالقسطنطينية ١٣٠٧هـ .

١١/٣١٦ - كشف الظنون في أسماء الكتب والفنون/العالم الفاضل
مصطفى بن عبدالله المشهور بـ « حاجي خليفة » / ط : أوفست على الطبعة
الاصلية باستانبول ١٩٥١م .

١٢/٣١٧ - مجلة كلية الامام الاعظم العدد الاول ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
مبحث حكم التعارض عند الأصوليين « /الدكتور صبحي جميل الخياط ،
والعدد الثاني سنة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م مبحث « التعارض بين الاحاديث وكيفية
دفعه عند المحدثين » /السيد حارث سليمان الضاري .

١٣/٣١٨ - المطول بشرح تلخيص المفتاح للقزويني/سعدالدين
التفتازاني/الطبعة التركية في استانبول / ط : دار الطباعة العامة ١٣٠٧هـ .
١٤/٣١٩ - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين/اسماعيل
باشا البغدادى/ط : أوفست على الطبعة الاصلية/استانبول ١٩٥٥ .

٣٢٠ - مباحث في علوم الحديث/الدكتور صبحي صالح

٣٢١ - أصول الفقه/لعبدالرحمن الصابوني

٣٢٢ - الله يتجلى في عصر العلم .

٣٢٣ - العلم يدعو الى الايمان .

٣٢٤ - الاقتصاد في الاعتقاد/الامام محمد بن محمد الغزالي .

٣٢٥ - احكام الأحكام شرح عمدة الاحكام/ابن دقيق العيد/ط : دار

الشعب ١٣٩٦هـ .

٣٢٦ - شرح الايوبي على الاظهار لمحمد بن بير علي المتوفى ٩٨١هـ

٣٢٧ - طلبة الطلبة في المصطلحات الفقهية/النسفي .

- ٣٢٨ - حسن التقاضي في سيرة ابي يوسف القاضي .
٣٢٩ - المعجم الصغير للطبراني
٣٣٠ - ترجيح البيئات
٣٣١ - فتح العلام بشرح بلوغ المرام لمحمد صديق خان



٧ - فهرس الموضوعات :



فهرس الموضوعات للجزء الثاني من كتاب

التعارض والترجيح

الموضوعات	الصحيفة
الفصل الثاني في أنواع التعارض ، وتحتة مباحث :	١٧٧-٣
المبحث الاول - أنواع التعارض بحسب العموم والخصوص أربعة:	٢٨-٥
(١) التعارض بين العامين ، (٢) التعارض بين الخاصين ، (٩٦)	٧
نوعا للتعارض	
تعريف الخاص ، تعريف العام .	٧
مذاهب العلماء وأدلتهم في دفع التعارض بين العامين والخاصين .	٨
الاتجاهات الثلاثة في دفع التعارض عند القائلين بجوازه بين العامين والخاصين .	٩
النوع الثالث - التعارض بين العام والخاص من وجه .	١٢
آراء العلماء في ذلك .	
هل العام والخاص من وجه في حكم العام والخاص المطلقين ؟	١٣
آراء العلماء في ذلك وأدلتهم .	
كيفية التوفيق بين العام والخاص من وجه المتعارضين ، وآراء الأصوليين في ذلك ، وكونها من مشكلات الأصول ، والرأي الراجح	١٥
٤- التعارض بين العام والخاص المطلقين وحالاته ،	١٩
وآراء العلماء المختلفة في ذلك	
تحرير محل النزاع ، أدلة الجمهور الستة	٢٣
أدلة الحنفية التسعة	٢٧

الرأي الراجح	٢٨
المبحث الثاني - التعارض بحسب الاطلاق والتقييد ، وكيفية دفع التعارض بينهما .	٢٩ - ٩٦
معنى المطلق والمقيد لغة واصطلاحاً ، وشرح تعريف المطلق	٣١
مسائل تترتب على الخلاف في حقيقة المطلق	٣٣
الفرق بين المطلق والنكرة	٣٣
هل الأمر بالمطلق أمر بجزئي واحد أم بجميع جزئياته ؟	٣٤
المطلق والمقيد الحقيقيين والاضافيين	٣٥
تفاوت مراتب المقيد باعتبار زيادة القيود وقلته	٣٦
الاطلاق والتقييد يكونان في الخبر ، وفي الفعل وفي متعلقاته	٣٧
ما يجوز به تقييد المطلق وما لا يجوز	٣٨
لا يجوز تقييد المطلق	٣٨
النص المقيد يجب العمل بمقتضى القيد ، ولا يجوز تركه الا بدليل	٣٩
الخلاف في أن القيد هل يدل على تغير الحكم عند فقد القيد	٤٢
صور المطلق والمقيد	٤٣
الصورة الاولى - ورود نصين مطلقين .	٤٤
، الثانية والصورة الثالثة - ورود نصين مقيدتين بقيدتين أو بقيود متوافقة	٤٥
الصورة الرابعة - المقيدان بقيدتين أو قيود متخالفة	٤٦
، الخامسة - تعارض نصي المطلق والمقيد عند اختلاف سببهما وحكمهما وعند اتحادهما ، واتحاد سببهما واختلاف حكمهما ، أو اختلاف سببهما واتحاد حكمهما .	٤٧
الصورة السادسة - تعارض المطلق والمقيد عند اختلاف حكمهما	٤٩

• واتحاد سببهما •	
الصورة السابعة - ان يتحد النصان سببا وحكما	٥٣
آراء العلماء في دفع التعارض بينهما ، وجواز حمل المطلق على	٥٥
المقيد وعدم جواز ذلك •	
الصورة الثامنة - ما اذا ورد نصان مطلق ومقيد واتحاد	٥٨
حكمهما وتعدد سببهما وآراء العلماء في ذلك وكيفية دفع	
التعارض بينهما •	
الصورة العاشرة - ما اذا تعارض نصوص مطلق ومقيدان بقيدتين	٦٠
مختلفين ، أو بقيود مختلفة	
حاصل المذاهب - في دفع التعارض بين الصور المتقدمة	
ثلاثة أمور مهمة قبل البدء بالمناقشة	٦٣
الامر الاول - تحديد محل النزاع	٦٣
الامر الثاني - منشأ الخلاف في هذه الصور	٦٤
الامر الثالث - شروط حمل المطلق على المقيد وهي قسمان :	٦٥
القسم الاول - شروط جواز الاخذ بالمقيد ، وهي عشرة :	٦٥
الشرط الاول - أن لا يظهر لتخفيض المنطوق بالذكر فائدة	٦٥
وتحتة صور أربعة	
وأمثلة ذلك ، بقية الشروط	٦٨
القسم الثاني - شروط صحة حمل المطلق على المقيد وهي سبعة	٧٢
أدلة الجمهور على حمل المطلق على المقيد عند وجود علة جامعة	٧٤
مناقشة أدلتهم الستة	٧٦
أدلة القائلين بحمل المطلق على المقيد مطلقا	٨١
مناقشة أدلتهم	٨٣

ادلة الحنفية المانعين من حمل المطلق على المقيد (الحادية عشرة)	٨٤
مناقشة أدلتهم	٩٠
الرأي الراجح	٩٥
المبحث الثالث - أنواع التعارض بين نصوص الكتاب	٩٧ - ١١٠
انواع تعارض النصين من الكتاب	٩٩
تعارض القراءتين	٩٩
تعارض التأويلين	١٠١
تعارض أسباب النزول وأقسامه	١٠٢
المبحث الرابع - أنواع التعارض بين كتابين ، وبين الكتاب والسنة	١١١ - ١٧٧
المطلب الاول - أنواع التعارض بحسب الدلالات ، النوع	١١٣ - ١٢٦
الاول - التعارض بين النصين من جهة وضوح الدلالة وخفائها .	
الصورة الاولى - التعارض بين الظاهر والنص ومثال ذلك	١١٣
تعريف المحكم والمفسر	١١٣ هـ
التعارض بين النص والمفسر ومثال ذلك	١١٤
التعارض بين النص والمحكم ، ومثاله	١١٤
التعارض بين المفسر والمحكم ، وبين المفسر والظاهر ومثالهما .	١١٥
النوع الثاني - التعارض بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ،	١١٤
وصوره الخمسة :	
التعارض بين المعنى الحقيقي والمجازي عند أهل اللغة .	١١٦
التعارض بين الحقيقيين المختلفتين اللغوي والشرعي ، وآراء	١١٧
العلماء في ذلك وأدلتهم	
التعارض بين الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح	١١٩
مذهب الجمهور أن حملة على المجاز الراجح أولى ، أدلتهم	١١٩

هذا
المطلق
عند النص

المذهب الثاني - انهما يستويان ودليلهم	١٢٠
المذهب الثالث - حمله على الحقيقة أولى ، ودليلهم ومناقشته	١٢٠
الرأي الراجح	١٢٢
التعارض بين المعنى العرفي والشرعي	١٢٢
التعارض بين المعنى العرفي ، واللغوي وأمثلة ذلك	
التعارض بين العرف العام والعرف الخاص	١٢٤
التعارض بين الناطق والساكت	١٢٤
التعارض بين المنطوق والمفهوم ، وأمثلة ذلك .	١٢٤
التعارض بين دلالة المطابقة ودلالة الالتزام .	١٢٥
المطلب الثاني - التعارض بين الأدلة بحسب الاحوال التي تعرض للالفاظ وتخل بالفهم .	١٢٧-١٦٥
أنواع الدلالة النقلية والعقلية ، القطعية والظنية	١٢٧
الاحوال التي تعرض للالفاظ فتخل بالفهم : الاشتراك ، المجاز ،	١٢٧
التخصيص ، العقل ، الاضمار ، وتقدم في قطعية الدلالة	
لا في ظنيتهما .	
المراد من المجاز هنا مجاز خاص ،	١٢٨
عند تعارض دليلين أحدهما فيه إحدى هذه الاحوال والآخر	١٢٨
لا يوجد فيه ذلك الراجح الدليل الخالي منه .	
الصور العقلية من تعارض الدليلين بحسب عروض الاحوال التي	١٢٩
تخل بالفهم (١٤٤) ، والصور الواقعية (١٥) نوعا .	
تعارض الاشتراك والنسخ ، مثاله ، آراء العلماء في ذلك .	١٣٠
أدلة الجمهور على تقديم الاشتراك	١٣١
أدلة القائلين بتقديم النسخ ، الرأي الراجح .	١٣٢

١٣٣	تعارض الاشتراك والمجاز ، ومثاله ، وآراء العلماء في ذلك
١٣٤	أدلة مذهب الجمهور على تقديم المجاز على الاشتراك
١٣٥	التعارض بين الاشتراك والتخصيص ومثاله وآراء العلماء في ذلك ، وأدلتهم ، والراجع في ذلك
١٣٨	تعارض الاشتراك والاضمار ، ومثاله وآراء العلماء وتوجيهاتهم
١٤١	تعارض الاشتراك والنقل ، مثاله ، مذاهب العلماء وأدلتهم ومناقشتها ، والراجع .
١٤٥	تعارض النسخ والتخصيص ، مثاله ، آراء العلماء ، أدلتهم ، مناقشتها
١٥٠	الراجع - تقديم التخصيص
١٥١	التعارض بين النسخ والنقل ، وبينه وبين المجاز ، وبينه وبين الاضمار
١٥١	التعارض بين التخصيص والمجاز .
١٥٢	تقديم التخصيص على المجاز ، وأدلتهم ، ومناقشتها .
١٥٥	التعارض بين التخصيص والاضمار ، ومثاله .
١٥٨	التعارض بين التخصيص والنقل ومثاله .
١٥٩	التعارض بين المجاز والنقل ومثاله .
١٦٠	التعارض بين المجاز والاضمار ومثاله ، وآراء العلماء فيه
١٦٣	التعارض بين الاضمار والنقل ومثاله ، وآراء العلماء حوله
١٦٤	بقية الصور
١٦٦-١٧٧	المطلب الثالث - أنواع متفرقة للتعارض
١٦٦	التعارض بين النص والظاهر ، ومثاله
١٦٦	التعارض بين النافي والمثبت

أراء ومذاهب الأصوليين في ذلك ، وأدلتهم	١٦٧
رأي امام الحرمين بهذا الصدد	١٦٩
رأي الحنفية حول الموضوع	١٧٠
خمس مسائل اختلف فيها فقهاء الحنفية	١٧٠
أدلة الحنفية	١٧٢
مناقشتها	١٧٦
الباب الثالث - في الترجيح	١٧٩-٥١٢
الفصل الاول في ماهية الترجيح وأركانه وشروطه وفيه ثلاثة مباحث :	١٨١-٢٢٨
المبحث الاول - أركان الترجيح	١٨٣-١٩٠
المطلب الاول - أركان الترجيح	١٨٤-١٨٩
الركن الاول - وجود دليلين فاكتر	١٨٥
الركن الثاني - وجود الفضل والمزية في أحدهما	١٨٥
الركن الثالث - المجتهد الناظر	١٨٦
الركن الرابع - الترجيح	١٨٧
المطلب الثاني - محل الترجيح	١٩٠
المبحث الثاني - شروط الترجيح وتحت مطالب	١٩١-٢١٦
المطلب الاول - شروط الدليلين المتعارضين : الراجح والمرجوح	١٩٣-٢٠١
الشرط الاول - عدم امكان الجمع بين المتعارضين ، والخلاف في ذلك ، وسبب الخلاف	١٩٦
الشرط الثاني - مساواة الدليلين	١٩٤
الشرط الثالث - عدم كونهما قطعيين	١٩٤
الشرط الرابع - أن لا يكون أحدهما قطعيا	١٩٥

الشرط الخامس - أن لا يعلم تقدم أحد الدليلين ، والامثلة ،	١٩٦
والتفصيل في الموضوع	
الشرط السادس - أن لا يكون الترجيح في الامور الاعتقادية	١٩٧
الشرط السابع - تحقق المعارضة بين الدليلين	١٩٩
المطلب الثاني - شروط المرجح به	٢٠٢-٢١٥
الشرط الاول - كون المرجح به قويا	٢٠٢
الشرط الثاني - كون المرجح به وصفا للمرجح لا دليلا مستقلا ،	٢٠٣
آراء العلماء في ذلك	
أدلة الحنفية على اشتراط كون المرجح به وصفا مستقلا	٢٠٥
الفرق بين الرواية والشهادة	٢٠٦
أدلة الجمهور على عدم اشتراط ذلك ، ومناقشة دليل الحنفية	٢٠٩
الترجيح	٢١٤
المطلب الثاني - شروط المرجح به	٢١٦
المبحث الثالث - في حكم الترجيح والعمل بالدليل الراجع	٢١٧
الترجيح - حكم متفق عليه عند الجمهور	٢١٩
أدلة منكري الترجيح ومناقشتها	٢٢٠
أدلة الجمهور	٢٢٤
الرأي الراجع	٢٢٧

الفصل الثاني

أوجه الترجيح بين السنة عند تعارض بعضها مع بعض ، وتحتها مباحث	٢٢٩-٢٧١
المبحث الاول - أوجه الترجيح من حيث الرواة	٢٣١-٢٨٣

ومثاله	
النوع العاشر - الترجيح بالتزكية ، وصورها ، ومثاله	٢٦٢
النوع الحادي عشر - الترجيح بكونه معتمدا على الحفظ	٢٦٤
دون الكتاب	
النوع الثاني عشر - الترجيح بكونه متفقا على عدالته ، ومثاله	٢٦٥
النوع الثالث عشر - الترجيح بكون الراوي أكثر ملازمة للشيوخ	٢٦٦
وأمثلة ذلك	
النوع الرابع عشر - الترجيح بكونه سمع من مشايخ بلده ،	٢٦٧
ومثاله	
النوع الخامس عشر - الترجيح بعدم الالتباس في اسم الراوي	٢٦٧
النوع السادس عشر - ترجيح رواية من يوافق الحفاظ	٢٦٨
المطلب الثاني - اوجه الترجيح من حيث قوة السند وضعفه	٢٨٣-٢٦٩
وتحته () صور	
الوجه الاول - الترجيح بكثرة الرواة ، وأمثلته	٢٦٩
الوجه الثاني - ترجيح المتواتر ، والمشهور على ما دونهما ،	٢٧٠
وأمثلة ذلك	
آراء العلماء في دفع التعارض بين حديثي (أفطر الحاجم والمحجوم)	٢٧١
و (احتجم النبي - ص - وهو صائم)	
الوجه الثالث - ترجيح الحديث المسند على المرسّل ، وآراء	٢٧٦
العلماء في ذلك ، وأدلتهم ، وأمثلة ذلك	
الوجه الرابع - الترجيح بكونه سالما من الاختلاف ومثاله	٢٨٠
الترجيح بعلو الاسناد ، ومثاله	٢٨١
اجتماع الاوزاعي بالامام أبي حنيفة ومناقشتهم حول حديث رفع	٢٨٢

اليدين في الصلاة وعدم رفعهما فيها

- ٢٨٥-٣٢١ المبحث الثاني - أوجه الترجيح من حيث متن الحديث
- ٢٨٧ الاول - الترجيح بكون الحديث منطوقا ، ومثاله
- ٢٨٨ الثاني - الترجيح بكون المتن سالما من الاعتراض ، ومثاله
- ٢٩٠ الثالث - الترجيح بكونه مرويا باللفظ ، ومثال ذلك
- ٢٩٣ الرابع - الترجيح لما هو أقوى وصوره ، وأمثلتها
- ٢٩٣-٣٠٦ ترجيح المحكم على المفسر ، والاشارة على النص ، والفصيح على غيره ، والأقل احتمالا ، والدال بالحقيقة على المجاز ، والأقرب احتمالا من الحقيقتين أو المجازين ، والخاص على العام ، والمنطوق الصريح على المسكوت ، والأقوى من الاحتمالين ، والدال بالخطاب الشفاهي ، والدال على الحكم مع العلة ، وما ذكرت علته ، وما ذكرت علته مقدمة على الحكم ، والعام الباقي على عموميه ، ودلالة الاقتضاء على دلالة الاشارة والاياء ، ودلالة الاياء والاشارة على خلافها المعارض وأمثلة هذه الصور والتفصيل فيها .
- ٣٠٦ الخامس - الترجيح بكون الحديث مرويا في ثنايا قصة مشهورة ، ومثاله
- ٣٠٧ السادس - الترجيح بكون اللفظ مؤكدا ، ومثاله
- ٣٠٧ السابع - ترجيح النهي على الامر ، ومثال ذلك
- ٣٠٩ الثامن - الترجيح بكون اللفظ مستقلا ، ومثاله
- ٣١٠ التاسع - الترجيح بكونه مشعرا بعلو شأن الرسول (ص) ومثاله
- ٣١٢ العاشر - ترجيح القول على الفعل والتقدير وصوره
- ٣١٢ ١- تعارض القول مع الفعل ، وآراء العلماء وأدلتهم في ذلك

٣١٣ هـ	امارات كون فعل النبي للوجوب
٣١٣ هـ	امارات كونه للندب
٣١٤ هـ	امارات كل من الوجوب والندب والاباحة
٣١٤ هـ	الصور العقلية والمتصورة من تعارض القول مع غيره
٣١٦	٢- تعارض الفعل والتقرير
٣١٦	٣- تعارض لقول والتقرير ، وآراء العلماء في ذلك
٣١٧	قول الأصوليين : الفعلان لا يتعارضان
٣١٩	الصور المستثناة من ذلك
٣٢٣-٣٥٦	المبحث الثالث - ترجيح أحد المتعارضين بالحكم
٣٢٥	الوجه الاول - الترجيح بكون حكم أحد المتعارضين أحوط ، وصورة ذلك ، وأمثلتها
٣٢٥	الصورة الاولى - ترجيح ما يفيد الحرمة على الاباحة ، وآراء العلماء في ذلك ، ومثاله
٣٢٩	الصورة الثانية - ترجيح ما يفيد الحرمة على الندب ، ومثاله
٣٣٠	الصورة الثالثة - ترجيح المفيد للتحريم على مفيد الوجوب ، ومثالها ، وآراء العلماء وأدلتهم والراجع منها
٣٣٣	الصورة الرابعة - ترجيح الحرمة على الكراهة ومثالها
٣٣٤	الصورة الخامسة - ترجيح الوجوب على غير الحرمة ، وأمثلتها
٣٣٥	الاحاديث المتعارضة في وجوب غسل الجمعة
٣٣٦	رأي الامام الشافعي ، وتأويله الحديث
٣٣٦	مناقشة أحمد محمد شاكر له ، وملاحظاته على ذلك
٣٣٨	ملاحظتنا حول ما ذهب اليه أحمد محمد شاكر
٣٤٠	الوجه الثاني - من أوجه الترجيح بالحكم - ترجيح درء الحدود

وآراء العلماء وأدلتهم ، ومناقشتها ، وأمثلة ذلك	
الوجه الثالث - ترجيح الخبر الناقل على الخبر المقرر ، وآراء العلماء ، وأدلتهم ، ومناقشتها ، وأمثلة ذلك	٣٤٦
الوجه الرابع - ترجيح الدليل المفيد للحكم الأخف على المفيد للحكم الأشق ، ومثاله ، واختلاف العلماء في ذلك	٣٥١
الوجه الخامس - ترجيح نافي الطلاق على موجهه ومثاله ، والخلاف في ذلك	٣٥٤
المبحث الرابع - أوجه الترجيح بحسب الامر الخارجي	٣٥٧-٣٧١
الوجه الاول - الترجيح بعمل العلماء به ومناقشته ، ومثاله	٣٥٩
الوجه الثاني - الترجيح بموافقة أحد الخبرين اقضية الصحابة	٣٦٢
رأي امام الحرمين في ذلك وتوجيهه	٣٦٣
الوجه الثالث - الترجيح بموافقة أحد المتعارضين للكتاب وأمثلة ذلك	٣٦٤
الوجه الرابع - الترجيح بموافقة أحد المتعارضين للسنة ، ومثال ذلك	٣٦٦
الوجه الخامس - الترجيح بموافقة القياس ، ومثاله	٣٦٧
الوجه السادس - الترجيح باشتغال الحديث على زيادة ، وأمثله ، وصوره ، وحالاته	٣٦٨
الوجه الثامن - الترجيح بوقت الحديث ، وصوره	٣٧٠
الفصل الثالث	٣٧٣-٥١٢
في الترجيح بين غير النقليين وتحت ثلاثة مباحث :	
المبحث الاول - الترجيح بين القياسين ، وتحت مقدمة ، وثلاثة مطالب	٣٧٥-٤٢٨

المقدمة ، ١- أهمية القياس ، ٢- دواعي العمل بالقياس ،	٣٧٧
٣- سبب وقوع التعارض في القياس	٣٧٩
٤- طرق الخلاص من تعارض الاقيسة	٣٨٠
المطلب الاول - ترجيح القياس بحسب الاصل ، وتحتة أوجه :	٣٨٣-٣٩٤
أقسام المرجحات الموجودة في القياس	٣٨٣
الوجه الاول - ترجيح أحد القياسين المتعارضين بكون حكمه أصله قطعيا	٣٨٣
الوجه الثاني - الترجيح بقوة دليل المثبت	٣٨٤
الوجه الثالث - الترجيح بموافقة الاصل سنن القياس ، ومثاله	٣٨٥
الوجه الرابع - الترجيح بكون بقاء حكم الاصل متفقا عليه	٣٨٦
الوجه الخامس - الترجيح بكون تعليل حكم الاصل متفقا عليه	٣٨٧
الوجه السادس - الترجيح بوجود دليل خاص على تعليله	٣٨٧
الوجه السابع - الترجيح بكيفية الحكم ، ومثاله	٣٨٧
الوجه الثامن - ترجيح الحظر على الاباحة ، والخلاف في ذلك ، ومثاله	٣٨٨
الوجه التاسع - ترجيح بعض هذه الوجوه على بعض آخر منها	٣٨٩
الوجه العاشر - الترجيح بكونه مستقلا للحد	٣٩٠
الوجه الحادي عشر - الترجيح بكون القياس يقتضي العتق ، وآراء العلماء في ذلك	٣٩٢
المطلب الثاني - أوجه التراجيح بين القياسين بحسب العلة وهي (١٦) وجها	٣٩٥-٤٢٥
اركان القياس الاربعة	٣٩٥
الوجه الاول - الترجيح بقطعية العلة في الاصل	٣٩٥

الوجه الثاني - الترجيح بقوة طرق اثبات العلة ، وتفصيل صورته	٣٩٦
خلاصة تلك الصور	٣٩٦
الاول - ما كانت علته ثابتة بالنص القطعي ، الثانية - ما كانت ظاهرة في التعليل ، صور في هذا الاخير : تقديم الايماء على غيره من المسالك ، وضرب الجنيب	٣٩٥
الثاني - تقديم القياس الذي ثبتت علته بالاجماع	٣٩٨
الثالث - تقديم المناسب ، والخلاف في ذلك	٣٩٩
الرابع - تقديم السبر والتقسيم على ما بعده	٤٠٠
الخامس - تقديم الدوران على غيره	٤٠١
السادس - تقديم الشبه على الطرد	٤٠١
السابع - تقديم الطرد على تنقيح المناط وما بعده في الرتبة	٤٠١
تقسيم الوصف المناسب (المصلحة)	٤٠٣
أنواع المصلحة ودفع التعارض بينها	٤٠٥
الخلاف في تقديم المصلحة الأخروية على الدنيوية وأمثلة ذلك	٤٠٥
ترجع القياس الجلي على القياس الخفي	٤٠٨
الخلاف في تحديد الجلي والخفي ، وأمثلة ذلك	٤٠٩
الوجه الثالث - ترجيح قياس الشبه على قياس المعنى ومثاله	٤١١
ترجيح العلة المنعكسة ومثاله	٤١٢
ترجيح العلة المتعدية على العلة القاصرة ، ومذاهب الأصوليين	٤١٣
في ذلك ومثاله	
ترجيح العلة المستنبطة من أصليين على ما استنبط من أصل ، ومثاله	٤١٦
الترجيح بكون العلة تقتضى احتياطا ، ومثاله	٤١٧

الترجيح بكون العلة عامة ومثاله	٤١٧
الترجيح بكون العلة صفة حكمية ، والآراء المختلفة	٤١٨
الترجيح بكون العلة وصفا حقيقيا ، ومثاله	٤١٩
الترجيح بكونها وصفا مفردا	٤٢٠
الترجيح بكونها وصفا حكميا	٤٢١
الترجيح بكون العلة وصفا وجوديا ، وأقسامها	٤٢١
ترجيح العلة بالحكمة	٤٢٢
الترجيح بكونها وصفا شرعيا	٤٢٣
الترجيح بكونها ناقلة ، وآراء العلماء في ذلك ومثاله	٤٢٣
المطلب الثالث - الترجيح بين القياسين بحسب الفرع	٤٢٦-٤٢٨
والامر الخارجي	
الوجه الاول - الترجيح بقوة الاشتراك بين الفرع والاصل	٤٢٦
الثاني - الترجيح بالقطع بوجود العلة فيه	٤٢٧
الثالث - الترجيح بتأخر الفرع عن الاصل	٤٢٧
الرابع - الترجيح بثبوت حكم الفرع جملة بالنص	٤٢٧
الترجيح بحسب الامر الخارجي	٤٢٨
المبحث الثاني - الترجيح بين الدليلين المتعارضين من النقلى	٤٢٩-٤٢٩
والعقلي أو العقليين ، وتحت مطالب ثلاثة	
المطلب الاول - حوار بين الامام الرازي وابن تيمية	٤٣١-٤٤٦
كلام الامام الرازي في أساس التقديس في تعارض العقلي والنقلي	٤٣٢
ومناقشة ابن تيمية له	
مقدمات لا بد منها	٤٣٥
مناقشة كلام ابن تيمية	٤٣٨

٤٣٩ هـ	أصول اليقينية وأنواعها ، وأمثلتها ، والتفاوت بينها
٤٤٥	أنواع التعارض بين النقلي والعقلي
٤٤٧-٤٧٩	المطلب الثاني - في النوع الاول ، وهو التعارض بين القياس وخبر الآحاد
٤٤٨	آراء العلماء في ذلك ، نسب الى الامام مالك القول بتقديم القياس وتفينيده أولا ، وتأويله ثانيا
٤٤٨	القياس الذي يرد به خبر الآحاد - قاعدة كلية قطعية مأخوذة من الكتاب والسنة ، أمثلة على ذلك
٤٤٨	المثال الأول - رد الامام مالك خبر غسل الاناء من ولوغ الكلب سبع مرات
٤٤٩	المثال الثاني - رد عائشة خبر أبي هريرة « ان الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » وتصحيحها الحديث ، ومناقشة ذلك
٤٥٠	الآيتان « واتقوا فتنة لا تصيبن ٠٠٠ الآية و « ولا تركنوا الى الذين ظلموا ٠٠ الآية
٤٥١	المثال الثالث - رد الحنفية خبر أبي هريرة في الشاة المصرة
٤٥٢ هـ ، ٤٥٣	رد القول بوصول الثواب الى الميت بقوله تعالى « وان ليس للانسان الا ما سعى » ومناقشة ذلك
٤٥٤	مذاهب العلماء حول تقديم الخبر على القياس أو العكس
٤٥٥	تفصيل للحنفية في الموضوع وتقسيم خبر الآحاد ، وأمثلة لذلك
٤٦٠	تقديم القياس الجلي
٤٦٣	أدلة الجمهور التسعة على تقديم الخبر على القياس
٤٦٨	مناقشة تلك الادلة
٤٧٢	أدلة القائلين بتقديم القياس على خبر الواحد ، ومناقشتها

أدلة القائلين بالتفصيل	٤٧٧
الراجع - تقديم الخبر على القياس	٤٧٨
النوع الثاني - تعارض القياس مع عموم الكتاب	٤٧٩
٥٦٧-٥٦٠/١	
المطلب الثالث - في النوع الثالث ، والرابع وهما تعارض القياس والاستحسان ، وتعارض النص والمصلحة	٤٨٠-٤٨٦
النوع الثالث - تعارض القياس والاستحسان ، نقد الحنفية في القول بالاستحسان ، جوابهم عن ذلك	٤٨٠
أمثلة لتعارض القياس والاستحسان وتحقيق ذلك	٤٨١
تقسيم القياس والاستحسان باعتبار قوة الاثر وضعفه	٤٨١
تقسيمهما باعتبار فساد الباطن والظاهر	٤٨٢
ترجيح القياس على الاستحسان في مسائل	
النوع الخامس (الرابع) ترجيح النصوص على المصالح	٤٨٢
رأي الطوفي في ذلك ، وأدلتها ، وردّها وإبطال رأيه	٤٨٤
المطلب الاول - أوجه الترجيح في القياس عند الحنفية	٤٨٩-٥٠١
المطلب الاول - أوجه التراجيح القياسية الصحيحة عندهم	٤٨٨-٥٠١
وأمثلتها ومناقشتها	
الوجه (الترجيح) الاول - قوة التأثير ، ومثاله	٤٨٨
مناقشة ذلك ، ومثال آخر ومناقشتها	٤٨٩
الترجيح الثاني - قوة ثبات الوصف على الحكم ، ومثاله	٤٩٤
مناقشة ذلك	٤٩٥
الترجيح الثالث - كثرة الأصول مذاهب الأصوليين في ذلك	٤٩٨
أمثلة ذلك	٤٩٩

أمثلة أخرى بناء على الاختلاف في تفسير كثرة الأصول	٥٠٠
الترجيح الرابع - انعكاس العلة ومثاله	٥٠١
المطلب الثاني - أوجه التراجيح الفاسدة	٥٠٢
المطلب الثالث - أنواع أخرى متفرقة	٥٠٢-٥١٢
النوع الاول - الترجيح بين الاجماعين	٥٠٢
النوع الثاني - ترجيح المتأخر من القولين للامام الواحد	٥٠٢
النوع الثالث - الترجيح في البيئتين وأمثلة ذلك	٥٠٤
النوع الرابع - ترجيح الأصل على الظاهر	٥٠٥
النوع الخامس - ترجيح أحد المرجحين بكونه وصفا ذاتيا ، وأنواع ذلك وأمثله	٥٠٦
النوع السادس - الترجيح بين المفسدة والمصلحة ، وصوره وأمثله	٥٠٧
النوع السادس - الترجيح بين الحدود السمعية وصوره وأمثله	٥٠٩
خاتمة في الامور التي توصلنا اليها في هذه الرسالة	٥١٣



٨ - فهرس الخطأ والصواب للجزأين

جدول ببيان الخطأ والصواب للجزء الاول

من كتاب التعارض والترجيح

ص	س	الخطأ	الصواب
٥	٦	ف	
٦	١٧	القريشي	القرشي
٧	٢٢	لتفضيل	لتفصيل
١٠	١	افتضت	اقتضت
١٣	١٤	أثنا	أثناء
١٤	١	الرغم	بالرغم
٤	٩	سحو	نحو
٤	١٠	وممت	وقمت
١٩	١٣	أديت	أريت
٢٤	١٠	تابع	تابع
٤	٢٢	الكوكب المنير ٠٠	التوضيح ١٠٢/٢
٢٥	٨	قبل	وقيل
٤	٢٢	اجتماعها	اجتماعهما
٤	٢٧	١٥١	١٥٢
٣٠	١٢	واجبة	سنة
٤	١٨	كثيرين	كثيرين مختلفين
٣٥	١٩	القريشي	القرشي
٢٦	١٦	الصغير	والجامع الصغير
٣٧	٢	يوحد	يوجد

٧٢	٢	ذلك	وذلك
٦٦	٩	-	سنة مصرية
٦٧	١٠	والمسلم	والسنة
٦٢	٢	سنة	سنة
٦١	١١	والمسلم	والمسلم
٦٠	١٢	سنة	سنة
٥٩	١١	السارفي	السارفي
٥٢	١٠	القولبي	القولبي
٢	١٤	السارفي	السارفي
٢	٧	السارفي	السارفي
٥١	٥	ميتاقيان	ميتاقيان
٥٠	١	سنة	سنة
٦٣	٦١	سنة	٣٠١/٥٠
٢	١١	سنة	سنة
٢	٣	سنة	سنة
٧٣	١	سنة	سنة
٧٣	٦	سنة	سنة
٣٣	٣١	سنة	سنة
٨٣	٢	سنة	سنة
٢٣	٧٨	سنة	سنة
١٣		سنة	سنة
٧٨	٢٠	٢٦-٢٥/٢	٢٦-٢٥/٢
٢٦	٢٠	٢٦-٢٥/٢	٢٦-٢٥/٢
٢٦	٢٠	٢٦-٢٥/٢	٢٦-٢٥/٢

الصواب	الخطأ	س	ص
زائدان	السطران	٧-٦	٤
التحسين	النحسين	١	٨١
يرد	برد	٢٤	٨٣
تخير	نخير	١	٨٥
ضروريا	صروريا	١٥	٨٦
بن	ابن	١٨	٩٤
التشريع	التشرية	١٦	٩٥
يساوي	يسوي	٧	٩٦
وجواز	وجوازه	٦	٩٧
نفي	نفس	١٣	١١١
التعارض	العارض	١٤	٤
التفصيل	التفضيل	٤	١١٦
وستائي	وسائي	٥	١١٩
القياس	للقياس	١٨	١٢٢
وقد	وقدر	٣	١٢٤
انه ينبغي	ينبغي	٣	
فسجد	فسجدوا	١٨	١٢٩
الماء	الملا	٢١	١٣٠
فيه بعد	فيه	١٩	١٣١
التبريزي	البتركزي	٩	١٣٢
شهرة	شهرة	١٠	٤
الحجة	الحجة	١٤	٤

ص	س	الخطا	الصواب
١٣٣	١١	معتبرين	معتبرة
١٣٤	١٥	تقدم	تقدم
١٣٤	١١	النى	التي
١٣٥	١٤	الثاني	الثاني
١٣٥	١٥	آبو	أبي
١٣٦	١٢	الى	أولى
١٣٧	٨	الآيتين	الآيتين
١٣٨	٧	معارضة	معارضه
١٤٠	٢١	عه	عنه
١٤٠	٦	ففيه	ففيه
١٤٢	١٦	الفادسي	الفارسي
١٤٢	١	ينترك	يترك
١٤٣	٢	التراجع	الترجيح
١٤٤	٣	قوله صلى الله عليه وسلم	ما روى عنه
١٥٠	٢٦	والحديث الثاني ضعيف	يحذف
١٥٤	١	الجود	الموجود
١٥٤	١١	محمد	ومحمد
١٥٤	٩	والأصوليين	وجمهور الأصوليين
١٥٥	٦	فتقدم	فنقدم
١٥٧	٩	ينبهما	بينهما
١٥٧	١٢	الترجيح	الترجيح (

ص	س	الخطا	الصواب
٤	٢٢	المرصوم	المرحوم
١٦٢	١٢	معلوماتهم	معلولاتهم
١٦٣	١٠	ولا	لا
٤	١٨	عدل	عدم
٤	١٢	فيهما	فيهما
١٦٤	٣	ويرجع الى آخر السطر	زائد
١٦٤	٢٥	ان	انه
١٦٥	١	العقول	القول
١٦٧	١٠	الظن	الظني
١٦٨	٤	وجودهما	وجودها
١٦٩	٥	بجاوز	بجواز
٤	١٣	الاجماعين	الاجماعين
١٨٢	٩	يكن	يك
١٨٥	٣	لم تؤدي	لم تؤد
١٨٦	١٧	ومن	ومن أن
١٨٩	٢	وجتل	وجعل
١٩٠	٢٠	والفرق	والفرق
١٩٣	١٩	كل في فلك يسبحون	كل يدور في فلكه
١٩٩	٦	قسم	وقسم
٢٠٠	١٤	البسول	السول
٢٠٢	١٥	الاخيرة	الآخر
٢٠٤	٦	النغلية	النقلية

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٠٦	١٥	فالاول	فالاولان
٢٠٨	٧	تقسم لقط	يقسم
٢٠٥	١٢	الدال الدال	الدليل الدال
٢١٠	٢١	الحرف	العرف
٢١٢	٤	والرابع	الرابع
٢١٢	٧	الامة و	الائمة
٢٠	٢٠	قوله	فقوله
٢١٧	٧	الامهام	الافهام
٢١٩	٤	بالاذن	بالاذن والسن بالسن
٢٢٣	٦	القوطبي	القرطبي
٢٢٥	١	وهذا	وهذه
٢٢٦	٢٢	فقط رفع	فقد رفع
٢٢٧	٢١	للكشناو	للكشناوي المالكي
٢٢٨	٢٢	يجعلون	زائد
٢٣٠	٢٠	للتسعة	للتسعة
٢٣١	٦	موضي	متوضي
٢٣٣	١٢	بحدث	بأحاديث
٢٦٧	٦	من وجه -	من وجه - أولى
٢٦٨	٢٢	أو ترجيح الكتاب	وعلى ترجيح الكتاب على السنة
		على السنة	والعكس
٢٦٩	٧	أذر	آذر

ص	س	الخطا	الصواب
١٩	١٩	والتفقة	والتفقة
٢٢	٢٢	للترجيح	الترجيح
٢٧١	٢٢	الأسرار	الأسرار
٢٧٢	١٣	باسنادين	حديثان باسنادين
٢٧٥	٢٢	وسثن -	وفيض القدير ٢٠٨/٦
٢٧٦	٦	النصص	النص
٢٧٩	١٥	متكرم	متكلم
١٩	١٩	بفسح	بنسخ
٢٩	٢٩	كتاب	كتابان
٢٨٠	١	عرفها	عرقها
٧	٧	الحديث	الحدث
٢٨١	١٣	فان كان حلالا	فان كان لحمه حلالا
٢١	٢١	حمد	حمر
٢٨٢	٣	عنه	عنهما
٧	٧	يكن	يمكن
٢٨٣	٤	والاختلاف (٤٠)	والاختلاف (٥٤)
٥	٥	(١٢) (١٠٠)	(٥٥) (٥٦)
٩	٩	قبله	قلبه
٢٨٥	٢	فيعطاه	فيعطى
٣	٣	فقدنا	فقدنا
٢٨٧	٧	التعصص	النقص
١٣	١٣	لهما	له

١١	١	الانسان	الانسان
٥	٥	الانسان	الانسان
٧٠٢	٢	الانسان	الانسان
٦٠٢	١٦	الانسان	الانسان
٥٠٢	١٦	الانسان	الانسان
٨٠٢	٧	الانسان	الانسان
٧٦٦	٦	الانسان	الانسان
٢٣	٢٣	(١٠٣)	(١٠٣)
٧٦٦	١٧	في (١٠٣)	في (١٠٣)
٢٤	٢٤	في	في
١٤	١٤	الانسان	الانسان
٦٦٦	٦	الانسان	الانسان
٣	٣	الانسان	الانسان
٦٦٦	٨	الانسان	الانسان
٢١	٢١	الانسان	الانسان
١٥	١٥	الانسان	الانسان
١٦٦	٢	الانسان	الانسان
١٩٠	١٩	الانسان	الانسان
٦٧٦	٥	الانسان	الانسان
٦٧٦	٥	الانسان	الانسان
٧٨٦	٢٢	الانسان	الانسان
٢١	٢١	الانسان	الانسان
٢١	٢١	الانسان	الانسان

ص	س	الخطا	الصواب
٣١١	٥	وآثوهم	وآثوهم
١٦-١	١٦-١	الاول - الى - اليمين	زائد ، ومكررة مع حاشية رقم (١٨)
		بقوله	
٣١٤	١٣	أو	الى
٣١٥	٢٠	لان أخذ الدعوى	لأخذ الدعوى في التعليق
		في التعليق	
٣١٧	١٩	العجيب على	أن يعجيب على
٣١٨	٤	جواز (٣٤)	جوازه (٣٤)
	٧	محللا	معللا
	٩	لقوله	بقوله
	٩	على نقض	على عدم نقض
٣١٨	١٠	لامستم الفائط	لامستم النساء
	١١	من النساء	من مس فرجه
	١٢	للمعال	للمعلل
	١٣-١٤	يرى بعضهم جوازه	يرى بعضهم عدم جوازه
	١٧	لا نكح	لا ينكح
	١٦	رقم (٣٦)	في ص ٣١٩
٣١٩	٧	(١٩)	(٣٦)
٣٢٤	٢٢	احداهما	أحدهما
٣٢٥	١٥	احمالها ، أحدها	احمالها ، أحدها
		تركها ، تعذرها	تركها ، تعذرها
	٢	نقدم	تقدم

ص	س	الخطا	الصواب
٣٢٦	١	الثبوت (٤)	الثبوت (٤) وشرحه
٣٣٣	٢	جماعة	المجاعة
٣٣٤	٧	وتوجه	وتوجد
٣٣٤	٦	الجميع	الجمع
٣٤٠	٤	التأيول	التأويل
٣٤١	١	يتساهل	متساهل
٣	٣	منوسط بينهما قال	متوسط بينهما ، قال
٤	٤	امتعارضين	المتعارضين
٣٤٣	٧	ن	ان
٩	٩	فيما	فيما
١٠	١٠	أو يكونه	يكونه
٢٣	٢٣	عمر	عمرو
٨	٨	أو اختلف الضحابة	يكونه اختلف الضحابة في حكمه
٣٤٥	١٠، ١	أو يكونه	يكونه
٣٤٦	٤	منبعي	متبعي
٥	٥	أو لان	يكون
٢٨	٢٨	ر م	مدرسة
٣٤٧	٦	كفل	تكفل
١٣	١٣	وخريجا	وخريج
٢٣، ٢٢	٢٣، ٢٢	بخلافه ، كونه مخالفا	بخلافها ، كونها مخالفة
٩	٩	أو يكونه	يكونه
٣٤٨	١	أو يكونه	يكونه

ص	س	الخطا	الصواب
٣٤٩	١٨	مسند	مسند
٣٥٠	٢٠	(الاصابة	والاصابة
٣٥١	٥	وتقويتها	وقواها
٣٥٤	١٤	الكعبين	الى الكعبين
٣٥٥	١٥	يبقى	يكون
٣٥٥	٥	للقوي	القوي
٣٥٦	١٧	امكان النسخ	امكان الجمع
٣٥٧	١٤	ص ٨٥	ص ٢٤٩-٢٥١
٣٥٨	١	عصبة	عصب
٣٥٩	٢	لنجاستها	لنجاسته
٣٦٠	٩	ن	ان
٣٦٠	٧	الأخذ	الآخذ
٣٦١	١٣	متضادين	متضادين
٣٦١	٤	بذلك	ذلك
٣٦٥	١٥	الآخر عليه	الآخر
٣٦٥	٢١	وقدت	فقدت
٣٦٦	٢١	والامام الشافعي	ومسند الامام الشافعي بهامش الام
٣٦٦	٢٣	هامش في الام	استحل
٣٦٦	١٦	ستحل	٦٦١
٣٦٦	٢١	٥٦١ هـ	فوات
٣٦٦	٢٣	افوات	المنظر
٣٦٦	٢٣	المنظر	انظر

ص	س	الخطا	الصواب
٣٦٨	١٨	سنة ١٤٦٦	(٤٦٦)
٣٦٩	١٠	المنصوص	النصوص
٣٧٠	٧	يأسيان	الظاهر
٣٧١	١٦،٢	الرقمان (٩٥ ، ٩٦)	مفقودان
٣٧٢	٨	بعينت	بقيت
٣٧٣	١٥	الترجيح	الترجيح
٣٧٤	٧	يقطع	تقطع
٣٧٥	١٢	الآيتين	الآيتين
٣٧٦	٩	يدل اللفظ	أعني
٣٧٧	٤	لنوع	تدل الكلمات
٣٧٨	١٤	لكل	النوع
٣٧٩	١٤	لكل	لكل من القول والفعل والتقدير
٣٨٠	١٤	لكل	والصفة
٣٨١	٤	انتقد	انتقد
٣٨٢	٧	لصحيح	على الصحيح
٣٨٣	١	آنا در	النادر
٣٨٤	٢٤	المعرب	العرب
٣٨٥	٩،٥	قواظبة ، يعسلها	فمواظبة ، يغسلها
٣٨٦	٣	لماجة	لماجة
٣٨٧	٦	بوت	نبوت
٣٨٨	١٥	بوفيق	بتوفيق

ص	س	الخطا	الصواب
٣٨٥	١٤	ينعارض	يتعارض
،	٢١	الدر المنتقى	منتقى الأخبار
٣٨٦	٣	بناء	وهذا بناء
،	٣	قطعية	قطعية
،	٤	ونرجيحا	وترجيحا
٣٨٧	١٩	ابن حجر	ابن تيمية
٣٨٨	٢	قطعية	قطعية
،	٥	التقيد	التقيد
٣٩٠	١٣	وأيا	أيا
،	٢٥	الشرح الكبير	فتح الباري
٣٩١	٢	النقيد	التقيد
٣٩٢	١	الجمع	حرمة الجمع
٣٩٢	٧	العامين	العامين
٣٩٣	١٢	تجاهات الفقهاء	فيها الفقهاء
٣٩٥	٣	حلاف	خلاف
٣٩٧	١٥	الغير اللابس	غير اللابس
،	٩	(١٧٦)	ينقل الرقم الى السطر (١٣)
،	١٣	على قدميه	على قدميه (١٧٦)
٤٠٢	١٥	٤٢٠-٤٠٠	٣٩٠-٣٨٩
٤٠٣	٥٠٤	اذ ، فعى	اذا ، ففي
،	١٣	الجمع	جواز الجمع
٤٠٥	٥	كل جمهور	جمهور

الصواب	الخطأ	ص	س
وتحت	تحت	٤٠٦	١٦
والمحكم	والمحكم	٤٠٨	١٨
والمحكم	والحكم	٤٠٧	٧
بها	دبا	٤٠٩	١٨
يقتضي	يقتض	٤١٠	٢
خبر	حبر	٤١١	١١
يجمع	يجمع	٤١٣	١٨
فرضا	قرضا	٤١٨	١
غير	عير	٤٢١	١٢
أيمانكم	ايمانكم	٤٢٢	١٢
لأنها	لأنهما	٤٢٥	٥
فيها	فيه	٤٢٦	٦
دنيوية	دنويه	٤٢٨	٢٢
الثانية	اللثنية	٤٢٩	٨
وحاصله	وحاصلة	٤٣١	١١
كان	كان	٤٣٢	٨
يحذف	نيل الاوطار	٤٣٥	٢١
ان فيها	انها فيها	٤٣٦	٧
لأن لها نتائج وخيمة	لأنها نتائج وخيمة	٤٣٧	
يقوي	تقوي	٤٣٨	٨
لما جعلوا	جعلوا	٤٣٩	٤
شر الشهود	شر شهود	٤٤٠	٧

ص	س	الخطا	الصواب
٠	١٢	جر ، لوجوب	نصب ، وجوب
٠	١٣	ونصب	وجر
٤٢٦	٣	العربان	القربان
٤٢٦	١٤	لماكي	المكي
٤٢٧	٣	ام لافلها	أم لأفلها
٤٢٨	٥	والمسلك	المسلك
٤٢٨	١٣	الغربان	القربان
٤٣٠	٧	الغير	غير هنا وفي غيره صحيح بدون (أل)
٤٣٤	٥	معنيهما	معنييهما
٤٣٤	٢٠	تحقيق	تحقق
٤٣٥	١٣	تحقيق	تحقق
٤٣٦	٥	انكاح	النكاح
٤٣٦	١٢	أو	أن
٤٣٦	٢٠	مع	مع
٤٣٧	١٨	الآكلين	الآكلين
٤٣٨	٥	الاحاة	الاباحة
٤٣٩	٣	الاصطلاح	الاصطلاح
٤٣٩	٢٣	أكلها ؟	أكلها
٤٤٢	٧	المصرة	المصرة
٤٤٤	٢٠	فيه	فيها
٤٤٥	١٢	بالزيادة	الزيادة
٤٤٥	١٦	ليث	ليث

ص	م	الخطا	الصواب
٤٤٥	٢٠	ينطق	ينطق
٤٤٥	٢١	١١٩/٢	/١
٤٤٦	١	الناسي	الناسي
٤٤٧	٥	ويزيد عليه	وتزيد عليها
٤٤٧	٢٣	وصلاة وصلاة	وصلاة
٤٤٧	٢٥	قضاءها	قضاؤها
٤٤٨	٤	بمقتضى	بمقتضى
٤٤٨	٩	بعم	بعدم
٤٤٨	١٠	حجيته	حجية
٤٥٤	٨	نظام	نظام الدين
٤٥٥	١٦	سلام الخير	سلامان الخير
٤٥٨	٢	عير	غير
٤٥٩	٤	مرض	فرض
٤٦٢	١	السرط	الشرط
٤٦٢	٢	لما	لما
٤٦٤	١٣	الاولى	الاول
٤٦٥	٢	لعهقد	لعقل
٤٦٥	١٦	بركينها	بركنيتها
٤٦٥	٢١	وقياسه اليه	وقياسه عليه
٤٧١	١٦	امتعاضين	المتعارضين
٤٧١	١٦	ودفع	هـ - دفع
٤٧٢	٢٠	شرح	

ص	س	الخطأ	الصواب
٤٧٤	٥	لا يدخل	أو لا يدخل
٤٧٤	١٨	ومن قتل	ومن يقتل
٤٧٦	١	الثالث	الثاني
٤٨٠	٢٣	في الكتاب	النظر في الكتاب
٤٨٤	١٦	صواهرها	ظواهرها
٤٨٥	٩	بالحواع	بأنواع
٤٨٧	١	المبحث الرابع	المبحث الثالث
٤٨٨	١٠	تابتا	ثابتا
٤٩٠	٥	يفترض ، فيه	فبفرض ، به
٤٩٠	١٥	نسخ	تنسخ
٤٩١	١٤	ونرك	وترك
٤٩٢	١٧	معالى	تعالى
٤٩٣	٥	قعلى	فعلى
٤٩٤	١	يبغى	يبقى
٤٩٤	٦	لالسى	راوى
٤٩٥	١	الحبرين	الخبرين
٤٩٥	٣	يبى ، الضوء	الوضوء ، يبنى
٤٩٥	١٠	نيتكم	نهيتكم
٤٩٥	١٧	وقره	واقره
٤٩٦	١٥	أمرها	قضى
٤٩٧	٢٠	غزوة	سبع عشرة غزوة
٤٩٨	٦	حجية	جميع
٤٩٨	٧	في اثرة	في فترة

ص	س	الخطا	الصواب
٤٩٨	١٠	المتعارضين	العمل بالمتعارضين
٤٩٨	٥	نتوى	فتوى
٤٩٩	٤	والمنستوخ	والمنسوخ
٤٩٩	٨	والسالكية والحنابلة	والمالكية والحنابلة
٤٩٩	١٩	ن ا	أن
٥٠٠	٣	الشيعة	الشريعة
٥٠٠	٦	والسنة	بالسنة
٥٠٠	٦	لمحل الاستفهام	دافعا لمحل الاستعظام
٥٠٣	٧	والافتداء	والاقتداء
٤	٨	الفرض	الغرض
٤	١٣	يمنع	يمنع
٤	١٤	المؤمنات	المؤمنات
٥٠٤	٦	أحلت	احل
٤	١٥	البخاي	البخاري
٥٠٥	٧	وانيا	وثانيا
٤	١٨	الآخر	الأخرى
٥٠٧	١٢	جمعها	جمعهما
٥٠٨	١٩	كل	أكل كل
٥٠٩	١٩	آخر	أجزاء أخرى
٤	٢٦	سواء	سورة
٥١٠	١	ما انفوا	ما انفقوا
٤	٢	وانتسخ	ونسخ

ص	س	الخطأ	الصواب
٧	٥١٢	ذما نلزل اليك	لا ما نزل اليك
١٤	٥١٢	فيها	فيهما
١٩	٥١٣	الا ان يكون	زائدة
٢٠	٥١٣	نسخة	نسخه
٢١	٥١٣	رختلف	مختلف
٩	٥١٥	تقرير	يقرر
٢٢	٥١٦	٤٧٠ هـ ووفاته	زائدة مكررة
٢	٥١٧	المتواتر	نسخ المتواتر
١١	٥٢٠	خطا سطر	ثانيا - ادعى النسخ في مسائل كثيرة جلها ثابت بخبر الآحاد وبتحقق مثال
٢	٥٢٣	معرفته	معرفة
٢٣	٥٢٨	ناقص سطر	المبحث الرابع - الجمع بين المتعارضين بالتخصيص
١	٥٨٦	لحكة كان	لحكة كانت
١٥	٦٠٠	والمشتوشحات	والمشتوشحات
١٢	٥٢٩	(٠٠٠)	(١٣٠) ٢/١
٢١	٥٣٠	ورضاع	أو رضاع
٥	٥٣٠	يتاول	يتناول
٢٣	٥٣١	ما تذر عليه	ما تذر
٣	٥٣١	المغوي	للمغوي
١١٠٥	٥٣١	التخصيص	التخصيص
٩	٥٣١	صدقها	صدقها

ص	س	الخطا	الصواب
«	١٨	فالحارج	فالحارج
٥٣٢	٥	١ تخصيص	التخصيص
«	١٤	سان	شأن
«	١٧	فممنوع ، وليس ملزم	فممنوع ، ولا يلزم
«	«	استلزام	استلزامه
«	١٨	على	على العام
«	١٩	وتأجرة	وتأخره
٥٣٣	١٨	للدفع	لدفع
٥٣٤	١٥	حكم العقل/الثاني	حكم النقل
٥٣٥	٤	التخصيص	التخصيص
«	٨	لا يدق	لا يصدق
«	١٢	ما اريد	ما اذا أريد
٥٣٦	٤	النسخ	التخصيص
«	١٢	وأما	أما
٥٣٩	٢١	الباحث	مباحث
٥٤٠	٧	١ قيد	القيد
«	«	المتوقفة	المتوقفة
«	٢١	عدم	بعدم
٥٤١	٤	الانقياد	الانقياد
«	٢٦	الكششكي	الكششكي
٥٤٢	١٣	قوله تعالى	قوله تعالى
٥٤٣	١	بسى ، الحديثنا	بنى ، الحديثان

ص	س	الخطا	الصواب
٢	مدل	فدل	
١٢-٢٢ (١٧١)	ترجمة نوح	تأتي في ص ٥٤٤/س ١٥	
٥٤٥	٥	السطر كله خطأ	يحذف
١٠	ارادة	أراد	
٤	صدقة (صدقة ((١٨٦)	
٥٤٦	٧	من الزيادة	مع الزيادة
٢١	يسمع	يسمى	
٥٤٧	١١	ضلموا	ظلموا
١٣	نحصى	تخصيص	
٥٤٨	٦	مستثنى	مستثنون
٨	الشرط	المشروط	
٩	من وجوه	من وجوده	
٥٤٩	١٣	٣٤٥-٣٤٦	ص ٣٤٥
١٢	القبضين	النقيضين	
٥٥١	٢٤	اتطرص	انظر من ٥ فما بعد
٥٥١	٢٥	ص ٦٢٠	ص ١٠ فما بعد
٥٥٢	٤	وأنزلنا اليك الذكر	وأنزلنا عليك الكتاب
٥٥٢	١٠	على مذهبه	عليه
٢٣	٦٤٠/٢	١٤/٢	فما بعد
٥٥٣	١١	فمن	ثمن
٥٥٥	٨	بأنها	أنها

ص	س	الخطا	الصواب
٥٥٦	٥	منها	منه
٢٦	٢٦	بان	بانه
٢٧	٢٧	لا يقام	لا يقاوم
٥٥٧	١	بافل	بأقل
١٠	١٠	وفات	وفاة
٢٣	٢٣	اليوم	اليه
٢٥	٢٥	خيبر	خيبر
٥٥٨	١٥	لم يستولي	لم يستول
١٢	١٢	محسنا ٠٠٠ اولى	محسنا ٠٠٠ أولا
٥٦١	٤	الآحاد	الآحاد والمتواتر
٧	٧	حبر	خبر
٥٦٢	٢٦	١٢	١٣
٥٦٥	١٧	الدليل	الدليل
٥٦٧	٨	فيضرب	فتضرب
١٦	١٦	فيها	فيها ، فيكون مخصصا لها
٥٦٨	٢	يسن	سن
٥٦٩	٢	فعلى هذه	فهذه
٥٧٠	١٦	صاحب	أصحاب
٥٧١	١٥	صاحب	،
٥٧٢	١	حجيتهما	حجته
٦	٦	قبما	فيما

جدول الخطأ والصواب للجزء الثاني

من كتاب التعارض والترجيح

الخطأ	الصواب	ص	س
منساويان	متساويان	٨	٨
مبنيا	مبيناً	١٩	٤
مرك	ترك	٧	٩
الباحذ	الباحث	٣	١٠
المدليلين	الدليلين	٤	٤
غيرهما	غيرهما	١	١١
سى	في	٢	٤
عندنا	عندنا مبحث النسخ في الجزء الاول	٦ هـ	٤
حباذ	حبان	٨ هـ	٤
قطيعين	قطيعين	١	١٢
الاخر	الآخر	٢	٤
الفضول ، ل	الفصول ، لآل	٦ هـ	٤
شاحه	شارحه	٧	١٣
تخصيص	لتخصيص	١٧	١٤
فالاول خاص	فالاول خاص بالقلتين وعام في التغير	٩	١٥
	لاوصافه وعدمه والثاني عام في		
	القلتين والاقل ، وخاص		
حديثين	حديثي	١٧	١٥

ص	س	الخطا	الصواب
١٦	١٦	بتساويهما	بتساويهما
١٧	٤ هـ	سينة	سنة
١٨	٤ هـ	بالاية	بالآية
١٩	٣	التعارض	(النوع الرابع / التعارض
٢٠	٣ هـ	للأمد	للآمدي ، وكذا في جميع الاماكن
٢١	٧ هـ	فقيها	فقيهنها
٢٢	٧	واما المحرمين	وامام الحرمين
٢٣	٧	غير	غير
٢٤	١٣	منراخيا	متراخيا
٢٥	٢٠	(الاول)	(الاول)
٢٦	٢٢	ج	جمع
٢٧	٣	لثالث	الثالث
٢٨	١٠	لأحدهما	أو لأحدهما
٢٩	٣	قيها	فيها
٣٠	٦	التنصيص	التخصيص
٣١	٧	النه - خ	النسخ
٣٢	٨	اس لوا	استدلوا
٣٣	١١	الالفا	الالفاظ
٣٤	١٢	السر	الشرك
٣٥	١ هـ	صاحب الصحاح	أصحاب الكتب
٣٦	٤ هـ	قسطلا	القسطلاني
٣٧	٥ هـ	اخبار	الاخبار

الصواب	الخطأ	س	ص
بترك	ترك	٧	٢٧
ضعيفة	ضعيفة	٥	٢٨
بعض ، المطلق	بع ، المطلق	١١	«
كأضرب	كأضرب	٧	٣٤
بعده : هو	بعده ، وهو	١٨	«
هو : ما	وهو ما	٢٠	«
خيرا	حيرا	١٢	٣٦
المقيد	المفيد	٥	٤١
من النار (من الناس (٤	٤٢
التعارض	النعارض	١٠	٤٣
بقيدين	بعيدين	١٦	«
والآخر	والاخر	٢	٤٧
الآخر	الاخر	٢	٤٩
ما تطعمون أهليكم	ما تطعمون	١٣	«
بالتتابع	التتابع	١٥	«
الآخر	الاخر	٤	٥٠
التيمم	التمم	٦	٥١
وأبو	وإبي	٢ هـ	٥١
قل ، أعاد	قل ، أعاد	٧، ٦	٥٢
المقيد على المطلق	المقيد	١٥	«
جماعة	جماعة	١٩	«
المحلى	المحل	٥ هـ	«

ص	س	الخطا	الصواب
٥٣	١٤	الآخر	الآخر
٥٤	٢	يكون	يكون
٥٦	٧	جوز	جواز
٠	١٤	متحدي من	متحدي
٥٨	١٣	ذهب	ذهب
٦٠	٢	قياسا	قياسا
٠	٥	اطلاقه	باطلاق
٠	١٦	الامدي	الآمدي
٦٢	١٧	الاتية	الآتية (فائدة) ترد كثيرا من أمثال هذه الكلمات الامدي ، الآخر ، الاتية وصوابها الآمدي ، والآخر ، والآتية فلا حاجة الى اعادتها في كل مكان
٦٢	بعد ٣ هـ		يحذف
٦٤	٢	التعارض ، واما	التعارض . واما
٦٥	٩	حمل	بحمل
٦٦	١	السكوت	المسكوت
٦٧	٦ هـ	النمل	النحل
٦٩	١	ميمن	فيمن
٧٢	١٠	كأشتراط	كأشتراط
٠	١٨	فيهما	فيهما
٧٣	٢	تكرارا	تكرارا
٠	٦	(الخامس)	الخامس من القسم الاول

الصواب	الخطا	س	ص
والاسقراييني	والاسقراييني	١٣	١٣
قيد	فيد	١٧	١٧
فالآتي	فالآتي	١٣	٧٤
الاخراجين	الاخراجين	١١	٧٥
الرقمان في ص ٧٦	١٤٨ (١٤٩) هـ	٤	٤
الرقم مكرر مع سابقه يكتفى بأحدهما	(١٥٢)	٣	٧٧
أن	بأن	١٦	١٦
بالمقياس	بالمقياس	١٧	٧٨
أولا	ألاو	١٩	١٩
الناسخ	الناسخ	٦	٧٩
قطعا	قطفا	٨	٨١
وجهه	وجهه	٨ هـ	٨٢
وسبب	وسبب	١٨	٨٤
يفضي	يفني	٢٠	٢٠
ولو	ولا	١	٩٢
صارفا	صارا	٢	٢
الاتفاق	الاتفا	٤	٤
تصلح	تص	٥	٥
ليس	لي	٦	٦
كما	ك	٧	٧
السليمة ، سليمة	السلي ، صلي	١٢، ٨	١٢، ٨
كماله	ك له	٩	٩

الصواب	الخطا	ص	س
المؤمنة	المؤمننا	١٤	«
موضع	موض	١٥	«
الرقبة	الرقبة	١٦	«
زائد يحذف	الرأي الراجع	٣ هـ	٩٤
حذف منه الرأي الراجع	فارغ	٤	٩٥
لا تكون	تكون	٣	٩٦
القراءات	القرآت	١٠	«
ذلك الا	ذلك	١٣	«
تقدمت	تخدمت	١٤	«
أن	لان	٥	١٠٣
المطلب	الطلب	٣	١١٣
بينها	بيتها	٨	«
نافلتين	فلتين	٨	١١٤
بضمه	بحقه	١٤	«
جواز	جوار	١١	١١٥
ان	أن	١٢	«
تقتضي	يقتضي	١٩	«
وضعا	وصفا	١٠	١١٦
ست	خمس	١٧	«
يمر	بمر	٣	١١٧
والا	والأ	١٠	«
يكونا جاءا	يكون جاء	٤	١١٨

ص	س	الخطا	الصواب
١١٩	١٧	بغية	بفيه
١٢٠	٣	الدهن	الذهن
٠	٦	الكلف	المكلف
٠	١١	ان ان	ان كان
٠	١٣	فيه	فيبقى
٠	١٤	الام	الامام
٠	١٦	المذنب	المذهب
١٢١	١٥	الاستشهاد	الاستهارة
٠	١٨	نجرده	تجرده
٠	٢١	آخر ، بينهما	آخر ثانيا ، بينهما ثالثا
١٢٢	٥	فلا اشكال في تقديم	مكرر
		حملة	
٠	١٥	بغية	بفيه
٠	١٦	الثالثة	الرابعة ، تقدمت الثالثة
٠	١٧	الرابعة	الخامسة
١٢٣	٦	بابيت	بالبيت
٠	١٣	لانه في العرف مخصوص	مكرر
		بغير لحم السمك	
١٢٤	٣	الخامسة	السادسة
١٢٥	٩	فلا صيام له	فلا صيام له (٤٠)
٠	١١	(٤٠)	(٤١)
١٢٩	١٧	بغية	بقية

ص	س	الخطا	الصواب
١٣٠	٤	السابع	السامع
١١	١١	ضلاة	صلاة
١٣٤	١	موطوءة	موطوءة
٩	٩	كالقرد	كالقراء
١٣٧	٩	فسرها	فسر
١٥	١٥	ومباع	ورباع
١٣٨	١٢، ١١	موطوءة	موطوءة
١٣٩	١٢	تعين	تعين
١٥	١٥	في هذا	لى هذا
١٤١	٥ هـ	الى التقير واضحا و	الى تقدير
١٤٧	٨	تعارضها	تعارضهما
١٥٢	٧-١	—	الطبع غير واضح والنقاط ممسوحة
١٩٥	١	بحر منه	بحرمته
١٦١	٣	(فأسأل	(واسأل
١٧	١٧	مثل	مثل هذه
١٧٣	٢ هـ	مع الطويح	زائد
١٧٦	١٢	بعث	بعث
٣	٣ هـ	ونفى	وتوفي
١٨٤	١٨	مرجصا	مرجحا
١٨٥	١٧	وسجدين	وسجدين
١٩٣	٩	الاصوليتين	الاصولين
١٩٤	٢ هـ	المحدث	الحديث

٨٧١	١	الجنود	الجنود
٦٦١	٣	وفاة	وفاة
٦٦٠	٢	من	من
٦٥١	٢	من	من
٧٣٦	١٠	مات في عاتق	مات في عاتق
٧١	٧١	موت	موت
٨٣٦	١٠	موت	موت
٨٣٦	١٥	موت	موت
٨٣٦	١٣	موت	موت
٨٣٦	١١	موت	موت
٨٣٦	٢	موت	موت
٨٣٦	١	موت	موت
٨٣٦	١٨	موت	موت
٨٣٦	٢	موت	موت
٨٣٦	١٨-١	موت	موت
٨٣٦	١٨	موت	موت
٨٣٦	١٢	موت	موت
٨٣٦	٧٨	موت	موت
٨٣٦	٢	موت	موت
٨٣٦	١٢	موت	موت
٨٣٦	٧	موت	موت
٨٣٦	٧	موت	موت

ص	س	الخطا	الصواب
٢٧٨	٣	الى الى	الى
٢٨٧	٨	بلفظين	بلفظي
٩	٩	استرخوا	استكرخوا
٢٨٨	٥	كيلا تأكله	كيلا تأكلها
٢٨٩	٨	الشيس	الشييعي
٢٩٠	٦	اللا الممكن	اللا ممكن
٢٩٧	٣	بالتطوع	بالتطوع
٢٩٨	٧	اثار	آثار
٣	٣	هـ الا تقلن	الا لا تقلن
٣١١	٥	أقرب ظواهر	أقرب بظواهر

اللهم وفقنا وتقبله منا واجعله يا رب خالصا لوجهك الكريم وانتفع به
 المتعلمين ، واغفر لنا ولوالدينا ولأساتذتنا والمسلمين .
 وقع الفراغ في ليلة الجمعة ١٢ / محرم الحرام لسنة ١٤٠٣ هـ المصادف
 ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٢ م .
 عبداللطيف بن عبدالله بن عبدالعزيز الوائزي البرزنجي المدرس في كلية
 الآداب / قسم اللغة العربية / بجامعة صلاح الدين في محافظة أربيل .
 وصلى الله على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ،
 وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .
 ملاحظة :

ان موضوع التعارض والترجيح موضوع شائك ومعضل وقد بذلت
 جهودا كثيرة في تنقيحه ولكن السهو والنسيان والخطاب من سمات المخلوقين
 فمن وجد فيه صوابا فليحمد الله ، ومن وجد فيه خطأ ، أو أخطاء فليصلحه
 وليخبرنا ان امكنه والا فهو مأذون بعد التأكد التام .